

أَفْجَرُ الْمَسَالِكِ

إِلَى

مَوْطِ أَمَّاكُ

الْجَزْءُ الْعَاشِرُ

تَالِيَةٌ

إِلْمَامُ الْمُحَدِّثِ

مُحَمَّدُ زَكْرِيَّا الْكَانِدُ هَلَوِي الْمَدِينِي

الْمَدِينِي سَنَةِ ١٤٠٢ هـ

اِعْتَقَى بِهِ وَعَلَى عَلَيْهِ

الْاِسْتِاذُ الدُّكْتُورُ تَقِيُّ الدِّينِي الْمَدِينِي

وَالرَّافِعُ

مَمْنُونُ



أَفْجَرُ الْمَسْكِينِ
وَمِنْهُمْ

الطبعة الأولى
مُحَقَّقة وَمُنَقَّحة
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
حقوق الطبع محفوظة للمعبد

SHEIKH ABUL-HASAN NADWI CENTER
For Research & Islamic Studies.
MOZAFFAR PUR, AZAMGARH, U.P. (INDIA).
Tel: 0091 54622 70104
0091 54622 70317
Fax: 0091 54622 70786

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي
للبحوث والدراسات الإسلامية
مظفرپور - اعظم جراث پوری (الهند).

٢٣ - كتاب الذبائح

(٢٣) كتاب الذكاة

(كتاب) أحدث شيخ السوطي في ترتيب الكتاب هاهنا حداً، هي أكثر النسخ الهندية، وافقنا فيها كتاب الذكاة، ثم كتاب الصيد، ثم عصيته، ثم الصلابة، ثم النكاح، وذكر النسخ الناجي هاهنا كتاب النكاح، وذكر بعد كتاب الحج لصلابة، ثم لعقبة، ثم الذبائح، ثم الصيد، ثم كتاب الأسماء، ثم الجود، وذكر العلامة الترقائي هاهنا كتاب الصلابة، ثم الذبائح، ثم الصيد، ثم لعقبة، ثم القراض، ثم النكاح، وهكذا رتبها أسيد علي في «تكملة»

(الذكاة) هكذا رتبها لكتاب في النسخ الهندية، وتوهم في نسخ المصنوعة^(١) لكتاب الذبائح، وهو جمع فيجاء بمعنى مذبوحة، والذكاة الذبح، وقال المحدد: الذكاة: الذبح كالذكاة، والذكاة: وكمن: الذبح، انتهى، يقال اذبحوا، الذكاة: اسم مصدر بمعنى المذبوحة، انتهى، وقال الرابع: حقيق، الذكاة: خارج الحاروة العربية، لكن غلب في الشرح إطلاق الذكاة على وجه قولهم: اذبح، انتهى

قال ليرتبه^(٢) الذكاة: رتبة أنواع: ذبح، ونحر، وفطر، وما يعرف ما بعد نحره، انتهى.

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ المتقدمة بعد الكتاب، إلا في نسخة «بسم»^(٣) ذاتية مضافة على الكتاب.

(١) في الأصل: (٢٣: ١٠٠)

(٢) في النسخ: (٢٣: ١٠٠)

(١) باب ما جاء في التسمية على الذبيحة

(١) التسمية على الذبيحة

وفي النسخ المصرية: ما جاء في التسمية على الذبيحة، قال المصنف^(١):
 اختلف العلماء في التسمية على الصيد والذبيحة، فروي عن محمد بن سيرين،
 ونافع مولى عبد الله، والشعبي: أنها فريضة فمن تركها عامداً، أو ساهياً، لم
 يؤكل ما ذبحه، وهو قول أبي ثور والطائفة، وذهب مالك، والثوري،
 وأبو حنيفة، وأصحابهم إلى أنه إن تركها عامداً لم يؤكل، وإن تركها ساهياً
 أكلت، قال ابن المنذر: وهو قول ابن عباس، وأبي هريرة، وابن المسيب،
 والحسن بن صالح، وطائفة، وعطاء، والحسن بن أبي الحسن النخعي،
 وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والحكم، وربيعة، وقال الشافعي: يؤكل الصيد
 والذبيحة في الوجهين جميعاً، نعمد ذلك أو نسيه، وروي ذلك عن أبي هريرة،
 وابن عباس، وعطاء، انتهى.

وقال المحافظ^(٢): اختلفوا في كونها شرطاً في حل الأكل، فذهب
 الشافعي وموافقه، وهي رواية عن مالك، وأحمد أنها سنة، فمن تركها عمداً أو
 سهواً لم يقدح في حل الأكل، وذهب أحمد في الراجح عنه، وأبو ثور،
 وطائفة إلى أنها واجبة؛ لجعلها شرطاً في حديث عدي، وذهب أبو حنيفة،
 والثوري، ومالك، وإمامير العلماء إلى الحواز لمن تركها ساهياً لا عمداً،
 لكن اختلف عن المالكية هل تحرم أو تكرر؟ وعند الحنفية تحرم، وعند
 الشافعية في العمدة ثلاثة أوجه، أصحها يكره الأكل، وقيل: خلاف الأولى،
 وقيل: يأثم بالترك، ولا يحرم الأكل. والمشهور عن أحمد التفرقة بين الصيد
 والذبيحة، انتهى.

(١) عمدة القاري (١/١٦٦).

(٢) صبح الماري، (٩/٦٠١).

قال الخدقي: من ترك التسمية على الزبيدة عمدًا، أو ساهية، لم يؤكل، وإن ترك على المذبح عمدًا لم يؤكل، وإن تركها ساهية أكلت، فإنه الموقوف^(١)؛ أما العهد فالشرط أن يسمي عند إرساء الجارح، فإن ترك التسمية عمدًا أو سهواً لم ينج، هذا مقتضى المذهب، وظل حنبل عن أحمد إن سمي التسمية على الذبيحة والتكليب أجيح، فإن الخلل: ما حنل في شقه، وعن أحمد أن التسمية بشرط على إرساء التكلب في العهد والنسب، ولا يلزم تلك في إرساء السهم إليه، فهو بمنزلة النكاح بخلاف النحيوان فإنه ينعى ما يختاره، وأما الذبيحة فالمشهور من مذهبه: أحمد أنها بشرط مع الذكر، ويستقبح بأسرها، وعن أحمد أنها مستحبة، غير وجبة في عهد ولا سهو، وبه قال الشافعي.

وقال قرطبي رحمه الله: من سمي التسمية فلا بأس به، وروي سعيد بن منصور بإسناد عن راشد بن ربيعة قال: قال رسول الله ﷺ: «ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم ما لم يعمده» انتهى.

قال ابن حجر^(٢): وحسب سعة عند التذكية، وعند الإرساء في النحر، أو ذكر وقتها، فلا نجس على شيء، ولا أحرم، ولا مكروه انتهى.

قال ابن حجر^(٣): اختلف أهل العلم في تأثير التسمية، مروي ابن القاسم عن مالك في «المسودة» عيسى بن عبد ترك التسمية لم يؤكل ذبيحته، وإن تركها ناسيا أكلت، وإلى هذا ذهب الشافعي أبو بكر، والقاسمي أبو محمد، وقال أحمد: تؤكل إلا أن يترك ذلك مستحفاً، وقال أبو بكر بن العجم، والقاسمي أبو الحسن: إن تركها عمداً يؤكل تلك الذبيحة، ولا تحرم، ودلتها على

(١) - المعنى (١٣/٢٥٨)

(٢) - التلخيص (١٠٦/٢١)

(٣) - المعنى (١٠٦/٢١)

وحوب التسمية. وانها شرط في صحة الذبيحة مع ذكر قوله عز اسمه. ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا قَدْ ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ حُرْمٌ﴾^(١) ودليلنا من جهة انقياس أنه محسوس ورد الشرع بأنه فسق، فوجب أن يكون حراماً، أصل ذلك مدبر السوف في الزنا وشرب الخمر.

وإذا ثبت ذلك، قلدي يستعمل من التسمية. قال ابن المنذر. يقول: بسم الله والله أكبر. قال ابن حبيب: ولو قال: بسم الله، أو الله أكبر فقط، أو لا إله إلا الله، أو سبحان الله، أو لا حول ولا قوة إلا بالله من غير تسمية أجزاء، وكذلك كل اسم لله تعالى، وكره مالك أن يقال: اللهم منك وإليك، وعنه يشدد الكراهة فيه، انتهى.

قال النذير^(٢): المراد بالتسمية ذكر الله من حيث هو، لا مخصوص باسم الله، لكنه الأفضل، وكذا زيادة: والله أكبر، انتهى.

وقال السوف^(٣): التسمية المعتبرة قوله: بسم الله، لأن إطلاق التسمية بنصرف إلى ذلك، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ إذا دبح قال: بسم الله والله أكبر، وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يقول: ولا خلاف في أن بسم الله يجزئه، وإن قال: اللهم اغفر لي لم يكتب؛ لأن ذلك طلب حاجة، وإن قل، أو سبح، أو كبر، أو حمد الله احتل الأجزاء؛ لأنه ذكر اسم الله تعالى على وجه التعظيم، واحتل المنع لأن إطلاق اسم التسمية لا تناوله، وإن ذكر اسم الله تعالى بغير العربية أجزاء. وإن أحسن العربية؛ لأن المقصود ذكر اسم الله، وهو يحصل بجميع اللغات بخلاف التكبير في الصلاة؛ فإن المقصود لفظه، انتهى.

(١) سورة الأحم. الآية (١٢).

(٢) الشرح الكبير (١/٢٧٠).

(٣) التسمي (١/٢٢٠).

١/١٠٩٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ تَالُثٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،

عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

١/١٠٩٦ - (مالك، عن هشام بن عروة) وفي نسخة: حدثني هشام، وهو

موطأ محدث^(١) أخبرنا هشام بن عروة (عن أبيه أنه) أي عروة (قال: مثل)

بناء المجهول (رسول الله ﷺ) قال الزرقاني: لم يختلف على ماثل في

إرساله، قال العيني: قال في «غرائب الموطأ»: تفرد به عبد الوهاب عن مالك

مسللاً، وغيره يرويه عن مالك، عن هشام، عن أبيه مرسللاً، ودعى أبو عمر:

لم يحتف عن مالك في إرساله، انتهى.

وأخرجه البخاري^(٢) في «الإيمان» والمقدور: برواية أسامة بن حفص، عن

هشام، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - متصلاً، ثم قال: تابعه عن علي

الداوردي وتابعه أبو خالد، واللفظي، انتهى. يعني الثلاثة عن هشام، قال

الحافظ: حديث: الداوردي أخرجه الإسماعيلي، ورواية أبي خالد سليمان بن

حيان وصلها عنه البخاري في «كتاب التوحيد»^(٣)، وقال عفيه: تابعه محمد بن

عبد الرحمن، والداوردي، وأسامة بن حفص، ورواية الضفاري وصلها

البخاري في «البيع»، وخالفهم مالك فرواه عن هشام، عن أبيه مرسللاً ليس فيه

عائشة، قال الدارقطني في «العلل»: رواه عبد الرحمن بن سليمان، ومعاوية،

والنضر، وآخرون عن هشام موصولاً، ورواه مالك مرسللاً، ووافق مالكاً عن

إرساله الحمادان، وأبو عبيد، والفظان عن هشام، وهو أشبه بالصواب.

قال الحافظ: يؤخذ من صحيح البخاري أن الحديث إذا اختلف في وصله

وإرساله حكم للأصل مشطرين: أحدهما: أن يزيد عند من وصله على مر

أرسله، والآخر: أن يحتك بتربة تقري الرواية الموصولة، لأن عروة معروف

(١) موطأ صحيح مع التعليق لمحمد (٢/٦٥٩).

(٢) (٥٤٠٧) ومع: تباري (٩٦/٦٢٢).

(٣) رقم الحديث (٦٣٩٨) وفتح التاري (٣٧٩/١٤).

فَقَبِلَ لَهُ. يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ بَاتُوا نَحْنًا نَحْضًا.

بالمرأية عن عائشة. ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أوردته. ويؤيد من صدقه أيضاً أنه «إن اشترط في «الصحح» أن يكون راويه من أهل الضغط والإنفاق أنه إن كان في تراوي قصور من ذلك، رد فقده عن رواية ذلك الحزم من هو مثله، فاحذر القصور بذلك. وصح الحديث عن شرطه. انتهى.

(فقبل له) يعني وهذا بيان السؤال، ولفظ البخاري: «أن قوماً كانوا ينسبوا» (يا رسول الله، إن ناساً من أهل البادية) والمنسأني: «إن ناساً من الأعراب»، وترجم البخاري على الحديث بهذه الأعراب وبحرفه، قال العيني: «الأعراب هم ساكنو ناحية من أعرب الذين لا يقيمون في الأمصار، ولا يدخولون المدن إلا أحداً (بأثوان) بالإلزام في النسخ المبنية، وذكاه بأعداء «بائون» في الحضرة، وكلهم من ضغطه الحسي» (إذ قال: «الإلزام» وفكه (بالحزم) بضم اللام جمع، ويجمع أيضاً على لحوم ولحام، إذ البخاري في آخر الحديث: «قلت عذرك رضي الله عنها» وكانوا حديثي عهد بالقرآن.

قد «تروا»^(١) نعتاً للتسليمي والعجبي تناووا أي التفرق المسائون. انتهى. وليس بوجه عدي، بل لظاهر أن التفسير لقوم آية بالجماع، ويظهر ذلك من كلام الحافظ إذ قال: «هي حصة حجة قدم خربها، ووفد، صفة لقوله «فبما»، ويحتمل أن يكون خبراً ثانياً بعد الخبر الأول وهو قوله: «بأثوان» بحرف، انتهى.

ورجحه الظاهر ظاهر، أن معشاً سؤاقتهم كون الأعراب حديثي عهد بالإسلام، فلا ندي هل يعلمون المسائل أم لا؟ وأما كون «سائين» حديثي

(١) مسند الفراء: (١/١: ٢٠٩).

(٢) فروع الفرائض: (٣/ ١٥١).

وَلَا تُدْرِي هَلْ سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهَا، ثُمَّ كُلُّوْهَا».

وصفه البخاري عن عائشة في: ٩٧ - كتاب التوحيد، ١٣ - باب السؤال
باسماء الله تعالى، والاستعاذة بها

عهد بالكفر لا يُخذي فائدة جديدة، والضحاي في «المشكول»: «سألت فاسي من
الصحابة رسول الله ﷺ فقالوا: أعارب بأنوثا بنحمان وجبن وسمن ما يدري
مذكه إسلامهم؟» الحديث، ثم رأيت الباجي حزم بذلك كما يأتي تحت قول
سألك، ونفط أبي داود نصي في الساب: إذ ذب عن عائشة - رضي الله عنها -
أهم قالوا: يا رسول الله إن قرأنا حديثاً عهد بهاجلة يسوي بنحمان، الحديث.

وفي «الذبح المشور»^(١) أخرج عبد الرزاق، وعبد بن حميد عن عروة قال:
كان قوم أسلموا على عهد النبي ﷺ فقدموا منحم إلى المدينة يبيعونه، فتحت
أنفس أصحاب النبي ﷺ مه، وقالوا: لعلهم لم يسموا، فأسألو النبي ﷺ،
فقال: «سماؤا أتم وكأوا» (ولا تدري هل سمو الله عليها) عند تدنح (أم لا؟).

قال الباجي^(٢): إقرار رسول الله ﷺ لهم على هذا السؤال، ومجاوبته
إياهم بما جربهم دليل على اعتبار التسمية في تدنح، ولو لم يكن للتسمية في
ذلك حكم أقال لهم وما عليكم من التسمية سَمُوْا - أو لم يُسمُوا - كما أن
العجى والطبخ والفرامة لما لم يكن للتسمية تأثير فيما لم يكن للسؤال عما فعل
ذلك، أو تركه وجه، انتهى.

(فقال رسول الله ﷺ: «اسموا الله عليها ثم كلوها») ويحذف ضمير
المفعول في السخ المصرية، قال الباجي: يحتمل أن يريد به الأمر بالتسمية
عند الأكل، لأن ذلك مما بقي عليهم من التكليف، وأما التسمية على ذبح

(١) (٣/٣١٤).

(٢) «السنن» (٣/٤٠٤).

تولاد عليهم من غير علمهم. فلا تكلف عليهم شيء، وإنما يحسن على الصفة
حيث يبين خلافها، ويحسن أن يريد به أن سموا الله أسموا لأن، فبحسب به
أكل ما لم نعرفه، أذكر اسم الله عليه أم لا، إن كان الخارج من نصح ذنبه،
منتهى.

قال البرزقاني^(١٠١): ليس المراد أن نسميهم معنى الأكل فائحة مقام التسمية
على النصح؛ بل سبب الإنسان بالتسمية معنى الأكل، قال الطيبي: هذا من
أصول الحكم كأنه قيل لهم: لا تسموا بدت، ولا تاكلوا منها، والذي
يحكم وأن أن تذكروا اسم الله عليه انتهى.

قال من سمى في «العشيرة» الحديث دليل على أن التصرفات والآثار
يحمل معنى حاد للصحة والسلافة إلى أن يقوم دليل التمسك؛ انتهى.

قال النجاشي^(١٠٢): هذا الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا
تجبه؛ إذ لو كانت واحدة لا شرط على كل حال. وقد أجمعوا على أن
التسمية على الأكل ليست مرضاً، فلما نالت عن التسمية على الذبيحة دل معنى
أولاً صفة لأن السنة لا تكون من المرض، قال ابن القيم: يحمل أن يناد
بالسببة وهذا عند الأكل، ولذلك جرم النووي، قال ابن القيم: وأما التسمية
على ذبح تولد غيرهم من غير علمهم فلا تكلف عليهم شيء، وإنما يحمل على
غير الصفة إذا تبين خلافها، ويحمل أن يريد أن نسميكم الأكل منسجرون بها
أكل ما لم تعلموا، أعني اسم الله عليه أم لا، إن كان الخارج من نصح
ذنبه.

وبعد، قد عرفت أن الأمر ما به حد في أسماء المسلمين ومحمول على الصفة.

(١٠١) شرح ابن قاري (٤: ٨١).

(١٠٢) أضرب: صحيح الدرر (٩٢/١٣٥).

قال مالك: وذلك في أول الإسلام.

وكذا ما فيه أعراب المسلمين: لأن الثالب أنهم عرفوا التسمية، وبهذا الأخير حزم ابن عبد الله، فقال: فيه أن ما دبحه المسلم يؤكل، ويحمل على أنه سمى، لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين الخلاف، وعكس هذا الخطابي، فقال: فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة؛ لأنها لو كانت شرطاً لم تنسخ الذبيحة بالأمر المشكوك فيه، انتهى.

قلت: وفيه أن الشك المعبر في الشرع ما كان عن مشقة، وإن لم يكن كذلك فهو منتهى عنه، فقد روي عن قبيصة بن حطب عن أبيه قال: سألت النبي ﷺ عن طعام النصراني، وفي رواية: سأته رجل فقال: إن من الطعام طعاماً أخرج منه، فقال: «لا ينحلجن في صلبك شيء صارت فيه النصرانية» كذا في «المشكاة» برواية الترمذي، وأبي داود.

وفيه أيضاً عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «إنا دخل أحدكم على أخيه المسلم فليأكل من طعامه ولا يسأل، وليشرب من شرابه ولا يسأله»، رواه البيهقي في «السمعة» وقال: «هذا إن صح فلأن انظار أن المسلم لا يطعمه ولا ينفق إلا ما هو حلال عنه، انتهى».

والمعروف عنه ﷺ «الحلال بين والمحرم بين»، وما سكنت عنه فهو غموض ولاجل هذا السجى ترجم البخاري على حديث^(١) الباب في كتاب البيوع «باب من لم ير الوسوسة، ونحوها من الشبهات» وأمره ﷺ بالتسمية في حديث الباب لبيان الأدب، كما ورد في حديث عمر بن أبي سلمة قال: كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحه، فقال لي رسول الله ﷺ: «سم الله»، وقل بسمك، كذا في «المشكاة» برواية الشيخين.

(قال مالك: وذلك في أول الإسلام) قال الحافظ: قد تعلق بهذا قوم.

(١) (٢٠٥٧) صحيح البخاري (٤/٢٩٤).

فَرَجَعَهُ أَنْ هَذَا اجْتِرَابٌ كَانَ فِيمَا نَزَلَ قَوْلُهُ نَعَالِي: «فَوَلَّا فَاعْتَدُوا وَمَا لَكُمْ بِمِمْ
أَتَى اللَّهُ عَلَيْهِ»^(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٢): وَهُوَ مَعْلُوقٌ ضَعِيفٌ، وَهِيَ الْحَدِيثُ نَحْوُ
مَا رَوَاهُ، لَا، أَمَرَهُمْ فِيهِ بِالنَّسْخَةِ عَنِ الْأَكْلِ: فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ كَانَتْ تَرْتَّبُ
بِذَلِكَ بِالنَّسْخَةِ، وَأَيْضًا فَقَدْ تَنْصَرُّ حَتَّى أَنَّ الْآيَةَ مَكْنَى، وَإِنْ عُدَّ لِقَعْدَةِ حُرْمَتِ
بِالْعَدَّةِ، وَالْأَعْرَابُ اجْتِرَابُ إِيَّاهُمْ فِي الْحَدِيثِ هِيَ مَادَّةُ أَهْلِ الْعَدَّةِ، انْتَهَى
قُلْتُ: وَأَيْضًا لَوْ لَمْ تَنْزِلِ الْآيَةُ فَكَيْفَ تَوَلَّيْهُمْ: لَا تَدْرِي هَلْ سَلَّوْا اللَّهَ
عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ هَذَا اسْتِدْرَاجٌ وَتَوَلَّيْ نَحْوُ فِي أَنَّ أَمْرَ التَّسْمِيَةِ كَانَ مَعْرُوفًا عَنْهُمْ،
وَسَأَلَ اسْتِدْرَاجٌ فَلَمْ يَسِجْ الْعِلْمُ فِي التَّوَقُّفِ.

قَالَ السَّاجِي^(٣) هُوَ ذَلِكَ هَذَا لَمَّا رَوَى لِي حَدَّثَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي حَمِّ الْحَدِيثِ، أَنَّ السَّاجِينَ كَانُوا حُدَيْثِي عَهْدَ مَالِاسَلَامٍ مَا يَصْحَحُ أَنْ
لَا يَعْلَمُوا مِثْلَ هَذَا، وَلَمْ يَسْمَعْ مَعْدُ إِلَيْهِمْ شَرَعَ النَّبِيُّ بِمَكَّةَ، أَوْ مِمَّنْ يَكُنُّ مِثْلَهُ
السَّاجِينَ لَمَّا هَذَا، أَوْ أَعْلَنَ مَعْدُ لَمَّا لَمْ يَحْرَمِ بِهِ عَدَّةً، وَأَمَّا لَوْلَا فَقَدْ حُرِّمَتْ
بِهِ الْعَادَةُ حَتَّى لَا يَكُنَّ دَامِجٌ يَتْرَكَ ذَلِكَ، وَلَا يَحْدُ أَحَدًا لَا يَعْلَمُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ
مَشْرُوعَةٌ عَنِ التَّبَدُّعِ. انْتَهَى

وَتَرْجَمَ مُحَمَّدٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي إِمْرِيَّةٍ^(٤) عَلَى حَدِيثِ السَّاجِي الْمَرْجِي
بِشَرِيهِ الْمَحْمُودِ لَا يَدْرِي لِمَ كُنِيَ هُوَ أَمْ غَيْرَ مَكْنَى؟ وَذَلِكَ فِي أَتَمِّ التَّحْقِيقِ: قَالَ
مُحَمَّدٌ وَهَذَا نَاقِضٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَبِشَةَ إِذَا كَانَ الَّذِي يَأْتِي بِهِ مُسْلِمًا، أَوْ مِنْ
أَهْلِ الْكُفَرِ، فَإِنَّ أَمْرَ بِهِ مَعْصُومِي، وَذَلِكَ أَنَّ مَسْلُومًا فَيُحَدِّدُ أَوْ رَحْلًا مِنْ أَهْلِ
الْكُفَرِ لَمْ يُصَادَقْ، وَلَمْ يَدْرِكْ مَعْرُوفَهُ. انْتَهَى.

(١) سورة الأعراف: الآية ٢٢١.

(٢) إعراب: القاموس (٢٢، ٢٤٤، ٢٥٠).

(٣) المستطفي: (١٠٠، ١٠٣).

(٤) إعراب: التكميل: (٢١، ٢٤٣).

١٧٠/٢ - وحدثني عمرُ خالِك، عن يحيى بن سعيد، أنَّ عبدَ الله بن عباسٍ بن أبي ربيعة المدحُومِي أمرَ غلامٍ له أن يذبح دُبِيحَه، فلَمَّا أراد أن يذبحها قالَ: يا سَمَ اللهِ، فقالَ له الغلامُ: قد سَمِيتُ. فقالَ له: سَمِ اللهُ، وذبحك، قالَ له: قد سَمِيتُ اللهَ، فقالَ له عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ: والله لا أُطعمها أبدًا.

١٧١/٢ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن عبد الله بن عباس) سَجِيئةٌ منسقةٌ ومن معجزة كما في النسخ المصرية^(١)، وهو الصواب، ووقع التحريف في النسخ الهندية، فوقع فيها عبد الله بن عباس بسوحدرة ومهملة، وليس في النسخ ولا غيره أحد اسمه عبد الله بن عباس من أبي ربيعة، وبين عباس صحابي^(٢) مشهور (أبي أبي ربيعة المدحومِي) انتمشي الصحابي (أمر غلاماً له) ثم يسم (أن يذبح دُبِيحَه فلَمَّا أراد) الغلام (أن يذبحها قالَ له: سَمَ اللهُ) خبيثة الأمر (فقال الغلامُ: قد سَمِيتُ) بصيغة التثنية.

(فقال له) مرة أخرى (سَمَ اللهُ) بصيغة الأمر (ويحدث) ومع: تكلمة ترحم وتوضع ثم وقع في هلكت لا ستميتها، وقد يقال لسمع والحقب. وهي منصوبة على المصدر، وقد ترفع وتضاف، ولا تضاف، فيقال: ربح زيد، وبيع له، وفي النهاية: وراك لمر وفع في ذاكته. وبيع زجر لمن أشرف على الوقوع في ذلك، وقال الشراء: هب، سعى، وقيل: وبيع لمن وقع في ذاكته لا يستحقه. فترحم بنا عليه، وويل لمر ستميتها، وفي الشرح جامع الأصول: وبيع لمن سكر عنه لعم مع ترحم وتلف، وييل لمن سكر عليه مع عصب، وييس كريح، كما في المحجج^(٣)، (قال له) الإعلام في النسخة الثالثة أيضاً (قد سَمِيتُ) الله امر وحل، ولم يسم الله (فقال عبد الله بن عباس: والله لا أُطعمها أبدًا) قال

(١) ١٧١، في الأمانة (١٧١/٢)

(٢) انظر: أسد الغابة (٣/٤٦٠)

(٣) انظر: مجمع بعد الأثر (١٢٥/١٢٥).

الزرقاني^(١): لأنه لم يسمعه بسمي، ولم يصدق إخباره؛ لأنه كان بموضع لا تخفى عليه التسمية لقربه منه، وعلم عناده بقوله: سميت، ولا بسمي، فاعداً، أنه تركها عمداً إذ لو قال: بسم الله بدن سميت لأكتم بذلك، انتهى.

وقال البيهقي^(٢): قوله للغلام «سَمَّ اللهُ» إذا كان نساء خاف أن مدفن عنه من ذلك ويشاء، ولم يقع بإخبار الغلام له بأنه قد سَمَّ الله، أو أراد أن يسمع ذلك منه، فلما لم يسمعه الغلام التسمية، واقتصر على إخباره بذلك، وذات موضع التسمية بإكمال التثنية؛ أقسم أن لا يأكل الذبيحة.

وفي «المعونة»: قال مالك في تفسير هذا الحديث: لا أرى ذلك على الناس إذا أخبر الفذائع أنه قد سَمَّ، وروى ابن حبيب، عن مطرف، عن مالك مثله، وعلى هذا يكون من ابن عباس على وجه التناهي في الورع، والأخذ في حاسة نفسه مالا موطأ، ولعله قد «حاج لغيره أكلها، أو تصدق بها، لو أعطها محتاجاً إليها، وأما أن يحرم أكلها فلا يجوز ذلك، ولا يجوز اطراحها؛ لأن في ذلك إضاعة لسمان، وإفساداً للطعام، قال مالك: فمن ورع كما ورع ابن عباس فلا بأس به.

قال عبد الملك: وإنما المرخصة فيما لا تهمته فيه مثل حديث هشام بن عروة المذكور، وإن ناساً بأنوثتنا بأحسانه الحديث. وهذا الذي روي عن مالك خلاف لما ذكره، ولأن من اتهم غيره بتعمد ترك التسمية، وكان صفة ممن يرضى لذلك، وينصده مع الإذكار له به، فإن الأحوط اطراح ذبيحته والامتناع من أكلها، ولا يصدق فيما أخبر به من تسميته، انتهى.

ولم يظهر لي وجه إنكار ابن عباس تورعاً، ولا حمل تركه غلامه التسمية

(١) مخرج الزرقاني، (٨٦/٣).

(٢) «المنهاج»، (١٠٥/٣).

(٢) باب ما يجوز من الزكاة في حال الضرورة

٣/١٠١٨ - حدثني يحيى بن عمار، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار:

على المعتاد، كيف؟ وهو يقول: في كل مرة: قد سميت، ولا وجه لحم إفرره على الغنط، كيف؟ وقد صرح الإمام مالك أنه لا يرى ذلك على الناس إذا أخبر المذبح أنه سمى، بل انظر عندي أن الغلام قد سمى قبل الذكاة وعنه كافيًا. وابن عباس - رضي الله عنه - بأمره بالتسمية حال الذبح، وقد صرح لفظها، بأن من سمى، ثم ذبح إن طاب الفصل وقطع الفور حرم، وإلا لا.

واختصموا في حد الطول، وفي «الدر المختار»^(١): حد الطول: ما يستكثره الناظر، وعلى هذا فلا مانع من أن لفصل بين تسمية الغلام وذبحه أدخله ابن عباس - رضي الله عنه - في حد الطول دون غلامه، فلا إشكال في حذفه من سبائش رضي الله عنه ولا في قول غلامه: «قد سميت».

(٢) ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة

قاهر: ترجمه أن المصنف أراد بيان الذكاة الاضطرارية، وذلك أن الذكاة نوعان: اختيارية واضطرارية. قال صاحب: «الهداية»^(٢): هي اختيارية كالجرح فيما بين اللبنة والمحيين، واضطرارية، وهي التجريح في أي موضع كان من البدن، والإنشائي كاليدل عن الأول؛ لأنه لا يصرار إليه إلا عند العجز عن الأولي، وهذا آية البدلية، وهذا لأن الأول يعمل في إخراج الدم، والثاني أنصر فيه، فاكفى فيه عند العجز عن الأول إذ التكليف بحسب الوسع، انتهى.

٣/١٠١٨ - (مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار) قال أبو

(١) انظر: «الدر المختار» (٤/٦٦٤).

(٢) (٤/٦٦٤/٧/٤) طهاكستان.

أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ، بَرٌّ بِبَنِي حَارِثَةَ، كَانَ يَرْعَى لَفْجَةً لَهُ بِأَخِيهِ،
فَأَتَى بَنِي الْأَمْيَّةِ، فَذَكَرَ مَا يَسْطَظُّ
.....

عمر^(١): مرسل عند جميع الرواة، ورواه أبو العباس محمد بن إسحاق السراج
عن صريق أبيوب، والسرور عن صريق حريز بن حازم، كلاهما عن زيد، عن
عطاء، عن أبي سعيد الخدري، قال: وقال ابن عبد البر في التاج^(٢): لا
أعلم أحداً أسنده عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد إلا
حريز بن حازم، انتهى.

قلت: وأخرج أبو داود^(٣) رواية يعقوب... عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن
يسار، عن رجل من الأنصار أنه كان يبرع لفجة بنغيب من شعاب أحد
أحاديها الموت، ولم يجد شيت بحرها به، فأخذ رجلاً، فدحا به ثم لثها حتى
أمرض دمها، ثم جاء إلى النبي ﷺ فأخبره بذلك فأمره بأكليها، قال المديني
وأخرج الساجي، وابن ماجه، وأخرج الساجي سوية حال من هلاء، عن
حريز بن حازم، حدثنا أبووب عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار،
عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: قامت لرسول الله ﷺ نعي يمي
فل أحد... الحديث.

(أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، بَرٌّ بِبَنِي حَارِثَةَ، كَانَ يَرْعَى لَفْجَةً)
بكسر اللام وفتحها وسكون الالف: فإنه دلت نس (أنه بأحد) ضم الجمة والحاء
العين معروف بالمانية (فأصابها الموت) أي: أصابها من كسر من وغيره ما
يقرب... (فأكلها) مثلاً يدرك من الفجرة (يستظاظ) بكسر الشين
المعجمة وإعجام الخانين بعدها ألف غود محدّد لطرف، وفي رواية أبيوب

(١) انظر ١٠١٨٦ لاسلكار ١٠١٨٦.

(٢) (ص ١٥٠)

(٣) انظر أبو داود ١٠١٨٦.

فَسَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: «لَيْسَ بِهَا شَيْءٌ، فَكُلُوهَا».

فَحَرَّهَا بَنُو تَيْمٍ فَقَتَلَتْ ثُرَيْدًا. وَتَمَّ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: بَلَى مِنْ حَنْشَبٍ. وَفِي رِوَايَةٍ بِعُقُوبِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ نَصَّاءَ: «فَأَخَذَهَا شُجُوبٌ. فَلَمْ يَحْدِ شَيْئًا بِحَرِّهَا لَهُ، فَأَخَذَ زَيْدًا فَوَحَّاهُ بِهِ حَتَّى أَفْرَاقَ دُمُوعِهَا. وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: الشُّظُفُ. الْعَبْدُ الَّذِي يَجْمَعُ بَيْنَ عَرُوقِي الْغُرَرَيْنِ عَلَى ظَهْرِ الْإِنْسَانِ، قَالَ فِي التَّحْقِيقِ، كَذَا فِي الزُّرْقَانِ^(١)».

(قَالَ) بَيَّنَّاهُ الْمَعْلُومَ فِي السَّيْحِ الْكَهْدِيِّ، وَالْمَعْصَرَةِ الْمَقْطُوعَةِ «مَنْشُوبٍ» بِسَمِّ الْمَجْهُورِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ) فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ أَيَّ: صَدَحَتْ ذَلِكَ (فَكُلُوهَا) أَمْرٌ بِحَدِّهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْتَصِمُ بِأَنَّهُ دُونَ ذَلِكَ، بَلْ كُلُّ مَا يَحْفَرُ وَيُجْرَحُ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ^(٢): «أَمَّا مَا يُذَكِّي بِهِ، فَإِنَّهُ كُلُّ مَحْدَمٍ يَسْكُنُ بِهِ بِفُتَادِ الْمُعْتَاقِلِ، وَتَنْهَارُ الْبَدَنُ بِالنَّطِصِ فِي لَدَى مَا يَنْحَرُ، وَالْقُرَى فِي أَوْدَاجِ مَا يَذْبَحُ مَعَهَا لَا يَخْتَصِمُ بِطَاشَةِ مِنَ الْكُفَّارَةِ. قَالَ ابْنُ أَمُورٍ عَنْ مَالِكٍ: «وَقَدْ أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِنْسَانَ بِالنَّحَارَةِ، وَالشُّظُفِ، وَالْحَرِيرَةِ، وَشُقَّةِ الْعَصَا، وَالْقَصْبِ، وَكَرْمِ أَهْرِ الْمَدَمِ إِلَّا الْإِنْسَانَ وَالظُّفْرَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: «وَعَرَّ مَالِكٌ مَالِكًا. قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: وَمِمَّا يُذَكِّي بِهِ الْمَوَارِدُ جَمْعُ حَرِيرَةٍ، وَهِيَ: فَذَنَةُ الْحَجَرِ، وَالْمِطْطَةُ وَهِيَ: قُلْفَةُ الْقَصْبِ، وَالشُّظُفُ. فَلَقَّةُ الْعَصَا، وَوَرَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ فِي «الْحَسْبِطِ»: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَصْنَعُ مِنْ فَخْرٍ، أَوْ عَصْفٍ، أَوْ قَرْنٍ، أَوْ شَيْءٍ يَمْرِي بِهِ جَدْرُهُ. وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لَا يَأْسُ أَنْ يَذْبَحَ مِثْلُ الْعَظْمِ ذَكِيًّا كَأَنَّهُ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ لَا يَصْعُقُ النَّحْمَ، وَأَنْهَارُ لَدَمٍ».

مَحْصَلُ الْخِلاَفِ بَيْنَ رِوَايَةِ ابْنِ الْمَوَارِدِ، وَبَيْنَ مَا أَوْرَدَ بَعْدَ هَذَا فِي الذِّكَاةِ

(١) «شرح الزُّرْقَانِي» (٣/٨٢).

(٢) «الْمَنْشُور» (١٠٦/٣).

بالعظم والظفر، وقد اختلف أصحابنا العراقيون في ذلك، فقال القاضي أبو الحسن في كتابه: الظاهر من مذهبنا أنه لا يبيح الذكاة بالس والظفر، ثم قال: وما حكى اختلاف أصحابهم في ذلك:

فعلى هذا في التمسأة ثلاثة أقوال.

أصحها: أنه لا تحوز الذكاة بسن، ولا ظفر متصل، ولا منفصل، وهي رواية أبي الحسن، عن مالك، وهو الظاهر من رواية ابن المواز، وبه قال الشافعي.

والرواية الثانية: أنه يحوز الذكاة بهما منفصلين، ومتصلين، وهذا الظاهر من رواية ابن وهب، عن مالك في المذبذوب، وهو اختيارنا، وهي أبي الحسن، وعلى هذا فالجواب عن أحاديث النسخ أنها محمولة على الكراهية، أو على الظفر والسن الصغيرين اللذين لا يصح بهما قطع الأوداج.

والرواية الثالثة: نجوز الذكاة بهما منفصلين، ولا تحوز متصلتين، وهذا الذي قاله ابن حبيب، وبه قال أبو حنيفة، انتهى مختصراً بتعبير

وقال ابن رشد في «اللبابة»^(١): أجمع العلماء على أن كل ما أنهر الدم، وعمرى الأوداج، من حديد، أو صخر، أو غيره مما أزد الذكاة به جائز، وأحسنوا في ثلاثة: في السن، والظفر، والعظم، ولا خلاف في المنع، أن الذكاة بالنعظم جائزة إذا أنهر الدم، واختلف في السن والظفر عنى الأقاويل الثلاثة أعني بالنسخ مطلقاً، وبإتفرق بين الانفصال والاتصال، وبالكراهية لا المنع.

وسبب اختلافهم اختلافهم في مفهوم السني الوارد في حديث رافع، وفيه قوله **يَحْيَى**: «ما أسهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل»، ليس السن والشعر،

(١) رواية المصنف (١/١٢٧)، والظفر المنعزق المصحح (٢/٦٣٠).

الاعتدال، فمنهم من فهم أن ذلك الحكيم أن هذه الأقسام ليس في طبيعتها أن
تظهر الدم غائياً، ومنهم من فهم أنه شرع غير معتل، والغير فيموا أنه شرع غير
معتل، منهم من اعتقد أن النهي في ذلك يدل على فساد النهي عنه، ومنهم
من اعتقد أن النهي في ذلك على وجه التكرار لا على وجه التحظر، فمن فهم
أن النهي في ذلك أنه لا ينهر الدم غالباً بل إنما وجد منه ما ينهر الدم
حده، ولذلك رأى بعضهم أن يكون معتصلاً؛ إذ كان إظهار الدم معها إذ ذلك
أمكن.

ومن رأى أن النبي عليهما غير محض، وأنه يدور على صناد النبي عنه
قال: لا يبع بهما سم تقع التدكية، وإن أظهر أنهم، ومن رأى أنه لا يدور على
صناد النبي عنه، قال: لا يفعل وأظهر أنهم أنهم، وحقت التدبيحة، ولا دعوى
القول عن قرشي بين العظم والسكن، فإنه يطلع على السمع في السور بأنه عظم،
ولا يخلفه العظم، أنه يكفر غير الحديد من الحديد، مع وجود الحديد
لعله يميز: إن الله كتب الأحكام على قلب مسلم، فإذا قلتم فاحسبوا الفلانة،
وإذا قلتم فاحسبوا الفلانة، والبيعة أهلككم غيركم، والشيخ فاحسبوا، حرجه

قال المصنف: أما الآلهة وله شرع

أحدسهما أن تكون مجدداً، ويتطام أو يخرفي بحدها لا بظنها.

الثاني: أن لا تكون لنا ولا ظننا، فإن اجمع هذان الشرطان في شيء، حللنا ما حواه من حديث، أو حجة، أو حديث، أو حديث، أو حديث، أو حديث، وهذا حال المدعى، وإسحاق، وبه قال أبو حنيفة إلا في السنن

(١١) أنشأ في ١٩٥٢م (١٩٥٢/٢) ج (١٩٥٢).

$$(\mathcal{F}^{\text{tr}}(V) : \mathcal{F}^{\text{tr}})_{\mathcal{F}^{\text{tr}}(V)} = 1 \quad (9)$$

والظفر، فقال: إذا كنت مدفوعاً جاز، أما العظم غير العظمي إطلاقاً
فإن أحسنه، والشافعي، وأبي نوري، إذا جاز، وهو قول مالك، وغيره من
شيوخنا، وأصحاب الرأي، وقال ابن جريح، يذكى عظم الحمار، ولا يذكى
عظم الفرس؛ لأنك تصلي على الحمار، وتسفه في بختك.

وعن أحمد لا يذكى بعض، ولا ظفر، وقال إسحاق، لا يذكى ما عظم
والعظم، لأنه يخرج على السبع باليس يكونه عظماً، وكل عظم بعد حدثه في
العنق، والأول أصح إن شاء الله؛ لأن بعضه يذكى في عموم المنطق السبع، ثم
استثنى السن والظفر خاصة، فيبقى سائر العظام داخلها فيما يباح اندجحه،
والمتطوف مناه على ما عظمه، وإن غلب الظن بكونه من ماني الحديث، ولا
يخدم بالأكبر، وإن كان مدياً لهم. ولأن العظم يساويها سائر الأحداث
العامّة، ويحصل بها كمعصودة فتشبه سائر الآلات، انتهى.

وهي الشرح المرفوع^(١٨٠) ويجوز أن يكون ما يجرى لا بالنس والظفر
وبالنس العظام متصلة كالأر، أو منفصلة من الأيدي، أو غيرها، الحديث
«الصحيح» في المسألة من الظفر، وسأحدثكم عن ذلك، أما السن
عظم، ... الحديث، انتهى عن التذبح بالعظم قبل، تمديني، وهو قال إن
المصالح، وإن كان يجرى غير السلام، وقال النووي في شرح مسلم: معناه:
أنها تحس بالدم، وقد تهيئتم عن تذبيحها في الاستحباب لكونها طعام إخوانكم
من الجور.

وهي «الهدية»^(١٨١) ويجوز اندجحه بالظفر والأسر، والظفر يد كان مزرعاً
حرم لا يكون يأكله رأس إلا أنه يكره هذا السبع، وقال الشافعي: «المديح مينة

(١٨٠) (٤٠٠: ٤٠٠)

(١٨١) (٤٠٠: ٤٠٠) ص ٤٠٠

لحديث رافع، ولأنه فعل غير مشروع، فلا يكون ذكاة كما إذا دبح بخير
العنوع

ولنا: قوله ع: «أنهر الدم بما شئت» ويرى «أفر» لأوداج بما شئت،
وما رواه محمود على غير المشروع، فإن الحشمة كانوا يفعلون ذلك، ولأنه إذا
جارحة يحصل به ما هو المفضول، وهو إخراج الدم، وصار كاللحم والحديد
بخلاف غير المشروع؛ لأنه بفعل بالثفل فيكون في معنى المسحقة، وإنما يكره
لما فيه من استعمال حبه، لأنمي، ولأن فيه اعتماداً على الجوان، وقد أمرنا
فيه بالاحسان، والمندرج بالسن الثامن والعشر الخاتم مئة ثمانين، انتهى.

قلت: رافى الحديث مسألة أخرى، ذكرت عنها عامة شراح الحديث،
وعني ما ذال ابن رشد^(١): اختلفوا في تأثير الذكاة في استشفة على الموت من
نفخة النمرض، فالجمهور على أن الذكاة تعمل فيها، وهو المشهور عن مالك،
وروي عنه أن الذكاة لا تعمل فيها، وسبب الخلاف معارضة انقياس للأثر،
فأما الأثر فهو ما روي أن أنه تكهف بن مالك ثم عني عنماً بمنع...
الحديث الأثر قريباً بمعنى حديث الباب، أخرجه البخاري ومسلم، والقياس
أن المعلوم من الذكاة أنها إنما تعمل في الحي، وهذه في حكم الميت، وكل
من أحاز دبحها فليسهم نتموا على أنه لا تعمل الذكاة فيها إلا إذا كان فيها دليل
على الحياة.

واختلفوا فيما هو الدليل المعتبر في ذلك، فبعضهم أصبر الحركة،
وبعضهم لم يحترها، الأول مذهب أبي هريرة، والثاني مذهب زيد بن ثابت،
وبعضهم اعتبر فيها ثلاث حركات: طرف العين، وتحريك الأنف، والركض
بالرجل، وهو مذهب سعيد بن المسيب، وزيد بن أسلم، وهو الذي احتاره

(١) إبدان المعنوية (٤: ٤٤٢)

هذا من جهة لا بدري عنيد نميش، والتي قد خرجت المذبح يعلم أنها لا نميش، وحمد قول أبي يوسف، والأول أصح؛ لأن عدم - رضي الله عنه - انتهى به الحرج إلى حد تعلم أنه لا يمشي معه - موصى - غسست وصنائه، ويوجب العودة عليه.

ونحن نقتصر على أصل على شاة سرحت أمعاؤها، وكانت سبعا فذلك لا نحل بالذكاة؛ لأنها في حكم الميت. ولا شيء حركتها إلا معرفة المذبح. وما خرجت أمعاؤها، ولم تن في شيء من حكم الحياة شاح بالمذبح، وإن لم يعض أصابعها. إنا كانت تفسر معظم اليوم حلت الذكاة، وهذا الصحيح. وبما يخالفه نوافر النصوص، ولا سبل إلى معرفتنا، وفوقه في حديث جارية كتب إذا ذككت فذبحها محررا. يدر على ابن مازن بن مازنكده حين جاءت موته، والصحيح أنها إذا كانت عشر رما تكون الموت للذبح أسرع من حلت بالذبح، وأنها من كانت مع لا ينش موته لا لمعه أنها منى ذكركت ومسل دمه حلت. انتهى

قال الإدريسي: ^(١) أهل المذبح، من أبي من حياته بسبب موصى، أو تروية من شائق. ثم بقصد عنك ينحرك موي مطلقا، وسبل دم إن صنعت، إلا اليهودية وقد ذكر معها في الآية كالمصرية المستودعة المذبح، فلا تعمل فيها الذكاة. وقد لم تكن مذبذبة مقلد مملات فيها. وحرى منى ما تقدم من الحرمة القوية وسبل الدم، وذهب الشافعي إلى أنها تعمل فيها، الذكاة مطلقا مستودعة المذبح أم لا منى كان فيها حياة مستقرة. انتهى، وسنأتي على العقائل قريبا

وفي النهاية ^(٢) أي بقر الذوات بضع، وفيه حياة خفية أو حياة، يعني

(١) الشرح الكبير (٢: ١١٣)

(٢) (٢: ١١٣)

٤/١٠١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ

الْأَنْصَارِ،

إِذَا ذُكِرَ حَلٌّ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَعِنْدَهُ الْغُتُورُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ﴾^(١) اسْتِثْنَاءً مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ إِذَا كَانَ يَحْضِرُ لَا يَعِيشُ مِثْلَهُ لَا يَحُلُّ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْتُهُ بِالْمَذْبُوحِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: إِنْ كَانَ يَعْشَى مِثْلَهُ فَوَيْلٌ لِمَا يَعِيشُ الْمَذْبُوحُ يَحُلُّ، وَالْأَمْرُ لَا، ائْتَهَى.

٤/١٠١٩ - (مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار) قال القطلاني: يحتمل أن يكون ابن كعب، وإن لم يكن هو، فهو مجهول، لكن الرواية الأخرى دللت على أن له أصلًا. انتهى. وقال الكرماني: إسناده الحديث مجهول، لأن الرجل غير معلوم، كذا في العيني.

قلت: هكذا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٢) بِرَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَالِكٍ مِثْلَ سَنَدِ «الْمَرْطَا» وَأَخْرَجَ ابْنُ خَلِّكَ مَعْنَمًا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، يَخْبُرُ ابْنَ عَمْرِو - وَفِي اللَّهِ عَنْهُ - أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَارِيَةً، ... الْحَدِيثُ.

قَالَ الْحَافِظُ^(٣): جَزَمَ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَطْرَافِ» بِأَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ، وَالَّذِي يَتَرَجَّعُ أَنَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، وَقَدْ ائْتَفَقَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى نَافِعٍ، ائْتَهَى. وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ لَكْعَبِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ الْحَافِظُ: وَافَقَهُ مُعْتَمَرٌ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَذَكَرَ النَّارِقُطِيُّ أَنَّ غَيْرَهُمَا رَوَاهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رَوَايَةِ جَوَابِيَّةٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَكُنَّا حَلَقَهُ مِنْ رَوَايَةِ الثَّلَثِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ النَّارِقُطِيُّ: وَكُنَّا قَالِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، وَهُوَ أَشْبَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٠٥) بَاب: فَيْعَةُ الْمَرْأَةِ وَالْأَمَةِ.

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» (١٣١/٩).

وسنك تفجدة قوم، منهم يزيد بن هارون، فقال: عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، وكذا قال مرحوم العطار، عن زائد العطار، عن نافع، وذكر الدارقطني عن غيره منهم دونه كذلك. قال: ومنهم من أرسله عن نافع، وهو أشبه بالنسابة، وأغل ما ذكره ابن خازن من رواية مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ.

وفد أورد في «الموطأ» له كذلك من حديث جماعة عن مالك منهم محمد بن الحسن^(١). وقال في روايته: عن رجل من الأنصار: معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ، وأشار إلى نفي محمد بذلك، وقال الباقون: عن رجل، عن معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ، ومنهم: ابن وهب، أخرجه من طريقه كالجماعة.

وأخرجه ابن وهب في غير «الموطأ» فقال: أخبرني مالك، وغيره من أهل العلم عن نافع، عن رجل من الأنصار، أن جارية لكعب . . . فذكره. وقال: القصاب ما في «الموطأ» يعني عن مالك. وأما عن غيره فيحتمل أن يكون ابن وهب أراد التثبت، وحصل رواية مالك عن روايته، وأغرب ابن التين فقال: فيه صحابي عن تابعي؛ لأن ابن عمر صحابي، وابن كعب تابعي. قال الحافظ: لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر رواه عنه، وإنما فيها أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك، فحمده عنه نافع، وأما الرواية التي فيها عن ابن عمر، فقال زويها جيد عن النبي ﷺ، ولم يذكر ابن كعب، وعدم أنها شاذة، انتهى.

وفي «العيني»^(٢): قال أبو عمر: قد روي هذا الحديث عن نافع، عن ابن

(١) «الموطأ» برواية محمد بن الحسن (ص ٢٨٩)، الحديث (٦٤١).

(٢) «عمدة القاري» (٨/ ٦٧٧).

عن معاوية بن سعد، أنه سئل عن معاوية: أن جارية تكعب بن مالك كانت ترعى غنماً لها بسلع،

عمر رضي الله عنه، وليس بشيء، وهو خطأ، والصواب رواية مالك في «الموطأ» الصحيح. ونظ محمد في «موطأ» في النسخة التي بأيدينا: مالك أخبرنا نافع، عن رجل من الأنصار: أن معاوية بن سعد، أو سعد بن معاوية أخبره أن جارية لكعب، ... الحديث.

(عن معاوية بن سعد أو عن سعد بن معاوية) كذا وقع بإسناد في رواية البخاري أيضاً، وقال الحافظ في «التلخيص»^(١) وروى في «البخاري»: كذا وقع حديثه عن مالك، وذكره ابن منده وغيره في «الصحاح» انتهى، وقال في «تهذيبه»^(٢) قال المزني: هو أحد السجوريين، قلت: ذكره ابن منده، وأبو عيسى. وابن حيون في «الصحاح» انتهى.

(أن جارية) قال الحافظ^(٣): لم أقف على اسمها (لكعب بن مالك) الاقتصاري (الصحابي الصحيح) كانت، ترعى غنماً لها، وفي رواية جويرية، عن نافع عن البخاري: أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً له، قال نسبة إليها في رواية «الموطأ» لأدنى ملاحظة، وقال النجاشي^(٤): أكثر ما تستعمل العرب لفظ الجارية في المعازلة، ولذلك أحبها إلى كعب بن مالك بإضافه ظاهرها إلى مالك، وكانت ترعى غنماً لكعب بن مالك (يسمع) يفتح السير المعجمة ويكون اللام، وحكي فتحها آخره حين معجلة: جيل معروف بالمعينة، قاله الحافظ، وفي «المعنى»: جيل بالجانب العربي على المعينة، وعنده خبر الخنثى.

(١) (١/٢٨٦).

(٢) (١/١٠٩).

(٣) صحيح البخاري (٩/١٣٦).

(٤) «التلخيص» (٢/١١١).

قال حبان، وأما النصفين والأشهر، ففي كتابه من السوار، عن مالك: تكبره
 دبيعة أصبي، والحرث من غير خبره، وفي الحديث: عن أبي القاسم: «جوز
 دقة السوار من غير خبره». ولا بأس بذلك في الحديث إذا لم يلق المصحح، ووجه
 روايته من السوار: أن هذه معنى يعتبر فيه الدين، فاعتبر فيه الآخرة، والمذكورة،
 والشروع، والأمانة، ووجه روايته المروية أنه معنى لا يعتبر فيه لرفق، فله يعتبر
 فيه الآثام كالسبع والشر والظلم، انتهى.

وفإن الحديث^(١)، كل من أمكنه الشح من المسلمين، وأهل الكتاب، إذا
 دبح حل أكل شحمه، وجلا كان له المراء، حلقاً وصيب، حراً كان أو عبداً،
 لا إمام من هذا خلاف، فإن أبي السمر، أصبح كاهن من مدنيته بعد من أهل
 العلم على يداها فبيعة المعرفة والنصي.

وقد روي أن جارية لأعجب نرى غصفاً... الحديث، وفيه فرائد مع

أهلها: إباحة دبيعة الحر

والثانية: إباحة دبيعة الأمة

والثالثة: إباحة دبيعة الحديث، لأن النبي يؤذ ثم يعجل.

والرابعة: إباحة الذبيح بالحجر.

والخامسة: إباحة دبح ما حيف عليه السموات.

السادسة: حل ما يذبح غير مالكه بعد وفاته

السابعة: إباحة دبحه بعد وفاته عند الحرف انتهى.

فإن المحقق^(٢) في الحديث نصه: «لأحد الأضي فيما أوتى من غيره حتى

(١) - مصدري - (١٢٥/١٣٧)

(٢) - مجمع الزوائد، (٦٤٢/٦٤٢)

١٠٦/٥ - وَحَدَّثَنِي أَبُو خَالِدٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْبَلِيِّ، عَنْ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّاسٍ

يظهر عليه دليل الخيانة، وفيه جواز تصرف الأمين، كالتمددع بعير إذن المالك بالمصلحة، ودرجهم البحاري على الحايث^(١) في الوكالة: بأن إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاه موت، أو شيئاً يغد ذبوع أو أصليح ما يحاف عليه انفساد، وقال ابن القاسم: إذا ذبح الراعي شاه بعير إذن المالك، وقال: خست عليها الموت ثم يغسر على ظاهر هذا الحديث.

وَنُفَعًا ، بَأَنَ الْجَارِيَةِ كَانَتْ أُمَةً لِّصَاحِبِ النُّعْمِ فَلَا يَتَصَوَّرُ تَعْسِفَتَهَا ، وَعَلَى تَقَايِيرِ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُلْكَةٍ ، فَلَمْ يَنْقُلْ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ أَرَادَ بَعْثَ مِثْلَهَا ، وَهِيَ حَوَزُ أَكْلِ مَا ذُبِحَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكَةٍ ، وَلَوْ حَسَنَ الذَّمِّاجِ ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ طَاوُوسٌ ، وَعَكْرَمَةُ ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَهْلِ الْفُقَاهَةِ . وَإِلَيْهِ حُجَّتُ الْجَارِيَةِ بِرُوحِهِ فِي مَسْجِدِهِ ^(٢٤) : فَإِذَا أَصَابَ قَوْمٌ غَنِيَةً فَذَبَحَ بِمَصْنَعِهِمْ غَنَةً ، أَوْ إِذْلاً بِغَيْرِ أَمْرِ أَصْحَابِهِ لَمْ تَزَلْ ، وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ دَاوُدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي الْأَمْرِ بِإِكْنَتِهِ ، الْقُدُورُ ، وَذُشِرَ فِي سَمْعِهِ مَا فِيهِ ، وَعُورِضَ بِحَدِيثِ الْبَيْتِ ، رِيسَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ دَاوُدَ ^(٢٥) بِسُنَنِ هُوَ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ كَثْبٍ عَنْ أَبِيهِ فِي قِصَّةِ الْبَيْتِ الَّتِي دَبَّحْنَهَا لِنِسَاءِ تَقِيرَ إِذْنَ صَاحِبَتِهَا ، فَامْسَحَ السَّيِّئَةَ عَنْ أَكْلِهَا ، لَكِنَّهُ قَالَ : ^(٢٦) تَأْتِلَعُوهَا الْأَصَارِي ، فَلَوْ تَمَّ تَكْنُ ذِكْرُ مَا أَمَرَ بِإِعْطَائِهَا الْأَسَارِي ، لَانْتَهَى .

١٠٢٠/٢ (عالمك عن ثور)، بفتح الحاء (ابن زيد الديلمي) مكسر الدال

المهملات وسكونها النخاية (عن عبد الله بن عباس) قال أبو عمر: نروي عن
عكرمة عن ابن عباس كما رواه الذراري وغيره وهو محفوظ من وجوه
عن ابن عباس انتهى.

(۱) رفہ المجلدات (۲۲، ۲۳).

(۲) دفتر اعلیٰ، (۹/۷۷۲)

(۴) $\frac{1}{2} \log 2$

أَمَّا سُيُورُ عَنْ ذِيانَاحِ نَصَارَى الْعَرَبِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ،

قلت: وسبأني بعض ذلك، وفي «التعريف الممجّد»^(١): قال لحافظ ابن حجر في مخرج أحاديث الكتاب: «هذا مقطوع، لأن ثوراً لم يلق ابن عباس، وإنما أخذه عن عكرمة، فحذفه مالك، وزوى ابن أبي شيبة»^(٢) من طريق عطاء بن السائب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «كلوا ذنانح مني ثعلبة، وترؤجوا ساءهم»، انتهى.

(أله سئل) بيضاء المجهول (عن ديع) مصدر بمعنى مفجوح، وفي نسخة: عن ذنانح، وفي أخرى عن ديبحة (نصارى العرب) أي العرب الذين استمروا، قال صاحب «المحلى»: وهو منتشر من العرب، في بني تغلب.

وقال، «ثروي» هي تهذيب الأسماء واللغات^(٣): «نصارى العرب: نوح، ربهرا، وتغلب، وبهراء بفتح الواو حلة وإسكان الهاء بالمد: قبيلة معروفة من فصاعة، انتهى».

ومشأ السؤال أن الاختلاف قوله تعالى: ﴿وَمَلَأُوا الَّذِينَ آتَوْا آلَ كَثِبَ حَرْبًا لَّكَ﴾^(٤) أي: ذياتهم عام، لكن نصارى العرب ليسوا من أهل الكتاب حقيقة، فإنهم ليسوا من بني إسرائيل الذين هم أهل التوراة والإنجيل، وكان مطنه أن لا يحل ذياتهم، (فقال) ابن عباس - رضي الله عنه -: (لا بأس به) أي: بإباحتهم، لعموم قوله تعالى ﴿وَمَلَأُوا الَّذِينَ آتَوْا آلَ كَثِبَ حَرْبًا لَّكَ﴾، وزوى عن ابن عباس كما علمه عنه البخاري أنه قال: «لعمامهم: ذياتهم».

قال العيني^(٥): «وقام الاتفاق على أن المراد من لعمامهم ذياتهم دون ما

(١) (٦٦٨/٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٠/٤) وأورد «السيوطي» في «الدر المنثور» (٩٢/٣).

(٣) (٢٩٣/٢).

(٤) سورة المائدة: الآية ٥.

(٥) «عدة القاري» (٥١٢/١٤).

وَنَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَنْ يَزَلْهُمْ عَنْكُمْ فَلْيَنْهَ عَنْهُمْ﴾.

...

أَكْلِهِمْ: لِأَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الدِّينَةَ، وَلِحِمِّ الْحَزِيرِ، وَتَدْمٍ. وَلَا يَحِلُّ لِأَيِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَالُ الْجِدَاعِ، فَالْجِدَاعُ بَطْعُهُمْ ذُنُوبُهُمْ، وَهُوَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو إِدْرِيسَ، وَمِجَاجَةُ، وَسَمِعْتُ مِنْ جَبْرِ وَعُكْرَمَةَ، وَعُضَاءَ، وَالْحَسَنِ، وَمَكْحُورَةَ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَعَلَا أَسْرَ مَحْمُودٍ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعَمَاءِ أَوْ ذُنُوبُهُمْ حَذَالٌ لِلدَّسَائِسِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَفِرُونَ تَحْرِيمَ الذَّبْحِ لِعَبْرِ اللَّهِ. وَلَا يَذْكُرُونَ عَنِّي ذُنُوبَهُمْ، لَا اسْمَ اللَّهِ، وَإِنْ احْتَفَدُوا فِيهِ، هُوَ مَرْءٌ عَدُوٌّ انْتَهَى.

وَفِي الْبُخَارِيِّ: ^(١) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا مَالٌ يَنْبَغِي أَنْ يَصْرَفَ فِي الْحَرْبِ، وَإِنْ سَمِعْتَهُ يَسْمَى نَعِيرًا، لَمْ يَأْكُلْ، وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ فَتَدْرَأُ عَنْهُ اللَّهُ لَيْتَ وَنَعَسَ كَرَحِمَ، انْتَهَى.

(وَنَلَا) اسْمُ عَسَاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَمَنْ يَزَلْهُمْ عَنْكُمْ﴾) أَيْ: مُوَالَفَتُهُمْ بِأَسْمِ الْعَسَمِ (الْحَبَشِيُّ وَنَزَلَ مِنْهُمْ) ^(٢) وَأَوْ - آيَةُ عَالِيَتِهِمْ تَلَوْنَهَا لَمْ يَأْكُلُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلَى أَنْ تَقُولَ: يَزَلْهُمْ عَنْكُمْ يَزَلُّهُمْ عَنْ الْإِسْلَامِ، وَلِحِمِّ مِرَاثِهِمْ مَنَافِعُهُمْ، ثُمَّ وَإِنْ حَزَّ أَقْلُ ذُنُوبِهِمْ، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يَنْحَلَّهُمْ ذُنُوبَهُمْ. لَكِنْ أَيْ: لَيْتَ مَوَالِيَهُمْ، انْتَهَى.

وَفِي التَّحْقِيقِ الْمُسْتَحْدَثِ: ^(٣) كَرَحِمَ اسْمُ عَسَاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَأْكُلُ لَا يَأْكُلُهَا أَخَذَ مِنْ عَصَمِ الْآيَةِ، وَغَرَفَهُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْخَطَابَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِلَى الْعَرَبِ، وَغَرَفَهُ سَبْحَاتٍ وَتَمَالَى أَنَّ مِنْ نَوَاسِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنَ الْعَرَبِ، وَأَخَذَ شَرَاهُ عَنْهُمْ، وَحَسَنَ سَبْطِ عَنْهُمْ، فَهُوَ عَنْهُمْ، فَتَصَارَى لِعَرَبٍ إِذَا تَلَوْنَهَا بِعَيْنِ النَّصَارَى صَدَرُوا مِنْهُمْ حَكَمَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْهُمْ حَكَمَاءَ، فَتَضَارَى هِيَ

(١) صحيح البخاري، في ٧٢ كتاب الفرائع، وأمسد ٢٢ باب بيان أهل الذنوب وشعرها من أهل الحرب وغيرهم.

(٢) سورة المائدة الآية ٥٩.

(٣) ١٦٥٨/٣١.

عموم الآية المذكورة، وبهذا أظهر صحافة ما قال الزرقاني^(١) لأن ترجمته تقتضي أن يكون قراءة الآية أمراً على حده انتهى.

وقال البياضي^(٢) أسري ابن عباس نصارى العرب في ذلك معبري نصارى المعجم، ويقتضي الآية أنه من ينوار أهل الكتاب من العرب يأن منهم لأن القسولي أهل الكتاب، المعجم صيرب منه الآية يجب أن يكونوا من أهل الكتاب المتقدم ذكرهم من المعجم، فعلم الله تعالى بأنه منهم، وذلك يجب أن يكونوا من أهل الكتاب، وذلك يقتضي أن يكونوا حكمهم حكم أهل الكتاب في الفلاح، وغيره انتهى.

وهي الفقرة المستوردة^(٣) أخرج من أبي شيبه، وابن جرير، وابن المنذر، ومن أبي حنيفة عن ابن عباس، قال: كلوا من دباح بني تغلب، ومن أوجوا من نسهم، فإذا الله تعالى يقول: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ وَالَّذِينَ كَانُوا لَهُمْ أَوْلِيَاءَ يَنْفِرُوا فِيكُمْ يَوْمَ يَوْمِكُمْ ذَلِكَ﴾^(٤) فلو أنهم يكونوا منهم إلا أنه لاية الآية منهم. وأخرج ابن جرير، عن ابن عباس في هذه الآية أنها في الذبائح من دحر في من قوم يدعو منهم انتهى.

وقال المصنف^(٥) أجمع أهل العلم على إباحة شايح أهل الكتاب، وأكثر أهل العلم يرونه حرام صيدهم أيضاً، فإن ذلك عظم، وثلبت، والشافعي، وأصحاب الرأي، ولا يعلم أحداً حريم صيد أهل الكتاب إلا مائة شايح

(١) علق: شرح الزرقاني (١٠٠٠)

(٢) البياضي (١١٠٠)

(٣) (١١٠٠)

(٤) سورة المائدة الآية ١٠٠

(٥) المعجم (١١٠٠)

ذُبائحهم وحُرِّمَ صيدهم، ولا يصح، لأن صيدهم من طعاعهم، فيدخل في عموم الآية، ولا فرق بين العدل وكُدُس من الملعين، وأهل الكتاب، ولا بين الحربي والدمي هي إباحة ذبيحة الكتابي منهم، ونعيم ذبيحة من سواء، ومثل أحمد عن ذبائح نصارى أهل فحروب، فقال: لا بأس بها، لحديث عبد الله بن مغفل في الشحم^(١).

وقال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من فحفظ عنه من أهل العلم، منهم مجاهد، والثوري، والشافعي، وأحمد - وإسحاق، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، ولا فرق بين الكتابي العربي وغيره، إلا أن في نصارى العرب اختلافاً ذكرناه في باب الجزية، ومثل مكحول عن ذبائح نصارى العرب^(٢) فقال: أما بهراء، وشوخ، وشلح، فلا بأس، وأما بنو نغش، فلا خير في ذبائحهم، والصحيح إباحة الجميع؛ لعموم الآية فيه، انتهى.

وقال^(٣) في أبواب الجيرة: بنو نغش بن وائل، من العرب، من ربيعة بن نزار انتقلوا من الجاهلية إلى النصرانية، فدعاهم عمر بن عبد العزيز فآبوا، وقالوا: نحن عرب، تحم منا ما يأخذ بعضكم من بعض... إلى آخر ما بسطه.

قال الحوفي: لا تؤكل ذبائحهم، ولا تنكح نساؤهم في إحدى الروايتين عن أبي عبد الله، وفي الأخرى: تؤكل ذبائحهم، وتنكح نساؤهم.

قال الموقر: الأول: قرن علي بن أبي طالب، ومذهب الشافعي، ولم يبح الشافعي ذبائح العرب من أهل الكتاب كهم، وكره ذبائح بني نعب عطاء، وسعيد بن جبيرة، ومحمد بن علي والشافعي، والرواية الثانية هي الصحيح عن

(١) أخرجه البخاري (٥٥٠٨)، ومسلم ح (١٧٧٢).

(٢) المعني (١٣١/٢٢٣).

أحمد، رواه عنه الجماعة، وكان آخر الروايتين عنه، وهو قول ابن عباس، وروى نحوه عن عمر - رضي الله عنه -، وبه قال الحسن، والنععمي، والشعبي، والزهري، وعطاء الخراساني، والحكم، وحماد، وإسحاق، وأصحاب الرأي، قال الأثرم: وما علمت أحداً كرهه من أصحاب النبي ﷺ إلا علياً، وذلك لدخولهم في عموم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُفِّرْنَا عَنْهُمْ أَوَّثًا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرًا فَكُفِّرُوا﴾، ولأنهم أهل الكتاب يُقرؤون على دينهم بهذا المال، انتهى.

قال ابن رشد^(١): المذكور في الشرع فيمن يجوز تذكّيته ومن لا يجوز ثلاثة أصناف: صف اتفق على جواز تذكّيته؛ وصف اتفق على منع ذكّاته؛ فأما الصف الذي اتفق على ذكّانه، فمر جمع خمسة شروط: الإسلام، والتذكّرية، والبلوغ، والعقل، وترك تضييع الصلاة، وأما الذي اتفق على منع تذكّيته فالمشركون عبدة الأصنام.

وأما الذين اختلف فيهم فأصناف كثيرة، لكن المشهور عنها عشرة: أهل الكتاب، والنسجوس، وانصابون، والنمراة، والصبي، والمحتون، والمكران، والذي يُضَيِّع الصلاة، والسارق، والغاصب، وأما أهل الكتاب فالعلماء مجمعون على جواز ذبائحهم، ويختلفون في التفصيل، فاتفقوا على أنهم إذا لم يكونوا من نصارى بني تغلب، ولا مرتدّين، وذبّحوا لأنفسهم، وعلم أنهم سؤوا الله تعالى على ذبيحتهم، وكانت الذبيحة مما لم تُحرّم عليهم في التوراة، ولا حرّموها هم على أنفسهم، أنه يجوز منها ما عدا النجس، واختلفوا في مقابلات هذه الشروط.

أما ذبائح نصارى بني تغلب، والمرتدّين، فإن المشهور على أن ذبائح النصاري من العرب حكمها حكم ذبائح أهل الكتاب، وهو قول ابن عباس،

(١) بداية المجتهد، (١/٤٤٨).

٦/١٠٢١ - **وحدثني عن مَالِكٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ**

عُثَالٍ كَادَ يَقُولُ: مَا فَرَى الْأُرْدَانِجِ.....

ومنهم من لم يجر ذباحهم؛ وهو أحد قولي الشافعي، وهو مروى عن علي - رضي الله عنه -، وسبب الخلاف هل يتناول العرب المنطريين، والمنطريين اسم الذين أتوا الكتاب، كما يتناول ذلك الأسم المختصة بالكتاب، وهم بنو إسرائيل والروم؛ وإنما المراد بالجمهور على أن ذبيحته لا تؤكل، وقال إسحاق: ذبيحة جائزة، وقال الثوري: مكروهة، انتهى.

وقال الناجي^(١): ولا تؤكل ذبيحة المبرند، وإن ارتد إلى يهودية أو نصرانية، رواء ابن حبيب، وقال: لا تؤكل ذبيحة من ذبح انضلة، ولا ذبيحة من يضربها، ويؤكل بالتهديد بها. وسواء ذلك إلى أنه ارتداد، وقال: وكذلك فإن لم يذبح من كانت من أصحاب مالك عنه في حبيبه، انتهى.

وقال السلطاني^(٢) روي عن علي - رضي الله عنه - أنه سمعني، أي من صوم أهل الكتاب صارى بني معالي، وقال: ليسوا على النصرانية، ولم يأحبوا سبها إلا شرب الخمر، قال في اللباب: وهذا أحد الشافعي، انتهى، وفي النهاية: إطلاق الكتابي بتنظيم الكتابي الذبوح، والحرم، ونحوه، والتعليق: لأن الشرط قيام السنة، انتهى.

٦/١٠٢١ - (مالك، أنه بلغه أن عبد الله بن عباس) وقد روي عنه مرفوعاً عن رافع وغيره، كما في نصب الراية^(٣) (كان يقول: ما فرى) أي قطع (الأوراج) جمع ورج منج الراو والذال تسهيله المستوحاة والهميم، هو العروق الذي لم لأخضع، وهما عرفان متفرعان، قيل: ليس لكل بهيمة غير ودحير فقط، وهما محيطان بالحقوق.

(١) المصنف، (١/١٣٤).

(٢) (١/١٨٦).

تَكْلُوهُ.

ففي الإتيان بصيغة الجمع نظر، ويمكن أن يكون أضعاف كل ودجس إلى الأوج تكلوا، هكذا اختصر بعض الشرخ، ونفى وجه آخر، وهو أنه أطلق على ما يتصلح في الجمع ودجا تكلوا، فقد قال أكثر الحنفية في كتبهم: إن قطع من الأوداج الأربعة ثلاثة حصلت التذكية، وهما: الحلقوم، والمريء، وبصرف من كل حاسب، فإنه الحافظ في «الفتح»^(١).

ويمكن أن يقال: إن الجميع باعتبار إطلاقه على ما صرف الواحد (تكله) بصيغة الأفراد، وفي نسخة «تكلوه» بصيغة الجمع.

قال الناصي^(٢): قوله: ما فرى الأوداج يستعمل بمعنى: أحدهما: صفة الآلة التي يذبح بها، يقول: إن ما كان من الآلات على هذه الصفة يجب أن تستباح به الذكاة، وهذا ظاهر اللفظ والمعنى.

الغائي: أن يريد به ما يبلغ من ذكاته إلى فري الأوداج، فإنه قد تكلت ذكاته، ويقول: «تكلوه» بين أنه إما أداة الفعل دون الآلة، وكأنه قال: كل ذبح، أو ذكاة تبلى فري الأوداج، فإنه قد أباح أكل ما ذُكِّي به، وفي الكلام تجوز ترجيع صير المأكول على الفعل، انتهى.

قلت: وعلى المعنى الأول يكون الحديث بمعنى ما روي عن رافع وغيره مرفوعاً لما أخرجهم وذكر اسم الله عليه فكنوا^(٣). الحديث، وأنا على المعنى الثاني، فذاق الحاجي^(٤) تكله برك ذكر اتخلفهم لما كان في المعلوم في أغلب لا تفري الأوداج إلا بعد فري الحلقوم، وقال مالك في «المسوية»، إن الذكاة تفري الحلقوم والبدرج، فإن قطع «تودجين» دون الحلقوم، أو الحلقوم دون التودجين، أم لم يذك، هذا حقيقة المذهب.

(١) «فتح الباري» (٢/٦٤١).

(٢) «المعنى» (٣/١١٢).

(٣) «المعنى» (٣/١١٢).

وقال الشافعي في الذكاة: تقض الحنفوم، والمرى، والسعوم، ولا اعتبار بالودجين، والدليل على ما نقوله ما روي عنه عليه السلام أنه قال: لما أُنهر الدم وذكر اسم الله فكس، وإنهار الدم إحرأه، وذلك لا يكون إلا بقطع الأوداج. لأنها مجرى الدم، وأما المرى فليس مجرى الدم، وإنما هو مجرى الطعام، وليس فيه من الدم إلا اليسير الذي لا يحصل به الإنهار، ودليلنا أيضاً ما روي أن عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - قال باعتبار الودجين، ولا يخالف له من الصحابة، ولا يعلم أخذاً منهم قال باعتبار المرى.

وأما الحلقوم مسجرج النفس، وهو من المنع، فإن قطع جميعه مع الودجين تمت الذكاة فيه، وإن قطع بعضه، فقد روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم في الدجاجة، والعصور، والحمائم إذا أجهز على أوداجه وحشته أو ثقبه، فلا بأس بذلك، وقوله ابن حبيب، وزاد ذلك لم يفتح منه إلا اليسير فلا يجوز، وقال سحنون: لا يجوز ذلك حتى يجهز على جميع الحلقوم والأوداج. ووجه قول سحنون أن هذا معنى تتعاق به الذكاة، فوجب أن يكون حكمه الاستيعاب كالودجين، ووجه قول ابن القاسم أن الذكاة محلها الودجان، وإنما تتعلق بالحنفوم، على معنى المنع، فإذا قطع أكثره مع استيعاب الودجين، فقد كملت الذكاة، ولو قطع الحلقوم وأحد الودجين، فقد قاتل ابن حبيب: لا تؤكل، وظاهر المدونة: يقتضيه، لأنه قال: لا تؤكل حتى يقطع الحنفوم والودجين، قال الشيخ أبو إسحاق: إن بقي شيء من الودجين لم تؤكل، ووجه ذلك نفس الذكاة بهما، فلم يكره بد من استيعابهما، انتهى.

قال الدردير^(١): الذكاة: قطع ممرئ الذكح أثناء جميع الحلقوم، وهو القصبة التي يجري فيها النفس، وجميع الودجين، وهما عرقان في مفخمي العنق متصل بهما أكثر عروق البدن ويتصلان بالدماع، فهو قطع أحدهما، وأبقى

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَبِّحِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا ذُبِحَ بِهِ.....

إحداها: هذه، يعني: أيّ الثلاثة كان جاز.

والثانية: اشتراط قطع الحلقوم مع الآخرين.

والثالثة: اشتراط قطع الحلقوم، والمريء، وأحد الودجين.

وعن محمد: يعتبر أكثر كل واحد من الأربعة، وفي «وجيز الشافعية»:
يعتبر قطع الحلقوم، والمريء، دون الآخرين، وبه قال أحمد، وعن
الإمام طخري: أي: يكفي قطع الحلقوم، أو المريء، وفي «الحلية»: هذا
خلاف نصر الشافعي، وخلاف الإجماع، انتهى.

قال الموفق^(١): يعتبر قطع الحلقوم، والمريء، وبهذا قال الشافعي، وعن
أحمد رواية أخرى: أنه يعتبر مع هذا قطع الودجين، وبه قال مالك، وأبو
يوسف لما روى أبو هريرة، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان»،
وهي التي تدبح، وتقطع الجند، ولا تغري الأوداج ثم تتوك حتى تسوت، رواه
أبو داود^(٢). انتهى.

وفي «إهداية»: لأبي حنيفة أن الأكثر يقوم مقام الكل في كثير من
الأحكام، وأي ثلاث قطعها، فقد قطع الأكثر منها، وما هو المقصود يحصل
منها، وهو إنهار الدم المسفوح، انتهى.

(مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سعيد بن المسيب) الشافعي
الشهير (لأنه كان يقول: ما ذبح به) ببناء المجهول على ما في «التعنيق المسجدة»^(٣)

(١) «المعني» (١٣١/٣٠٣).

(٢) أخرجه أبو حازم (٣٨٢٦).

(٣) (١٦٢٩/٦).

إذا بضع فلا بأس به، إذا اضططرت إليه.

(إذا بضع) عتق الموحدة والعتاد الممجة المشددة أو المخفضة قطع. كذا في «التعليق» المسند، وهو بناء المعلوم، والتفسير إلى الموصول، وفي «المجمع» الخاصة من النجاشي ما تأخذ في النجم، أي: تشقه، وتفضعه، وفي «المحلى» الذي دبح به إذا شق الحلق، وأخرى الدم من حجر، أو حشبة محددة فلا بأس به إذا اضططرت إليه) بناء المسجور، فأ، صاحب «المحلى» بأن لم نجد المعكبي مخرجاً مخرج الغالب، لأن الإنسان لا يعدل من المدة وثقلها إلى النقص، إلا إذا لم يجد، انتهى.

وقال الزرقاني^(١): «إلا فالمستحب الجديد المستحوذ لحدث» بوحدة شفرته، انتهى.

قال صاحب^(٢) قوله: «ما دبح به إنا بضع» على ما قدمناه من أن الآلة يجب أن تكون على صفة بضع، ولا تكون معاً تكسر، أو تهشم أو أوداج بقوة دون حدة، ولا يكون معاً بيد كالمحلل المضرس، وأما قوله: «إذا اضططرت إليه» دليل على أنه قصد الإحباب، عن غير الحديد، وإنما الحديد الذي على هذه الحالة، فهو الذي يذبح به في حال الاحتياج، وإلا شرط الضرورة في الذبح لعدم الحديد، أم الحديد استحکم أسرع قطعاً وأقل ألماً.

وأيضاً أنه أخبر عن المعتاد من أحوال الناس بأنه لا يكاد يستعمل شيء من ذلك إلا بعد عدم الحديد، وفي «المدينة» عن ابن نافع إنما يذبح بذلك إذا لم يوجد غيره، وقال ابن كنفرة عن مالك: الشفرة أحب إلي إذا وجدت، فإذا قبح مع وجود الشفرة جاز، انتهى.

(١) اقتراح لمؤلفي، ٣١/١٥٣.

(٢) الشفرة، ٢٣/٦١٤.

(٢) باب ما يكره من الذبيحة في الزكاة

١٠٢٢/٧ - حدثني يحيى بن عمار، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب، أنه سأل أبا هريرة عن شاة ذبحت فتحرك بعضها، وأمره أن يأكلها، ثم سأل عن ذلك مرة من ثوب، فقال: إذا أكلتة نسحرك، ونهاه عن ذلك.

(٢) ما يكره من الذبيحة في الزكاة

يعني: بيان الذبيح التي لا تحل بالذبح أيضاً، والرحم محمد في نسخة^(١) على الإثر الأول قرب الشاة وسير ذلك شك في أن تموت.

١٠٢٢/٧ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأدهاري (عن أبي مرة) قدم الحبيب وتزيد ثوباً، اسمه يزيد، ملحق بالثوب، ويقال: عبد الرحمن (مولى عقيل) مكبراً (ابن أبي طالب) وقيل: مولى أخت أم هانئ لما تقدم في محله (أنه) أبو مرة (سأل أبا هريرة عن شاة ذبحت) بناء المجهول (فتحرك بعضها) أي: وحلها منه في رواية، يعني: تحركت رحلها عند الذبح (أمره) أبو هريرة (أن يأكلها) أي: جعله مذكاة، وجعل حركة الرجل دليلاً على حيائه عند الذبح.

(ثم سأل) أبو مرة (عن ذلك) لأمر يزيد بن ثابت (الصحابي الشهير كان الوحي) فقد زيد (إن الميتة) أيضاً (فتتحرك) فلا يكون التحريك دليلاً على الحياء عند الذبح (ونهاه عن أكلها) وهي استسرية (عن ذلك)، والإشارة إلى أكلها قال الأدهاري في شرح موسى محمد: الشاة كانت مريضة أو مصروبة، وهي متباين المصحة^(٢) هذا دجراً احتياطاً، والوافقة في المتذبة.

في رواية عبد ابن عبد البر^(٣) عن موسى بن سعد، عن أبي مرة قال

(١) تاريخ الخلفاء، ج ١، ص ٢٠٢.

(٢) (٢٠٢/٢٠)

(٣) مطهر: لا سلك، (١٠٥/٢٢٤).

وَسُئِلَ نَابِلُكَ عَنْ شَيْءٍ تَرَدَّدَتْ فِيهِ كُتُبُكَ، فَأَدْرَكْتَهَا فَصَحَبْتَهَا
فَذَبَحَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيُّ عَنْهَا، وَأَمَرَ أَنْ تُحْرَكَ، فَقَالَ نَابِلُكَ: إِذَا كَانَ ذَبْحُهَا
وَتَحْنِيْبُهَا يَجْرِي.....

كَانَتْ عِنَاقُ كَرِجَةٍ مَكْرَمَةٍ أَوْ أَصْحَبٍ، وَفِي ذَلِكَ^(١) أَنْ يَرَدَّتْ وَذَبَحَتْهَا،
فَرَكَّصَتْ رِجْلَيْهَا، فَتَحْرَكَ بِحَصَا، فَأَمَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنْ يَأْكُلَهَا، أَعْيَى، وَلَمْ يَنْزِلْ
عَلَيْهَا، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ بَحْبِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
سُحَيْبٍ بْنِ حَبَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ^(٢) مَوْلَى عَتِيبَةَ بْنِ أَبِي قَلْبَةَ، قَالَ: رَجَعْتُ إِلَى
أَعْلَى، وَفَدَّ كَانَ لَهُمْ شَاةٌ، إِذَا هِيَ مَبِيَّةٌ فَأَذْبَحُهَا، فَتَحْرَكَ، فَأَتَتْ أَبُو هُرَيْرَةَ
فَذَكَّرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَأَمَرَنِي بِأَكْلِهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ رِيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَذَكَّرْتُهُ لَمْ أَكُلْهَا،
فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَحْتَثْ بِتَحْرِكِهَا، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّبِّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِ
رَدَّ عَلَى ذَلِكَ. وَقَدْ جَاءَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَسْ عَدَسِيٌّ، وَغُلَّةُ الْأَكْبَرِ، انْتَهَى.

وقد اختلف محمد في «موضع» بعد أثر الباب: إذا تحركت تحركاً أكبر الرأي
فيه وانظر أنها حية أم لا، وإذا كان تحركها شبيهاً بالاحتلاج، وأكب الرأي
والنظر في ذلك أنها مبيّة أم لا؟

وسئل: بناء المجهول: أمالك عن شاة تردت؟ تشديد اللسان المهملة أي
سقطت من علو انفكسرت) من السجود، وفي نسخة: فذكسرت) من التمريد
(فأدركها صاحبها فذبحها فقال) من السبلان (الدم منها) عند الذبح (ولو تحرك)
فيقول نؤكل أم لا؟ (فقال مالك: إن كانا لم نحل أدمجها ونفسها) بفتح الفاء
(تحري) قال الزهري: أي: عنها يسيل سبي الدم نفساً لأن نفس التي هي
اسم لحمة الحيوان قواها بالدم انتهى.

وقال السجوي: «من جريد الفرس» لا دود على حسب التفسير، فأما

(١) من الأصل (قد أنسى) وهو تحريف.

(٢) كذا في الأصل والظاهر أنه مائة درهم وفي «المنصف» مائة أومر (١٢) (١٣).

وهي نظرف، فليأكلها.

(٤) باب ذكاة ما في بطن الذبيحة

٨/١٠٢٣ - حدثني يحيى عن مالك - عن نافع - عن

عبد الله بن عمر:

حروج الروح من الجسد عند الموت عيسى من حرمات النصر - انتهى، (وهي الشاة تصرف) أي تحرك بصريها، يقال: صرف الحصر كضرب تحرك، وطرف الأيمن بطرفه، قاله الزبيري^(١) فأياكلها) ثلاثة هذين الأضراس على صيته

قال نياحي^(٢)، وإياها يعبر به ذكره من النفس الذي يجري، والعين التي تطرف حال الذبح، وقد قدس حبيب إن العبد يعرف بحركة البحر، أو الذئب، أو العير نظرف، أو الثور تستقيض في خوفها أو منزعها، من هذه الحركات الأوج كدورها عند مر الثمرة على سائلها، يريد مع سيلان الدم في المروض، منه نأقل - انتهى

يسقط في فروع هذا الباب، وعدم الخلام على ذكاة المتلفة على الموت في باب ما يجزى من الذكاة على حال الضرورة، وسقط عن أبي شبيب في الصلابة^(٣) لأثر في ذلك.

(٤) ذكاة ما في بطن الذبيحة

وهو الذي سمى بالحنس.

٨/١٠٢٣ - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -

(١) الشيخ الأرمزي، (٤)، ١٥٣.

(٢) الألباني، (٣)، ١١٦.

(٣) الظاهر، (١)، ١٤٣، ١٣١.

أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا تُجِرَتْ الشَّاقَّةُ، فَلَذَكَاءُ مَا فِي بَطْنِهَا فِي ذِكْنِهَا إِذَا
كَانَ قَدْ تَمَّ حَلْفُهَا، وَتَبَتِ شَعْرَتُهَا. فَإِذَا حَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ، دُبِحَ حَتَّى
يُخْرَجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ.

(أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا تَحَرَّتْ) سَاءَ. نَسْجَهَوُ (الشَّاقَّةَ، ذَكَاءُ مَا فِي بَطْنِهَا) أَيُّ: ذَكَاءُ
جَنِينِهَا (فِي ذِكْنِهَا) بِلَفْظِ دَمِي، أَوَّلُهَا، أَيُّ: كَانَتْ فِي ذَكَائِهَا؛ لِأَنَّهُ جَزءٌ مِنْهَا
ذَكَائُهَا ذَكَاءُ لِحَمِيمِ أَجْزَائِهَا، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ فِي «مَوْطِنِهِ» لَفْظٌ «فِي»،
بَلْ لَفْظُهَا. «الذَكَاءُ» فِي بَطْنِهَا ذَكَائُهَا (إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ حَلْفُهَا) فِي أَجْزَائِهِ الَّتِي
خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا (وَتَبَتِ شَعْرَتُهَا) كَمَا سَبَّأَنِي فِي الْأَثَرِ الْأَتِيِّ، (فَإِذَا حَرَجَ) الْجَنِينَ
(مَنْ يَطْرُقُ أُمُّهُ دُبِحَ) بِسَاءِ الْمَجْهُولِ (حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ) أَيُّ: جَوْفِ
الْجَنِينِ. حَمَلَهُ الْفَرَارِيُّ فِي «شَرْحِ مَوْطِنِ مُحَمَّدٍ» عَلَى غُرُوبِهِ حَالَةَ الْحَيَاةِ حَيْثُ
قَالَ: «إِذَا حَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا، أَيُّ حَيًّا دُبِحَ» فَانْفَدَّ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ، أَيُّ دَمِ
الْمُنَابِغَةِ مِنْ جَوْفِهِ، أَيُّ جَوْفِ الْجَنِينِ الشَّامِلِ لِحَلْفِهِ وَأَوْدَاجِهِ، انْتَهَى.

وَحَمَلَهُ الرُّزْزَاقِيُّ عَلَى أَنْتَبَ إِذْ قَالَ: «إِذَا حَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ دُبِحَ نَبِيًّا»
كَمَا يَفِيدُهُ تَسْبِيْقُ. فَذُبِحَ إِنَّمَا هُوَ لِإِسْقَاتِهِ مِنَ الدَّمِ، لَا لِتَوَفِّيِ الْحُلِّ عَلَيْهِ، وَهَذَا
هَذَا بِسَعْنَاهُ مَرْفُوعًا، رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالصَّامِكُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -
مَرْفُوعًا: «هُذَكَ الْجَنِينُ إِذَا تَشَعَّرَ ذَكَاءُ أُمِّهِ، وَلَكِنَّهُ يَدْبَحُ حَتَّى يَنْصَابَ مَا فِيهِ مِنَ
الدَّمِ»، وَيَعَارِضُهُ حَدِيثٌ مِنْ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - رَفَعَهُ: «الذَكَاءُ الْجَنِينُ ذَكَاءُ
أُمِّهِ أَشْعَرُ أَوْ لَمْ يَشْعُرْ» رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(١)، لَكِنْ فِيهِ مَارَكُ بْنُ مُجَاهِدٍ ضَعِيفٌ،
وَمَارَسَ الْحَدِيثِيْنَ تَمَّ يَأْخُذُ بِهِمَا الشَّافِعِيُّ، فَقَالُوا: «ذَكَاءُ أُمِّهِ مُغْنِيَةٌ عَنْ ذَكَائِهِ
مُطْلَقًا، وَلَا الْحَفْظَةُ فَقَالُوا: لَا مُطْلَقًا. وَمَالِكٌ الْغَيُّ لِتَلَاثِي نَحْمُضُهُ، وَآخِذٌ
بِالْأَوَّلِ لِاعْتِنَادِهِ الْمَوْفُوفَ، قَالَ الرُّزْزَاقِيُّ^(٢).

(١) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٤/٢٧٦).

(٢) «شَرْحُ الرُّزْزَاقِيِّ» (٣/٨٢).

٩/١٠٢٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ السَّامِيُّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ذِكَاةٌ مَا فِي بَطْنِ الذَّبِيحَةِ، فِي ذِكَاةِ أُمِّهِ، إِذَا كَانَ هَذَا ثُمَّ خَلَقَهُ، وَنَبَتْ شَعْرُهُ.

٩/١٠٢٤ - (مالك، عن يزيد) نسخة قبل الزاي (ابن عبد الله من قسيط) بنافع ومهملين مصغراً (السامي) السدي (عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: ذكاة ما في البطن) وفي النسخ (المصرية: ذكاة ما في بطن الذبيحة) أي من الجنين كائناً (في ذكاة أمه) وليس في روايه محمد بن عسوطه لفظ «في» هاتفا أيضاً (هذا كان قد تم خلقه) الذي خلقه الله عليه، قال ناجي^(١): يعني كمل منه ما ظهر أنه يكون عليه من الخلق، وأما أن خلق ناقص بد أو رسل، وتم خلقه على ذلك لم يدع، أقسم الله من ذكاته وإداة أكله (ونبت شعره) أي شعر جسده، لا شعر حاجبيه وعينه.

قال الباق: قال أبو محمد وسيرة من أعحسنا: إن الإشعار دليل على نفخ الروح فيه، وما أم نبت شعره فأيسر يحي بعد، فلا يستباح بذلك، وهو مذموم من عمر - رضي الله عنهما - انتهى.

قال الخرفي: ذكاته ذكاة حسبها أشعر أو ثم يشعر، فإن السوفي^(٢): يحي إذا خرج الجنين ميتاً من بطن أمه بعد إيجها، أو رجده ميتاً في بطنها، أو كانت حركته بعد خروج كحركة المذبح فهو حلال، روي هذا عن عمر - رضي الله عنه - وعلي رضي الله عنه، ربه قال المكافهي، وإسحاق، وابن المنذر، وقال ابن عمر، رضي الله عنهما، ذكاته ذكاة أمه إذا أشعر، وروي ذلك عن عطاء، وطاووس، ومجاهد، والزهري، والحسين، وقتادة، ومالك، والليث، والحسن بن صالح، وأبي ثور، لأن عبد الله بن كعب بن مالك قال:

(١) المعنى (٢/١١٧).

(٢) المعنى (١٣/٢٠٨).

كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: إذا أَسْعَرَ الحنظل فذكاته أَمَةٌ، وهذا إشارة إلى جميعهم، فكان إجماعاً، وقال أبو حنيفة: لا يحل إلا أن يخرج حياً يذكي، لأنه حيوان يفرد بحياته، فلا يذكي بذكاء غيره، كما بعد الوضع.

ورنا، ما روى أبو سعيد قال: يا رسول الله! أحداً ببحر الشاة، ويذبح البقرة والشاة فيجد في بطونها الحنظل أناكته أم ملعبه؟ قال: «كلوه إن شئتم» فإن ذكاته ذكاة أمَةٍ، ولأن هذا إجماع من الصحابة ومن بعدهم، ولا يقول على ما حاله، ولأن الحنظل متصل بها اتصال خلقه، يتعدى بفوائدها، فذكون ذكاته ذكاتها كإعضائها، ولأن الذكاة في الحية أن تخلف عني حسب الإمكان فيه، والقدرة بتليل الصبغة المستنقع، والمقدور عليه: والحنظل، والحنظل لا يتوصل إلى ذبحه بأكثر من ذبح أمه، فيكون ذكته أمه. واستحب أبو عبد الله أن يذبحه وإن خرج ميتاً ليخرج ندم الذي في جوفه، ولأن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يحبه أن يريقوا من دمه وإن كان ميتاً، وإن خرج حياً حياة مستقرة يمكن أن يذكي، فلم يذكه حتى مات فليس يذكي، قال أحمد: إن خرج حياً فلا بد من ذكائه. انتهى.

قال المحقق في «حكم القرآن»^(١): قال أبو حنيفة - رحمه الله - لا يذكي إلا أن يخرج حياً مذبوحاً، وهو قول حماد، وقال أبو يوسف، ومحمد، والشافعي: يذكي أشعر أو لم يشعر، وهو قول الثوري، وقال مالك: إن تم خلقه وبنت شعره يذكي، وإلا لا، وهو قول سعيد بن المسيب، انتهى.

وقال الدودج^(٢): ذكاة الجنين يوجد ميتاً بسبب ذكاة أمه لتحقيقاً، أو شكاً لا أن كان ميتاً من قبل حاضته بذكاة أمه، إن استوى خلقه، ولو كان ناقصاً

(١) (١١/١١).

(٢) الشرح الكبير، ١١٢/٢٦.

مد، أو رجل مع جات شعر جسده، ولو بعضه، لا سمر حاجبه أو رأسه، فلا يعتبر وإن خرج حياً حياة محفظة، أو مشكوكه ذئبي وحوي، ولا ثم يؤكل إلا أن يوافر الذكائه، فيغوث بالموت فيؤكل لتعلم أن حياته حينئذ غير معبرة، انتهى.

وبديل من قال بالحل مطلقاً أو مفيدة «ذكاة الحنيس ذكاة أمه»، رواه أحد عشر نفساً من الصحابة: أبو سعيد الخدري، وجابر، وأبو هريرة، وابن عمر، وأبو أيوب، وابن مسعود، وابن عباس، وكعب بن مالك، وأبو أمامة، وأبو الدرداء، وعلي - رضي الله عنهم -.

لمختص صاحب «التعليق المصجد»^(١) تخريج أحاديثهم عن «الذبايح» وقال: قال ابن المنذر ثم يرو عن أحد من الصحابة، والثانعين، وغيرهم أن الحنيس لا يؤكل إلا باستئذان الذكاة إلا عن أبي حنيفة، ولا أحب أصحابه وإفتره، وفيه نظر، فقد وافقه من أصحابه رفر، والحسن، وشيخ تبخه إبراهيم النخعي، واختار هذا القول أيضاً ابن حزم الصمري، وقال: لا يترك نفران، وهو قولنا تعالى: ﴿وَمَزَجْنَا عَنْكَ اللَّيْلَةَ بِالْحَبَرِ الْمَذْكُورِ﴾ انتهى.

قلت: وبسط تخريج هذه الروايات كلها لزمامي في «نصب النراية»^(٢) وقال: قال عب الحق في «أحكامه»: «هذا حديث لا يحتج بأسانيده كلها، وأقره ابن القطان عليه، انتهى»

وقال: «فياحي المالكي: قد تعلم أصحابنا في ذلك بأحاديث ليست بصحاح ولا ثلث، انتهى». وصحفيها التحصيص في «أحكام القرآن»، وفي «البدن»^(٣) قال الإمام السرخسي في «مبسوطه»: استدلل أبو حنيفة بقوله تعالى:

(١) (٢/٢٤٥).

(٢) (٢٤/١٨٩، ١٩٢).

(٣) «بدل المحمود» (١٣/٢٩).

وَالْمُتَحَقِّقَةُ فَإِنْ أَحْسَنَ أَحْوَالَهُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا عَمْدَ دِيحِ الْأَمِّ، فَيُجِيبُ بِأَحْبَابِ
دِيحِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمُنْتَحَقَةُ، وَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَعَنُوا مَنْ حَاتَمَ إِيَّاهُ وَفَعَلَ
رِسْنَكَ فِي النَّصْلِ دَلًّا فَأَكَلَهُ، فَلَاكَ لَا يَدْرِي أَنَّ الدِّمَّ قَتْلُهُ أَمْ سَيْسُهُ، فَقَدْ حَرَّمَ
الْأَكْلَ عِنْدَ وَجْهِكَ فَتَشْكُ فِي سَبَبٍ يَمُوتُ الْحَيَاءُ، وَذَلِكَ سَوْجُودٌ فِي الْحَيِّينَ، فَإِنَّهُ
لَا يَدْرِي أَلَمْ يَمُتْ دِيحُ أُمِّهِ، أَوْ - حَتَّى يَمُتَ نَفْسُهُ.

وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ، فَقَالَ: إِذَاكَ نَفْسٌ لَا تَكُونُ ذِكْرًا لِنَفْسِي - أَخْرَجَهُ مُحَمَّدٌ
فِي مَوْضِعِهِ^(١)، وَهِيَ هَذِهِ أَنْ الْحَيِّينَ فِي حُكْمِ الْحَيَاةِ نَفْسٌ عَلَى حِدَّةٍ مَوْجُودَةٍ
فِي الْأَمِّ، حَتَّى يَتَعَمَّلَ حَيًّا فَيُوتِيَهُ، وَقَدْ يَنْتَهِي بِهَا الْحَيُّ حَيًّا، وَهُوَ لَا يَدْرِي
وَكَيْفَكَ هُوَ مَوْتُ الْأَمِّ يَتَوَعَّمُ الْقَتْلَ الْحَيِّ حَيًّا، وَلَا يَتَوَعَّمُ بِقَاتِلِهِ حَيًّا الْحَيِّ
بَعْدَ مَوْتِ الْأَهْلِ، وَالذِّكْرُ نَصْرَفَ فِي الْحَيَّةِ، هَذَا كَانَ فِي حُكْمِ الْحَيَاةِ نَفْسًا
عَلَى حِدَّةٍ، فَيُشْرَطُ فِيهِ ذِكْرُهُ عَلَى حِدَّةٍ.

وَحَقِيقَةُ الْمَعْنَى فِي أَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالذِّكْرِ تَسْلِيلُ الْأَمِّ لِنَفْسِهِ الظَّاهِرِ مِنْ
الْحَيِّ، وَيُذْهِقُ الْأَمَّ لَا يَحْصُلُ هَذَا الْمَقْصُودُ فِي الْحَيِّ، وَالْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ
لِتَشْبِيهِهِ لَا الْبَيَانِ، أَيْ ذِكْرُ الْحَيِّينَ كَقِسَّةِ أُمِّهِ، لَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ الْحَيِّينَ أَوَّلًا،
وَلَمْ يَكُنِ السَّرَادُ بَيَانًا لَذِكْرِ النَّشِيبِ أَوَّلًا، ذِكْرُ الْحَيِّينَ عَنْهُ، وَمِثْلُ هَذَا يَدْعُو
لِلتَّشْبِيهِ، بِقَوْلِهِ: فَلَا، شَبَّ أَيْهِ، وَحُطَّ فَلَا، حُطَّ أَيْهِ، وَقَالَ الْفَائِي:

«عَمَّاكَ عَمَّاكَ وَحَيْدَكَ حَيْدَهُ» سَرَى أَنْ عَمَّكَ الْمَنَاقِبُ مِنْكَ دُونَ

وَيُصَحِّحُ هَذَا التَّوْدِيلَ فِي التَّرَاثُومَةِ بِالْتَّصَبِ، فَإِنَّ التَّوْدِيلَ حَرْفُ الْكَافِ،
وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ لَمْ يَرْزُقْنَاكَ أَوْ لَمْ يَرْزُقْنَاكَ أَوْ لَمْ يَرْزُقْنَاكَ أَوْ لَمْ يَرْزُقْنَاكَ﴾، وَبِحَقْلِ الْبَاءِ
أَيْضًا، أَيْ بِذِكْرِهِ أُمِّهِ، نَكُنْ أَنْ جَعَلْنَا التَّوْدِيلَ حَرْفَ الْكَافِ سَمَّ يَحُلُّ بِحَيِّينَ،
إِنْ هَلَلْنَا حَرْفَ الشَّاءِ يَحُلُّ، وَمَنْ أَحْبَبَ التَّوْدِيلَ لِلْفُلِّ وَالتَّوْدِيلَ بِحَرْفِهِ،
يَحْلُبُ الْمَوْجِبَ لِحَرْفِهِ وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ قَوْمًا سَأَلُوا

(١) موطأ مطبوع في المطبعات، ص ١٢٦/٢٦

ومول الله ﷻ، فقالوا: إما نسر الحزور... الحديث، لا يكاد يصح، ولو ثبت المراد من قولهم فخرج من بطون جنين ميت، أي مطرف على الموت، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ تَبْتِ وَأَنْتُمْ تَبْتُونَ﴾ ومعنى قوله ﷻ: «كلوه إن شئتم» أي: ادعوه وكلوه، انتهى باختصار وزيادة.

واستدل صاحب «البدائع»^(١) بقوله عن اسمه «وَمَاتَ عَلَيْكُمْ أَلَمِيَّةٌ وَالْمُ» الآية أبصاً، والجنين فيه دم، ولذا إذا جرح يسيل من الدم، وهو حرام، لقوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا تُسْقَوْنَ﴾، ولا يمكن التمييز بين دمه ولحمه، فبحرهم اللحم أيضاً، انتهى. وقال ابن رشد في «النبذية»^(٢): سبب اختلافهم في ذلك، اختلافهم في صحة الأثر المروي في ذلك من حديث أبي سعيد مع مخالفة لأصول، فلم يصححه بعضهم، وصححه بعضهم. وأخذ من صححه الترمذي، وأما مدعمة الأصل في هذا الباب للأثر، فهو أن الجنين إذا كان حياً ثم مات سموت أمه، فإنما يموت خفياً، فهو من المنتفخة التي ورد النص بتحريمها، وإلى تحريمه ذهب محمد بن حرم، وتم برضى سند الحديث، انتهى.

وقال الشوكاني في «التبلي»^(٣) - طاهر الحديث أنه يحل بذكاة الأم الجنين مطلقاً، سواء جرح حياً أو ميتاً، فالتفصيل ليس عليه دليل، انتهى.

فيلزم ذلك القائلين بكفاية الذكاة من الجنين بذكاة أمه، وتبذره بالميت، ومن حمل الحديث على التشبيه لا يزمه ذلك، واستدل الدميري لأبي حنيفة بقوله ﷻ: «أُحِلَّتْ لَنَا الْبَيْتَانِ السَّعْكُ وَالْحِرَادُ وَهَلْهُ مَيْتَةٌ ثَالِثَةٌ».

(١) البدائع المصنوع (١/١٥٨).

(٢) إنباء المنتفخة (١/٤٤٩).

(٣) نيل الأوطار (٤/٨٠٦).

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٤ - كتاب الصيد

(٢٤) كتاب الصيد

أصل تصد مصدره ثم أطلق على الصيد، قال عز اسمه: ﴿لَبِئْسَ لَكُمْ كَيْدَ الْخَوَارِجِ الْآيَةَ، وَالَّذِينَ يَقُولُوا الْقَوْلَ إِنَّهُمْ حُرٌّ﴾، وقال الراغب: الصيد مصدر صاد، وهو تداول ما يظهره صائد كان مصنعه، وفي الشرح: تداول الحيوانات المستنقة ما لم يكن ممنوعاً. وقد يسمى المصيد صيداً، انتهى.

في «المعجم المختار»^(١) الصيد مباح بخمسة عشر شرطاً مسموحة في «العناية»، قال ابن عديم: خمسة في الصيد: أن يكون من أهل الذكاة، وأن يوجد منه الإرسال، وأن لا يشركه في الإرسال من لا يحل صيده، وأن لا يشرك النسبة علماً، وأن لا يشتغل بين الإرسال والأخذ بعد آخر.

وخمسة في الكلب: أن يكون معصياً، وأن يذهب على صحن الإرسال، وأن لا يشركه في الأخذ من لا يحل صيده، وأن يقتنه جرحاً، وأن لا يأكل منه.

وخمسة في الصيد: أن لا يكون من الحشرات، وأن لا يكون من بذات الماء إلا السمك، وأن يمنع نغسه حذائه أو فوائمه، وأن لا يكون متفويماً بانه أو بمخلبه، وأن يموت بهذا قبل أن يصل إلى دبحه. انتهى. وفي بعضها حلا، كما سيأتي في أثناء شرح الأحاديث.

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ النسبية بعد الكتاب.

(١) باب ترك أكل ما قتل الممرض والحجر

١/١٠٢٥ - حدثني يحيى، عن مالك، عن نافع، أنه قال:

رُمَتْ طَائِفَتَيْنِ بِحَجَرٍ

(١) ترك أكل ما قتل الممرض والحجر

الممرض بكسر الميم وسكون الحين المهملة فراء، مألّف فصاد معجمه، قال النووي: خشبة ثقيلة، أو عصا في طرفها حديد، وقد يكون بغير حديد، مما هو الصحيح في تفسيره، وفي «القاموس» الممرض: سهم بلا ريش، دقيق الطرف، غليظ الوسط، يصيب ممرضه دون حده، وقال ابن دقيق العيد: عصا رأسها محادّد.

وفي «الفتح»: فان للحيّل: سهم لا ريش له، ولا نصي، وقال سنن ترمذ، وتبعه بر صيد، سهم طويل له أربع قذّ وقائ؛ وبنا رسي به اعتراض، وقال المخطّطي: الممرض يصل مريضه، له ثقل وزيّاته، وفيه: عود رفيع طرفين، غليظ الوسط، وهو المسمى بالحدائف، وفيه: خشبة تجذبه آخرها عصا محادّد رأسها، وقد لا يحادّد، وقوى هذا الأخيه النووي: تبعاً لعضاض، وقد قرئ مني، إنه المشهور، وقال ابن أبين: الممرض عصا في طرفها حديدة يرمي بها الصائد الصيد، فما أصاب حده، فهو ذكي، وما أصاب بغير حده فهو وقيد، انتهى، وسأجيّ خلافتهم في صيد للمراض قريباً.

١/١٠٢٥ - (مالك، من نافع أنه قال: رميت طيرين) كذا في المسخ الهندية.

وفي المصرية: الطائفتين^(٢) (بحجر) قال الباجي^(٣): يحتمل أن يكون خرج متصيداً، فربما هدم في حال تصيده، ويحتمل أن يكون جالساً في مقعده، أو منتصباً في بعض

(١) مؤرخ الباردي (٩/١٠٠).

(٢) كذا في الاستقارة (١٤/٤٦٦).

(٣) المصنف (٣/١١٦).

وَأَنَا بِالْجُرْفِ، فَأَصَبْتُهُمَا، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَمَاتَ، فَطَرَحَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عُمَرَ،

شأنه حتى رأينا مئكتين مرماهما، فأما الخروج فلصيد فإن كان على وجه الإنقاذ
به، فقد كرهه مالك، لأنه معنى يلهي ذكر الله، وعن الصلاة، وأما من اتخذه مكسباً،
أو فرم إلى اللحم غنياً كان أو فقيراً فلا يأمر به، رواه ابن حبيب، عن مالك، وفي
«العتبية» عن مالك: لا أرى لأحد صيد البر إلا لأهل الحاجة الذين عيشهم ذلك،
وأما صيد البحر، ففي «العتبية» عن ابن القاسم: أن صيد البحر، والحيثان عندي
أحلت لذوي الحرواء، والمال من صيد البر، انتهى.

(وَأَنَا بِالْجُرْفِ) بضم الجيم وضم الراء وسكونها آخره فاء فرامان
سمعيتان، قال ياقوت الحموي^(١): الجرف ما تجرفته السيول، فأكلته من
الأرض، وموضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام، وبه كانت أموال
لحم بن الخطيب، ولأهل المدينة، والجرف أيضاً موضع بالعبرة، وموضع
بقرب مكة، وموضع بنواحي اليمامة، وموضع باليمن، انتهى.

(فَأَصَبْتُهُمَا) قال الساجي^(٢): يحتمل أن يكون رمى الطائرين بحجر واحد،
وقصد إلى إصابتهما به، ويحتمل أن يكون رمى كل واحد منهما بحجر غير
الحجر الذي رمى به الآخر؛ فيكون معنى قوله: «بحجر» أي: هذا الجنس،
ويحتمل أن يكون رمى به أحدهما فأصابه؛ ثم أخذ ذلك الحجر فرمى به الطير
الثاني فأصابه، انتهى.

(فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَمَاتَ) قبل ذبحه (فطرحه) أي: رماء وألقاه (عبد الله بن
عمر) - رضي الله عنهما - قال الساجي: يريد أنه مات بنفسه اضربة أو قبل
إدراكه، فهذا قد فأت فيه الذكاة.

(١) معجم البلدان (٢/١٢٨).

(٢) «العتبية» (٣/١٦٨).

وَأَمَّا الْآخَرُ فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَزٍ يَذْكِبُهُ بِقُلُوبِهِ، فَمَاتَ قَلِيلًا أَنْ يَذْكِبَهُ، فَطَرَحَهُ عَبْدُ اللَّهِ يُضًا.

٢/١٠٢٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ.....

(ولما الآخر ذهب عبد الله من عمر) - رضي الله عنهما - (يذكيه) أي أخذ في ذبحه (بقدم) بالتحفيف كرسول آله النجار مؤنثه - قال ابن المنكبيت: لا تشدد رجس ابن الأتباري التشديد من خطأ العامة؛ لكن قال الزمخشري ونسبه المعطري: «القدم: المتحات خفيفة، والتشديد لغة، فإله الزمخاسي»^(١)، وهي «مختار الصحاح»: القدم التي ينحت بها «مخففة» (فمات) أيضاً (قبل أن يذكيه) يحتمل أن يكون فانت ذكاته لتأخير ذلك مع التمكن من تحصيلها، أو يكون فانت، لأنه لم يمكن من الذكاة فيه أسرع موته، وأياً ما كان لم يكن بدأ من ذكاته ترميه إياه بحجر (فطرحه عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أيضاً) أي رمى الآخر أيضاً.

قال محمد في «معرفته»^(٢) بعد هذا الأثر: وبهذا زُحِفَ، ما رمى به الطير فقتل به قبل أن تترك ذكاته لم يؤكل، لا أن يخزق أو يُبَضَّع، فإذا خرف أو بضع فلا بأس بأكله، انتهى. قال الخرفي: لا يؤكل ما قتل بالندق أو الحجر؛ لأنه موقود.

قال التوفيق^(٣): معنى الحجر الذي لا حدة له، فأما السمند كالصوان فهو كالسعرخ إن قتل بعده، أبيح، وإن قتل بعرضه، أو نقله فهو وفيد لا يباح. وهذا قول عامة الفقهاء، انتهى.

٢/١٠٢٦ - (مالك، أنه بلغه) ووصله ابن أبي شيبة كما سيأتي (أن

(١) «تجريد الزمخاسي» (٣/٨٥).

(٢) «نظر: التلميح المسحور» (٢/٢٥٠).

(٣) «إمامة أبي» (١٣/١٢٩٥).

وكره الحسن رضي الله عنه في القرن والأصدار، ولا يري بها بأساً فيما سواه انتهى

وفي المستقر عن إبراهيم بن محمد بن حبيب قال قال رسول الله ﷺ: إذا رميت فسميت فحزنت فكل، وإن تم نخرق فلا تأكل، ولا تأكل من البعوض إلا ما ذُكِب، ولا تأكل من البسقة إلا ما ذُكِب، رواد أحمد، وهو مرسل، إبراهيم ثم بلغ عبداه انتهى.

وقال الخرمي لا يؤكل ما قتل بالبدق أو الحجر، لأنه موقوف، قال ابن موهب^(١) يعني الحجر الذي لا حدة له، فأب التحديد كانعوان، فهو كالمرأى إن قتل بعده أصبح، وإن قتل بحرصه أو ثغره، فهو وفيد لا يباح. وهذا قول عامة الفقهاء. وقال ابن عمر رضي الله عنهما في السمكة البسقة. تلك الموقوفة، وكره ذلك سالم، والقاسم، ومجاهد، ومالك، وطلحة، والشامي، وأبو عود، ورحص فيما قتل بها ابن المسيب، روى أيضا عن عمار، وعبد الرحمن بن أبي ليلى

بما قوله تعالى: وَأَنْتُمْ مَوْفُونَ. وروى سعيد بإسناده عن إبراهيم بن عدي مرفوعاً: لا تأكل من البسقة إلا ما ذُكِب، إذا كنت عداً فسم، شدة أو لم يشده، حتى لو رمى بسدة، فقطعت خلقوم طائر مريته أو طارت رأيت لم يحل، وكذلك إن فعل ذلك بحجر غير محدد انتهى

وفي النهاية^(٢) لا يؤكل ما أصابه البسقة فصارت بياضاً لأنه بدق وتكر، ولا نخرج، فصار كالمرأى إذا لم يخرق انتهى.

ولا يذهب حديث أن ما ذكر من حكم البسقة، بال اتفاق عامة الفقهاء عليه

(١) المصنوع (٢٩٥).

(٢) (٢٩٥/٢).

٣/١٠٢٧ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ

النُسَيْبِ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُقْتَلَ الْإِنْسِيَّةُ

هو حكم بندق الطين يقال لها بالهندية: غلة وغلبة، وأما بندق الرصاص أو لأنك المعروفة بزماننا ببندق أو جهره فلم تكن في هذا الزمان حادثة بعده، ومختلفة بين الفقهاء في حل الذكاة بها.

قال الدردير^(١) تحت قول المصنف في شرط الذكاة «بصلاح محمد»: عتزز به عن نحو العصا والبندق، أي البرام الذي يرمى بالفوس، وأما الرصاص فيزكاه به لأنه أقوى من السلاح كذا اعتد به بعضهم، قال المددوقي: لحاصل أن الصيد ببندق الرصاص لم يوجد فيه نص للمتقدمين لحدوث الرمي به بحدوث البارود في وسط المائة الثامنة.

واختلف فيه المتأخرون، فمنهم من قال بالنعق قياساً على بندق الطين، ومنهم من قال بالجواز كأبي عبد الله النودوي، وابن غازي، والشيخ المنجور، وعبد الرحمن النامي، والشيخ عبد الفادر النامي لما فيه من الإنهاء والإجهاز سرعة الذي شرعت الذكاة لأجله، وفيما به على بندق الطين فامد بوجود لغارق، وهو وجود الخرق والنفوذ في الرصاص تحقيقاً، وعدم ذلك في بندق طين، وإنما شأنه الرض والكسر، فهو من الوقت المحرم بنص القرآن. انتهى.

وقال ابن عابدين^(٢) من فقهاء الحنفية: ولا يخفى أن الجرح بالرصاص إنما هو بالإحراق، والثقل بواسطة تدفاعة العنيف إذ ليس له حدة فلا يحل، وبه قس ابن نجيم. انتهى.

٣/١٠٢٧ - (مالك، أنه بلغه أن سعيد بن المسيب) الثابتي الشهير (كان

يكره أن يقتل الإنسية) يكسر المهملة وسكون النون، أي الأهلية ضد الوحشية،

(١) الشرح الكبير (٢/١٠٢).

(٢) فرد المحتار (١٠٢/٦٥).

بِضَا يُقْسَى بِهِ الضَّيْدُ مِنَ الرِّثْيَةِ وَالْمُتَابَةِ.

أي الأهمية التي تملك البيوت (بما يقتل) بيناء المجهول (به الصيد من الرمي وأشباهه) أي أمثال الرمي من آلات الصيد والجوارح، والمعنى: لا يؤكل بالعقر حتى يذبح، وبإطلاقه قال مالك، وربيعة، والليث، وحسنه الأئمة الثلاثة، والمعهور على ما لم تتوحد، أما إذا توحدت الإسيبة صارت في حكم الصيد.

قال الشافعي^(١): قوله: فكان يكره أن يقتل الإنسانية هذا لا يحل من أحد حلال: أحدهما: حال إمكانهما، والثاني: حال امتناعها بالتوحش، أما في حال إمكانها فلا خلاف في ذلك، وأما في حال امتناعها بالتوحش فقد قال مالك، وأصحابه: لا يجوز ذلك فيها، وإنما يجوز أنه يحبس بالرمي، وانظر، وانضرب، وغير ذلك من التعرقة وغيرها، ما لم تنفذ شيء من ذلك المقاتل.

وقال أبو حنيفة: يجوز، وحكمها حكم الصيد، والدليل على ما نقوله أن هذا حكم ثبت لبيمة الأنعام، فلم يخرج عنه بالتوحش، أصل ذلك وجوب المكاة فيها، وجزاؤه لها في المصالحا، أما ما يتأخر من الوحش، ثم استوحش، فله يرجع إلى أصله، يحل أكله بالصيد، أنه ما كان، انتهى.

وقال الموفق^(٢): إذا نذ بعير، فلم يقدر عليه، فزماه سهم، أو نحوه معاً سبيل به دمه فقتله أكل، وكذلك إن سرق في بئر، فلم يقدر على مذكرته، فحرقه في أي موضع قدر عليه فقتله أكل، إلا أن نكول رأسه في الماء فلا يؤكل، لأن الماء يعين على قتله، هذا قول أكثر الفقهاء، روي ذلك عن عمر، وابن مسعود، وأبي عمر، وسعيد بن جابر، وعائشة، وبه قال مسروق، والأسود، والحسن، وعطاء، وطاوس، وإسحاق، والشعبي، والحكم، وحامد،

(١) مسند، (٣/١١١)

(٢) مسند، (١٣/٢٩١)

والنوري، وأبو حنيفة، والشافعي، وأبو ثور، وقال مالك: لا يحوز أكله إلا أن يذكي، وهو فوك ربيعة، والليت.

وقال أحمد: نعل مالكا ثم سمع حديث رافع بن خديج، وأخرج لمالك بأن الحيوان الإنسي إذا توحش لم يثبت له حكم الوحش، بدليل أنه لا يجب على المحرم الجزاء بقتله، ولا يصير الحمار الأهني مباحاً إذا توحش.

ولنا ما روى رافع بن خديج قال: كنا مع النبي ﷺ فذبح بعيراً، وكان في القوم خيل يسيرة، فطلبوه فأعينهم فأهوى إليه رجل يسهم فعصمه الله، فقال النبي ﷺ: «إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش، فما ذبحكم منها فاصنعوا به هكذا»، وفي لفظ: «فما نذ عليكم فاصنعوا به هكذا»، متفق عليه.

وخبر^(١) ثور في بعض دور الأنصار، فضره رجل بالسيف، وذكر اسم الله عليه، فسئل عنه علي - رضي الله عنه - فقال: ذكاة وجبة^(٢) فأمرهم بأكله، وتروى بعير في بئر، فذبح من قبل شاكلته، فبيع بعشرين درهماً، فأخذ ابن عمر - رضي الله عنهما - عشرة دراهم، ولأن الاعتبار في الذكاة بحال الحيوان وقت ذبحه، لا بأصله، بدليل الوحش إذا قدر عليه وجهت تذكيته في الفلق واللبة، انتهى.

وتخرج البخاري في «صحيحه»: «باب ما نذ من البهائم فهو بمنزلة النوحش» وأجازه ابن مسعود، وقال ابن عباس: ما أعجزك من البهائم مما في يديك فهو كالصيد، وفي بعير تروى في بئر من حيث قدرت عليه فذكه، ورأى ذلك علي وابن عمر، وعائشة - رضي الله عنهم -، ثم أخرج البخاري حديث رافع المذكور.

(١) بكسر الراء: الشد غصه

(٢) بكسر الحاء وفتح الميم المشددة: الوحش، على فبلي: السريع، يقال: موت وسري، كما في «مختار تصحيح» لد. «ش»

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أَصَابَ الْمُسَوِّغُ، إِذَا خَسَقَ،
وَبَلَغَ التَّفْاقِيلَ،

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: قَوْلُهُ هُنَا: «يُحْشَرُ أَيُّ» هِيَ جَوَارِ عَمْرٍهُ عَلَى أَيِّ صَفَةٍ
الْمَنْفُوتِ، وَهِيَ مَسْمُومَةٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْحَبِيرِ: «وَإِذَا عَمِلْتُمْ مَعَهَا شَيْءًا وَدُمِلُوا بِهِ
عَكْذَارًا» أَيْ قَوْلُهُ: «إِنَّ لِهَيْدَةٍ لَهَا نَمٌّ» أَوْ «دَمٌّ» نَالِغًا هَذَا تَقْدِيمُ ذِكْرِ هَذِهِ الْخُشْيَةِ
كَأَنَّهُمْ لَكُونُوا تَشَارِكُ الْمُسَوِّغَ فِي الْحَكْمِ، لَمْ أَخْرِجِ الْحَافِظُ تَخْرِيجَ هَذِهِ
الْأَثَارِ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أَصَابَ الْمُسَوِّغُ) مَحْذُورٌ كَمَا مَحْذُورُ الْأَتَمَةِ
الْأَرْبَعَةِ خِلَافًا لِبَعْضِ السَّابِقِ، قَالَ السَّابِقُ: «وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَحْذُورٌ
وَطَرَفُ الْمَحْذُورِ الْعَصَا، وَتِلْكَ فَإِنَّ الْقَائِمَ فِي «الْمَدْرَةِ» فَيَسُرُّ وَمِنْ
حَبِيدٍ مَعُودٍ، أَوْ عَصَا مَخْرُوقَةٍ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ ظَرْفُ كَطَرَفِ الرِّيحِ، قَالَ أَبُو
الْوَلِيدِ: وَإِنَّمَا صَحَّحَ هُنَا يَكُونُ مَحْذُورُ الظَّرْفِ، فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ مَحْذُورَ
الظَّرْفِ فَلَمَّا حَرَقَهُ حَتَمٌ وَرَسَمٌ أَسْمَى.

(إِذَا خَرَقَ) بِالْخَاءِ وَارِثِي الْمَدْعُومِ الْمُسَوِّغِ كَمَا هِيَ تَنْسِبُ الْهَمْدِيَّةُ
إِلَى الْمَجْدِ سَرِيقَهُ بِخَرْقِهِ طَعْمُهُ فَاخْزَوْهُ، وَفِي «الْمَسْمُوعِ»: «مَخْرُوقٌ بِكَوْنِ، أَيْ
قَتْلِهِ مَحْدٍ فَحَرَقَهُ فَكَانَ، وَهُوَ مَعْنَى الْمَخْرُوقِ بِالزَّايِ. انْتَهَى، وَفِي جَمِيعِ الْمَسْمُوعِ
الْمَعْرُوبَةِ مِنَ الْمَثُورِ وَالْمَشْرُوحِ «يَخْسِقُ» بِالْخَاءِ الْمَمْجُومَةُ وَالْمُسِيرُ الْعَمِيمَةُ، قَالَ
الْمَجْدُ: خَسَقَ أَسْمَهُمْ يَخْسِقُ: قَرَضَ، وَفِي الْمَسْمُوعِ: «خَرَقَ أَسْمَهُمْ وَيَخْسِقُ إِذَا
نَعَذَ فِي الرَّمِيَةِ (وَبَلَغَ) أَيْ لِمُسَوِّغٍ (الْحَقَائِقِ).

قَالَ السَّابِقُ: «الْمَثَلُ حَمْسَةٌ مَثَلٌ عَلَيْهَا، انْفِطَاحُ انْخِصَاعٍ، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ

(٦١) فتح الباري: (٢/٣٩٦).

(٦٢) «الخطبة» (٢/٢١٠).

(٦٣) «الخطبة» (٢/١١٥).

الناسم، وأصمغ، ومالك، من رواية القاسم عن مالك في «التحشية» لشحيم
الامطر الذي في وسطه عفار العنق والظهر، والثاني: انتشار الدماغ، والثالث:
فري الأوداج، والرابع: اتفاق المصراع، والخامس: انتشار الجشوة، واختلف
أصحابنا في اتفاق العنق من غير انقطاع نخاعه، فروي ابن أبي عمير،
وسطوف، عن مالك: أن ذلك من الضمير، وروي ابن قدامة، عن مالك أنه
ليس بمقتل حتى ينفرد به انقطاع نخاعه، فهذه المعاني متى حصلت من نزل أو
ما أشبهه فقد دنت الذكاة، وإن ظهرت حياته بعد الذبح: لأن ما وصل إلى
هذا الحد فقد استحال دوام حياته، وإعنا حركته بعد ذلك من باب اضطراب
الحيات، انتهى.

وفسر زرير^(١) «منودة المقتل بقطع نخاعه» وهو الجمع الذي في ففار
العنق والظهر، فكسر الصل دون قطع النخاع ليس بمقتل، وشعر الدماغ: وهو
ما يحوره الجمجمة، لا تدخ الرأس، ولا تحرق بحريقه بدون انتشار وشعر
نخوة، وهو كل ما حماه النخاع من كبد وطحال وأعضاء وقذ، أي إزالة ما
ذكر عن موضعه بحيث لا يقتر على بده في موضعه على وجه يعيش معه،
وروي ودج: أنه إبانة بعضه عن بعض، ونصب مصراع - بضم الميم - جمع
مصير، وأخرى قطعه بخلاف سحره شق فلس بمقتل، واختار المصراع عن
نصب الذكوش، فليس بمقتل على المعتمد، وفي شق النودج من غير بانه بعينه
من عيش، لأن: والأظهر أنه مقتل في الودجين معاً، وفي الواحد غير مقتل،
انتهى.

قال اللسبي: قوله: «نصب مصراع» خلافاً لما في «الموازية» عن ابن لينة
من أن نصب المصراع، وشقه ليس بمقتل؛ لأنه قد يلتئم، وإنما المقتل فيه قطعه
وانتشاره، هذا؛ وكان الأولى لمصنف أن يقول: نصب مصير، لأن المصراع

(١) «الشرح الكبير» (٢/١١٣).

أَنْ يُؤْكَلَ .

جمع قنصير، نه يقتضي أن الواحد لا يقصر، ولنية الواحد يقال لها قنصير،
والأناك قنصيران. والثلاثة قنصيرات، وحرق القنصير مصبو مطلقاً كان من أسفل أو
أعلى، انتهى

(أن يؤكل) ببناء المجهول، أي لا يأمر في كل ما يضرب بالمعراض إذا
قتله بحد، وعليه الأئمة الأربعة. قال ابن رشد في «البيان»^(١) والألوان التي
يصاد بها، سها، ما تغفروا عليها بالجملة، ومنها ما احتضوا فيها، وفي
صماتها، وهي ثلاث، حيوان جارح، ومحدد، ومنقر، فأما المحدد فأنفق
نسيها كدرواح والسبوف، النعام. للنمر عسها في الكتاب بالسند، وكذا ما
جرت مجراها مما يعرف من عدد السن، والظفر، والعظم، وتقدم اختلافه في
ذلك.

وأما المنقر، فاحتضوا في الصيد به مثل الصيد بالمعراض والحجر،
فمنه من لم يجز ذلك إلا ما أدركت مكانه، ومنهم من أجزه على الإطلاق،
ومنهم من حرق بيى ما قتله بثقله أو بحد، وبعد القول قد شاعرت قتله
الأمصار: الشامي، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وأبو حنيفة، انتهى

قد الظرفي: إذا صاد المعراض أثقل ما قتل بحد، ولا يأكل ما قتل
بعرضه. قال الموفق^(٢): قال أحمد: المعراض يشبه السهم، يخاف به المقتل.
فربما أصاب الصيد بحد، وحاق، وقتل، فيباح، وربما أصاب بعرضه فقتل
بثقله فيكون موقوداً، فلا يباح، وهذا قول عبيد، وعثمان، وعمر، وابن
عبد، وبه قال الشافعي، وأحمد، ومالك، والثوري، وشافعي، وأبو حنيفة،
وإسحاق، وأبو ثور، وقال الأوزاعي، وأهل الشام: يباح ما قتله بحد

(١) إسناده صحيح (١٠٥٥).

(٢) الشامي (١٣، ٢٨٢).

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَتَابِعُ الَّذِينَ مَسُوا إِلَهُكُمْ اللَّهُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَيْبُ مِنْ أَلْفَيْ

وَعَرِصَةٍ وَقَالَ ابْنُ شَرَرٍ: مَا رَمِيَ مِنْ لَصِيدٍ يَجْلَاهِقُ، أَوْ صَعْرَاضٍ مِمَّنْ مِنَ الْمُؤَقَّدَةِ، وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ.

وَلَمَّا: مَا رَوَى عَفْنِي بْنُ حَالِمٍ قَالَ: مَذَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدٍ لِمَعْرَاضٍ؟ فَقَالَ: «مَا حَرَقَ فَكُلَ، وَمَا قَتَلَ بِعَرِصَةٍ، فَهُوَ وَثِيذٌ فَلَا تَأْكُلُ مِنْهُنَّ عَلَيْهِ، وَهَذَا بَصْرٌ، وَلَئِنْ مَا قَتَلَهُ سَحَابٌ، بِمَنْزِلَةٍ مَا جَلَعَهُ بَرِيحُهُ، أَوْ رَمَاهُ سَهْمُهُ، وَلَئِنْ تَخَلَّفَ حَرِيقٌ، وَقَتَلَ سَحَابٌ، وَمَا قَتَلَ بِعَرِصَةٍ إِنَّمَا يَفْتَنُهُ لِقَلْبِهِ، فَهُوَ مُؤَقَّدٌ، كَالَّذِي رَمَاهُ بِحَجَرٍ أَوْ بِلُفْجَةٍ، انْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ) هُنَا فِي النسخ الهندية زيادة لفظ: «قَالَ مَالِكٌ» قبل قوله عزَّ اسمه، وليس هنا في النسخ المصرية بل فيه: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» وعز وجل ذكر قوله تعالى: «الَّذِينَ مَسُوا إِلَهُكُمْ» إنَّ مَا أَصَابَ الْمَعْرَاضَ إِذَا جَرَحَ وَبَلَغَ الْغَضَائِلَ لَنْ يُوَكَّلَ، وَالْقُرْبُوبُ بَأَنَّهُ عَزَّ اشْمَعُ مِمَّنْ مَا تَنَاهَى الْأَبْدَى وَالرَّوْحُ صَيْدًا، وَمَصَابِ الْمَعْرَاضِ دَاخِلٌ فِيهِ لَا مَحَالَةَ فَهُوَ صَيْدٌ، وَإِنَّمَا أَصَابَهُ سَحَابٌ لَنَحْوِهِ فِي حُدُودِ الرَّمْحِ (يَتَابِعُهُمُ الْغَيْبُ) قَالَ الْبَاحِي^(١): بِذَلِكَ عَلَى اخْتِصَاصٍ هَذَا الْحُكْمَ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ لِأَنَّهُ أَمَّ بِخَاطِبِهِ بِهَا مِنْ سِوَاهُمْ، وَلَا أَضْيَفَ إِلَّا إِلَى أُنْدَهُمْ وَرَسَائِهِمْ. انْتَهَى.

فَقُلْتُ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ مَصْدَرًا غَيْرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ الْكَفَرَةِ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَا الَّذِينَ مَسُوا إِلَهُكُمْ﴾^(٢) الْآيَةُ، أَدْخَلَ أَهْلَ التَّكْوِينِ فِي حُكْمِ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ (يَتَابِعُهُمُ الْغَيْبُ) أَيُ لِيُخْبِرَنَّكُمْ، وَلِيُعَامِلَنَّكُمْ بِمَعَامِلَةِ الْمُحْتَبَرِ، وَاللَّامُ لِلتَّاسِمِ فَإِنَّ الرَّازِي (يَتَابِعُهُ) عَزَّ وَجَلَّ (يَتَابِعُهُمُ الْغَيْبُ) لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْغَيْبِ الْعِظَامُ الَّتِي يَكُونُ التَّكَايُفُ فِيهَا مُدْبِئًا وَشَائِقًا، وَإِنَّهَا مَرَاتِبُ سَهْلٍ.

(١) (المعتمد) (٣) (١٢١).

(٢) سورة المائدة: الآية ٩٤.

تَكَلَّمَ أَيُّبُكُمُ وَوَيْلَكُمْ لَكُمْ قَالَ: وَكَأَيُّ رَيْءٍ لِيهِ الْإِنْسَانُ بِيَدِهِ أَوْ رُتُوبِهِ أَوْ سَيْفِي مِنْ سِلَاحِهِ، فَانْقَلَبَ، وَبَلَغَ مَقَابِلَهُ، فَهَرَّ صَبِيحًا. تَبَّ قَالَ الْمَلَكُ نَعَالِي

١٠٢٨١/٢ - وَحَفَظَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا

وَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ مُحَمَّدًا بِأَنَّهُ عَسَدٌ أَلَمَ تَحْتَهُ سَيِّئُ إِسْرَائِيلَ وَصَدَقَ
الْفَجْرُ، وَهُوَ الْمَلَكُ.

(تَكَلَّمَ لَكُمْ) أَيُّ: انْتَعَارَ بِهِ (لَا أَيُّبُكُمُ) وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: ذَوَّاجُ الْخَيْلِ، وَصَفَدُ الرِّمَحِ، وَذَلِكَ مَحْشَدُ: الْفُجْرِ
وَالْفَجْرِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَادَ أَعْرَاسِي
بِحُمْرٍ بِصَوْتٍ فَقَالَ: إِنَّهُ مَحْرُومٌ، وَثُمَّ لَا تَأْكُرْ وَلَا تَبْغِيهَا، وَرَوَى عَنْ
عُكْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ عَجْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ بَشُرَ
بِعَمَلٍ أَصْلَحَ التَّحْرِيمَ بَقِيَّتِهِ، وَلَا تَعْلَمُ حَلَفًا مِنْ أَهْلِ الْأَمَامِ فِي ذَلِكَ، فَذَلِكَ
الْحَصَاسُ فِي الْأَحْكَامِ الْفَرَاغِ^(١)

(تَكَلَّمَ لَكُمْ) أَيُّ: لَكَ مِنْهُ، وَتَعْلَمُ أَنَّكَ بِالْخَيْلِ أَنَّكَ تَرَى بِالْقَبِّ الْقَبْرَ
تَحْتَ ذَلِكَ فَلَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ^(٢) لَمْ يَلِدِ الْآيَةُ عَامُ الْحَدِيثِ، لِإِبْلَاحِهِ اللَّهُ تَعَالَى،
وَكُنْتُ الْوَحْشُ تَعْتَمِدُ فِي رَحَالِهِمْ بِحَيْثُ يَكُونُ مِنْ حَسْبِهِ أَحَدٌ بِأَدْبِهِمْ
وَعِلْمِهِمْ بِرَأْسِهِمْ، وَهُمْ مَحْرُومُونَ بِالْمَعْرِ (قَالَ) مَالِكٌ عَنِ سَبِيلِ التَّغْرِيبِ (فَكَانَ
شَيْءٌ) مِنَ الْحَبْرَةِ (بِضَانَةِ الْإِنْسَانِ بِيَدِهِ، أَوْ رُتُوبِهِ، أَوْ سَيْفِي) أَوْ سِلَاحِهِ
كَانَسْعَرُ أَوْ وَغَيْرِهِ إِذَا أَصَابَ الْأَمْرَ بِحَدِّهِ، لَاقَلْبَهُ وَبَلَغَ مَقَابِلَهُ تَصَدَّقَ نَقُولُهُ:
أَدْرَهُ (فَهَرَّ صَبِيحًا، كَمَا قَالَ اللَّهُ) عَرَّاسُهُ فِي قَبْرِهِ. (تَكَلَّمَ أَيُّبُكُمُ وَوَيْلَكُمْ لَكُمْ).

١٠٢٨١/٣ - (مَالِكٌ) أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا

(١) وَأَحْكَامُ الْفَرَاغِ (٢٧٢٢)

(٢) سَبِيلُ الْإِبْلَاحِ (٢٧٢٢)

أَصَابَ الرَّجُلُ الصَّيْدَ، فَأَعَانَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، مِنْ مَاءٍ أَوْ كَلْبٍ، غَيْرِ مَعْنَمٍ، لَمْ يُوَكَّلْ ذَلِكَ الصَّيْدُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَهْمُ الرَّاسِي قَدْ قُتِلَ، أَوْ بَلَغَ مَقَاتِلَ الصَّيْدِ، حَتَّى لَا يَشْكُ أَحَدٌ فِي أَنَّهُ هُوَ قُتِلَ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِنَصِيدِ حَيَاةٍ بَعْدَهُ.

أصاب الرجل الصيد أي صاده (فأعانه) أي الرجل (عليه غيره من ماء) لغز من بيان للغير، يعني: أعان الماء في قتله بأن رمى صيداً فسقط في الماء (أو كلب) باسجر عطقاً على ماء موصوف (غير معلم) مرفعة للكلب، أما إن أعانه كلب معلم، وقد سَمُنَ عليه فلا بأس به (لم يوكل) بناءً للمجهول (ذلك الصيد) لأن قتله حار بين أمرين: أحدهما مبيع، والآخر مُحَرَّمٌ، فالترجيح للمحرّم (إلا أن يكون) محققاً أن (سهم الراسي قد قتله أو بلغ) السهم (مقاتل الصيد) فهو في حكم الميت (حتى لا يشك أحد) عايه لبلوغ السهم مقاتله، يعني: تحقق، وتيقن بلوغه المقاتل حتى لا يتروّد أحد (في أنه) أي: السهم (هو قتله) ويتحقق (أنه لا يكون) أي: لا يبقى (للصيد حياة بعده) أي: بعد بلوغ السهم إليه، فيؤكل حيثن لتحقيق (الإباحة)، قال صاحب «المحلى»: وبه قال الأئمة الباقية.

قال الخرقي^(١): إذا رماه فوقع في ماء، أو تردى من جبل لا يؤكل، قال الموفق: يعني وقع في ماء يقتله مثله، أو تردى تردياً يقتله مثله، ولا فرق في قول الخرقي بين كون الجراحة موجبة، أو غير موجبة، هذا هو المشهور عن أحمد، وظاهر قول ابن معود، وخطاء، وربيعة، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وأكثر أصحابنا المتأخرين بقولون. [إن كانت الجراحة موجبة، مثل إن ذبحه، أو أيد جشوته، لم يضر وقوعه في الماء، ولا نزقه، وهو قول الشافعي، ومالك، واللبث، وقتادة، وأبي ثور، لأن هذا صار في حكم الميت بالذبح، فلا يؤثر فيه ما أصابه، وجه الأول قوله **فلا**، فإذ وقع في الماء فلا

(١) «المعنى» (١٣/٢٧٨).

تأكل^(١١)، ولأنه يحصل أن السماء أعان على خروج روحه، فصار بمنزلة ما لو كانت انجراحة ضر موحية، ولا خلاف في تحريره.

ونو وقع الحيوان في الماء على وجه لا يشتمله، مثل أن يكون رأسه خارجاً من السماء، أو يكون من طير السماء الذي لا يشمله السماء، أو كان الفردي لا يشمل مثل ذلك الحيوان، فلا خلاف في إباحته، وإن رمى طائراً في الهواء، أو على شجرة فوق إلى الأرض فمات حل، وبه قال الشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الثمالي، وقال مالك لا يحل إلا أن تكون انجراحة موحية، أو يمرت قبل سقوطه، لقوله عمر السدي: «وَالْمَرْبُوعُ وَالْأَنْثَرُ وَالْمَرْبُوعُ وَالْمَرْبُوعُ»، فمات الحظير، فمات الحظير كما لو غرق، وإن أنه صيد سقط بإصابة سقوطاً لا يمكن الاحتراز عن سقوطه عليه، فوجب أن يحل كما لو أصاب النصيد، فوقع على جسمه، ويخالف ما ذكره، فإن الماء يمكن التحرز عنه، وهو قائل بخلاف الأرض، انتهى.

ومي «التهلابة»^(١٢)، إذا رمى صيداً مرفوع في الماء أو وقع على سطح أو جبل ثم نرذى عنه إلى الأرض ثم يؤكل، لأنه المندرج، وهو حرام بالنقص، ولأنه يحصل الموت بغير الرمي، إذ الماء مهلك، وكذا السقوط من عل^(١٣)، وبذلك لقوله «يقتل لعدو» مؤنث وقعت رميت في الماء فلا تأكل فذلك لا تدري أن الماء فته أو مهلكه^(١٤).

وبن وقع على الأرض ابتداء أكل، لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، وغي

(١) أخرجه مسلم (١٥٣١، ٣).

(٢) (٣٣٣/٧١٤).

(٣) حل سمى مؤنث.

(٤) الحظير: نصف التربة (٣١٦/٢).

اعتباره بدلاً من الاصطيد بخلاف ما تقدم؛ لأنه يمكن التحرر عنه، فصار الأصل أن سبب الحرمة وانحلال إذا اجتمع، وأمكن التحرر عما هو سبب الحرمة ترجع منه الحرمة حيثما، وإن كان مما لا يمكن التحرر عنه، حرى وجوده معدي غزوه، لأن التكليف بحسب النسخ، انتهى

وأما شركة كلب الحر؛ فقد قال الحنفى: إذا أرسل كلبه وأصاف معه غيره لم يؤكل إلا أن يدرك في الحياة فيذكر. قال الميرزا^(١)، معنى المسألة: أن يرسل كلبه على صيد فيجده الصيد ميتاً، وبعد مع كلبه كلباً لا يعرف حاله، ولا يدري عن أحواله فيه شرائط صيد، أو لا؟ ولا يعلم أيهما قتله؟ أو يعض أيهما جميعاً قتلاه، فإنه لا بداح إلا أن يدركه حياً فيذكره، ويعد ما قيل عطلاً، والغالب بين مخبري^(٢)، وذلك، وكذا في الميرزا، وأصحاب الروي، ولا يعلم به من المقلد.

والأصل فيه: ما روى عدي بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ: «هل يؤكل لحمي فأجبتني فأجبتني مع كلباً آخر؟» قال: «لا تأكل فإنت إثم تأكله على كلبك ولم تسم على الآخر، وفي لفظ: «وإن وجدت مع كلبك كلباً آخر فخشيت أن يكون أحد مع وقد قتله فلا تأكله فإنت إثم ذكرت اسمك على كلبك»، وفي لفظ: «فإنت لا تدري أيهما قتل»، أخرجه البخاري، ولأنه شك في إعطائه المسح فوجب إبقاء حكم التحريم، فلم ين علم أن كلبه الذي قتل وحده، أو أن الكلب الآخر قد بداح صيد، أبيض بدلاً من كلبه، أو لعلهما سميت على كلبك، ولم تسم على الآخر؛ ولأنه لم يشك في الصيد، فلم يخبر كما لم كان هو أرسل الكلبين وسمي، انتهى

(١) «الميرزا» (٢٧٠/٢٧١).

(٢) أو غيره من المقلد من مذهبهم الميرزا الكوفي، ربي دمشق، تابعي ثقة، له أحاديث، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة (٢٠١/٢٠٢) (٢٠١/٢٠٢).

قَالَ: وَمَسْتَعْتَبُكَ مَالِكًا يَقُولُ: لَا تَأْسُ بِأَكْلِ الضَّيْفِ، وَإِنَّ عَابَ
عَنْكَ مَضْرُوعًا، إِذَا وَخِذْتَ بِهِ شَيْءًا مِنْ كَلَامِكَ، ثُمَّ كَانَ بِهِ سَهْمُكَ، مَا
تُمْ بِشَيْءٍ، فَإِذَا بَاتَ... فَوَيْلٌ لِمَنْ أَكَلَهُ.

وفي حديث عمري، عنده ميسم فريه يخلط، وإذا أرسلت قلبك للمعظم،
وذكرت مع أنه عليه فكل، قلت: «وإير فكل؟» قال: «وإن عنت، ما لم يشرتها»
كلمة ليس معناه، «وإن الأبي» يريد بذلك الذي ليس معناه، «أما قلبك» اجتمع
معها لئلا، أو أراد من أيسر من أكل الذكاة، أو شككت في ذلك ولا يحسن
أكله، قال يخطبنا أن ما شربكم كذب أرسله من هو من أكل الذكاة أكل، انتهى.

(وقال مالك: هكذا في السبع الوضيعة، وفي الضريبة)، ومسعت مائة
يقول: «لا تأس بأكل الضيف» أي السعيد (وإن غلب) الحوار مصرية اجتمعت
مضروعة، في نحو ساء، أو مضروعة فلم ترم إلا وجدت، مضروعة (مضروعة) أي
نفسه (أثر من كلك) الذي أرسلته غيره، أو يكون الصيد بالجماع (أو كان به)
أي لم يصب (سهمك) إذا كان الصيد باسمي (أما لم يمش) أي شرط أن لا
سعي عليه الليل (فإذا بات) أي مضى الليل (فإنه يكره أكله) وقد كرهنا،
كرهنا تحريم على كسور، زاد في المبدوءة ساءما، وإر أضاف مائة
أخوارج، أرسله، أو شو فيه معيه، قال مالك: وموت الساء انتهى.

وقال لأخوه: «الحوار إلا تأس أكل الضيف» هذا يحتاج إلى تقسيم
وبغليل، وذلك أن الكلب أو السهم يد أكل مائة العدد بمشاهدة الصيد،
ثم إذا أكل الضيف، وعاب عنه فقد كسرت ذنبه، فلا يتوزع في ذلك ميسم مع
ولا ميسم، قال الخاسر أبو الحسن: هذا الذي أراد مالك، وإن لم يعد السهم

(٢٦) أكل الكلب السهم (١٠٢٨).

(٢٧) أي الأبي (١٠٢٨) (١٠٢٨).

(٢٨) لم يمش (١٠٢٨).

ولا انكأب وناثاها، حتى غاب عنه، ثم وحده ميتاً، فقد قل القاضي ابو
نوحس: إذا كان محدثاً في الطلب حتى، جده على هذه الحالة، فإنه يجوز
أكله، وإن نشأ عن شيء ثم وجده ميتاً لم لا يجوز أكله، وحكى غيره من
حبيب، عن أصع، وروى يحيى بن يحيى، عن ابن القاسم: إن مولى الصيد
مع الكلب موحده قد قتله، إن لم يجر بالخرب جيداً شكك أن المذبح قتل غير
الذي أرسل عليه فإنه حلال، وإن شك فلا يؤكل.

وهو: إذا مات، لا يحلو أن يكون صطاده بجوارح أو سهم. فإن كان
بالجوارح فلهذا الصيد سهم، وإن كان الجوارح بعد أن مات، فلا شهور من
مده. ذلك أنه لا يؤكل، وبه قال الشافعي، وحكى القاضي أبو محمد عن
مالك في لعب بالكل أنه يؤكل، وإن مات عنه سر، كان صاحبه يظنه أو لا
يظنه.

وجه الامتناع عن أكله ما ذكره أصحابنا أنه للحيوان اشتداد بالليل، فإذا
مات عنه يجوز أن يكون ما ينتشر من السباع وغيرها بالليل منه دون كله، ولا
يجوز كله، وإن كان يجوز مثل ذلك بالنهار إذا مات عنه أكثر النهار، إلا أنه
يقتل بالنهار، ويكثر بالليل، فالحكم للعالم، دون الناس.

رواه الرواية الثانية أن صيد الصيد عن الصطاد لا يمنع إباحته، أصاه
وفيها: انهار، وأما إن صاد بسهم، فثبت عنه قالذي روى ابن القاسم، عن
مالك: لا يؤكل صاد بكل أو سهم أو غيره ذلك، وقال أصع: إن مات عنه
موجود فيه أثر سهمه، وقد أفتت ماله فلا أكله، وأما أثر الباني والكلب فلا
يأثر، وإن كان ميتاً.

وجه الفرق بين أثر السهم والجوارح: ما قاله القاضي أبو محمد: إن
السهم موحد في مرفعه، فإنه لم يوجد فيه أثر غيره علم أنه مات منه، وأما
الجوارح فإنها كانا غيرهما من سباع، لا تتميز منها، فصار في السائل

ولما: ما روى عدي بن حاتم عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل» متفق عليه، وعن أبي أعلية عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا رميت الصيد فأدركته بعد ثلاث وسهمت به فكل ما لم يبت» انتهى.

قال النووي في «شرح مسلم»^(١) نعت قوله ﷺ: «فإن غاب عنه يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل»: هذا دليل لمن يقول: إذا أثر جرحه وغاب عنه فوجدته ميتاً ليس فيه أثر غير سهمه حل: وهو أحد قولي الشافعي، ومالك، وإثنا عشر: يحرم، وهو الأصح عند أصحابنا، والثالث: يحرم في الكلب دون أسهم، والأول أقوى وأقرب إلى الأحاديث الصحيحة، انتهى.

وقال القسطلاني^(٢): عند الترمذي والنسائي من حديث عدي: «إذا وجدت سهمت فيه ولم تجد فيه أثر سهم، وعلمت أن سهمك قتله فكس منه»، قال الرقي: يأخذ منه: أنه لو جرحه، ثم غاب، ثم جاء فوجدته ميتاً، أنه لا يحل، وهو ظاهر من الشافعي في «المختصر»، قال النووي في «المرععة»: الحل أصح دليلاً، وصححه الغزالي في «الإحياء»، وثبتت فيه الأحاديث الصحيحة، ولم يثبت في التحريم شيء، وعاقب الشافعي الحل على صحة الحديث، وحكى أبيه في «المعرفة»^(٣) عن الشافعي أنه قال في قوله ابن عباس: «كل ما أصميت»^(٤) «ودع ما أنعميت»، يعني: ما أصميت ما قتله الكلب وأنت نراه، وما أنعمت ما غاب عنه مقتله، قال: وهذا عدي لا يجوز غيره إلا أن يكون جاء عن النبي ﷺ فيه شيء فيسقط كل شيء خالف أمره ﷺ، قال

(١) (٧/١٢/٧٩).

(٢) «إرشاد البحار» (١٢/٢٧٩).

(٣) «مدونة المنى والآثار» (١٣/١٨٨٠٢).

(٤) «الإسماء: الإدهو يعني أنه يموت في الحال، والإنماء: أن يعقب عنه.

البيهقي: وقد ثبت الخبر فيبقى أن يكون هو قول الشافعي، انتهى.

وفي الهداية^(١): إذا وقع لشبهم بالصيد فتجامل حتى عاب عنه، ولم يزل في طلبه حتى أصابه مبتا كل، وإن قعد عن ضيقه، ثم أصابه مبتا سم يوتر، ثم روي أن النبي ﷺ كره أكل الصيد إذا عاب عن الرامي، وقال: «تعلل هوام الأرض ثلثته»، ولأن الجنان المودع سبب آخر فلم يسمي أن يحل كله، لأن الشروع في حله كالمحفل إلا إذا سقطت استناده، ما دام في ضله ضرورة أن لا يعبري الاصطيد عنه، ولا ضرورة فيه إذ قعد عن طلبه، لا إمكان التحرر عن نوازي يكون بسبب عمله، والذي رواه حجة على مالك في حله إن نوازي عنه إلا لم يمت يحل، فإذا بات ليلة لا يحل، انتهى.

قال المصنف في نصب الرامة^(٢): روي أن النبي ﷺ كره كل الصيد. لحدث، روي مسنداً ومرسل، وانضمه عن أبي زرير، وعن عائشة، أما حديث أبي زرير رواه ابن أبي شبة في مصنفه^(٣) سنه إلى موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن أبي زرير، عن أبيه مرفوعاً في الصيد ينوازي عن صاحبه، قال: «تعلل هوام الأرض ثلثه»، وكذا رواه الطبراني في المعجم، ورواه ابن أبي شبة عن جرير، عن موسى بن أبي عائشة، عن أبي زرير وذكره، وكذا رواه أبو داود في مصنفه، ومن حقه أبي داود ذكره عند النحل في الحكامه وأعله بالأرمال وأقره ابن القطان عليه.

وأما حديث عائشة فرواه عبد الرزاق في مصنفه^(٤) عنها أن رجلاً من النبي ﷺ نظمي فد أحده بالأمس، وهو ميت، فقال: يا رسول الله، عرفت فيه سهمي، وقد رميته بالأمس، فقال: إنك أعلم أن ميتك لم يأكله نكر لا

(١) ١٩٠٧/٢١ (١)

(٢) مصنف الرامة ١٩٠٧/٢١ (٢)

أدري وهو أن الأرض كثيرة، وابن أبي عمير المخرابي الراوي عنه، وأما المخرابي
فرواه أبو داود في مراسله عن الشعبي، أن أعرابياً أهدى إلى أبي بصير ظناً،
فقال: من أين أنت؟ قال: ربيعة، فطلبته، فأعجزني حتى أدركني المساء
فرجعت، ظناً أنصحت وأنبت أثر، فوجدته في غاي، وهذا مشتق من فيه
أعرنه، قال: هات علك لينة، فلا تأن إن تكون هامة أعانك، عليه: لا حاجة
لي فيه.

وروى عبد الرزاق في مصنفه عن زياد بن أبي مريم، قال: أتى رجل
النبي ﷺ فقال يا رسول الله رعب صيماً فتغيب عني لينة، فقال عليه السلام:
إلى هوانم لأرض كثيرة، ثم ذكر أحاديث الحصوص من حديث مسلم عن أبي
نعمية مرفوعاً عن النبي الذي يدرك صيده بعد ثلاث قال: أكله ما لم ينثر، وفي
رواية قال في المكتب أيضاً: أكله بعد ثلاث إلا أن ينثر فدهده، ومن حديث
«الصحيحين» عن عتي بن سفيان: فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهلك
فكل إنه شئت، وعند المخرابي عن عدي أيضاً أنه قال نسي يخطو، يرمي الصيد
فيغني أثره البرمين أو الثلاثة... الحديث.

وأخرج النسائي والترمذي عن عتي بن قندس، يا رسول الله، إنا أهل حمص،
وإن أحسننا يرمي الصيد فيغيب عنه الشاة والديكتين، فينبع الأثر، فيجده
مناً،... الحديث، قال الترمذي: حسن صحيح، وأخرجه المصنف في
مصنفه بنفسه: أرمي سهمي، فأصيب فلا أقدر عليه إلا بعد يوم، أو
يومين،... الحديث، قال في «التنقيح»: بإساده صحيح، وفيه قال أحمد:
يأخ أكله إذا غاب مطلقاً، وقال مالك: ما لم ينثر، فدهده، لا يحل، انتهى
وقال المصنف في «الفتح»^(١) تحت حديث عتي: استفدل به على أن

(١) فتح الباري (١/١١٦)

الصيد، وهو مراد في الكلام لدلالة الباقي عليه. وهو قوله: ﴿فَوَقَلُوا بِمَا مَنَعَهُمْ﴾ الثاني: أن يقال: وما علمتم من الجوارح ابتداء كلام، وخبره هو قوله: ﴿فَوَقَلُوا بِمَا مَنَعَهُمْ﴾، وعنى هذا أصبح الكلام من غير حذف وتقدير، انتهى.

ثم في الآية عدة أبحاث فقهية، منها: المراد بالجوارح، قال ابن رشد في «الدرية»^(١)، والآلات التي يصاد بها، منها: ما اقتصرت عليها في الحمسة. ومنها: ما اختلفوا فيها، وفي صفاتها، وهي ثلاث: حيوان حارح، ومعدد، ومثقل. أما الحيوان الحارح فالإنسان فيه. والاختلاف فيه منه متعلق بشروع والشرط. وهو ما يتعلق بالشرط، فأما النوع الذي اتفقوا عليه فهو الكلاب من عدا الكلب الأسود، فإنه كرهه قوم منهم الحسن كسري. وإبراهيم النخعي، وحنابلة، وقال أحمد. ما أعرف أحدا يرخص فيه إذا كان بيضا. وبه قال إسحاق. وأما النجيب فعلى إجازة سيده إذا كان معددا.

وأما الذي احتجوا فيه من أدب الجوارح فيما عدا الكلب حوارح الطيور، والحيوانات، فمنها من أحاز جميعها إذا غلبت حتى استنور، كما قال ابن سبعين، وهو مذهب مالك، وأصحابه، به قال فقهاء الأمصار، وهو مروى عن ابن عباس: أن ما قبل التمديم من جميع الجوارح فهو قلة لدكاه الصيد، وقال قوم: لا اصطيد بجارح ما عدا الكلب، لا باز، ولا سقر، ولا غير ذلك، إلا ما أذركت مكانه. وهو قول مجاهد، انتهى بعضهم من الطيور الجارحة الشاري فقط، فقال: يجوز صيده وحده، انتهى.

وقال المزني في «التفسير الكبير»^(٢): نقل عن ابن عمر، والصحاح،

(١) (بداهة المجتهد: ١٤١/٢٥٥)

(٢) (١١٤/١٤١)

والسفي أن ما صانده غير الكلاب فلم يدرك ذكاته فلم يحز أكله، ورغم الجمهور أن قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقُولُوا إِنَّهُ كَلْبٌ يُبْعَثُ﴾ يدخل فيه كل ما يمكن الاصطفاة به فالصيد، والسباع من الطير، كالشاهين، والياشون، والعقاب. وقال الثعلبي: مثل مجاهد عن أنس، وأنس، والعتيق، وما يصاد به من السباع؟ قال: هذه كلها جوارح. انتهى.

قلت: ما حكى ابن رشد عن مجاهد نعه قوله له، وإلا فلا أكثر على ما حازه البراري، ففي «أحكام القرآن»^(١) للجصاص: روى معمر عن ليث، عن مجاهد عن البري، واليهود، وما يصاد به من السباع؟ فقال: هذه كلها جوارح، وروى ابن جرير، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿يَنْزِلُ السَّمَاءَ الْوَيْحُ﴾ قال: الطير. والكلاب، ثم قال الجصاص: قال أصحابنا، وماتت، والنوري، والأوزاعي، والثعلبي، والثنايفي: ما علق من كل ذي حلق من الطير. وثنى نائب من السباع فإنه يحوز صيده، وطاهر الآية بشبه هذه المقالة. لأنه أباح صيد الجوارح، وهو مشتمل على جميع ما يخرج بناب أو يخلط، انتهى.

وقال المعوق^(٢) ما أدرك ذكاته من الصيد فلا يشترط في إباحته سوى صحة التذكية، وأما ما قيل الجارح فيشرط في إحاقته شروط سبعة: أحدها: أن يكون الصائد من أهل الذكاة، الثاني: أن يذبحه عند إرسال الجارح، الثالث: أن يرسل الجارح على الصيد، فإن استرسل بينها فقلت لم يقع، والرابع: أن يكون الجارح معلماً، ولا خلاف في اعتبار هذا الشرع، والخامس: أن لا يتكل من الصيد، والسادس: أن يجرح الصيد، فإن خفه، أو قتله بصدنه لم يقع، والسابع: أن يرسله على صيد فإن أرسله وهو لا يرى شيئاً، ولا يحس به فأصاب صيداً لم يقع، وكل ما فضل التعليم ويمكن الاصطفاة به من سباع

(١) (٢/٣١٤).

(٢) «المعنى» (١٣/٢٥٧ - ٢٦٧).

التي هي كالمهمل، أو جوارح الفطير، بحكمه، حكمه الكلب في إباحة مبيده.

قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمَهُ مِنْ قَوْلٍ﴾ * هي التخلاب
المحملة، كقولهم تعلمت الحديث، واليهود والصنوبر والسندهن، وسماهه نخل،
عابروسة، ويحيى بن أبي كثير، والحسن، ومالك، والشافعي، والشيعة،
أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأبو ثور، وحكي عن ابن عمر، رضي الله
عنهما، ومجاهد، أنه لا يجوز أكله إذا بال الكلب.

ثم قال المصنف: ولا يؤكل ما حمله بالكلب الأسود إذا كان هيماً، لأنه
تبيد، واليهيم الذي لا يحاط لهوة لونه سود، قال أحمد: إن لم يكن فيه
بياض، قال شعب، وإبراهيم النخعي، كل لونه لم يخالط له لونه يهود، قال
نعمان بن عبد الله: قال: نعم، ومنه: كذا حمله الحسن، والشافعي، وقناد،
وقال أحمد: ما عرف أحداً يوحى إليه، يعني من السنة، وإباح حمله
أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، لعموم الآية، النحر، انتهى.

ومن الأبحاث في الآية، العراء من التعليم، قال ابن رشد: "أما إذا كان
صفة التعلّم، والبرء، فقال قوم: التعليم ثلاثة أحوال: أحدها، أن تعلم
الجوارح فيجوز، الثاني: أن تشبه نيساب، والثالث: أن يبرء منزهة، ولا
خلاف بينهم في أصح هذه الثلاثة في الكلب، وإنما اختلفوا في شرط
الانزجار في سائر الجوارح، واختلفوا أيضاً هل من شرطه أن لا يأكل الخارج؟
فقسم من شرطه على الإطلاق، ومنهم من اشترطه في الكلب فقط، وقيل
بذلك، إن هذه لشرط الثلاثة شرط في التخلاب، وغيرها، وقال ابن حبيب: من
أصحابه: ليس بشرط الانزجار فيما ليس بشئ ذلك من الجوارح مثل الشراك،
والصفور، ومذهبنا، أنه إن لم يكن من شرط الخارج لا كلب ولا غيره، أو لا
يأكل، انتهى.

وقال الموفق^(١): يحتمر في تعليم الجارح ثلاثة شروط. إذا أرسله اسرسل، وإذا زجره أنزجر، وإذا أمسك لم يأكل. انتهى. وتقدم في الشرط الخامس من الشروط السبعة من كلام الموفق: أن لا يأكل من الصيد، قال: فإن أكل منه ثم بُنِخ في أصح الروايتين، ويروى ذلك عن ابن عباس، وأبي هريرة، وبه قال أبو حنيفة، وأصحابه، وعَدَّ جماعة سيأتي أسماؤهم قريباً، ثم قال: والرواية الثابتة: بباع، روي ثلث عن سعد بن أبي وقاص، وسلمان، وأبي هريرة، وابن عمر - رضي الله عنهم - وبه قال مالك، والشافعي قولان كالْمَذْهَبَيْنِ، انتهى.

ثم قال^(٢): ويشترط في الصيد بالبيز ما يشترط في الصيد بالكلب، إلا ترك الأكل فلا يشترط، ويباح صيده وإن أكل منه، وبهذا قال ابن عباس، وإليه ذهب النخعي، وحمام، والثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، ونص الشافعي على أنه كالكلب في تحريم ما أكل من صيده؛ لأن مجالداً روى عن الشعبي، عن سدي، عن النبي ﷺ: «فإن أكل الكلب والبيز فلا تأكل».

ولنا: إجماع الصحابة، روى الخللا بإسناده عن ابن عباس قال: إذا أكل الكلب فلا تأكل من الصيد، وإذا أكن الصقر، فكل، وقد ذكرنا عن أربعة من الصحابة إباحة ما أكل منه الكلب، وخالفهم ابن عباس فيه، ووافقهم في الصقر، ولم ينقل عن أحد في عصرهم خلافهم، والتخير لا يصح برواية مجالد، وهو ضعيف، قال أحمد: مجالد يُصَيِّرُ نَفْصَةً وَاحِدَةً، كم من أعجوبة لمجالد، والروايت الصحيحة تخالفه، انتهى.

وفي «شرح الإنباع»^(٣): شرائط تعليم جارحة السباع والطيور أربعة:

(١) المغني (١٣/٢٦٦).

(٢) المغني (١٣/٢٦٦).

(٣) (١/٣٠٠).

الأول: أن يكون إذا لم يسلط استرسلت، والثاني: إذا زحرت الزحرة،
والثالث: إذا غنت صيدا لم تأكل من الصيد، وتوسع أن يذكر هذه الأمور
الشعيرة من التعظيم بها انتهى.

وقال أيضاً: اشتراط جميع هذه الأصول في حرمة السباع والطيور هو ما
نص عليه الشافعي، كما نقله البيهقي وغيره، ولم يخالفه أحد من الأصحاب،
وبهذا هو المعتمد، وإذا كان ظاهر كلام السنهوج والبروفيه يخالف ذلك
حيث يخصوا بحرمة السباع، ودرط في جراحة الطير ترك الأكل فقط انتهى.

لكن قال سبجيري: هذا صمد، ويشترط أيضاً أن يبيع عبد الإمرء،
وهذا هو المعتمد، ففيها أثر جراحة الطير أقران ترك الأكل، وأن يبيع عند
الإمرء، انتهى.

وكذا قال صاحب الجمع: إذا جازحة الطير المعبر فيها الذي فقط على
المعتمد، أن لا تأكل، وأن تستعمل بالإرسال، انتهى.

وقال النووي في شرح مسلم: حديث عدي مروي في منع الأكل ما
أكل منه نجارحة، وساء في أسير أبي ذريرة وغيره، وساء حديث عن أبي نعلة
أن النبي ﷺ قال: لا تأكل من الكلاب، واختلف العلماء في هذا
الشافعي من أصح قوليه إذا قتلته الجراحة المعتمدة من الكلاب، والسباع،
وأكثر منه فهو حرام، وقد أكثر العلماء منهم ابن عباس إلى آخر ما تقدم
في كلام المؤلف.

وراد في هامش قال وقال سعد بن أبي وقاص: «سلطان» واسم عمر،
ومالك بن نجل، هو قول صنف للشافعي، راجع هؤلاء حديث أبي نعلة،
وحملوا حديث عدي على كراهة الشبه، وراهم الأئمة بحديث عدي، وهو

في الصحيحين مع قوله عز وجل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَتَشْكُرُونَ﴾^(١) وهذا أنه يملك علينا، وقدموا هذا على حديث أبي ثعلبة؛ لأنه أصبح منه.

ومعهم من قالون حديث أبي ثعلبة على ما إذا أكل بعد أن قتلته، وخلاه وقارغه، ثم عاد فأكل منه، فهذا لا يضر، وأما جوارح لطير إذا أكلت مما صدقته فالأصح عند أصحابنا، والراجح من قول الشافعي تحريمه، وقال سائر العلماء بإباحته، انتهى.

وقال الترمذي^(٢): «المسموم هو الذي إذا لمسه أظع، وإذا زجر انزعج، ولم يكل الخارج شيئاً من الصيد ولو جثته، قال المصنف: قوله: «إذا زجر انزعج» هذا المشرط غير معتبر في «الناز» لأنه لا يترجر، بل يرجع بعضهم عدم اعتبار الانزعاج مطلقاً، لأنه الخارج لا يوجع بعد استيلائه، انتهى.

وقال الأبي في شرح مسموم^(٣): لم يختلف في أن استعظيم شرط، وممّ يمين (أي في الحديث) ما هو التحليم، وفيه طرفتان: الأولى بين أن المذهب احتلت في ذلك، على أربعة أقوال: الأول: أنه إذا أشلي صناع، الثاني: إذا أشلي أظع، وإذا دعي أجاب، الثالث: إذا أشلي صناع، وإذا دعي أجاب، وإذا زجر انزعج، أي: نص. إن كان الخارج كلياً، وإن كان غير كلب ثم بشرط فيه الانزعاج، لأن الظاهر لا يترجر، ومحل الانزعاج بعد الإرسال، وفل أخذ الصيد، والراجح: إذا أشلي أظع، وإذا دعي أجاب، وإذا زجر انزعج، كلاً كان أو غير.

والطريقة الثانية هي أن لا يعتبر في التحليم للعرف، فكان ما هو تعلية في

(١) سورة البقرة الآية ١٦٨.

(٢) «الشرح الكبير» (١/٢: ١٠٢ - ١٠٤).

(٣) «إكمال إكمال الفقه» (٥/٢٧٠).

المعرف والمعادة بهما تعلمه، وذلك معروف عند الناس، فبه يصفون بعضها بأنه معلوم، وبعضها أنه غير معلوم، وهذه الفريضة أسعد بالحدوث، فإنه شبهه على اعتبار التعديم، راجع إلى أن على النعمة التي يتحرك المطروح به معلوماً، انتهى.

وقال: "فماحي" قال: من حيث تعميم الكلمة أن ندعوه بهيب، وبشبهه فيبشني، ونزجره، فيزدجر، وذلك المصروف، وأما البزاة ونحوه والعقبات فإن تجريب إذا دعيت، وتشلي إذا شليت، ولا ندعوه إذا رجب، لأن ذلك لا يمكن قبله، فله وسعة، ومن الماحشون، وذلك من التقسيم ينون في البراءة، إنها كالنكالات يجب عند الماء، وينتق الزجر، وأنه ما لا يفقد الزجر من مائر الحيوان فلا يجب أن يفتى من تعبد، إلا أن يدرك ذكابه، انتهى.

وفي الانتداع ما قال: أن تعلم الكلب، أنه إذا أرسل مع الصيد، وإذا أعينه أمسكه على صاحبه، ولا يأكل منه شيئاً، وهذا مورد عامة الفقهاء، وقال سائل: تعليبه أن يتبع الصيد إذا أرسل، وبجيب إذا دعي، وهو أحد فرعي الشفعي، أنه قال تقريباً كدعواه إن التخاب، ونحوه من السماع، من ضائعهم أنهم إذا أخذوا الصيد، فليجأ بأخذون لأنفسهم، فإذا أخذ واحد منهم الصيد، وأم، تناول منه دل أنه نراه عادته، وإذا أكل دل أنه على عادته، سواء اتبع الصيد إذا أعري، ومتجانب إذا دعي، أو لا، لأنه يكون في الأصل بجيب، إذا دعي، ويتبع إذا أعري، فلا يصلح ذلك دليلاً على تعلمه، فثبت أن على التعلم لا يتحقق إلا ما قلنا.

وهي الهداية: "تعليم الكلب أن يترك الأكل ثلاث مرات، وتعليم

(٢٤) (٢٤) (٢٤) (٢٤) (٢٤)

(٢٤) (٢٤) (٢٤) (٢٤) (٢٤)

(٢٤) (٢٤) (٢٤) (٢٤) (٢٤)

الساري له يرجع، ويجب إذا دعونه، وهو مأثور عن ابن عباس، ولأن بند الساري لا يحتمل العسر، وبند الكذب يحتمله فيصير لغيره، لأن أية التعليم ترك ما هو مألوفه عادة، والمأثور متوجش مستمر، فثبت أن إجابة أية تعليمه، وأما الكذب فهو المؤثر بعناد الانتهاج، فذكر أية تعليمه ترك ما هو مألوفه، وهو الأكل والامتناع، انتهى، وإنما شرط في أفادتهم في شروط التعليم، لأن سائر بقية المذاهب من شراح الحديث واتباع المذاهب غلطوا في هذا المذهب في ذلك، وذلك لاختلاف رواياتهم في ذلك.

ونعم من سبق أن هاجنا عند أمور تحدث في شرائط التعليم، أحدها: الاسترسال إذا أوسر، وهذا إجماع في التعليم، كما قاله ابن رشد، وذكره في شروط التعليم الموافق وشراح الإجماع، ومن حجب الإجماع إلا أنه شكره في التقرير، أنه يأمره بحجب الإجماع، والله وافته من جراحة الطير.

الثاني: الإخراج إذا زجر، وهو شرط في الكلاب ضد الثلاثة، إلا في قول للمالكية، حكاه الدميري، والأبي: بخلاف الحنفية، فإنهم لم يذكروه.

وأما في الطير فلكل شرط عند أحمد، وكذلك عند الشافعي، خلافاً له في «المروسة» والذهبي، وشرط عند الحنفية.

والثالث: ترك الأكل، وهو شرط عند الحنفية في الكلاب، دون الطير، وشرط عند أحمد في أسح فوليته في شباع دون الطير، وأما الثاني: لا يشترط مطلقاً، وهو قول مالك، ويشترط مطلقاً عند شافعي في أصح قوليه، فلا يحل أكل ما أكل منه الجارح أو الصغير عنده، وفي قول ضعيف له: يحل، كما تقدم عن السوي.

قال ابن رشد^(١): فالخلاف في هذا الباب يرجع إلى موضعين، أحدهما:

(١) بداية المجتهد، ١٤٥٧/٩٦

هل من شرط التعليم أن ينزجر إذا رجر؟ والثاني: هل من شرطه أن لا يأكل؟ انتهى.

والبحث الثالث: متى يتحقق التعليم؟ قال الرازي في «الطير الكبير»^(١): قال الشافعي: الكلب لا يصير معلماً إلا عند أمور، وهي: إذا أرسل استرسل، وإذا أخذ حبس ولا يأكل، وإذا دعاه أجابه، وإذا أراده لا يعرّضه، فإذا فعل ذلك مرات، فهو معلم، ولم يذكر - رحمه الله - فيه حداً معيناً بل قال: إنه متى غلب على الظن أنه تعلم حكم به، قال: لأنه الاسم إذا تم يكن معلوماً من النص، أو الإجماع، وجب الرجوع فيه إلى العرف، وهو قول أبي حنيفة في نظير الروايات، وقال الحسن النصري: يصير معلماً بكرة واحدة، وعن أبي حنيفة في رواية أخرى: أنه يصير معلماً بتكرير ذلك مرتين، وهو قول أحمد، وعن أبي يوسف، ومحمد أنه يصير معلماً بثلاث مرات، انتهى.

وقال العمري^(٢): يعتبر في تعليمه ثلاث شروط: إذا أرسل استرسل، وإذا رجره انزجر، وإذا أمسك لم يأكل، ويتكرر هذا مرة بعد أخرى، حتى يصير معلماً في حكم العرف، وأقل ذلك ثلاث، قاله الفاسي، وهو قول أبي يوسف، ومحمد، ولم يقدّر أصحاب الشافعي عدد المرات، لأن التقدير بالتوقيف، ولا توقيف في هذا، ونحكي عن أبي حنيفة: أنه إذا فكر مراراً صار معلماً، وقال الشريف أبو جعفر، وأبو الخطاب: يحصل ذلك بكرة، ولا يعتبر التكرار؛ لأنه تعلم صنعة، فلا يحتر فيه التكرار كسائر الصناعات.

ولنا، أن تركه للأكل يحتمل أن يكون لشبع، ويحتمل لتعلم، فلا يعتبر إلا بتكرار، وما اعتبر فيه التكرار اعتبر ثلاثاً، كالصبح في الاستحمام، وعدد

(١) (١١/٢٤١).

(٢) «المختار» (١٦/٢٤١).

١٠٢٩/٥ - حَدَّثَنِي بِحَبِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَاجِيٍّ، عَنْ
عَنْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الْكَلْبِ الْمَعْلَمِ: كُلْ مَا أَمْسَكَ
عَيْنُكَ، إِنْ قَتَلَ، وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ.

الأقراء، وغيرهما، ويتأرق (الصانع)؛ لأنها لا يتمكن من فعلها إلا من
تعلمها، وفرك الأكل ممكن الوجود من المعلم وغيره، انتهى.

وقال الذوق في عن «الدرر»^(١)، إن عصبان المعلم مرة لا تحب له عن
كونه معلماً، كما لا يكون مسلماً بإطاعته مرة، بل المرح في ذلك العرف،
انتهى.

١٠٢٩/٥ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه -
(أنه كان يقول في) صيد (الكلب المعلم) بتشديد اللام المفتوحة، قال:
الزرقاني^(٢) وهو الذي إذا زجر تزجر، وإذا أرمأ أطاق (كل ما أمسك عليك)
بأن لم يأكله عند الأئمة الثلاثة، خلافاً لمالك إذ لم يشترط فيه ترك الأكل،
كما تقدم قريباً، وأول الثمانية أية الإمساك، ورويته عن قتادة الناجي استدلل
سبوها في ذلك بقرنه معالي: «فَقُلُوا يَا أَهْلَ كَلْبٍ عَلَيْكُمْ» فانوا: عما بقي منه
الأكل فهو مما أمسك عنده، انتهى. (إن قتل وإن لم يقتل) يعني سواء قتله
الكلب أو لم يقتله، يحل الصيد في كليهما - إلا أنه إن قتله يكون ذكاة،
وإن لم يقتله فلا بد له من ذكاة.

قال الناجي^(٣): يريد إن قس بذكره؛ لأن قتله ذكاة له إذا أخذ الأعد
اليمتد، مخرجه، فمات من جرحه من غير غريط من صاحبه، أو أخذ مقاتله،
ربما إن قتله بالفضم أو الضبط، فقد روى ابن القاسم عن مالك في «المدينة»:

(١) «حاشية النسخة عن الفتح الكبير» (١٠٤/٢).

(٢) «شرح الزرقاني» (١٨٦/٢١).

(٣) «المعنى» (١٢٥/٣١).

١٠٣٠/٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ - بَعْدَ بَيِّنَةٍ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - وَإِذَا أَكَلَ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ.

لا يؤكل، وبه قال أبو حنيفة، وروى محمد بن أبي حنيفة: يؤكل، وبه قال ابن وهب والثوري في أصح قوليهم، وإنما قوله: (وإن لم ياكل) - يعني ذلك إن لم ياكل، فأدركت ذكائه فذكرته؛ لأن ذكاه السقودر عليه هي الذكاه المعهودة، انتهى.

وأخرج محمد بن أبي حنيفة^(١) أثر ابن عمر - رضي الله عنهما - عدا ينفط فإن يقول في الكلب الممنوع كل ما أمسك عليك إن غلب أو لم يغلب، قال محمد: وبهذا تأخذ، كل ما قتل وما لم يقتل إذا ذكيت ما لم يأكل منه، فإن أكل فلا تأكل، فلبسنا أمك على نعمه، وكذلك بلغنا عن ابن عباس، وهو قوله: أي حنيفة والعامد من فقهاء، انتهى.

١٠٣٠/٦ - مالك، أنه سمع نافعاً حكاه في جميع النسخ العصرية من المتن والشرح، وفي جميع النسخ الهندية مالك عمر سمع نافعاً، وهو يدل على أنه لم يسمعه من نافع بدون الوسطة، ولذا يبرزه عن الآثار السابق (يقول) نافع (قال عبد الله بن عمر) (كل صيد الكلب الممنوع (وإن أكل) منه (وإن لم يأكل) يعني يحل أخذه، سواء أكل منه الكلب أم لا، وهو ما ذهب ابن عمر - رضي الله عنهما - كما هو المشهور.

وقال البخاري في الصحيح: كرهه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال الحافظ^(٢) وصله ابن أبي شيبة من طريق مجاهد، عن ابن عمر، قال: إذا أكل الكلب من صيده، فإنه ليس بمسلم، وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر المرحضة فيه، انتهى.

(١) دبرط محمد بن أبي حنيفة (١٠٣٠/٦)

(٢) فتح الباري (١٠٣٠/٦)

رووي عن سعد بن أبي وقاص أيضاً، كما سيأتي في الآثار الأخرى. وهو قال صلوات، وأبو هرة، وهو مدعي مالك، وأصحابه، كما تقدم في أول الباب، وروى ذلك مرفوعاً عند أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أُمّياً بقالاً له أمر ثعلبة، قال: يا رسول الله إنني تلامذة مكعبة، فأقضي في صيده؟ قال: «كل ما أمسكن». قال: وإن أكل منه؟ قال: «وإن أكل منه، ويعارضه حديث عدي، وهو مسند الجمهور في ذلك، كما سيأتي بيانه، وجمع بينهما المالكية بحمل حديث عدي على كراهة جمعاً بين الحديثين، وقراء من المور بأن حديث الأكل صححه الحمل، وقارنه من الصعانة علي، وابن عمر، وغيرهما، وما صححه الحمل أولى.

وقال الساجي^(١): حديث عدي صحيح، فالأخذ به واجب؛ غير أنه إذا فحصناه على الذي أوردته كتب من المجري، أو انقسم فأنزل منه، وأنه قد صار على صفة لا تخلق بها الإرسال، ولا الإمساك علينا. يبين هذا التأويل أنه قال **يَنْتَهِي**: «ما أمسك عليك فتحن»، فيكون أخذ الخشب ذكاة، ومعنى الذكاة أن يبيع أكل الصيد، فلا يمسه ما وجد بعد ذلك من أقل وغيره، كما نرى دبحه الصائد، ثم أكل منه، فكذلك، فيحصل أنه يريد بقوله **يَنْتَهِي** في حديث عدي: «إني أكل فلا تأكل»، إلا أن يوجد منه غير مجزئ الأكل، دون إرمائه الصائد له، ويكون قوله: «إني أكل فلا تأكل» مطلقاً بما قبله، انتهى.

وقال ابن رشد^(٢): سبب الاختلاف ذلك شبهة أحدهما. اختلاف الآثار، والثاني: إذا أكل فهو بمسك أم لا؟ أما الآثار فبينها حديث عدي، وحديث أبي ثعلبة، فمن جمع بينهما بأن حمل حديث عدي على لفظ، وهذا على الجواز، فإنه ليس من شرطه أن لا يأكل، ومن وجع حديث علي إذ هو

(١) المصنف (٣/١٢٤).

(٢) بداية المجتهد (١/٤٥٧).

بحديث علي، وهو في «الصحاح» مع قوله عز الله تبارك وتعالى: ﴿فَلْيُكَلِّمُوا بَيْنَهُمْ نَهَيْتُمُ الْمَرْءَ أَنْ يَكُلَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ خَلَّاهُ مِنْ قِبَلِهِ﴾. ثم عاد فأكل منه، فهذا لا يضر، انتهى.

وقال المحقق في «الفتح»^(١): «ذلك السامع في الجمع بين الحديثين طرفاً منها، المتألفين بالتحريم حمل حديث أبي ثعلبة على ما إذا قلناه وحللاً، ثم ألقاه، ومنها، الترخيع، فرواية علي متعين على صحته، ورواية أبي ثعلبة محتاجة إلى تصحيحها. وأيضاً فرواية علي صريحة مقرنة بالتعليل المناسب للتحريم».

وهو خوف الإنسان على نفسه مايقع بأل الأضغ في العينة التحريم، فبما شككنا في السبب الموجب وحمل على الأمر، وظهر القرآن أيضاً، وهو قوله تعالى: ﴿فَلْيُكَلِّمُوا بَيْنَهُمْ نَهَيْتُمُ الْمَرْءَ أَنْ يَكُلَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ خَلَّاهُ مِنْ قِبَلِهِ﴾. فإذا لم يمت الشك فأكمل الصيد فلا تاكل، فبما أمرك على نفسه، وإذا أرسنه فقل ولم يأكل، فبما أمرك على صاحبه.

وأخرج الترمذي من وجه آخر عن ابن عمر، وأبو ثعلبة من حديث أبي رافع نحوه معناه، وهو كان مجرباً الإنسان كفاً بما احتج به إلى زيادة «عليكم» وسبها، لتألفين بالإباحة حمل حديث علي على كراهة الترخيع، وحديث أبي ثعلبة على بيان العوار، فإن بعضهم: يمتنه ذلك أن علياً كان موسراً، فاحترق الحبل على الأولى، بخلاف أبي ثعلبة، فإنه كان عكسه، ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التفسير بالتعليل في الحديث بخلاف الإنسان على نفسه.

(١) فتح الباري (٤/١٠٣)

٣١-١/٧ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكَلْبِ إِذَا قُتِلَ الْعُيُودُ، فَقَالَ سَعْدٌ: كُلُّهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا بَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ.**

وقال ابن التيم: قال بعض أصحابنا: هو عام، فيعمل على الذي أدركه ميتاً من شدة العدو، أو من الصدفة، فأكل منه، لأنه صار على صفة لا يتعلق بها الإرسال ولا الإمساك على صاحبه، قال: ويحتمل أن يكون معنى قوله: «إن أكل فلا تأكل» أي: لا يوجد منه غير مجرد الأكل، دون إرسال الصائد، ثم تكون هذه الجملة منطوقة عما قبلها، ولا يخفى نصف هذا ويعده.

وقال ابن القصار: مجرد إرسال الكلب إمساك علينا، لأن الكلب لا نية له، ولا يصح منه ميزها، وإنما يتصيد بالتعليم، فإذا كان الاعتبار بأن يمسك علينا أو على نفسه، واختلف التحكم في ذلك، وجب أن يشعر ذلك بنية من له نية، وهو مرسله، فإذا أرسله فقد أمسك عليه، وإذا لم يرسله لم يمسك عليه، كذا قال، ولا يخفى بعده أيضاً ومصادمته لسباق الحديث، فإن الشارع قد جعل أكله منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه، فلا يمدل عن ذلك، انتهى كلام الحافظ.

٣١-١/٧ - (مالك، أنه بلغه عن سعد بن أبي وقاص) الصحابي الشهير - رضي الله عنه - وأسنده ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(١) برواية عبد الله بن نمير، ووكيع، عن ابن أبي ذئب، عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن حميد بن مالك قال: سألت سعد بن أبي وقاص، قلت: إن لنا كلاباً صواريّاً نرسلها على الصيد، فتأكل ونقطع، فقال: كُلُّهُ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا بَضْعَةٌ (أنه سئل) بيناه المجهول، والمسائل حميد بن مالك، كما تقدم (عن) حميد (الكلب المعلم) على المفعول من التعليم (إذا قتل الصيد) هل يؤكل؟ (فقال سعد: كل) بصيغة الأمر من الأكل (وإن لم يبق) تحتية فرحدة في الهندية، وبغريقية وروحدة في العصرية (إلا بضعه) بفتح الموحدة ونكسر ونضم فصاد معجمة أي قطعة (واحدة).

٨/١٠٣٢ - **وحدثني عن مالك؛ أنه سمع بعض أهل الأنعام يقولون: في الباري والعقاب والصقر**

قال الباجي^(١) ظاهر السؤال عن أكل المصيد بقتل الصيد هل يبيح ذلك أكله أو لا؟ فأجابته بعد نقوله: كل، وإن لم يبق إلا بضعة، وليس في السؤال ذكر الأكل غير أن معناه أن يقتل الصيد على الوجه المخصوص، فقد كمل ذلك، فلا يضرك بعد ذلك ما حدث على الصيد، فكل ما وجدت منه وإن لم يبق إلا بضعة ساكن الكلب أو غيره، لأن ذلك قد كملت، انتهى. وتقدم قريباً المقصود في ذلك.

٨/١٠٣٢ - **مالك، أنه سمع أهل العلم؛ وفي النسخ المصرية بعض أهل العلم (يقولون في الباري) بزمه نقاسي فيعرب إعراب المنصوص، والجمع بوزن كقصائد، وفي لغة بآز بزنة باب، ويعرب بالحرى الثلاث، ويجمع على أنواز كنبوب فله الزرقاني**^(٢).

وقال الدميري: **أصح لعامة البازي مطخمة الجاء، والثانية بنز، وثالثة بازى بتشديد لياء، وهو مذكور لا اختلاف فيه، وهو مشتق من البزوان، وهو الوئب، ويحرم أكله بجميع أنواعه نهية تحج عن أكل كل ذي ناب من السباع وذي حنك من الطيور؛ رواه مسلم**^(٣)، وبهذا فإن أكثر أهل العلم، وقال مالك وغيره: لا يحرم من الطير شيء، انتهى. وسباني يأنه في محله وتقدم شيء منه في كتاب الحج.

(والعقاب) يضم أوام وفتح ثانيه، طائر معروف، يقال له في الهندية قباب، وكده. كما تقدم في الحج (والصقر) بفتح الصاد المهملة وسكون

(١) المتن: (١٠٣٢).

(٢) شرح الزرقاني، (٨٧/٢).

(٣) أخرجه مسلم ج (١٩٢).

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَقْفُهُ كَفَ نَفْقَةُ الْكِلَابِ الْمَعْلَمَةُ، فَلَا
بَأْسَ بِأَكْلِ مَا قُتِلَتْ، مِمَّا ضَاوَتْ. وَإِنَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَى إِرْسَالِهَا.
قَالَ مَالِكٌ: وَأَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يَنْخَلِصُ

انقاف، كما في المحيط طائر معروف. قال الزرقاني: يسمى القطامي بضم
انقاف ونحها، والآنثى صقرة ماله، قاله الأنباري، انتهى.

وفي حياة الحيوان^(١) قال ابن سيده: الصقر: كل شيء يصيد من البراة
والشواهد، والجمع أصقر وصقور، والصقر هو الأجدل، ويقال له القطامي،
فإنه الديري: الصقر أحد أنواع الجوارح الأربعة، وهي: الصقر، والشاهين،
والعقاب والنبازي، والصقر ثلاثة أنواع: صقر، وكونج، ويؤبؤ، والعرب تسمي
كل طائر يصيد صقراً، ما خلا النسر والعقاب، انتهى. وفي المحيط
الاعظم: الصقر يقال له في العارب: بانه وجرج، وفي لغات السراخ:
الصقر جرج «جاء بأز» (وما أشبه ذلك) من الجوارح التي تصيد، وتقبل التعليم
(إنه إذا كان معلماً) وأيس في الصحاح المصرية لفظاً معتماً (يفقه) أي يفهم
ويتعلم، وهذا التفسير لقوله: «معلماً» (كما نفقه الكلاب المعلمة) ونسبته في
قبول التعليم، لا في نفس التعليم، للفرق بين تعليمها كما تقدم «فلا بأس بأكل
ما قتل ما صادت» إذا وقع الاصطياد على الفرائض المعتمدة.

وتقدم في أول نصاب أول كل ما يقبل التعليم من الطيور بمرور الاصطياد
به عند الجمهور منهم الأئمة الأربعة خلافاً لبعض السلف كإبن عمر - رضي الله
عنه - والضحاك وغيرهما (إذا ذكر اسم الله على إرسالها) وتقدم الكلام على
النسبة، وحكمها على إرسال الجوارح، كحكمها على الذبيحة، والخلاف فيه
كالخلاف فيها

(قال مالك: أحسن ما سمعت في الذي يخلص) وفي المصرية (ينخلص)

(١) حياة الحيوان (٢/٨٩).

الضَبْدُ مِنَ مَخَالِبِ الْبَيَازِيِّ أَوْ مِنَ الْكَلْبِ، ثُمَّ يَتَرَبَّصُ بِهِ فَيَمُوتُ، أَنَّهُ لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا قَبِرَ عَلَى ذَبْحِهِ، وَهُوَ فِي مَخَالِبِ الْبَيَازِيِّ، أَوْ فِي الْكَلْبِ، فَيَتَرَكُهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَبْحِهِ، حَتَّى يَقْتُلَهُ الْبَيَازِيُّ أَوْ الْكَلْبُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ.

بزيادة التحية في لونه، أي بأخذ (الصيد) بالصب مفعوله (من مخالب) جمع مخالب بالكسر، وهو لنطائر، كالظفر للإنسان؛ لأن الطائر بمخالبه يقطع الجلد (البيازي) وغيره من الطيور (أو) يأخذه (من في) أي فم (الكلب) وغيره من السباع (ثم يتربص به) أي ينتظر، ويتأخر في الذبح (فيحوت) الصيد (أنه لا يجل أكله) أي: أكل هذا الصيد فإنه ميت.

قَالَ صَاحِبُ «السُّحُلَى»: وَهَذَا قَالَ أَبُو سَنَةَ، وَالْأَثَمَةُ سَاقِيَهُ، رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١) عَنْ عَطَاءٍ: إِذَا كُنْتَ فِي تَخْلِيصِ الصَّيْدِ مَسِيفَكَ بِنَفْسِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَأْكُلَهُ، وَإِنْ تَرَبَّصْتَ بِهِ، فَسَمَاتَ فَلَا تَأْكُلَهُ، وَعَنْ زَيْرَاهِمَ: وَإِذَا أَخَذْتَ الصَّيْدَ، وَهِيَ رَمَتْ، فَسَمَاتَ فِي يَدِكَ فَلَا تَأْكُلَهُ، انْتَهَى.

قُلْتُ: مَا تُحْكِي مِنْ انْتِضَاقِ الْأَثَمَةِ عَنْ ذَلِكَ، لَيْسَ عَلَى إِحْلَافِهِ بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ، سَيَأْتِي بَيَانُهُ، وَبَعْضُ صُورِهِ إِجْمَاعِي.

(قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا قَدِرَ) الصائد (عَلَى ذَبْحِهِ وَهُوَ) أي: الصيد (فِي مَخَالِبِ الْبَيَازِيِّ) وغيره إلى (أَنْ) (أو فِي) ظَرْفَةِ (فِي) بِمَعْنَى لَفْمٍ، وَلَيْسَ فِي النِّسْخِ الْهَيْدِيَةِ تَكَرُّرُ أَفْهِمَ فَيَكُونُ بِمَعْنَى التَّمَسُّعِ عَلَى مَخَالِبِ (الْكَلْبِ) وَغَيْرِهِ مِنْ انْتِسَابِ إِلَى الْأَنْ (فَتَرَكُهُ صَاحِبُهُ) أي: الصائد، وَلَا يَخْلُصُهُ مِنْ مَحَبَّةٍ، أَوْ مِنْ قَهْمٍ (وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى) تَحْبِصِهِ، وَعَلَى (ذَبْحِهِ) فَيَتَرَبَّصُ (حَتَّى يَقْتُلَهُ الْبَيَازِيُّ أَوْ الْكَلْبُ) فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَدِرَ عَلَى ذَبْحِهِ انْتَقَلَ ذِكَاؤُهُ إِلَى ذِكَاةِ الْمَقْدُورِ وَالْإِخْتِيَارِيِّ، وَلَا يَكْمِي إِذَا ذَكَاةُ الْإِضْمَرَارِ.

قال الساجي^(١)، وهذا كما قال: إن الجارح إذا أخذ الصيد، فأدركه صاحبه سالماً، فلا يخلو أن يقدر على ذكاته أو لا يقدر، وإن قدر على الذكاة بأن ينتزعه منه فيذكيه، أو يذكيه في أفواهها، أو تحتها لزومه ذلك، وانتفاء الذكاة إلى الصائد، فإن لم يفعل ذلك وتركها حتى قتنته، فإنه لا يجوز أكله، وبوجه ذلك أنه حيار مقدوراً عليه متمكناً من ذكاته، فلا يجوز أن يؤكل بشئ الجارح، وإن لم يقدر على ذكاته حتى فاضت نفسه، أو عليه الكلاب، فقتلته فإنه يؤكل، وبه قال الساجي، وقال أبو حنيفة: لا يؤكل، انتهى.

وقال الخرفي: إذا أراد لصيد، وفيه روح، فلم يذكّه حتى مات لم يؤكل، قال الموفق^(٢): يعني - والله أعلم - ما كان فيه حياة مستقرة، فأما ما كانت حياته كحياة العذوج، فهذا يباح من غير ذبح في قولهم جميعاً، أما إن أدركه وفيه حياة مستقرة، فلم يذبحه حتى مات نظراً، فإن لم يشع الزم أن لذكاته حتى مات خلّ أيضاً، فاف قتادة: يأكله ما لم يتوان في ذكاته، أو يتركه عمداً، وهو قادر على أن يذكيه، ونحوه قول مالك، والشافعي، وروي عن الحسن، والنخعي، وقال أبو حنيفة: لا يحلّ - لأنه أدركه حياً حياة مستقرة، فتعلقت إباحته بتذكيته، كما لو اتسع الزمان.

وقد ثاب أنه لم يقدر على ذكاته بوجه ينسب فيه إلى التفرط، ولم ينسج نها الزمان، فكان عمره ذكاته، ولو أدركه، وفيه حياة مستقرة يعيش بها طويلاً، وأمكنته ذكاته، فلم يذكّه حتى مات لم يُنسج، سواء كان له حرج لا يعيش معه أو لا، وبه قال مالك، والليث، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، لأن ما كان كذلك فهو في حركة الحي بدليل أن عمر - رضي الله عنه -

(١) المستطاف: (٢٧/٣).

(٢) المعني: (٢٦٨/١٣).

قال مالك: وكذلك الذي يرمي الصيد، فيناله ويحس حيًّا، فيمُرُّ بي دابحة حتى يموت، فإنه لا يحل أكله.

فإن مالك: الأمر المخصص عليه عندنا أن الممسك إذا أرسل كلب المجوسي الضاري، قضاء أو قتل، إنه إذا كان

كانت صراحته موحية فأوصى بأجبرت ومدينه، وأقواله في تلك الحال، انتهى.

وفي الهداية^(١): إن أدرك المرسل الصيد حيا وجب عليه أن يذكيه، وإن ذكاه^(٢) حتى مات لم يزك، لأنه كفر على الأصل قبل حصول المقصود بالذبح، إذ المقصود الإباحة، ولم يثبت من موته بطلان حكم الذبح، وجدا إذا تسكر من ذبحه، وأما إذا وقع في يده، ولم يتمكن من ذبحه، وبقي من الحياة فوق ما يحول في المذبح لم يוכל في خدع الرماية، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف: أنه يحل، وهو قول الشافعي، انتهى.

(وقال مالك: وكذلك) أو مثل الذي تقدم من حكم الجوارح من السباع والطيور (أيضا) حكم الترمي (الذي يرمي الصيد) مذهبنا (فيما لا) أي يدرك الترمي الصيد (ويحس حي فيمُرُّ) أي يتساهل (في ذبحه حتى يموت) الصيد الترمي إليه (فإنه لا يحل أكله) يعني: حكم السهم في ذلك حكم الجوارح، فالخلاف والتفصيل في ذلك كائني تقدم.

(قال مالك: والأمر المجتمع عليه عندنا) في المدينة (سورة) (أن السلم إذا أرسل) على الصيد (كلب المجوسي الضاري) بالصيد السجدة صفة كلب، أي: معزود بالأسنان من صرى الكلب، وأصبرته: عودته، وأعبرته به: كذا في «المجتمع». (فصيد) الكلب، أي: أحدهما (أو قتل) الصيد (إنه إذا كان)

مَمْلُئًا، فَأَكْلُ ذَلِكَ الصَّيْدِ حَلَالٌ، لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمُسْلِمُ.
وَأَمَّا مِثْلُ ذَلِكَ، مِثْلُ الْمُسْلِمِ يَذْهَبُ بِشَفْرَةِ الْمُخَوِّبِ، أَوْ يَرْمِي بِقَوْسِهِ
أَوْ بِسَلْيَةٍ، فَيَقْتُلُ بِهَا، فَصَيْدُهُ ذَلِكَ وَذَيْبُهَا حَلَالٌ، لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ، وَإِذَا
أُرْسِلَ الْمُخَوِّبُ كَتَبَ الْمُسْلِمُ الْخَمَارِي عَلَى صَيْدِهِ، فَأَخَذَهُ، فَإِنَّهُ لَا
يُؤْكَلُ ذَلِكَ الصَّيْدُ، إِلَّا أَنْ يُذَكَّى، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ، مِثْلُ قَوْمِ الْمُسْلِمِ
وَبَلْبِهِ، يَأْخُذُهَا الْمُخَوِّبُ فَيَرْمِي بِهَا الصَّيْدَ فَيَقْتُلُهُ، وَيُسْتَرْلَى شَفْرَةَ

الْكَتَبِ (مَمْلُئًا فَأَكْل) مصدر مصروف إلى منعوله (ذلك الصيد) الذي حماده مسلم
بكتب المخوسي المعلم (حلان) أي (لا بأس به) ولا كراهة فيه (وإن لم يذكره)
من التذكية (المسلم) لأن كتب المخوسي إذا كان معلماً فلا فرق بينه وبين كتب
المسلم؛ لأنه كنه نصيد كالهم

وَأَمَّا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ الْمُسْلِمِ يَذْهَبُ بِشَفْرَةِ الْمُخَوِّبِ، يَفْتَحُ الشَّيْءَ الْمَمْلُؤَ
الْكَبِيْرَ الْعَرَبِيَّ (أَوْ يَرْمِي بِقَوْسِهِ) أي: قَوْسَ الْمُخَوِّبِ (أَوْ نَبْلَهُ) بِنَوْنٍ مُفْتَوْحَةٍ
فَمَوْجِدَةٌ سَاكِنَةٌ: السَّهْمُ الْعَرَبِيُّ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لِقْطَاهَا، وَلَا يُقَالُ: نَبْلَةٌ، وَإِنَّمَا
يُقَالُ: سَهْمٌ وَنَبْلَةٌ، كَذَا فِي الْمَجْمَعِ (فَيَقْتُلُ) الْمُسْلِمُ (بِهَا) أي: بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ
مِنْ شَفْرَةِ الْمُخَوِّبِ وَغَيْرِهَا.

(فصيده ذلك) الذي حماده بقوسه (وَذَيْبُهَا) أي ذبحها بشفرة المخوسي
(حلان ولا بأس بأكله) ولا كراهة، فكذلك لصيد بكتله؛ لأن كراهة في ذلك
بنفس المصائد والنابح، لا بجملة الآلة، وهذا قال الجمهور، مهم الأئمة
الأربعة وغيرهم، خلافاً لبعض الملق، ورواية لأحمد كما سيأتي بيانه.

(قال مالك: وإذا أرسل المخوسي كتب المسلم الخماري على صيده) أي
الذي أراد صيده (فأخذه) الكتاب (فإنه لا يؤكل) ببناء المجهول (ذلك الصيد)
لكون المصائد مجوسياً (إلا أن يدرك المسلم الصيد حياً ويزكّي) أي: يذكيه
المسلم - (وإنما مثل ذلك) أي: مثل كتب المسلم إذا أرسله المخوسي (مثل
قوس المسلم ونبله يأخذها المخوسي، فيرمي بها الصيد فيقتله، ويمتزلة شفرة

المسلم يذبح بها المجوسي، فلا يحل أكل شيء من ذلك.

(٣) باب ما جاء في صيد البحر

المسلم يذبح بها المجوسي، فلا يحل أكل شيء من ذلك، لكون الفاعل فيها المجوسي، وإن كانت الآلات مسلم، والمسألة إجماعية.

قال الموفق^(١): إذا صد المجوسي بكلب مسلم، لم يبح صيده في قولهم جيباً، وإن صد المسلم بكلب المجوسي، فقتل حل صيده، وبهذا قال سعيد بن المسيب، والحكم، ومالك، والشافعي، وأبو نوري، وأصحاب الرأي، ومن أحمد لا يباح، وكراهه جابر، وأحسن، ومجاهد، والشافعي، والبخاري لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَسْطِثَةِ﴾ والآية، وهذا لم يقله، وعن الحسن. أنه كره الصيد بكلب اليهودي والنصراني لهذه الآية.

ولنا، أنه آفة صاد بها المسلم، فحل صيده كالغوس والسوم. قال ابن المسيب: هي بمنزلة شعرتة، والآية دلت على إباحة الصيد بما علمناه، وما علمه غيرنا، فهو في معناه بمنزلة الحكم بالقياس الذي ذكرناه، يحققه أن التمسك إنما أثر في جعله آفة، ولا تشترط الأهلية في ذلك، فمسل الغوس والمهمل، وإما تشترط فيما أنتم مقام الذكاة، وهو إرسال الآلة من الكلث والسهم، وقد وجدنا شرط هاهنا انتهى.

(٣) ما جاء في صيد البحر

قال الله عز اسمه: ﴿أَمْ لَكُمْ مِنَ الْبَحْرِ مِمَّا تَكْتُمُونَ﴾^(٢)، قال الرازي في تفسيره^(٣): فيه مسائل، المسألة الأولى: المراد بالصيد

(١) الموفق ١/١٣٦ - ٢٧٩.

(٢) سورة المائدة: الآية ٩٦.

(٣) التفسير الكبير (٢/ ٩٧ - ٩٨).

الصيد، وجمعة ما يصد من البحر ثلاثة أجسام: الحيوان، وجميع أنواعها حلال، والصدغ، وجميع أنواعها حرام، واختلفوا فيما سوى ذلك، فقال أبو حنيفة حرام، وقال ابن أبي ليلى والأشعثون حلال لمعوم الآية، وسرّاد بالبحر جميع الماء والأنهار.

المسألة الثانية: أنه تعالى عطف طعام البحر على صيده، وانعطف بفتضي الممايرة، وذكره فيه وجوهاً، الأول: وهو الأحسن ما ذكره أنه بكر الصبيق - رضي الله عنه - أن الصيد ما صيد بالحيلة حال حرثه، وطعام ما يجهت به لقطه البحري أو نصبت عنه الماء من غير معالجة، هذا هو الأصح مما قبل في هذا الموضع.

والثاني: أن صيد البحر هو الطير، وأما طعام البحر فهو الذي حرم منحه لأنه لم يصر عتيقاً منقطاً اسم الصيد عنه، وهو قول سعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب، وسنائل، والنخعي، وهو ضعيف، لأن الذي صار مدحجاً فقد كان طرياً وصيداً في قول الأمر فيلزم التكرار.

والثالث: أن الاصطياد قد يكون للأكل، وقد يكون لعبه مثل اصطياد الصدف لأجل اللؤلؤ، واصطياد بعض الحيوانات البحرية لأجل عظمها وأسنانها، فقد حصل استغناء بين الاصطاد من البحر، وبين الأكل من عدم البحر إلى آخر ما ذكر من مسائل الآية.

وقال الخصائص^(١)، روي عن أبي بكر، ومعمّر، وابن عباس، وقتادة، قالوا: طعامه ما قلده ميا، وروي عن ابن عباس أيضاً - وسعيد بن جبير، وابن المسيب، وقتادة، ومجاهد قالوا: الممنوح منه، والقبول الأول أظهر، لأن يتنظم إباحته المتممين منه، سيد منه، وما لم يصد منه، وأما الممنوح فقد تناونه صيد البحر، انتهى.

(١) أحكام القرآن (١/٢٧٥).

قَالَ الْبُخَارِيُّ^(١): كُلُّ مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ مِنْ دَوَابِّ الْبَحْرِ لَا يَحِلُّ بَغِيرَ ذِكَاةٍ، كَطَيْرِ الْمَاءِ، وَالسَّاحِقَاءِ، وَكَلْبِ الْمَاءِ إِلَّا مَا لَا دَمَ فِيهِ، كَالسَّرَطَانِ، فَإِنَّهُ يَبِيعُ بَغِيرَ ذِكَاةٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ الْمَاءِ يَذْهَبُ، وَلَا أَرَى بَأْسًا بِالسَّاحِقَاءِ إِذَا ذُبِحَ، وَقَالَ قَوْمٌ: يَحِلُّ بَغِيرَ ذِكَاةٍ، لِقَوْلِهِ - عَمِيهِ نَصْلًا وَالسَّلَامَ - فِي الْبَحْرِ: «الْحِلُّ مِيتَةً»، وَلِأَنَّهُ مِنْ حَيَوَانَ الْبَحْرِ، فَابْيَعْ بَغِيرَ ذِكَاةٍ، كَالسَّرَطَانِ.

يَقُولُ أَبُو بَكْرٍ - وَفِيهِ اللَّهُ عَمَّهُ - كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ فَقَدْ ذُكِّاهُ اللَّهُ لَكُمْ. وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ شَرِيحٍ رَجُلٍ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ»، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ لَمْ يَذْبَحْ كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ لِابْنِ آدَمَ».

وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ حَيَوَانٌ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، لَهُ نَحْسٌ مَسَانِلُهُ، فَلَمْ يَبِيعْ بَغِيرَ ذِكَاةٍ كَطَيْرِ، وَلَا حَلَامٍ فِي صَوْنِهِمَا عِلْسُهُ، وَالْأَحْيَاءُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَحْرِ، كَالسَّرَطَانِ وَشِبْهِهِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مِنْ تَذْكِيتهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذْبَحُ إِلَّا بَعْدَ خُرَاجِهِ مِنَ الْمَاءِ؛ وَبَدْ خُرُوجِ مَاتَ، فَأَمَّا مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ، كَالسَّرَطَانِ وَشِبْهِهِ، فَلَمْ يَبِيعْ بَغِيرَ ذِكَاةٍ، لَا يَعْلَمُ فِي عِدِّ حَيَاتِهِ لَمَّا دَخَرْنَا مِنَ الْأَشْيَاءِ.

وَكُلُّ صَيْدِ الْبَحْرِ مَحْجُوزٌ إِلَّا الصُّفْدَعُ: وَهَذَا قَوْلُ نَشَانِي، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: لَوْ كُنْتُ أَهْنِي الصُّفْدَعُ لَأَخْتَصِمْتُهُمْ، وَعَمُومٌ بَوَلُّهُ تَعَانِي: «أَجَلُ لَكُمْ مَكِيلُ أَنْتَرِ» بَدَلٌ عَلَى إِيَّاحِهِ جَمِيعَ صَيَادِهِ، فَأَمَّا الصُّفْدَعُ فَإِنَّ نَبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِهِ، وَرَأَى النَّسَائِيُّ فَبَدَّلَ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

فَأَمَّا النَّسَاجُ، فَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَذْكُلُ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ:

(١) التَّمِيمِيُّ (١٣/٢٥٤)

لا بأس به لمن اشتداه، وقال ابن حامد: لا يؤكل التمساح ولا الكوسج^(١) لأنها يأكلان الناس، وقد روي عن إبراهيم البخمي وغيره أنه قال: كانوا يكرهون مباح البحر، كما يكرهون مباح البر، وذلك لأنه ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وقال أبو علي النخاس: ما حُرِّمَ نظره في البر فهو حرام في البحر، وكلب الماء وخنزيره وإنسانه، وهو قور الليث إلا في كلب الماء؛ فإنه يرى إباحة كلب البر والبحر.

وقال أبو حنيفة: لا يباح إلا السمك، وقال مالك: كل ما في البحر مباح وكلب الماء مباح، وهو قول مالك، والشافعي، والليث، ولا يباح عند أبي حنيفة، وهو قول أبي علي النخاس، وبعض أصحاب الشافعي، انتهى.

وفي «الروض المربع»^(٢): يباح حيوان البحر كله إلا الضفدع؛ لأنها مستخينة، وإلا التمساح؛ لأنه در ناب، وإلا الحية؛ لأنها من المستخينات. انتهى.

وفي «نيل المأرب»: يحل كل ما في البحر غير ضفدع، وحية، وتمساح، وقال ابن حامد والفاضي: وغير الكوسج، والأشهر أنه مباح. كخنزير الماء وإنسانه وكلبه، انتهى.

وتقدم في أول كتاب الطهارة في حديث البحر ما قال النووي: أجمع المسلمون على إباحة السمك؛ وقال أصحابنا: يحرم الضفدع لحديث في الصحيحين عن قتله، وفيما سوى ذلك ثلاثة أوجه أصحها: يحل جميعه، والثاني: لا يحل غير السمك، والثالث: يحل ما له نظير مأكول في البر؛ وبسطه الدميري

(١) الكوسج: سمك خرطوم كالتمساح.

(٢) (٣/٤٩٣).

في «حياة الحيوان»^(١) في السمك وغيره، وفي «شرح الإقناع»^(٢) بحرم ما يعيش في بر وبحر، كصفدع وسمكيات، وسمك، غفرت الماء، وجبة، ونسار، ونماح. وساماعة، احث لحماها، وإنه يبرئ من قتل الصفدع، انتهى.

وقال نياحي^(٣): جميع صيد البحر حلال عند مالك، وأما كلب الماء وخنزير، فقد روى الشيخ أبو القاسم: أنه مكروه غير محرم، وقالة ابن حبيب، وفي «الموازية»: اختلف في خنزير الماء، فأجاز أئمة ربيعة، وكرهه يحيى بن سعيد، وفي «المدونة» عن ابن القاسم: لم يكن مالك يجيئنا فيه بشيء، وغرل: أنهم يقولون خنزير، وقال ابن القاسم: إنني لأكرهه، وهو أكره رجل ثم أر حراماً، ولما أنخرت، فقال ابن عباس: لا بأس بأكله؛ وهو ظاهر مذنب مالك، قال ابن حبيب: لما أكرهه؛ لأنه يقال: إنه من الممسوح، انتهى.

وقال الددير^(٤): النماح: طعام طاهر، والبحري بأنواعه، ولو أدمه، أر خنزيره ون مياهاً، وطير بجميع أنواعه، ونور جلاله إذا مخلب، انتهى.

وقال الأبى^(٥): وفي كتاب الصيد من «المدونة»: توفقت مالك أن يجيب حي خنزير الماء، وقال: أنهم تسمونه خنزيراً، جعلني أن توفقه لتعارض العمومين، فهو توقف حقيقته، ورأى بعضهم أنه ليس بتوقف حقيقي، وإنما توقف إنكاراً عليهم تسميته إياه، خنزيراً، انتهى.

وعلم مما سبق أن صيد البحر بجميع أنواعه لا يحل عند الجمهور إلا في

(١) (١٣٧/١).

(٢) (٣٢٦/١).

(٣) «النفى» (١٣٥/٣).

(٤) «الشرح الكبير» (١١٥/١).

(٥) «إكمال المعتمد» (١٧٨/٥).

٩/١٠٣٣ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ

عِنْدَ التَّوْحَشِيِّ نَزَّ أَبِي هُرَيْرَةَ.....

المراجع عنه ذلك، وسكنى الرزى الإجماع على عدم جواز انضمامه، خصوص
إدخاله صيد البحر مخصوص عند الجمهور، وخصته الحظية بالسمك للحديث
اشتهور؛ أحلت لنا السمكة، والمخصص بالحديث أولى من التخصيص بغيره
عنى أن عموم قوله تعالى ﴿حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ لا يعمها كلها، ولا يخص
مها إلا بحديث مشهور، أو دليل أقوى منه.

وفي النهاية^(١) لا يؤكل من حيران الماء إلا السمك. وقال مالك،
وجماعة من أهل العلم: بإطلاق جميع ما في البحر، لقوله تعالى: ﴿أَمِلْ فَمَنْ
عَبَّدَ الْبَحْرَ﴾ من غير فصل؛ وقوله عليه السلام في البحر: «هو الصهور ماؤه،
الحل ميتته»، ولأنه لا دم في هذه الأسماك؛ إذ السموي لا يسكن الماء،
والبحر هو الدم عاشه السمك.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْكُمُ الْخَيْثَ﴾ وما سوى السمك خبيث،
ونهى رسول الله ﷺ عن ذواها بتخذ فيه انضمام، ونهى عن بيع السرطان،
والصيد المذكور فيما فلا يحمل على الاصطيد، وهو مباح فيما لا يحل،
والهيئة المذكورة فيما روي محمولة على السمك؛ لقوله ﷺ: «أحلت لنا
السمك والحرا»، الحديث. انتهى.

٩/١٠٣٣ - (مالك، عن نافع، أن عبد الرحمن بن أبي هريرة) لم أحد ترجمته

في «التقديب»، ولا «لتعجيل»، وفي «التعليق المصحح»^(٢) قال النووي: قيل:
ليس لعبد الرحمن هذا حديث غير هذا في الموطأ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»
انتهى. قلت: وهذا الحديث أخرجه عبد بن حميد، وابن حزم، وابن
الدارقطني، وكذا في «المشهور». وسيأتي له.

(١) ١٤١/٢٧ (١٤١).

(٢) ١٤١/٢٨ (١٤١).

سَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَمَّا لَفِظَ الْبَحْرَ، فَهَذَا عَنْ أَكْبَرِهِ
 قَالَ تَالِيعُ: ثُمَّ انْقَسَبَ عَبْدُ اللَّهِ فَذَعَا: بِرُحْمَةٍ، فَقَرَأَ: ﴿وَأُتِلَّ
 لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ قَالَ تَالِيعُ: فَأَرَسَنِي عَبْدُ اللَّهِ بَرَّ غَضْرَ ابْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْبَرِهِ.

(سَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (عَمَّا لَفِظَ) بِاللَّغَةِ وَالنَّظْمِ
 (الْمُعْجَمَةِ أَيْ: طَرَحَ (الْبَحْرَ) أَيْ: رَمَاهُ الْبَحْرَ إِلَى السَّاحِلِ) مِنْ أَكْبَرِ السَّيْرِ
 وَخَفِظَتِ النَّوَاتِ، أَيْ: وَمِنْهَا (قَتْنَهُ عَنْ أَكْلِهِ ذَلِكَ) وَلَيْسَ لَفِظَ ذَلِكَ فِي الْمَذْخِ
 الْمَصْرُوفَةِ، فَيَكُونُ الْأَكْلُ مَقْصُوفًا إِلَى مَذْمُولِهِ، وَالْمَصْرُوفُ إِلَى الْمَوْصُولَةِ، وَهُوَ
 وَحْدُهُ، فَالْمَقْصُوفُ مَقْصُوفٌ إِلَى فَاعِلِهِ، وَذَلِكَ مَقْصُولُهُ، (الْإِشَارَةُ إِلَى الْمَرْصُولِ).

(قَالَ تَالِيعُ: ثُمَّ انْقَسَبَ) أَيْ: انْصَرَفَ وَرَجَعَ (عَبْدُ اللَّهِ) مِنْ عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا - إِلَى أَكْبَرِهِ، وَلَفِظَ لِسَبُوحِي فِي الْإِدْرَاءِ عَنْ تَالِيعٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ
 أَبِي هُرَيْرَةَ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ حَيْثُ أَقْبَلَهُ الْبَحْرُ، فَقَالَ ابْنُ
 عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: أَتَبَنَيْتُمْ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَهَذَا، فَتَمَارَجَعَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى
 أَكْبَرِهِ أَخَذَ الْمَصْحُوفَ، فَقَرَأَ سُورَةَ الْمَائِدَةِ، فَتَرَى عَلَى عِلَّةِ الْآيَةِ: ﴿وَلَطَمَانُهُمْ لَكُمْ﴾
 لَكُمْ؟ فَقَالَ: طَعَامُهُ هُوَ الَّذِي أَكَلْتُمْ، فَالْحَقُّ، مَعْرُوفٌ أَكَلَهُ.

(قَدَعَا بِالْمَصْحُوفِ، لِتَبَيُّنِهِ (فَقَرَأَ) سُورَةَ الْمَائِدَةِ، بِأَنَّهُ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ
 (﴿وَأُتِلَّ لَكُمْ﴾) أَبْهَى النَّاسَ حَوْلَهُ، لَنَدَمَ أَوْ مَحْزَمِينَ (﴿وَأُتِلَّ لَكُمْ﴾) أَيْ: مَا
 صِيدَ بِهِ بِالْحَيْلَةِ (﴿وَطَعَامُهُ﴾) أَيْ: الْمَحْرَبُ، وَهُوَ مَا قُذِفَ الْبَحْرَ حَيًّا، أَوْ مَيِّتًا، أَوْ
 نَصَبَ عَلَيْهِ السَّاءُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْفَوَائِدِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْجَدْعِيَّةِ مَا قُدِّمَ
 الْبَحْرُ مَيِّتًا كَمَا سَيَأْتِي، فَيَحْتَصِلُ عَنْهُمْ بِمَا قُدِّمَ حَيًّا.

(قَالَ تَالِيعُ: فَأَرَسَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ
 لِأَبْنَيْهِ رَجُلٌ مِنْ غَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ: وَأَخْبَرَهُ (إِنَّهُ لَا بَأْسَ
 بِأَكْبَرِهِ) فَأَرَادَ مُحَمَّدٌ فِي مَرْطَلَةِ: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - الْأَخْبَرُ

نأخذ، لا بأس بما لفظه البحر، وما حصر عنه الماء، وإنما يكره من ذلك الصافي، وهو قول أبي حنيفة، والحامة من طهاتها.

وقال الناجي^(١): ما لفظه البحر على ضربين: أحدهما: أن يلفظ حياً، والثاني: أن يلفظ ميتاً، فأما ما لفظه حياً فمذهب مالك جواز أكله، وكذلك ما لفظه ميتاً سواء مات بسبب، أو بغير سبب، وبه قال الناجي، وقول أبو حنيفة: لا تؤكل ميت إلا ما مات بسبب، مثل أن يؤخذ فيموت، أو سموت من شدة حر، أو برد، أو تقطعه سمكة أخرى، أو ينفض عنه سمك فيموت، أو يلفظ البحر حياً فيموت، أما إن مات تحت أنفه، لم يلفظ البحر ميتاً فإنه لا يؤكل.

والذي عثرنا من بقوله الحديث المتقدم في كتاب الطهارة: «هو المظهور ماؤه الحار ميتته»، وذلك من جهة القياس: أن هذا سمك أو مات في البحر لأكل، وإذا مات في البحر وجب أن يؤكل أصمه إذا مات بسبب، وأيضاً فإن الذكاة إنما تكون بفصد فاصد يصح منه الفصد، ولا خلاف أن ذلك لا يعتبر في السموت، عوجب أن لا تعتبر فيه الذكاة، انتهى.

وقال الموفق^(٢): السمك وغيره من ذوات الماء، إذا ماتت فهي حلال، سواء ماتت بسبب أو بغير سبب، لقوله ﷺ في البحر: «هو المظهور ماؤه الحار ميتته». قال أحمد: هذا خير من مائة حديث، وأما ما مات بسبب من: إكساده إنسان، أو نذه البحر، أو جرحه، فإن السمك تجسيرا على إباحته، وكذلك ما حصر في سمك حطيرة، حتى يموت فلا خلاف إباحته في كل، وقول أحمد: الصافي يؤكل، وما حصر عنه الماء أجود، والسمك الذي نبله البحر أم يحسد الناس فيه.

(١) السفي (١٢٨/٣)

(٢) العمري (٢٩٩/١٣)

وانما اختلفوا في لطافي، ومن ابن الطافي أبو بكر الصديق وأبو أيوب - رضي الله عنهما -، وه قال مالك، والشافعي، ومن أراح ما وجد من الحيات عطاء، ومكحول، والنوري، والنحوي، وكرة الطافي جابر، وطاووس، وابن سيرين، وجابر بن زيد؛ لأن جابراً قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أغنى البحر أو حزر عنه، فكلوه، وما مات فيه نطفة، فلا تأكلوه»، رواه أبو ذؤاد^(١).

ولنا قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ مَبِئَّةُ الْآخِرَةِ﴾ الآية قال ابن عباس: طعمه ما مات فيه، وأيضاً الحديث الذي قدمناه، وقال أبو بكر الطائي حلال، وحديث جابر موقوف عليه، كذلك قال أبو داود: رواه لثقات، فأوقفوه على جابر، ونما أسند من وجه ضعيف، وإن صح فحمده على نهج الكراهة؛ لأنه إذا مات رس في أسفله، فإذا أنش نطفة، فكرهه لئنه لا يضر به، انتهى.

وفي الجذابة^(٢): قلت حديث جابر، وعن جماعة من الصحابة مثل مدهينا، ومينة البحر؛ ما نفعه البحر ليكون مضافاً إلى البحر، لا ما مات فيه من غير أفة، انتهى. وهذا جواب عن الحديث المشهور: «الحل ميت».

ومن قال تكفون الحنفية جابر، وعلي بن عباس - رضي الله عنهم -، وسعيد بن المسيب، وأبو الشعثاء، والنخعي، وطاووس، والزهرى، ذكر عنهم الآثار ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق، وغيرهما، كما في «التعليق المسجدة»^(٣)، وما تكلموا على حديث جابر أجاب عنه الزيلعي في «تنصب الراية» ولخصه الشيخ في «البدل»^(٤) وأكثر ما أوردوا عليه أنه موقوف، قال القاري في

(١) مسن أبي داود (٢٨٦٥).

(٢) (١/٢٤٤).

(٣) (١/٦٤١).

(٤) بدل مسجود (١/٦٤١).

«المرفأة». لا يضر من وقفه. فإن السوفوف في هذا كالمرفوع كما هو المعروف انتهى.

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(١) برواية حفص بن غياث، عن جعفر، عن أبيه قال: قال علي - رضي الله عنه -: الجراد والحيتان ذكي كنه إلا ما مات في البحر فإنه ميتة، وفي رواية أخرى عنه: ما مات في البحر فإنه ميتة، وأخرج عن عبد الله بن أبي الهذيل، قال: سأل رجل ابن عباس فقال: إني أتي البحر فأحده قد حقل سمكاً كثيراً، فقال: كُلْ ما لم ير سمكاً طافياً.

وأخرج السيوطي في «الدر المنثور»^(٢) برواية أبي الشيخ من طريق قتادة، عن أنس، عن أبي بكر - رضي الله عنه - في الآية، قال: صيده ما حوت عليه، وطعامه ما لفظ إليكم، ورواية عبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ عن عكرمة، أن أبا بكر - رضي الله عنه - قال: صيد البحر ما نصطاده أبدينا، وطعامه ما لانه البحر، وفي لفظ: طعامه كل ما فيه، وفي لفظ طعامه ميتة، انتهى.

وأنت خبر بأن ميتة علي ما تقدم في كلام صاحب «الهداية». هو ما يكون موت مصافاً إلى البحر، وهو ما لفظه البحر، فلا يعد أن من روى عنه: أن الطافي حلال، كما علقه البخاري عنه. وأستدرك ابن أبي شيبة استنبطه من قوله «طعامه ميتة».

وقال الجصاص في «أحكام القرآن»^(٣): إنما نأول السلف قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ﴾ على ما قذفه البحر. وعندنا ما قذفه البحر ميتة فليس بطاف، وإنما الصافي ما يموت في البحر حتف أنفه.

(١) (٦٢٠/٢).

(٢) (١٨٦/٣).

(٣) (١٧٨/٢).

١٠٣٤/١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ
سَعْدِ الْجَارِي، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ،
.....

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُمْ قَالُوا: مَا قَذَفَ الْبَحْرَ مَيْتًا، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ
فِيهِ ثُمَّ قَذَفَهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِهِ الطَّافِي، قِيلَ لَهُ: لَيْسَ كُلُّ مَا قَذَفَهُ
الْبَحْرُ مَيْتًا يَكُونُ طَافِيًا، انْتَهَى، وَبِطَّ فِي الْكَلَامِ عَلَى الطَّافِي، وَبِطَّ أَيْضًا فِي
طَرَفٍ حَدِيثٍ جَائِرٍ فِي الْمَنَعِ عَنْ أَكْلِ الطَّافِي، وَحَكَى كِرَاعَتَهُ عَنْ عَلِيٍّ، وَجَائِرٌ،
وَإِبْنُ عَبَّاسٍ، مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَنْ جَائِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ،
وَالْحَسَنِ، وَابْنِ سُرَيْنَ، وَإِبْرَاهِيمَ.

وَقَالَ السَّرْعَسِيُّ فِي الْمَيْسُوطَةِ: لَا تُزَكَّى السَّمَكَةُ الطَّافِيَّةُ، أَمَّا مَا انْحَسَرَ
عَنْهُ الْمَاءُ، أَوْ نَبَذَهُ، فَلَا يَأْسُ بِأَكْلِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَأْسُ بِأَكْلِ الطَّافِي،
وَحَجَّتُنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثُ جَائِرٍ، وَلَا يُقَالُ: هَذَا نَهَى إِشْتِقَاقًا، لَمَّا قِيلَ: إِنْ
الطَّافِي يُوْرَثُ الْبِرَصُ، لِأَنَّهُ لَا اسْتِكْثَارَ مِنَ السَّمَكِ يُوْرَثُ الْبِرَصُ، الطَّافِي وَغَيْرُهُ
سِوَاهُ، وَإِنَّمَا بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَيْنًا نَاسِكًا، حَذْرَ الطَّبِ.

وَحَرْمَةُ تَنَاوُلِ الطَّافِي مُرَرِي عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، حَتَّى قَالَ عَلِيٌّ -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِلْسَّامَكِينَ: لَا تَتَّبِعُوا الطَّافِي فِي أَسْوَاقِنَا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:
أَكْلُ الطَّافِي حَرَامٌ، وَالْمَوْجِبُ لِلْحَرْمَةِ مِنَ الْأَثَرِ يَرْجِعُ عَلَى الْمَوْجِبِ لِلْحَلِّ،
لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالتَّحْرِمِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ»^(١)، فَدَفَعَ مَا
يُرِيكَ إِلَى مَا لَا يُرِيكَ»^(٢)، انْتَهَى.

١٠٣٤/١٠ - (مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) الْمَدَنِيِّ مَوْلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - (عَنْ سَعْدِ الْجَارِي مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمُهَنْدِيَةِ
وَالْمُصْرِيَّةِ مِنَ الْمَتُونِ وَالشُّرُوحِ غَيْرِ نَسْخَةِ الزُّوْقَانِي، فَفِيهَا: سَعِيدٌ بِالْيَاءِ، وَفِي
«مَوْطَأِ مُحَمَّدٍ» عَنْ سَعِيدِ الْجَارِي بْنِ الْجَارِ.

(١) أخرجه البزار (٥٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥١٨).

قال صاحب «التعليق المسند»^(١) عكذا وجدته في نسخ عديدة، وفي موطأ يحيى عن سعد الجازي، وذكر القسطلاني في اسمه سعد بدران أبا، حيث ذكر أن الجازي نسبته إلى الحارث بن عبد الله الساجل بقرت القسطنطينية، ولتمسب إليها سعد بن نوفل الحارثي، كان عامل عمر - رضي الله عنه - بروي عن أبي عريضة وابن عمر - رضي الله عنهم -، وروى عنه زيد بن أسب - نهي. وكذا سماه ابن الأثير في «جامع الأصول» انتهى ما في «التعليق».

وقال الحافظ في «المعجم»^(٢): سعد الفصيح، أو ابن سعد الفلج، أبو الفداء مولى عمر، روى عن عمر في بعض الروايات، أخرج من كتاب، روى عنه ابن دinar مجهول فله صاحب «التذكرة»

قال الحافظ: بل هو معروف، وهو الذي ينسب له الجازي بالحسين وتحفيل أثناء بعدها ماء النسب، مسوب إلى الجاز. وهو ساحل لمدينة السيرة، قال أبو سعد بن النعماني في «الأنساب» ينسب إليها أبو عبد الله سعد بن نوفل، وكان عامل عمر - رضي الله عنه - على الحجاز، روى عنه ابن عبد الله بن سعد، ثم قال: رحمه بن سعد الجازي مولى عمر، يروي عن ابن عمر، وعنه زيد بن أسب - نهي.

وقال ابن ماكولا في «السير» سعيد، وأمه عمر، وجماعة، كذا عنده سعيد، والأول أولى، وأما الخطيب، في الرواة عن مالك من طريق أحمد بن حنبل، عن عبد الله بن المبارك، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن سعد الجازي مولى عمر - رضي الله عنه -، قال: دخل عمر على بنت علي... الحديث، وأخرجه الحارثي في «عقارب مالك» من طريق عبد الوهاب بن موسى الزهري، عن مالك، فذكر الحديث. وقال: هذا صحيح عن مالك، انتهى ما في «التعليق»

(١) (٦١١/٢١)

(٢) (٦١١/٢١)

أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَنْهُ النَّبِيَّ بْنَ عَمْرٍو، عَنِ الْحَيَّاتَيْنِ تَقْتُلُ بَعْضُهُمَا بَعْضًا، أَوْ تَمُوتُ ضَرْدًا، فَقَالَ: لَيْسَ بِهَا نَاسٌ، قَالَ سَفَدًا: ثُمَّ سَأَلْتُ عَنْهُ النَّبِيَّ بْنَ عَمْرٍو بِي الْخَاصِ، فَقَالَ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

(أَنَّهُ أَي: سَعْدًا (قَالَ: سَأَلْتُ) بِصِيغةِ الْمُتَكَلِّمِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنِ الْحَيَّاتَيْنِ) بِكسر الحاء، الهمزة: جَمْعُ حَوْتَ (بِقَتْلِ بَعْضِهَا بَعْضًا أَوْ تَمُوتُ ضَرْدًا) بِفَتْحَتَيْنِ أَي: بَرْدًا، وَفِي «مَوْطَأِ مُحَمَّدٍ» عَنْ أَصْلِ ابْنِ الصَّوَّافِ^(١) يَمُوتُ بَرْدًا، يَعْنِي السَّمَكُ الَّذِي يَمُوتُ فِي الْبَحْرِ مِنْ أَجْلِ الْبَرْدِ (فَقَالَ) ابْنُ عَمْرٍو: (لَيْسَ بِهَا نَاسٌ) أَي: بِحُلِّ أَكْلِهَا، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

(قَالَ سَعْدًا) بِثَوْنِ الْيَاءِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ مِنْ «زُرْعَدِي» وَغَيْرِهِ (ثُمَّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بِي الْخَاصِ) عَنْ ذَلِكَ، وَلَعَلَّ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ^(٢) بِرَوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ عَنْ سَعِيدِ الْحَارِثِيِّ. قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَمْرٍو، وَابْنَ عَمْرٍو، عَنِ الْحَيَّاتَيْنِ سَفَدًا^(٣) أَوْ يَقْتُلُ بَعْضُهُمَا بَعْضًا، فَقَالَا: حَلَالٌ، انْتَهَى.

(فَقَالَ) ابْنُ عَمْرٍو (مِثْلُ ذَلِكَ) أَي: مِثْلُ مَا قَالَ ابْنُ عَمْرٍو. وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذِهِ نَاحِيَةُ إِذَا مَاتَ الْحَيَّاتَانِ مِنْ جَرٍّ، أَوْ بَرْدٍ، أَوْ قَتَلَ بَعْضُهُمَا بَعْضًا فَلَا نَاسٌ سَاكِنُهَا، فَأَمَّا إِذَا مَاتَتْ مَبْنَةً بَعْضُهَا فَهَقَّتْ هَهُنَا يَكُونُ مِنَ السَّمَكِ، فَأَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَلَا نَاسَ لَهُ، انْتَهَى. وَنَقَدَ الْحَلَّافُ فِي الْإِطْلَاقِ قُرْبَاءَ وَمَا سِوَاهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

قَالَ الْيَاحِي^(٤): مَا قَتَلَ بَعْضُهُمَا بَعْضًا مِنَ الْحَيَّاتَيْنِ، أَوْ مَاتَ ضَرْدًا يَجُوزُ

(١) أَيْ فِي نُسْخَةِ «الصَّوَّافِ» لَابْنِ الصَّوَّافِ وَهُوَ مِنَ الْمَتَابِخِ انْظُرِ «التَّلَقُّيْنَ الْمُجْمَعَيْنِ» (٢) (٦٤٣).

(٣) «الْمُتَّفَقُ» (٦٢٤/٤).

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ نَاحِيَةً.

(٥) «الْمُتَّفَقُ» (١٣٩/٣).

١١/١٠٣٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَرِيَانِ بِمَا لَفَظَ الْبَحْرُ بَأْسًا.

١٢/١٠٣٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْجَارِ، قَدِمُوا فَسَأَلُوا مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، عَمَّا لَفَظَ الْبَحْرُ، فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَقَالَ: اذْهَبُوا إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ فَسَأَلُوهُمَا عَنْ ذَلِكَ.

أكله. وهو مما اتفق عليه مالك، وأبو حنيفة، والشافعي؛ لأنه مات سبب. انتهى، قلت: وكذلك عند أحمد، وأخرج ابن أبي شيبة^(١) عن ابن طاووس عن أبيه: أنه كان يكره الحوت التي قتلها الحوت.

١١/١٠٣٥ - (مالك، عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وزيد بن ثابت) الصحابيَّين الشهيرين (أنهما كانا لا يريان بما لفظ البحر) أي: ألفاء البحر ورماء. (بأساً) أي: شدة، يعني يبيحان ذلك.

١٢/١٠٣٦ - (مالك، عن أبي الزناد) عبد الله (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من أهل الجار) بالجمع، بلدة على الساحل بقرب المدينة، كما تقدم قريباً (فتموا) المدينة (على مروان بن الحكم) المدني أمير المدينة من قبل معاوية رضي الله عنه (فسألوه) أي: مروان، وسبأى النسخ المصرية (فتموا، فسألوا مروان بن الحكم) (عما لفظ البحر) أي: رماء من الحيتان.

(فقال) مروان (ليس به بأس) أي: لا بأس في أكله. (وقال) مروان للسانيلين: (اذهبوا إلى زيد بن ثابت وأبي هريرة) وكانا إذ ذاك من أجلة الصحابة، (فسألوهما عن ذلك) يحلف الهمزة هي النسخ الهندية وهي النسخ

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أُكِلَ ذَلِكَ تَيْتًا، فَلَا يُضْرَهُ مِنْ صَادَةٍ.

(قال مالك: فإذا أكل) ببناء المجهول (فلنك) أي: ما في البحر حال كونه (ميتاً فلا يضره من صادة) قال السوفز^(١): أجمع أهل العلم على تحريم صيد المجوسي وذبيحته، إلا ما لا ذكاة فيه كالسمك والجراد، فأنهم أجمعوا على إباحته غير مالك، والليث، وأبو ثور، فأما مالك والليث، فقالا: لا يرى أن يؤكل الجراد إذا صاده المجوسي، ورخص في السمك، وأبو ثور أباح صيده وذبيحته، لقوله **يُكَلِّمُ** استأوا بهم سنة أهل الكذب وهذا قول يخالف الإجماع، فلا عبرة به، قال إبراهيم: غرق أبو ثور الإجماع، ولا خلاف في إباحة ما صاده من الحيوان.

حكى عن الحسن البصري أنه قال: رأيت سبعين من الصحابة يأكلون صيد المجوسي من الحيتان، لا يختلج في صدورهم شيء من ذلك، روى سعيد بن منصور، والجراد كالحيتان في ذلك، لأنه لا ذكاة له، ولأنه تباع ميتته، فلم يحرم بصيد المجوسي كالحوت، وحكم سائر الكفار من عبدة الأوثان والزنادقة وغيرهم حكم المجوسي في تحريم ذبائحهم ومبيداتهم إلا الحيتان والجراد، انتهى مختصراً.

وقال ابن عباس: كُلُّ مَنْ صِيدَ الْبَحْرَ، وَإِنْ صَادَهُ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ يَهُودِيٌّ، أَوْ مَجُوسِيٌّ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي «الْمَحَلِّيِّ» عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَرِهَ صَيْدَ الْمَجُوسِيِّ لِلْإِسْلَامِ. وَقالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ»^(٢): أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٣) بَسْمَ صَاحِبٍ عَنْ عَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَبَسْمَ آخَرَ عَلَى ذَرَاهِيَةِ صَيْدِ الْمَجُوسِيِّ السَّمَكِ، نَهَى.

(١) «المنهاج» (١٣/٢٩٦).

(٢) «فتح الباري» (٩/٦١٩).

(٣) «المنهاج» (١/٦١٣).

(١) باب نحرہ اکل کل ذی ناب من السباع

(٤) تحریم اُکڑی باب من السباع

بكسر ليس، وهي لي تشرب بأفهام النفس، ويعبر، قاله البحر،
وقال القميري^{١٢١}: السبع حسم الماء في كتابه، اجبر في الفرس، والجمع سبع
وسبع، سعي سعيًا، لأنه سعى في بطر أمه، لغة الفرس، ولا تلتد لأنني أكثر
من سعة قولك، ولا تدر لماك على الأنس إلا ناع، سبع هو حمره، الخبي.

واحد. في تحديد ذي ناة من السباح. قال ابن عبد البر: اختلف فيه على من ناس، وعائشة، وجدة بن ابن عمر، ورضي الله عنه - من وجه ضعيف، وهو قول الشعبي، وسعيد بن جبير، ومسي - عدم السبح، ورجحوا بعدم كون ناسي: **قُلْ لَا تَكْفُرْ لِي زُكُوفِي إِلَى تَحْرِيكِ الْاَوَّلَةِ**، وجوزوا أنها مبتدأ، وأثبت ابنه بعد النحر، كما في المتن^(٢٧)

فقال السوفسطائي^{١٢١} : أكثر أهل العلم بدون حدود تكلم في باب معنى من
البيع بعدد ما يتكرر ، إلا الصحيح ، منهم مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ،
وأصحاب الحديث ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، وقال الشافعي ، وسعيد بن جبير ،
وعرض أصحاب مالك : من مباح لعدم قوله تعالى : **لَا أُكْرَهُ مَا أُكْرِهَ**
لِلْأَعْيُنِ الآية ، وقوله تعالى : **فَلْيَتَاخَذُوا حَتْمًا مِّنْهُنَّ أَتَمَّةً** الآية .

روى عنه أبو نعيم الحسنى قال: سمع النبي ﷺ يقول: «كل قمل فم».

1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 26

332 1872 22 12 1872 1872

(٢) نسخ المأثور (١٧٥٦) فيه خبر عن أبي عبد الله هو بحريه، والقصة عنه من غير ما
منه كما في المأثور (١١٩٨)

$$(1^{\pm 1} 2^{\pm 1} \dots; 1^{\pm 1} 2^{\pm 1} \dots)_{\pm 1} \in \mathcal{S} \quad (1.5)$$

43 (5) $\log 10 = 1.0$

١٠٣٧/١٣ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ. عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَثَنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَكَلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ».

أخرجه البخاري في ٧٢ - كتاب الفرائض والصيد، ٢٩ - باب أكل كل ذي ناب من السباع.

ومسلم في ٣٤ - كتاب الصيد والفرائض، ٣ - باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، حديث ١٤.

باب من السباع، مثنى عليه، وقال أبو هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «أكل كل ذي ناب من السباع حرام»، قال ابن عبد البر: هذا حديث ثابت صحيح مجمع على صحته، وهذا نص صريح يضمن عموم الآيات، فبدخل في هذا الأساءة والنمر، والفهد، والأوب، والكلب، والخنزير. انتهى.

١٠٣٧/١٣ (مالك، عن ابن شهاب) أنزهري محمد بن مسلم (عن أبي إدريس) عائذ الله بن عبد الله (لخولاني) بفتح خاء المعجمة مبوب إلى حولان بن مالك (عن أبي ثعلبة) بثلثة (الخثني) بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين مبوب إلى خثين بن نمر، بطن من قضاعة كما في «الأساس».

اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، صحابي مشهور بكنيته كان ممن بايع تحت الشجرة، وضرب له سهمه في غزوة، وأرسله النبي ﷺ إلى قومه، فأسلموا، وروى عنه أنه قال: إني لأرجو الله أن لا يخلفني كما تخلفون عند الموت، فبما هو يصلو في جوف الليل قبض، وهو ساجد فرأت آيته في اليوم أن أباه قد مات، فاستيقظت فرقة، فقالت أين أبي؟ فقبل لها: في صلاة، فماتت، فلم يجيبها، فأنته صوته ساجداً، فمركته فسقط ميتاً، مات ستة خمس وسبعين، وقبل قبل ذلك بكثير، بعد الأربعين، والمعروف الأول.

(أن رسول الله ﷺ قال: أكل) مصدر مضاف إلى مفعوله (كل ذي ناب) سيأتي الكلام على الناب بعد الحديث الذي بعده (من السباع حرام)، قال ابن

١٣٨/١٤٤ **وَحَدَّثَنِي عَنْ سَنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ سُلَيْمٍ، أَنَّهُ حَضَرَ مَعَ، عَمْرِو بْنِ هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْكَلْبُ كَلْبٌ ذِي نَابٍ مِنَ النَّبَاحِ حَرَامٌ».**

عنه الباقى من الخبرين ^(١) هكذا قال يحيى في هذا الحديثين رواية الإسناد الكوفي كل ذي نابٍ من الدواب حرام ولم يتأخذه أحد على هذا اللفظ فهو من الإسناد رواية هذا اللفظ حديث مالك عن إسماعيل بن أبي حنيفة وأما لفظ حديث ابن شهاب هذا فهو أن رسول الله ﷺ يقول عن أكل كل ذي ناب من الدواب

وقال الترمذي ^(٢) لفظ حرام قد مر يحيى من رواية أبي حنيفة عن حماد بن عيسى، تكليم الثور، عن لفظ حرام في حديث أبي هريرة، انتهى قلت، ومثل جماعة رواه محمد بن موسى ^(٣).

١٣٨/١٤٥ **أما قلت، عن إسماعيل بن أبي حَكِيمٍ، الترمذي الحديث المتروك في الثلاثين ومائة، لكأنك قد أوردته حديثاً صحيحاً، وهو هذا، ومائة سقطت، قال في الخبرين ^(٤)، انتهى، في إسناده الحديث الضعيف من إمام الصنعة (عن عبيدة) شيخ أبي حنيفة وذكر الفرجة (ابن عيسى) من أصحاب (الحضرمي) شيخ الحجاز الحديث، وذكر أحمد بن محمد بن أبي حنيفة من رواية أبي حنيفة، كذا في التعليل المستند ^(٥) في نسخة من رواية مسند ولا بعد، لغة من تألفه، قال في الخبرين**

(عن أبي هريرة) يعني أنه عنه أن رسول الله ﷺ قال «كل كل ذي ناب من الدواب حرام» هكذا لفظ محمد بن موسى، وتقدم قريباً أن لفظ الدواب

(١) رقم ١٣٨

(٢) شرح الترمذي ١٣٨/٢٩٠

(٣) رقم ١٣٨

(٤) التعليل المستند ١٣٨/١٣٩

قَالَ خَالِثٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ بِعُذْنَا.

أخرجه مسلم في: ٣٦ - كتاب الصيد والذئب، ٣ - باب: تحريم أكل ذي ناب من السباع، حديث ١٥.

اتفق عليه وفاة «الموطأ» في هذا الحديث (قال مالك: وهو) أي: التحريم (الأمر) اسمعوني به (اعتدنا) بالمدية المنورة، وقول مالك هذا مذكور في النسخ المصرية. ولا يوجد في النسخ الهندية.

قال الزرقاني^(١): «ظاهر مذهب الموطأ التحريم» ويروى عن وهب، وابن عبد الحكم عن مالك مضافاً، ورجحه ابن عبد البر، وقيل: مكروه حراماً للشهر على ذكره، ونعظ «حرام» عندنا بحسب حديث أبي ثعلبة، لكنهم اختلفوا عليه في حديث أبي هريرة، فيحمل على الجمع الصادق بالذكر، وهو مشهور في المذهب، كما قال ابن العربي وغيره، وظاهر «الموطأ» إذ قال: لا أحب أكل الصبيح والذئب، والنهر، ولا شيء من السباع.

والقول الثاني لأصحاب مالك «المشيين» اختلف بين ما بعدد كالأسد والنمر فيحرم، وبين ما لا يعدد كالضبع والهرم والذئب، فيكروه، نقله عنهم ابن حبيب. ووجه المشهور قوله تعالى: ﴿لَا أُجِدُّ فِي مَا أُؤْمَرُ بِهِ مَحْرُماً﴾ الآية، فإنه يدل على عدم تحريم غير ما فيها، لكن معنى الحرمة لا يقتضي التحريم، بل يحتمل الذكرانية أيضاً فاحتفظ بذلك، وتعقب بأن الآية مكية، وحديث التحريم بعد الهجرة بالاتفاق، وأجيب: بأن الحديث لا دليل فيه على الحرمة لأجل أن «أكل» مصدر مضاف إلى فاعله. فيكون كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَكْلُ الْكَذِبِ﴾، قال ابن عبد البر: النهي إن ورد على ما في مالك، فهو نهي لإرشاد، كالأكل من رأس أدمغة، والاستحباب بالمعبر، وإن ورد على غير ملكك، فهو على

(١) شرح الزرقاني (١٩١٢).

لحريم كالشغل، بعد بيع حبر الحمله، ومساحة الحيوان من هذا التقدير،
فحمل انتهى على التبرع بربطه انتهى

وقال القردور^(١) المذكور، سبع - وصبيح - والعصف، وفت، وهن، وإن
وحيا، وجل، وفهد، وكث، ونور، اسم.

وبسط الساجي الكلام على أقوال أصحابه في الحرمة والكرات وفي
الزهدية^(٢) لا يجوز كذا في كتاب من الساج ولا في محط من قطره
لأن الساج يتكلمهم عن أكل كل في محط من الطيور، وكذا في كتاب من
الساج، يقول: «سبع سمع» ذكر غريب الشرعين - بصرف أنفسهم - فتناول
ساج الطيور والحيوانات لا كل ما له مخلوق أو نبات، والساج كل محتلف منهم
جاء فخلل عدد عده. وعلى التحريم - والله أعلم - حرمة من لا يرى
شيء من هذا الأوصاف الذميمة لا تأكل إليهم - وبما حل به الوضع، والتعبد -
والذي هو - سبع - والساج، وإن عرس من السبع فهوهم. وكذا أكل الرخاء
والبعث، لأهمها بالثلاث الحب، السم،

قال القردور^(٣) قال ابن الأثير: «سبع» نفس ثدي خلف أرماعه، وجل
المراد جل في كتاب - حلف أو كبرات ما بعد ما وبصير على غيره - وبسطاد
وعقد بطع عاب مخالف غير الندي، كتمت رصع - وقد قال الشافعي،
وأصحاب مالك المديبر، حسن فتشعبي أو الحبر، إن السم لا يمتدح
لما عليه بغيره مودة، «باب» ولم يزل: نل سبع نبيها على الاقتباس والمعدي،
ولا فلا فائدة لذكر الكتاب، في الساج كله ذات ألبان، انتهى.

(١) مخرج الخبر (١١٧)

(٢) (١١٧، ١١٨)

(٣) مخرج الخبر (١١٧)

وقال الحافظ^(١): اختلف القائلون بالتحريم في الرماد بالناب، فقيل: إنه ما يتقوى به، ويصون على غيره، ويصطاد، ويعذو بضمه غالباً، كالأسد، والهدد، والصقر، والعقاب، وأن ما لا يعذو كالضبع، والتملب فلا، وإني هذا ذهب الشافعي، والليث ومن تبعهما، وقد ورد في حل الضبع أحاديث لا بأس بها، انتهى.

وقال الموفق^(٢): ابن أوى، وابن عرس حرام سئل عنهما أحمد، فقال: كل شيء ينهش بأنيابه، فهو من أسباع، وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه، وقال الشافعي: ابن عرس مباح؛ لأنه ليس له ناب قوي فأشبه الضب، ولأصحابه في ابن أوى وجهان، انتهى.

وقال الزيلعي على «الكنز»: الرماد بذوي مخلب هو سباع الطير لا كل ما له مخلب، وهو النظير كما أورد في ذي ناب من سباع البهائم، لا كل ما له ناب. انتهى، قال الشليبي في «حاشيته»: فإن البعير له ناب، والفر كذلك. انتهى، وفي «الدر المختار»: لا يحل ذو ناب يصيد به، فخرج نحو البعير، انتهى.

ثم قال الساجي^(٣): أجاز مالك أكل الطير كله ما كان له مخلب، وما لم يكن له مخلب، قال مالك: لا بأس بأكل العبد والهدد، ولا أعلم شيئاً من الطير يكره أكله، واختلف قول مالك في الخطاف قتي «المستخرج». لا بأس بها، وقاله ابن القاسم، وروى عبيد بن رباح عن مالك أنه كره أكلها، والدارقطني أظهر خلافاً لأبي حنيفة، والشافعي في قولهما: لا يؤكل كل ذي مخلب

(١) «فتح الباري» (٩/٦٥٧).

(٢) «المنهاج» (١٣/٣٢٠).

(٣) «المنهاج» (٣/١٣٠).

من الطير، والدليل على ما فتواؤه قوله تعالى: ﴿كُلْ لَّأَكْثَرِ فِي مَا أُوتِيَ بِإِنَّ حَرَمًا﴾ الآية، وهذا عام فتحمله على عمومها إلا ما خصه الدليل، انتهى.

وعذ الخرفي في حمله إلى حرمان كل ذي مخلب من الطير وهي التي تعلق بمخالبها الشيء وتصيد بها، قال الموقفي^(١): «هذا قول أكثر أهل العلم، وبه قال الشافعي، وأبو ثور، ومسحاب الرأي، وقال مالك، والليث، والأوزاعي، ويحيى بن سعد: لا يحرم من الطير شيء، فإن مالك ثم أراح أحدًا من أهل العلم يكره سباع الطير، واحتجوا بعموم الآيات المبيحة».

ولاء ما روى ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، وعن حنبل بن الربيع قال: قال رسول الله ﷺ: «حرام عليكم اللحم الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير» رواهما أبو داود^(٢)، وهذا يخص عموم الآيات، ويقدم على ما ذكره، فيحل في هذا كل ما له مخلب يعنونه كالعقاب، واليازي، والصقر، والشاهين، والباشق^(٣)، والحدأة، واليوم، وأشباهها، انتهى.

وقال ابن تيمية في «المنتقى» حديث ابن عباس رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي وقال: «عن جابر قال: حرم رسول الله ﷺ يعني يوم خيبر لحوم الحمر الأنسية، ولحوم البغال، وكل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، رواه أحمد والترمذي، وعن عاصم بن سارية أن رسول الله ﷺ حرم يوم خيبر كل ذي مخلب من الطير... الحديث رواه أحمد والترمذي، وقال: نهى عن لفظ التحريم، انتهى».

(١) انظر: «المعني» (١٣/٣٢٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٨٠٥، ٣٨٠٦).

(٣) الباشق: من الجوارح، شبه الصقر.

(٥) باب ما يكره من أكل الدواب

١٠٣٩/١٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، أَنَّ أَحْمَرَ بْنَ سَمْعٍ

(٥) ما يكره من أكل الدواب

جميع دابة، قال المجدد: من دث بدت دأً ودهباً: شئ على هيئته،
والدابة: ما دث من الحيوان، وغلط على ما يركبه انتهى، وقال الذهبي: (١)
الدابة: ما دث من الحيوان كله، وقد أخرج بعض الناس منها الطير: لقوله
تعالى: ﴿يَوْمَ بَنَّا فِي الْأَرْضِ ذَلِيلًا وَلَا ظَلَمَ بِيَوْمِهِ﴾ (٢) الآية، ورد بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ
بَنَّا فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى أَثَرِ بِرْقَعَةٍ﴾ (٣) انتهى، وفي مختار الصحاح: كل ما دث
على الأرض دابة، وقيل ليس: أكذب من دث ودرج، أي أكذب الأحباء
والأصوات انتهى.

وعلى استعماله فيما يركب كما تقدم في كلام القسوس، وبسطه
المباحة إن كانوا: إن اللفظ لم يكن له معنى واحد أو أكثر، وعنى الثاني إن
كان وعنه كذلك المعاني عني التسمية فهو المشترك، وإن لم يكن كذلك بل
وضع لأحدهما أولاً، ثم نقل إلى الثاني، فإن ترك موضوعه الأول يسمى نقلًا
مقبولاً عرفياً، إن كان الناقل هو العرف العام كاللغة، فإنها في أصل اللغة اسم
لكل ما بدت على الأرض، ثم نقله العرف العام إلى ذوات القوائم الأربع من
الخير والبيات والسمير، كما في شروح الشمسية، وحواشيه، حتى قال
بعضهم: إنها نقلت إلى الفرس خاصة، ومقصود الترجمة هي الثلاثة، كما يظهر
ما ذكر فيها، والمقصود كراهة أكل هذه الثلاثة

١٠٣٩/١٥ - (مالك: أن أحسن ما سمع) يعني أن مالكاً سمع في مسألة

(١) إجماع الصحابة (١/ ٢١٠).

(٢) سورة الأنعام: الآية ٣٨.

(٣) سورة هود: الآية ٦١.

في الحيتي

الانوار الأربعة أقر لا محتلت، وأحسن الأقوال التي سمعت فيها عدم
سبكه (في الخيل) حده الأقران لا واحد من خط كالقوم ورمح،
وقيل: بقره حبل، قال أبو عبيدة، كما تقدم في الجهد.

قال الثوري^(١) - في الحل فيها عراها وراسها، يعني عند أحمد، وبه
قال ابن سيرين، وروى ذلك عن ابن الزبير، والحسن، وعطاء، والأسود بن
يزيد، وبه قال حماد بن زيد، والثعلبي، وابن المبارك، والشافعي، وأبو نورة،
وحرمها أبو حنيفة وثقة بها مالك، والأوزاعي، وأبو عبيدة ثقله تعالى:
﴿وَالْحَيْثُ وَالْجَانِثُ الْأَيْمَةُ﴾. ومن خالفه قال: قال رسول الله ﷺ: «حرام عليكم
الحمر الأهلية وحدها وبناتها»

وله، قول جابر: انتهى رسول الله ﷺ يوم غمر عن لحوم الحمر الأهلية،
وأقر هي لحوم الحيتي، ومن أسند، قالت: صحبنا على عهد رسول الله ﷺ
فربنا، فأثكنا ونحن بأبديته، فنقل عليها، وحديث حاتم ليس له إسناد
جيد، والله أحمد، قال: وبه، وعلان لا يعرفه، يروى ثور عن رجل من
مخزوم، وقال: لا بدع أحداثنا بهذا الحديث المسكر انتهى.

وقال الشافعي^(٢) - الحل عند مالك مكرهة وليس بحرمة، انتهى، وقال
الترمذي: المحرم: النجس، وحرس، وحمل، وحرس، وحسار، انتهى، وحكى
الأسدي المالكي في شرح معجم^(٣) ثلاثة أقوال في ذلك، وقال: الممنوع ظاهر
الأسوط، وكتاب التسم الثلاث، والمكرهه هي السموية، وإباحه حذائنا بعض
المتأخرين، انتهى.

(١) المعجم، (٢٤) / (٢٣٦).

(٢) المعجم، (٢٣) / (١٣٣).

(٣) إكمال أعمال المعلم، (٢٣) / (١٣٤).

وَأُتِيَ بِهَا

وفي «المحلى» قال الخراطي في شرح مسند: مذنب مالك الكراهية،
ومالك القاهسي: المشهور عند المالكية الكراهية، والصحيح عند المحققين منهم
التحريم، انتهى.

وقال الزرقاني: لا توكّل تحريماً على مشهور العذهب، وقول «المصنف»:
«مذنب» مائة الكراهية ضريب إلا أن تحصى على التحريم انتهى، وسيأتي
حاشية الزرقاني عن حديث حابر وأسماء في آخر الباب.

وفي «المهذبة»^(١) يكره لحم العرس عند أبي حنيفة، وهو قول مالك،
وقال أبو يوسف، وسعيد، والشافعي: لا يأكل بأكله لحديث حابر، ولأبي
حنيفة فيه نهي: ﴿وَلْيُكَلِّلْ وَلْيُزَلِّ﴾ الآية خرج معراج الامتنان، والأكل من
أعلى منعها. وتحكيم لا يترك الامتنان، أعلى، نعم ويمتنع أدناها، ولأنه كذا
إرهاب العذر فيكره كله محرماً، ولذا يصرّب له بسببه في «العزيمة». ولأن
في إباحته تقبيل آلة الجهاد، وحديث حابر من من حديث حنبل، والبرجيج
لتحريم، ثم قيل: الكراهية بمنزلة كراهة تحريم، وقيل: كراهة تنزيه، الأول
أصح، انتهى.

وأحسن الشرح الكلام في «المهذبة»^(٢) عن مسند أبي حنيفة في ذلك،
ورجح الطحاوي قول أصحاب، وفي «المحلى»: بقولهما يضيء، كما في
«عمادة» وعبرته، وقال أبو حنيفة: أكره لحوم الخيل، فحمله أبو بكر البرازي
على أسرية، وصحح صاحب «المهذبة» التحريم، وقيل: رجع عن ذلك قبل
معه ثلاثة أيام، انتهى.

(والبحال) جمع كثرة الفعل وجمع الفعلة يقال: واجعل، وهو المتولد من

(١) (١٠٣٩/٢٢/١).

(٢) (١٠٣٩/٢٢/١).

الفرس، والحمار، قال أندميري^(١): إذا كان الذكور حماراً يكون شديد الشب
بالفرس، وإذا كان الذكور فرساً يكون شديد الشب بالحمار، وهو عقيم، لا يولد
له، لكن في تاريخ ابن بطريق في حوادث سنة ٤٤٤هـ أن بغلة بنابلس ولدت
في بطن حجرة سوداء بعلاً أبيض، ويقال: إن أول من أنتجها قارون، والمغل
اسم جسد يقع على الذكر والأنثى، وكذا العلة، وانها لعقود كالمسود، فمن
حلف لا يركب بغلاً بحث في كليهما، وكذا في البغلة، والمنولد بين الحمار
الآهني والفرس حرام؛ لأنه متولد بين ما يحل ويحرم، فغلب جانب التحريم،
فإن تولد بين حمار وحشي وفرس خل.

وأما الحديث الذي رواه البزار يستاد صحيح عن أبي واقد: «إن قوماً
مات لهم بغل، ولم يكن لهم شيء غيره، فحاءوا إلى رسول الله ﷺ فرخص
لهم فيه، فمحمول على أنهم كانوا مضطرين يحل لهم أكل الميتة، انتهى.

وقال المرفق^(٢): البغال حرام عند كل من حرم الحمر الأهلية، لأنها
متولدة منها، فإن قلنا: ما لبغل إلا شيء من الحمارة انتهى.

وقال ابن أبي شيبة^(٣): البغال حكمها حكم الحمر، فإن قلنا: إن الحمر
مكروهة فالبغال مكروهة، وإن قلنا: الحمر محرمة، فالبغال محرمة، انتهى،
وحرمه المزدبر كما تقدم.

وفي «الهداية»^(٤): لا يجوز أكل لحوم الحمر الأهلية والبغال، وفي «الذر
المعروف»^(٥): لا يحل لبغل الذي أمه حمارة، قلنا أمه بقره أكل انصافاً، ولو

(١) «ميدان السمران» (١/٣٠٠).

(٢) «المعنى» (١٣/٣١٩).

(٣) «المعنى» (٣/١٣٣).

(٤) (٤/١٣٩).

(٥) (٩/١٥٠٨).

والخنزير .

مرسأً فكأنه: قال ابن عابدين: فيكون على الخلاف الذي في الخيل؛ لأن المعشر في الحل والحرم الأم، انتهى.

(والخنزير) جمع حمار، ويجمع أيضاً على حمرة وأحمرة، والأنثى أُنْثَاءُ والحماره باده، وليس في الحيوان ما يسزو على غير جنسه، ويلقح إلا الحمار والعرس، ويوصف بالهداية إلى سنوك الطرقات التي مشى فيها ولو مرفه، بحرم أكله عند أكثر أهل العلم، وإنما رويته أترخصة فيه عن ابن عباس، رواه عنه أبو داود في مسنده، قاله الصميري^(١).

وقال السوفق^(٢): أكثر أهل العلم يرون تحريم الحمر الأهلية، قال أحمد: خمسة عشر من أصحاب النبي ﷺ كرموها، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها، وحكي عن ابن عباس وعائشة: أنها كانتا يقولان بظاهر قوله سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَيْدِي فِي مَا أُوتِيَ﴾ الآية، ونراها ابن عباس، وقال: ما حلا هذا فحلل، ومثلت عائشة عن الأنفارة فقالت: ما هي بحرام، وتلت هذه الآية، ولم ير عكرمة، وأبو وائل تأكل الحمر بأساً، وروى غالب بن أبيحرة قال: أصابتنا سنة، فقلت: يا رسول الله أصابتنا سنة، ولم يكن في عالمي ما أطعم أهلي إلا سمان الحمر، وإلا جردت لحوم الحمر الأهلية؛ فقال: فأطعم أهلهم من سبعين حمراً، فلما حرمها من أجل جوار النقرة^(٣).

ولما ما روى جابر بن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، متفق عليه، قال ابن عبد البر: روى عن النبي ﷺ تحريم الحمر الأهلية عن

(١) إنباء الحيوان (١/٣٢٨، ٣٢٩).

(٢) المعني (٩٣/٣١٧).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٠٨).

أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ:

وابن عمر، وابن عمرو، وجابر، والبراء، وعبد الله بن أبي أوفى، وأنس، وزاهر الأسلمي يأسنيد صحيح حسناً، وحديث غالب بن أبيجر لا يُعْرَجُ على مثله مع ما عارضه، ويحتمل أن رسول الله ﷺ رخص لهم في مجاعتهم، وبشّر علة تحريمها المطلق لكونها تأكل العذرات، قال عبد الله بن أبي أوفى: حرمها رسول الله ﷺ البتة من أجل أنها تأكل العذرة. منى عليه.

وقال الباجي^(١): اختلفت الرواية عن مالك فيها، ف قيل: إنها محرمة، وقيل: إنها مكروهة غير محرمة. ذكر ذلك القاضي أبو محمد، انتهى. وذكر القاضي أبو الحسن رواية الكراهة خاصة. انتهى، وتقدم ما قال الفرير من أن الحمار محرم، وقال الزرقاني في النكاح بعث حديث المنعة: إن النهي للتحريم أو الكراهة، قولان لمالك. والمعتمد عن مالك تحريمها، انتهى.

(النهاية) أي: الثلاثة (لا تؤكل) تحريماً بالاجتماع في البغال، والحُمير، وكذا في الفرس عند الحنفية؛ وإنما لكمة مع الاختلاف في الكراهة والحرمة خلافاً للمشافعي، وأحمد وغيرهما؛ إذ قالوا بالإباحة فيها (لأن الله تبارك وتعالى) هذا دليل ثمة ادعاء.

قال الباجي: استدل مالك على المنع من أكل لحوم الخيل، والبغال، والحُمير بالآية، وأصل الاستدلال لابن عباس - رضي الله عنه - قال البيهقي في «الدرر»^(٢): أخرج ابن أبي شيبة، وابن جرير، وغيرهما عن سعيد بن جبير قال: سألت رجلاً من عباس عن أكل لحوم الخيل، فكرهها، وقرأ الآية، وفي رواية أخرى عنه أنه كان يكره لحوم الخيل، ويقول: قال تعالى: ﴿وَاللَّحْمَ عَقَقْهَا لَكُمْ﴾ الآية، فهذه للأكل ﴿وَاللَّحْمَ عَقَقْهَا﴾ الآية، فهذه للركوب، (قال)

(١) «المنها» (٢/١٣٣).

(٢) «الدرر المشورة» (٥/٤٩٩).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَرَبِّكَ وَقَدْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي
الْأَنْعَامِ:

وخلق ﴿الْحَمَلُ وَالْجَيْدَ وَالْحَمِيرَ بِرُكْبَتَيْنِ﴾^(١١١) اللام للعلّة المفيدة للحصر والذلة على أنه لم يخلق لغيره ذكره، ولعطف الجيد والحمير، وهو مقتضى الاشتراك في التحريم، وبأنها سبقت للاعتقاد، فهو كات يستع بها في الأكل سكان الامتنان به أعظم، كذا في المحنى، وبهذا الأخير استدلال كذا سباني.

(﴿وَرَبُّهُ﴾) مفعول له، كذا في «الحلالين»؛ أي: كل منهما مفعول له، لكن جبر الأول بالانلام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل الركوب المخلوقون، وفاعل الخلق هو الله عز اسمه، ونصب الثاني لاتحاد الفاعل؛ لأن المبرر هو الله تعالى، والخالق هو الله تعالى، كذا في «الجميل».

(وقال تبارك وتعالى في) مافع (للأنعام) جمع نعم، قال النعمري^(٢٧): "النعم عند اللعوبين: الإبل والنساء يدكر ويؤنث؛ بالجمع أنعام، وجمع الجمع أنعيم، وعند الفقهاء اسم يشمل الإبل، والفرس، والغنم، وقال ابن الأعرابي: النعم الإبل خاصة، والأنعام الإبل والبقر والغنم، وحكى القشيري في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا نُوحًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنِّي عَجِزٌ فَلَوْ أَنَّ لَكُمْ كَيْفَ تَتَذَكَّرُونَ﴾^(٢٨) أنها الإبل، والفرس، والغنم، والخيل، والسعال، والحصير، والنعم كثيرة الفائدة سهلة الانقياد، وليس لها شراسة للدواب، ولا قوة السباع، وجعل من شأنها ثبات والصبر على التعب والجوع والعطش، وخلفها ينولان تقاد بالأيدي كما قال تعالى: ﴿وَوَلَقَدْهَا لَمَّمْنَ فِيَهَا وَكَأَنَّهُمْ وَسْمٌ بِأُكُونٍ﴾^(٢٩) ولهم فيها نسيم ومَسْكَبٌ فلا يشكرون^(٣٠)"^(٣١). انتهى.

(١) صورة الحظ : الأمانة .

(٦) حالة النحر (١٩-٢٠).

$$N \leq \frac{1}{2} \log \frac{1}{\epsilon} \quad (7)$$
$$V^{\alpha} \psi^{\beta} = \delta^{\alpha\beta} \quad \text{for } \alpha, \beta = 1, 2, \dots, 6 \quad (1)$$

﴿يَذْكُرُوا مِنَّا مَا نَتْلُو فِي هَٰؤُلَاءِ الْأَنعَامِ﴾ وقال تبارك وتعالى: ﴿يَذْكُرُوا أَنفُسَهُمْ فَمِنْ رَحْمَتِ رَبِّهِمْ إِنَّا نَنسُوا﴾.....

وقال الراغب: النعمة: الحالة الحسنة، والنعمة مختص بالإبل؛ وجمعه أنعام، وتسميته بذلك لكون الإبل عندهم أعظم نعمة، لكن الأنعام يقال للإبل والبقر والغنم، ولا يقال لها أنعام حتى يكون في جعلتها الإبل، وقوله تعالى: ﴿يَذْكُرُوا مِنَّا مَا نَتْلُو فِي هَٰؤُلَاءِ الْأَنعَامِ﴾ فالأنعام هاهنا عام في الإبل وغيرها انتهى.

فقال عز اسمه في منافع الأنعام في سورة غافر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَلْعَنُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِهِ إِذَا تَلَّوْا كِتَابَ اللَّهِ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهَا مَا نَتْلُو فِي هَٰؤُلَاءِ الْأَنعَامِ﴾ (١).

فإن الزرقاني^(٢): أتى بهذه الآية، لأن فيها لام التعليل المفيدة للمحصر عنده، لأنه في مقام الاستدلال. ولذا عدل عن قوله في سورة النحل قبل آية الخيل ﴿وَالَّذِينَ خَلَقُوا لَكُمْ مِنْهَا دَنًا وَسَبْغًا وَفَنًّا وَلَكُمْ فِيهَا نَمِيلٌ﴾ (٣) (وقال تبارك وتعالى) أيضاً في موضع آخر في منافع الأنعام: ﴿يَذْكُرُوا﴾ هكذا في جميع النسخ باللام، وأشكل عليه بأن التلاوة: ﴿يَذْكُرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ كما أورده الزرقاني. وعندني له وجه سيأتي بيانه ﴿أَنفُسَهُمْ﴾ عند تدبج ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقْنَاهُمْ﴾ الله تعالى ﴿فَمِنْ رَحْمَتِ رَبِّهِمْ﴾ في «القاموس»: النسيئة: كل ذات أربع فوائس ولو في الماء، أو كل حي لا ينبت، والجمع: البهائم. والأبهيم: الأصعب، واستبهم: استعجم. فلم يقدر على الكلام، كذا في «الجميل».

قال الدميري^(٤): النسيئة بفتح نسياء، الصغير من أولاد الغنم، والبقر،

(١) سورة يونس: الآية ٢٤.

(٢) سورة غافر: الآية ٧٩.

(٣) شرح الزقاني، (١/٣٦٦).

(٤) سورة النحل: الآية ٥.

(٥) حياة الحيوان (١/٢٣٨).

قَالَ مَالِكٌ وَسَمِعْتُ أَنَّ النَّبِيَّ هُوَ الْفَقِيرُ،

وَالثَّلَاثَةُ: وَالْيَدْنُ حَمَلُهَا لَكُلِّ شَيْءٍ شَعِيرَتُهُ تَكُونُ فِيهَا سَبْعٌ فَكُنِيَ اسْمُ أَهْلِهَا عَنْهَا صَوْرَةً فَإِذَا وَجِئَتْ بِجَوْنِهَا قَطَلُوا مِنْهَا وَلَطَمُوا أَفْئِدَتَهُمُ وَالْمَعْرُوفُ^(١) الْآدِبُ، وَفِيهَا الْأَمْرُ بِالْأَكْلِ وَالْإِطْعَامِ مِنَ الدُّنَى، وَالدُّنَى يَنْبُلُ أَوْ تَعَمُّ الْبَقَرَةُ أَيْضًا، كَمَا تَقْدَمُ فِي مَحَلِّهِ، فَالْمَصْفِ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْآيَاتِ الثَّلَاثِ عِنْدِي، وَلِذَا خَسِرَ الْعَامِلُونَ وَالْبَائِسُ الْمَذْكُورِينَ فِي الْآخِرِينَ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَسَمِعْتُ) أَهْلُ الْعِلْمِ (أَنَّ الْبَائِسَ) الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ هُوَ الْفَقِيرُ، صَفِيَّتُهُ بِالْفَقِيرِ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، أَي: فِي قَوْلِهِ مَعَالِي: ﴿وَلْيَسِّرُوا كَلَّابِينَ الْفَقِيرِ﴾ إِمَارَةً إِلَى شِدَّةِ مَقْرَرِهِ، قَالَ صَاحِبُ «الْحَلَالِينِ»^(٢): ﴿وَلْيَسِّرُوا كَلَّابِينَ الْفَقِيرِ﴾ أَي: الشَّدِيدِ اسْفُتْرَ، وَأَخْرَجَ النِّسْيُوطِيُّ فِي «الدَّرَجَةِ»^(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ نَافِعَ بْنَ الْأَزْرَقِ قَالَ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِهِ مَعَالِي: ﴿وَلْيَسِّرُوا كَلَّابِينَ الْفَقِيرِ﴾ قَالَ: الْبَائِسُ الَّذِي لَمْ يَجِدْ شَيْئًا مِنْ شِدَّةِ الْحَاجَةِ، وَأَخْرَجَ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: الْبَائِسُ الْمَضْطَرُ الَّذِي عَلَيْهِ الْبُؤْسُ، وَالْفَقِيرُ الْغَنِيْفُ، وَعَنْ حُجَّاهُ قَالَ: الْبَائِسُ الْفَقِيرُ، هَذَا سِوَاهُ، وَعَنْ قَتَادَةَ: الْبَائِسُ الْفَقِيرُ الَّذِي بِهِ زِمَانَةٌ، وَهُوَ فَقِيرٌ، انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٤): الْبُؤْسُ وَالْبَائِسُ وَالْأَسَاءُ: الشَّدَّةُ وَالْمَكْرُوهُ، إِلَّا أَذِ الْبُؤْسِ فِي الْفَقْرِ وَالْحَرْبِ أَكْثَرُ، وَالْبَائِسُ وَالْأَسَاءُ فِي الشُّكَاةِ، انْتَهَى.

وَنَوَالُ ابْنِ أَبِي^(٥) بَعْدَ قَوْلِ مَالِكٍ: هَذَا مِمَّا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ وَأَهْلُ التَّفْسِيرِ:

(١) سورة النجم، الآية ٢٦.

(٢) (ص ٤٣٨).

(٣) مدار البصرة (٦/ ٢٧).

(٤) مفردات ابن العربي: (ص ١٤٣).

(٥) لمصنف (١٣٣/ ١٣٣).

وَأَنَّ الْمُعْتَرَّ هُوَ الزَّائِرُ.

قَالَ مَالِكٌ: فَذَكَرَ اللَّهُ الْخَيْلَ، وَالْبَيْتَانَ، وَالْحَمِيرَ لِلرُّكُوبِ،
وَالزَّيْتَةَ، وَذَكَرَ الْأَنْعَامَ لِلرُّكُوبِ وَالْأَكْلِ.

ويقتضيه المعنى، وذلك أن البائر من وجد به البؤس، والفقر من جملة البؤس (وأن المحتر هو الزائر) الذي بعثرك، ويعرض لك نعمته، ولا يفسح بالسؤال قاله الزرقاني^(١)، واختلف في معناه عنى أقاريل يأتي ذكرها في قول مالك الآنبي قريباً.

(قال مالك) مبيناً وجه الاستدلال، وتقريباً للحجة (فلذكر الله تعالى الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة. وذكر الأنعام للركوب والأكل) قال الزرقاني^(٢) تبعاً للمحافظة في «الفتح»: بينوا وجه الدليل بأمر: أحدها: أن لام التحليل تغيد أن الخيل وما عطف عليها لم تخلق لغير ذلك؛ لأن الغلة المستوصفة تغيد الحصر، فإباحة أكلها خلاف ظاهر الآية الذي هو أولى في الحجة من اعتبار الأحاد ولو صح

وثانيها: عطف البغال والحمير على الخيل دالٌّ على اشتراكها معهما في حكم التحريم، فيحتاج من أفرد حكم ما عطف عليه إلى دليل، وحدث أسماء في «الصحاحين»^(٣): نحونا فرساً على عهد رسول الله ﷺ، فأكلناه ونحن بالمدينة، بعد تسليم أنه ﷺ أطلق على ذلك، وأنهم لم يفعلوه باجتهادهم على ما هو المرجح من جواز الاجتهاد في عصره ﷺ فضية حين ينطرق إليها الاحتمال؛ إذ هو خير لا عموم فيه.

(١) شرح الزرقاني، (٩٢/٣).

(٢) شرح الزرقاني، (٩٢/٣).

(٣) صحيح البخاري (٥٥١٠ - ٥٥١١) باب النحر والذبح، وفتح الباري (٩٥/٦١٠)،
ومسلم في الصيد (٢٩٣٧) باب بي أكل لحوم الحيل.

وأما حديث جابر في «تصحيح» شهر الثور سنة ٢٢٠ يوم حبر عن الحرم الحرم لأهله، ورحض في الحبل - بعد من أداة التخرج من لقونه - «يخدر» - إلى الرحلة المشاة لتسريح لعداء مع فقام سماح - قد على أنه رخص لهم حرم المحضة الشديدة التي أصابهم بخير - ولا بد ذلك على الحل التخليقي التي هو محل السرح.

وأما كون أكثر الترويات بلفظ «أذن» كما في «...» وفيه تعوية واحتياطاً لأن لفظ «أذن» دون «أصح» فإن شئ ذلك وكذا لفظ «أذن» معناه في هذا الوقت فلهذه.

ثالثها: أن الالة مغب في الامتداد، فهو كان يصنع بها في الأكل لكان الامتداد به أعظم، والحكم به بمن يأتي لحرم - وهو الركوب والريشة هاتك ويركب امتداداً، وإذا سبها وقد وقع الامتداد بالأكل في التذكيرات أنها في قوله: «فأولها كالكوكب».

رابعها: لو أصح الأكل بعدت المصلحة فيها وربما وقع الامتداد به من الركوب والريشة، وأجيب عن الأول بأن أنه الحل مكينة، وهو قدم بهم «...» المنع كما أن في أكلها في حبر، ورواية أن معصم الإذن في المصلحة، وأنه لا يأتي فيها - وهذا المنع، وأما دعوى أن نه الحل ليست صافي المنع، وحديث أسماء صريح في الحرز فتقدم التصريح على التحصيل، فبعد أن أن امتداد من الالة المنع، ومن تألف في الامتداد شئ ما عرف في الامتداد.

وأما دعوى أن الامتداد لا يحد الحصر في الركوب والريشة، فإنه يستعمل التحصيل في غيرهما وغير الأكل بماذا كحلل، لا تمتد بالامتداد، وتوجهها، وأما حكم الركوب والريشة - أنه أغلب ما خلفه في التحصيل - محبوبه أن معنى الحصر فيهما من الأكل الممنوع به في شر التحصيل، فهو إضافي، فلا ينافي الاستفاد منها فيما ذكره والتحليل على أنه إضافي الاصطلاح، والتحليل بالحرز ركوب حكماً.

وأجيب عن الثاني بأن عطف البغال والحمير إنما هو دلالة اقتداء، وهي ضمنية، وسواء أنا لم نستدل بها فلفظ «ال» مع الإضافة بأنه خلقها للركوب والريّة، واستثانها بالأكل من الأنعام دونها، وعن ثالثة: أن الامتنان إنما يقصد به غائب ما كان يقع انتفاعهم به، فحومها بما القوا وعرفوا، ولم يكونوا يعرفونه، أكل الخيل لعزها في ملائمتهم، بخلاف الأنعام فأكثر انتفاعهم به كان لحمل الأثقال وللأكل، فافتقر في كل من التصنيس على الامتنان بأعلى، لا ينتفع به، والجواب أن هذا ممنوع، وسنده أنه لا دليل على أن المنقصر بالامتنان غالب ما يقصد به.

وأجيب عن الرابع: بأنه لو لزم من الإذن في أكلها أن ينفي اللزم مثله في الأسنام، وقد وقع الامتنان به، وجوابه أن الفرق موجود، لأن ما وقع التصريح بالامتنان بأنه لا يقاس عليه ما وقع فيه الامتنان بأنه للركوب والريّة، فاللزام ممنوع. وقد روي عن ابن عباس أنه كان يكره حوم الخيل، ويقرأ ﴿وَالَّذِينَ خَلَقُوا ذُرِّيَّتَكُمْ﴾ الآية، ويقول: هذه للأكلي، والخيل والسفال والحمير، ويقول: هذه للركوب، فهذا صحاح من أسماء اللسان، ومقامه هي القرآن معلوم، وقد سبق مالك على الاستدلال بذلك، انتهى. والمظهر أن ابن عباس - رضي الله عنه - سمعه من النبي ﷺ، فالتصبير لا يكون برأيه.

وقال الناجي^(١) استدلال مالك على المنع من الأكل بآية، وفلك من وجهين أحدهما: أن لام كي بمعنى الحصر، وذلك أنه أعسر تعالى أنه إنما خلقها للركوب والريّة، ونصد بفلك الامتنان عيباً، وإظهار إسمائه إليها، فدل ذلك على أنه حبيص ما أباح لنا منها، ولو كانت فيها منعة غيرها لذكرها لبيان إسمائه عايناً، أو ليظهر (باحه ذلك إليها، فإن إخباره تعالى أنه خلقها لهذا المعنى دليل على أنه جميع التصرف المباح فيها.

(١) المعجم (٤/١٣١).

قَالَ مَالِكٌ. وَالْقَانِعُ هُوَ الْفَقِيرُ أَيْضًا.

والوجه الثاني: أنه تعالى ذكر الخيل وقرينها، فأخبر أنه خلقها للركوب والريّة، وذكر الأنعام فأخبر أنه خلقها لتركب وتأكل، فلما عدل في الخيل وقرينها عن ذكر الأكل، دل ذلك على أنه لم يخلقها لذلك، وإلا بطلت فائدة التخصيص بالذكر، انتهى.

وتقدم قول صاحب «الهداية»^(١): إن قوله تعالى: ﴿وَالْقَانِعُ﴾ الآية، خرج مخرج الامتنان، والأكل من أعلى منافعها، والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى النعم ويحتج بأدناها، وفي «حواشي»: قد اعترض أنه ترك ذكر الحمل عليه فيسفي أن لا يحمل عليه، وهو فاسد. فإن الكلام في أن ترك أعلى النعم والذهاب إلى أدنى دونه دليل حرمة الأعلى، والحمل ليس كذلك، انتهى.

(قال مالك. والقانع) ابوار في قوله عز اسمه: ﴿وَالْقَانِعُ﴾ والمعنى (هو الفقير أيضاً) كما أن البائس هو الفقير، واختلفوا في معنى القانع والمعتر، قال الرازي^(٢): القانع: الساتر، يقال: قنع بفتح فتوحاً إذا سأل، قال أبو عبيد: هو الرجل يكون مع الغنم يطلب فصلهم ويسأل معروفهم ويحج، قال الفراء: والمعنى الثاني: القانع الذي لا يسأل من الغنّة، يقال: قنع بفتح فتوحة، إن رضى بما قسم له وترك السؤال، أما المعسر، فقيل: إنه المتعرض بغير سؤال، وقيل: إنه المتعرض بالسؤال، قال ابن الأعرابي: يقال: عروت فلاناً، وأعررت، وعروته إذا أثبتته مطلباً معروفه ونحوه، قال أبو عبيد: والأقرب أن القانع هو الراضي بما يدفع إليه من غير سؤال، والمعتر هو الذي يتعرض بطلب، ويعتريهم حلاً بعد حال، فبعض ما يدل على أنه لا يتبع بما يدفع إليه أمداً، وفراً الحسن: المستوي، وفراً أو رجاء: السقيع، وهو الراضي لا غير، انتهى.

(١) (٧/٤١٠).

(٢) التفسير الكبير (٦٣/١٣٥).

السابع: يظهر الذئب والكلب، والذئب ظاهر أرباعاً وهو مذهب داود، وأهل الظاهر، وحكي عن أبي يوسف

السابع: أنه يمنع بجلود الحسة وإن لم يمنع، ويجوز استعماله في الثمنعات والبابسات، وهو مذهب الرهري، وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا، لا نرفع عنه، ولا الثمنات إليه، انتهى.

وهكذا حكى المذهب النسبة القبيحة عن التوضيح، وروى السابع مع الرهري الثبت، وقد أيضاً: هو مشهور عنهما على أنه يروي عنهما خلافاً

وقال المؤلف^(١): لا يختلف المذهب في تجاسة جلد البنية قبل الذبح، ولا يمنع أحداً جالف يده، وأن بعد الذبح فالمشهور في المذهب أنه نجس أيضاً، وهو إحدى الروايتين عن مالك، ويرى ذلك عن عمر، وبنه، وعمر بن سبطين، وعائشة، وعن أحمد رواية أخرى: أنه يظهر منها جلد ما كان طهراً في حال الحياة، وروى نحو هذا عن عطاء، والحسن، والشعبي، والبخاري، والأوزاعي، والطبري، ونسري، وابن أبي عدي، وإسحاق، وروى ذلك عن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، وعائشة مع استغنائهم به، وهو ظاهر في الحياة، وهو مذهب الشافعي، وهو يري طهارة الحيوان كلها إلا الكلب، والخنزير، ويظهر عنده كل ذلك إلا جلوده.

ونه في جلد الأدمي وحيوان، وإذا قلنا: بطهارة الجلد بالذبح له يظهر منها جلد ما لم يكن طاهراً في الحياة، نفس عنه أحمد، وقال بعض أصحابنا: لا يظهر إلا ما كان مأكل اللحم، وهو مذهب الأوزاعي، وأبي ثور، وإسحاق، وقد أبو حنيفة: يظهر كل جلد بالذبح إلا جلد الخنزير، وحكي عن أبي يوسف أنه يظهر كل جلد، وهو رواية عن مالك، ومذهب من حكم بطهارة

(١) جامع، (١/٨٩)

الحيوانات كلها؛ لأنه عليه السلام قال: «إذا دبح الإهاب فقد طهر». ولأنه إما
تجرس بانفعال الدماء والشرطيات به بالموت، والدبح يزيل ذلك، فيزود العجلد
إلى ما كان عليه حال الحياة.

ولما ما روى عبد الله بن عكيم أن النبي ﷺ كتب إلى جهينة: «إني كنت
رخصت لكم في جلود الميتة، فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تشقوا من الميتة
بإهاب ولا عصب» رآه أبو داود^(١)، انتهى قلت: وسأني الكلام على
الحديث قريباً.

ثم قال الشافعي^(٢): وهل يجوز الانتفاع به في اليابسات؟ فيه روايتان،
الجواز وعدمه، ولا يجوز الانتفاع بجلود النباع قبل الفباغ، ولا بعده كما قاله
القاسمي، انتهى. وفيه ميل إلى إباحة، والفروض المربع^(٣): لا يظهر حلد ميتة
بدباع، لكن يباح استعماله بعد الدبح في يابس لا مانع إذا كان الجلد من
حيوان طاهر في الحياة مأكولاً كان أو لا، أما جلود النباع فلا يباح دباعه،
ولا استعماله قبل الدبح ولا بعده انتهى.

وقال الدردير^(٤): المنجر: جند ولو دبح فلا يؤثر دبغه طهارة في ظاهره،
ولا باطنه، وهو «أما إهاب دبح فقد طهر». وسواء محمول عنده في مشهور
المنهبة على الطهارة التلقوية وهي انطافة، ولذا أحاز الانتفاع به جند الميتة
مطلقاً، سواء من جلد مباح الأكل أو محرمة، بعد دبغه في يابس كالحنوب، وفي
ماء؛ لأن له قوة الدفع عن نفسه لظهوره، فلا يضره إلا ما غير أحد أوصافه

(١) أخرجه أبو داود (٥٦٢٧، ٥٦٢٨).

(٢) «المنعي» (٩٤/١).

(٣) (٣١/١).

(٤) «الشرح الكبير» (٥٢/١).

بِشَاةٍ مَيْمُونَةٍ. كَانَ أُعْطَاهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ، رُوحُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَفَلَا
تُخَفِّفُكُمْ بِجُلْدِهَا؟»

كذا للأكثر وزاد بعض الرواة عن الزهري، عن ابن عباس، عن ميمونة، أخرجه مسلم، وغيره من رواية ابن عبيدة، وإبراهيم عند الحفاظ في حديث الزهري، ليس فيه عن ميمونة، نعم، أخرج مسلم، والسنائي من طريق ابن جريج، عن ابن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس أن ميمونة أخبرته، انتهى.

(بشاة ميمونة) يكسر التحنية مشدودة أو يسكونها مخففة. قال الميمني: التخفيف والتخفيف فيه سواء على قول أكثر أهل اللغة، وقيل: بالتخفيف نما مات، وبالثديد لما لم يمت بعد.

(كان أعطاها مولى) مكذا في النسخ الهندية، وكذا لفظ محمد في «موطئه»، وفي النسخ المصرية «مولاة» بالثأث، وكذا عبد البخاري في رواية يونس كما سيأتي. قال الحفاظ: لم أعرف اسمها (لميمونة زوج النبي ﷺ) ولفظ محمد في «موطئه»: كان أعطاها مولى لميمونة، قال المحشي^(١): الظاهر أن هذه الشاة أعطاها مولى أو مولاة لأحد، والذي في عامة الكتب أنها تصدو بها على مولاة لميمونة، انتهى.

قلت: هذا إذا كان مولاة أو مولى فاعل الإعطاء، وظاهر السياق أنه مفعول، والضعيف الذي هو الفاعل يرجع إلى النبي ﷺ، ويؤيده لفظ البخاري رواية يونس، عن الزهري: وجد النبي ﷺ شاة ميمونة أعطاها مولاة لميمونة من الصدقة، فالظاهر أن النبي ﷺ أعطاه من شاة الصدقة، ولفظ أبي داود برواية سفيان عن الزهري، قالت ميمونة: أهدني لمولاة لما شاة من الصدقة فماتت معها بها النبي ﷺ فقال: «ألا دبتكم إهابها»

(فقال ﷺ): (أفلا اتخفتم بجلدها) ولفظ البخاري: «هلا استمتحنتم

(١) التحقيق المسجدة (٣/١٩٩).

فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا فَيِّنَةٌ.....

بإحسانه، قال الزوزني^(١)، ومسلم من طريق ابن عبيدة: «فَقَالُوا أَخَذْتُمْ بِحَانِئِهَا فَدَعَسْتُمُوهَا فَانْقَطَعَتْ مِنْهَا»، لكنها شدة عن الزهري، كما قال ابن حبان وغيره، انتهى.

وقال العسقي^(٢): «نَهَى الزُّبَيْدِيُّ، وَعَقِيلٌ، وَسَبِيحٌ بَن كَثِيرٍ، وَالْأَوَّلُ عَنِ عَنَى ذِكْرِ الْمَدَنِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَكَانَ ابْنُ عَبِيدَةَ مَرَّةً يَأْكُرُهُ وَدَعَا لَا يَذْكُرُهُ، فَإِنْ مَجَّاهُ مِنْ مَجْهَى السَّامُورِيِّ لَيْسَتْ أَعْتَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ عَنَى لَمْ يَصْرَفْ بِهِ، وَأَمَّا ذِكْرُ الْمَدَنِيِّ فَلَا مَا جَدَّ إِلَّا عَنْ مَعْنَى بْنِ أَبِي بَرٍّ عَنْ عَقِيلٍ، وَهِيَ رَوِيَتْ عَنْ الرُّمَيْلِيِّ، وَبِحَبْنٍ وَبِقِيَّةٍ لَيْسَ بِمُتَّفِقِينَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا أَثَرُ وَلَا يَوْسَرَ الْمَدَنِي، وَهُوَ الْمَدِينِيُّ عَنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَهَذَا كَانَ مَضْمُونًا، وَأَمَّا مَنْ عَيَّرَ رَوِيَةَ الزُّهْرِيِّ فَصَحَّحَ مَحْضُورًا عَنْ ابْنِ عَدَسٍ، انْتَهَى.

قال الحافظ: «سَدَّ عَلَاقَةُ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ بِحُجُورِ الْإِسْنَانِ حُلَّةِ الْجَبَةِ مَطْلَقًا، سِوَاهُ دَعَا أَوْ لَمْ يَدْعُ، أَلَسَّ صَرِيحًا، أَلَيْسَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى رَدَّالِيهِ، وَهِيَ حُجَّةُ انْتِجَابِهِ، انْتَهَى.

(فَقَالُوا) يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيْتَةٌ) شديد التحية التكسيرة وتخفيف الالاف كما تقدم.

قال الحافظ^(٣): «لَمْ أَفَظْ عَلَى تَعْيِينِ الْقَاتِلِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَصْرَةَ: فِيهِ مَرَاغِمَةُ الْإِسْمِ فِيهِ لَا يَهْمُ السَّمْعُ مِنْهُ أَسْرَمَ وَكَأَنَّهُمْ قَاتِلُوا: كَيْفَ تَأْمُرُنَا بِالْإِسْنَانِ بِهَا وَمَا حَسَبَ عَالِيَهُ» وذلك أحد طرقاته حَسْبُ مَرَاغِمِهِمْ وَلَا تَقْتَضِي فِيهِ الْحَقْلَاءُ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا مَعَامِلَ كَثِيرَةً فِي كَلِمَةِ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: «بِهَا مَيْتَةٌ»، انْتَهَى.

(١) شرح ابن قاضي (٩٣/٣).

(٢) نسخة الزهري (١٠٥٧/٦).

(٣) فتح الباري (١٠٤٨/٩١).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا».

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ٦١ - باب الصدقة على موالي
أذواج النبي ﷺ.

ومسلم في: ٣ - كتاب الحيف، ٢٧ - باب طهارة جلود الميتة بالمدبغ،
حديث ٦٠١.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا») بفتح الحاء وفتح الراء
المخففة، ويضم الحاء وكسر الراء الثخيلة رويان، حكاهما النووي وغيره.
قال السبكي: ^(١) «اتفق معمر، ومالك، ويونس على قوله: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»
إلا أن معمر قال: «الحمد»، ولم يذكر واحد منهم زيادة «دبغ أهلها طهورها»،
وكان ابن عينة يقول: «أسمع أحداً يقول: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» إلا الزمري،
انتهى».

قال الباجي ^(٢): قوله ﷺ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» تبين لما حرم منها وإعلام
أن الانتفاع بها لم يفت بغوثها، بل يمكن استئناكه بالدبغ، وليس في
الحديث تصريح بطهارة جلد الميتة، وإنما فيه الإخبار عن جواز الانتفاع بها.

وقد استدل أصحاب الشافعي من هذا الحديث على طهارة جلد الميتة
بالدبغ لقوله ﷺ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»، وإِنَّمَا تَحْصُر، وهذا يقتضي أن ما عدا
الأكل منه باقٍ على ما كان عليه من الإباحة قبلها، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه لم
يجز للطهارة ولا للنجاسة ذكر، وإنما جرى ذكر جواز الانتفاع بها فيجب أن
يكون قوله: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» راجعاً إليه في إباحة ما يقتضي اللفظ إباحته منه،
وسع ما يقتضي اللفظ المنع منه، فأما طهارة والنجاسة فلم يجز لهما ذكر،
فلا يتعلق بهما شيء من اللفظ بخصر ولا غيره، ولذا قال أكثر أصحابنا،
وأصحابهم: إنه لا يحوز بيها؛ لأن لفظ الانتفاع بها لا يتناولها، انتهى.

(١) حصة الفاري (٦/٥٤٧).

(٢) «المنقذ» (٣/١٣٤).

لكن للجمهور ما وقع من أكماط الطهارة بطرق كثيرة، قال الحافظ^(١):
يؤخذ من الحديث جواز تخصيص الكتاب بالسنة؛ لأن لفظ القرآن: ﴿وَلَكُمْ مِنَ
الْحَيَاةِ أَجْزَاءٌ﴾ شامل لجميع أجزائها في كل حال، فخصت السنة ذلك بالأكل،
واستدل به الزهري بجواز الانتفاع مطلقاً دبع أو لم يدبع، لكن صح التثديد من
طرق أخرى بالدباغ وهي حجة الجمهور.

وقد أخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه: إذا دبع الإهاب فقد
طهره، ولفظ الشافعي والترمذي وغيرهما من هذا الوجه، أيما إهاب دبع فقد
طهره، وأخرج مسلم إسنادهما، ولم يسق لفظهما، فأخرجه أبو نعيم في
«المستخرج» من هذا الوجه باللفظ المذكور، وفي لفظ مسلم من هذا الوجه عن
ابن عباس: سألتنا رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «دباغه طهوره»، وفي رواية
للنزار من وجه آخر: «دباغ الأديم طهوره».

وجزم الرافعي وبعض أهل الأصول أن هذا اللفظ ورد في شاة ميمونة،
ولكن لم أقف على ذلك حريصاً مع قوة الاحتمال فيه، لكون الجميع من رواية
ابن عباس، وقد تمسك بعضهم بخصوص هذا السبب، فقصر الجواز على
الماكول؛ لورود الخير في الشاة، ويتقوى ذلك من حيث النظر بأن الدباغ لا
يزيد في التطهير على الذكاة، وغير الماكول هو ذكي لم يطهر بالذكاة عند الأكثر
فكذلك الدباغ، وأجاب من غشم بالتمسك بعموم اللفظ، فهو أولى من
خصوص السبب وعموم الإذن بالمنفعة، ولأن الحيوان طاهر يتنفع به قبل
الموت، فكان الدباغ بعد الموت قائم مقام الحياة، انتهى.

وأخرج مسلم^(٢) عن ابن وعلة قال: سألت ابن عباس قلت: إنا نكون

(١) «فتح الباري» (١/٣٥٨).

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٦).

بالمغرب فيأتينا المجوس بالأسقية ليها النساء والوطء فقال: اشرب، فقلت: أراي تري؟ فقال ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «دباغه طهور»، قال الترمذي^(١): في دليل لمذهب الأكثرين أنه يظهر ظاهره وباطنه، فيجوز استعماله في المائعات، فإن جلود ما ذكاه المجوس نجسة، وقد نص على طهارتها بالدباغ واستعمالها في الماء، انتهى.

قال الشوكاني^(٢): روي في ذلك أعني: تطهير الدباغ للأديم - خمسة عشر حديثاً، عن ابن عباس حديثان، وعن أم سلمة ثلاثة أحاديث، وعن أنس حديثان، وعن سبعة بن المحيق وعائشة، والمغيرة، وأبي أمامة، وابن مسعود، وشبان، ونابت، وجابر، وأثران من سودة، وابن مسعود، انتهى.

قال الحافظ^(٣): وذهب قوم إلى أنه لا ينفع من الميتة شيء، سواء دبح الجلد أو لم يلبخ، وتمسكوا بحديث عبد الله بن عكيم قال: أثنانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته: «أن لا تتنعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»، أخرجه الشافعي، وأحمد، والأربعة، وصححه ابن حبان، وحسنه الترمذي، وفي رواية للشافعي وأحمد، وأبي داود قبل موته، قال الترمذي: كان أحمد يلعب إليه، ويقول: هذا آخر الأمر ثم تركه لما اضطربوا في إسناده، وكذا قال الخلال نحوه.

ورّد ابن حبان على من ادعى فيه الاضطراب، وقال: سمع ابن عكيم الكتاب يقرأ، وسمعه من مشايخ جهينة عن النبي ﷺ فلا اضطراب، وأعله بعضهم بالانقطاع وهو مردود، وبعضهم بكونه كتاباً، وليس بعملة قاذرة،

(١) شرح صحيح مسلم للترمذي (٥٤/٤/٢).

(٢) نيل الأوطار (١/١٦٤).

(٣) فتح الباري (٤/٦٥٩).

وبعضهم بأن ابن أبي ليلى راويه عن ابن عكيم لم يسمعه منه؛ لما وقع عند أبي داود عنه «أنه انطلق، وناسي معه إلى عبد الله بن عكيم، قال: قد دخلوا، وفعدت على الباب فخرجوا إلي، فأخبروني»، فهذا يقتضي أن في السند من لم يُسم، ولكن صح نصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عكيم، فلا أثر لهذه العلة أيضاً.

وأقوى ما تمسك به من لم يأخذ بظاهره معارضة الأحاديث الصحيحة له، وإنها عن سماع، وهذا عن كتابة، وإنها أصح مخرج، وأقوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحمل الإهاب، على الجلد قبل الدباغ، وأنه بعد الدباغ لا يسمى إهاباً، إنما يسمى قربة. وغير ذلك، وقد نقل ذلك عن أئمة اللغة، وهذه طريقة ابن شاذان، وابن عبد البر، والبيهقي، وأبعد من جمع بينهما بحمل النهي على جلد الكلب والعنزير لكونهما لا يدبغان، وكذا من حمل النهي على باطن الجلد والإذن على ظاهره، انتهى.

وبسط المؤلف في الاستدلال من حديث عبد الله بن عكيم، وقال: قال الإمام أحمد: إسناده جيد، وفي لفظ: «أنا كتابه» قبل وفاته بشهر أو شهرين، وهو ناصح لما قبله؛ لأنه في آخر عمره، ولفظه «ال» على سبب الترجيح لقوله: «كنت وخصت لكم في جلود الميتة»، وإنما يؤخذ بالآخر، فالآخر من أمر رسول الله ﷺ. انتهى، وأجاب عن يعنى بأنه ليس ينص في الآخر لاحتمال أن يكون الإباحة قبل وفاته بجمعة.

قلت: وأيضاً قوله ﷺ: «كنت رخصت لكم» يومئ إلى أن الرخصة كانت لهم خاصة، فلمعلها لاحتياجهم كما أنه ﷺ رخص لمغالب بن أبيجر الحمر الأهلية، فرخص لهم خاصة لاحتياجهم الانتفاع بالإهاب، ثم منعهم قبل وفاته بشهرين، وأكد المنع بعد ذلك، فهذا محتمل الاختلاف في التعمين.

١٧/١٠٤١ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ وَهْلَةَ الْقِبْطِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا دُبِغَ.....**

وقال الشوكاني^(١) تنعاً للحافظ في التلخيص الجيد^(٢)، محصل الأجوبة عن هذا الحديث الإرسال لعدم سماع عبد الله بن عكيم من السي^(٣)، ثم الانتقاع لعدم سماع ابن أبي أبي من عبد الله بن عكيم، ثم الاضطراب في سنده، فإنه نارة قال^(٤) عن كتاب النبي ﷺ. ونارة عن مسندة من جهة، ونارة عن قرأ الكتاب. ثم الاضطراب في منه، فرواه الأكثر من غير تنبيه، ومنهم من رواه بتفصيل شهر أو شهرين أو أربعين يوماً أو ثلاثة أيام، ثم الترجيح بالمعارضة بأن أحاديث الدباغ أصح، ثم القول بوجهه بأن الإهاب اسم للجلد كل الدباغ، ثم الجمع بينه وبين أحاديث الدبغ بأن هذا عام وثالثا، خاصة انتهى.

١٧/١٠٤١ - **عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْلَةَ يَصِحُّ الْوَأْوُ وَسَكُونُ الْمَبْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحُ اللَّامِ، وَيَذَلُّ ابْنُ أَسَدٍ يَصِحُّ ابْنُ وَهْلَةَ يَضُمُّ الْمَهْمَلَةَ وَسَكُونُ الْمَبْنِ الْمَهْمَلَةِ وَيَفْتَحُ نَيْمٌ وَالْقَافُ بِهِمَا لِحَدَّثَنِي مَدَنَةٌ وَأَخْرَجَهُ عَيْنُ مَهْمَلَةٍ (الْمَصْرِي) الَّذِي أَفْتَحَ ابْنَ الْمَهْمَلَةِ وَمَوْحَدَةٌ نَسَبَتْ إِلَى مَنْ يَصْحَبُ مَنْ يَحْرُبُ بْنُ فَحْطَانَ مِنْ رِوَاةٍ مُسَلَّمَةٍ، وَالْأَرْبَعَةُ، قَالَ فِي «التَّرْغِيبِ»^(١): صَدُوقٌ، وَفِي «الْتِهَابِ»^(٢). قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَلِعَمَلِي، وَالنَّسَائِيُّ فَقَدْ، وَذَكَرَهُ ابْنُ خَالٍ فِي «الْفَتْاوَى»، وَصَنَّفَهُ أَحْمَدُ فِي حَدِيثِ الدَّبَاغِ.**

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا دُبِغَ)

(١) نيل الأوطار (١/١٩٩)

(٢) (١/١٩٩).

(٣) (١/٥٠٢).

(٤) (١/٢٩٧).

الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ.

أخرجه مسلم في: ٣ - كتاب الحيف، ٢٧ - باب طهارة حلود الميتة للباع، حديث ٦٠٤.

بيناء المجهول، وسيأتي في الحديث الآتي معناه (الإهاب) بكسر الهمزة وسنة الهاء، ويجمع على إهاب يفتحين، ويجمعون بضمين، هو الحلد قبل أن يدبغ، وقبل. هو الحلد دُبغ أو لم يدبغ، كذا في «الفتح»^(١).

قال أبو داود: قال النضر بن سميل: يسمى إهاباً ما لم يدبغ، فإذا دبغ لا يقال له إهاب، إنما يسمى شاةً ومرةً انتهى، وحكى الرمذي عن النضر بن سميل: إهاب إهاب لحلد ما يؤكل لحمه، انتهى.

قال الشوكاني^(٢): رواية أبي داود عنه أرجح؛ لموافقتهما ما ذكره أهل اللغة كصاحب «المقاموس»، و«الصحاح»، و«النهاية»، ولم نجد في شيء من كتب الثلاثة ما يدل على تخصيص الإهاب بإهاب مأكول اللحم، انتهى.

(فقد طهر) يفتح للهاء وخمها طهارة لغوية عند مالك، ومن وافقه، أي نظف، يبتفع به في الماء واليابس، قاله الزرقاني^(٣).

وقال الناجي^(٤) قوله: «طهر» تصريح بطهارته بعد الدبغ، والظهاره على صريحتين: طهارة نزع النجاسة جملة، وتباعد العين طاهرة كتخلل الحبر، وطهارة تبيح الانتفاع بالعين، وإن لم يرفع حكم النجاسة كتطهير الدجاج لحية على المشهور من المذهب، ويجري ذلك مجرى الرصوم والتبسم في استئحة الصلاة مع بقاء الحدث، فأما تطهير الدجاج عند الميتة بمعنى الاستئح به مع بقاء

(١) فتح الباري (٦/٢٥٨).

(٢) ميل الأوتار (١/١١٧).

(٣) شرح ترمذي (٣/١٩٤).

(٤) المنتقى (٣/١٣٤).

أدانتها فعدا لا خلاف فيه لعلمه في المذهب، قال الشيخ أبو القاسم: جلد النجاسة قبل الدباغ نجس، وبغض طاهر طهارة مخصوصة يجوز بها استعماله في النجاسات، وفي الماء وحده من لماتعات.

وأما تطهيره إياه بمعنى رفع نجاسته جملة وإعدة طهارته، فقد اختلف العلماء فيه، فروي عن مالك أنه لا يطهر، يعني الطهارة التي ترفع النجاسة، وروي شيوخنا العراقيون عن مالك رواية أخرى: أنها تطهر بالدباغ إلا جلد الخنزير. وهو قول ابن وهب، وابن حنبل، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي، وأسد بن أسد في ذلك برواية عبد الله بن عكيم، وهذا الحديث لا يصح احتجاجة به؛ لأننا لا نتمتع الانتفاع به بعد الدباغ، فإن قلنا: إن الدباغ لا يدفع حكم نجاسته، فإنه يستمتع به ويصرف في النجاسات، ولا يصلح عليه ولا به، وقال ابن حنبل: لا يتنعم به ولا يشمل في حامد ولا غيره، انتهى.

قلت: وتقدمت المذاهب في ذلك في أول الباب، وإنما ذكرت كلام النباهي مختصراً لما فيه نوع تفصيل لمذهب مالك، وهذا الحديث أخرجه مسلم برواية سليمان بن بلال، وغيره، عن زيد بن أسلم، مثل ما أخرجه يحيى في «الموطأ».

وأخرج مسلم^(١) أيضاً برواية أبي الخير قال: رأيت علي بن وعلة الشيباني قرواً فمسه، فقال: مالك نسسه؟ قد سألت ابن عباس، قلت: إنا نكون بالمغرب ومعنا البربر والمحوس يؤثى بالكيش فمد دبحوه، ونحن لا نأكل ذبائحهم ويأتوننا بالسما يجعلون فيه اللدنة، فقال ابن عباس: قد سألتنا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «دباغه طهور».

وأخرج أيضاً برواية أبي الخير عن ابن وعلة الشيباني قال: سألت

(١) أخرجه مسلم (٣٦٦).

أَنْ يَسْتَنْتَعِ بِجُلُودِ أُمَيْيَةٍ إِذَا دُعِيَ.

أخرجه أبو داود في ٢٩ - كتاب اللباس - ٢٨ - باب في ثياب الميتة.

ورأيت حديثي في: ٢٢ - كتاب الفقه - ٧ - باب ٤ - حاشية في جلود الميتة: ١٠٤٢.

وله الثاني في: ١١ - كتاب الفرج والخير - ٦ - باب من حصى في الاستمتاع بجلود الميتة إذا دُعِيَ.

ورأيت حديثي في: ٢٢ - كتاب اللباس - ٢٤ - باب من حصى جلود الميتة إذا دُعِيَ.

إضافة المال، ويحتمل أن يحسن على الجوداء، مع تحريم ترك الانتفاع به تحريم له؛ لأن تحريم ما أحل الله محرم، ويصح أن يحسن على الثياب، وهو أقل ما حسن عليه على الصحيح من الثياب، وهو قول أكثر شيوخنا، وقال القاسمي أبو الفرج من أبحاثنا: إن الإباحة أمر، فحصى هذا يجوز أن يبره به إباحة الاستعمال له بعد النسخ، والأول أظهر؛ لأن الأمر بالعمل اعتصم له انتهى.

(أن يستمتع) يراء المحمول (بجلود الميتة) جميع حشد (إذا دُعِيَ) ساء المحمول، وهو شرط الاستمتاع، فلا يجوز قبل النسخ، وحديث رواه أبو داود، الترمذي، والسنائي، وابن ماجه، ونقلهم من طريق مالك.

وفي التعليق لمسجد^(١) الداع تكسر المال المختلفة عبارة عن إزالة الزائفة التزيينية والظواهر النجسة باستعمال الأدوية وغيرها، وأخرج محمد في كتابه الأثر^(٢) عن أبي شيفة، عن حماد، عن إبراهيم قال: كل شيء يجمع النجس من الفساد فهو دافع، انتهى.

وقال العمري^(٣): ويقتصر ما يبيع به إلى أن يكون مشتقاً للمطلوبة شيئاً

(١) (١٥٩٨/٣).

(٢) (١٧٨/١).

(٣) (المعجم) (٩٢/٢).

(٧) باب ما جاء فيمن يضطر إلى أكل الميتة

ثُمَّ لَمْ يَكُنْ^(١) وَالْمَرْطُ^(٢)، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَبَشَرُ طَبْلٍ الْخَامِرِ، فَإِنْ كَانَ نَحْسًا لَمْ يَضَرْ الْجَنَّةَ، لِأَنَّهَا مَطَهَّرَةٌ مِنْ مَحَامِدٍ فَلَمْ يَحْصُلْ نَحْسٌ كَالْإِسْتِجَارِ، أَتَيْتُ.

وَمِنْ أَمْرِ رَضِ الْفَرِجِ^(٣) وَلَا يَحْصُلُ شَمْسٌ وَلَا قَرَجٌ الْفَتَى، رَوَاهُ الدُّرُومِيُّ^(٤)، يَجُوزُ الدِّبَاجُ أَكْلُ شَيْءٍ نَفَقَاتِ الْجَنَّةِ، وَيُعْرَبُ، وَيَمْنَعُ مِنْ رُودِ النَّصَادِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَدْوِيَةِ الظَّاهِرَةِ، وَلَا يَحْصُلُ مَا تَنْتَسِبُ عَذَابًا، وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَبِيبَةَ: يَحْصُلُ، وَلَا يَحْصُلُ عَذَابٌ بِالْمَرَاتِ وَتَرْمَادٍ وَالْمَدْلُجِ عَنْهُ الْأَمَّحُ عَنِ الْحَبِيعِ.

وَعَلَى يَحْصُلُ مَا لَا يَزِيهِ الْحَبِيعُ فَهُوَ وَحْيَانٌ، نَحْبَحِيهَا سِدَّةُ أَصْحَابِ حَصُولِهِ، وَبِجَبِّ لَسَانِهِ عَدُّ الْفَرَاحِ مِنَ الدِّبَاجِ وَلَا عَذَابَ، وَتَوَكَّدَ دَعَا بَطْنِهِ فَوَلَّى نَحْوًا ثَمَّ غَسَلَهُ عَدُّ الْفَرَاحِ؟ فَهُوَ وَحْدُهُ، أَتَيْتُ.

وَمِنْ أَمْرِ رَضِ^(٥) بِأَيْفِهِ مَدَّ يَرْبِلُ الْفَرِجِ وَالْمَرْطُومَةُ وَحَفْظُهُ مِنَ الْأَسْخَالَةِ، قَالَ الدُّسُوقِيُّ: وَلَمْ يَكُنْ الْفَرِجُ نَحْسًا.

(٧) باب ما جاء فيمن يضطر إلى الميتة

اِعْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا النَّبِ فِي عَادَةِ مَسَائِلَ: الْأَوَّلَانِ مِنْهُمَا مَا ذَكَرْتُمَا الْحَافِظُ^(٦)، بِذَلِكَ هُوَ، الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ نَحْوُ مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا: فِي الْحَالَةِ الَّتِي

(١) أَتَيْتُ، مِنَ الْمَطَهِّ الَّتِي أَتَيْتُهَا لَمْ تَكُنْ مِنَ الْأَصْرِ، بِسَمْعٍ، بِشَيْءٍ ذَرَجَ (وَهُوَ مَدَّ)

(٢) الْقَرَجُ، وَرَبُّهُ لَسَانُ بَطْنِهِ.

(٣) (٣١/٩).

(٤) الشَّيْءُ صَبِيحٌ سَلَامٌ بِمَوْرٍ (٥٥/٤٤، ٣).

(٥) الشَّرْحُ الْكَلْبِيُّ (١٠٥/١١).

(٦) الشَّرْحُ الْكَلْبِيُّ (٩١/١١).

يصح الوصف بالاضطرار فيها لباح الأكل والثاني: في مقدار ما يؤكل. أما الأول فهو أن يصل به المجرع إلى حد الهلاك، وإلى مرض بنفسه إليه، هذا قول الجمهور، وعن بعض المالكية تعذيب ذلك بثلاثة أيام.

قال ابن أبي حمزة: الحكمة في ذلك أن في الشية سببة شديدة فلو أكلها ابتداءً لأهلكه، فشرع به أن يجوع ليصير في نفسه مالحرج سببة أشد من سببة الميتة، فإذا عمل منها حينئذ لا يتضرر. انتهى، وهذا إن لست، حسن مانع في غاية الحسن انتهى

وقال الدربير: الضرورة هي الخوف على النفس من الهلاك علماً أو غناً انتهى.

وقال الحصص في أحكام القرآن^(١): معنى الضرورة هاهنا هو خوف الضرر على نفسه، أو بعض أعضائه بتركه الأكل، وقد انطوى تحته معيار أن يحصل في موضع لا يجد غير الميتة، والثانية: أن يكون غيرها موجوداً، ولكنه أكره على أكلها بعيد يحاف منه تلف نفسه، أو تلف بعض أعضائه، وكلا المعنيين مراد بالاية، يعني في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطَرَّرْتُم بِهَا﴾.

وقد روي عن مجاهد أنه تأوّلها على ضرورة الإكراه، ولأنه إذا كان الله تعالى في ضرورة الميتة ما يحاف على نفسه من الضرر في ترك تناوله، ذلك ما جود في ضرورة الإكراه وجب أن يكون حكمه حكمه، ولذا قال أصحابنا بمن أكره على أكل الميتة فم يأكل حتى قتل كان عاصياً انتهى.

قال الحنفوق^(٢): الضرورة المبيحة هي التي يحاف اشكاف بها إن ترك الأكل، قال أحمد: إذا كان يحشى على نفسه، سواء كان من جوع أو يحاف إن ترك الأكل عجز عن المشي، والمقطع عن الرفقة فهلك، انتهى.

(١) (١٠٧/١).

(٢) (المعنى) (٣٣١/١٣٦).

وقال ابن رشد^(١): النظر في هذا الباب في السبب المحلل، وفي جنس الشيء المحلل، وفي مقداره، فأما السبب المحلل فهو ضرورة الغذي، أعني إذا لم يجد شيئاً حلالاً يتغذى به، وهو لا خلاف فيه، والسبب الثاني: طلب البرء مختلف فيه، فمن أجازاه احتج بإباحته ﷺ الحرير لعبد الرحمن بن عوف لحكته به، ومن منع احتج بقوله عليه السلام: «لم يجعل الله شفاء أمني فيما حرم عليها».

وأما جنس الشيء المستباح، فهو كل محرم مثل الميتة وغيرها؛ والاختلاف في الخمر هو من قيل التداوي لا من قيل استعمالها في التغذي. ولما أجازوا للمعتان أن يشربها وللشرف أن يزيل شره بها. انتهى. قلت: فيه أيضاً اختلاف، كما سيأتي في المبحث السابع.

وفي «الأشياء» عن «فتح القدير»: هاهنا خمسة مراتب: ضرورة، وحاجة، ومنفعة، وزينة، وفضول، فالضرورة: بلوغه حداً إن لم يتناول الممنوع ملك أو غارب، وهذا يبيح تناول الحرام، والحاجة كالجانح الذي لو لم يجد ما يأكله لم يهلك غير أنه يكون في جهد ومشقة، وهذا لا يبيح الحرام، والمنفعة كالذي يشتهي خبز البر، ولحم النعم، والطعام الدسم، والزينة كالمتنهي بحلوى، والسكر، والفضول التوسع بأكل الحرام والشبهة انتهى.

وأما الاختلاف الثاني: يعني في مقدار الأكل، فقد قال الموفّر^(٢): أحسم العلماء على تحريم الميتة على حال الاختيار، وعلى إباحة الأكل منه في الاضطرار، وكذلك سائر المحرمات، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ الآية. ويباح له أكل ما يسد الرمق، ويأمر منه السموت بالإجماع، ويحرم ما زاد على الشبع بالإجماع.

(١) «إدابة السجدة» (١/٢٧٦).

(٢) «المبني» (١٢/٣٣٠).

وفي الشيع روايتان. أظهرهما: لا يباح، وهو قول أبي حنيفة، وحدى الروايين عن مالك، وأحد القولين للشافعي، قال الحسن: يأكل قدر ما يقبضه. لأن الآية دلت على تحريم الميتة، واستثنى ما اضطر إليه، فإذا اندفعت الضرورة لم يعمل له الأكل كحالة الابتداء، ولأنه بعد سبب الترمز غير مضطره، فلم يعمل له الأكل لإزالة.

والثانية: يباح له الشيع، اختارها أبو بكر لما روى جابر بن سمرة أن رجلاً نزل الحرة فمشقت عنده ناقة. فقالت له امرأته: اسلخها، حتى تفتد شحمها ولحمها وتأكله، فقال حتى أسأل رسول الله ﷺ، فسأله، فقال: أهل عنك غنى بفتك؟ قال: لا. قال: فاكلوها، رواه أبو داود^(١)، ولم يفرق بين ما إذا جاز سد الرمق منه جاز الشيع منه كالصالح، ويحتمل أن يفرق بين ما إذا كانت الضرورة مستمرة، ومن إذا كانت مرجحة الزوال، فما كانت مستمرة كحالة الأعرجي الذي سأل رسول الله ﷺ حار الشيع، انتهى.

وقال ابن رشد^(٢): أما مقدار ما يؤكل، فإن مالكاً قال: حد ذلك الشيع والتزود منها حتى يجد غيرها، وقال الشافعي، وأبو حنيفة: لا يؤكل منها إلا ما يمسك به الرمق، وبه قال بعض أصحاب مالك، انتهى.

وفي المختصر الخليلي: الصالح للضرورة ما يسد الرمق، قال المردد^(٣): ظاهره أنه لا يجوز له الشيع، والمعتمد أن له أن يشيع ويتزود من الميتة. انتهى. وسط الدرقي الكلام في ذلك، ونفل الأول رواية لمالك برواية عبد الوهاب عنه، انتهى.

(١) أخرجه أبو داود (٣٨١٦)

(٢) بداية المصنف (١/٤٧٦)

(٣) الشرح الكبير (٢/١١٥)

وقال البيهقي بعد ما ذكر اختلاف الأئمة فيه: وحكى الداودي قولاً: إنه يأكل ثلاث لقم، وقيل: إن تغذى لا يتغذى، وإن تغشى لا يتغذى. انتهى، وحكى الرازي عن عبد الله بن الحسن العنبري: يأكل منها ما يسدّ جوعه، انتهى.

قلت: وهذا أقل من السبع. وأكثر من سد الرمق، ولذا جعله البيهقي قولاً مستقلاً.

والثالث: في حكم الأكل عند الاضطراب، هل هو واجب أو مباح؟ فاذ الموفق^(١): وهو يجب الأكل من المينة على المضطر في وجهين: أحدهما: يجب، وهو قول مسروق، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي، مثل أبو عبد الله عن المضطر يجد المينة ولم يأكل؟ فذكر قول مسروق: من اضطر فلم يأكل ولم يشرب، فعات، دخل النار، وهذا اختيار أبي حنيفة، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْرَأُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّلَاقِ﴾. وترك الأكل مع إمكان في هذا الحال إلقاء يده إلى الشفكة، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ الآية، ولأنه قادر على إحياء نفسه بما أحله الله له، ولزمه، كما لو كان معه طعام حلال.

والثاني: لا يلزمه لما روي عن عبد الله بن حذافة السهمي صاحب رسول الله ﷺ أن طائفة الروم حسه في يده، وجعل معه حمراً ممزوجاً بماء، ونحم خبز مشوي ثلاثة أيام، فلم يأكل ولم يشرب حتى مال رأسه من الجوع ولعظش، ونحشوا موته، فأنحروه فقال: قد كان الله أحله لي لأني مضطر، وبكمي لم أكن لأشبعك من الإسلام، ولأن إباحة الأكل لخاصة، فلا نجب عليه، كسائر الأشخاص، انتهى.

وفي «الروض المربع»^(٢): من اضطر إلى مُحَرَّمٍ بأن خاف انثقال إن لم

(١) الممنية (١٣/٢٣١).

(٢) (١/٢٤٩).

يأكله حياً له منه إن لم يكن سحر معصية ما يئخذ منه. انتهى. وفي «فتاوى العالمگیری»: إذا خاف على نفسه الموت من الحر، ومع رفيق له طعام، ذكر في الترويض أنه جاز أن يأخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعه على شرط الضمان. كما في «الخلاصة» ولو لم يأخذ منه كرهاً بالقية، بل صبر حتى مات جوعاً يائساً، كما في «القيّة»، انتهى.

وفي «سحر المختار»^(١) الأكل بخلافه والشرب للمعطر، ولو من حرام، أو ميتة، أو مال غيره، وإن صممه فرض مقدار ما يافع الإنسان (الهلال) عن نفسه. انتهى. وماتو حوب حزم الدردير، وفي تنوير الأنوار في الأحكام المشروعة بحثاً أن حرمة الخمر والسبب سبقت في حق المصطر واسمكم، فإن لم تأكله أو لم يشربه، فمات يموت آمناً، بخلاف الإكراه حتى كاذب الكفر، وفي رواية عن أبي يوسف والشافعي: أنه لا تسقط الحرمة، لكن لا يؤخذ به، كما في إكراه على الكفر. بقوله محاسن: «فَقَالَا إِنَّهُمْ خَيَّرُوا اللَّهَ عَفْوَراً وَبُوراً» دل إطلاق: عافرة على قيام الحرمة، والحبوب أن إطلاق المعفورة «عذر أو الاضطراب المرغى» يكون بالاجتهاد، وعسى أن يقع السؤال زائلاً على قدر الحاجة. اهـ.

قلت: وصرح في «شرح الإصباح» بوجوب الأكل إذا كان ذلك. وقال السجستاني: هو أصح النوحين في المسألة. اهـ. قلت: والحبوب عن قصة عبد الله بن حذافة أنه كان لإهانة الكفار، ولا بأس بذلك، كما في «إكراه الشامي».

والربيع: ما قاله السجستاني^(٢): نتاج السمومات عند الاضطراب إليها في الحضر والسر جميعاً لأن الآية مضطمة، وقوله تعالى: «وَلَقَدْ أَضْطَرُّوا» عام،

(١) (٢٣٨/٥)

(٢) «الصحفي» (٢٣٢/٢)

في حق كل مضطرب، ولأن الاضطراب يكون في الحضر في سنة المجاعة، ومسبب الإباحة الحاجة إلى حفظ النفس من الهلاك، وظاهر كلام أحمد أن الميتة لا تحل لمن يقدر على دفع ضرورته بالمسألة، ورُوي عن أحمد أنه قال: أكل الميتة يكون في السوء، يعني أنه في الحضر يمكنه السؤال، وهذا منه خروج مخرج الغائب. إذ الغالب أن الحضر يوجد فيه الطعام لحلاله، لكن الضرورة أمر معتبر بوجود حقيقته لا بكتفى به بالمطنة. اهـ.

وقال الناجي^(١): إعادته للطعام المضطرب إلى أكل الميتة أكثر ما يكون ذلك في الفقر والفقر، قاله ابن حبيب، وأما في الحواضر والمدن فليسأل في ذلك. اهـ.

والخامس: ما قال الموفق^(٢): قال أصحابنا: ليس للمضطرب في سفر المصيبة الأكل من الميتة كقاطع الطريق والأبق، انتهى.

وقال ابن رشد^(٣): اتفق مالك والشافعي على أنه لا يحل للمضطرب أكلها إذا كان عاصياً سفره، انتهى. وسط انحصار في أحكام العداء الاستدلال على أن أنه الاضطراب مطلقة نعم انهام في سوء وغير انحصار، فان البرازي في التفسير الكبير: قال الشافعي: قول تعالى: «فَمَنْ حُشِرَ فِتْرَتَهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِفُهُ»^(٤) معناه أن من كان مضطرباً، ولا يكون موصوفاً بصفة النبي لا يصفه العنوان انتد، فأكل فلا يتم.

وقال أبو حنيفة: معناه: فمن اضطرب فأكل غير ما ع ولا عاد في الأكل فلا

(١) «المعبر» (٣/١٤٠).

(٢) «الشمس» (١٣/٣٣٣).

(٣) «مدية المجتهد» (١/٤٧٦).

(٤) سورة الشراء الآية ١٧٣.

إثم عليه، فخصص صفة البغي والعدوان بالأكل، ويخرج على هذا الاختلاف في الماصي بسفره، فقال الشافعي: لا يترخص له لأنه موموف بالمعوان، وقال أبو حنيفة: يترخص له؛ لأنه مضطر غير باغ، ولا حاج إليه للأكل، انتهى. ومسط في دلائل القريين.

والسادس: هل يجوز للمضطر لتزويد منه؟ قال الشافعي^(١): هو عنى روايتين، أحدهما: أنه ذلك، وهو قول مالك، والثانية: لا يجوز؛ لأنه توسع فيما لم يبح إلا للضرورة، فإن استصحبها فلقبه مضطر آخر، سم يجر له بيعه إياه، لأنه إنما أبيع له منها ما يدفع الضرورة، ولا ضرورة إلى البيع، ولأنه لا يملكه، ويلزمه إعطاء الآخر بغير عوض إذا لم يكن هو نفسه مضطراً في الحال، لأن ضروره الذي نقبه موجودة، وحاملها يحاف الضرر في شئ المعال، انتهى.

وفي المروض المرح^(٢): وله التزود إن خاف، وبحسب تقديم السؤال على كماله. انتهى. وفي شرح الإفتاح^(٣): يجوز له التزود من المحرمات، ولو رجا الوصول إلى الحلال، انتهى.

والسابع: في المضطر إلى شرب الخمر، قال الحصاص في الأحكام المأثور^(٤): قد اختلف في ذلك فقال سعيد بن حبيب: المضطر إلى شربها يشربها، وهو قول أصحابنا جميعاً، وإن شرب منها مقدار ما يمسك به رشفه وعقله، وقال مالك والشافعي: لا يشربه؛ لأنها لا تريده إلا عطشاً وجوعاً،

(١) الشافعي (١٤/٣٤٣).

(٢) (٣/٣٤٦).

(٣) (٤/٤٣٢).

(٤) (٦/١٢٩).

١٩/١٠٤٣ - حَدَّثَنِي بَحْنٌ، عَنْ مَالِكٍ، أَنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الرَّجُلِ، يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ: أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهَا حَتَّى يَشْبَعَ.....

وقال الشافعي: ولأنها تنهب العفل، وفاز مالك؛ إسماء ذكرت الضرورة في الميتة، ولم تذكر في الحيوان. انتهى. ثم سقط اختصاص في استدلاله.

وقال القروي^(١): السباح الضرورة في يده الرمي، واستحسن أنه إذا شبع غير آدمي وخدم إلا لغصة، فجوز إزالته عنه عند عدم ما يسبقه من غيره، انتهى، قال ابن عابدين^(٢): لو خاف الهلاك عطشاً، وعنده حمر له سربه قدر ما يدفع العطش، انتهى.

قال الرازي في التفسير الكبير: احتفظوا في المضطر إلى الشرب، إذا وجد خمراً، أو من عصا بقعة، فلب يجد ماء، يسقه، ووجد الخمر فشرب من أماله، وحد أقرب إلى الظاهر، وهو قول سعيد بن حبيب، وآمي حنبلة، وقال الشافعي لا يشرب، لأنه يزيد عطشاً وبذع عقله، وأجيب عنه بأن قوله لا يزيد إلا عطشاً تكراراً، وقوله: يزيد العطش، حكايته عن الثعلبي الذي لا يكون كذلك، انتهى.

والثامن: هل يذم أكل الميتة أو أكل مال الغير؟ وسأنتي قريباً في قول الإمام مالك: رضي الله عنه..

١٩/١٠٤٣ - (مالك) أن أحسن ما سمع به نبي أحسن الأقوال أنني سمعت في المضطر، وهو ما سأتيت (في الرجل) ومف ضردي. والحكم بعم الرجل والمرأة (يضطر إلى) أكل (الميتة) وتقدم في السائفة الأولى من السائلين للتمانية، أنه متى يوصف بالاضطرار (أنه) أي: المضطر وغيره يأكل صبيحة الجملة خير أو أحسن ما سمع (بأكل منها) أي: من الميتة (حتى يشبع) بفتح أوله وذلك

(١) الشرح الكبير (٢/١١٥).

(٢) رد المحتار (٢/٢٥٩).

وَيَسْزُودُ مِنْهَا، لَئِنْ وَجَدَ عَنْهَا غَنَى طَرَحَهَا.

وُسَبِّلَ قَائِلٌ، عَنْ الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ، أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، وَهُوَ
يَجِدُ نَمْرَ الْقَوْمِ أَوْ ذُرْعاً أَوْ غَنماً بِمَكَانِهِ ذَلِكَ؟

وتقدم الخلاف في ذلك في المسألة الثانية من أن نه الشيع في المتهور
عن الإمام مالك. وهو إحدى الروايتين عن الشافعي، وأحمد، والميرجج
منهم، وهو مذهب الحنفية: أنه لا يأكل إلا ما يبد الرمي (ويشروه منها) وتقدم
الخلاف في ذلك في المسألة السادسة من أن له الزود عند مالك، والشافعي،
وهو أصح الروايتين عن أحمد، وأخرى له لا يجوز نه ذلك (فإذا وجد) كذا في
النسخ المصرية، وفي الهلالية «فإن وجد» (منها) أي عن الميتة (غنى) بأن يجد
الحلال (طرحها) أي: ألغى الميتة ورماها.

قال ابن العربي: ودليله أن الضرورة ترفع التحريم ليعود مباحاً، ومقدار
الضرورة إما هو في حال التمدد للفتوت إلى حالة وجوده حتى يجد، وغير ذلك
ضعيف، وإنه نص مالك في «موطئه» الذي ألفه يتطرقه، وأملاد على أصحابه،
وقرأه غيره كنه، وقال ابن العاصم وابن حبيب: يأكل مقدار ما يبد الرمي؟
لأن الإباحة ضرورة، فبتقدّر بقدر الضرورة، قال: ومحل الخلاف إذا كانت
المصلحة دائمة، وأما إذا كانت دائمة، فلا خلاف في جواز الشيع منها،
انتهى، قلت: وتقدم ذلك في المسألة الثانية من المسائل الثمانية.

(وستل) ببناء المجهول الإمام (مالك عن) حكم (الرجل) الذي (يضطّر إلى)
الميتة (أياكل) بتميزة الاستفهام (منها) أي الميتة (وهو يجد) جنة حاله (أمر)
القوم) بالملكة في أكثر النسخ، وفي بعضها نمر القوم بالفتوية (أو ذرعاً أو غنماً)
لهم (بمكانيه ذلك^١) أي: مكان الاضطراب والاحتياج.

قال الباجي^(٢): من اضطر إلى أكل الميتة، فوجدها، ووجد ما لا يمكن

(١) «المتن» (٢٤٨/٢)

قَالَ مَالِكٌ: إِنْ ضُرُّ أَنْ أَهْلَ ذَلِكَ الشَّجَرِ، أَوْ الزَّرْعِ، أَوْ الْغَنَمِ، يُصَدَّقُونَهُ بِضُرُورَتِهِ، حَتَّى لَا يُعَذَّ سَارِقًا فَتَقْطَعَ يَدُهُ، رَأَيْتُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ ذَلِكَ وَجَدَ مَا يَرُدُّ جُوعَهُ، وَلَا يُحْمِلُ مِنْهُ شَيْئًا.....

الوصول إليه، فلا يخلو أن يكون مما لا قطع فيه كالشجر المعلق، والورع القائم، ونحوه، أو يكون مما فيه القطع، إذا أخذ على وجه السرقة كالمال في الحوز، فإن كان مما لا قطع فيه، فقد قال مالك من رواية محمد عنه: إن خفي ذلك فليأخذ منه، وأما إن وجد ثمرًا، أو زرعًا، أو غنمًا تقوم، ففطن أن يصدقه، ولا يعذره سارقًا، فليأكل من ذلك، أحب إلي من الميتة.

فشرط في المسألة الأولى وهو في الشجر المعلق أن يخفى له ذلك لمحنيين أحدهما: أن يعلم أنه لا إثم عليه في ذلك، ولا شيء فيما بينه وبين الله، وإما يجب أن يحتوز في ذلك من المخلوفين لنفسه، فربما أوتي، أو ضرب ضرباً عفيفاً، إن علم به، ولم يعذر بما يدعيه من الضرورة، انتهى.

ولم يذكر المعنى الثاني، ومسألة الكتاب هي الثامنة، ولذا قال: (قال مالك) في جواب ما سئل (إن ظن) المضطر (أن أهل ذلك الشجر أو الزرع أو الغنم) أي ملائكتهم (يصدقونه بضروته) أي باضطراوه (حتى لا يعد) بناء المجهول أي لا يظنونه (سارقاً فتقطع) بناء المجهول (يعد) نائب الفاعل (ورأيت أن يأكل) اضطر (من أي) بتشديد الباء (ذلك) المذكور من الأنواع (وجد ما يرد) بتشديد الدال (جوعه) أي يأكل بمقدار يسد الجوع (ولا يحمل) المضطر (منه) أي مما وجد من مال الغير (شيئاً).

قال الباجي: وفرق بين أكله من هذا وبين أكله من الميتة، إذ قال فيها: يشع ويتزود، وقال في هذا: يأكل ما يرد جوعه، ولا يتزود؛ لأن هذا مال لغيره، فهو ممنوع منه لحق الله عز وجل، ولحق مالكه، فليس له أن يأخذ منه إلا بقدر ما يرد به رغه، وأما الميتة فليست بمال لغيره، وإنما هي ممنوعة لحق الله تعالى، وحقوق الله تعالى إذا استيحت للضرورة تجاوزت الرخصة فيها

وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ. وَإِنْ هُوَ خَشِيَ أَنْ لَا يَصْدُقَهُ،
وَأَنْ يُعَذِّبَ سَابِقًا بِمَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ. فَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ خَيْرٌ لَهٗ عِنْدِي.

موضح الضرورة، وحقيق الأدمن لا تجاور مواضع الحاجة والضرورة، وهذا
المفرد على رواية السرخس، وأما على رواية ابن حبيب، وهي الرواية الثانية عن
عائش، فلا فرق بينهما انتهى.

(وذلك) أي أكل مال الحبر عند الاضطرار (أحب إلي) بتشديد الياء (من)
أن يأكل الميتة) قال الباجي^(١): يريد أن لا يأكل من اللحم، أو الزرع مباح
العين، وإنما هو مستوعب من لعق الغير، وإذا بلغت الضرورة منه إلى استباحة
لحمه، فقد لزم صاحب هذا الزرع أن يعطيه ما يريد به، فله إن لم يكن عنده
لحم، أو يبيعه منه إن كان عنده ثمن، فإذا أخذ بقدر ذلك، فقد بلغ به حقه،
وكان مباحاً له من التوحشين، من جهة أنه مباح في نفسه، ومن جهة أنه قد لزم
صاحبه تسليمه إليه، وأما الميتة، فليست بمباحة في نفسها، فكان أكل هذا
الطعام الذي هو مباح في نفسه أولى، انتهى.

قال الزرقاني^(٢): وبضمن القصة، وقيل لا ضمان عليه. انتهى، وسيأتي
في كلام الباجي، والدردير (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون (هو) أي المضطر
(خشي أن لا يصدقوه) أي اضطراره (وأن يعلوه) وفي النسخ المصرية: (وأن
يعد، بناء المجهول، أي المضطر) سابقاً بما أصاب من ذلك) أي من مال الغير
(لأن) بتشديد النون (أكل الميتة خير له عندي).

قال الباجي: ولا محل له أن يتعرض لما يرجب قطع يده، وأضرب ذلك
إلى رأيه وفقواه، إما لأنه لم ير فيه نصاً لغيره، أو لأنه قول اختاره من أقوال
العلماء.

(١) الباجي (١٢٩/٣).

(٢) شرح الزرقاني (٩٥/٣).

وَلَمْ يَمِ أَكْلُ الثَّمِينَةِ عَلَى هَذَا لُؤْجُهُ سَعَةً. مَعَ أَنِّي أَخَافُ أَنْ يَمْدُو
عَادِمٌ مِمَّنْ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَى الثَّمِينَةِ، يُرِيدُ اسْتِجَارَةً أَخْبَأَ أَمْوَالُ النَّاسِ.
وَأَزْوَاجُهُمْ، وَيَتَأَدَّوهُمْ بِذَلِكَ، بِدُونِ اضْطِرَارٍ.

وراه في أكل الثمينة على هذا الوجه سعة، فتحتسب (مع أبي أخاف أن يمدو)
ينصب الواو. أي شاور (عاد) سم فاعل من اتمدوا (ممن لم يضطر إلى
التمينة) حليفة (يريد استجارة) بشرابي (أخذ أموال الناس وزروعهم وشأهم
بذلك) أي بإفهامه الاضطرار. زاد في النسخ: تمصربه عند ذلك (بدون اضطرار)
ومس هذا في الهشية. والمعنى: أنه ليس بمتعصب في الحقيقة.

قال ابن أبي عمير: أظهر لسنعه من ذلك عهد أنسري، وهي أن ما يذهب هذا
من الضرورة أمر لا يعلم إلا من جهته، ويقول هي لأعجب، ولو شرب هذا
الناس تشبب أهل القلم والعدول إلى أخذ أموال الناس وزروعهم وشأهم.
فلما ظهر عليهم، وحضر به، هذا الضرورة، فوجد سعة هذا بعبء، ورحب
على هذا المضطر أن يأكل الثمينة، ولا يضره. بهذا الوجه الذي لا يخلو من
أن يذهب إليه، ولو صدق فيه تشبب به غيره، فهم ليس بصادق، ولا يعرف
كذبهم، كما لا يعرف صدق هذا الذي ادعى الضرورة إلى أكل زروع الناس
وشأهم، انتهى.

وقال أيضاً: إذا أكل المضطر إلى الثمينة من غيره، فقد قال الشيخ
أبو القاسم: يأكل منه ويصمن، وقيل لا ضمان عليه فيما اضطر إليه، وجه
القول الأول: أنه أشرف من غيره له بعد نفسه، فكانت عليه قيمة، كغير
الاضطرار، وإن اضطراره، بما يتعلق بزيادة أكله دون إسقاط عوقبه، ووجه القول
الثاني: أنه مال، حاز له إتلافه من غير إذن، فلم يلزم ضمانه، أصل ذلك
التمساح الذي لا مثيل لأحد عليه، انتهى.

قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ

قَالَ الدَّرْدِيُّ^(١) : يَدْخُلُ بِدَأْ صَعَامُ الْغَيْرِ عَلَى الْمَيْتَةِ إِنْ لَمْ يَحْفَ النُّقْطُحُ ،
وَالصَّرِيبُ ، أَوْ الْأَذَى ، وَإِلَّا قَدِمَ الْمَيْتَةَ ، وَقَالَ الْمَضْطَرُ حَذَرًا وَبِ الطَّعْمِ إِنْ
مَضَى مِنْ دَمْعِهِ لَهُ ، بَعْدَ أَنْ يَحْمِلَ رِيَهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْفَ مَاتَ لَهُ ، فَإِنْ مَضَى رِيَهُ هَلَاكَ ،
قَالَ لُثْرُوقِي : وَحَيْثُ أَكَلَ طَعَامُ الْغَيْرِ فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ ، كَمَا قَالَ الْمَوَاقِفُ عَنْ
الْأَكْثَرِ ، وَقَالَ ابْنُ الْجَلَّابِ : يَصِحُّ ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ الْمَضْطَرُ مَعْدَمًا
وَقَدْ أَكَلَ ، أَمَّا إِنْ رَجَدَ مَعَهُ لَمْ يَحْفَ أَخْذُ ، انْتَهَى

وَقَالَ ابْنُ عَابِدِينَ : جَاءَتْ فِي مِثَارَةٍ ، وَسِعَ صَاحِبُهَا طَعَامًا ، لَهُ أَخُوهُ كَرْدًا ،
ثُمَّ يَضَعُهُ وَلَا يَسْمُ عَيْدُ ، انْتَهَى .

(قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا) الَّذِي ذَكَرَ (أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ) مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ
كَوْنَهُ تَأْكِيدًا وَتَنْبِيْهًُا عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَمَّا ذَلِكَ نَبْضًا ، إِلَّا أَنَّ الْقَوْلَ
الْمَذْكُورَ مَخْتَارُهُ فِي ذَلِكَ

قَالَ الْمَوْفُوقُ^(٢) : وَمَنْ مَضَى فَأَتَتْ الْمَيْتَةَ ، وَغَيْرُهَا لَا يَعْرِفُ مَالِكُهُ ، أَكَلَ
الْمَيْتَةَ ، وَبَيْنَمَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ ، وَزَيْدٌ مِنْ أَسْتَمٍ ، وَقَدْ مَاتَ إِنْ كَانُوا
يُضَادُّونَهُ أَنَّهُ مَضَى أَكَلَ مِنَ الزَّرْعِ ، وَالشَّعْرِ ، وَشَرِبَ اللَّزْنَ ، وَإِنْ حَذَرَ أَنْ يَنْقُطَ
بَعْدَهُ ، أَوْ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ، أَكَلَ الْمَيْتَةَ ، وَالْأَصْحَابُ التَّائِمِيَّ وَجْهًا ، أَحَدُهُمْ : يَأْتِي
الطَّعْمُ ، وَهُوَ عَزَلٌ عَنِ اللَّهِ مِنْ دِينَارٍ ، لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الطَّعَامِ الْحَلَالَ ، فَلَمْ يَحْزَرْ
فَهُ أَكَلَ الْمَيْتَةَ .

وَنَ : أَلَى أَكَلَ الْمَيْتَةَ مَصْصُوسٌ عَيْدُ ، وَمَالُ الْأَدَمِيِّ مَجْتَنِدٌ فِيهِ ، وَالْعَدُولُ
إِلَى الْمَصْصُوسِ عَلَيْهِ أَوْسَى ، وَلَآنَ حَفَوقُ اللَّهِ تَعَالَى مَشْنِيَةٌ عَلَى الْمَسَامَحَةِ
وَالْمَسَامَحَةِ ، وَحَفَوقُ الْأَدَمِيِّ مِنْهُ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّضْيِيقِ ، وَلَآنَ حَقُّ الْأَدَمِيِّ تَلْزِمُهُ
مَوَاقِفُهُ ، وَحَقُّ آتِهِ لَا عَرَسَ لَهُ ، انْتَهَى .

(١) الشرح لكبيره (١١٦/٢) .

(٢) المعجم (٣٧٧/٣) .

وفي شرح الإقناع^(١) : لم وجد مضطراً طعاماً تركب أكل منه، وغرم بدله، أو حاشى مضطراً إليه لم يلزمه بذله لغيره، بل هو أحق به، أو وجد طعام حاشى غير مضطراً لزمه بذله بمن شر مقصود، إن حضر الثمن، وإلا ففي دمه، ولا ثمن له إن لم يدره، وإن امتنع غير المضطرب من بذله بالثمن، فله مضطرب غيره، وأشد الطعام وإن قتله، ولا يصح منه بكتفه، أو وجد مضطرب مئنه وضاع غيره، ثم يبدله له، تبعاً، والبيضة. قال النجيري: لأن إباحة الميتة، للمضطرب بالنهي، وإباحة أكل مال الغير بلا إذن ثابت بالاجتهاد، انتهى.

وفي فائدته المستترة: بعدم الميتة على الصيد، والصيد على مال الغير.

قال ابن عابدس: ترجيحاً لحق الحد لاقتضاه، وفي فتاويه، من «الحائفة»، وعن بعض أصحابنا: من وجد طعاماً لا يبيع له الميتة، وعكفاً عن ابن مساعة، وشتر: أن لا يبيع أوى من الميتة، وبه أخذ الطحاوي، وقال الكرخي: وهو بالخيار، انتهى.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٥ - كتاب العقيقة

(٢٥) كتاب العقيقة

هكذا هي جميع النسخ الواردة والمطبوعة في كتاب العقيقة، إلا في نسخة التاجي فغيرها جاء في كتاب الأثرين، وذكر فيها بعد كتاب الحج، كتاب لأصحابي، ثم كتاب العقيقة، ثم في العقيقة عشرة أبواب نعتها الأولى: من لئنتها، والثاني: في حكمها، والثالث: في وقتها، ورابع: إذا فاته المذبح هل تقضى ثم لا؟ والرابع: هل يذبح بها ذكر أو نكر أو أنثى أيضاً، والخامس: هل يقرئ بها الذكر بالأنثى، بالسنة والفتنة، أو شاة لكل سبعة، والسادس: هل يذبح بها ذكر أو أنثى من آخر وإمام، أو الشربة فيها اتصالاً والسمع: يشرب فيها ما يشرب في المصحابة، والثامن: من يسكب بها، التوالد خاصة أو غيره أيضاً، ويذكر فيه أنه إذا لم يعم عن المذبح عن مؤخر عن سنة، بل يذبح؟ التاسع: هل يكسر عظامها في الطبخ أو لا؟ العاشر: هل ياطخ رأس النسي بدم العقيقة؟ لا؟ هذه عشرة أحاديث بأبي الكلام عليها في محالها.

ومن أمثلة رشده^(١) القول المبسط بأصول هذا الكتاب بمفسر في سنة ثمان: الأولى: في حكمها، والثاني: في معرفة محلها، وأخذت في معرفة من يعمد به، يعني الرابع: في معرفة وقتها، والثالث: في سنة هذا التمسك وضعه، السادس: حكم نحرها وسائر أحوالها، فهم، ثم مبسط الكلام عليها، ودخل أكثر هذه الأحاديث في عشرة المذكورة.

أما الأثرين، منها: فما قال الحافظ^(٢): لعقيقة يفتح النون المهملة اسم

(١) نسخة السعيد، ص ٤٤٨.

(٢) صحيح دار الحديث، ص ١٥٦، ١٥٨.

لما يدبح عن المولود، + اختلف في اشتقاقها، فقال أبو عبيد والاصمعي: أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود، وتبعه الزمخشري وغيره، وبسبب الفساة التي تذبح عنه في تلك الحالة عطفة؛ لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند المنجم، وعن أحمد: أنها مأخوذة من العنق، وهو الشق والقطع، ورجحه ابن عبد البر، وطائفة قال الخطابي: العقيقة اسم الشاة الذبوح عن أولاد سميت بذلك لأنها تعرق بذبحها أي شق وتقطع، وقال ابن فارس: الشاة التي تذبح والشعر كل مهمل يسمى عقيقة انتهى.

ربطه النودي في تهذيب اللغات^(١)، وقال بعد ما حكى قول أبي عبيد والاصمعي وعبرهما: وهذا لأهمهم ربما سمعوا الشيء باسم غيره إن كان معه أو من شبهه، فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الثمرة قال أبو عبيد: وكذلك كل مولود من النبهائم، فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعقة، وقال الأزهري: العرق في الأصل الشق والقطع، وسميت العقيقة التي يخرج الولد من بطن أمه وهي عبق عقيقة؛ لأنها إذا كانت على رأس الإنسان خلقت فصحت، وإذا كانت على البهيمة فيها تفسد، وقبل المذبح عقيقة؛ لأنها تذبح أي تشرح تحرقها ومريتها قطعاً، كما سميت الذبحة بالذبح.

وقال صاحب المحكم: العقيقة: الشعر الذي يولد به المفلح؛ لأنه يشق الولد، وأخذت الحامل ثوب شعر ولدها في عطتها، وعز عن ابنه، حلق عقيقته، أو دبح عنه شاة انتهى.

وفي شرح الإقناع^(٢): العقيقة لغة اسم للشعر الذي على رأس المولود حين ولادته، وسرعاً التيبرية عن المولود عند حلق شعر رأسه، تسمية فائيه باسم به، انتهى.

(١) (٢/٢٢٦).

(٢) (٤/٣٤٦).

(١) باب ما جاء في العقيدة

وقال المؤلف^(١): العقيدة المديحة عن المولود، وقيل: هي الطعم الذي يصنع ويدعى إليه من أجل المولود، وقال أبو عبيد: الأصل فيها الشعر الذي على المولود، ثم إن العرب سميت المديحة عقيدة على عاداتهم في نسمة الشيء باسم سببه أو ما جاوزه، ثم اشتهر ذلك حتى صار من الأسماء المعروفة، وصارت العقيدة مغمورة فيه، فلا يُلحَق منها عند الإطلاق إلا المديحة. انتهى.

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية السبعة بعد الكتاب إلا في نسخة المتتم^(٢)، ففيها التسمية قبل الكتاب.

(١) ما جاء في العقيدة

من الأمر بفعالها، وقد فعل النبي ﷺ فعلين اتباعه، واختلف أهل العلم في حكمها، وهي المسألة الثانية من المسائل العشر المذكورة، قال المؤلف: العقيدة سنة في قول عامة أهل العلم، منهم: ابن عباس، وأبو عمرو، وعائشة، وقضاء التابعين، وأئمة الأئصار إلا أصحاب الرأي قالوا: ليست سنة، وهي من أمر الجاهلية، وقال الحسن وداود: إنها واجبة، وروى عن سريفة: أن الناس يعرضون عليها كما يعرضون على الصلوات الخمس، انتهى.

قال الحافظ^(٣): قال الشافعي: أفرط فيها رجلان، قال أحدهما: بدعة، والأخر قال: واجبة، وأشار بقائل الوجوب إلى الليث بن سعد، ولم يعرف إمام الحرمين الوجوب إلا من داود، وقد جاء الوجوب أيضاً عن أبي الزناد، وهي رواية عن أحمد، والذي نقل عنه أنها بدعة أبو حنيفة، اهـ.

(١) - المعني، (٢٩٣/١٣)

(٢) - فتح الباري، (١/٥٨٨).

وتعقبه العيني^(١) فقال: هذا فراء، لا يجوز نسبته إلى أبي حنيفة، وحاشاه أن يقول مثل هذا، وإنما قال: ليست بسنة، فمراده إما ليست بسنة، ثالثة، وإنما ليست بسنة مؤكدة، اهـ.

وفي «التعليق المحمّد»^(٢): عند مالك والشافعي: سنة مشروعة، وقال أبو حنيفة: هي مباحة، ولا أقول: إنها مستحبة، وعن أحمد وروايان، أشهرهما: أنها سنة، والثاني: أنها واجبة، واختارها بعض أصحابه، اهـ.

وقال ابن رشد^(٣): ذهب طائفة، منهم الظاهرية إلى أنها واجبة، وذهب الجمهور إلى أنها سنة، وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضاً ولا سنة، وقيل: إن تحصيل مذهبه أنها نظوع عنه، اهـ. فتحصلت في الحقيقة عدة مذاهب

أولها: أنها واجبة، وتقدم أنه مذهب الليث، ودود، وأبي الزناد، وهي رواية عن أحمد، اختارها بعض أصحابه.

وقال العيني: روي عن الحسن، وأهل لظاهر أنها واجبة، وتأولوا قول يُحِبُّ: مع الغلام عفيفة، على الرحوب، وقال ابن حزم: هي فرض واجب يجزئ الإنسان عنها إذا فضل من قوته مفادها، وفي «شرح السنة»: أوجبها الحسن، وقال: يجب من الغلام يوم مابعه، فإن لم يعق عنه سن عن نفسه. اهـ. وحكاها الباجي عن القاضي أبي الحسن البصري، ودأود فقال: إنهما قالا: هي واجبة، اهـ.

وقال الشوكاني^(٤): أدت حديثه إليه أن ينسب الأضحية هروءاً، «سمع

(١) «صدة القارئ» (١٤/٤٦٣).

(٢) (٢/٦٥٦).

(٣) «منهاية المجتبه» (١/٤٦٢).

(٤) «نيل الأوطار» (١٥٦/٥) (٢١٢-).

الغلام عقيقة، فأهريقوا عنه دماً، وأميطوا عنه الأذى». رواء الجماعة إلا مسلماً. تمسك بهذا ومبقة الأحاديث القائلون بأنها واجبة، وهم الظاهرية، والحسن الصري، اهـ.

وفي «المحلى»: وفي رواية لأحمد أنها راجية، واختاره بعض أصحابه، وبه قال الثبوت بن سعد، وداود، وإسناد، لذلك حديث أبي داود: «كل غلام رهينة بعقيقته»، قال في «النهاية»: معناه: أن العقيقة لازمة له، فشيء في لزومها له. وعدم انفكاكها عنه بالزمن في يد المولود، والهاء في الرهينة للمبالغة لا للتأنيث، اهـ.

الثاني: أنها سنة مؤكدة، حكاهما شارح «الإقناع»^(١) من فروع الشافعية؛ إذ قال: هي سنة مؤكدة للاختبار الواردة في ذلك منها خبر: «الغلام مولود مريض بعقيقته» ومنها «أنه عليه السلام أمر بتسمية المولود يوم سابعه، ووضع الأذى عنه، والعق»، رواهما لثرمذي، قال البجيرمي: قوله سنة: أي في حقنا، واجبة في حقه عليه السلام. وهو مفضل كلام صاحب «الروضة الدورية»^(٢) من فروع الحنابلة؛ إذ قال: سنن العقيقة عن المولود في حق أبيه ولو معسراً، ويقترض، قال أحمد: سنة عن رسول الله ﷺ، قد عني عن الحسن والحسين، وفعله أصحابه. انتهى، وبه جزم صاحب «نيل المأرب» من فروع الحنابلة؛ إذ قال: هي سنة مؤكدة في حق الأب، فلا يعق غيره ولو كان الأب معسراً، انتهى.

وبه جزم الفسطلاني في «شرح البيطار»، وحكمه ابن عابدين عن الشافعي وأحمد.

والثالث: التذنب، جزم به الدردير؛ إذ قال: تذنب لأب من ماله ذبح

(١) (٣٤١/٤).

(٢) (٤٣٩/١).

واحدة انتهى، وهو من إمام مالك في «الموطأ» عند سيأتي، وحزم صاحب «المفتاح». وغيره من مروج الشريعة سنة^(١).

واختلف المرويات في أن إسرائيل هي سينك الحنفية في ذلك، قال العربي^(٢). وقال أبو حنيفة: ليست به، وكان محمد بن الحسن، حين تفرغ، كان الناس يلحسونها أنه يسمعت بالأصمعي، ونسب صاحب «الترصيع» عن أبي حنيفة والتكثير أنهما بدعه. وهذا افتراء لا يجوز سمته إلى أبي حنيفة وحاشا أن يقول ذلك. وإليه قال: ليست به. فتراده إما ليست به تامة، أو ليست به مائة مائة، وروى عن غيره من شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا أحب العصفور، فأنزلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ فقال: «لست أحبكم أن يروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبعثوا» الحديث. وهذا يدل على الاستحسان، انتهى وظاهره أن العيسى اختار الأصحاب

وقال ابن عمار بن بسطام، من ولد أبي بصير يوم أسره وخلق له، ويتصل به عند الأشعة الثلاثة مرة شعرة فضة أو ذهب، ثم يعزل عند الخلق عصفرة واحدة على ما في «الدرر النجوى» أو طوعاً على ما في شرح الصغرى غير أن أفكاراً مفصلة انتهى ومحصراً.

وفي «التاريخ الهندي»: العصفرة صاح لاسه ولا واجب كذا في الترجمة لتكرارها انتهى. وفي «الدرر»^(٣) أي بموجب الأصححة نوح كل دم كان قبلها من العصفرة وإبراهيم والعنبره كذا حكى أبو بكر الكسائي عن حميد، وإسـ

(١) نظم ما ثبت له من التلميز الحوزية في كتابه «معجم الحوزة» وأما المرويات عن هذه رواية العنبره، ذلك الخلاف من وجهها واستحسانها، ويصح أنه غير.

(٢) «عبد بن أبي» (١/١٦٣).

(٣) «درر النجوى» (١/٢٠٣).

عرفنا الساجدة بما روي عن سيدتنا عائشة أنها قالت: «سبح صوم رمضان كل صوم كان قبله». وسخت الأصبجة كل دبح كان بعدها، وسبح علي الحديث كل عمل كان بعده، والظاهر أنها قالت ذلك سجداً من رسول الله ﷺ لأداء امتحان الحكماء، لا بدرك بالاجتهاد.

ربهم من روى هذه الحديث مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وذكر محمد في العقيدة: فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل، وهذا يشير إلى الإباحة فيمنع كونه سنة.

وذكر في «الحامع الصغير» لا يجوز من العلام ولا من الجارية، وأنه إشارة إلى التواضع، وأن العبرة كانت فصلاً، انتهى سحر الفضل لا ينفي إلا الكراهة بخلاف الصوم والصدقة، وفيهما كان من الغرائض لا من الفضائل، وإذا نسخ منهما الترخية يجوز التمسك به.

وقال الشافعي: «إن العقيدة في الإسلام روي أن رسول الله ﷺ قال: «عن العبد والعبد» رضي الله عنهم - كذا كذا، وأنا أقول: إنها كانت ثم سحب باسم الأصبجة حديث سيدتنا عائشة - رضي الله عنها -، وكذا روي عن سيدتنا علي - رضي الله عنه - أنه قال: «سخت الأصبجة كل دم كان فيها» والعقيدة كانت قبلها كالشريعة، وروي أن رسول الله ﷺ سئل عن العقيدة؟ فقال: «إن الله لا يحب العبد» من شاء فليص من العلام ما شاء، وعن الجارية شاء». وهذا ينفي كون العقيدة سنة، لأنه ﷺ مطلق العقيدة والعقيدة وهذا إشارة الإباحة.

الشي

روى «المعاني» قال محمد بن أبي الأثر: «أنا أبو حنيفة قال رجل عن محمد بن الحنفية أنه العقيدة كذا في الحامية فلما جاء الإسلام ومضى»

أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم بن أوفى، قال محمد: إنه أخذ وهو يقول
أبي حنيفة انتهى.

وشهد لذلك ما أخرجه ابن السبارك والدارقطني والبيهقي وابن عدي عن
عبي - رضي الله عنه - مرفوعاً: «سبح الأصحى كل دبح، وضع صوم رمضان
كل صوم، والعسل من الخبثاء قل عسل، وتركاذ كل حذقة» انتهى.

ويمكن أن يقال: إن المراد بالسبح وجوب ما عدا الأضحية لا سبها كما
إن المراد في نظائره سبغ الروح بالمسح الطهور بالصوم والصدقة
والغسل، ومع ذلك على ذلك أن جملة من أهل العلم زعمت إلى وجوبها
كما تقدم تقريراً، وصار في كلام لطحاوي أنها كانت مؤكدة في الجاهلية
وأقرت عليها في أول الإسلام.

وعلى هذا فلا بد أن يقال: إن النسخ لو صح لكان للموجب بالتأكيد
وبدل عليه أيضاً؛ فلهذا شرعية الأصح في الأولى من الهجرة، وشقته الحسن -
رضي الله عنهما - في الحديث أن الرابعة وحديث أم كرز في عام الحديبية
سادس الهجرة والعقيدة عن إبراهيم - عليه السلام - كذا: «تسبح الهجرة، وقد
غسل بها ابن عمر - رضي الله عنه - وغيره من الصحابة بعد النبي ﷺ، قال
أحمد: الأحاديث العارضة لأحب العقيدة لا يجب بها، انتهى ما في «المحلى»

وكذا تعقب عبي قول من ذكر استحبابها في «التعظيم المسجود»^(١) ما لا
يزيد عليه، واستدل لطحاوي في «مشكل الآثار»^(٢) عن سبغ الروح برواية
عمر بن شبيب عن أبيه عن حنيفة قال: مثل رسول الله ﷺ عن نفسه، قال،
«لا أحب التعظيم»، وكأنه كره الاسم، قال ابن عسك: «لهذا إنما نسلك عن

(١) انظر «التعظيم المسجود» (٢٧٢، ٢٧٣)

(٢) (٢٧١، ٢٨١)

أَنَّهُ قَالَ: سُبِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ؟ فَقَالَ: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ»

«التقريب» بلفظ لم يسأ، من الشافعية. انتهى. والظاهر أن لفظ «حمزة» فيها تصحيف، والحديث أخرجه أحمد في «مسنده»^(١) برواية سفيان عن زيد بن أسلم، عن رجل من بني ضمرة، عن رجل من قومه قال: سألت النبي ﷺ عن العقيفة، ... الحديث.

وبطريق آخر: عن سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن رجل، عن أبيه أو عن عمه أنه قال: شهدت النبي ﷺ بعرفة فبش عن العقيفة، ... الحديث، ويكلا الطريقين أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار»، وقال الحافظ^(٢): وفي رواية سعيد بن منصور، عن سفيان، عن زيد بن أسلم، عن رجل من بني ضمرة، عن عمه سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن العقيفة، وهو على المنبر بعرفة - فذكره، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أخرجه أبو داود^(٣)، ويؤيد أحد الحديثين بالآخر، قال أبو عمر: لا أعلمه مرفوعاً إلا عن هذين، قال الحافظ: وقد أخرجه البيهقي، وأبو الشيخ في العقيفة من حديث أبي سعيد، انتهى.

(أنه) أي: الضمري (قال: سئل) بناءً لمجهول، وتقدم ما في بعض طرقه أن السائل هو بنفسه (رسول الله ﷺ) في حجة الوداع بعرفة (عن العقيفة) أي عن حكمها (لقال) ﷺ: «(لا أحب العقوق)» بصيغة المتكلم، وأخرج أبو داود برواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: سئل النبي ﷺ عن العقيفة، فقال: «لا يحب الله العقوق»، الحديث.

قال ابن عبد البر^(٤): لا أعلم روي معنى هذا الحديث إلا من هذا

(١) مسند أحمد (٢/ ١٨٩ - ١٨٣).

(٢) فتح الباري (٩/ ٥٨٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٤٣).

(٤) انظر: الاستذكار (٦٤/ ٣٦٦).

الوجه، ومن حديث عمرو بن شعيب، عن أبي داود والنسائي قال: «لا أحد يعترف» ذلك أصله مخالفة أحد لأبيون سا بينهما، وقوله إنه هذه الاسم لا سماء، بل هو تبه توهيلاً لأمر العفة، ولا إسقاط له، وسما كره الاسم، وأحب أن يسمى بأحسن أسمائه، فائسكه وأوسع حرياً على عاقبة العفة في تغيير الاسم التبعي.

فإن العرفية: هو كلام غير سديد؛ لأنه إذا ذكر العفة في عدة أحيان، ولم تكن يكره الاسم بعد ذلك على غيره، وإنما الوجه فيه أن يقال: يحتمل أن السائل إنما سأل عما لا يشبه تداعيه من الكرامة والاحتجاب، أو أحب أن يعرف الفضيلة، وإنما كانت فضيلة العفة تكون له على الألة موقعه، أجاب بما ذكره نبياً على أن الذي يعنه هو من هذا أن هو العرفي، يحتمل أن يكون السائل طعن في اشتراك العفة مع العرفي في هذا الحديث مما يبرهن أسره، فاعلم أن الأمر بخلاف ذلك، يعني أن الذي كره الله من هذا الباب هو العرفي لا العفة.

ويحتمل أن يكون العرفي في هذا الحديث مستعاراً لقوله، كما مر عفة في العرف، وذلك أن لقوله إذا لم يعرف حق أبوه صار عاقلاً، كذلك جعل إياها لولا عن أداء حق الولد يعرف على الاتساع، فقال لا يحب الله العرفي، أي: ترك ذلك من الولد مع قدره عليه يذهب بإصاحة المولود حق أبوه.

وهذا الطبيعي: يحتمل أن يكون لفظ ما سأل عنه قوله في مولود أحب أن أعرف عنه، فما تفرق؟ فكم الذي يولّد لفظ أعرف لأنه لفظ مشترك بين العفة والعرف، وقد نفرد في علم الفصاحة الاحتراز عن لفظ مشترك، أحدهما مكرور، يكون الكرامة راجعة إلى ما لفظ به، كذا في النمل.

وَكَاَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ الْإِسْمَ.

وقال القاري^(١): معناه: فمن شاء أن لا يكون ولده عاقاً له في كبره، فلينبع عنه عقبة في صغره؛ لأن حقوق الوالد يورث حقوق الولد، ولا يحب الله العقوق، وهذا توطئة لقوله: «ومن ولد له ولد» إلخ، انتهى.

(وكأنه إنما كره الاسم) مخرج من الراوي. يعني أنه ﷺ إنما كره الاسم، لا المسمى الذي هو نبيح، قال ابن عبد البر: في هذا الحديث كراهية ما ينبع معناه من الأسماء. وكان الواجب بظاهر هذا الحديث أن يقال لذبيحة المولود نسيكة، ولا يقال: عقبة، لكني لا أعلم أحداً من العلماء مال إلى ذلك. ولا قال به، وأظنهم تركوا المصل به لما صح عندهم في غيره من الأحاديث لفظ العقبة، كذا في «التنوير»^(٢).

قال الزرقاني^(٣): لعل مراده من المجنولين وإلا فقد قال ابن أبي الدم عن أصحابهم الشافعية: يستحب تسميتها نسيكة أو ذبيحة، ويكره تسميتها عقبة كما يكره تسمية العشاء عمة، انتهى.

وقال البجيرمي^(٤): الأولى تسميتها ذبيحة ونسيكة لما في العقبة من الإشعار بالعقوق، فالتسمية بها خلاف الأولى، وعبارة «شرح المنهج»: يكره تسميتها عقبة، وقال الشيخ م ل: المعتمد عدم الكراهة، أي لأنه ﷺ سماها عقبة. انتهى.

وفي «البلد»^(٥) عن الشوكاني قوله ﷺ: «لا أحب العقوق» بعد سؤاله عن

(١) معرفة المفاتيح (١/١٥٩).

(٢) (ص ٤١٤).

(٣) شرح الزرقاني (٣/٩٦).

(٤) (١/٣٤١).

(٥) (١٣/٨٧).

وقال: «مَنْ وَلَدَ لَهْ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يُسَلِّكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ»

أخرجه أبو داود في ١٦ - كتاب الأصحاب، ١١ - باب العقيقة

والتدني في: ٤٠ - كتاب العقيقة، ١ - باب آخر، أحمد بن سليمان.

العقيقة إشارة إلى كراهة اسم العقيقة، وما وقع منه ﷺ من قوله: «مع الغلام عقيقة»، وكل غلام مرتهن بعقيقته، فمن أنبأ أن تلمخا طيبين بها يعمد به: لأن ذلك الملقب هو المعروف عند العرب، ويمكن الجمع بأنه ﷺ تكلم بذلك بيان الجور، وهو لما ينافي الكرامة، انتهى.

ويمكن أن يقال إن التسمية بها كانت أولاً، وحديث الباب في حجة التوابع، كما تقدم، وهذا كله إذا كانت الكرامة تلامس، كما فهمه أبو داود، وتعطيه التوبة بشئ كما تقدم، فيحتمل أن يكون المقصود في استحباب العقيقة برأسها، ويكون قوله الآخر: «مَنْ وَلَدَ لَهْ وَلَدٌ» إلخ بين الجواز فقط، فيكون المقصود أنها ليست بمسححة برأسها، لكن من أراد أن يفرق شيء من أمك تشكراً لما ولدت له، فلا بأس بذلك.

(وقال) ﷺ (مَنْ وَلَدَ) منه المجهول (له ولد) سواء كان ذكراً أو أنثى، عند الجمهور خلافاً لمن حصص العقيقة بالذكر، كما سيأتي (فأحب) بصيغة المعلوم من الماضي (أَنْ يُسَلِّكَ) بضم السين، أي: يبطئ بقرينة (عَنْ وَلَدِهِ) فيفضل (أمر نذوب عند الجمهور، وأمر بإباحة عند من قال بها، قال الزرقاني^(١)، وفي جعل ذلك موكولاً إلى صحبته مع تسميته تذكيراً، أي: الاستحباب، وتقدم أن صاحب «البدائع» وإطحاوي في «مشكله» استدلوا بذلك على الإباحة، وبمعنى صاحب «التعليق المسجل»^(٢).

واستدل بذلك المرحض^(٣) على عدم وجوب العقيقة، فقال: «وإن بيان

(١) الشرح المرفوع، ١ (٩٦/٣).

(٢) نظراً (٢٧٩/٢).

(٣) المعنى (١٣١، ١٣٩).

كونها غير واجبة، فإليه ما اجتمع به أصحابنا، الذي من الخير، انتهى.

وقال الشافعي^(١) قوله: «فأحب أن يسكن عن ولده فليجعل» يقتضي أن ذلك من مال الأب عن الله، وبذلك قال: «وأحب أن يسكن عن ولده»، ولو كذا للموتود مال، لكأن الأظهر عندي أن تكون العقيدة في مال الأب عن الله، لقولنا: «فأحب أن يسكن من به» فأب ذلك في جهة الأب عن الابن، وقد قال مالك في «أحب» يعني عن النبي من ماله، وظاهره أنه لا يلزم أخذاً من الأقارب غير الأب، انتهى.

وصرح الشافعي^(٢) بتدبير الأب من ماله، وقال الشافعي: وإن لم يكن أملاً فليعلم الغلام وكسبه فلا عقبة عليه، وبمثل أمده عن هذه المسألة؛ فنار ذلك على الولد، يعني لا يقع عن نفسه؛ لأن السنة في حق غيره. وقال حماد بن الحسن: يعني عن نفسه؛ لأنما مشروعة عنه، ولأنه مرتين بها، وثالث أنها مشروعة في حق الوالد فلا يفعل، غيره كالأجنبي، وعلاقة الفقير، انتهى.

وفي «المرء من الصريح»^(٣) تضمن العقيدة في حق الأب، ولم يعمد ويقتصر، انتهى. وفي «نيل المأرب»: هي سنة مؤكدة في حق الأب، فلا يقع غيره، ولو كان الأب معزلاً، عما كان قولاً أو فعلاً، انتهى.

وفي «شرح الإقناع»^(٤): ينبع من ندرته نفيه، كما دله في «المروضة»، فلا يجوز لمالي أن يقع من ماله؛ لأن العقيدة تبرع، وهو عمنع من مال الموتود، ولو كان مالي حياً جازاً عنها حين الولادة، ثم أيسر قبل تمام السابع

(١) الطنطاوي (١٠١/٣)

(٢) الشرح الكبير (١٢٦/٢)

(٣) (٥٣٩/١)

(٤) (٣٤٤/٢، ٣٤٤/٣)

استجاب في حقه، وإن أيسر بها بعد السابع، وبعد بقية مدة العباس، أي أكثره، كما قاله بعضهم، لا يضر إذا أيسر بعد السابع في مدة العباس تردد للاسحاب، ومفصل كلام الأثرار: نرجح مساطلة هذا، وهو قطعه، انتهى.

وقال الشوكاني^(١) في حقه رحمه الله من الحسن والحسين - رضي الله عنهما - دليل على أنها فصيح العقيدة من غير الألب مع وجوده، وعدم امتناعه، وهو يريد ما ذهب إليه الحاشية من أنه يتميم الألب إلا أن يموت أو يستمتع، قال الحافظ^(٢) ومعه رحمه الله، المذبح عنه بالصم على بناء المجهول أنه لا يعين التابع، وعند الشافعية يعين من تارقه بدقة المولود، ومن الحاشية، يعين الألب، إلا أن تعلق بموت أو امتناع، قال الرافعي: وكان الحديث أنه رحمه الله فأن من الحسن والحسين مؤلف.

قال النووي: يحتمل أن يكون مؤلف حينئذ كنا مصرين، أو سري ياذن الألب أو قوله: عنه أي أمر أو عب من خصائصه رحمه الله، ونص مالك أنه يعين عن الشيم من ماله، وعلقه الشافعية، انتهى.

ويخرب من هذا سنده أخرى، وهو أنه من لم يعن عنه حتى كبر، وبلغ فهو يعن عن نفسه؟ ولتقدم هذا حال الموقف: لا يعن عن نفسه، خلافاً لنعطاء والحسن، وقال الحافظ في الفتح^(٣)، قل لرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة، وذكر السامع في ظاهر دعوى أنه لا يخرج عنه بالاحتيال، والاحتيال أن لا يخرج عن الولاء، فإن أحرقت عن النوع سقطت عنه كذا يريد أن يعن عنه، لكن إن أراد هو أن يخرج عن عبه فعل.

(١) بين الأثرار: ٢٥/١١٠.

(٢) فتح الباري: ٩/٢٩٦.

(٣) ٩/٢٩٦.

وأخرج ابن أبي شيبة، عن محمد بن سيرين قال: لو أعلم أني لم يعنى عني لعقبت عن نفسي، واختاره العقلاء، ونقل عن نصر الشافعي في «البرقي» أنه لا يعنى عن كبير، وليس هذا نصاً في منع أن يعنى الشخص عن نفسه، بل يحتمل أن يريد أن لا يعنى عن غيره إذا كبر، وكأنه أشار بذلك إلى أن الحديث الذي ورد أن النبي ﷺ سقى عن نفسه بعد النبوة لا يثبت.

وهو كذلك؛ فقد أخرجه البزار من رواية عبد الله بن محرز - وهو يمهلات - عن قتادة، عن أنس، قال البزار، نقله به عبد الله، وهو ضعيف، وقال الحافظ: وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين: أحدهما: من رواية إسماعيل بن مسلم، عن قتادة، وإسماعيل ضعيف، وثانيهما: من رواية الهيثم بن جميل، وداد بن المحبر قال: ثنا عبد الله بن المشي، عن تسامة، عن أنس، وداد ضعيف، لكن الهيثم ثقة، وعبد الله من رجال البخاري، فأحدث قوي الإسناد. لولا ما في عبد الله بن المشي من المقال الذي ذكره الحافظ في «الضعف»، وقد سئى الحافظ الضياء على ظاهر الإسناد، فأخرج الحديث في «الأحاديث المختارة» مما ليس في «الصحيحين» ويحتمل أن يقال: إن صح هذا الخبر كان من خصائصه ﷺ كما قالوا في تصحيته ممن لم يصح من أمته، انتهى.

وقال الميني^(١) في «شرح البخاري»، في قوله ﷺ: «مع الغلام عقيقة» حجة على أنه لا يعنى عن الكبير، وعليه أنه الفتوى بالأسناد، انتهى. ونقدم قريباً ما قال الحقوقي: إن من بلغ وكسب فلا عقيقة عليه؛ لأن السنة في حق غيره.

وقال ابن رشد^(٢): أما من يعنى عنه، فالجمهور على أنه يعنى عن الذكر

(١) «عدة الفقاري» (١٤/١٦٦).

(٢) (١/١٦٣).

٢/١٠٤٥ - وحدثني عن مَالِكٍ، عن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن

أبيه:

رَأَى الصَّغِيرِينَ فَقَطَّ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَحَقَّ عَنِ الْكَبِيرِ، وَدَلِيلُ الْجُمْهُورِ
قَوْلُهُ ﷺ: «يَوْمَ سَمِعَهُ»، وَدَلِيلٌ مِنْ خَالِفٍ مَا رَوَى عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ
عَنْ نَفْسٍ مَعَهُ مَا بَعَثَ بِالنَّبِيِّ، أَنْتَهَى.

وَمَا، فَتَنَارِي فِي الشَّرْحِ السَّائِلِ^(١) نَحْوَ حَدِيثِ هَذَا بْنِ أَبِي عَالَةَ فِي
حَلِيلَتِهِ ﷺ بِلُغَتِهِ: «إِنْ أَغْرَفْتَ حَقِيقَتَهُ فَرَقَ وَلَا فَلَاحَ: إِذْ لَاقَى الْعَقِيقَةَ وَهُوَ الشَّعْرُ
الَّذِي يُولَدُ عَلَيْهِ الْمَوْلُودُ مَجَازًا، لِأَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ شَعْرَهُ بَقِيًّا مِنْ حَيْثُ وَلادَتْ
فَوَاقَهُ مُسْتَبْعِدٌ جَدًّا، الْمَأْمُومُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مِنَ الْكُرَامَاتِ الْإِلَهِيَّةِ، لِأَنَّهُ يَذْبَحُ
بِاسْمِ الْأَنْثَةِ الْمُسْتَبْعِدَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالَ الْقَعَالُ السُّرُورِيُّ فِي «فَتَاوَاهِدَ»: مِنْ أَنَّهُ
بِشَجَبٍ لِمَنْ لَمْ يَحَقَّ عَنْهُ أَنْ يَحَقَّ عَنْ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ مَعَهُ
النَّبُوَّةَ، لَكِنَّهُ مُحْتَمِلٌ أَنَّهُ مَا عَتَرَ حَقِيقَتَهُمْ تَكْوِينَهَا عَلَى سَمِّ غَيْرِهِ سَبْعَةً وَفَعَالِي،
أَنْتَهَى.

وَهَكَذَا قَالَ السُّبُحُورِيُّ تَبَعًا لِلْمَنَارِيِّ: إِنَّ قِصَّةَ أَنَّ شَعْرَهُ ﷺ كَانَ شَعْرَ
الْوِلَادَةِ، وَاسْتَبْعَدَ الزَّمْعَ خَشَرِيًّا بِأَنَّهُ تَرَكَ شَعْرَ الْوِلَادَةِ عَلَى الْمَوْلُودِ، وَعَدِمَ حَقِيقَتَهُ
بَعْدَ سَبْعٍ، وَعَدِمَ الْفَرْجَ عَنْ عَيْبِ عَبْدِ الْعَرَبِ وَشَجَّ، وَبَنَى هَاتِمُ أَكْرَمُ النَّاسِ،
وَدَفَعَ هَذَا الْإِسْتِغْنَاءَ أَنَّ هَذَا مِنَ الْإِرْهَاسَاتِ حَيْثُ لَمْ يُمْكِنْ لِلَّهِ قَوْمُهُ مِنْ أَنْ
يَذْبَحُوا لَهُ بِاسْمِ الْأُنثَى، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ السُّرُورِيِّ فِي «تَهْنِئَتِهِ»: إِنَّهُ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ مَعَهُ
النَّبُوَّةَ، هَذَا وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَطْلَقَ عَلَيْهِ الْعَقِيقَةَ مَجَازًا، لِأَنَّهُ مَعَهَا، وَنَادَاهُ مِنْ
أُمِّيَّتِهَا، أَنْتَهَى.

٢/١٠٤٥ (مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرٍ (بْنِ مُحَمَّدٍ) الْبَغْدَادِيِّ (عَنْ أَبِيهِ)

أَنَّهُ قَالَ

محمد بن علي بن الحسين سبط رسول الله ﷺ (أنه) أي: محبة.. (قال):
مرسلًا، فإن الباقر - رضي الله عنه - لم يكن فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وكذلك
رواه أبو داود في «المراسيل»، وأخرجه البيهقي فراده: عن أبيه، عن حماد،
ورواه الأثرعزي، «الحاكم» من حديث محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن
أبي بكر، عن محمّد بن علي بن الحسين، عن أسبه، عن شلي قاتل: عز
رسول الله ﷺ عن الحسن ثمة، وقال: «يا فاطمة! احلفي رأسه وصدقني بوزنه
شعره فضة حورناه، فكان وزنه درهمًا أو بعض درهم.

وروي البيهقي من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل، عن علي بن
الحسين، عن أبي رافع قال: لما ولدت فاطمة حسناً قالت: يا رسول الله، ألا
أعق عن ابني درهم؟ قال: لا، ولكن احلفي بوزنه من الورق
على الأوقاص، يعني أعل الصنعة، قال البيهقي: تفرد به ابن عقيل، وروي
الحاكم من حديث علي قال: أمر رسول الله ﷺ فاطمة فحلف: «بني شعر
الحسين وتصانفي بوزنه فضة» كذا في «التلخيص الخبر»^(١).

وفي «مجمع الرواة»^(٢) عن أبي رافع أن حسن بن علي الأكبر حين ولد
أرادت فاطمة أن تعق عنه بكشرين، فقال رسول الله ﷺ: لا تعق عنه، ولكن
احلفي رأسه ثم تصدقي بوزنه من الورق في سبيل الله، ثم ولدت حملاً بعد
ذلك فصنعت به مثل ذلك، رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و«مسند حسن».

وعن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ أمر برأس الحسن والحسين يوم
سابعهما، فحلق، ثم تصدق بوزنه فضة، ولم يحز ذبحاً. رواه الطبراني في
«الكبير»، و«الأوسط»، و«البيار»، وعن علي - رضي الله عنه - قال: أما

(١) ١٩٤٨/٢/٢٦

(٢) ١٨٩/٢/٢٦

رَزَتْ فَاجِئَةً يَنْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَفَرَ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ، وَرَيْنَبَ

حسن، وحسين، ومحسن فأنسا أسماهم^(١) رسول الله ﷺ، وعق عنهم، وحلق رؤوسهم، ونحط في بورتها، وأمر بهم فسُروا وخُيْتُوا، وراه الطبراني في الكبير، رفته عصمة العوفي، وهو ضعيف، وقد وثق - اهـ.

(ووزنت): مع المواي (فاضة) الزهرة، سيدة نساء أهل الجنة (بنت رسول الله ﷺ) كانت أصغر سانه، وأسهر إلى ﷺ، تزوجها عفي - رضي الله عنه - بعد أن امنى النبي ﷺ بعائشة - رضي الله عنها - بأربعة أشهر ونصف، وذلك في سنة ثنتين من الهجرة، وكان منها حينئذ خمس عشرة سنة وخمسة أشهر ونصف، وبزفت - رضي الله عنها - بعده ﷺ بسنة أشهر.

(شفر) بفتح الشين المعجمة - (حسن) بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ، وريحانه من النساء، وهو أحد مبادئ شباب أهل الجنة، ولد للنصف من رمضان سنة ثلاث من الهجرة، وقيل: ولدت لأربع سبب وتسعة أشهر ونصف من الهجرة، كان أشبه الناس برسول الله ﷺ، اختلف في وعته - رضي الله عنه - من سنة تسع وأربعين إلى سنة تسع وخمسين، وكان وزنها - رضي الله عنها - شعراً - أمر النبي ﷺ، كما تقدم قريباً برواية الترمذي وغيره.

(وحسين) مصم الحناء، ثاني سببي شباب أهل الجنة، تقدمت ترجمته في ١٠٢٤: باب الحج، وكان ذلك أيضاً بأمره ﷺ، كما تقدم قريباً برواية المحاكم (ووزنت) بنت فاطمة الزهراء - رضي الله عنها - سبط رسول الله ﷺ، ولدت في حياة النبي ﷺ، زوجها أبوها ابن أخته محمد بن جعفر، فولدت له علياً، وأم كلثوم، وعوناً، وعباساً، ومحمداً، كذا في «الزرقاني»^(٢) و«الإصابة».

(١) هكذا في الأصلين والمخالف أن الأول تحريف من «الحج»، والمخرج - «ناعم» - من «وفي مجمع الزوائد» (٩٥/٤) (٦٢٠٥). «ناعم» - «في».

(٢) «شرح الزرقاني» (٩٧/٣).

وَأُمُّ كَلْتُومٍ، فَضَضْتُ بَرْزَةَ ذَلِكَ فَضَةً.

(وأم كلثوم) بنت الرعاء - بطة رسول الله ﷺ، ولدت في حياة النبي ﷺ، تزوجها عمر - رضي الله عنه - على مهر أربعين ألفاً، وولدت له زبداً، ورقية، ولم يعقبه، ثم لما تأملت عن عمر - رضي الله عنه - وزوجوه، عون بن جعفر، ثم بعده أخوه محمد بن جعفر، ثم بعده أخوهما عبد الله بن جعفر، فماتت عنده، ولم يلد لأحد منهم، توفيت هي وولدها زيد في يوم واحد، وصلى عليهم ابن عمر - رضي الله عنهما - فجعل زبداً مما يثبه.

(ففضضت بركة ضلت) أي: سوزن شعر كل واحد من الأربعة، وهذا ظاهر في حلق شعر الجارينين، وحكى الفراء: كراهة حلق رأس الجارية، وعن بعض الحديث: وحق، قال الأبي: (١) وهذا أولى؛ لأن في حديث سلمان وأبيطوا عنه الأذى، ومن جملة الأذى: شعر رأسه الملوث، ويعصمه يشاو، الفخر والأشور، انتهى.

قلت: فيه أن في حديث سلمان نصريح أنه لا، ولفظه: مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دماً وأبيطوا عنه الأذى (قصة) وكان وزن قاضية - رضي الله عنها - شعر. لحسن يأمر أبيها ﷺ، كما تقدم النص بذلك، ووزن شعر زينب - وأم كلثوم بحيثل أن يكون أبناً مأمراً ﷺ، ويحتمل أن تكون قاست ذلك على أمره ﷺ لها في الولدين.

ثم قال الحافظ في التلخيص: (٢) الروايات كلها متفقة على ذكر التصديق بالفضة، وليس في شيء منها ذكر للذهب، بخلاف ما قال الترمذي: إنه يشبه أن يتصدق بوزن شعره ذهباً، فإن لم يعد فضة، وفي الأحمد بن، من مسجم الطبري لأوسعه في ترجمة أحمد بن الحارث، من حديث صطاء، عن

(١) عمدة القاري (١٤/٤٦٩)

(٢) (١٤٨/٢/٢)

٣/١٠٤٦ - وحديثي عمر مالك - عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن محمد بن علي بن الحسين، أنه قال: وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حبس وكسبي، فتصدق بوزنه فضة.

ابن عباس قال: سمع من السنة الحديث، وفيه: مويتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة، إلا أن فيه رواد بن الصراح، وهو ضعيف، انتهى، وفي مجمع الزوائد^(١) عن ابن عباس ذلك مبيعة من السنة الحديث رواه العبداني في الأوسط، رجحه أحمد.

٣/١٠٤٦ - (مالك، عن ربيعة) الرازي (ابن أبي عبد الرحمن) يروي عن محمد) المقر (بن علي بن) سبط رسول الله ﷺ (الحسين أنه) أي محمد (قال) يروي، ورواه بعضهم، فقال: عن ربيعة، عن أسد، وهو خطأ، المصواب ما في «السوفا» بأنه أبو عمر^(٢) (وزنت) مفتح الرازي (فاطمة) الزهراء، بنت رسول الله ﷺ بأمر أبيها. كما تقدم (شعر) بفتح الزايم (المحكمة) حسن وحسين) مبيدي شباب أهل الجنة (فتصدق بوزنه) أي بوزن شعر كل واحد منهما (فضة).

قال أبو عمر بن عبد الله: أهل العلم يشعرون ما فعلته فاطمة مع العسفة أو دونها. قال الباقي^(٣): فعلها رضي الله عنها هذا حسن لمن فعله، وليس ذلك بلازم، قاله القاضي أبو محمد، وقال الشيخ أبو الفاسم في تصديقه: ليس على الناس التصديق بشعر المولود ذهباً أو ورقاً، من فعله فلا بأس به، وقال مالك في «العتبية»: ما ذلك من عمل الناس، وما أرى ذلك عليهم،

(١) (١٠٤٦).

(٢) انظر في الأمانة: ١٥٥/٢٧٠.

(٣) «العتبية» ٢٠٠/٦٠.

(٢) باب العمل في العقبة

ومعناه، وإله أعلم، أنه ليس بواجب، ولا بأس مشروع، ومن فعل ذلك ابتداءً من غير أن يرى ذلك لازماً، فلا تكفير فيه بل هو فعل بر، انتهى.

وقال ابن رشد^(١) : الصدقة بوزن شعره فضة، فقيل: هو مستحب، وقيل: هو غير مستحب، والغولان عن مالك، والاستحباب أجود، وهو قول ابن حبيب؛ لما رواه مالك في «الموطأ»، فذكر الرواية الأولى، وقال المذنب: نذير التصديق بزنة شعره ذهباً أو فضة، فإن لم يخلق رأسه تحريراً، انتهى.

وقال الموفق^(٢) : إن تصديق بزنة شعره فضة فحسن، وقال ابن عابدين: يستحب لمن ولد له ولد أن يسميه يوم أسبوعه، ويخلق رأسه، ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً، انتهى. وفي «المحلى» عن «الرسالة» لابن أبي زيد: أنه يستحب التصديق بوزنه من ذهب أو فضة، انتهى.

(٢) العمل في العقبة

يعني كيف يعمل هذا النسك؟ ويدخل فيه وفته أيضاً، قال ابن رشد^(٣) : أما وقت هذا النسك، فإن جمهور الفقهاء على أنه يوم سابع المولود، ومالك لا يفتي في الأسبوع البوم الذي ولد فيه، إن ولد نهاراً، وعيد الميلاد، وابن الماجشون يحتسب به، وقال ابن القاسم في «العبدية» : إن عتق ليلاً لم يجز، واختلف أصحاب مالك في مبدأ وقت الإجابة، فقيل: وقت الصحابة، أعني: صبحي، وقيل: بعد التفجر قياساً على قول مالك في المهدايا، ولا شك أن من أجاز الصحابة للآء أجاز هذه ليلاً، انتهى.

(١) فدية المجهدة (١/٤٦٤).

(٢) «المفتي» (١٢/٣٩٧).

(٣) فدية المجهدة (١/٤٦٤).

وقال النحافظ في الفتح^(١) تحت قوله ﷺ: «يذبح عنه يوم السابع»:
 تمسك به من قال: إن العقيدة مؤلفة باليوم السابع، وإن من ذبح قبله لم يقع
 الموضع، وإنها تصوت بعده، وهو قول مالك، وفي رواية ابن وهب عن مالك:
 أن من لم يذبح عنه في السابع الأول عثر عنه في السابع الثاني، وقال ابن وهب:
 لا بأس أن يذبح عنه في السابع الثالث، ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم
 يستحبون يوم السابع، فإن تم بنهاية يوم الرابع عشر، فإن لم ينهياً عثر عنه يوم
 إحدى وعشرين، ولم أر هذا صريحاً إلا عن أبي عبد الله البوشنجي، ونقله
 صالح بن أحمد عن أبيه.

وورد فيه حديث أخرجه الطبراني من رواية إسماعيل بن مسلم، عن
 عبد الله بن بريدة، عن أبيه، وإسماعيل ضعيف، وذكر الطبراني أنه يفرد به،
 وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايتان، وعند الشافعية أن ذكر
 الأسابيع للاختيار لا لتعيين، ونقل الرافعي: أنه يدخل وقتها بالولادة، وذكر
 الساجي في الرواية أن لا نزح عنه اختياراً.

وهو بحسب يوم الولادة؟ قال ابن عبد البر: نص مالك على أن أول
 السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة، إلا إن ولد قبل طلوع الفجر، وكذا نقله
 البيهقي عن الشافعي، ونقل الرافعي وجهين، ورجح النحسان، واختلف ترجيح
 البوي، انتهى.

وقال اندروديو^(٢) نذبح ذبح واحدة في سابع الولادة، وسقطت بهنسي
 ومساها بغروب السابع نهاراً من طلوع الفجر، ونذبح بعد طلوع الشمس، والقي
 يوم الولادة، فلا محسب من السبعة إن ولد بعد الفجر، فإن ولد معه حسب،

(١) فتح الباري ٩/١٤٩٤.

(٢) الشرح الكبير ٢/١٢٦.

وقال اندسوقي: وقيل: لا نفوت نفوت الأسبوع الأول، بل تعيل هي الأسبوع الثاني، فإن لم تفعل ففي الثالث، ولا تفعل بعده.

وقوله: ممن حلت العجوة، جعل ابن رشد^(١) سواك ثلاثة أقسام، مستحبة، وهو من الضحوة إلى الزوال، وشكوه عند الزوال إلى الغروب، وبعد الغروب إلى طلوع الشمس، ومنوع وهو المذبح بالنبل، فلا تعزى إذا حلت فيه، انتهى.

وقال السومني^(٢): قال قمعجاني: نسخة أن مذبح يوم السابع، وإن فات في أربع عشرة، فإنه طاب فهي إحدان وعشرون، ويروي هذا عن عائشة، وقد قال إمامي: والأصل فيه حدث سيرة مرفوعة، كل غلظة لها ثمانية عشر، فمذبح يوم سبعة، وأما كونه في أربع عشرة، لم هي إحدى، عشرون، فالحجة فيه قول عائشة، وهذا تنبيه، يظهر أنهم لا يفتونه إلا توفيقاً، وإن فات في ذلك أو بعده أجراً، لأن المفرد يحصل، وإن تجاوز أحداً، عشرين احتسب أن يستحب في كل سبع، واحصل أن يجوز في كل وقت؛ لأن هذا قسم، فالتعزى فيه لغة، انتهى.

وفي المروص المذبح^(٣): لا تعزى الأسبوع بعد إحدان وعشرون، فمذبح في أي يوم أريد، انتهى. وفي الشرح الإقناع^(٤): مذبح منها ما يقتضيه جميع الولد، ولا حسب مثل بل يكون شاهداً، ومن فصح يوم سبعة، وحسب يوم الولادة من السبع، ولو كان النوالى عاشراً عن تعقيب حين الولادة لم اعتبر

(١) إبداء المذهب، ١٥، ١٦، ١٧.

(٢) دار فني، ٣٦، ٣٧، ٣٨.

(٣) ١٧، ١٨، ١٩.

(٤) ١٧، ١٨، ١٩.

١١٠٤٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ شَائِلٍ - عَنْ نَافِعٍ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا أُعْطِيَ إِثْمُهُ، وَكَانَ يُعْتَرُ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ شَاةٍ، عَنْ الذَّكَوَرِ وَالْإِنَاثِ».

فصل تمام السابع استحب في حقه. وإن أسر بعد السابع وبعد بقية مدة النفاس أم مؤخر بها، وفيه إذا أسر بعد السابع في مدة النفاس تردد الألف حارب، ومقتضى كلام «الأنوار» ترجيح مخاطبه بها، وهو الظاهر انتهى.

قلت: وأخرج الطبراني في «معجمه الصغير»^(١) بسنده إلى عبد الله بن بريدة، عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «العقيقة تدبج لسبع أو أربع عشرة أو إحاش وعشرين» لم يروه عن قتادة إلا إسماعيل، نرد به الحفاف اهـ.

١١٠٤٧ - (صلى الله عليه وسلم)، عن نافع، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: «قال رسول الله ﷺ: «إِلَّا أُعْطِيَ إِثْمُهُ، وَكَانَ يُعْتَرُ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ شَاةٍ، عَنْ الذَّكَوَرِ وَالْإِنَاثِ»» قال المصنف: «هذا الحديث مشهور، وهو من عمل الشر، وكان لا يباله أحد من أهل المعونة على الشر إلا أعانه عليه وأجابته إليه، انتهى» (وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يعمى بصم السن من باب مصر على الأسير. وفي «المحلى» بكسر المعين وضحاها لثنتان (من ولدته) بمثنيتين، أو بصم أوله وسكون اللام، أي: أولاده (بشاة شاة. عن الذكور والإناث) وتلفظ محمد: «عن الذكر والأنثى»، والمراد لكل واحد منهما شاة شاة.

قال الزرقاني^(٢): لكل شاة اشباعاً خلفن النبري، وقياساً على الأصحية، فإن الذكر والأنثى فيها سواء.

(١) «معجمه الصغير» (٩٢/٢) (١١٠٤٧).

(٢) «شرح الزرقاني» (١٠٩/٢).

(٣) «شرح الزرقاني» (٩٨/٢).

وقال البايعي: وهذا مذهب مالك، وقال: أبو حنيفة: يعني عن الغلام بشئين، وعن الجارية بشاة، قال ابن حبيب: روي عن عائشة - رضي الله عنها - شأنان عن الغلام، وشاة عن الجارية، وذلك حسن لمن أخذته، والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك حديث ابن عباس المتقدم بأن رسول الله ﷺ عز عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً، ولا يعمل بهما إلا الأفضل. ولما واظب على هذا ثبت أن ذلك هو الأفضل. وعند المنخلف أن كنية الواحدة ليست بمنزلة عن لعلام، ودليلاً أن هذا دبح منسوب فامتنع فيه فذكره الرازي، كذا لصحة الهدوء انتهى.

وفي التعليق الممجدة^(١) قال غير مالك: عن الغلام شأنان، وعن الجارية شاة، ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ بطرق عديدة قولاً واختلاف في صفة، فروي عنه في عقيدة الحسين الواحدة وروي الاثنان، فالتعرج هو التعداد للعلام، ولذا قال ابن رشد العائلي: من عمل به فما أخطأ بل أصاب، وقال القاري: لا يخفى أن الاكتفاء بواحد لا ينافي فحصل المتعددة انتهى.

قال الصوفي^(٢): عن الغلام شأنان، وعن الجارية شاة، هو قول أكابر الفاتلين بها، وبه قال ابن عسار، وعائشة، والشافعي، ومشافق، وأبو ثور، تركت ابن عمر يقول: شاة عن الغلام والجارية، وكان الحسن - وقدرة لا يريان عن الجارية عقيدة، لأنها شكر للمعصية الحاصلة بالود، والجارية لا يحصل بها سرور، فلا يشرع لها عقيدة، ولنا حديث عائشة وأم قريز، وهذا بعن، وما روي محمود على الجوزة اهـ.

ونعلم من ذلك أن هذا خلافة أخرى، وهي ما حكاه الصوفي عن الحسن

(١) (٦٤٦/٢)

(٢) المعنى (١٣/٢٩٥)

٥/١٠٤٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ رَافِعَةَ عَنْ أَبِي
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ:
سَمِعْتُ أَبِي

وَقَتَادَةَ، وَحُكَّاءَ عَنْهُمَا التَّمِيمِيُّ أَيْضًا. وَقَالَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: قَالَ ابْنُ التَّيْمِ
قَالَ أَبُو وَائِلٍ: هِيَ سِتَّةٌ فِي الْفُكُورِ دُونَ الْإِلَاحَاتِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْمُعْتَفِقُ عَنْ مُحَمَّدٍ
وَالْحُسَيْنِ، وَعَنْ الْجَدِيدِ يَعْنِي عَنْهُمَا، لِيُرْوَدَ الْأَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ بِذِكْرِ الْجَارِيَةِ
أَيْضًا، اهـ.

قُلْتُ: مِنْهَا: حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ
نَعْقَ عَنْ الْغُلَامِ بِسَاتِينَ وَعَنْ التَّجْدِيَةِ بِشَاةٍ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ،
وَالْبَيْهَقِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ وَاللُّقْطُ لَهُ. وَمِنْهَا: حَدِيثُ أُمِّ كُرَيْزٍ، مَرْفُوعًا: «عَنْ الْغُلَامِ
شَاتَانِ وَعَنْ الْحَارِيَةِ شَاةٌ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالتَّنَائِي، وَالحَاكِمُ،
وَابْنُ حِبَّانَ، وَلَهُ طَرَفٌ عِنْدَ الْأَرْبَعَةِ. كَذَا فِي التَّعْلِيقِ الْمَمْلُوعِ^(١).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّنَائِي مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
جَدِّهِ رَفَعَهُ فِي أَثَرِهِ حَدِيثَ قَالَ: «مَنْ أَحْبَبَ أَنْ يَسْكُ عَنْ وَلَدِهِ قَلِيلًا، عَنْ
الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافِئَتَانِ وَعَنْ الْحَارِيَةِ شَاةٌ» وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ، وَابْنُ زَيْدٍ
حَدِيثَ أُمِّ هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «لِلْيَهُودِ عَقٌّ عَنِ الْغُلَامِ كَشَاةٌ. وَلَا تَعْقُ عَنْ الْجَارِيَةِ»
وَعَقُوا عَنِ الْغُلَامِ كَيْشِينَ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ كَيْشَاءً. وَعَنْ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ -
بِنْتِ يَزِيدٍ مَرْفُوعًا: «الْعَقِيقَةُ حَنْزُ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافِئَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»
وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ كَذَا فِي
«الْمَنْحِقِ»^(٢)، وَفِي الْبَابِ زَوَايَا أُخَرُ

٥/١٠٤٨ - مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي حَبِيدٍ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ (بَنِ حَالِدِ التَّمِيمِيِّ تَبْنِ قُرَيْشٍ) أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي (إِبْرَاهِيمَ بْنِ

(١) (٢٥٦/٢).

(٢) خُفِيجُ النَّارِيِّ (٥٩٢/٥).

يُسْنَجِبُ الْعَقِيدَةُ زَلُّو بِعَصْفُورٍ.

الحارث بن خاند بن صخر بن كعب بن تميم بن مرة القرشي التيمي، قال السخاري: هاجر مع أبيه، وروى عن والده بسند صحيح عن زيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، وكان أبوه من المهاجرين، وقال ابن عبد البر في ترجمة أبيه: الحارث هاجر إلى الحيلة، فولد له بها موسى، وزينب، وإبراهيم، وهلكوا بأرض الحيلة، قاله مصعب، وقال غيره: خرج بهم الحارث، يريد المدينة، فشرى من ماء، فماتوا إلا الحارث، قال الحافظ: لعله كان له ابن آخر، يقال له إبراهيم غير إبراهيم وأبوه محمد؛ إذ كيف يهلك في ذلك الزمان من يولد له محمد بعد دهر طويل. كذا في «الإصابة»^(١).

(يسنحب العقيدة ولو بعصفور) ضمن العين، وحكى ابن رشتي في «كتاب الترائب والشذوذ» الفتح، طائر. قال حمزة: سمي عصفوراً، لأنه عصي وفرا، وهو أنواع كثيرة، قال ابن عبد البر: كلام أخرج على التفتيد والمبالغة، كقولهم يَجُوزُ لحم: «ولو أعطاك درهم» وكقولهم في الأمة: «بيعوها ولو بضفير» للإجماع على أنه لا يجوز بيعها، إلا ما لا يجوز في الصحايا من الأزواج النارية إلا من شد من لا يعتد بخلافه. انتهى^(٢).

وفي «المنقذ»^(٣) قال ابن حبيب: ليس يريد أن يجوز العصفور، وإما أراد بذلك تحقيق استحباب العقيدة، وأن لا تنكح وإن لم تعظم فيها النعمة، وقد روى ابن عبد الحكم، عن مالك: لا يفتن بشيء من الطير ولا الوحش. انتهى. وفي «المعلل». قال مالك: ليس عليه العمل. انتهى. قال ابن رشد^(٤): جمهور العلماء على أنه لا يجوز فيها إلا ما يجوز في الصحايا من الأزواج النارية. انتهى.

(١) (١/١/٩٦).

(٢) شرح الفرقاني، (٣/٩٨).

(٣) (٣/١٠٢).

(٤) «المعتمد» (١/٢٦٢).

قال الباجي: ولا يفتى إلا بالنضاد والمعز والإبل والفر، فإنه مالك. قال ابن حبيب: والنضاد أفضلها، قال مالك في المبسوط: ثم المعز أحب إلي من الإبل والفر، وقال الشيخ أبو إسحاق: ولا يعق بشيء من الإبل ولا الفر، وإنما لعقبة بالنضاد والمعز، وهو في العتبية عن مالك: وجه الرواية الأولى: أن هذا نسل، فكان للإبل والفر فيه مدخل، كالأضحية والهدي، وجه الرواية الثانية: أنه يفتى عن الحمل والحمل بشاة شاء، وأفعاله يفتى على الوجوب، إما في وجوب الفعل، وإما في نعلقه بجنس العين، انتهى.

وقال الزدجير^(١): ذبح واحدة من بهيمة الأنعام حزمة ضحية، انتهى. وفي شرح الإقناع: كائناً سبب بدنة أو بقرة، انتهى. وفي الدرر صريح^(٢): وحكمها فيما يحرم، ويستحب، وبكره، كالأضحية إلا أنه لا يجوز فيها شرك في دم، فلا تجزئ بدنة ولا بقرة إلا كاملة: قال في النهاية: وأضنها شاء، انتهى.

وقال الحافظ في الفتح^(٣): استدلل بأضلاف الشاة واثنائين على أنه لا يشترط في العقبة ما يشترط في الأضحية، وفيه وجهان للشافعية، وأصحهما يشترط وهو بالتيسر لا بالضرر، وبذكر الشاة والكبش على أنه يتعين الغنم لتعقبة، وبه ترجم أبو الشيخ الأصبهاني، ونقله ابن المنذر عن حمزة بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وقال المنذبيجي من المشافعية: لا نص للشافعي في ذلك، وعندني أنه لا يحرم غيرها، والجمهور على إجراء الإبل والفر أيضاً، وفيه حديث عند الطبراني، وأبي الشيخ عن أنس رفعه: يعق عنه من الإبل والفر والغنم، ونص أحمد عشر اشتراط كاملة، وذكر الرافعي بحثاً أنها تنأى نالغ كما في الأضحية، انتهى.

(١) الشرح الكبير (٢/٤٢٦).

(٢) (١/٥٢١).

(٣) فتح الباري (٩/٥٩٢ - ٥٩٣).

١٠٤٩/٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ عُرِّيَ عَنْ حَسَنِ وَحُسَيْنِ ابْنَيْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

أخرجه أبو داود في ١٩ - كتاب الأصاحي، ٢١ - باب في العقيدة.

والنسائي في ٤٠ - كتاب العقيدة، ٤ - باب كم يمتنع عن الجارية.

قلت: وما ذكره الحافظ من حديث أسر عزاء في «مجمع الزوائد»^(١) إلى الطبراني في «الصغير» وقال: فيه مسعفة بن البسج، وهو كذاب، انتهى. إلا أن الحافظ ذكره في موضع الاستدلال، وسكت عنه، فلعل فيه رأياً آخر.

١٠٤٩/٦ - (مالك، أنه بلغه) وقد ورد مرصلاً بعدة روايات يأتي ذكرها (أنه) عليه السلام وعلى هذا فلفظ (عن) بناء الفاعل، ويحتمل أن يكون بناء المجهول، فالضمير للشأن (عن) الإمامين الهمامين اقصيين الشهيدين أبي محمد (حسن و) أبي عبد الله (حسين) سيدي شباب أهل الجنة (إبني) انتهى مضاف إلى رابع الخلفاء الراشدين (علي بن أبي طالب) كرم الله وجهه.

قال الباقى^(٢): يقتضي أنه سنة؛ لأنه إن كان من فعل النبي صلى الله عليه وآله فهو السنة التي يلزم المصير إليها، وإن كان من فعل غيره لمثل هذا لا يخفى عليه صلى الله عليه وآله من حال الحسن والحسين، فإذا أقر عليه ثبت حوازه، انتهى.

قلت: وقد ورد في روايات عديدة أنه صلى الله عليه وآله عنهما، واحتلت الروايات في أنه صلى الله عليه وآله عنهما بواحد واحد، أو باثنين اثنين، وأخرج أبو داود من طريق أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وآله عنهما كبشاً كبشاً»، وأخرجه النسائي من طريق قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس «عن صلى الله عليه وآله يكبشين كبشين». قاله الزرقاني^(٣).

(١) (٩٢/٤) (٩٤/٦).

(٢) انظر (١٠٣/٣).

(٣) شرح الرغاني (٩٨/٣).

٧/١٠٥٠ - وحديثي عن مالك، عن هشام بن عروة: أن أباه عروة بن الزبير كان يقول

وقال الحافظ في «الفتح»^(١)، وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة، عن ابن عباس بلغه «كشش كشش»، وأخرج أيضاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبي عن جده مثله، انتهى.

وفي «الطحاوي»^(٢)، روى الترمذي، والحاكم من حديث علي قال: عن رسول الله ﷺ عن الحسن شاة، الحديث.

وفي «معجم الرواة»^(٣)، عن جابر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ عن عن الحسن والحسين، رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات، وعن أنس دار رسول الله ﷺ عن عن الحسن والحسين بكشين، رواه أبو يعلى، والوار باختصار، ورجاله ثقات، وعن عائشة عن رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين شاتين شاتير، الحديث، رواه أبو يعلى، والبخاري باختصار، ورجاله رجال الصحيح، خلا شيخ أبي يعلى إسحاق، فإنه لم أعرفه.

وعن عبي - رضي الله عنه - أنه ﷺ عن عن الحسن والحسين، رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه «إبراهيم يسم»، وعن يزيد قال: «عن رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين»، رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح.

فهذه الروايات موصولة في علقه ﷺ عنهما مع الاختلاف فيها بكشش أو كشش، وبرجح الثاني ما شئت عنه ﷺ بروايات عديدة قولاً «للغلام شاتان»، تقدم بعضها قريباً من حديث عائشة، وأم كرز، وأبي هريرة، وأسماء، وغيرهم.

٧/١٠٥٠ - (مالك، عن هشام بن عروة، أن أباه عروة بن الزبير كان يقول

(١) فتح الباري (٩/٥٩٧).

(٢) المعجم الكبير (٩/٤١٧).

(٣) (٩٥/٦٦٠).

عن بيبي، المذكور والإناث، بشاة شاة

قال مالك: الأمر عند في العقيدة، أن من سئ فإنها بغوي عن
ولده بشاة شاة المذكور والإناث، وبسنت العقيدة بواجب، ولكنها
تستحب العمل بها، فمن من الأمر أن من لم يزل عنه الثاني حذفاً،
ومن عن من ولده فإنها هي بمنزلة النكاح ولصحبها، لا يجوز فيها
عورته ولا عجفاته

عن بيبي، أي أولاده، المذكور والإناث، بشاة شاة، يقتضي المسارعة بين الذكر
والإناث من ذلك، واحذف الأمر في ذلك من الصحاح، يعني الله عنصراً
فليس له نكاحاً ولا زوراً، وعن مالك، أن أنس بن مالك كان يقول عن بيبي
الحرة، وهو أظنني في ذلك برء، ورجله حال صحيح، كما في مجمع
البيهقي

قال مالك: الأمر، ترجيح (عدنا) على (في العقيدة) أن من عن
فإنما يعني، يضم العين، وعن ولده شاة شاة المذكور والإناث، كجاء بدل عن
ولده، يعني المذكور، والإناث فيها، واء، وإفهام أن ذلك مدغم، وأنت ومن
ومنه خلافاً لمحمود، منهم لأنهم لا يرون إلا (فليس العقيدة بواجبة) خلافاً
لتأخره كما يخدم في أول الباب من اختلاف في ذلك

(ولكن يستحب العمل بها) فلما ارتكز على ما تقدم توهم أي العقيدة
(من الأمر الذي لم يزل عليه الناس) أن دوماً على من بها (عدنا) من السنة
السورة فمن عن ولده المذكور، والإناث، فإنها هي من الأحكام (بمنزلة
النكاح) بحداب (ولصحبها) حكم زوجة، أي ينظر فيها الصلاة من اليهود،
لأنها (لا يحور فيها) أي العقيدة (عورته) بالمد تأنيث أعور (ولا عجفاته)

وَلَا مَكْسُورَةٌ وَلَا مَرِيضَةٌ. وَلَا يَبَاعُ مِنْ نَحْمِهَا شَيْءٌ، وَلَا يَجْلَدُهَا.

بالمعد. (تضعيف) (ولا مكسورة القرن) حسب ما ثبت في (الصحاح) (ولا مريضة) قال القليوبي^(١): يريد أن حكمها في سلامتها من ألقوب حكم الضحايا، ووجه ذلك أنه نكس مضرب به، فقد عت فيه السلامة من الألقوب، كالضحايا، انتهى.

وقال السمرقاني^(٢): إن حكم العقيدة حكم الأصحية في سننها، وأنه يبيع فيها من لعب ما يبيع فيها، ويستحب فيها من الصفة ما يستحب فيها، وكانت عائشة - رضي الله عنها - تقول: اتوني به أعين أفرك، فلا يجزئ فيها أقل من الصنع من الضأن، والتي من الأمل، ولا تجوز فيها العمور، التي عورها، ونعرجاء التي ظلعها، والمريضة التي مرضها، ولجميعها التي لا تلي. وبعضها الذي ذهب أكثر من نصف أذنها أو خرنها، ونكس فيها الشرفاء والخرفاء والمقنعة والمدايرة، يستحب استشراف العين والأذن، كما في الأصحية، انتهى.

وقال ابن رشد^(٣): أما من هذا النكس، وصنعه، فمن الضحايا وضعها، وإذا أفسد في هذا خلافاً في المذهب ولا حرجاً منه.

(ولا يباع من لحمها شيء ولا جفنها) قال الساجي: لأنه بعد الذبح لا يبقى فيها من معنى النكس أكثر من الإشفاق بها، واستند، فأما أن يجوز أنه بعد أن نكس بها أو يبيع شيء منها فلا، انتهى.

وفي (المعنى): قال أحمد: يبيع النكس والرأس والنكس ويصدق به، وقد نصير في الأصحية على خلاف هذا، هو الأقس في مذهبه؛ لأنها ذبيحة لله فلا يباع منها شيء كالمهدي.

(١) - المعنى (١٠٢/٢).

(٢) - المعنى (٢٢٩/١٣).

(٣) - إنباه أصحابها (٢٦٤/١).

وَيُكْسِرُ عَظَامَهَا، وَيَأْكُلُ أَهْلُهَا مِنْ لَحْمِهَا. وَيَتَصَدَّقُونَ مِنْهَا.

وقال أبو الخطاب: يحتمل أن يفلح حكم أحدهما إلى الأخرى، فيخرج في المسألتين روايات، ويحتمل أن يفرق بينهما من حيث أن الأضحية ذبيحة شرعت يوم النحر، فأشبهت الهادي، والعقيقة شرعت عند سرور حادث وتحدد نسمة، فأشبهت الذبيحة في الوليمة، ولأن الذبيحة هات لم تخرج عن ملكه، فكان له أن يعمل بها ما شاء من بيع وغيره والصدقة ينس ما ساع منها بمنزلة الصدقة به في فضلها وثوابها، وحصل النفع به، فكان له ذلك، انتهى.

(ويكسر) ببناء المجهول (عظامها) في النسخ، قال ابن حبيب^(١): إنما قاله مالك: لأن أهل الجاهلية كانوا إذا عقوا عن السوء لم يكسروا العظام، وإنما كانت العقيدة تُفصل من مفصل إلى مفصل، فأتى الإسلام بالرخصة في ذلك إن أحب أهلها، يصحون من ذلك ما وافقهم، وفي الجملة: أن كسر عظامها ليس ملازم، وإنما لا يجوز تحرر الاستباحة منه، والعقيدة في ذلك كسائر الشائع، وربما كان لها مزية المخالفة؛ للعمل أهل الجاهلية، انتهى.

وفي المحلى: قال الشافعي وأحمد: يُستحب أن لا تكسر عظامها بن تطبخ الأجزاء، تغاولاً لسلامة أجزاء المولود، قال العمري^(٢): يُستحب أن تفصل أعضائها، ولا تكسر عظامها، لما روي عن عائشة أنها قالت: السنة شأنان مكافئتان عن الغلام، وعن الحارثية شاء، تطبخ جوداً، ولا يكسر عظم، الحديث، قال أبو عبيد البري في العقيدة: تطبخ جوداً، لا يكسر لها عظم، أي يعموا عضواً. وهو الجود المثلث المهملة، وروي أيضاً عن عطاء وابن جريج وما قال الشافعي، انتهى.

(ويأكل أهلها من لحمها ويتصدقون منها). قال المرفق. وسبيلها في

(١) مطر: (العتق) (١٠٣/٣).

(٢) المنهي (١٣/١٠٠).

وَلَا يُسَلُّ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنْ ذِمَّتِهِ.

الأكل والتهديف والصدقة سبل الأضحية إلا أنها تطبخ أحداً، ويحذاً فإن الشامي، وقال ابن سيرين: استعمل لحمها كيف شئت. وقال ابن جريج: تُطبخ بماء وبلع، ويُهدى بقي الجيران، والصدقة، ولا يُنصَدَّق منها بشيء، وسئل أحمد عنها فحكى قول ابن سيرين، وهذا يدل على أنه ذهب إليه، وسئل هل يأكلها كلها؟ قال: لم أقل يأكلها كلها، ولا يصدق منها شيء، والأشبه بمأكلها على الضحايا، وإن طبخها ودعا إخوانه فأكلوا فحسن، انتهى.

قال الشامي^(١): رصفة الإطعام منها في العقيقة: ليس الشأن عند دعاء الناس إلى طعامها، ولكن يأكل أهل البيت والجيران، وقال ابن المراز عن ابن الغاسم: يعرف منه للجيران.

قال مالك: فَمَا أَنْ يَدْعُو إِلَيْهِ الرِّجَالُ، فَرِي أَمْرُهُ تَفْعُرُ، وَقَدْ قَالَ مَالِكُ فِي الْمَبْرُورَةِ: عَشْتُ مِنْ وَلَدِي، وَصَحْتُ مَا أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو إِلَيْهِ إِخْوَانِي وَغَيْرَهُمْ، وَهِيَ طَعَامُهُمْ، ثُمَّ ذُحِبَ ضَحَى شاة العقيقة، فَأُهْدِيَ مِنْهَا الْجِيرَانُ، وَأَكَلَ مِنْهَا أَهْلُ الْبَيْتِ، وَكَسَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ عِظَامِهَا، فَطُبِخَتْ. فدعوا إليها الجيران، فأَكَلُوا وأَكْنَأ، وما قاله يقتضي أن سنة العقيقة أن يُطعم منها الناس في مواضعهم؛ لأنها نسك كالأضحية والهدي، فإن فصل منها شيء وأراد أن يدعو إليه من حصه من حار أو صلب، فلا بأس بذلك، كالأضحية، وأما طعام النصيح، وهو الإعذار^(٢) فليس من سنة الضحايا ولا العقيقة.

(ولا يسر) بناء المجهول (الضحي شيء من دمه) أي دم العقيقة، كما كانت تفعله أهل النجاشية، فقد أخرج أبو ذؤود^(٣) عن يزيد: رضي الله عنه .

(١) المتفق (١٠٤/٣).

(٢) كتابي الأصل.

(٣) أخرجه أبو ذؤود (٦٨١٣).

كما في التاجمدين، إذا ولد لأحدنا سلام، دبح شاة ويلطخ رأسه بدسها، فلما جاء الله بالإسلام كما نبيح شاة. ونحلق رأسه، وننقلعه بزهران، انتهى

قال المصنف^(١): بكرة أو يلفظ رأسه بدم، كره ذلك أحمد والزهري ومالك والشافعي وابن المنذر، وحكي عن الحسن وفائدة أنه مستحب، لما روى في حديث سمرة عن النبي ﷺ قال: «العلام مرتهن بعقيقته، تدبر عنه يوم السابع ويدير». قال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا قال هذا إلا الحسن وفائدة، وتكرهه أهل العلم بكرهه، لأن النبي ﷺ قال: «مع العلام عقيقة، فأخبروا عنه دمه وأمسوا عنه لأذى». روى أبو داود، وهذا يقتضي أن لا يمس بدم، لأنه أذى.

وروى يزيد بن عبد^(٢) المصنف، عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «يحمى عن العلام ولا يمس رأسه بدم»، قال مهنا: ذكرت هذا الحديث لأحمد فقال: ما أطهره! وزاد ابن ماجه^(٣): «وتم ينفل عن أبيه، ولأن هذا تنجيس له، فلا يشرع، كلفه بغيره من النجاسات، انتهى.

قلت: وحديث سمرة أخرجه أبو داود^(٤) برواية حماد، عن قتادة ولفظه: «يحمى رأسه ويدثر»، فائدة إذا سئل عن الدم كيف يصنع به؟ قال: إذا فطخت العقيقة، أخذت منها صوفة، واستعملت به «وأجهه»، ثم ترصع على فوق الصبي، حتى يسيل على رأسه مثل الخيط، ثم يغسل رأسه بعد، ويحلق، قال أبو داود: هذا وهم من حماد «ويدثر»

(١) التاجمدين (١٢٩/٣٩٨).

(٢) فتاوى الأمام (١٠٤).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٣١٦٦).

(٤) أخرجه أبو داود في الأمانة (٦٨٣٧ - ٦٨٣٨) بإسناد في عقيقته (١٠٦/٣١) نصرا: «المهيد (٣٠١/١٤١) وبذل المصنف (١٨٢/١٢).

وهي نسخة إنما قال: «يسمى»، فقال همام: «يدعى». قال أبو داود: وليس يؤخذ بهذا، ثم أخرجه أبو داود برواية سعيد، عن قتادة بلفظ: «يُدْعَى» وأمه ويُسَمَّى» قال أبو داود: ويسمى، أصبح، كذا قال سلام بن أبي مطيع، عن قتادة، وإياس بن دغفل، وأشعث، عن الحسن، انتهى.

قال الحافظ^(١): اختلف فيها أصحاب قتادة، فقال أكثرهم «يسمى» بالسين، وقال همام: «يدعى» بالنون، قال أبو داود: عولف همام، وهو وهم منه، واستشكل ما قاله أبو داود بما في بقية رواية همام عنده: أنهم سألوا قتادة عن أنهم كيف هي؟ إلخ فيجد مع هذا الضبط أن يقال: إن هماماً وهم، إلا أن يقال: إن أصل الحديث «ويسمى»، وأن قتادة ذكر الهم حاكياً عما كان أهل الجاهلية يصنعونه.

ومن ثم قال ابن عبد البر: لا محتمل همام في هذا الذي انفرد به، فإن كان حفظه فهو منسوخ، وقد رشح ابن حزم رواية همام، وقد ورد ما يذن على انسخ في هذه أسانيد، منها: ما أخرجه ابن حبان في «صحيحه» عن عائشة: قالت: كانوا في الجاهلية إذا عفا عن الصبي، خضبوا قطنة بدم العقيقة، فإذا حلقوا رأس الصبي، وضعوها على رأسه، فقال النبي ﷺ: «جعلوا مكان الدم خلوقاً»، زاد أبو الشيخ، انتهى أن يمس رأس المولود بدم.

وأخرج ابن ماجه عن يزيد بن عبد الله^(٢) المزني، أن النبي ﷺ قال: «يمس رأس الغلام، ولا يمس رأسه بدم»، وهذا مرسل، فإن يزيد لا صحة له، وقد أخرجه البزار من هذا الوجه، فقال عن يزيد بن عبد الله المزني، عن أبيه عن النبي ﷺ، ومع ذلك فقالوا: إنه مرسل.

(١) فتح الباري (٩/٤٩٣).

(٢) هكذا ذكره الحافظ في «فتح الباري» ولكنه ذكره في «التهذيب» (١١/٣٤٨) والتفريب رقم الترجمه (٧٧٥٣) يزيد بن عبد، غير إضافة.

ولأبي داود والحاكم من حديث عبد الله بن سريجة، قال: كنا في الجاهلية، فذكر نحو حديث عائشة، ولم يصرح برأيه، قال: فلما جاء الإسلام كنا نذبح شاة، ونحلق رأسه، ونلطخه بزعفران، وهذا شاهد لحديث عائشة، ولذا كره الجمهور التذمية، ونقل ابن حزم، استحباب التذمية عن ابن عمر، وعطاء، ولم يثبت من المتن: إلا عن الحسن، وقناة، وعند ابن أبي نية بسند صحيح عن الحسن أنه كره التذمية، انتهى.

وفي «المحلى» قال الخطابي: كيف يأمرهم ﷺ بتنجيس رأسه، وقد أمرهم بإمالة الأذى اليس عن رأسه، وأوله بعضهم بالحنان، انتهى.

وفي «شرح الإقناع»^(١): بكره نطح رأس الموقود دمها؛ لأنه من فعل الجاهلية، وإنما لم يحرم للخير الصحيح: فأمر بقوا عليه دماً، وأميطوا عنه الأذى، بن قال الحسن، وقناة: استحباب ذلك، ثم بطل عنه لهذا الحصر.

قال الجيزمي: قد يقال: إن كان الحديث صحيحاً، فلا كراهة أيضاً، ومن ثم استدل به على الاستحباب، وإن كان من فعل الجاهلية فهلا قبل بالحرمة لحرمة التشبه بهم، وقال بعضهم للخير الصحيح، أي: لظاهره، إذ يحتمل قوله «فأمر بقوا عليه» أي: أمر بقوا لأجله، فيكون «على» للتعليل، وقوله: «أميطوا عنه الأذى» أي: أزيلوا عنه ذى الشعر ونحوه، وحيث لا يكره في الخبر دلالة على السب فضلاً عن الوجوب، انتهى.

قال الحافظ^(٢): قوله: «أميطوا عنه الأذى»، وقع عند أبي داود من طريق معبد بن أبي عروبة، وابن عوف، عن محمد بن سيرين قال: إن لم يكن الأذى خلق للرأس، فلا أضرى ما هو؟ وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم.

(١) (٣٤٢/١)

(٢) فتح الباري، (٩/٥٩٣)

عن محمد بن سيرين قال: لم أجد من يجيزني عن تفسير الآية، وقد حزم الأصمعي أنه حلق الرأس، وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك، ووقع في حديث عائشة عند الحاكم، ولم أن يباط عن رؤوسهما الآية.

ولكن لا ينبغي ذلك في حلق الرأس، فقد وقع في حديث ابن عباس عند طبراني وموطأ عنه الأئمة ويحلق رأسه، وعطفه عليه، ولأولى: حلل الآية على ما هو أهم من حلق الرأس، وبذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب وموطأ عنه البخاري، رواه أبو الشيخ، انتهى.

ثم قال لباحي^(١)، فيستحب أن سحن بالخنوق رأس النسي بدلًا من الدم الذي كان في الجاهلية، وقال القاضي أبو محمد: لا بأس بالخلوق بدلًا من الدم الذي كانت تعمله الجاهلية، وذلك سباح، انتهى.

وفي شرح الإقناع^(٢)، وسيل لطح رأسه بالزعفران والخنوق، كما صححه في المجموع^(٣)، انتهى.

قلت: وقد بسند ذلك بأحاديث، منها: ما تقدم من أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة، وفيه: فقال النبي ﷺ: «أجود مكان لم خلوق»، ومنها: ما تقدم قريباً من حديث بريدة بن علفظ، قال: جاء الإسلام بالطح مزرعانه.

(١) الاستيفي: (٢/٤٠٠).

(٢) (٢/٤٠٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٦ - كتاب الضحايا

(۲۶) کتاب نصیحا

حكى الشيخ في هذا،^(١) عن «فتح المودود» فيه أربع لغات، أصحها بصم
الهمزة وكسرها، وجمعها: الأصاحي بنشيد الياء، وتخفيفها، واللغة الثالثة:
ضحية، وجمعها صحايا كعطية وعطاي، والرابعة: أضخاة بفتح الهمزة، والجمع:
أفصح، كإرطاء وأرطن، وبها سمي يوم الأضحى، انتهى.

وحكى ابن عديم عن «الشرابلية» فيه ثمان لغات، الأصحية قسم الهزمة وكسرها مع تشديد ياء وتخفيفها. وصحة ملاهزم منتج الضاء وكسرها، وأضداد، منتج الهزمة وكسرها، وفي «الدر المنثور»^{١٤١}: «الأصحية لغة» اسم لما يذبح أيام الأصحى، من نسمة الشيء باسم وقته. انتهى، وكذا قال عياض: سميت بذلك لأنها تغل في الضحى، وهو ارتفاع النهار فسميت بزمن نعلها.

قال الموفق^(١٤) الأصل في مشروعية الأضحية الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ﴾^(١٥) فإن بعض أهل التفسير: المراد به الأضحية بعد صلاة العيد، وأما السنة، فماروي عن أبيه أنه ﷺ ضحى بكبيش أملمحين، . . . الحديث. متفق عليه، وأجمع السامعون على مشروعيتها، وأكثر أهل العلم بروايتها سنة مؤكدة غير واجبة، روي ذلك عن أبي بكر وعمر، وبلال، وأبي سعيد البدري، رضي الله عنهم، وبه قال مودس بن خلف، وسعيد بن المسيب، وعقبة، والأسود، وعطاء، والثاقفي، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر.

(11) ٢٠١٥: ١٥٠ (١٥٠: ٢٠١٥)

(TUV;2) (T)

(٤) المصنف (١٣٧٤/١٣٧٥).

وقال ربيعة، ومالك، والثوري، والأوزاعي، واللبث، وأبو حنيفة: هي
 وجدة لرواية أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من تأتت له سعة ولم يُعْمَقْ
 فلا يفرح مصلانا». ولنا ما رواه الدارمي عن أبي عبيد عن النبي ﷺ قال
 «ثلاث كتبت علي وهن لكم فطوع» وفي رواية: «الموت والنحر وركعتا العجاء»
 وأما حديثهم فقد ضعفه أصحاب الحديث، ثم نحله عن تأكيد
 المسحوب، كما قال عنه الصلاة والسلام: «أكل من خاتين الشجرتين»
 فلا يفرح مصلانا^(١)، انتهى مختصراً.

قلت: ما حكى عن مالك - رضي الله عنه - رواية عنه: «ولا فمشهور
 منعه نسبة» قال الثوري^(٢) «لأن عياً لآخر غير حاج ضحية» قال الدسوقي:
 «أبو علي المشهور» وقل: إنها واحدة، انتهى.

ومباني في آخر الباب شيء من أحوال المائكة في ذلك

قال ابن رشد^(٣): «تختلف العلماء فيها، هل هي واحدة أم ستة؟ فذهب
 مالك، والشافعي إلى أنها من أسنن الذئكة، وخصص مالك الحاج في تركها
 متى، ولم يفرق الشافعي في ذلك بين الحاج وغيره، وقال أبو حنيفة: الضحية
 واحدة على استئذان الموسرين، ولا تحب على المساكين، وحاشه سبحانه
 أبو يوسف ومحمد، فقالا: إنها ليست مواجعة، وروي عن مالك مثل قول
 أبي حنيفة.

وسب اختلافهم تبيان: أحدهما: هل فعلة ﷺ في ذلك محمول على
 الموحوب أو على الذئب؟ وذلك أنه لم يرك ﷺ الضحية قط فيما روي عنه.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٣)، ومسلم (٥٦١)

(٢) الشرح الكبير (٢/٢١٨)

(٣) منه السجدة (١/٢٢٩)

حتى في السفر، على ما جاء في رواية ثوران، قال: «فخرج رسول الله ﷺ أضحية»، ثم قال: «أصلح لحم هذه الضحية»، قال: فلم أرَ أظممه بها، حتى قدم المدينة.

والسبب الثاني: اختلافهم في مفهوم الأحاديث الواردة في أحكام الضحايا وذلك أنه ثبت عنه عليه السلام من حديث أم سلمة أنه قال: «إذا دخل البحر فأراد أحدكم أن يضحى، فلا يأخذ من شعره شيئاً ولا من أظفاره»، قالوا: فقول: «إذا أراد أحدكم»، فيه دليل على أنها ليست بواجبة، ولما أمر عليه السلام بها بردة بإعادة أضحيته إذ ذبح قبل الصلاة، فهم قوم من ذلك الوجوب، انتهى.

وقال الحافظ^(١) قال ابن حزم: لا يصرح عن أحد من الصحابة أنها واجبة، وصرح أنها غير واجبة عن الجمهور، ولا خلاف في كونها من شرائع الدين، وهي عند الشافعية سنة مؤكدة على الكفاية، وفي وجه فهم من فروض الكفاية، وعن أبي حنيفة: تجب على المقسم الموسر، وعن مالك مثله في رواية لكن ثم بعد بالمقيم، ونقل عن الأوزاعي، وربيعة، ونسب مثله، وذلك أحمد؛ يكره تركها مع القدرة، وعنه واجبة، وأقرب ما ينسك للوجوب حديث أبي هريرة، رفعه: «من وجد سعة فلم يضح فلا يقرين مصلاته». أخرجه ابن ماجه، وأحمد، ورجالته ثقات، لكن اختلف في رفعه ووقفه، ولموقوف أشبه بالصواب، ومع ذلك ليس صريحاً في الإيجاب.

واستدل من قد يعدم الوجوب بحديث ابن عباس: «كُتِبَ عليّ الحرُّ ولم يُكْتَبْ عليكم»، وهو حديث ضعيف. أخرجه أحمد^(٢)، وأبو يعلى، والطبراني، والدارقطني، وصححه الحاكم فذهل، انتهى مختصراً.

(١) فتح الباري، (٣/١٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٢١٧/١).

(١) باب ما ينهى عنه من الضحايا

١/١٠٥١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ أَنْصَارٍ،

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ^(١): تَحْرِيرُ مَذْهَبِنَا مَا قَالَهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: الْأَصْحَبَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَرَمِيقٍ مُوسِرٍ، أَمَّا الْوُجُوبُ فَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٍ، وَزُفَرٍ، وَالْحَسَنِ، وَاحْدَى الرَّوَابِثِ عَنْ أَبِي يُونُسَ، وَعَنْهُ: أَنَّهَا سَنَةٌ، وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّهَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَاجِبَةٌ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

وَوَجَّهَ الْوُجُوبُ مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَمَةٌ...» الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. أَنْتَهَى. وَيَسُطُ الشَّيْخُ فِي «الْبَيْدَلِ» فِي مُسْتَدْلَاتِ الْحَنَفِيَّةِ فِي ذَلِكَ فَارْجِعْ إِلَيْهِ، وَحَدِيثُ: «مَنْ وَجَدَ سَمَةً وَلَمْ يَضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَصَلَاتَنَا» ذَكَرَهُ صَاحِبُ «كَتَبَتِ الْعَمَالُ» بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ.

زَادَ فِي النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَلَيْسَتْ التَّسْبِيَةُ فِي النُّسخِ الْمُهَنْدِيَّةِ.

(١) ما ينهى عنه من الضحايا

هَكَذَا فِي النُّسخِ الْمُهَنْدِيَّةِ بِدُونِ التَّسْمِيَةِ، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ التَّسْبِيَةُ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَّا نَسْخَةَ الْبَاجِي، فَفِيهَا التَّسْبِيَةُ قَبْلَ كِتَابِ الضَّحَايَا، وَفَرْضُ التَّرْجُمَةِ بَيَانُ الْمَصْفَاتِ الَّتِي يُتَّقَى مِنْهَا فِي الضَّحَايَا، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ عِلْمُ الْأَجْزَاءِ، وَضَرْبٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْكِرَاهَةُ. قَالَهُ الْبَاجِيُّ^(٢).

١/١٠٥١ - (مَالِكٌ، عَنْ عُمَرُو بْنِ أَنْصَارٍ) عَنْ عُمَرُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى سَمْدِ بْنِ عِبَادَةَ، وَقَبْلَ مَوْلَى ابْنِهِ نَيْسٍ، بِكُنَى أَبِي أُمَيَّةَ الْأَنْصَارِيِّ، مَوْلَاهُمُ الْمِصْرِيُّ أَوَّلُهُ مَدَنِيٌّ، وَلَدَ سَنَةَ ٩٠هـ، وَقَبْلَ: بَعْدَهُ، رَوَى لَهُ مَالِكٌ هَذَا

(١) «مَدَنِيَّةُ الْوَارِي» (١٤/٥٤٧ - ٥٤٨).

(٢) «النُّسخ» (٣/٨٤).

عَنْ عَبْدِ بْنِ فَيْرُوزَ

الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ، وهو من أقراءه، فإنه البرقياني^(١)، اختلف في مائة من سنة ١١٥٧ هـ إلى ١١٥٩ هـ، قال أبو داود: إنه ثمان وخمسة وثلاثون.

(عن عبيد بن عيسى مفسراً (ابن فَيْرُوزَ) الحبيبي - مولاهم أبو الصنفات الكوفي، ويقال: الحنزي، روى عن أنس بن مالك، أخرجه له أصحاب النسب الأربعة حديثاً واحداً في الأصلية. صححه الترمذي، قال ابن عبد البر: كذا روى مائة هذا الحديث. ثم اختلف الرواة عنه، والحديث إنما رواه عمرو بن الحارث، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فَيْرُوزَ، فقط لعائلك ذكر سليمان، ولا يعرف الحديث إلا لسليمان هذا، ولم يروه غيره، عن عبيد بن فَيْرُوزَ، ولا يعرف غيره من فَيْرُوزَ إلا بهذا الحديث، وبراهة سليمان عنه.

ورواه عن سليمان جماعة من الأئمة، منهم شعبه، وثابت، وغيرهم، وقال النسائي في الألفية: رواه مالك، عن عمرو بن الحارث، عن عبيد، وحالفه ابن عبيد، فرواه عن عمرو بن الحارث، وثابت، وعمرو بن قيس، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن سمع، وحالفهما روح بن عبيد، فرواه عن أسماء بن زيد، عن عمرو بن الحارث، عن زيد بن أبي حبيب، عن عبيد، ورواه عثمان بن عمرو بن فارس، عن النضر، عن القاسم مولى خالد بن زيد، عن عبيد بن فَيْرُوزَ، قال عثمان: قلت لثابت، إنه شعبة يروي، عن سليمان، عن عبيد، فقال: لا، إنما حدثنا به سليمان، عن القاسم مولى حاتم، عن عبيد، كما في النسائي^(٢).

قال البرقياني^(٣): يقول ابن عبد البر: لا يعرف إلا لسليمان عن

(١) شرح البرقياني، (٢/٧٠).

(٢) تهذيب الحركات (ص ١٠٢).

(٣) (٢/٣٠٠).

عن أنس بن عمار: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: مَاذَا تُشْتَرِي مِنَ الضَّحَايَا؟ فَأَشَارَ بِيَدِهِ وَقَالَ: «أَرْبَعًا».....

عنه، مُتَّفَقٌ. وقد رَوَاهُ يَرِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، وَالْقَاسِمُ مَوْلَى خَالِهِ، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدٍ، كَمَا ذَكَرَهُ النُّزَمِيُّ فِي «الْأَضْرَافِ»، وَذَكَرَ تَيْصًا أَنَّ سَلِيمَانَ رَوَاهُ عَنْ عُبَيْدٍ بِوَسْطَةِ الْقَاسِمِ وَبِدَوْبَاهَا، وَصَرَحَ سَلِيمَانُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عِنْدَ أَنَسٍ عَنِ الْبَرَاءِ بِقَوْلِهِ: سَمِعْتُ، انتهى.

(عن البراء بن عازب) الأصمدي، الضحايي ابن الضحايي المُنْصَرَفُ يَوْمَ بَدْرٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ) بِبَدْءِ الْمَجْهُولِ (مَاذَا يَنْتَقِي) بِبَدْءِ الْمَجْهُولِ، أَنَّى يَجْتَنِبُ وَيَحْتَرِزُ (مِنَ الضَّحَايَا) نَقَطَ «مِنْ» بِأَنَّ لَيْدًا: كَذَا فِي «الْمَرْفَاقَةِ»^(١)

قَالَ الْيَاحِي: هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلضَّحَايَا عَشْرَ صِفَاتٍ، يَنْتَقِي بَعْضُهَا وَلَا يَنْتَقِي بَعْضُهَا، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ يَنْتَقِي مِنْهَا شَيْءٌ، لَأَنَّ، هَلْ يَنْتَقِي مِنَ الضَّحَايَا شَيْءٌ، أَمْ لَا؟ وَالَّذِي يَنْتَقِي مِنْهَا عَلَى صَرِيحٍ: فَصَرِيحٌ: يَتَعَلَّقُ بِهِ عَدَمُ الْأَجْزَاءِ، وَصَرِيحٌ: يَتَعَلَّقُ بِهِ الْتَكْرَاهَةُ. وَقَدْ ذَكَرَ يَحْيَى صِفَاتٍ حَامِعَةً لِلْمَعَانِي الَّتِي يَنْتَقِي مِنْ جِهَةِ النَّصِّ، وَمِنْ جِهَةِ الْكَلَمَةِ، وَجَمَعَ ذَلِكَ فِي أَرْبَعِ صَفَاتٍ أَيْسَرُ عَلَى الْفَسَائِلِ، حَفِظَ جَوَابَ مَا سَأَلَ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ لِيَكُونَ فِي ذَلِكَ تَذَكُّرٌ لَهُ وَمَنْعٌ مِنَ النِّسْيَانِ. انتهى.

(فَأَشَارَ) يَحْيَى (بِيَدِهِ) التَّشْرِيْفُ، أَيَّ: عَدَدُهَا بِأَصَابِعِهِ، لِيَكُونَ أَعْيُنُ عَلَى الْحَفِظِ (وَقَالَ: أَرْبَعٌ) بِأَرْبَعٍ فِي «النَّسَخِ» سَهْنَدِيَّةٌ، وَ«أَرْبَعًا» بِالنَّصْبِ فِي «الْمَقْصَرَةِ»^(٢)، أَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَلَا تَعْدِيلَ يَنْتَقِي أَرْبَعٌ. كَمَا فِي «السَّحْلِ»، وَفَاقَ الرَّوْفَانِي: وَفِي رِوَايَةٍ وَقَالَ: «لَا يَجُوزُ مِنَ الضَّحَايَا أَرْبَعٌ» انتهى. وَأَمَّا عِلَالُ الشَّيْءِ فَالتَّعْدِيلُ، فَاتَّخَذُوا أَرْبَعًا، أَوْ هُوَ مَنْصُوبٌ - تَعْدِيلُ أَهْنِي، كَمَا فِي «الْمَرْفَاقَةِ».

(١) «مَرْفَاقُ الْمَنَاجِيحِ» (٣/ ٢١٠).

(٢) كَذَا فِي «الْأَسَدِ كَارًا» (١٥/ ١٢١).

وَكَانَ الْبَرَاءُ يُبَشِّرُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ: يَدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
«الْعُرْخَاءُ الْبَيْتُ ظَلَمُهَا».....

(وكان البراء بن عازب يبشر بيده) اتباعاً للشيء ﷺ، (ويقول: يدي أقصر من يد رسول الله ﷺ) ونظراً أبي داود^(١)، قال: قام غيثاً رسول الله ﷺ وأصابعي أقصر من أصابعه، وأتأملني أقصر من أنامله، فقال: «أربع لا تجوز في الأصابع»... الحديث، وقول براء بحمل على الحقيقة، أو أراد فصلاً وشرفاً.

(العرجاء) منفتح العين وسكون الراء والميم بالنصب، والرفع على البدلية من أربع على أربعين، ويجوز على الخبرة أيضاً، أي: أحذف (العين) بشديد الياء أي الظاهر (ظلمها) بمنح الظا، المعجمة وسكون اللام، أي: عرجها، وفي «المحلى» عن «الذاموس»: ظلم البعير: كمنع، عرج في مشيه، وأصله القلاخ بانضم داء في فوائمه الدابة.

قال الباجي^(٢): قوله: «لبيز ظلمها» دليل على أن العرج على ضربين: ضرب بمنع الإجزاء، وضرب لا يمنعه، فإما ما يمنع الإجزاء، فقد قال الشيخ أبو انفاسم في تعريفه^(٣): هي السديدة العرج التي لا تدحق الغنم، فهذه التي لا تجزئ، وقال أبو حنيفة: تجزئ. انتهى، ونبه الزرقاني في نقل المذهب.

قال الباجي: ودليلنا الحديث المتقدم، ولا شك أن العرجاء تمشي، وإما التي لا تمشي فلا يقال فيها عرجاء، لأن العرج من صفات المشي. انتهى، والظاهر أنه أراد الرد على كلام محمد في «موطئه»^(٤)؛ إذ قال بعد حديث البراء: وبهنا نأخذ، فأما العرجاء فإذا مشت على رجلها فهي تجزئ. وإن

(١) سنن أبي داود (٢٨٠٢).

(٢) «المشلى» (٨٤/٣).

(٣) الثقل: «موطأ» محمد مع التعقيب المسجود، (٦٦٦/٢).

كانت لا تمشي أم تجزؤ انتهى، وظاهر أنها لا تغدو على أن تمشي أصلاً، وهو نص كلام «المبسوط».

لكن المشايخ ضحكوا بأن المراد أن لا تمشي تلك الرجل التي فيها العرج، فهي «المحيط البرهاني» العرجاء إذا كانت تمشي. فلا بأس بهاء وإذا كانت لا تقوم ولا تمشي لا يجوز، وهو المراد من «العرجاء انبئ عرجها» المذكورة في الحديث، فإن مشيها إذا كانت تمشي بثلاث قوائم ونجافي الرابع عن الأرض لا يجوز، وإذا كانت تضع الرابعة على الأرض تستعين به، إلا أنه يتمايل مع ذلك وتضمه ضمّاً خفيفاً يجوز. انتهى.

وهكذا حكاه الطحطاوي على «نذر المختار»، عن التبرازية، ويتحو ذلك في عامة كتب الفقه، وعلى هذا ليس بين الأئمة خلاف كبير في العيوب الأربعة المذكورة في الحديث، وكذا حكى الإجماع على ذلك ابن رشد المالكي في «البدية»، والموفق في «المغني»، والشوكاني في «النبيل»، وغيرهم.

قال الموفق^(١): أن العيوب الأربعة فلا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أنها تمنع الإجزاء لرواية الثراء. انتهى

قلت: وكذلك أجمعوا على أن اليسير من هذه الأربعة لا يضر، والكثير يمنع. ثم اختلفوا في الحد الفاصل بين اليسير والكثير. ومن جملة ذلك العرج، فالحد الفاصل بينهما في العرج عند الحنفية، أن لا تكاد تمشي بتلك الرجل التي فيها العرج، كما تقدم، وهو اظاهر من قوله ﴿يَمْشِي﴾: «المن عرجها»، ونظام في كلام الحاجي مملكت السلكية.

قال الدردير^(٢): بين العرج هي التي لا يسير بسير صواباتها، وهي

(١) «المغني» (١٢/٣٦٩).

(٢) «الشرح الكبير» (٢/١٦١).

وَالْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرَاهَا

«شرح الإقناع»^(١): العرجاء البين عرجها بأن يشتد عرجها بحيث تسبقها العاشية إلى المرعى، وتتخلف عن القطيع، فلو كان عرجها يسيراً بحيث لا تتخلف به عن العاشية لم يضره انتهى. وفي «الروض المربع»^(٢): العرجاء التي لا تطبق شيئاً مع صحيفه، انتهى.

(والمعوراء) بالمد، فائث الأور (البين) أي: الظاهر (عوراء) يفتحين: ذهاب بصر إحدى العينين، ويلحق بهما العمياء بدلالة النص بالطريق الأول. قال ألباجي^(٣): يريد - والله أعلم - التي ذهب بصر إحدى عينيها، يقال: عارت العين، تعار، وعورت، إذا ذهب بصرها، ويقال: عين عوراء، ولا يقال: عمياء، ثم إذا كان بعين الأضحية بياض، فلو كان على الناظر، وكان يسيراً لا يمنعا أن تبصر أو كان على غير الناظر لم يمنع الإجزاء، رواه ابن المور عن مالك، وأما إن منعها الرؤية لكونه كثيراً على الناظر، فهي المعوراء، وكذلك عتدي لو ذهب أكثر بصرها، انتهى.

قال المزدبدي: هي التي ذهب بصر إحدى عينيها، ولو كانت صورة العين قائمة، وكذا ذهاب أكثره، فإن كان بعينها بياض لا يمنعا النظر أجزاء، انتهى.

وقال المرفق^(٤): هي التي انحسفت عينيها وذمبت؛ لأنها قد ذهبت عينيها، والعين عضو مستطاب، فإن كان على عينيها بياض، ولم تلعب، جازت الفصحى بها لأن عورها ليس شئياً، ولا ينقص ذلك لحماء، انتهى.

(١) (١/٣٣٤).

(٢) (١/٥٣١).

(٣) «المنطق» (٣/٨٢).

(٤) «المنهي» (١٣/٣٢٩).

والمريضة التي مرضها

وفي شرح الإجماع^(١) المعبر عنه في قوله بأن لم يفسد جسد عبيد .
 معنى، وفي القدر المستحضر^(٢) أي التي ذهب الله جودها وإنما يعرف بتعريف
 لعلته قال ابن عابدين: وفي «التهذيب»: معرفة الضمان هي غير العين ما يجرى
 وهي العين التي تشد السبي بعد أن لا تعذب الفداء يرد أو يبيع ثم يرد
 لعلته إياها قليلاً قليلاً فإذا بانه من موضوع فأنام بغيره ثم تشد الفدية
 وترب إليها الفدية، وكذلك فإذا إن من مكان أعام عذره ثم يرد إلى تفاوت
 ما بينهما فإن كان ثماً عانداً هو ذلك، وإن نفعاً فالنفع انتهى

(والمريضة البينة في الظاهر (مرضها) قال الشارقي: أي مرض كان
 شديداً ومبرحاً، فهو عام يصف عليه حصاً بكونه «الضحية» التي لا تنفع،
 قال الشافعي^(٣) وذلك لسماع أحداهما أن الضار منك منها ينقص لجمعها
 والثاني أنه يفسد حتى تمام الفسخ وانما: أنه ينقص لجمعها، وهذه الضميمة
 على ما ذكر، فوجب أن يكون كل عوض يحدث ذلك في نفس بيع، وانحصار
 وهو الضميمة لا تحرق، وكذلك لما جرى من ما جاز من ذلك كفاية هذا الموضع
 ليس وجب أن يبيع، وقد مالت ولا يجوز التبرع من الإبل، قال أبو الوفاء
 يوحى ذلك عسى أنه من ما من الذي يمنع الإبراء انتهى.

قال الدارقطني^(٤) أما المريضة التي إذا رجع برزها فهي التي هي مرض
 قد يترتب من زوجه، لأنه ذلك ينقص حصتها فيسقطها كسواء والموت هي
 الحقة، أما إذا أثير مرضها وهي التي بين الموت عبيد، لأن ذلك ينقص
 الحصة ويقتله، هو أصح، وذكر لما نص أن المراء بالمرضة الضحايا؛ لأن

(١) ٢٢٤٠/٢١

(٢) ٢٢٤٧/٢٩

(٣) ٢٢٤٧/٣١

(٤) ٢٢٤٧/٣١

وَالْمُعْتَقَاتُ الشَّرِي لَا تُنْتَفَى.

الخزب يفسد اللحم، ويهزل إذا كثر؛ وهذا قول أصحاب الشافعي؛ وهذا قيد للمطلق وتخصيص للعموم بلا دليل؛ فالمعنى يقتضي العموم كما يقتضيه اللفظ، وإن كان المرمى بفساد اللحم وينقصه فلا معنى للتخصيص مع عموم اللفظ والمعنى، انتهى.

قلت نكح الظاهر من فروع الشافعية التعميم ففي «شرح الإقناع»^(١)؛ «المريضة التي مرضها ما ن يظهر بسوء هزالها وفساد لحمها» فلو كان مرضها سبباً لم يفسد، ويدخل في إطلاق المصنف النهي، انتهى.

(والمعجف) بالمد مؤنث أضعف، الضعيفة (التي لا تنفي) بصم الغريبة ويسكن النون وقاء، أي: لا تقي لها، والنسي: الشحم، ودبل: المخ، يقال: نطب الساق، أي: صار فيها نفي، أي: سمعت، وصار في عظمها المخ؛ قال الفارسي في «رواية الكراء» وفي أخرى «الكبر»، والكراء، التي لا تنفي، هي التي لا تقوم من الهزال.

قال البحري^(٢): يريد أنه لا يوجد فيها شحم، فإذا بلغت هذا الحد من الهزال، بانها لا تجري؛ لأنها خارجة عن الحد المعتاد، اهـ.

قال ابن رشد^(٣): أجمع العلماء على اجتناب هذه العيوب مذهباً حديثاً ابراء، وكذلك أجمعوا على أن ما كان من هذه الأربع خفيفاً، فلا تأثير له في منع الإجزاء واختلوا في الموضوع، أحدهما؛ فبما كان من عيوب أشد من هذه المنصوص عليها مثل النسي وكسر الساق، والثاني؛ فيما كان مساوياً لها في إفادة النفس، أعني ما كان من العيوب في الأدن والعين والدب وغير ذلك من الأعضاء، ولم يكن سبباً.

(١) (٢٣٥/٤).

(٢) «المنهاج» (٨٥/٣).

(٣) «إبداية المجتهد» (١/٢٣٦).

فأما الموضع الأول، فإن الجمهور على أن ما كان أشد من هذه العيوب المنصوص عليها، فهي أخرى لا تمتنع، وذنب أهل الظاهر إلى أنه لا يمنع الإجزاء، ولا يحتب أكثر من هذه العيوب التي وقع النص عليها.

وأما الموضع الثاني، أعني ما كان من العيوب في سائر الأقسام، فإنهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها تمتنع الإجزاء كمنع المنصوص عليها، وهو المعروف من مذهب مالك في الكتب المشهورة. والثاني: أنها لا تمتنع الإجزاء وإن كان يستحب اجتنابها، وبه قال ابن القصار، وجساعة من البغداديين من أصحاب مالك، والثالث: أنها لا تمتنع ولا يستحب تجنبها، وهو قول أهل الظاهر.

وسبب اختلافهم شيئان: أحدهما: اختلافهم في مفهوم الحديث المتقدم، والثاني: تناقض الآثار في هذا الباب، أما الحديث المتقدم، فمن رآه من باب الخاص أريد به الخاص، قال: لا يمتنع ما سوى أربع معا هو مساو لها أو أكثر منها، وما من رآه من باب الخاص أريد به العام، وهم الفقهاء، فمن كان عنده أنه من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى فقط لا من باب التنبيه بالمساوي على المساوي، قال: يلحق بهذه الأربع ما كان أشد منها، ولا يلحق بها ما كان مساوياً لها في منع الإجزاء إلا على وجه الاستحباب.

ومن كان عنده من باب التنبيه على الأمور جميعاً، أعني على ما هو أشد من المنطوق به، أو مساو له، قال: تمتنع العيوب الشبيهة بالمنصوص عليها الإجزاء، كما يمتنع العيوب التي هي أكبر منها، فهذا أحد أسباب الخلاف في هذه المسألة.

وأما السبب الثاني: فإنه ورد في هذا الباب من الأحاديث الحسان حديثان متعارضان، فذكر السائي عن أبي بردة أنه قال: يا رسول الله! أكره النفس في القرن والأذن، فقال النبي ﷺ: وما كرمته فدى، ولا نحرمة على

٢/١٠٥٢ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عُمَرَ كَانَ يَنْتَقِي مِنَ الضَّحَايَا وَالْبَهَائِمِ، الَّتِي لَمْ تُسَمَّ،

غَيْرِكَ، وَذَكَرَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَسْتَشْفِرَ الْعَيْنَ
وَالْأَذْنَ، وَلَا يَضَعَنَّ يَدَهُ بَشْرَفَاءٍ وَلَا خِرْقَاءٍ. ، الْحَدِيثُ، فَصَحَّ رَجْعَ حَدِيثِ
أَبِي بَرْزَةَ قَالَ: لَا يَنْتَقِي إِلَّا الْعُيُوبَ الْأَرْبَعَ أَوْ مَا هُوَ أَشَدَّ مِنْهَا، وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ
الْمَعْدِيَيْنِ بَانَ حِمْلُ حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ عَلَى الْبَسِيرِ، وَحَمَلَ حَدِيثَ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - عَلَى الْكَثِيرِ، وَلِذَا جَرَى أَصْحَابُ هَذَا الْمَذْهَبِ إِلَى التَّحْدِيدِ فِيمَا يَمِيعُ
الْإِجْرَاءَ، فَاعْتَبَرُ بَعْضُهُمْ دَعَابَ الثَّلَاثِ، وَبَعْضُهُمْ اعْتَبَرَ الْأَكْثَرَ، انْتَهَى مُخْتَصَرًا.

رَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ^(١) حَدِيثَ الرَّوَاهِ، ثُمَّ قَالَ: ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى هَذَا، فَقَالُوا:
لَا يَجُزِّي مَا فِيهِ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ الْأَرْبَعِ، وَمَا كَانَ سِوَى هَذِهِ الْأَرْبَعِ فَلَا
يَمْنَعُ. قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» أَرَادَ بِالْقَوْمِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ
وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّحْصِيُّ. وَتَلَحَّكُمُ مِنْ هَذِهِ، وَهُوَ
مَذْهَبُ أَهْلِ الْقَاهِرَةِ، انْتَهَى.

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَذَكَرَ الْعَيْنِيُّ فِيمَنْ ذَهَبَ إِلَى
ذَلِكَ الْأُشْمَةِ الْأَرْبَعَةَ، وَعَمَّادُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَبْرِينَ، وَالثَّوْرِيُّ.
وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَرْزَةَ، مَعَ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَهُمَا، بَيْنَهُمْ فِي الْعُيُوبِ السَّامِعَةِ عَنِ
الْإِجْرَاءِ، وَغَيْرِ الْمَانِعَةِ عَنْهُ، بَيْنَ هَذَا مَحَلَّهُ، وَسَبَّأَتْنِي شَيْءٌ مِنْهَا فِي مَحَلِّهِ.

٢/١٠٥٢ - (مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -
(كَانَ يَنْتَقِي) أَيُّ: يَنْتَحِبُ. وَلَفْظُ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَوْطَعَتِهِ^(٢) كَانَ يَهْنُ
(مِنَ الضَّحَايَا) جَمْعُ ضَحِيَّةٍ (وَالْبَهَائِمِ) جَمْعُ بَهْمَةٍ، أَيُّ: الْهَدْيَا (الَّتِي لَمْ تُسَمَّ)
الْمَوْصُولُ مَعَ الْمَصْلَةِ مَفْعُولٌ يَنْتَقِي، وَاسْتَشْفَرُوا فِي ضَبْطِهِ، قَالَ الثَّوْرِيُّ: يَضُمُّ الثَّاءَ،

(١) «شَرْحُ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ» (١/١٦٦).

(٢) «مَوْطَأُ مُحَمَّدٍ مَعَ التَّائِيْنِ الْمَوْجِدِ» (٢/١١٠).

وَأَتَيْتُ نَفْسِي مِنْ خَلْقِنَا.

وكسر السين وتشديد النون. يقال: أسن الإنسان وغيره، إذا كبره، وقال الأزهري: ليس معنى أسن البئر وغيره كبرهما، بل معناه طلع الأسنان، انتهى.

وقال الناجي^(١): يريد ما تبلغ سن الإجزاء، وهذا لفظ يستعمل غالباً في الهرم، وما ذريته، ولم يرد ذلك هاهنا؛ لأنه لا خلاف أن الشية من كل نوع من أنواع الضحايا تجزئ، انتهى.

وقال الروقاني^(٢): روي بكسر السين من السن؛ لأن معروف مذهب من عمر - رضي الله عنه - أنه لا يقضي إلا بشي المعز والضأن والأيل والثور، وروي بفتح السين، قال ابن قتيبة: أي التي لم تبت أسنانها، كأنها لم تعط أسنانها، كما تقول: لم يبدن، أي لم يعط لبناً، وقال غيره: معناه لم تدل أسنانها، وهذا أشبه بمذهب ابن عمر - رضي الله عنه -؛ لأنه يقول في الأضاحي والبدن: أثنى وما عوقه، ولا يجوز عنده الجذع من الضأن، وهذا خلاف الآثار المرفوعة وخلاف الجمهور، انتهى.

ومع «المحنى»: التي لم تمر - بضم التاء، وفتح السين وتشديد النون - وفي نسخة بفتك الإعدام، أي لم تكن مسنة مأخوذة من السن معبود الأسنان أو بمعنى العظم، والمسنه يقال لها الشية، انتهى.

ومع «المصفي»^(٣) شيخ مشايخت الدهلوي: احترازمي كره جيزي كنه دندان نه بر آورده، انتهى، وسيأتي البحث فيه قريباً (والشيء) عطف على الموصوف، فله، أي: كان يعني التي (نفس من خلقها) شيء، كأن يكون مقطوع

(١) المصنف: ٣١/٨٥.

(٢) شرح الروقاني، ٣/٧٦.

(٣) ١٨٤/١١.

قَالَ مَا لَكَ : وَهَذَا تُحِبُّ مَا سَمِعْتَ بَلِي.

لأنه، قال ابن عبد البر: هذا أصح من رواية من روي عنه جواز الأصحية بالبراءة إلا أنه يحسن أن يكون انتفاؤه لئلا ذلك، ويحتمل أن يكون لما نقص منها حلقه، وحمله على عمومته أولى، قاله الزرقاني^(١)

(قَالَ مَا لَكَ : وَهَذَا) الذي حكى عن ابن عمر - رضي الله عنه - (أحب ما سمعت) من أقوال النساء من ذلك (إلى) متعلق بأحب، وفي الآثار مسألتان: أولاهما: من من الإجزاء، فليهم أحصوا على أن النبي من كل نوع من أنواع الضحايا يجوز، ولا خلاف بينهم في ذلك، إلا أنهم اختلفوا في سر الجذع والثني: كما سيأتي، واختلفوا في إجزاء النذح على ثلاثة أقوال

قال العوفي^(٢): ولا يحزى إلا الجذع من الضأن، والثني من غيره، وبهذا قال مالك، والثوري، والشافعي، وأبو عبيد، وأبو ثور، وأصحاب الرأي. وقال ابن عمر، والزهري: لا يحزى الجذع لأنه لا يحزى من غير الضأن، فلا يحزى منه، وعن عطاء، والأوزاعي: يحزى الجذع من جميع الأبدان لما روي صحاح مرفوعاً: «الجذع يوفي مما يوفي منه الثني» رواه أبو داود، والنسائي^(٣).

وبن، على أن النذح من الضأن يحزى، حديث صحاح وأبو داود، وغيرهما، وعلى أن الجذع من غيره لا يحزى، قوله عليه السلام: «لا تذبحوا نعسة دابة غير غنمكم فادبحوا الجذع من الضأن»، وحديث أبي بردة بن أنس، وقيل قوله ﷺ: «ولا يحزى من الضأن لما ذكرنا»، وقال إبراهيم النخعي: إنما يحزى

(١) شرح الزرقاني، (٣/٧٦).

(٢) المعجم، (١٣١/٣٦٧).

(٣) أخرجه أبو داود، (٢٧٩٩)، والنسائي، (١٩٣/٧)، وابن ماجه، (٤٢١٤٠).

المذبح من الضحايا؛ لأنه يذبح قبله. فإذا كان من الضحايا لم يذبح عنى يكون.
تأني، انتهى.

قال البيهقي^(١) : إن قيل : ما الفرق بين الضحايا وغيرها؟ فيرد أنه انصرف
بينهما، بل صاحب الشريعة، ولا يرق أصح منه، ووجه آخر : وهو أنه قد
ورد أن الأعرابي أن السهم والبشر والإنس لا تصرف فحوائده إلا بعد أن يذبح،
والضحايا تصرف فحوائدها إذا أذبحته انتهى.

أما اختلافه في سن الجمع والتهنئة، فقد قال النووي^(٢) : المذبح من
الضحايا ما له سنة مشهورة ودخل في السابغ، فإن أبو القاسم سمعت ابن مسعود
بعض أهل البادية كيف يعرفون الضحايا إذا أذبح؟ قال : لا ثم قال انصرفت فحوائده
عنى ظهر ما دام حيلاً، فإذا ذبحت انصرفت على طهر، علم أنه قد أذبح، ولين
الضحايا إذا ذبحت له سنة ودخل في الثانية، والفقرة إذا ادبر بها سنان ودخلت في
الثالثة، وإذا ذبح إذا كمل لها خمس سنن، ودخل في الخامسة، انتهى.

وقال النووي في شرح النجاشي : المذبح ما كان من المراتب تماماً ذبيحاً،
وغير من الأضحية، ودخل في السنة وطائفة، ومن الحقر وتجمع ما دخل في
الثانية، وقيل : من البقر ما دخل في الثالثة، ومن الضحايا ما تحت له سنة،
وقيل : سبعة أشهر أو ثمانية أشهر، وقيل : ابن عشرة أشهر، وقيل : ما بين
سنة أشهر إلى عشر، وقيل : ما بين السابعة إلى السنة، انتهى.

قال البيهقي^(٣) : المذبح من الضحايا اجتماع الفقهاء فيه. فقال ابن حبيب
النجاشي من الضحايا والناعر ابن سنة، وذلك من نافع والمنهية، وعلى هذا أكثر.

(١) الشنقي (٢٨٠/٢٨١).

(٢) المعنى (٢٢٢/٢٢٣).

(٣) الشنقي (٢٨٠/٢٨١).

الناس، وررى ابن وهب أنه ابن عشرة أشهر، وررى سحنون، عن علي بن زياد: هو ما استكمل ستة أشهر، وقاله ابن شعبان، قال: وقيل: ثمانية أشهر، وأما الثاني، فقال ابن حبيب: هو ابن سنتين ودخل في الثالثة، وأما الإبل فقال ابن حبيب: الجذع من الإبل ابن خمس سنين، والثني ابن ست سنين، وقال أبو عبيدة: إذا أنت عليه الخامسة فهو جذع، وإذا ألقى ثنيته في السادسة فهو ثني، وأما البقرة فقد قال ابن حبيب: الجذع من البقر ابن ثلاث سنين، والثني ابن أربع سنين، وقال القاضي أبو محمد: الثني من البقر ما له سنتان، وقد دخل في الثالثة، انتهى.

قلت: والعمدة في ذلك ما في فروع الأئمة، فقد قال المقدير^(١): ضحية بعذع ضأن وثني معز، وبقر وإبل ذي ستة لجذع الضأن، وثني المعز، فلا بد أن يوفي كل منهما ستة، لكن بشرط في ثني المعز أن يدخل في الثانية دحولاً بيناً كشهر بخلاف الضأن، فيكفي فيه مجرد الدخول، والعمدة بالسنة العربية، وذي ثلاث من السنين ودخل في الرابعة، ولو دحولاً غير بين لثني البقر، وذي خمس سنين، ودخل في السادسة لثني الإبل، انتهى.

وفي «الدر المختار»^(٢): صحيح الجذع ذو ستة أشهر من الضأن، والثني وهو ابن خمس من الإبل، وحولين من البقر، وحول من الشاة، قال ابن عابدين: قوله: ذو ستة أشهر، كذا في «الهداية»؛ وطوره في «شرح المنتقى»: شرعاً بما أتى عليه أكثر الحول عند الأكثر، وقيدته بشرعاً؛ لأنه في اللغة ما تمت له سنة، انتهى.

وفي «شرح الإقناع»^(٣): بجزئ الجذع من الضأن، وهو ما استكمل سنة

(١) انظر: «الشرح الكبير» (٢/١١٨ - ١١٩).

(٢) (١/١٣٤).

(٣) (٢/٣٣١).

وطعن في الثانية، ولو أجنع قبل تمام السنة، أي: سقطت أسنانه أجراً،
وتكون ذلك^(١) بلوغ بالسن والاحتلام، فإنه يكفي أحدهما، والثاني من العمر
وهو: ما استكمل سنتين، ووطعن في الثالثة، والثاني من الإبل وهو: ما استكمل
خمس سنين، ووطعن في السادسة، والثاني من البقر وهو: ما استكمل سنتين،
وطعن في الثالثة، انتهى.

قال الجبري: قوله: أي سقطت أسنانه، يعني إذا كان في سنة المعتاد،
وهو ستة أشهر، لأن ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام، وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ
بالسن، انتهى.

وفي «الروفس المربع»^(٢): فأسن المعنير لإحراء، إبل خمس سنين، ولبقر
سنتان، ولعمر سنة، ولغسان^(٣)، انتهى. وعلم من ذلك أن الحنفية
والحنابلة متفقة في أمسائها كلها، والشافعية والمالكية مختلفة في بعضها،
والأربعة متفقة على ثني الإبل في أنه ابن خمس سنين، وثني البقر عندهما
ابن سنتين، وكذلك عند الشافعي، وعند مالك ابن ثلاث سنين، وثني المعز
عندهما ابن سنة، وكذلك عند مالك، وعند الشافعي ابن سنتين، وحذع الضال
عندهما ابن ستة أشهر وعندهما ابن سنة.

وأما العمالة الثانية: وهي انقضى في شيء من حلقها، ففيها تفصيل في
الفروع، والاختلاف فيها واسع، لا يسعه هذا المختصر، والمجتمعة عند المالكية
كما في «الندوة»^(٤) وغيره، أنه يجزئ الجلاء، وهي: ما لا قرن لها في ما له
قرن كالمقر، قال المسوقي: إذا كانت جلاء من أصل الحلق، فإياها تحزن
بأنفها، ونقل لإجماع على إجزائها ابن مروزق وغيره، وإن كانت مستأصلة

(١) (٥٢٩/١).

(٢) «الشرح الكبير» (١١٩/٦).

(٢) باب ما يستحب من الضحايا

القرنين فيها قولان: الإجزاء، نقله الشيخ عن «كتاب محمد»، وعدم الإجزاء، قول ابن حبيب، والشرط أنه ليس هناك أجماع، وإلا فلا تجزئ اتفاقاً.

ويجزئ مقعدة، أي: عاجزة عن القيام لشحم، وكذا مكسورة قرن من أصله أو طرفه إن برئ لا إن آدمي^(١)، فلا تجزئ، بين حرب وبسم، أي: نخمة، وبين جون وقائث جزء؛ كبد ورجل أصالة أو طرواً غير خصية، فبفوتها يجزئ سواء كن خلقة أو مقطع.

ولا يجزئ صمعاء، أي: صغيرة الأذنين جداء ولا يترام، أي: التي لا دنب لها خلقة، أو طرواً، ولا بكماء، ولا يخرام، أي: متغيرة رائحة الفم، ولا بابسة فرع، أي: جميعه، فإن أَرْضَعَتْ بَحْضَهُ فَلَا تَصْرُ، ولا مشقوقة أذن أكثر من ثلث، فإن كان ثلثاً أجزأت، ولا مكسورة من بَنَ زاد على الواحد، أما كسر واحدة فلا يمنع الإجزاء على الأصح، إلا أن يكون قلع الأستان لإنتثار أو كبر، فيجزئ ولو قلع كلها، ولا يجزئ ذاهبة ثَلَّتْ دَنْبٍ فصاعداً، كذا في «الدردير» مختصراً.

(٢) ما يستحب من الضحايا

اختلفت نسخ «الموطأ» في ذكر هذه الترجمة، ففي أكثر النسخ المصرية هكذا، وفي بعضها والنسخ الهندية ذكر هاهنا الترجمة الآتية: «التهي عن ذبح الضحية»، وبعدها ذكر هذه الترجمة، واقتبنا النسخ المصرية لماسية ما بين المستحب والمكروه، ومقصود الترجمة: أن المستحب والأولى ذبح الأسمن والأغلس، قال عز اسمه: ﴿يَذْكُرُ الَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا أَنِيقُوا مِنْ مَلَكُوتٍ مَا حَقَّقْتُمْ﴾ الآية وقال عز اسمه: ﴿وَمَنْ يَعْظَمْ شَكْوَرُ كَثُرَ﴾ الآية، قال ابن عباس - رضي الله عنه -: تعظيمها اسمائها واستعظامها، واستحسانها، كذا في «المعني»^(٢).

(١) قوله: آدمي، أي: المراد بالإجماع، علم البر، قوله يَكْنَأُ، أي: فائدة الصوت.

(٢) (١٣/٣٦٧).

٣/١٠٥٣ - حدثني يحيى عن مالك - عن نافع - أنه سئل عن رجل
عمره خمس مئة بالمدينة قال نافع - فأمرني أن أشتري له كبشاً
فجاء أقرن، ثم أذبحه يوم الأضحى، في مصلى الناس.....

٣/١٠٥٣ - (مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -
(ضحي) تشديد الحاء، أي: أراد أن يضحي (مرة بالمدينة) المنورة (قال نافع -
فأمرني أن أشتري له كبشاً) هو فعل تضاد في أي سن كان، وقيل: إذا أتى،
وميل: إذا أرح (فجاء) بالغاء والهمزة، انتهى. أي: ذكراً لا أنثى، وهي زيادة
بما نسبته إشارة إلى تحقق ذكوره، أو بالغاً في الذكورة، وقيل: يحتمل أن
يرد به لا يحسن، وقيل: أي قوياً ذا جثة (أقرن) يعني ذا قرنين كبيرين (ثم
أذبحه) أي: عطفاً على «أشتري» (يوم الأضحى) يعني يوم النحر (في مصلى
الناس).

قال الباجي^(١): إنما أمره أن يذبح فيه؛ لأن الأضحية من القرب العامه
المسبوبة، فالأفضل بغيرها. لأن في ذلك إحياء سنتها. وقد قال ابن عيينة
بسنن الإجماع بالأضحية لكي نعرفه، ويعرف الجاهل سنته. وما يذره
منها. وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - إذا اشاع أمحبته بأمر غلامه بحدتها
في السوق، يقول: هذه أضحية ابن عمر إرادة أن يعلى بها، انتهى.

وحكى العيني في «شرح البحري» فعل ابن عمر - رضي الله عنه - هذا أنه
قال: وهذا المعنى يستوي فيه الإمام وغيره، فمنه: «وهو الشاع ففعله ينجح»، فقد
أخرج أبو داود^(٢) - بسنده إلى ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان
يذبح أضحيته بالمصلى، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يفعل ما يترجم عليه
أبو داود مماثلاً للإمام يذبح بالمصلى.

(١) - مسند (٥١: ٣٣).

(٢) - أخرجه أبو داود في «صحيح الإمام يذبح بالمصلى» (المجلد ١٢٩/١٢٩).

وأخرج البخاري^(١) برواية عبيد الله، عن نافع قال: كان عبد الله يتحر في الصحراء، قال عبيد الله: يعني في صحراء النبي ﷺ، وأخرج أيضاً برواية كثير بن فرقد، عن نافع، عن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بأقصي»، روى عنه البخاري «الأصحى» ونحر بالمصري، قال ابن بطال: هو سنة للإمام خاصة عند مالك. قال مالك فيما رواه ابن وهب: إنما يفعل ذلك لئلا يذبح أحد قبله، زاد المذهب: وليذبحوا بعده على يقين، وليعلموا سنة صفة الذبح، وقال ابن السني: هو مذهب مالك أن الإمام يبرز أصحابه للمصنعي فيذبح هؤلاء، ويأخذ بعض أصحابه، وهو أبو مصعب فقال: من ثم يفعل ذلك ثم يؤتم به، ولذا من العربي. قال أبو حنيفة ومالك: لا يذبح حتى يذبح الإمام فإن كان ممن يذبح قال: ولم أر له بلباء، كذا في «الفتح»^(٢)

وقال ابن رشد^(٣): أما وقت الذبح، فإنهم اختلفوا فيه في ثلاثة مواضع: في ابتدائه، وانتهائه، وفي التلالي المتخللة له، فأما في ابتدائه فإنهم اختلفوا على أن الذبح قبل الصلاة لا يجوز ثبوت قوله ﷺ: «من ذبح قبل الصلاة فإنما هي شاة لحم»، وأمره بالإعادة فمن ذبح قبل الصلاة، وقوله ﷺ: «أول ما بدأ في يومنا هذا أن يصلي ثم تنحر» إلى غير ذلك من الآثار الثابتة في هذا المسمى.

واختلفوا في من ذبح قبل ذبح الإمام به الصلاة، فذهب مالك إلى أنه لا يجوز، وقال أبو حنيفة، والثوري، بجوز، وسبب اختلافهم اختلاف الآثار في هذا الباب، وذلك أنه جاء في بعضها أنه ﷺ أمر لمن نحر قبل الصلاة أن يعيد الذبح، وفي بعضها أنه أمر لمن ذبح قبل ذبحه أن يعيد، أخرجه مسلم، فمن جعل ذلك موطنين اشتدح الإمام في جواز الذبح، ومن جعل ذلك

(١) صحيح البخاري ج (٥٥١).

(٢) فتح الباري (٩/١٠).

(٣) نهاية المجتهد (١/٢٤٥).

موطئاً واحداً، قال: إنما يعتبر في أجزاء الذبح الصلاة فقط.

واختلفوا من هذا الباب في فرع، وهو متى يذبح من ليس له إمام من أهل القرى، فقال مالك: يتحررون ذبح أقرب الأئمة إليهم، وقال الشافعي: يتحررون قدر الصلاة والخفية، وقال أبو حنيفة: من ذبح من هؤلاء بعد الحجر أجزاء، وقال قوم: بعد طلوع الشمس، وكذلك اختلف أصحاب مالك فيما إن لم يذبح الإمام في المصلي، فقال قوم: يتحرر ذبحه بعد انصرافه، وقال قوم: ليس يجب ذلك، انتهى مختصراً

وقال الخرقي: إذا مضى من نهار يوم الأضحية مقدار صلاة العيد وخطبته، فقد حل الذبح إلى آخر يومين من أيام التشريق نهاراً، ولا يجوز ليلاً.

قال المرفق^(١): الكلام في وقت ذبح في ثلاثة أشياء: أوله، وآخره، وعموم وقته أو خصوصه. أما أوله، فظاهر كلام الخرقي أنه إذا مضى قدر نحل فيه الصلاة، وقدر الصلاة والخطبتين تامتين في الحقت ما يكون، فقد حل وقت الذبح، ولا يعتبر نسي الصلاة، لا فرق في هذا بين أهل الحضر وغيرهم، وهذا مذهب الشافعي، وظاهر كلام أحمد أن من شرط جواز التضحية في حق أهل المصر صلاة الإمام وخطبته، روي نحو هذا عن الحسن، والأوزاعي، ومالك، وأبي حنيفة، وإسحاق، وقال عطاء: وقتها إذا طلعت الشمس، والنصريح إن شاء الله أن وقتها في الموضع الذي يصلح فيه بعد الصلاة، فأما غير أهل الأمصار والقرى فأول وقتها في حقهم نسي الصلاة والخطبة بعدها؛ لأنه لا صلاة في حقهم فوجب الأعمار بقلدها، اهـ.

أما الذبح بالمصلي، فقد قال القردير^(٢): ندب للمصلي وتأكد للإمام

(١) «المعنى» (١٣/ ٣٨١).

(٢) «الشرح الكبير» (٢/ ١٢١).

إبرازها لمصلحة لعلم الناس بوجده، ولا يكره عدم الإبراز لتعير الإهم، لذا،
الاستوفى، أما عدم الإبراز له فيكون، اهـ.

وفي «الموسى»^(١) المذبح في المعظم أحسن إظهاراً لشعار الدين، اهـ.
وقد روي في غير حديث أن النبي ﷺ كان يذبح بالمعظم، وسكنى الشيخ في
«النفوس»^(٢) عن الشوكاني: الحكمة في ذلك أن يكون يعرأ من الضحايا فيصير
من لحم الأضحية.

وفي «وقاه النوء»^(٣) روي عن إبراهيم بن أبي أمية قال: أدركت مجدلاً
في زمان عثمان عند حرف زاوية أبي يسار عند أصحاب المجدل، ولبس عنده
مسجد غيره، وذلك المسجد هو المسجد الذي صلى فيه النبي ﷺ يوم أضحى.
وضحي هناك هو وأصحابه، حتى احتضت ضحاياهم من عنده، قال: وأخبرني
من رأى الأضحية يحملون ضحاياهم من هناك، اهـ.

وفيهِ أيضاً: وعنده انطرق حي المرادة بما رواه ابن زماله، عن عائشة: أن
رسول الله ﷺ كان يذبح أضحية يده إذ انصرف من المصنئ على ناحية
الطريق التي كان يصرف منها - إلى آخر ما طلع وعلم منه أن لا
تحصيل بالمصنئ، بل المراد انحصار سرائي من الناس.

وفي «كثر الأعمال» عن نافع: أن عمر كان يسحر بمكة عند النعرة، ويعنى
عند المنحدر، ثم في الأثر أربع التكرار وهو محل الضأن، وقد ورد في غير
حديث أن النبي ﷺ ضحى بالكثرة، واستدل بهما المالكية على أفضلية
الضأن ضرورية أنه ﷺ لا يواطى إلا ضئ ما هو الأفضل، والمألة خلافية.

قال النجاشي^(٤): أفضل الأضاحي الضأن، هو مذهب مالك وسائر

(١) (١/٢٢٩).

(٢) «هذا المجهول» (٢٣/٢٩).

(٣) «الموسى» (٣/٨٨).

أصحابه أن الصلوات أفضل من الحز، واعتقدوا في التعجيل بين البقر والإبل،
 مروى في شيخ أبو إسحاق: أن لأفضل الإبل، وحكي في شيخ أبو القاسم،
 والقاسم أبو محمد في أمهته: أن البقر أفضل، وقال أبو حنيفة، والشافعي:
 للإبل أفضل، ثم نفروا، ثم كفت، ولعل على صحة ما ذهب إليه مالك ما
 روي أنه كلما كان يصمي بكشين أفزير أسحين، ومثل هذا لا يستعمل إلا فيما
 يوافق فيه، ومعلوم أن ليس ينبغي لا يوافق في خاصته إلا على الأفضل،
 ومن جهة المعنى أنه لا خلاف، أنه لا يوافق، جدد إلا من أضاف، وذلك
 ينفي أن يما مرة على غيرها في الأصح، هـ

وقال ابن رشد^(١) اجتمعوا في الأفضل من ذلك، فذهب مالك إلى أن
 الأفضل في الصحايا الكباش، ثم البقر، ثم الإبل، يعكس الأمر عنده في
 الكباش، وفيه قيل عدم الإبل، ثم البقر، ثم الكباش، وفيه قال الشافعي،
 وأشعب، وابن عربي، وسبب اختلافهم معارضة القياس للدليل الفعلي، وذلك
 أنه لم يرو عنه شيء لا يفي، وذلك فيما ذكره بعض الناس.

وفي البخاري^(٢) عن ابن عمر ما يدل على خلاف ذلك، وهو أنه قال:
 كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى، وقد احتج الشافعي لهذا بعموم
 قوله ﷺ، من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بثقة، ومن راح في الساعة
 فكأنما قرب بثقة،... الحديث، فكأنما أحب حمل هذا على جميع القرب
 ونحوه، ومالك سئل عن الهدايا فقط، لئلا يمارس النفس القول، وهو
 الأول.

وقد يمكن أن يكون لاختلافهم سبب آخر، وهو هل الذبح العظيم الذي
 فدى به إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، هو سنة باقية إلى اليوم؟ وإن ذلك معني

(١) فضاء المعتمد (١٢٠/١).

قوله: «وَوَزَّكَا نَكَبَهُ فِي الْأَمْرِ» (١)، يسر دعاء إلى هذا، قال: النكاش
أفضل، ومن رأى أنه قد لبث سنة سابقة لم يكن معه دليل على أن النكاش
أفضل، مع أنه قد ثبت أن يسر «صحى» لأمرين جدياً، وإذا كان كذلك
فالأول هو الصبر إلى قول: «تشافعي» (٢).

وقال النذير (٣): «وبدأ ثمان مطلقاً ثم يليه معز، ثم هل يليه بقر» وهو
الأظهر عند امرئ رشيد، أو إله خالص، قال النذير: الحق أن ذلك يختلف
باحتلاف البلاد، فالإبل في بلاد الحجاز أطيب لحمًا من البقر، وفي مصر
والعكس، (٤).

وقال النذير (٥): «أفضل الأصاخي» «شاة» ثم البقرة، ثم الشاة، ثم
شربك في بقره، وهذا قال امرؤ حنيفة، «تشافعي» لقوله «يُفْلِحُ» في الحصة، ومن
دفع في الشاة الأولى... «الحدائق» «وإذا» «مع» «يقرب» به إلى أنه تعالى
تلك الشاة فيه أفضل كالبقرة، ولأنها «أمر» «أمر» «وإذا» «وأنفع» «والشاة» أفضل
من شربك في بقره؛ لأن إرقه الدم مقصودة في الأصحية، وأنه معز بدقوب
بإرقه، «والشاة» أفضل من البقر، لأنه «أصح» «تبي» «يُفْلِحُ» وهو «أمر» «أمر»

وقال النذير (٦): «أفضل الأصاخي» «شاة» ثم البقرة، ثم الشاة، ثم
شربك في بقره، وهذا قال امرؤ حنيفة، «تشافعي» لقوله «يُفْلِحُ» في الحصة، ومن
دفع في الشاة الأولى... «الحدائق» «وإذا» «مع» «يقرب» به إلى أنه تعالى
تلك الشاة فيه أفضل كالبقرة، ولأنها «أمر» «أمر» «وإذا» «وأنفع» «والشاة» أفضل
من شربك في بقره؛ لأن إرقه الدم مقصودة في الأصحية، وأنه معز بدقوب
بإرقه، «والشاة» أفضل من البقر، لأنه «أصح» «تبي» «يُفْلِحُ» وهو «أمر» «أمر»

وفي قول: «والشاة» (٧): «أفضل» (٨)، «عائق» «والشاة» «إن» «أخرج» «دليل» «ثم
يبي» «ذلك» «شربك» «في» «بقره» «أو» «بقره» (٩).

(١) سورة الصافات: الآية ٧٨.

(٢) «روح» (٣) «(٤)» (٥) «(٦)»

(٧) «النفسي» (٨) «(٩)»

قال سمع: ففعلوا، ثم حمل إلى عبد الله بن عمرو، فحدثنا رؤبة
حبر دبح الكشم،

ومى «اندر المستدرة»^(١) الشدة أفضل من شيع الصفة، قال ابن عابد: وكذا من معام الصفة، قال غي: منار ساب: وهي العتاسة، كان الأستاذ غول: إن الشدة العظيمة المسببة لشيء تدوي الشدة فيه ونحوه أفضل من الصفة لأن جميع الشدة تقع في خلاف، واحسنوا في الصفة: كل معصر بعده، يقع عليها عرضة وانما في تطوع الله والأصل في هذا إذا استورا في «المع» وانزلة فأظهرها لحد الفصل، وإذا اعتنقا فأفضل أولى، الله.

قال الحافظ في «الفحاح»^(٢) قد اخرج ليدهشي من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - كان النبي ﷺ يمشي بالنسيئة بالجرم احباً، وما يكسب به امر يجد حروراً، فلم كان الباء كذا نصاً في موضع النزاع لكن في سدد عند الله من نصح، ولقيه مقلد، وعن عتقة - رضي الله عنها - قال النبي ﷺ صلى عن نساء ماشر، أخرجه الشيخان.

(قال نافع فعلت) ما أمرني به من الشراء والذبح بالصلى، قال الجاهلي^(٣) أمره بالذبح على وجه الاستدانة، وذلك حاتم للصبر، وقد شره مالك من غير ضرورة، وبما استدانه ابن عمر - رضي الله عنهما - ليرصه، والأفضل من قد علمه أن ينولي نفسه لما روي عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ صلى بكعبين أعرابي ملعين دبعهما يده ثم حمل بينه المجهول، أي الكعبش المديوح (ابن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما - (فعلق) عند الله من عمر - رضي الله عنهما - (رأيه حين ذبح) جاء المجهول (الكعبش) مقضى فله التقريب أن يحل في يده حمل الكعبش إليه، فالطريقة في

(١) (٦/١٣٥)

(٢) الفحاح ١٠٠: ١٠٢.

(٣) المستدرة ٣٤: ١٥٨.

وَكَانَ مَرِيضاً لَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ مَعَ النَّاسِ، قَالَ نَافِعٌ: وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَيْسَ جَلَاقٌ لِلرَّأْسِ بِإِجَابِ عَلَى مَنْ ضَحَى، وَقَدْ قَعْنَهُ ابْنُ عُثْمَرَ.

قوله «حين ذبح» محارية، لأنها لما وقعت بعده بفروب كأنها فعلت حينه، أو الظرفية حثيفة، وتصور في الفاء فتكون لتترويب التذكير.

(وكان) ابن عمر - رضي الله عنهما - (مريضاً) ولذلك (لم يشهد) صلاة (العید) مع المسلمين) في النسخ الهندية، رابع النسخ في المصرية، والسني واحد، لمريضه استجاب في الذبح (قال نافع: وكان عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (يقول: ليس جلاق) بكسر أوله، أي: خلق شعر (الرأس بواجب على من ضحى) أي: ذبح الأضحية، زد في رواية محمد بنده «إذ لم يحج» (وقد فعله) أي: التحلق بعد الذبح (عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، لحاجته إليه. أو استحباباً، فقد قال البيهقي^(١): ونعته كذا امتنع من خلق رأسه من أول العشر حين أراد أن يضحي، حله وجه الاستحباب، وإذ لم ير ذلك واجباً كما ذكر في آخر الحديث.

وقد روى الشيخ أبو بكر والفاخي أبو الحسن: أنه يستحب لمن أراد أن يضحي إذا رأى هلال ذي الحجة أن لا يقص من شعره، ولا يلقم أظفاره حتى يضحي، فلا: ولا يحرم ذلك عليه، وبه قال لشافعي. وقال أبو حنيفة ليس في ذلك استحباب، وقال أحمد وإسحاق: يحرم عليه التحلق وتقليم الأظفار، اهـ.

وقال الحارثي: من أراد أن يضحي فدخل العشر، فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئاً. قال السوفقي^(٢): طاهره التحريم، وهو قول بعض أصحابنا، وحكاة

(١) المنصور (٢/٤٠).

(٢) المعني (١٣٣/٣٩٢).

ابن المنذر عن أحمد، وإسحاق، وسعيد بن المسيب، وقال القاضي وجماعة من أصحابنا: هو مكروه غير محرم، وبه قال مالك، والشافعي، لقول عائشة - رضي الله عنها -: كنت أقتل فلانة هدي رسول الله ﷺ، ثم بقلدها بده، ثم يبعث بها، ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر الهدي. متفق عليه، وقال أبو حنيفة: لا يكره له ذلك؛ لأنه لا يحرم عليه الوطء واللباس، فلا يكره له حلق الشعر وتقليم الأظفار.

ولنا، ما روت أم سلمة - رضي الله عنها - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي، فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي». رواه مسلم، ومفتضى انتهى التحريم، وهذا يرد القياس، وحديثهم عام، وهذا خاص يحجب تقليده بتزليل العام على ما عدا ما تناوله الحديث الخاص، اهـ.

وفي «المحلى» عند أبي حنيفة أيضاً: يندب لمن أراد أن يضحي تأخير تقليم الأظفار، وحلق الرأس وأتعاة ولا يجب، كذا في «شرح المنية»، وفي «الملتقط»: وإن عمل فهو أفضل للمحبر ولا يجب، اهـ.

قلت: ويؤيد ذلك أن الإمام محمداً - رحمه الله - قال بعد أثر الباب: وبهذا كله نأخذ، وفي «البدل»^(١) عن الشوكاني: ذهب سعيد بن المسيب، وبريعة، وأحمد، وإسحاق، ودาวود، وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره، حتى يضحي في وقت الأضحية، وقال الشافعي، وأصحابه: مكروه كراهة تنزيه.

ومنصب الحنفية في ذلك ما في «شرح المنية» وما ورد في «صحيح مسلم»: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي».....

(١) بدل المحمود (١٣/١٢).

(٣) باب النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الإمام

الحديث، محمول على التدب دون الوجوب بالإجماع، ففي الوجوب لا ينافي الاستحباب، فيكون مستحباً إلا أن يستلزم الزيادة وقت إباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين، فإنه لا يباح ترك قلم الأظفار ونحوه فوق الأربعين، انتهى.

وزاد العيني في «شرح الطحاوي» في موافقي الإمام أحمد: ابن سيرين، والأوزاعي، وأبو ثور، وابن حزم، وفي موافقي الجمهور: عطاء بن يسار، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وأبو بكر بن سليمان، والثوري، وأبو يوسف، ومحمداً، وقال: احتجوا في ذلك بحديث عائشة - رضي الله عنها - كنت أقتل فلاتة هدي رسول الله ﷺ. . . . الحديث، قال: والأخذ به أولى من حديث أم سلمة؛ لأن أصل حديث أم سلمة موقوف، وحديث عائشة مرفوع. وقال الشافعي: البيهقي بالهذه أكبر من إرادة انتزاعية، وقال ابن عبد البر: مما يدل على ضعف حديث أم سلمة أن مالكاً روى عن عباد بن عبد الله، عن سعيد بن المسيب، قال: لا بأس بالأظفار بالنزرة في عشر ذي الحجة، فترك سعيد. لاستعمال هذا الحديث، وهو راوي، ذليل على أنه غير ثابت ومنسوخ.

وقد أجمع العلماء على أن الحناب مباح في أيام العشرة فما دونه أخرى أن يكون مباحاً، وقد روي ذلك، أي: الحواز من جماعة من المتقدمين من التابعين، وهم: عطاء بن يسار الهذلي، ومولى ميمونة زوج النبي ﷺ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أحد الفقهاء السبعة، وأبو بكر بن سليمان القرشي.

(٣) النهي عن ذبح لضحية قبل انصراف الإمام

عن الصلاة، وقد عرفت أن المسألة خلافية، ولجمهور على أنه لا يجوز الذبح قبل الصلاة في مواضع يُعدّ في فيها العيد، وقال بعضهم: يجوز بعد أن مضى من الوقت قدر يمكن فيه الصلاة والحطيتان لقامتان، وقال مالك: لا يجوز حتى يذبح الإمام بعد الصلاة.

٤/١٠٥٤ - حدثني يحيى، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن شير بن يسار، أن أبا بردة بن نيار ذبح ضيعته، قبل أن يذبح رسول الله ﷺ يوم الأضحي.

٤/١٠٥٤ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأضحية (عن بشر) بضم
الموحدة وفتح المعجمة مصعراً (ابن يسار) بفتح التحتية وخفة المهملة الحارثي
المدني (أبا بردة) بضم الموحدة وسكون الراء، اسمه هاني، وقيل: مالك بن
هيرة، والأول أصح، وقيل: الحارث بن عمرو

قال الحافظ^(١): هذا وهم؛ وأخرج ابن سته عن طريق حابر الجعفي،
عن الشعبي، عن البراء، قال: كان اسم خالي قليلاً، سمّاه النبي ﷺ كثيراً،
وقال: «يا كبر إنما تكا بعد صلاتنا»، ثم ذكر حديث الباب بطوله، وحابر
ضمت، انتهى، وفي رواية مالك، عن شير، عن أبي بردة، قال ابن عبد البر:
يقال: إن شيرا لم يسمع من أبي بردة. كذا في «التتير»^(٢)

(ابن نيار) بكسر نون وخفة تنحائية الأضحية، قال البراء بن عازب،
وقيل: عسه، والأول أشهر، سمّاها بداراً وما بعدها، وسمّاها مع غاي رضي الله
عنه - هروجة كلها، اختلف في موته من إحدى وأربعين إلى خمس وأربعين
(ذبح أضحيته قبل أن يذبح رسول الله ﷺ) أصححت (يوم الأضحي) وقيل: أن
يصلّي صلاة العيد.

نعمي «الصحيحين»^(٣) عن البراء، قال: خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر بعد
افتياء، فقال: «من صلى صلاتنا، وسك تكنا، فقد أصاب اسمه، ومن ذبح
قبل العيد، فذلك شاء لحم»، فقام أبو بردة، فقال: يا رسول الله! كنت شاني

(١) فتح الباري (١٠/١٣).

(٢) تنوير الحوالك (ص ١٠٣).

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٦٢)، ومسلم (١٦٦١).

فَرَعَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَتَوَدَّ بَضِيعِيهِ أُخْرَى فَقَالَ أَبُو بَرْدَةَ: لَا أَحَدٌ إِلَّا جَدَعًا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «وَلَوْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا جَدَعًا»

قبل أن يخرج إلى الصلاة، وعرفت أن اليوم يوم كحل وضرب، فتعجنت وانحلت وأطعمت أهلي وجيراني، فقال رسول الله ﷺ: «ما لك شاة لحم» .. الحديث.

وقال المحافظ^(١): ووقع ع.ه الطبراني من طريق سهل بن أبي حنيفة أن أبا بردة ذبح ضحية بسحر، وذكر ذلك لمسي ﷺ. فقال: «بئس الأضحية» ذبح حد الصلاة، ... الحديث.

(فرعهم) أي: فقال أبو بردة (أن رسول الله ﷺ أمره) أي: أما بردة (أن يهود بضحية) أي: يصحي موه (أخرى) وإنما أطلق الأضحية مسمى الأضحية لأن صورتها صورة الأضحية. وقد ذبحه أبو بردة على أنها ضحية، ثم ظاهراً رواية الشوط، أن الأمر بالإعادة كان لأنه - رضي الله عنه - ضحاهما قبل أن يضحي رسول الله ﷺ، وهو منسك الإمام ماثت في أن المصاط ذبح الإسم.

وقال الجمهور: إن السماع الشراغ عن الصلاة، لما تقدم قريبه عن النصيبين في هذه القصة قوله ﷺ، «من ذبح قبل الصلاة فذلك شاة لحم»، ولما ذبح أبو بردة قبل الصلاة أمره لمسي ﷺ بالإعادة (فقال أبو بردة) يا رسول الله (لا أجد إلا جدعاً) بجمع يدل معجدة مفتوحتين وعين هداة، زاد في رواية للبخاري عن الزهراء من أجمع.

وقال البجلي^(٢): فيه دليل على أنه قد علم أن الحلال يتعدى به حكمه فصيح، إما لأنه لا يجرى، أو لأن غيره أفضل منه، انتهى (يا رسول الله) زاده في النسخ المصرية لا الهندية (فقال) له (رسول الله ﷺ) «وإن لم تجد إلا جدعاً»

(١) فتح الباري، (١٠/١٢٤).

(٢) له على (٨٦/٣).

قَدْ ذُبِحَ.

أخرجه البخاري في: ١٣ - كتاب العيدين، ٥ - باب الأكل يوم النحر.

ومسلم في: ٣٥ - كتاب الأضاحي، ١ - باب وقتها، حديث ١ - ٩.

قَدْ ذُبِحَ^(١) زاد في رواية البراء: قولن تجزئ عن أحد بعلك.

وترجم^(٢) على رواية البخاري، كتاب قول النبي ﷺ للبراء: ضَعُ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمُعْزِ وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْلُكَ، وأخرج فيه عن البراء قال: صَحِي حَالٌ لِي يَقَالُ لَهُ أَبُو بَرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَأْتِي شاةَ لَحْمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْ عِنْدِي دَاجِئًا جَذْعَةً مِنَ الْمُعْزِ، قَالَ: اذْبَحْهَا وَلَا تَصْلُحْ لِفَيْرِكَ، ثُمَّ أَخْرَجَ بِطَرِيقٍ آخَرَ، وَفِيهِ: قَوْلُنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْلُكَ.

قال الحافظ^(٣): في هذا الحديث تخصيص أبي بردة بجزاء الجذع من المعز في الأضحية، لكن وقع في عدة أحاديث التصريح بنظر ذلك لغير أبي بردة، فقد أخرج البخاري عن أبي الخير، عن عتبة بن عامر أن النبي ﷺ أعطاه غنماً باسمها عنى صحابته ضحايا، فجنى عترة فذكره للنبي ﷺ، فقال: «ضَحَّ بِهَ أَنْتَ»، زاد البيهقي في روايته: «وَلَا رَخْصَةَ فِيهَا لِأَحَدٍ بَعْلُكَ»، قال البيهقي: إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مَحْفُوظَةً، كَانَ هَذَا رَخْصَةً لِعُتْبَةَ. كَمَا رَخَّصَ لِأَبِي بَرْدَةَ.

قال الحافظ: في هذا الجمع نظر؛ لأن في كل منهما صيغة عموم، فأيهما تقدم على الآخر اقتضى انتفاء الوقوع للثاني، وأقرب ما يقال فيه: إِنْ ذَلِكَ صَدَرَ لِكُلِّ مَنِهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، أَوْ تَكُونُ خُصُوصِيَّةُ الْأَوَّلِ نَسَخَتْ بِخُصُوصِيَّةِ الثَّانِي، وَلَا مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي السَّبَاقِ اسْتِمْرَارُ النِّعَ لِفَيْرِهِ صَرِيحاً.

(١) انظر: «فتح الباري» (١٢/١٠).

(٢) (١٤/١٠).

وقد انفصل ابن النين وتبعه الفرطبي عن هذا الإشكال باحتمال أن يكون العتود كبير السن، لكنه قال ذلك ماء على أن الزيادة التي في آخره تم تقع له، ولا يتم مراده مع وجودها مع مصادمته تقول أهل اللغة في العتود، ونسبك بعض المتأخرين بكلام ابن النين، فصعف الزيادة، وليس صحيح، فإنها عند أبيهفي من طريق عبيد الله البوشنجي، أحد الأئمة الكبار في الحفظ والفقه، رواها عن يحيى بن بكير، عن أبيه في السند الذي سافه البخاري، لكنني رأيت الحديث في المتنفي^١ للجوزفي من طريق عبيد بن عبد الواحد، وأحمد بن محمد، كلاهما عن يحيى بن بكير، وليست الزيادة فيه، وهذا هو السر في قول أبيهفي: إن كانت محفوظة، فكأنه لما رأى العتود عشي أن يكون دخل حديث في حديث.

وقد وقع في كلام بعضهم أن الذين ثبتت لهم الرخصة أربعة أو خمسة. واستشكل الجمع، وليس بمشكل، فإن الأحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالنفي إلا في قصة أبي بردة في «الصححين»، وفي قصة عقبة في أبيهفي، وأما ما عدا ذلك فقد أخرج أبو داود^٢ وأحمد، وصححه ابن حبان من حديث زيد بن خالد، أن النبي ﷺ أعطاه عتوداً جذعاً، فقال: «صح به»، فقلت: إنه جذع أفأصحى به؟ قال: «نعم، صح به».

وفي «صحیح ابن حبان» وابن ماجه من طريق عباد بن تميم، عن عوسر بن أشقر: أنه ذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحي فأمره النبي ﷺ أن يعيد أضحية أخرى، وفي «الطبراني الأوسط» من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ أعطى سعد بن أبي وقاص جذعاً من المعز فأمره أن يضحي به، وأخرجه الحاكم^٣ من حديث عائشة. وفي سند ضعيف، رآه يحيى بن علي، والحاكم من

(١) سنن أبي داود (٢٧٩٨).

(٢) المستدرک (٤/٢٢٧).

حديث أبي هريرة أن رجلاً قال: يا رسول الله، هذا جلدع من الضأن مهزول، وهذا جلدع من المعز مسين، وهو خيرهما، أفأضحي به؟ قال: أضحي به، فإن له الخير، وفي سننه صحف.

والحق: أنه لا عناية بين هذه الأحاديث، وبين حديثي أبي بردة، وعنده احتمال أن يكون ذلك في ابتداء الأمر، ثم نفرد الشرح بأن الجلدع من المعز لا يجزئ، واختص أبو بردة، وعقبة في الرخصة بذلك، وإنما قلت ذلك لأن بعض الناس زعم أن هؤلاء شاركوا عقبة وأبا بردة في ذلك، والمشاركة إنما وقعت في مطلق الإجزاء، لا في خصوص منع المعز، ومنهم من زاد فيه عويس بن أنس، وليس في حديثه إلا مطلق الإعادة لكونه ذبح قبل الصلاة.

وأما ما أخرجه ابن ماجه^(١) من حديث أبي زيد الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال للرجل من الأنصار: «اذبحها ولي تحزى جذعة عن أحد بعدة»، فهذا يحمل على أنه أبو بردة بن نيار، فإنه من الأنصار، وكذا ما أخرجه أبو يعلى، والطبراني من حديث أبي جحيفة: أن رجلاً ذبح قبل الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: «لا تجزئ عنك»، قال: إن عتدي جذعة؟ فقال: «تجزئ عنك ولا تجزئ بعدة»، فلم يلبث الإجراء لأحد، ونفخه من الغير إلا لأبي بردة وعقبة، وإن تعدد الجمع الذي قدمه، فحديث أبي بردة أصبح مخرجاً والله أعلم انتهى.

قال الذهبي: ينبغي النظر في اختصاص أبي بردة بهذا الحكم وكشف السر فيه، وأجيب بأن كعاوردي قال: إن فيه وجهين: أحدهما: أن ذلك كان قبل استقرار الشرح فاستثنى، والثاني: أنه علم من طاعته وخلوص نيته ما مبره عن سواه، قال الحافظ^(٢): في الأول نظر؛ لأنه لو كان سابقاً لامتنع وقوع

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٥٥)

(٢) انظر: فتح الباري (١٠/١٤)

١٠٥٥ - ١٠٥٦ - وَحَدَّثَنِي، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ، عَنْ
عُثْمَانَ بْنِ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ أَسْفَرَ.....

ذلك لعبره بعد التصريح بعدم الإجزاء دهره، والتفريع لثبوت الإجزاء لعنده غيره
كما تقدم.

قلت: ونسني رحمه الله تعالى عن بعض من شاء، بما شاء كتحمله شهادة بخبره شهادة
حسين، وسرده من أبي عبد الله عليه السلام، وذلك لإحدى أسماه، ثبت بحسب،
وغير ذلك من الأمثال التي ذكرها الزرقاني^(١).

١٠٥٧ - (مألف)، عن يحيى بن سعيد، عن أنصاري (عن عماد) بفتح
عين الميمية، وشاذ، الحديث (ابن نعيم) الأنصاري الساري، خالف في اسم
حده، وفي وقت لثني رحمه الله تعالى، كما تقدم في محله (أن عوميرا) نعم ابن الميمية
وابن أسفرا بفتح الهمزة، وأقول الشيب السجدة وفتح الصاد آخره (و) مهملة،
عن علي الأنصاري الساري، خالف في نسبة ثبت في "الإمامية" والتعدي،
لحافظه، وذكره خليفة بغير ثم يحقق منه من "النصار" ويرفع في بعض طرق
حديثه أنه يروي، وقد روى عومير (عجته) صاحب الملعان، وذكر ابن معين
أن عماداً ثم يراجع منه، ذكر وقع الصحيح بسمانه في حديثه المذكور،
من يروي عن عماد، عن عماد بن نعيم سمعت عوميراً، قد في "التعدي"^(٢)،
وفي "التعدي المسجدة"^(٣)، روى عنه عماد بن نعيم مراسلاً، كما قال ابن الأثير
في "جامع الأصول".

وقال ابن عبد البر في "مناقب الأئمة" أنه يختلف عن مالك في عده
سجدة، وهذه الإضافة، لأن عماداً له بترك ذلك، وذلك، ولذا، نعم

(١) شرح الزرقاني (١/٢٤١)

(٢) الخط، فهدى المسجدة (١/٢٤١)

(٣) (١/٢٤١)

فَنُحِ خَضِجَةً قَبْلَ أَنْ تَعْلُوَ نَوْمَ الْأَصْحَى. وَأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَمُودَ بِضُجَيْجَةِ الْخُرَى

نسخه من مائة في: ٢٦ - كتاب الأضحية، ٢٦ - باب النهي عن مسح
الأضحية قبل الصلاة.

بين معين أنه أرسله لكن سماه بمعد ممكن، وقد صرح به في رواية
الترمذي، انتهى.

قال الترمذي^(١)، وروى الترمذي في «الاعترا» حاشيا على موسى،
حدثنا أبو حمزة، عن يحيى بن سعيد، أن عمر بن عبد بن نعيم، عن عويمر بن
أشهر، عذرا، ومضرحه أنه أخبره، يعني في رواية الترمذي، في علم أن قول
البحاري فيما نقله عنه الترمذي في «العلل»: لا أعرف أن عويمرا يحاش بعد
النبي ﷺ إنما عن عرجانة، انتهى.

(نُحِ خَضِجَةً قَبْلَ أَنْ يَمُودَ) قسم الدال وفتح الدال (يوم الأضحى) قال
الناجي^(٢) يريد قبل أن يمشي إلى المصلّى، لأنه هو العدة السعداء في يوم
الأضحى، فاستغنى بذلك عن ذكره، ولو أراد غيره من الأضحية، واحتج أن
يريد قبل أن يحدث عذرا، وهو بعد، في وقت يسكنه الغنم، قال الترمذي^(٣)،
وهي رواية: أنه ذبح قبل الصلاة

(وَأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ) أي: تعجبه الذبح قبل الضحى
(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بعد ما صلى (فَأَمَرَهُ) أنس ﷺ (أَنْ يَمُودَ بِضُجَيْجَةِ الْخُرَى) لأن
الأولى لم تكن ضحية مجزئة، وفي «السنن» وروى عنه أيضا أنه قال: ليس
عندي إلا ضحية قبل «تدبها»، انتهى

(١) شرح الترمذي، (١٠٤٥).

(٢) «السنن» (١٨٧/٢).

(٣) شرح الترمذي، (٧١).

(٤) باب اذخار لحوم الأضاحي

٦/١٠٥٦ - حدثني يحيى، عن فائز، عن أبي الزبير المكي، عن خابر بن عبيد الله: أن رسول الله ﷺ نهى
 ...

وفي التعليل الممجد^(١): وقع في رواية ابن ماجه، وابن حبان: أن النبي ﷺ إذا ذبح عوسجاً أن يضحي بجزء من العوسج، انتهى. وهكذا في «الترغاتي»، ولم أجده في ابن ماجه، ويشكل عليه أيضاً ما تقدم في كلام الحافظ أنه ليس في حديث العوسج إلا مطلق الإعادة لكونه ذبح قبل الصلاة، انتهى. وأخرج أحمد من طريقين عن يحيى بن سعيد، عن عباد، عن عرويه، ليس فيهما إلا مطلق الإعادة لكونه ذبح قبل الصلاة.

(٦) اذخار لحوم الضحايا

هكذا في النسخ الهندية وأكثر المصرية، وفي بعضها لحوم الأضاحي^(٢)، والسودى واحد، والاذخار بتشديد الدال المهملة، أصله: الاذخار، قلبت الاء ذالاً ثم غلبت الدال دالاً مهملة وأدغمت، وقد يعكس وهو الأقل فيصير دالاً معجمة مشددة، كما في «المجمع»، وكان النبي ﷺ قد نهى عن اذخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث في وقت ضرورة، ثم رخص بعد. كما سيأتي مبسوطاً.

٦ - (مالك، عن أبي الزبير المكي) محمد بن مسلم بن ندرس (عن جابر بن عبد الله) أنصاحي ابن الصحابي الشهير (السلمي) يتخلف منسوب إلى سمة بن سعد بن علي. بطن من الأنصار، كما في «المنهاج» (أن رسول الله ﷺ نهى) تنزيهاً أو تحريماً مختلف بين العلماء، وكان ذلك سنة خمس من الهجرة كما جزم به صاحب «الخميس»^(٣) إذ قال: وفي هذه السنة دققت دأقه العرب،

(١) (١٢٢/٢).

(٢) كما في الاستذكار (١٥/١٦٦).

(٣) «تاريخ الخميس» (١/٥٥٢) قوله: دأقه. من بطأ من المتعاطين.

أي اجتمعت جميعها فهي النبي ﷺ عن ادخار لحوم الأصاحي فوق ثلاث. كذا في «المؤلف»، ثم رخص لهم في الادخار ما بدا لهم، انتهى.

وذكر الحافظ في «الفتح»^(١) ما ورد أن النبي ﷺ قام في حجة الوداع فقال: «إني كنت أمرتكم أن لا تأكلوا الأصاحي فوق ثلاثة أيام تسببكم، وإني أجعل لكم. فكلوا منه ما شئتم»، ثم قال: فليس في هذا التحديث وقت الإحلال وأنه كان في حجة الوداع، وأخرج البخاري عن سلمة بن الأكوع قال النبي ﷺ: «من ضحك منكم فلا يصح بعد ثلثة، وقد بقي في يته من شيء»، فقما كان العام المشغل قائلًا: يا رسول الله! نعمل كما فعلنا العام الأصاحي؟ قال: «كلوا وأطعموا»... الحديث.

قال الحافظ: يستفاد من أن النبي كان سنة تسع لما دل عليه قبله أن الإذن كان في سنة عشر، انتهى. وفي أن قيامه ﷺ بذلك في حجة الوداع لا يوجب أن تلك وقت الإباحة. فقد أعلن النبي ﷺ حينئذ بأمور كثيرة كانت مأمورة أو منهيبة عنها قبل ذلك. كالمنعة والحمر الأعمية، وأيضاً كان تسع المنع حين كان أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - في سفره. كما سيأتي في روايته مفصلاً. وقد كان معه ﷺ في حجة الوداع. كما يدل عليه روايات النجج، فهو كالتصر في أنه تسع المنع قبل حجة الوداع.

ووقع نحو هذه القصّة مع علي - رضي الله عنه - أخرجه أحمد في «مسند فاطمة». رضي الله عنها - من حديث عائشة: قدم علي من سفر، فأتته فاطمة بنحو من ضحايا؛ فقال: أو لم يته عنه رسول الله ﷺ؟ قال: إنه قد رخص فيها، قالت: فدخل علي - رضي الله عنه - على رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك، فقال له: «كلها من ذي الحجة إلى ذي الحجة»، وهذا أيضاً يدل

(١) فتح الباري (١٠/٦٥).

عَنِ أَكْلِ لَحْمِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

على أن نسخه كان حين كان علي - رضي الله عنه - في السر عند الأصحاب، وقد كان معه ^(١) في حجة الوداع (عن أكل لحوم) جمع لحم (الضحايا) جميع ضحية.

قال الحافظ: حكى البيهقي، عن الشافعي: أن النهي عن أكل لحوم الأصاحي فوق ثلاث كان في الأصل للتنبيه، وهو كالأمر في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَلْبَسُوا لَكُمْ﴾ وحكاة الرافعي عن أبي علي الطبري احتمالاً، وقال المصلي: إنه الصحيح لقول عائشة - رضي الله عنها -، وليس بعزيمة، انتهى. والبراد يقول عائشة ما أخرجه البخاري ^(٢) عنها قالت: «الضحية كنا نمنع منه فنقدم به إلى النبي ﷺ بالمدينة فقال: لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام، وليست بعزيمة ولكن أراد أن تعلم منه».

(بعد ثلاثة أيام) قال القرطبي: اختلف في أول الثلاث كان الإدخال فيها حادثاً. فقيل: أولها يوم النحر، فمن ضحى فيه جاز أن يمسه يومين بعده، ومن ضحى بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة، وقيل: أولها يوم بضحي، نلو ضحى في آخر أيام النحر جاز له أن يمسه ثلاثاً بعده، ويحتمل أن يؤخذ من قوله: «بعد ثلاثة» أن لا يحسب اليوم الذي يقع فيه النحر من الثلاث، وتخير اللفظ النبي عليه.

قال الحافظ في «الفتح» ^(٣): يؤيده ما في حديث جابر: «كنا لا نأكل من لحوم يذبحها فرق ثلاث منى»، فإن ثلاث منى تناول يوماً بعد يوم النحر لأهل النحر الثاني، انتهى، وكذا ذكر الباجي الاحتمالين المذكورين في المراد بثلاثة أيام أي: من يوم النحر، أو من يوم الفصح. وفي «المحلى» عن القاضي عياض: الظاهر هو الثاني.

(١) ج (٥٥٧٠) فتح الباري (١٠/٢٤١).

(٢) فتح الباري (١٠/٢٤٨).

ثُمَّ قَالَ: بَعْدُ «كُلُوا، وَتَصَدَّقُوا، وَتَزَوُّنَا، وَتَخْرُجُوا».

أخرجه مسلم في: ٢٥ - كتاب الأضاحي: ٥ - باب ما كان من انهي من أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث: حديث ٢٩.

(ثم قال) ﷺ (بعد ذلك) وفي النسخ المعبرية بعد بالبناء على الضم، أي: بعد النهي، يعني في العام القابل، كما ورد في الروايات (كلوا) بعبارة الأمر من الأكل (وتصدقوا) ليس هذا انبغذ في النسخ الهندية (وتزونا) ولخرجوا) بشدائد النال بعبارة الأمر من الإخراج، والأوامر للإباحة عند الجمهور، قال محمد في «موطأه»^(١) بعد حديث الباب: وبهذا نأخذ، لا بأس أن يأكل الرجل من أضحيته، ويتذخر ويتصدق، وما نحب أنه أن يتصدق بأقل من الثلث، وإن تصدق بأقل من ذلك جاز، انتهى.

وقال ابن كثير في تفسيره: قال بعض السلف: قوله تعالى: «تَكْفُلُوا بَنَاءَكُمْ»^(٢) أمر بإباحة، وقال مالك: يستحب ذلك، وقال غيره: يجب، وهو وجه لبعض الشافعية، انتهى.

وقال ابن حزم في المحلى^(٣): فرض على كل مضح أن يأكل من أضحيته ولا بد ولو لقمة، وفرض عليه أن يتصدق أيضاً منها بما شاء قل أو كثر، ولا بد، ومباح له أن يطعم منها الغني والكافر، وأن يهدي منها إن شاء ذلك، اهـ.

قال الخطابي: استدلل بإطلاق الأحاديث على أنه لا تقييد في القدر الذي يجزئ من الإطعام، ويستحب للمضحي أن يأكل من الأضحية شيئاً، ويطعم الباقي صدقة وهدية، وعن الشافعي: يستحب قسمتها أثلاثاً، لقوله ﷺ: «كلوا

(١) موطأ محمد مع التعليل الممجدة (٢/٢٢٠).

(٢) سورة الحج - الآية ٣٦.

(٣) انظر: المحلى (٦/٢٤٦).

أُتِصِدَّقَ ثَلَاثًا، وَمِنْ أَسْعَدَ النَّاسِ: الصَّحَابَةُ وَالْجَدُّانِ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ. وَبُنْتُ لِأَهْلِكَ، وَبُنْتُ لِلْمَسَاكِينِ، وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ وَأَحَدِ قَوْلِي الشَّامِيِّ.

وَقَالَ فِي آخِرِهِ بِحَمَلِهَا عَمِيرُ: يَا أَهْلَ نَصَبًا، وَيَتَصَدَّقُ بِنَصَبٍ، نَقُولُهُ
 عَالِي: ﴿وَلْيُكْفَرُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ﴾ ^{١٢١} وَقَالَ أَصْحَابُ التَّوَارِيخِ: مَا كَثَرَ
 مِنَ الْمَصَدَقَةِ مَهْدٍ أَفْضَلَ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ أَعْدَى مِائَةِ بَدَةٍ، وَأَمْرٌ مِنْ كَرَمٍ بِشَيْءٍ يَبْصَعُهُ،
 فَجَعَلَتْ فِي غَدَرِهِ، فَأَكَلَ هُوَ وَعَدِيُّهُ مِنْ لَحْمِهَا، وَخَمِيًّا مِنْ دَمِهَا، وَنَحَرَ حَمِيرٍ
 بِدَنَاتٍ أَوْ سِتِّ دَنَاتٍ، وَقَالَ: مَنْ شَاءَ فَلْيَتَخَطَّعْ، وَنَحْنُ بِأَكْلٍ مِنْهُنَّ لَبَاءُ.

وَقَدْ مَاتَ زَوْجِي عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صَفَةِ أَصْحَابِهِ يَتَوَكَّلُ
 خَالًا: يَطْعَمُ أَهْلَ بَيْتِهِ ثَلَاثًا، وَيَطْعَمُ فُقَرَاءَ حِمْرَانِهِ ثَلَاثًا، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى الشُّبَّانِ
 ثَلَاثًا، وَهُوَ الْحَافِظُ أَبُو مَوْسَى الْأَصْمَعِيَانِيُّ فِي الْوِطَانِ، وَقَالَ: حَدِيثٌ
 حَسَنٌ. وَلَئِنْ قَوْلُ أَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَلَمْ يَحْرِفْ لِحِمَا
 مُحَافَظًا فِي النَّصَبِ فَكَانَ إِجْمَاعًا. وَلَئِنْ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلْيُكْفَرُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ﴾ ^{١٢٢}
 وَتَفَانِي السَّائِلِ، يَقُولُ: فَعِ قَبْعًا إِذَا سَأَلَ، وَقَعِ قَدْعًا إِذَا رَهِيَ.

وَالسَّعْدُ: الَّذِي يَحْتَرِكُ. أَيْ يَنْعَرِضُ لَكَ خَطْمُهُ وَلَا يَسْأَلُ، هَذَا ثَلَاثَ
 أَصَابٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّصِفَ بِهِمْ. وَالْأَسْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ. فَاذْكُرْ نَصَبَ مَا كُنْتَ لَهُ
 أَكْثَرَهَا جَارًا، وَإِنْ أَكَلَهَا كُنْتَ إِلَّا أَوْقِيَةً نَصَبَ مَا جَارَ، وَمَنْ أَصْحَابُ
 شَاغِبِي بِجَزْزِ أَكَلِهَا؟ وَلَوْ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيُكْفَرُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ﴾ ^{١٢٣}
 [وَقَالَ:] ﴿وَلْيُكْفَرُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ﴾ وَالْأَسْرُ يَنْتَهِي التَّجَوُّزُ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ
 الْعِلْمِ: سَبَبُ الْأَكْلِ مَسَا وَلَا تَجُوزُ الْمَصَدَقَةُ حَمِيرِهَا لِلْأَسْرِ بِأَكْلِهَا، ائْتَبَرُ
 مُخْتَصَرًا.

(١٢١) سورة الحج: الآية ٢٩.

(١٢٢) سورة الحج: الآية ٣٦.

قال الساجي^(١): لفظة «كلوا» قد روي ما ينضمي أن معناه الإباحة، وروي ابن المراز عن مالك: لا بأس على الرجل إن لم يأكل من بدنه، وروي عنه في «اللوثر» أنه قال: من تصدق بشحم أنشعبته كله فهو أعظم لأخيه، وروي عنه أن هذه اللفظة للندب، وذلك أنه ابن حبيب روى عن مالك: لو لم أر رجلاً أن يتصدق بشحم أنشعبته كله لاستغنائه عنه، ولا يأكل منه شيئاً كان محطماً، وأما قوله: «انصدقوا» فعلى الاستحياء دون الوجوب، قال القاضي أبو محمد: لأنه لا خلاف اليوم بين الفقهاء في ذلك.

وقد روي عن مالك: لو أن رجلاً تصدق بأنشعبته كلها لاستغنته عنها، ولم يأكل منها شيئاً كان محطماً، كب لو أكلها ولم يطعم منها، وقال ابن المراز: يستحب له أن يتصدق ببعض لحم أنشعبته، ولو لم يصدق بشيء منه ما جاز له انتهى.

وقال ابن رشد في البداية^(٢): اختلفت مذاهب مالك في يومر بالصدقة والأكل معاً، أم هو مخير بين أن يفعل أحد الأمرين؟ فقال مالك: ليس له أن يفعل أحد الأمرين، أعني أن يأكل الكل، أو يتصدق بالكل، وقال ابن المراز: به أن يفعل أحدهما، وقال عبد الوهاب في الأكل إنه ليس بواجب في مذهبه انتهى.

وقال اندردير^(٣): باب جمع بين أقل منها وسدقة وهناء بلا حد في ذلك ثلث ولا عية، قال الدسوقي: طاهره أن الجمع من الثلاثة أفضل من تصدقه بالكل، وإن كان أشق على نفسه وهو المشهور، وحديث: بأفضل

(١) لمضي (٩٤/٢).

(٢) مذاهب المجهود (٤٣٩/١).

(٣) (١٢٩/٢).

١٠٥٧/٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْجَرٍ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ،

تعبادات، أحمره، ليس كإياه، ومال عجم، أقول: إن التصديق - جميعها أفضل
منه إذ أفضل الامداد أحمره، أي: أثنى على النفس التي

وفي «الدر المنثور»^(١): يأكل من لحم لأصحابه، ويؤكل عنباً، ويتخمر،
وتدب أن لا يتصدق عمر لثلاث، وبسب تركه لذي مال توسعة عليهم، قال
من عابدين بعد ما ذكر أنوالهم في الأصحية التي تؤكل والتي لا تؤكل، والمناهل
التي لا يؤكل منها في العترة ابتداء، والتي وجب التصديق بعينها بعد أيام
سحر، والتي ضحى بها عن التمتع - أمره على المحاربة، والواجبة على الفقير
الشراء على أحد التوليين، والذي وإنه الأوصية، والامتناع بين سبعة نون
بعضهم بحصة القضا، عن: ثماني، فهذه كلها أسبابا للصدق، انتهى.

وفي «البيضة»^(٢): عن «البدع»: يستحب أن يأكل من أصحيته، والأفضل
أن يتصدق بذلك، ويخذ اللذات شباهاً لأقربائه، وأصدقائه، ويتخمر التمتع.
وله أن يهبه جميعاً، ولم يتصدق بالكل حاز، ولم يحسن لنفسه الكل جاز، لأن
أقرب ما دام، والتصدق - لحم تطير، انتهى مخصصاً

١٠٥٧/٧ - (مالك). عن عبد الله بن أبي بكر (زاد في التلخيص الهندي بعد

ذلك) (عن محمد بن عمرو بن حزم) وهذا تحريف من التلخيص صنفه ابن محمد
الأنباري، وعرف في الروايات، واقتصر في التلخيص «المصري»^(٣) على عبد الله بن
أبي مَرْجَرٍ، عن عبد الله بن واقد، وهكذا رواه مسلم برواية روح، عن مالك (عن
عبد الله بن واقد) بالتحريف، ابن عبد الله بن عمرو بن الخطاب المحدثي،

(١) (١٤١٩/٣)

(٢) (١٤١٩/٣)

(٣) (١٤١٩/٣)

لَهُ قَالَ سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْبَلِ لَحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. فَإِنَّ عِنْدَ اللَّهِ بَيْنَ أَبِي كَحْرٍ قَاتِلَاتِ ذَلِكَ الْعِدَّةِ بَنَاتٌ عِنْدَ أَوَّحَمِيٍّ، قَاتِلَاتٌ: مُدَاقٌ، سَمْعَةُ سَائِسَةُ (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) تَقُولُ: دَفَنَ

وهي الرجال الموطأ لابن سعد - وفي: هو عبد الله بن واقد بن زيد بن عبد الله بن عمر، قال: ولأبى أمية، نابغي ثمة مات سنة ٦١٩ هـ، وفي: مات فتنة في خلافة هشام بن عبد الملك

(أن رسول الله ﷺ نهى) هكذا في النسخ الهندية، وفي البصرية أنه قال نهى رسول الله ﷺ، وعلى كتابنا الشخص روي مرسل في جميع نسخ الموطأ (أخبر) وفي: موطأ محمد بن أبي عبد الله بن واقد، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أخبره أن رسول الله ﷺ نهى... الحديث وقال يحافظ في مصنفه في ترجمة ابن واقد: أرسل عن النبي ﷺ وروى عن حماد والحماد أخوه مسلم من حماد مائة مرسل، لكنه روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - النهي بعدة طرق (عن أكمل لحوم الضحايا بعد ثلاث) هكذا في أكثر النسخ المصرية، وهكذا في موطأ مسند، وفي بعض النسخ المصرية: بعد ثلاث، وفي الهندية: بعد ثلاثة أيام، وتقدم الاختلاف في أنه من يوم البحر أو من يوم الذبح.

(قال عبد الله بن أبي بكر: فذكرت ذلك) أي: ما أخبر - ابن واقد المعمره - سكون العرب (بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زردة (أخضاربه) (قالت: صدق) ابن واقد فيما نقله، لأنني سمعت عائشة (أم المؤمنين) زوج النبي ﷺ تقول: (وفي بعض الدان بمصر) وتزيد النباء: أحمل الدواء: السم الذي أوسر بالشديد، من يدعون دلفاً، وفي شرح مطحاري: شعبي: أمدته من دلف

سَأَلَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَضْرَةَ الْأَصْحَى، فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَحْمَرُ لثَلَاثَ، وَتَصَدَّقُوا بِنَا نَقِي». قَالَتْ:
فَلَمَّا كَانَ هَذَا أَتَيْتُكَ.....

الطائر، إذا حرك جناحيه برجله في الأرض، أي: وفي «المحلول»: أصل
اللف: سير سريع مع تقارب فيه بين الخطي.

(ناس من أهل المدينة) أي: من الميمية^(١) في الصحراء والربح والنجباء
«حضره الأصحى» ثلثت الحاء والضاد ماثته فيها كلها، وحكي فتحها
وهو صعيبة، وإنما نفتح إياها جندت إياهاء، فبقاء: حضر ثلاث، فله رسول،
مشوب على الظرفية، أي: هي وقت الأصحى، وفي حين الأصحى (في زمان
رسول الله ﷺ) سنة خمس أو بعدها، كما تقدم.

أفقد رسول الله ﷺ: أخبروا: بشديد الدال المبدلة (ثلاث) وتصدقوا بها
بقي) من الإخبار ثلاث، والنباحي^(٢) ينتضي أن يحك من يوم الأصحى
ما يحكي لثلاث، ثم يتصدق بها بقي بعد ذلك، وهو الذي يقع به الانزعاج
لسدقة يوم الأصحى يومها^(٣)، (قالت: فلما كان بعد ذلك أي: في العام
العام)، كما ورد في غير رواية، وقد أخرج البخاري^(٤) عن سفيان بن الأبرص
قوله: قال النبي ﷺ: «من صحن منك، فلا يصح بعد ثلثة وفي سنة من
شيء»، فلما كان العام استقبل قائلوا: يا رسول الله نصدك كما فعلنا العام
الساحي؟ قال: «كلوا واشبعوا وأخبروا» من ذلك العام فإذ: سألنا جهنم،
فأردت أن يمينوا فيها.

قال ابن السمر: رجه قولهم هل يفعل كما كنا نفعل؟ مع أنه انتهى ينتضي

(١) البراءة بها: سمعت الأعراب للمواضع كما سيأتي.

(٢) ينتضي: (٣/٤٤٤).

(٣) يومها: (٤٥٦٩٦)، شرح النووي: (١٠/٢٤٠-٢٤٢).

قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَشْفَعُونَ بِضَحَائِهِمْ. وَيَجْمَلُونَ مِنْهَا الْوَدَّكَ. وَيَنْجِلُونَ جَنَّتَهَا الْأَسْقِيَّةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَوَمَا ذُكِّتُ؟ أَوْ كُنْتُ قَالَ. قَالُوا: نَهَيْتُ عَنْ لَحْمِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ.....

الاستمرار: لأنهم فهموا أن ذلك انتهى ورد على سبب خاص، فلما احتل عندهم عموم انتهى أو خصوصه من أجل السبب سألوا، فأرشدتهم إلى أنه خاص بذلك العام من أجل السبب المذكور.

(قيل لرسول الله ﷺ) ولفظ مسلم: فلما كان بعد ذلك قاروا: ما رسول الله (لقد كان الناس يشفعون بضحايائهم) بأنواع مختلفة ويذبحون إلى ما شاء (ويجملون) يفتح، أي: يسكون الحميم وكسر الميم، كما هي في المعنى.

وفي التعليق المصحح^(١): انضم والجيم، وفي التاميم: جمات اللحم وأجملته: إذ أذنت، واستخرجت دمه، من غرب وصر والإقمار (منها بوزنك) يفتحين اللحم (ويشخون منها الأسقية) جمع سقاء، وهي أداة الماء، أي: يتخذون من جلوده القرب.

(فقال رسول الله ﷺ: أوما ذككت؟) أي: وما أنفني معهم من الاستماع (أو كما قال...) منك من الراوي، وليس في مسلم لفظ ذك كما قاله (قالوا) زاد في النسخ الهلالية بعد ذلك (يا رسول الله) وليس خدا في المصرية (فنهيت) هي العام الماضي (عن لحوم الضحايا) وهي النسخ المصرية عن لحوم الضحايا (بعد ثلاث).

فإن الباقي: إن كان يريد أنهم امتنعوا لأجل المنع استندهم، فقد يجب أن يكون المنع بلفظ عدم، لأن المنع إما تناول أو كل اللحم. وقد روي لفظ تناول جميع الأصحبة وهو ما روي من سلمة بن الأكوع بلفظ أفلا يتبسح بعد ثلثة وفي بيته شيء منه.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفْتُ عَلَيْكُمْ، فَكُفُّوا، وَتَصَدَّقُوا، وَادْجُرُوا».

بِقِي بِالْدَّافَةِ. قَوْمًا مَأْكِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ.

أخرجه مسلم في: ٣٥ - كتاب الأصاحي، ٥ - باب ما كان من النهي عن
أي لعموم الأصاحي بعد ثلاث، حديث ٢٨.

٨/١٠٥٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ زُبَيْدَةَ بِنْتِ أَبِي
عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ،
.....

(فقال رسول الله ﷺ: إنما نهيتكم من أجل الدافة) مالدال المهملة وبعد
الألف هاء ثقيلة: جماعة نسير سيرا لينا. قال النووي^(١): قال أهل اللغة:
الدافة قوم يسرون جسيماً سيراً خفياً، ودافة الأعراب: من يرد منهم المصراً،
رائحاً ههنا من ضفء الأعراب للمواساة (التي دفعت عليكم) أي: قدمت، زاد
في النسخ الهندية بعد ذلك (حضرة الأصاحي) وليست هذه في المصرية.

(فكفوا وتصدقوا) تشديد الدال، وتقدم حكم التصديق والأكل (وقد خروا)
بتشديد الدال وكسر الخاء المعجمة، وسبقتي الكلام على جواز الاختار قريباً
(يعني) النبي ﷺ (بالدافة) في قوله: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ» (قوماً
مأكين) من الأعراب (قدِمُوا المدينة) تصغير من بعض الرواة، والظاهر من
يحيى الراوي عن الإمام مالك، وليس هذا التصغير في «موطأ محمد» ولا في
«مسلم».

٨/١٠٥٨ - (مالك، عن زبيدة) الراي (ابن أبي عبد الرحمن) فروخ النبي
(عن أبي سعيد الخدري) قال ابن عبد البر: لم يسمع زبيدة من أبي سعيد،
والحديث صحيح محفوظ، رواء جماعة عن أبي سعيد من: القاسم بن
محمد، ومعلوثة ملازمة ربيعة للقاسم حتى كان يعلب على مجلسه، وقد جاء من

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي (١٣/١٣٠)».

أَنَّهُ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَقَدَّمَ إِلَيْهِ أَهْلُهُ لَحْمًا، فَقَالَ: انْظُرُوا أَنَّهُ يَكُونُ هَذَا مِنْ لَحْمٍ الْأَضْحَى. فَقَالُوا: هُوَ مِنَّا، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَلَمْ يَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا؟ فَقَالُوا: إِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَكَ، أَمْرٌ.

حديث علي، ومريدة، وجابر، وأنس، وغيرهم، قاله الزرقاني^(١).
وقد أخرج البخاري من طريق يحيى بن سعيد، عن القاسم: أن ابن عباس أخبره، أنه سمع أبا سعيد يحدث أنه كان غائبا فقدم، . . . الحديث (أله قدم) بفتح الهمزة وكسر الدال المخففة (من سفر تقدم) بفتح الدال الثقيلة بضمزة المعلوم (إليه أهله لهما) أي: فبينما كما في رواية أحمد، ونقط الطحاوي في هذه القصة عن أبي سعيد، أنه أتى أهله فوجد عندهم قصعة ثريد، ونجم من لحم الأضاحي، فأى أن يأكله. . . الحديث.

(فقال) أبو سعيد: (انظروا أن يكون هذا من لحم الأضاحي)^(٢) قال لباحي: قول أبي سعيد هذا على وجه التحرز والاحتياط لدينه، وقد روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان لا يأكل في انصرافه من منى إلا الزيت خوفاً من لحوم الأضاحي التي كان يعتقد استدامة المنع فيها، وكذلك يجب للمتعطف بدينه أن يسأل ويبحث إن كثرت المحظورات، فإذا كان شاكراً جاز أن يحمل على الأغلب، انتهى.

(فقالوا: هو) أي: اللحم (منها) أي: من الأضاحي، ولفظ البخاري: قالوا: هذا من لحم ضحاياتنا (فقال أبو سعيد: أَلَمْ يَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا؟) أي: عن لحوم الأضاحي، (إكراه من أبي سعيد لتقديمها إليه بعد علمهم بأنه مما نهى عنه النبي ﷺ) قالوا) أي: زوجته وأهله (إنه قد كان) أي: ورد (من رسول الله ﷺ فيها) أي: في لحوم الأضاحي (بمعدك) أي: بعد ذهابك في السفر (أمر) آخر، وهو الإذن بالآخار.

(١) «مرج الزرقاني» (٢/٧٦).

(٢) «المتن» (٣/٩٥).

فخرج أبو سعيد، فقال عن ذلك فأخبر: أن رسول الله ﷺ قال
 نهيتكم عن لحوم الأضحية بعد ثلاث

ولفظ أحمد: فقال: له، وأما: رد رسول الله ﷺ رحمه الله عليه روي روايه
 لمطاري: فقال: أخرجه لا يؤمنه ودي أقوى له. فقال: ما أنا بأحد حتى
 أسأل. . . الحديث، قال الشافعي: يحمل أن يكونوا قدروا له معنى الأمر،
 فأروا أن يحرمه في ذلك القول من سمعه من رسول الله ﷺ، أو يقول من هو
 عنه وأتبعه انتهى.

فخرج أبو سعيد - ونسب الله عنه - من بيته (فقال عن ذلك) وفي
 البخاري في غريبه: قال: ما أن يأكله حتى أسأل، فأنظر إلى أخيه لأمه
 - وكان يدري - فتاة بن العماد فقال: به حدث بعدد أمر، بقدر مما كلفوا
 بهون عنه من كل لحوم الأضحية بعد ثلاثة أيام

قال الحافظ^(١) في الأصح: وقد أخرج أحمد من رواية محمد بن
 إسحاق قال: حدثني أبي، ومحمد بن علي بن حسين، عن عبد الله بن خباب
 موطأ، ونفعه. عن أبي سعيد كان رسول الله ﷺ قد نهاهم أن يأكل لحوم
 سبك فوق ثلاث، قال، فخرجت في سفر - ثم قدمت على أبي، وبذلك بعد
 الأضحية بأيام، فأتيت صاحبتي سمي قد جعلت فيه قدساً، فقالت: هذا من
 صلاتنا، فقلت لها: أو لم ينهنا؟ فقالت: به رخص لنا بعد ذلك، فلم
 أصنعها حتى بعثت إلي أخي فتاة بن العماد . . . وذكره، وأخرجه السمعاني
 بوجه آخر، فذهب العماد جعل في الحديث أن سعيداً وأمه تبع من لأكل
 فتاة بن العماد. رواه في التامحيين وأصح

(فأخبر) بيضاء المجهول، والسبب أخوه لأنه فتاة، كما تقدم قريباً
 (أبو سعيد) أتب الفضل، وأبى خدا في العسرية، فذهب، وبعل راجع إليه (أنه)
 رسول الله ﷺ قال نهيتكم عن أكل (لحوم الأضحية) وإسأكده (بعد ثلاث) من

(١) صحيح أبي جعفر (٢٠/١٠٤)

فَتَكْلُوا، وَتَصَدَّقُوا، وَادْخُرُوا، وَهَلِكُكُمْ عَنْ الْأَنْفَادِ، فَانْبِذُوا، وَكُلُّ
مُسْكِرٍ حَرَامٌ،

(أيهم (فكلوا) زاد بريده: ما بدا لكم، وعند أحمد في مسند طائفة من حديث عائشة - رضي الله عنها - قوله ﷺ لعائش: «أكلها من ذي الحجة إلى ذي الحجة».)

(وتصدقوا) قال النووي^(١): فيه دلل على وجوب الصدق من الأضحية، وبه قالت الشافعية إذا كانت أضحية تصرح، فلو أن ولواجب ما يقع عليه اسم الإعدام والعسفة، ويستحب أن يكون بمعضيب، قالوا: وأدى التكامل أن يأكل الثلث ويصدق الثلث، وفي قول لهم يأكل المصدق ويصدق بالنصف، ولهم وبه: أنه لا يجب الصدق بشيء، انتهى. وتقاء الكلام على الأكس، وتصدق في قول الباب.

(وادخروا) شدد الدال، ومباني الكلام على جواز الذبح في آخر الباب. وهذا الحديث من أدلة نسخ سب الذبح، ونقل النووي عن الجمهور أن هذا من نسخ السنة بالسنة (ونهيتكم عن الانتفاء) في الأضحية المخصوصة، وهي الغنم والأغرة، والأضياء، والحنبل (فانبتوا) في أي وعاء نتم، ما لم يكن مسكراً (وكل مسكر حرام) وهذا من في نسخ الانتفاء في الأضحية المخصوصة، وعنده الجمهور خلافاً للإمام مالك - رحمه الله - ونحوه لم يذكره في كتاب الأضحية، من ذكره، وإيات النهي فقط؛ لأنها هي المرجحة عنده في ذلك.

(وفي مسلم^(٢)) عن بريده مرفوعاً: نهيتكم عن الظنود، وإن ظنود لا تحل نسباً ولا لحمه وكل مسكر حرام. قالوا: كان سب النهي أنه يشد فيها أسد عرساً بصبر مسكراً، وكانوا قريب العهد من تحريم الخمر، فربما يشربوا

(١) شرح صحيح مسلم (٧/١٢٠/١٣٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٩٤).

وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ رِبَاةِ الْغُبُورِ، قُرُوءُهَا

ما أُمِرَ، فلما تقرر تحريم الخمر رخص في الاشتاف في الظروف كلها، وبه أحد أهل العلم، وهذه बात، وأحمد إلى أن تحريم الاشتاف في هذه الظروف باقية لم يسخ، والرخصة في قوله: «وَأَنْتَبِهُوا» مخصوص بها عند الحاشية، كذا في «المحلى».

(ونَهَيْتُكُمْ عَنْ رِبَاةِ الْغُبُورِ) تحذير مبدئكم بالكفر، وكلامكم «الغيب» وبما يكره فيها، وأما الآن حيث انمحت آثار الجاهلية، واستحكم الإسلام (قُرُوءُهَا) زاد في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه^(١) «بانت صحيح: «وَتَبَيَّنَ تَرَدُّدُهَا فِي الْغُبُورِ وَتَدَنُّهَا فِي الْآخِرَةِ»، كذا في: «الترغامي»^(٢)، وعند أبي ذؤاد^(٣) من حديث عريضة مرفوعة: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ رِبَاةِ الْغُبُورِ قُرُوءُهَا»، قال في زيادتها تذكرة^(٤)، قيل: «لأنه ما من بهار حاله ثمة دوي أن الشيء يمتد لمن زوارات انعم»، وفي: «إن هذا الحديث قبل الترخيص، فلما رخص عادت الترخصة لهما وعمت الإلزام، وبه قال مالك، وإمامنا، وهو الصحيح من حديث أبي حنيفة، كما في «الذيل» لمعمر^(٥)، وعن أحمد روايتان.

ويذكر على الإباحة للنفـ ما رواه مسلم عن عائشة قالت: كيف أقول ما رسول الله^(٦) يحيى في رِبَاةِ الْغُبُورِ؟ قالت: «يُحْيِي: الْمَدَامُ عَلَى أَهْلِ نَدَامٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، كذا في «المعجم»، وقال الأزرقي: «الخطب لم يزل فيه يدخل فيه النساء، فلا بد منهن على النخار».

وفي «الذيل»^(٧)، حكى البخاري والعبدي اتفاق أهل العلم على أن رِبَاةَ

(١) أخرجه ابن ماجه (١٤٧٦).

(٢) «المعجم الترمذي» (٦٧/٣٧).

(٣) أخرجه أبو ذؤاد (١٣٢٣).

(٤) «الذيل» (١١١/٢٠٤).

وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ هَاجَرَا . يَنْهَى لَا تَقُولُوا سُوءًا .

أخرجه البخاري في: ٦٤ - كتاب السجدة، ١٢ - باب حديثي حنيفة.

ومع: ٦٦ - كتاب فضائل القرآن، ١٣ - باب يسئل آل هرونه أحد.

القبول: للرجل جازوه، وذهب ابن حزم إلى أن زيادة أنفيور واجبة فيه، و...
واحدة في العصر لورود الأمر به، شهر.

(ولا تقولوا هجرًا) بحسب الله وسكوت الجيم (يعني) أي: يريد بقوله لا
تقولوا هجرًا أن (لا تقولوا سوءًا) أي: فيجاء، قال أبو عبد الله: للهجر
الفرار، والهجور قطع الله، الخزيان، وقال ابن سحنون في شرح العوطان:
«لا يقولوا هجرًا أي: لا تدعوا ما نزل بالحرب والفرار، أو تقولوا ما
يسخط الله، قال محمد في ربه علي لا تقولوا هجرًا، لا تقولوا سوءًا، قال
محمد: وغربا بقرؤها لا تعرفوا هجرًا، كذا في المتن».

وفي حديث الباب دليل على حوزة، وأخبر نعيم الأصمعي، وسبح من
الأخبار، ونسب الحارثي في كتاب «التاريخ والمنسوخ»: باب انتهى عن أبي
الأصمعي بعد ثلاث، وأخرج فيه عن ابن عمر مرفوعاً: «لا يأكفن أحدكم من
لحم نسجه فوق ثلاثة أيام»، وإن أم عطاء قالت: والله، لكأنك أنظر إلى
الزبير على بقله، ثم قال: إن رسول الله ﷺ قد نهى المسلمين أن
يتكفوا من لحوم نسجهم فوق ثلاث، فلا تأكلوه... الحديث، ومع أبي عبد
الله ابن أرم، قال: شهدت العدم مع علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -
فسمعته يقول: «لا يأكفن أحدكم من نسجه بعد ثلاث»، وعن علي أيضاً مرفوعاً:
«لا يأكفن أحدكم من نسجه بعد ثلاث».

ثم قال: هذه الأخبار تدل على سم الأخبار بعد ثلاث، ومن ذهب إلى
هذا القول: علي بن أبي طالب، والزبير، وعبد الله بن خالد بن عبد الله بن

عمر - رضي الله عنهم -^(١) وبخالفهم في ذلك جساير العلماء من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من علماء الأمصار، ورأوا جواز ذلك، ونسكوا في ذلك بأحاديث تدل على نسخ الحكم الأول، ثم ذكر ما يدل على النسخ من حديث جابر وبرينة وعائشة - رضي الله عنهم -

وقال الموقر^(٢): يجوز الإذخار في قول عامة أهل العلم، ولم يجره علي ولا ابن عمر - رضي الله عنهم - لنهاي عن ذلك، ولك قول عليه السلام: «كنت نهيتكم عن إذخار الحوم لأصحابي ففرق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم»، روى مسلم، وقال أحمد. فيه أسانيد صحاح، فأما علي وابن عمر - رضي الله عنهم - فلم يبلغتهما ترحيم رسول الله ﷺ، وقد كانوا سمعوا النهي، فرووا على ما سمعوا، انتهى مختصراً.

قال الحافظ في «الفتح»^(٣): لعل علياً - رضي الله عنه - لم يبلغه النسخ، وقال غيره: يحتمل أن يكون الوقت الذي قال فيه علي - رضي الله عنه - ذلك كان بالناس حاجة، كما وقع في عهد النبي ﷺ، وبذلك جزم ابن حزم، فقال: إنما عطف علي بالمدينة في الوقت الذي كان عثمان - رضي الله عنه - حوَصَر فيه، وكان أهل الرادي قد ألجأتهم الفتنة إلى المدينة، فأصابهم الجهد، فلذلك قال علي - رضي الله عنه - ما قاله، وينحو ذلك جمع الطحاوي.

وقد ذلك بجانب عما أخرج أحمد من طريق أم سائب: قالت: دخلت على عائشة - رضي الله عنها -، فسألتها عن لحوم الأصحاب، فقالت: كان النبي ﷺ نهى عنها، ثم رخص فيها، فقدم علي من السفر، وأنته فأملة يلحم من ضحاياها، فقال: أو لم تُنه عنه، قالت: إنه قد رخص فيها، فهذا علي قد

(١) «المنها» (١٣/٣٨١).

(٢) فتح الباري (١٠/٢٨).

أُطِيعَ عَلَى الرِّخْصَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ خُطِبَ مَالِئِمْ، فَطَرِيقُ الْجَمْعِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَدْ حُزِمَ بِهِ الشَّافِعِيُّ فِي «الرَّمَانَةِ» فِي آخِرِ بَابِ الْعَالِي فِي الْحَدِيثِ، فَقَالَ مَا نَصَهُ: «إِذَا دَقَّتِ الدَّقَّةُ نَبَتْ النِّهْيُ عَنْ إِسْكَالِ لَحُومِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ وَأَنْ لَمْ تَدَقَّ فَإِنَّ الرِّخْصَةَ ثَابِتَةٌ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْإِذَاخَارِ وَالْإِصْدَافَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ وَبِحَسَبِ أَنْ يَكُونَ النِّهْيُ عَنْ إِسْكَالِ لَحُومِ الْأَصْحَابِ بَعْدَ ثَلَاثِ مَسْوَعًا فِي كُلِّ حَالٍ.

قَالَ الْحَافِظُ: «هَذَا الشَّيْءُ أَخَذَ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. فَقَالَ الرَّافِعِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْيَوْمَ بِحَالٍ، وَسَمِعَ الشُّوَيْ، فَقَالَ فِي تَرْجُومَةِ السَّهْبِ: «الْأَصْحَابُ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْإِذَاخَارُ بِحَالٍ، وَحَكَى فِي «تَرْجُومَةِ مُسْلِمٍ»^(١) عَنْ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ مِنْ نَسَخِ السَّنَةِ بِالسَّنَةِ، قَالَ: وَافْتَصَحَ نَسَخَ النِّهْيِ مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ سَمِعَ يَنْهَى تَحْرِيمَ وَلَا كَرَاهَةَ قِيَامِ الْيَوْمِ الْإِذَاخَارِ إِلَى مَنَى شَاءَ، وَإِنَّمَا رَجَحَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَأْزِمُهُ مِنَ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ إِذَا دَقَّتِ الدَّقَّةُ إِبْجَابَ الْإِطْعَامِ، وَقَدْ قَامَتِ الْأَدَلَّةُ عَدَّ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْمَالِ حَتَّى سَوَى الرِّكَائَةِ

وَضَلَّ ابْنَ عَبْدِ الْأَمْرِ مَا سَوَّفَ الشُّوَيْ، فَقَالَ: لَا خِلَافَ بَيْنَ قَضِيَّائِهِ السُّنَنِ فِي إِجَازَةِ أَكْلِ لَحُومِ الْأَصْحَابِ بَعْدَ ثَلَاثِ، وَأَنَّ النِّهْيَ مَنْسُوخٌ، كَذَا أَطْلَقَ، وَلَيْسَ بِحَدِيدٍ، فَقَدْ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: حَدِيثُ سَلَمَةَ وَعَائِشَةَ نَصَرُ عَلَى أَنَّ الْمَنْعَ كَانَ لَعَلَّةٍ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتْ ارْتَفَعَ، وَبَعْدَ الْحَكْمِ بِمَوَدَّ الْعَلَّةِ، إِنْ مَخْتَصَرًا.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ»^(٢): «نَرَضَ عَلَيَّ كُلُّ مُضْجٍ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ. وَلَا يَدَّ، وَلَوْ لَقَمَةً فَصَاعِدًا، وَفَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ أَيْضًا بِهَا بِمَا شَاءَ فَإِنْ أَوْ كَثُرَ، وَلَا يَدَّ، فَإِنْ نَزَلَ بِأَهْلِ بَلَدِ الْمُضْجِيِّ جِهْدًا، أَوْ نَزَلَ بِهِ طَائِفَةٌ

(١) ١١٩/١٢/٧

(٢) «الْمَحَلِّ» ١١/٢٨

(٥) باب الشركة في الضحايا، وعن كم تذبح القرية والبدنة

من المسلمين في جهده، حاز بمضحي أو يأكل من ضحيته من حين يضحي بها إلى انقضاء ثلاث ليال كاملة مستأنفة، يتذبحها بعدد من بعد تمام التضحية، ثم لا يحسن له أن يضحي في منزله منها بعد تمام الثلاث ليال شيء أصلاً لا ما قال ولا ما كثر، فإن ضحى ليلة ثم بعد ذلك الليلة في الثلاث، فإن لم يكن شيء من هذا، فليذبح منها ما شاء، نه.

(٥) الشركة في الضحايا

وإد في النسخ المصرية بعد ذلك (وعن كم تذبح القرية والبدنة) وليست هذه الزيادة في النسخ الهندية، قال التاجي^(١): اختلف الناس في ذلك، وسذهب مالك، أنه لا يجوز في الهدايا الواجبة، ولا في التضحايا أو يشترط جماعة في ثمن الأصحية، أو الشئ، فيشترونها بأشمن اشتروا، ثم يذبحونها، فإما حديث الشيوخ فالمنهون عنه؛ أن الاشتراك فيه غير جائز، وحكى القاضي أبو الحسن، أنه روي عنه أن ذلك يجوز، ويجوز عند مالك أن تكون الأصحية لرجل واحد، فذبحها عنه، وعن أهل بيته، ومن في محله، وإن كانوا أكثر من سبعة.

وقال أبو حنيفة: يجوز أن يشترك سعة في ثمن الهدى والأصحية، ثم يذبحونها إذا كان كل واحد منهم فصلاً القرية في ذبحه، وإن كانت وجوبها مختلفة، مثل أن يلزم أحدهم جزاء صبي، وبقرة الآخر، فدية أثنى، فإن كان منهم من لا يقصد القرية، وإنما يقصد النعم لم يجزه ذلك، وقال زفر: لا يجزئ حتى يكون وجوه القرية واحدة، وقال الشافعي: إن ذلك يجزئه على كل وجه، وانفقوا على أنه لا يجزئ عن أكثر من سبعة، بخلاف بيتنا وبنيهم في فصلين: أحدهما: أنه لا يجوز الاشتراك في القرية عندنا، ويجوز عندهم،

(١) السبكي، (٣١/٩٥)

والثاني . أنه يجوز عدلها إن تعد السنة الواحدة عن أكثر من سبعة ، يعتد بهم لا يحوز ذلك ، اهـ .

وقال أيضاً^(١) : قال مالك : أمتعت قول ابن عمر - رضي الله عنهما - أن يفتى عن كل إنسان بشاة لمن استطاع ذلك ، ووجه ذلك أنه أكثر ثواباً ، وأبعد من الاشتراك الذي هو^(٢) في الصغايا ، اهـ .

وقال الموفق^(٣) : تجزئ البينة عن سبعة ، وكذلك البينة ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، روي ذلك عن علي ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعائشة - رضي الله عنهم - ، وبه قال عطاء ، وطاؤوس ، وسالم ، والحسن ، وعمرو بن دينار ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، وعن عمر - رضي الله عنه - أنه قال : لا تجزئ نفس واحدة عن سبعة . ووجه قول مالك ، قال أحمد : ما عنت أحداً إلا يخصص في ذلك إلا ابن عمر - رضي الله عنهما - وعن سعيد بن المسيب ، أن الحزير عن عشرة ، والبقره عن سبعة ، وبه قال إسحاق لرواية رافع : أن النبي ﷺ قسم فعدل عشرة من ألفتهم بغيره ، منقح عليه .

وأما ما روي حاتم الحارثي مع نسبي ﷺ ما يحدويه البينة عن سبعة ، والفرقة عن سبعة ، وأما حديث رافع فيه في لقمة ، وإذا ثبت هذا فمما كان المشتركون من أهل بيت ، أو لم يكدوا ، مفترضين ، أو عظم عين ، أو كان بعضهم يريد الفرقة ، وبعضهم يريد اللعمه : لأن كل إنسان منهم إنما يجزئ عنه نفسه ، ولا تصير به غيره في عشرة .

(١) - المستدرج (٩٧/٣)

(٢) - كذا في الأصل والمظاهر : الذي يفتي الصغايا اهـ .

(٣) - المعنى (٢٦٣/١٣)

ولا بأس أن ينسج الرجل من أهل بيته ذبذبة واحدة، أو شقة، أو بشفة.
عن علي بن أحمد، ربه قال هلال، والأيث، والدأراشم، والسماعق، وردني ذلك
عن ابن عمير، وأبي هريرة، رضي الله عنهم، انتهى.

وفي الترويض للمربع^(١) نجرت الشدة من واحد وأمل به وعبدته،
ونساة والفرقة عن سعد، انتهى.

وقال الفرير^(٢) ستر مدحمة دجذع هناك، وشي معر، وبخر، وبل، ولا
شدة في نفسها أو حميتها، فإن شتركوها في الشغل بأن دفع كل واحد جزءاً منه
أو في النجم، بأن كانت مشتركة بينهم، فلا نحزى عن واحد منهم، ولا
الاشتراك في الأجر قبل التبع فيحزى، وإن طان المشترك في الأمر أكثر من
سعة بشرط ثلاثة: إذا سكر المشترك، بالفتح، مع كمشرك، بالكسر، هي سكره.
واحد، وهذا إذا كان المشترك - بالكسر - ينفق على تبرعائه وإن كان ينفق عليه
وحيوان لم تعين مكانه معه.

والثاني: إن حربه له بأي وجه من وجوه الضريبة، وفيه دخال لأبعد من
وجود الأثر، وبطل التقريب المروحة، بخلاف الأخير.

والثالث: إن اتفق العقد، بالكسر، على المشترك، بالفتح، وحيواناً كنبوه،
أو تبرعاً كغنيته من دكر وكوم وأج، ومفهوم فداها قبل التبع أنه لو اشتد
بعد التبع لم تستف من المشترك، بالفتح، ونحزى من ربه، وهذه المروحة
فيما إذا أدخل الغير معه، كما أسرى، أما أن دفع صحبه عن حيدته من غير
أن يدخل معهم أحراب معهم فلا شرط، كما عند اللخمي، وهذه قائمة حيلة.

قال الأديمي^(٣) فإن أدخل شرط من هذه الثلاثة، فلا نحزى عن المشترك

(١) ٥٧٦:٩٥

(٢) التلخيص الأخير (١١٩، ١٢٠)

١٠٥٩/٩ - حَقَّقْنِي يُحَنِّيرُ، عُرِّى مَالِيكَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ
 التَّمُكِّي، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 غَامَ الْحُلَيْبِيَّةِ، الْبُلْغَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبُقْرَةُ عَنْ مِثْقَلَةٍ.

أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ فِي: ١٥ - كِتَابِ الصَّحِيحِ، ٦٢ - كِتَابِ الْأَشْرَافِ فِي نَهْدِي،
 حَدِيثُ ٣٥٠.

والكسر - ولا عن المشترك بالفتح، والظاهر من كلام المدونة، والديجي،
 والحمي، وغيرهم أن السكنى معه شرط مطلقاً، انتهى، يعني سواء ينفق مراً
 أو وجواً، وخالف ابن سير فجعل المساكنة نكاحاً، انظر ابن.

قال الديجي: طبعها عنهم فينط بذلك عنهم حكم الأضحية، لكن لحم
 الشاة باق على منكه، حتى يعطى من شاء منهم ما يريد، ولو أراد أن ينصدق
 بجميعه لم يكن لهم منه من ذلك.

١٠٥٩/٩ - (مالك، عن أبي الزبير المكي) محمد بن مسلم (عن جابر بن
 عبد الله أنه قال: نحرنّا) وقد كنا (مع رسول الله ﷺ غام الحلبية) بصم الحاء
 وفتح الدال المهملة، كما تقدم ضبطه في أبواب الاستسقاء (الهدنة) أي:
 البعير (عن سبعة والبقرة عن سبعة) جمع آبوم اشتركوا فيها عند الجمهور،
 منهم الأنثى الثلاثة، خلافاً لإمام مالك، فذولته لخالتيه بوجوه.

مها: ما قال الزرقاني^(١) على معنى أنهم اشتركوا في الأجر، ووجهه
 أن المحصر بعدوا لا يحل عليه شيء عند مالك، خلافاً لأشهب، وأبي حنيفة،
 وشافعي، فكان الهدي الذي نحروه نحرراً، فلم يور الاشتراك، في الهدي
 الواجب، ولا في العسبة، واختلف قول مالك في هدي الطوع، فقال في
 «الموازية» والواحدة: يجوز الاشتراك، وحمل عليه حديث السب، وإليه
 أشار في «المواضا» بقوله الثاني: وإنما سمعنا لحديث... إلخ، وروى

(١) «شرح الزرقاني» (٣/٧٧)

ابن القاسم عنه لا يشترك في مدي واجب، ولا تطوع، وهو المشهور انتهى.

ومنها ما قال المباني^(١): الجواب: أن القاضي أبا حسن قد أجاب عن هذا، بأن حديث أبي الزبير وُفِّمَ لذكره البقرة عن سبعة، وجوابه^(٢)، هو والشيخ أبو بكر بجواب ثان، أنه يحتمل أن يكون النبي ﷺ هو الذي نحر عنهم، وكان الهدي جميعه له، وإنما نحن نمنع الاشتراك في رقية الهدي والأضحية، قالوا: وهذا كما روي أن النبي ﷺ ضحى، وقال: هذا عنّي وعن أمّ وُضِعَ من أمّتي، قال القاضي أبو إسحاق: فكان هذا - والله أعلم - كما يذبح الرجل عنه، ومن أهله! لأن المسلمين كلهم أهل النبي ﷺ، هو أبّ لهم وأزواجه أمهاتهم، قال: وأحسب أن النبي روى من اشترأهم يوم الحديبية في البدن من هذا الجسر، ولعل النبي ﷺ ساقها، وأشرك بينهم فيها، ولم يخرج كل واحد جزءاً من ثمنها، وعلى هذا التأويل يجوز للإمام أن يدخل غيره من رعيته في أضحيته.

وأجاب عن الحديث بجواب آخر، أنه إن كان صحيح هذا الحديث، فلا يمنع أن يكونوا قد ساقوا ذلك، وقُفِّعوه تطوعاً، والذي أقرّ الشن واحد، وقد اشرك معه نوعاً، ولم يأخذ منهم ثمناً، وجواب ابن المراز فيما احتج به عليه من أن النبي ﷺ قال: فليشترك الثغر منكم في الهدي، يوشك أن ذلك كله كان من النبي ﷺ لأمنه، لأنهم كلهم عياله، فيخرج عنهم، أو يدفع إلى كل نفر منهم مثل ما لو فعل ذلك رجل بمن نلرمه نفقته، فإن قيل: فأنتم لا تجيزون أن تدبج الأضحية والهدي عن عدد من الناس إلا أن يكون أهل بيت واحد، والذي ذبح يوم الحديبية سبعون بدنة، ولا يمتنع أن يكون كل سبعة منهم أهل بيت.

(١) «المنظر» (٩٦/٣).

(٢) كذا في الأصل، اهـ. (نـ).

١٠٦٠/١٠٦٠ - **وحدثني** عن مالك، عن عمارة بن يسار، أن
 نطفة بن يسار أخبره، أن أبا أيوب الأنصاري أخبره، قال: كما
 تصحني بالنساء أو واحد، لم يكننا نرحل معه، وعلى أهل بيته، ثم
 انتهى الناس معه، فحدثنا بهذا.

فالحرف عن ذلك من روى، إما على تجويز الاشتراك في هدي المتزوج
 فلا يرعى ذلك، ويمنع فيه، أو أن يمسى معه ذلك في هدي
 المتزوج وغيره، فله جوابان، أحدهما: أن جميع المسحور كانا نسي
 بمسرة أهل بيته، كما روي أنه ذبح عنه، وعن جميع من لم يصح من أهله،
 فترك بيته، في أضحية.

وجواب ثاني: هو أنه يحتمل أن يكون معه أهل بيته من حميمه، وأهل
 بيت من صفته، وهم يسوا أهل بيته، فحرم الخدي من صفته، ومن حميمه،
 ومن واحد، وأما الزواني في الإخبار عن كثير من حديث صفته، أنه أو
 شدة، فأخر بذلك، وأما عقوبة الآخر عن تعدد الناس، فإنه لا يثبت
 حر من خمسة، ولو حر بذلك حريم من حميمه، انتهى.

١٠٦٠/١٠٦٠ - (مالك، عن عمارة) بصرف أهل الأهمية وتخطيه، المهم
 (المن) صدقة بر (صيانة) بصاد صيانة وتشديد مشقة، كما في نسخ النفقة
 وأكتم المصروفة، فما في بعض نسخ المشربة المن يسار فهو من الماسخ،
 وابن مبيد عند هو المسحور الذي قيل أنه مدخال (أو عطاء بن يسار) بضم
 حنة، من مبيد (آخره) أو أبا أيوب الأنصاري، تصحني حنة من ربه (آخره)
 أي: نعمه، قال: كذا تصحني بالثقة الواحدة يربحها الرجل عنه، أي: عن نفسه
 (وعن أهل بيته) حميمه، ثم ينامي، أي: ثم آخر الناس بعد بالنساء، على تصم
 (فصارت) الأصحية (بهاذا) أي: مداحرة يتناحرون، كثرت.

قال الزرقاني^(١) وإنما عاب ذلك سبحانه، ولا يسمع أن فعله على وجه

قَالَ مَالِكٌ: وَأَحْسَنُ مَا مَنَعْتُ فِي الْبَيْتَةِ، وَالْبَقَرَةِ، وَالشَّاةِ
الْوَاحِدَةِ، أَنَّ الرَّجُلَ يَنْحَرُ عَنْهُ، وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْبَيْتَةَ،

الفرقة إلى الله تعالى، وهو الذي استحب ابن عمر - رضي الله عنهما - أن
يضحى من كل من في البيت بشاة شاء، انتهى. والحديث من مستدركات الإمام
مالك في جواز الشاة الواحدة عن أهل البيت.

ولذا قال الباجي: يريد أن الرجل كان يتناول إخراجها من ماله، ولذا
أضاف فبيها إليه، ولكنه كان يشرك أهل بيته في ثوابها، ويسقط عنهم بذلك ما
تعين عليهم من الأضحية، وفي الحديث حجة على ذلك؛ لأن قول أبي أيوب:
«كنا نضمل» إنما يريد بذلك زمن النبي ﷺ، وأنه يلفظ بقتضي التكرار، ومثل
هذا مع تكراره، لا يخفى في الأغلب على النبي ﷺ، فإذا لم يمنع عنه ذلك
ذلك على جوازه، اهـ.

وقال محمد في «موطئه»^(١) بعد أثر الباش: قال محمد. كان الرجل
محتاجاً، فيذبح الشاة الواحدة يضحى بها عن نفسه، فيأكل ويطعم أهله، فأما
شاة واحدة تذبح عن اثنين وثلاثة فهذه لا يجزئ، ولا يجوز شاة إلا عن
واحدة، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاء، انتهى.

وفي «المحلى»: وإلى المنع ذهب ابن المبارك، وأدعوا نسخ هذا الخبر
ونحوه، اهـ. وأجاب الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(٢) عما احتج به من
قال: بالاشتراك باحتمال أنه منسوخ أو مخصوص، وبسط في ذلك.

(قال يحيى: قال مالك: أحسن ما سمعت) من الأقوال المختلفة (في)
الاشتراك وعدمه في الأضحية من (البقرة والبقر والشاة الواحدة) وليس لفظ
الواحدة في المصرية (أن لرجل ينحر عنه) أي: عن نفسه (وعن أهل بيته البنية)

(١) موطأ محمد مع التعليق المسجل (٢/٦٢٤).

(٢) (١/٧٦): باب البقرة عن كم نجري في الضحايا والهدايا.

يكون عن أهل البيت الواحد؟ نقوله ﷺ يوم عرفة: «على كل أهل بيت في كل عام أضحية وضحية»، رواه أحمد، اهـ.

والظاهر عندي أن المراد بالحديث. في كلام الإمام مالك - رحمه الله - ما سمعته في هذا المعنى خاصة، يعني أنه - رحمه الله - سمع لحديث الدارقطني على عدم الاشتراك بمعنى أنه يضحى الرجل عن سائر أهل البيت، وقد أخرج ابن ماجه^(١) عن عطية بن يسار قال: سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: كان الرجل في عهد النبي ﷺ يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويضعون، ثم يهاضي الناس أضراس كما نرى، وعن أبي سريجة قال: حطفتي أهلي على الجفاء بعد ما علمت من السنة كان أهل البيت يضعون بالشاة والثانين، والآن يبخنا جيواتنا.

وفي مجمع الزوائد^(٢) عن عبد الله بن عثمان، وقد أدرك النبي ﷺ: أن له أثت به النبي ﷺ، فمسح برأيه ودعا له، وكان يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله، رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاه وحسنه الصحيح.

قلت: وأخرجه أحمد في «مسنده»^(٣).

وعن أبي رافع قال: «سأل رسول الله ﷺ بكبشين أمحين، فقال: «أحدهما عن شهد بالتوحيد، وبني بالبلاغ، والآخر عنه وعن أهل بيته»، رواه أحمد وإسناده حسن، وعنه بلفظ: «فإذا صلى وخطب، أتى بأحدهما وهو في مصلا، فذبحه، ثم قال: «اللهم هذا عن أمي جميعاً، من شهد لك بالتوحيد، وشهد لي بالبلاغ، ثم يؤتى بالآخر فيذبحه، ثم يقول:

(١) أخرجه ابن ماجه (٣١٤٧)

(٢) (١١/٩ - ١٢)

(٣) أخرجه أحمد (٩/٦)

اللَّهُمَّ هَذَا عَنِ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ . . . الحديث . رواه البزار وأحمد بن حنبل^(١).

وعن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ أتى يوم النحر بكبيرين فقرب أحدهما فقال: باسم الله منك ولك. هذا عن محمد وأهل بيته . . . الحديث . رواه أبو يعلى، والروايات في هذا المعنى عديدة، فسمع الإمام مالك - رضي الله عنه - هذه الروايات، وإليها أشار بقوله: أحسن ما سمعت، . . . إلى آخره، والله أعلم.

وحجة الجمهور في اشتراك السبعة في التعبير والبقرة ما روي من الأحاديث العشوية في هذا الباب، وفيها كثرة، نذكر في أول الباب عن جابر مرفوعاً، وأخرج أحمد بطريق عن حذيفة: أنه ﷺ أشرك بين المسلمين البقرة عن سبعة، وعن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: البقرة عن سبعة، والخروج عن سبعة في الأصحاب، رواه الطبراني في الثلاثة، وفيه حنص بن جميع، وهو ضعيف.

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: أشرك رسول الله ﷺ بين أصحابه يوم النحرية سبعة في بقرة. رواه البزار، وفيه ثبوت بر أبي سليم، وهو ثقة لكنه مدلس.

وعنه - رضي الله عنه - أنه ﷺ أُلِفَ بين نسائه في بقرة في الأصحاب، رواه الطبراني^(٢). وفيه ابن أبي عمير، وفيه كلام، وحديث حسن.

وعن أبي الأسد^(٣) السلمي قال: كنت صابغ سبعة مع رسول الله ﷺ

(١) انظر: مسند البزار (٦٢-٨١) وأحمد (٣٩١/٦ - ٣٩٢).

(٢) انظر: التلخيص الشريفة (١١٥١٦) ومجمع الروايات (١٥/٤١).

(٣) كد في الأصل: يعني اثنين المهملة، وفي مسند أحمد: اثنين المهملة، وكذا في التلخيص (ص ١٦٦)، وفي الإكمال: قال ابن ماكولا: التصحيح بالجمع، وتشديد اللام، اهـ. انظر.

١٠٦٦/١١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَا نَحَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَغَيْرُ أَهْلِ بَيْتِهِ إِلَّا بَدَنَةً وَاحِدَةً، أَوْ بَقَرَةً وَاحِدَةً.

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا كَانَ ابْنُ شِهَابٍ.

يَقُولُونَ: الْبَقَرَةُ، وَالْجَزُورُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: الْبَقَرَةُ، وَالْجَزُورُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، قَالَ: وَمِمَّنْ أجازَ الْإِسْرَافَ فِي الْأَصْحَابِ بَيْنَ الْأَحْبَبِيِّينَ، الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالنَّافَةُ عَنْ سَبْعَةٍ طَاوُوسٌ، وَأَبُو عِثَابٍ الْهَدْيِ، وَعَطَاءٌ، وَجَمْعُهُورُ الْتَابِعِينَ.

وَعَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ الْمَقَرَّةِ، وَالْحَبِيرِ مَحْرُومٍ عَنْ سَبْعَةٍ فَقَالَ: كَيْفَ أَوْ لَهَا سَبْعَةٌ أَنْفُسٌ؟ قَالَتْ: إِذَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِينَ بِالْكُوفَةِ اخْتَلَفُوا، فَقَالُوا: بَعِمَ، فَإِنَّهُ الشَّيْبُ يَنْجُو. وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا شَعَرْتُ، فَبَدَأَ يَوْفَقُ مِنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَعَنْ جَبَّةَ بْنِ سَجِيحٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، فَبَدَأَ يَدُلُّ عَلَى دَجْرَةٍ، ^(١)

١٠٦٦/١١ - (مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (أَنَّهُ قَالَ: مَا نَحَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ) أَيْ: عَنْ نَعْسِهِ (وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ إِلَّا بَدَنَةً وَاحِدَةً، أَوْ بَقَرَةً وَاحِدَةً، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) يَعْنِي نَسَبَ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي أَنَّ شَيْخَهُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: بَدَنَةً وَاحِدَةً، أَوْ بَقَرَةً وَاحِدَةً، قَالَ أَبُو عَسْرٍ: كُنَّا جَمِيعَ أَصْحَابِ مَالِكٍ عِنْدَ فِي الْأَمْوَاطِ، وَغَيْرِهِ، إِلَّا جَوْبَرِيَّةَ، فَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ، فَذَكَرَهُ عَلِيُّ الْمَالِكِ، وَرَوَاهُ مَعْبَرٌ، وَبُونَسْ، وَابْنُ زَيْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا ذُبحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ إِلَّا بَقَرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، فَذَكَرَهُ، فَإِنَّهُ (الرُّومِيُّ) ^(٢)

(١) مَشْرِحُ ابْنِ رُبَيْعٍ (٧٨/٣)

(٦) باب الضحية عما في بطن المرأة، وذكر أيام الأضحي

١٠٦٢/١٦ (١٠٦٢) وحديثي والآخر، عن مالك، عن أبيه، عن
عبد الله بن عمر قال: لأضحي بياعدا، بعد يوم الأضحي.

ثم قال: يعني: أن يكون في أن يكون الذي يذبحه من ذبائح في عامه، لعدم
انصافه أو انهياره، ويحتمل أن يكون فعل ذلك مع كثير من ذبائح يوم الأضحي.

(٦) الضحية عما في بطن المرأة

يعني: عن أبيه، لم يذبح، وإنما في الذبائح المصدرة بعد ذلك (وذكر
أيام الأضحي) وأما ما في بطنها، في التهذيب، وأما ما في بطنها، في التهذيب،
فيما نسجت، ففي كتاب مالك، أن الأضحية، والذبيحة، والذبيحة، والذبيحة،
ساجدة.

١٠٦٢/١٦ (١٠٦٢) - أضاف، عن قانع أن عبد الله بن عمر قال: الأضحية، عشق
لهمة، حذق الضحية، وهي لغة في الأضحية، وأما ما في بطنها، في التهذيب،
بعد يوم الأضحي، يعني ثلاثة أيام، أولها يوم النحر، ثم يومان بعد، وأن اليوم
لما نسي من أحد النسيج، وهذا قال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وقال
الشافعي: أيام ذبائح الأضحية، يوم النحر، ولانته أيام الشرب، بعد ذلك، في
الشافعي، وقد عرفت فيما سبق، أنهم نكحوا في وقت الذبح، في ثلاثة
مواضع: في أوله، وأخره، واللبان (الحنيفة). وسند الكلام في أنه وقت
الذبح.

وأما آخره فقد قال الشافعي: آخر يوم النحر من أيام الشرب،
فذكر في أيام النحر ثلاثة أيام بعد، ويومان بعد، وهذا قول حنيفة، وعليه.

(١٦) الضحية، (١٠٦٢/١٦).

(١٦) الضحية، (١٠٦٢/١٦).

«إن عمرو بن دينار قال: وأبو هريرة، وأبو هريرة قال: أحمد: أيام النحر ثلاث: غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ، يروون عن علي - رضي الله عنه - أنه نحر أيام التشريق، وهو مذهب الشافعي، وقول عطاء، والنحر، وقال ابن سيرين: لا نحور إلا في يوم النحر خاصة: لأنها وطنعة عيد، فلا نحور إلا في يوم واحد، فإذا انقطعت يوم النحر.

وقال سعيد بن جبيرة وسالم بن زيد، يقول ابن سيرين في أهل الأصنام، وفولنا في أهل منى، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار تجوز النصيحة إلى هلال المحرم، وقال أبو أمامة بن سهل بن ميمون: كان الرجل من المسلمين ينسري أضحية فيسقطها حتى يكفوا، آخر ذي الحجة فيضحي بها، رواه الإمام أحمد بإسناده، وقال: هذا حديث عجيب - اهـ -

- البخاري في حزم في «المحلى»^(١) جواز الأضحية إلى هلال المحرم، وأمسك ذلك مرفوعاً لحديثه بما يروون عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «الأضحية إلى هلال المحرم لمن أراد أن يسألي بذلك» انتهى.

قال الزوزني^(٢): «وعب ابن سيرين، ودارقطني، إلى اختصاص النصيحة بيوم النحر: لقولهم في حجة الوداع: «أي يوم هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أي يوم النحر؟» الحديث، ووجهه أنه أضحية هذا اليوم إلى جنسه النحر، قال الحافظ^(٣): «ويمكن أن يستدل بذلك بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه: «أمرت بيوم الأضحية عيداً» .

(١) المحلى (٦/٢١٠)

(٢) شروح الزوزني (٣/١٧٩)

(٣) معجم الشافعي (١٠٠/٨٠)

الحديث، أخرجه أبو داود^(١)، وصححه ابن حبان.

والجملة أن في تعيين أيام الأضحية سبعة مذاهب: الأول: يوم النحر فقط، وهو مذهب داود وابن سيرين، الثاني: ثلاثة أيام، وهو مذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم، الثالث: أربعة أيام، وهو مذهب الشافعي وغيره، الرابع: يوم النحر، وستة أيام بعده، وهو قول قتادة، الخامس: عشرة أيام، حكاه ابن النجاشي، السادس: إلى آخر ذي الحجة، وهو مذهب ابن حزم، السابع: يوم في الأمصار، وثلاثة في منى، وهو قول سعيد بن جبير، وجابر بن زيد، كفا في المبني^(٢).

قال المؤلف: ولنا: أن النبي ﷺ نهى عن الذبح لحوم الأضاحي فوق ثلاث، ولا يجوز الذبح في وقت لا يجوز الذبح إليه، ولأنه قول من سمينا من الصحابة، ولا مخالف لهم إلا رواية عن علي - رضي الله عنه -، وقد روي عنه مثل مذهبنا، انتهى.

وقال الباجي^(٣): قد سئل القاضي أبو الحسن في ذلك بقوله تعالى: ﴿يَذْكُرُوا أَنَّمَا أُقِوْا عَلَىٰ مَا رَفَعْتُمْ يَدًا بِهِمْ﴾^(٤) قال: والأيام المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، والأيام المعدودات ثلاثة بعد يوم النحر، ودليلنا من جهة السنة الحديث المتشدد أنه ﷺ نهى عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، ومعلوم أنه أباح الأكل منها في أيام النحر، فلو كان اليوم الرابع منها لكان قد حرم على من ذبح في ذلك اليوم أن يأكل منها، انتهى.

(١) سنن أبي داود (٢٧٨٩).

(٢) انظر: «مقدمة الفاري» (١٤/٥٥٢).

(٣) «المستقى» (٩٩/٣).

(٤) سورة الحج: الآية ٣٤.

وحدثني عن مالك: أنه بلغه، عن علي بن أبي طالب، مثل ذلك.

١٠٦٣/١٣ - وحدثني عن مالك، عن أبي: أن عبد الله بن عمر لما يكنى بضمي عما في بقي الغزاة.

وأما النجالي المتخلط فقد قال السوذي^(١): ومن الذبح هو السهار دون الملبس.

صلى عليه أحمد في رواية الأثرم، وهو قول مالك. وعن أحمد رواية أخرى: أن الذبح يجوز لبلأ، وهو اختيار أصحابنا المتأخرين، وقول الشافعي، وسحاق، وأبي حنيفة، وأصحابه انتهى.

قال الباجي: نعم التلعل من زمن الذبح في أضحية، ولا هدي، ولا عقيقة، ومن فعل ذلك لم يحزه. انتهى.

(مالك، أنه بلغه عن علي بن أبي طالب مثل ذلك) أي: مثل ما قال ابن عمر، قال الزرقاني^(٢): أخرجه ابن عبد البر من طريق زر، عن علي قال: الأضام المستودعات: يوم النحر ويوم من بعده، أضح في أيها شئت، وأفضلها أونها، وعن الطحاوي: مثل هذا لا يكون رأياً، فدل أنه توقيف. انتهى. وفي المحلى^(٣) روي من طريق ابن أبي ليلى، عن النضر بن عمرو، عن زر، عن علي قال: النحر ثلاثة أيام، أولها أفضلها.

١٠٦٣/١٣ - (مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه - (لم يكن بضمي عما في بطن المرأة) يريد أنه ليس له حكم الحي، حتى يستأنس برشاً بعد الولادة. ألا ترى أنه لا يرث ولا يورث، والأضحية من أحكام

(١) التمهيد (٣٦٧/٣)

(٢) شرح الزرقاني: (٣٦٧/٣)

(٣) (١٠٦٣)

قال مالك: الضحية سنة وليس بواجبة، ولا أبحث لأحد
مصر قولي عليها، أن يتركها.

نحوه، وقد روى محمد بن مالك: لا يحجبني أن يصح الرجل عن أبيه
العينين، كما في «المنتقى»^(١).

وقال الموفق^(٢): لا يصحى عما في البطن، روي ذلك عن ابن عمر -
رضي الله عنهما- وبه قال الشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر، ولا نعلم
مخالف لهم، انتهى، وقال الزدجالي: لأنه ليس بمنزوع عند الجمهور، وخلافه
شاذ، فإنه أبو عمر، انتهى، وفي «المعنى»^(٣): وبه قال الجمهور، لكن بحسب عن
ولده الصغير في روية الحسن عن أبي حنيفة، وفي ظاهر الزدجالية لا، انتهى.

(قال مالك: الضحية سنة) مؤكدة على كل مقيم ومساقر إلا الحاج
(وليس بواجبة) أي: بوضوح، زاده تأكيداً لما قبله، وهذا إحدى روايتين عن
الإمام مالك، كما تقدم في قول الزاد. (ولا أحب لأحد ممن) وليس في النسخ
لمصيرية فقط «ممن» فيكون الفعل الأنبي صيغة لأحد (قوي) أي: قدر (على
نفسها) أي: يستطيع غيرها (أن يتركها). قال الشافعي^(٤): هذه العبارة يستعملها
أصحابنا فيما أكد استحبابه، وبلغ منه ما من تركه الاستحباب وإن لم يجب
فعله، وقد قال ابن القاسم في «المندوحة»: من تركها أثم، وهذا معنى
التوجوب. وقال ابن القوار في كتابه: هي سنة موجبة، وقال ابن حبيب: هي
من واجبات السنن وتركها خطيئة، قال القاضي أبو محمد: أطلق بعض
أصحابنا عليها أنها واجبة، وإنما يريدون بذلك أنها سنة مؤكدة، وهذا محتمل
من الأحوال غير قول ابن القاسم وابن حبيب الذين يؤسسان تركها عليها لا
تحتمل إلا التوجوب. والأول أشهر في السذهب.

(١) (٢/١٠٠)

(٢) «التمعي» (١٣/٣٩٢)

(٣) «المنتقى» (٣/١٠٠).

وفي التيسوط: عن إسماعيل بن أبي أوفى: أن السامر لا أضحية عليه، لأنه ليس عليه صلاة عيد، والمشهور من مذهب مالك ما تقدم، فالأضحية على أهل الأنافق وجميع الناس، قال ابن حبيب: صغيرهم وكبيرهم، ذكورهم وإناثهم، قال ابن العواز: الأحرار من أهل منى وغيرهم والمقيم والمساقر في ذلك سواء، إلا الحاج خاصة في ذلك بمعنى، فإنهم لا أضحية عليهم، قال ابن عسب: وذبيحة الحاج هدي وليست بأضحية، وليس وجوبه كوجوب الضحايا، ووجه ذلك أن الحاج لما كان تسكه شعراً، وهو التلبية، كان تسكه بالذبح شعراً، وهو التقليد والإشعار. والأصل في ذلك أن النبي ﷺ قلداً وأتبع ما سلكه في حجة وعمرته، وجعله هدياً، ولم يضح بشيء منها، انتهى.

(ثم) بصفة الماضي من التمام (كتاب الفضائل والحمد لله رب العالمين) على تمامه (حق حمده) أي: الحمد الذي يليق بشأنه، مع عجزنا عن أدائه (وصلى الله) ببارك وتعالى (على خيرته) مصدر بمعنى المفعولة، والضمير إلى الله عز اسمه، أي: الصلاة على من اختاره الله (من خلقه وصفوته) مصدر أيضاً كخيرته (من برته) سيدنا ومينا (محمد عليه ورسوله) بالجر فهما صفة محمد ﷺ (إلى جميع خلقه) يعني رسالته عامة لكافة الناس (وتتمامه) أي تمام كتاب الفضائل.

(ثم الجزء الأول من) الكتاب (الموطأ من تجزئة جزءين) هكذا في متون النسخ الهندية، وليست هذه العبارة في الشروح الهندية، ولا في النسخ المصرية، والظاهر أنه إلحاق من بعض النسخ الحققة تنبيهاً على تمام النصف الأول من «الموطأ».

وقد رقع الفراغ من تسويد هذا الجزء في السابع والعشرين من أخرى الربيعين سنة إحدى وستين بعد ثلثمائة وألف، ذا الحجة لله أولاً وأخيراً، والصلوة والسلام على سيدنا ومنا محمد وآله وصحبه دائماً ورسماً^(١).

(١) هذا كلام شيخنا. انشراح رحمه الله تعالى

٢٧ - كتاب النكاح

(٢٧) كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم

اختلفت نسخ الموطأ في ترتيب هذه الكتب، كما نبهت عليه في أول كتاب الزكاة، واقتضيت ترتيب النسخ الهندية لشموعها في هذه الديار، ثم النكاح^(١) اختلف فيه لعمه وشرعاً، أما الأول ففيه أصله التضمين والداخل، وقبل لزوم شيء لشيء مستعياً عليه، ويكون في المحسوسات، وفي المعاني، وقال المداهري: أصل النكاح في كلام العرب: العطاء، وقبل للمزويج نكاح^(٢) لأنه بيه، وقال الزجاجي: هو في كلام العرب: الموطء، والعقد جميعاً.

وفي المغرب: قولهم: النكاح الضم محاز، وقال الفرطبي: أشهر إطلاقه على العقد، وحقيقته عند الفقهاء على ثلاثة أوجه: سكاك الفاسي حبيب، أصحها: أنه حقيقة في العقد، مجاز في الموطء، وهو الذي صحبه أبو الطيب، وبه قطع الاستولي وغيره.

والثاني: أنه حقيقة في الوعد، مجاز في العقد، وبه قالت الحنفية. وهو وجه للشافعية.

والثالث: أنه حقيقة فيهما بالاشتراك. وبه جزم الزجاجي، قال العافق: وهذا الذي يرجح في نظري، وفي شرح الإقناع^(٣) في موضوعه الشرعي ثلاثة أوجه لأصحابنا، أصحها: أنه حقيقة في العقد، محاز في الموطء، قال الجبرمي: وقيل: عكسه، وإليه ذهب أبو حنيفة، وقيل: حقيقة فيهما، ويظهر اختلاف بيننا وبين أبي حنيفة في أن الموطء بالزنا هو بغيره، كما يحرمه النكاح أو

(١) نظر في الإقناع الساري (١٠٣/٩)، ومصادر المسحود (٣/١٠) والتعليق المنعقد (٢/٢).

(١١٧)

(٢) (٢٥٦/٢)

١٩٠ عندما لا يُحرّمه وعند الحنفي يُحرّمه، وإذا علق إطلاق علي النكاح عندما يُحمل علي العقد، وعنده علي الوطء. انتهى.

قلت: في هذا سنخّر عندما أيضاً بالعقد، كما صرح به ابن عابد بن إد قال: لو قال لزوجته: إن نكحتك فأنت طالق، تعلّق الوطء بخلاف الأجنبية فينعلّق بالعقد، لأن وطأها لما حرم عليه شرعاً كانت لحققة مهجورة، فتعين المجاز، انتهى.

وفي «الدم المختار»^(١٩١) هو عند الفقهاء: عقد يفيد منك النكحة، وعند أهل الأصول واللعنة: حقيقة في الوطء، مجاز في العقد، انتهى.

وقال المحقق^(١٩٢): النكاح في الشرع: عقد الزوج، عند إطلاقه بصرف إليه ما أم وصرفه عنه دليل. وقال الفاضل: الأشبه في أصلنا: أنه حقيقة في العقد والوطء جميعاً؛ لقولنا تحريم موطوء الأب من غير تزويج، لدخوله في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، وقيل: حقيقة في الوطء، مجاز في العقد، والصحيح ما قلنا: لأن الأشهر استعماله بإزاء العقد في الكتاب والسنة. وما ذكره الفاضل يفضي إلى كون اللفظ مشتركاً، وهو على خلاف الأصل، وما ذكره الأصوليون يدل على الاستعمال في الجملة، والاستعمال لما قلنا أكثر وأشهر، انتهى.

وفي «الذرة المختارة»^(١٩٣): ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم إلى الآن، ثم تستمر في التحته، إلا النكاح والإيمان، وتعبه ابن عابد بن إد بأن كونه عبادة في الدنيا، إنما هو لكونه سبيلاً لكثير المسلمين؛ ولما فيه من الإعراف وسجود.

(١٩١) (٣/٣٠).

(١٩٢) «السنن» (١٠/٢٣٩).

(١٩٣) (٣/٤٠٣).

وهذا مفسود في الجنة، وثالثاً بأن الذكر والشك في الجنة أكثر منهما في الدنيا، لأن حال العبد يسير كحال الملائكة الذين يُسبحون الملل وأسفار لا يفتشرون، ثم أحباب عتيق، ونعامة في حاشية الحموي على لأشياء.

واختلف في حكم النكاح قال الشيخ في «الملك»^(١) عن «البدائع»: لا خلاف، أن النكاح فرض حالة التوفان، حتى إن من ناقض نفسه إلى النساء، بحيث لا يسكه العير سمهن، وهو قادر على المهر والنفقة، ولم تزوج، أثم، واختص فيهما إذا لم تُشكَّ بعينه، فقال بقائه انقباض، مثل داود بن علي الأصمعي، وغيره من أصحاب الفوائد: فرض حين بعزله الصوم والسفلة وغيرهما، وقال الشافعي: مباح كالتبعية والبراء، واختلف أصحابه، فبعضهم: إنه مندوب، ومستحب، وإليه ذهب لكرخي، وقال بعضهم: فرض كغاية بعزلة الجهاد، وقال بعضهم: واجب.

ثم انما تلون بالمرحوب اختلصوا في كعبة الوجوب، قال بعضهم: واجب، كغاية كود السلام، وقال بعضهم: واجب عبثاً عملاً لا اعتقاداً على طريق التعيين كصدقة العطر والأصحية، انتهى.

وفي «المدر المنقار» يكون واجباً عند التوفان، ومنه مؤيدة حال الاعتدال، ورجح في «النهج» ووجه لمواظبة عليه والإنكار على من رغب عنه، ومذكورها لحوق الجور انتهى.

وقال الدردير^(٢) الشخص إما أن يكون له رغبة فيه أو لا فالمراتب إن حثي على نفسه الزنا وجب عليه، وإن أدى إلى الاضيق عليها من حرام، وإن

(١) اللؤلؤ للحموي، (٢/١١٠).

(٢) المصباح الكبير، (٢٥/٢٦٤).

لم يحش دس إلا أن يؤدي إلى حرام مباح، وعبر المراد إن أداء إلى قطع مندوب كره، وإلا أبيع، إلا أن يرجو نسلاً أو خيراً من بقعة على فقير، ويندب ما لم يؤد إلى حرام ولا حُرْم، والأصل فيه التندب؛ فلذا قصر عليه المصنف، شهر. أي: «مباح مختصر الخليل»، قال الدسوقي: قوله: «الأصل فيه التندب» أي: بقية الأحكام فهي عارضة له انتهى.

قال الموفق^(١): «الثاني في النكاح على ثلاثة أصروب: منهم من يذهب على نفسه النوع في المحذور إن ترك النكاح، فهذا يجب عنه النكاح في قول عامة الفقهاء، لأنه يبرمه إغفاف نفسه، وصوبها عن الحرام، وطريقه النكاح، الثاني: من يستحب له، وهو من له شهوة يأمر معها الوقوع في محذور، فيؤخذ الاشتغال به أولاً من التحلي لتراويل العبادة، وهو قول أصحاب الرأي، وهو ظاهر قول الصنعانية، قال ابن مسعود: لو لم يبق من أحلى إلا عشرة أيام، وأعلم أنني أموت في آخرها يوماً، وفي طريق النكاح فيهن لتزوّجت مخافة الفتنة.

وقال ابن عباس لعبد بن حبر: تزوّج، فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء. وقال إبراهيم بن ميسرة: قال لي طاووس: نكح من أو لأخوتك لك ما قال عمر لأبي الزوائد: ما يمنعك من النكاح إلا عجز أو فجور.

وقال الشافعي: «التخلي لخدمة الله أفضل؛ لأن الله تعالى مدح يحيى عليه السلام بقوله: ﴿وَكَيْدًا وَغُصْرًا﴾ والحضور الثاني لا يأتي النساء، فلو كان النكاح أفضل لعد مدح بركه، وقال تعالى: ﴿وَيَذَرُ مَا آتَيْنَاهُ مِنْ أَشْهَاتٍ لِمَنْ أُيَسِّرْهُ الْأَمْرَ. وهذا في معرض لاذم، ولأنه عقد معاوضة، فكان الاشتغال بالعبادة أفضل منه كالتبع.

ولما ما تقدم من أمر الله تعالى به ورسوله وحكما عليه، وقال ﷺ: «ونكثي أصوم وأطعم، واتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»، وقال سعد: لقد رآني النبي ﷺ على عثمان بن مظعون المشعل، ولو أذن له لاختصمنا، وفق عليهما^(١)...

ومن أسر قال: كان النبي ﷺ يأمرنا بالاهواء، وينهى عن التبتل فيها شديداً ويقول: «تزوجوا، الودود الأولود»، الحديث، رواء سعيد^(٢)، وهذا حث على النكاح شديداً، ووعيداً على تركه بقربه إلى الوجوب، والتخلي عنه إلى المنع، ولو كان التخلي أفضل لانعكس الأمر، ولأن النبي ﷺ تزوج وبالغ في العدد، ولأن مصالح النكاح أكثر، فإنه يشمل على تحصين الدين وأحرازه، وتحصين المرأة وحفظها، والقيام بها، واتحاد النسل، وتكثير الأمة، وتحقيق مبادئ النبي ﷺ، وغير ذلك من المصالح، الراجح أحدها على فعل العباد، وبمجموعها أولى.

وأما ما ذكر عن يحيى، عليه السلام، فهو شرعه، وشرعا وارداً بخلافه فهو أولى، والتج لا يشتمل على مصالح النكاح، ولا يفارها.

والقسم الثالث: من لا شهوة له، إما لأنه لم يخلق له شهوة كالغيبين، أو كانت له شهوة فذهبت بكبر أو مرض أو نحوه ففیه وجهان:

أحدهما: يستحب له النكاح لعموم ما ذكرنا، والثاني: التخلي له أفضل؛ لأنه لا يُحصَلُ مصالح النكاح، ويسمح ذرجه من تحصين غيره، ويُفَرُّ بها بحبسها على نفسه، والأخبار تحمل على من له شهوة لها فيها من الفرائض الدانة عليها، وظاهر كلام أحمد أنه لا فرق بين القادر على الإنفاق والمعجز عنه.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم ح (١٤٠٢).

(٢) ابن سعيد بن منصور، (١٣٩/١).

(١) باب ما جاء في الخطبة

قال: ويسمي للرجل أن يتزوج فإن كان عنده ما ينفق أنفق، وإن لم يكن عنده صبر، واحتج بأن النبي ﷺ قد أصبح وما عنده شيء، ويسمي وما عنده شيء، وأن النبي ﷺ روج رجلاً لم يقدر إلا على خاتم حديد، ولا وجد إلا إزاره ولم يكن له رداء. أخرجه البخاري^(١)، اهـ.

(١) ما جاء في الخطبة

يكسر الخاء للمعجمة: النكاح^(٢)، قال صاحب فتح^(٣): هي ما ينعمه الخطيب من الخطب والامتنان، بالقول والعمى، مأخوذة من الخطب، أي الشأن لها أنه شأن من الشؤون، وقبل من الخطب لأنها نوع مخاطبة تجري بين جانب المرحل وجانب المرأة، وهي «السبي» الخطبة مصدر بمعنى الخطب، والخطب الحاجة، ثم خصت بالنكاح لأنه بعض الحاجات، انتهى.

قال السبي^(٤)، هي ما يجري من العراصة والمعارلة للنكاح لأنه أمر غير مقرر، ولا يعين له أول ولا آخر، لأن هذا المصنف قد يستعمل في كل ما يسامح به النكاح من القول، وإن لم يكن مؤلفاً على نظم الخطب، والخطبة في استدعاء النكاح مشروعة، قال مالك في «كتاب محمد»: هي مستحبة، وهي من الأمر القديم، ليست بواجبة، وعلى ذلك جميع الفقهاء، وقال داود: هي واجبة، والذين على صحة ما ذهب إليه لجمهور حديث سهل بن سعد الذي يأتي بعد أن سبي ﷺ قال للذي لم يجد خاتماً من حديد: قد علكتك بما صحت من لقائك، اهـ.

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/١٤٣).

(٢) انظر: «الشرح الزماني» (١٢٤/٣).

(٣) «المعنى» (٣٦٤/٣).

١/١٠٦٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُصِيَّةِ أَخِيهِ».

أخرجه البخاري في: ٢٧ - كتاب النكاح، ٤٥ - باب لا يخطب على خصية أخيه.

قلت: الاستدلال به مشكل، فإن فيه استدعاء الرجل للنكاح، نعم، لو استدل به على ترك الخطبة بالضم يصح الاستدلال، والظاهر عندي: أن الخطبة بالضم هي التي ذهبت الظاهرية إلى فرضيتها، والجمهور على نفيها، أما الخطبة بالكسر فلم أجد فرضيتها عند داود في كلام عامة نفلة المناصب، فالظاهر عندي أنه وقع الاختلاط في كلام العلامة الباجي.

١/١٠٦٤ - (مالك، عن محمد بن يحيى بن حبان) يفتح المهملة ومدة الموحدة ابن منقلد بالقاف والذال المعجمة الأنصاري (هو الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (هو أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يخطب أحدكم بالرفع خبر بمعنى النهي، وهو أبلغ من صريح النهي، وهو بضم الطاء، قال صاحب «مختار الصحاح»: «خطب على المنبر خطبة بضم الخاء، وخطب المرأة خطبة بكسر الخاء يخطب بضم الطاء فيهما (على خطبة أخيه).

قال التميمي^(١): قبل: هنا النهي منسوخ، بخطبة الشارع لأمامة فاضمة بنت قيس، على خطبة معدوية، وأبي جهنم، ونفهاء الأمصار على عدم النسخ، وأنه باق.

قال الموفق^(٢): لا يخلو حال المخطوبة من ثلاثة أقسام: أحدها: إن نكح إلى المخاطب لها فتحييه، أو تأذن لزوجها في إيجابته، فهذه يحرم على غير

(١) «عمدة القاري» (٩٥/١١).

(٢) «المعني» (٥٦٧/٩).

خطبها خطبها لرواية الباب، ولأن في ذلك فساداً على الخاطب لأول، وإيقاع العداية بين الناس، ولا يعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم إلا أن قوماً حملوا النهي على الكراهة، والمظاهر أولى^(١).

القسم الثاني: أن ترده أو لا تترك إليه، فهذه مجوز خطبتها؛ لعمد روث فاطمة بنت نيس أنها أتت النبي ﷺ وذكرت أن معاوية وأبا جهم خطبها، فقال رسول الله ﷺ: «أما معاوية تصعبوك، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، انكحى أسامة بن زيد، مضى عليه، فخطبها النبي ﷺ بعد عباها إياه بخطبة معاوية ونهى جهم لها».

القسم الثالث: أن يوجد من المرأة ما يدل على الرضا والسكون، تعريضاً لا تصريحاً، فهذه في حكم القسم الأول، لا يحل لغيره خطبتها، هذا ظاهر كلام الخرفي. وظاهر كلام أحمد، وقال القاضي: ظاهر كلام أحمد إباحة خطبتها، وهو مذهب الشافعي في الجديد، وأما في وزعموا أن الظاهر من كلامها ركونها إلى أحدهما، واستدل القاضي بخطبتها لها قبل سؤالها هل وجد منها ما دل على الرضا أو لا؟

وثبت عموم قوله ﷺ: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه»، وأما حديث فاطمة فلا حجة لهم فيه، فإن فيه ما يدل على أنها لم تترك إلى واحد منهما من وجهين: أحدهما: أنه عليه الصلاة والسلام قد كان قال لها: «لا تسبقيني بنفسك» فلم تكن لتفأث بالاجابة قبل أن تؤذن رسول الله ﷺ.

والثاني: أنه ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ كالاستشارة له فيهما، أو في العدول عنهما إلى غيرهما، ثم خطبة الويل على نعمة أخيه في موضع النهي

(١) كما في الأصل ولا وجه محله، والنظام الأول، وفي الشرح الكبير محله، والأول أولى. اهـ.

محرم، وقال أبو جعفر التكريفي: هي مكرهة غير محرمة، وبنا طاهر النجاشي
 كون مقتضاء التحريم: فإن فعل فتكاحه صحيح، نص عليه أحمد، فقال: لا
 فرق بينه، وهو مدعى الشافعي، وروى عن مالك، فإنه أنه لا يصح، اهـ.

وقد العطي: هذا النهي للتأديب، وليس بهي حريم، نص العلاء عند
 كثير الفقهاء، قال نجاشي: قد قال، ولا ملزمة سر كونه لتحريم، ومن
 ينفلان عند الجمهور، بل هو عندهم للتحريم، ولا يبطل العقد، بل حكم
 المولي أن النهي فيه للتحريم بالإجماع، ولكن اختلفوا في شروطه، فقال
 الشافعي والحنابلة: محل التحريم: إذا صرحت المخطوبة، أو وليها بالإباحة
 فلو وقع الصريح بلزوم فلا تحريم، فلو لم يعلم الشيء بالتحريم، يجوز الهجره
 بالخفية لأن أصل الإباحة، بعد الحيلة في ذلك وإيثار.

ون وقع: لإجابة التعريض كقولهم: لا رغبة منك، فمولا: هو
 الشافعي، لأصح، هو قول المالكية، الحنفية، لا يحرم أيضاً، وإذا وجدت
 شرط التحريم، ووقع العقد للناسي، فقال الجمهور: يصح مع ارتكاب
 التحريم، وقال داود: يصح النكاح من الذوق وبعد، وعند المالكية خلاف
 كاشغري، وقال بعضهم: يصح قبله لا بعده، وحنابلة الجمهور: أن النهي عنه
 الخطية، وهي ليست بشروط في صفة نكاح، فلا يفسخ النكاح بزعمه غير
 صريحة، وحكى القاضي أن بعض العلماء قال: إن هذا النهي مخرج بشيء
 من طهرت قلوبهم، ثم رآه وفعله، بأنها حرام، مستثيرة، فأثير عليها بما هو
 الأولي، وما يكن هناك خطية على خطية، اهـ.

قد استرشد^(١) أن الخطية على الخطية قائم في ذلك، قال: عن
 النبي ﷺ: «احتسبوا، هل يدل ذلك على فساد النهي عنه أو لا؟ فقال داود:

(١) نهاية المحتجب (٢/٢١).

٢/١٠٦٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُخْطَبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ».

أخرجه البخاري في: ٦٧ - كتاب النكاح. ٤٥ - باب لا يخطب على خطبة أخيه.

يفسخ، وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يفسخ، وعن مالك القولان جميعاً، ونالك يفسخ قبل الدخول لا بعده.

وقال الدردير^(١): حرم خطبة امرأة راكنة لغير فاسق من صالح أو مجهول، أما الراكنة للفاسق فلا تحرم خطبتها، إن كان الثاني صالحاً أو مجهولاً، وإلا حرّم، فأنصور تسع، والمحرمة في سبع منها، أي والجواز في اثنين منها، وهما: خطبة صالح أو مجهول الحال على فاسق، وفسخ عقد الثاني وجوباً بطلاق إن لم يبين الثاني بها وإلا مضى - اهـ.

٢/١٠٦٥ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه» زاد البخاري برواية ابن جريج عن نافع: «حتى يترك الخطاب فيه أو يأذن له الخطاب»، قال الحافظ^(٢): استدل بقوله: «على خطبة أخيه» أن محل التحريم إذا كان الخطاب مسلماً، فلو خطب النعمي ذمياً، فأراد المسلم أن يخطبها جاز له ذلك مطلقاً، وهو قول الأوزاعي، ووافقه من الشافعية ابن السكيت وابن جويرية، والخطابي، ويؤيده قوله ﷺ في قول حديث عتبة بن عامر عند مسلم: «المؤمن أخو المؤمن، فلا يحل للمؤمن أن يتنازع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبته حتى يدرك».

قال الخطابي^(٣): قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم، فبختصر انتهى

(١) «الشرح الكبير» (٢/٢١٧).

(٢) «فتح الباري» (٩/٢٠٠).

(٣) انظر: «مسائل السنن» (٢/١٤٦).

قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبِينَا نَرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خَطْبَةٍ أُخْبِيهِ: أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، فَتَرْكَنَ إِلَيْهِ، وَيَتَّبِعَانِ عَلَى صِدَاقٍ وَاحِدٍ مَعْلُومٍ، وَقَدْ تَرَاضِيَا قَبِينَ نَشْرَطُ عَلَيْهِ لِنَفْسِيهَا، قَبْلَ أَنْ تَنْتَهِيَ.....

بالمسلم، وضعب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك، وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهم له.

وقريب منه ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك: أن المخاطب لأول إذا كان حاشقاً جاز للعفيف أن يعطى على خطبته، ويرجحه ابن العربي منهم، وهو متجه إن كانت المخطوبة عفيفة، فيكون العاشق غير كفء لها، فتكون خطبته كلا خطبة، ولم يعتبر الجمهور ذلك إذا صدرت عنها علامة القبول، وقد أطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول، انتهى.

قال الموفق^(١): فَإِنْ كَانَ الْمَخَاطِبُ الْأَوَّلُ دَمِيًّا لَمْ تَحْرُمِ الْخُطْبَةُ عَلَى خَطْبَتِهِ، نَحْوُ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، أَنْتَهَى

(قال يحيى: قال مالك: وتفسير قول رسول الله ﷺ) من النهي عن الخطبة من أخيه (قريباً نرى) يضم الثنن أي نظن ويتبعها أي نعتقد (والله أعلم) بحقيقة ما أراد رسوله (لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) بيان لقوله ﷺ، وتفسيره (أن يخطب للرجل المرأة تتركن) من التركن، وهو الميل (إليه) أي: المخاطب يعني يظهر رضاها إليه (ويتفقان) بالثنن استئناف، وفي نسخ بحلفها، عطف على يعطى (على صفاق واحد معلوم) متعين (وقد تراضيا) على النكاح بذلك (قهي) المخطوبة (نشرط عليه) أي على المخاطب (لنفسها) قال صاحب المختار: الشرط معروف، وقد شرط عليه كذا من باب ضرب ونصر واشترط أيضاً، والمعنى: كأنها شرطت على الرجل أن تزوج لنفسها (فقطك التي) أي هي المرأة

(١) «المضي» (٩/ ٥٧١).

نَهَى أَنْ تُخْطَبَ الرَّجُلُ عَلَى خَصِيَّةِ أُخِيهِ. وَلَمْ يَمَنْ بِذَلِكَ، إِذَا خَطَّتِ
الرَّجُلَ الْمَرْأَةُ فَلَمْ يُوَافِقْهَا امْرَأَةً.....

الذي (نهى) رسول الله ﷺ (أن يخطبها الرجل) أي: يخطب أحد هذه المرأة
فتكون هذه خطيبته (على خطبة أخيه).

قال الساجي^(١)، معنى أن يخطب امرأة قد خطبها أخوه المسلم، ورضيت
به، ووافقت على صداق، وكذلك دري عن ابن نافع: أن له أن يخطب ما لم
يتعنا على صداق معلوم، على رواية «الموطأ»، وروى ابن حبيب، عن
ابن القاسم، وابن وهب، وابن عبد الحكم، ومطرف، وأبي العاصم، أن
المرأة إذا أظهرت الرضا بالرجل، فقد نهى غيره عن أن يخطب تلك المرأة،
وإن لم ينفقها على صداق، وجه قول ابن نافع: أن الموافقة لم تكمل بعد،
وإنما تكمل بالتفويض أو بغرض الصداق، وذلك أن كثرة الصداق قد ترغبها من
من تزهد فيه، كما أن قلته قد ترهدها فيمن ترغب فيه، وهو عورص تضعها،
ومعظم ما ينفق زوجها.

وجه قول ابن القاسم، ما احتج به ابن حبيب من أن ذكر الصداق ليس
بشرط في صحة النكاح، لأن قد يعتمد من غير نسبت في نكاح التفويض،
انتهى.

قال الدردير^(٢): حرم خطبة امرأة راكمه، إن قدر صداق، بل ولو لم يقدّر
صداق، خلافاً لابن نافع، قال المصنف: قوله: خلافاً لابن نافع، أي المقاتل
لا حرمة إلا إذا قدر الصداق، وهو ظاهر «الموطأ» كما في «التوضيح»، وفي
«المواق» مقتضى من ابن عرفة أن كلا من التولين مشهور، انتهى.

(وله معنى) بيناه المعلوم، أي: لم يرد النبي ﷺ. ويحتدل بينه السجول
بذلك) النهي له (إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها) أي: المرأة (أمره) أي:

(١) «المطى» (٣/٢٦٤).

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٢١٦).

وَلَمْ تَرْكَنْ إِلَيْهِ، أَنْ لَا يَخْطُبَهَا أَحَدٌ، فَهَذَا بَابُ فَسَادٍ يَدْخُلُ عَلَى النَّاسِ.

٣/١٠٦٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَزَمْتُمْ بِهِ مِنْ ظُلْمِ الْيَسَاءِ إِنْ أَصْنَعْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ

حَالُ هَذَا الرَّجُلِ الْخَاطِبِ، (وَلَمْ تَرْكَنْ إِلَيْهِ، أَنْ لَا يَخْطُبَهَا أَحَدٌ) بَعْدَ الْخُطْبِ الْأَوَّلِ (فَهَذَا) أَيِ: عَمُومِ النِّهْيِ مُطْلَقاً بَعْدَ خُطْبَةِ أَحَدٍ سِوَاهُ رَكْعَتِ أَوْ لَا (بَابُ فَسَادٍ) بِالإِضَافَةِ (يَدْخُلُ عَلَى النَّاسِ) أَيِ: نَوْهِي مُطْلَقاً فَتَحَ عَلَى النَّاسِ بَابَ الْفَسَادِ.

قَالَ (الْبَاحِي)^(١): يَرِيدُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ مَضِرَّةَ هَذَا كَانَتْ نَعْمٌ وَتَشْيِيعٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ الْمَرْأَةَ مِنْ لَا تَرْضَاهُ، بَلْ تَرُدُّهُ، فَإِذَا امْتَنَعَ عَلَى النَّاسِ خُطْبَتَهَا، وَالتَّعَرُّضَ لَهَا بِذَلِكَ، فَقَدْ قَصُرَتْ عَلَى الْأَوَّلِ الَّذِي كَرِهَتْهُ، وَعَلَى الرِّضَا مَعَا بَدَلَهُ لَهَا مِمَّا لَيْسَ بِسَوِيٍّ لَهَا، وَهَذَا مِمَّا يَعْظِمُ فَسَادَهُ، انْتَهَى، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قِصَّةُ فَاطِمَةَ الْمَذْكُورَةِ قَرِيباً فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، وَمِثْلُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ، حَكَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ، وَاجْتَبَى أَيْضاً بَقِيعَةَ فَاطِمَةَ.

٣/١٠٦٦ - (مَالِكٌ)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ (الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي يَكْرَ الصَّدِيقِ)، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَلَّقَ الْبُخَارِيُّ أَثَرِ الْقَاسِمِ بِنَحْوِ (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي) تَفْسِيرِ (قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ﴾) لَا إِسْمَ ﴿عَلَيْكُمْ فِيمَا عَزَمْتُمْ بِهِ﴾) أَيِ: قَوْلُكُمْ مِنَ التَّمْرِضِ، وَهُوَ: إِمَالَةُ الْكَلَامِ عَنْ تَهَجُّجِهِ إِلَى عَرَضٍ مِنْهُ يَضْمُ الْعَيْنَ، أَيِ: جَانِبِ ﴿يَرْكَنُ ظُلْمَةُ الْيَسَاءِ﴾) الْمَشْرُوفِ عَنْهُنِ إِزْوَاجَهُنَّ، وَمِنْ بَيَانِ لَعْنٍ، وَالْمُرَادُ أَنَّ مَا صَرَّحَ مِنْ الْخُطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ فَتَرَهُ جُنَاحَ أَوْ إِسْمَ ﴿إِنْ أَصْنَعْتُمْ﴾) أَيِ: أَصْنَعْتُمْ ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾) مِنْ قَصْدِ تَكَاثُرِهِ، أَقْصَرَفِي النِّسْخِ الْهِنْدِيَّةِ عَلَى هَذَا الْقَفْرِ مِنَ الْآيَةِ.

(١) «المتن» (٣/٢٦٥).

عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَنْ يَكُنْ لَكُمْ قَوْلٌ مُعْتَدٍ مِنْ إِيَّائِي إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا^(١) أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ: وَهِيَ فِي عِلَّتِهَا مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا: إِنَّكَ حَلِيٌّ لِكَرِيْمَتِي، وَإِنِّي فِيكَ لِرَاعِبٍ، وَإِنْ أَنَا لَسَانِي إِيَّاكَ خَيْرًا وَرِزْقًا، وَنَحْنُ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ.

وزاد في النسخ المصرية بعد ذلك تمام الآية بلفظ (﴿عَلِمَ اللَّهُ﴾) كالتعليق لقوله: لا جناح. أي: إنما أباح لكم التعريض لعلكم بأنكم لا تصبروا عنهم (﴿أَنْكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾) بالخطبة، فأباح لكم التعريض، وقال ابن كثير: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾^(٢) في لغةكم، ورفع الحرج عنكم في ذلك (﴿وَلَنْ يَكُنْ لَكُمْ قَوْلٌ مُعْتَدٍ مِنْ إِيَّائِي﴾) اسلك على محذوف دل عليه ستذكروهن، أي: فاذكروهن، ولكن لا تواعدوهن (﴿إِيَّائِي﴾) أي: السكاح، والمراد بالمواعدة بالفسخ، أي: النكاح المصريح بالخطبة، وقيل: عقد النكاح سرًا في العدة، فإذا حلت أظهر ذلك، وقيل: المدة بأن لا تتزوج غيره، وقيل: المراد به الزنا (﴿وَلَا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾) أي ما عرف شرعاً، وهو التعريض فيجوز لكم ذلك، فقال الفاسم في تفسير القول المعروف، ثم إلى ما هنا الرتبة في النسخ المصرية وافقت النسخ بعد ذلك في قول: (أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي عِلَّتِهَا مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا) قال الزرقاني: وكذا من طلاقه البائن لا الرجعي، فيحرم فيها التعريض إجماعاً قاله القرطبي، انتهى.

(إِنَّكَ) كسر لكاف (حَلِيٌّ) تشديد الهاء (لِكَرِيْمَتِي) مضافة (وَإِنِّي فِيكَ) لرأغب) وكان تعريضاً؛ لأن الرتبة لا تنمين في النكاح، فلا يكون صريحاً حتى يصرح بمتعلق الرغبة، كأن يقول: راعب في نكاحك (وَإِنْ أَنَا) شارك وضاعى (لسانِي إِيَّاكَ خَيْرًا) (و) لسانِي إِيَّاكَ (وَرِزْقًا، وَنَحْنُ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ).

وقال السيوطي في "الدرر"^(٣): أخرجه مالك، والشافعي، وابن أبي شيبة،

(١) مروة البقرة: الآية ٢٣٥.

(٢) انظر: "الدرر المستورة" (١/٦٢٠).

(٢) باب استئذان البكر والأيم في أنفسهما

وتنهني، وفيه: وإن سنن إليك حيراً أو ذرقاً أو نحو هذا من القوفاً، بلفظ أو في الموصعين، وحكى ابن كثير عن ابن عباس قوله: التعريض أن يقول: يا أريد التزويج، وبني أسب امرأة من أمرها ومن أمرها، وفي رواية: يودها، لأن الله رزقني امرأة، ونحو هذا.

(٢) استئذان البكر

بكسر الموحدة وسكون الكاف: العذراء، وانجس، بكار، قال الراغب^(١): أصل الكلمة: البكرة التي هي أول بهار، فاشتق من لفظه لفظ النعل، فقبل: نخل فلان، ونحوها منها حتى التحميل، لتقدمها على سائر الأوقات، فقبل بكر متعجل في أمر: بكر. رسميت التي لم تنقض بكراً عشراً بالثيب لتقدمها عليها فيما يراد له النساء (والأيم) بكسر التحتية لفظ: من لا زوج له وحلاً كان أو امرأة، بكر أو ثيب، والعراء هاءاً والثيب الممقابلة، قال الراغب: أيم المواة التي لا يعمل لها، وقد قبل المرحل أي لا زوج له، وذلك على طريق التلمس بالمرأة، لا على التحقيق (في أنفسهما) يعني: بيان مطلب لإذن من البكر والثيب في نكاحهما، وتجب بطلب الإذن منهما.

واختلفوا هاهنا في إيجاب المرأة على نكاح وإعتراف على استئذانها، وفي أن مناط الإيجاب على البكار أو الصغر، وحكى عامة فلاة المذاهب الإجماع على إيجاب البكر غير البالغ، وعلى أن لا يجزئ الثيب البالغ، وقالوا: إن الخلاف في النوعين فقط، البكر لبالغ، والثيب غير البالغ، لكن في كلا الإجماعين نظراً لوجود الخلاف فيها (إلا أنهم لم يستعنوا إلى ذلك تشديد الخلاف).

(١) مفردات الفري (ص ١١٠).

قال الموفق^(١) أما البكر والصغيرة فلا خلاف فيها، قال ابن المنذر: أجمع كل من نحط عنه من أهل العلم أن نكاح الأب ابنة البكر الصغيرة حذر إذا زوجها من كنفه، ويجوز له تزويجها مع كراهيتها وامتناعها. قالت عائشة - رضي الله عنها -: تزوجني النبي ﷺ وأنا ست ست، وبني بي وأن ابنة سبع، منعز عنه^(٢).

ومعلوم أنها لم تكن في تلك الحال ممن يعتبر إقتهاء، وروى الأئمة أن قدامة بن مظعون تزوج ابنة الربيع حين مضت عقيل له. فقال: إن بنت ذرئتي وإذا بنتك كانت امرأتي، اهـ.

وقال المهلب: أجمعوا أنه يجوز للأب تزويج ابنة الصغيره البكر. ولو كانت لا عوطاً مثلها، إلا أن تطحاوي حكى عن ابن شُرَامة منعه فيمن لا نوطاً. وحكى ابن حزم، عن ابن شُرَامة مطلقاً أن الأب لا يزوج بنته البكر الصغيرة حتى بلغ وتأذن، وزعم أن تزويجها ﷺ عائشة - رضي الله عنها - كان من خصائصه، ومفاته تجوز الحسن والنخعي للأب إيجاب بنت كبيرة كانت أو صغيرة. بكر كانت أو ثيباً، كذا في «الفتح»^(٣).

قال الموفق^(٤): وليس هذا لغیر الأب، يعني: ليس لغيره إيجاب كبيره، ولا تزويج صغيرة خدماً كان أو غيره. وبه قال مالك، وأبو عبيد، والثوري. وابن أبي ثعلبة، وبه قال الشافعي، إلا في الجد فإنه بيعه كالأب: لأن ولادته ولاية لإبائه، فلهذا إيجابها كالأب، وقد الحسن، وعمر بن عبد العزيز.

(١) «المعاني» (٣٩٨/١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٩٤)، ومسلم (١٤٣٣).

(٣) «فتح الباري» (١٩٠/٥).

(٤) «المعاني» (١٠٢/٩).

وعطاء، وطابوس، وقنافة وابن شرمه، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وغير الأب ترويع الصغيرة، ولها الخيار إذا بلغت. وقال هؤلاء غير أبي حنيفة: إذا تزوج الصغيرين غير الأب، فلهما الخيار إذا بلغا، قال أبو الخطاب: وقد نقل عبد الله، عن أبيه كقول أبي حنيفة.

وإذا بلغ الحاربة نسع سنين، ففيها روايتان، إحداهما: أنها نسئ ثم تبلغ تسعا، نص عليه في رواية الأثرم، وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وسائر الفقهاء قالوا: حكم بنت تسع حكم بنت ثمان؛ لأنها غير بالغة، والرواية الثانية: حكمها حكم البالغة. نص عنها في رواية ابن المنصور، لرواية الإمام أحمد، بمساندة عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: إذا بلغت الجارية تسع سنين، فهي امرأة، ورواه القاضي بإسناد عن عائشة - رضي الله عنها - أنه.

قال الحافظ^(١): قد تحقق الشافعي الحد بالأب، وقال أبو حنيفة والأوزاعي: بروحها قل ونبي، وقال أحمد: إذا بلغت تسعاً حاز للأولياء، غير الأب بكاهب، وكانه أدام الحطة أي غطلة البلوغ مقام الثمثة، وعن مالك يلتحق بالأب في ذلك وصبي الأب دون بقية الأولياء، أنه.

قلت: وهو كذلك عند مالك، كما صح به التدوير.

وأما الحكم بالبالغة، فقال المونز^(٢): عن الإمام أحمد فيه روايتان، إحداهما: له إيجابها على النكاح، وترويعها بعير إذنها كالأصغيرة، وهذا مذهب مالك، «ابن أبي ليلى، والشافعي، ومصدق، والثانية: ليس له ذلك، وإستنباهها أبو بكر، وهو مذهب الأوزاعي، والثوري، وأبي عبيد، وأبي ثور،

(١) ملحق الحاربي (١/١٩٩)

(٢) «المعنى» (١/٣٩٩)

وأصحاب الرأي، وابن المنذر ثرواية أبي هريرة مرفوعة: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر»، ولا تنكح البكر حتى تستأذنها»، الحديث متفق عليه^(١).

وأما الشيب البالغة فقال السوفي^(٢): لا يجوز للأب، ولا لغيره تزويجها إلا بإذنها في قول عامة أهل العلم إلا الحسن قال: له تزويجها وإن حرمت، والمتنعي قال: بزوج بنته إذا كانت في عياله، فإن كانت في بيتها مع عيالها استأمرها، قال إسماعيل بن إسحاق: «لا أعلم أحداً قال بقول الحسن، وهو قول شاذ خالف أهل العلم والسنة؛ لأن الاختصاص بنت محرم زوجها وبوها وهي ثيب فكرهت فأنت رسول الله ﷺ فرد نكاحه، رواد البخاري^(٣) والأئمة كلهم». وقد ابن عبد البر: هذا الحديث مجمع على صحته، والقول به، ولا أعلم مخالفاً له إلا الحسن، اهـ.

قال الحافظ^(٤): رد النكاح إذا كانت ثيباً فزوجت بغير رضاها إجماع، إلا ما نقل عن الحسن أنه أجاز إجماع الأب للثيب، وعن المتنعي: إن كانت في عياله جاز وإلا رد.

واختلفوا إذا وقع العقد بغير رضاها، فقالت الحنفية: إن أحازنه جاز، وعن المالكية: إن أحازته عن قريب جاز وإلا فلا. ورده الباقون مطلقاً، اهـ. قلت: وسأني الكلام على ذلك في حديث النساء.

وأما الشيب الصغيرة فقال السوفي^(٥): فيها وجهان: أحدهما: لا يجوز

(١) أخرجه البخاري (٥١٣٦)، ومسلم (١٤١٩).

(٢) «المعجم» (١٠٦/٩).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٩٤٥).

(٤) «فتح الباري» (٦٩٤/٩).

(٥) «المعجم» (٤٠٧/٩).

١٠٦٧/١ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ
 نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: «الْأَيْمُ.....»

تزيينها، وهو ظاهر قول الخوافي، واحذره ابن حامد، وسيره، وهو مسند
 لشعبي، لأن الإخبار يختلف بالكثرة والضرورة، لا بالصفة، والأكبر، ولوجه
 لثاني: لأنها تزيينها، ولا يستأمرها، بخلاف أبو بكر وغيره، وهو قول
 مالك، وأبي حنيفة، لأنها موهبة، بخلاف إحداهما، والأخبار محمولة على
 الكبير، اهـ.

قال ابن رشد^(١) في سبب اختلافهم: إنهم اختلفوا في وجوب الإخبار على
 هو النكارة أو الصفرة، فمن قال الصغير، قال لا يجزئ ذكر النافع، ومن
 قال: البكار، قال يجب أكبر النافع، ولا يحزب الصغير، ومن قال:
 كل واحد منهما، يوجب الإخبار إذا انفرد، قال: يحزب الكفر السالم، والشب
 تغير نافع، والتعليل الأول لتعليل أبي حنيفة، والثاني لتعليل الشعبي، والثالث
 لتعليل مالك، والأممول أكثر تباه لتعليل أبي حنيفة، اهـ.

١٠٦٧/٢ - (مالك). عن عبد الله بن الفضل، عن العباس بن دحية عن
 الحارث بن عبد الصمد المصلي الهامسي المدي لثة تايي صغير من رواة النسبة (عن
 نافع بن جبير بن مطعم) بن عدي، يقرني (عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ
 قال) قال ابن عبد البر^(٢): عند حديث ربيع، أصل من أصول الأئمة، رواه
 عن مالك مباحة من الحلة كسبه، والسحابين، ويعين انقطاعه، وقيل: رواه
 عنه أبو حنيفة وثأ بصح، وقال عياشي: رواه عن مالك أكثر أفراداً، ومن هو
 أكثر منهم كأبي حنيفة، واللبث

(الأيام) قال القاضي: اختلاف العلماء في المراد بالأيم ههنا مع اتفاق

(١) في نسخة أخرى: (١٠٦٧).

(٢) نظم الاستاذ (١٠٦٧/١٠٦٧).

أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا

أهل اللغة، على أنها تطلق على امرأة لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة، بكراً كانت أو ثيباً، فقال علماء نحواز واللغة: كافة: المراد: الثيب؛ لما جاء في رواية أخرى بالثيب، وقال الكوليت وزفر: الأيم عنها: كل امرأة لا زوج لها، بكراً كانت أو ثيباً، كما هو مقتضاه من اللغة، فأنوا: فكل امرأة بلغت، فهي أحق بنفسها من وليها، وعقدها على نفسها النكاح صحيح، ومه قال الشعبي، وأنزهري، فإنه النووي^(١).

وقال الباجي^(٢): الأيم هي: التي لا زوج لها، وقد روي في هذا الحديث الثيب، وهو قريب من الأول، إلا أن لفظ الأيم لا يستعمل إلا في التي لا زوج لها قط، وقال القاضي أبو إسحاق: إن الأيم التي لا زوج لها، بكراً كانت أو ثيباً، بالغة كانت، أو غير بالغ، يخص من ذلك الثيب ذات الأب، ويحمله على الثيب، وعلم، الثيب المنيعة، اهـ.

(أحق بنفسها من وليها) قال النووي^(٣): اختلفوا في هل أحق بالإذن والعقد على نفسها؟ فقد الجمهور بالإذن فقط، وعند هؤلاء، أي: الكوفيين وغيرهم بهما جميعاً، وقوله **يَحْتَمِلُ**: أحق بنفسها؟ يحتمل من حيث التوقف، أن المراد: أحق من وليها في كل شيء، من عقد، وغيره كما قال أبو حنيفة ودود، ويحتمل أنها أحق بالرصاص، أي: لا تزوج حتى تنطق بالإذن، لكن لما صبح قوله **يَحْتَمِلُ**: لا نكاح إلا بولي مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي يتعين الاحتياط الثاني، لكن للمخالف أنه يعاوضه قوله **يَحْتَمِلُ**: «ليس للولي مع الثيب امرأة العبد»، أخرجه أبو داود^(٤) والسنائي عن ابن عباس.

(١) - نظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢٠٣/٩/٥).

(٢) - المنهاج (٢٦٦/٢).

(٣) - شرح صحيح مسلم للنووي (٢٠٣/٩/٥).

(٤) - سنن أبي داود، (٢٣٣/٢) ج (٢١٠٠)، والسنائي (٨٥/٦).

وَالْبِكْرُ تَسْدَانٌ فِي نَفْسِهَا . وَإِذَا بَلَغَتْ صِبْغَانَهَا

أُصِرَّ بِهَا مَسْنُونٌ فِي . ١٤٠ - كتاب النكاح ، ١٠٨ - باب استئذان النكاح في النكاح
بالتطيق ، والبكر بالسنن ، حديث ١٠٩ .

(ولبكر) أي: البتة ، وهي رواية شعبة عن مالك . واليهيمة مكان البكر
وسميتي الكلام عليها ، قال الرافعي^(١) : اخْتُبِرَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ الْبَكْرِ بِهَا
عَلَى الْيَهِيْمَةِ ، تَمَّا جَاءَ مَفْسُورٌ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى ، وَجَمْعُهُ عَلَى طَرَفِهِ وَلَوْ ذَاكَ
أَبَد . لَكُنْ عَلَى الدَّابِّ لَا عَلَى الرُّحُوبِ . اهـ

(تسأذن) أي: أحجبها (في نفسها) أي: في أمرها (أو إقناعها) متنا
خبر (صحبها) مانضم ، أي: سكوتها ، قال القرطبي : هَذَا مِنْ بَيِّنَاتِ مَرَاغَمَاتِ لَتَمَامِ
سُؤَالِهَا ، وَبَقَاءِ لَاسْتِحْبَابِهَا ، لِأَنَّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ صَرِيحًا لَطَنَ أَمْرُهَا بِرَأْيِهِ فِي
الرَّحَالِ . وَذَلِكَ لَا يَلِيْقُ مِنَ الْبَكْرِ .

واستدلوا بالعموم أن تعلم أن صباه إذا ، والحديث مما استدله
الشافعي أو من وافقه ، ووجه الاستدلال أنه صم النساء فسمين : ثيباً وأبكاراً .
ثم خصص الثيب بأنها أحق من ولبتها ، فلو أن البكر قاتلت في ترجيح حلفها على
حق الولي لم يكن لأفراد الثيب معنى ، وإذا دأبته لا دلالة على أن البكر ليست
أحق بنفسها إلا من جهة المصهرم ، والحفة لا يقولون به . ولو شاء فقد خالفه
منطوقه ، وهو قوله ﷺ (وَالْبِكْرُ تَسْدَانٌ) وقد أخرج البخاري^(٢) برواية
أبي حمزة عن أبي بصير قال : «لَا نَكَحَ الْأَبَدَ حَتَّى تَسْتَأْمَرَ ، وَلَا تَنْكَحَ الْبِكْرَ
حَتَّى تَسْأَذَنَ» ، قالوا : «وَسَوَّلَ اللَّهُ وَكَيْفَ بِهَا؟» قَالَ : «أَلَّا تَسْكُتَ» ، وَإِنَّمَا
فَرَّقَ بِهَا ؛ لِأَنَّ الْبَكْرَ مَسْنُونٌ فَمَعْلُومُ السُّكُوتِ إِذَا بَلَغَتْ فِي حِفْظِهَا .

وقال النووي^(٣) : اِدْعَاهَا بِهَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ «لَا تَنْكَحَ الْبَكْرَ حَتَّى

(١) شرح الرافعي (١/٣٧٧)

(٢) صحيح البخاري (٤/١٣٦)

(٣) شرح مسلم للنووي (١٠٢/٢٥٠)

تستأمره، فقال الشافعي، وإن نسي يعلو، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم الاستئذان في البكر مأمور به، فإن كان الولي أباً، أو جداً كان الاستئذان مندوباً إليه، وإن زوجها بغير استئذانها صح لكمال شفقتها، وإن كان غيرهما من الأولياء وجب الاستئذان، ولم يصرح إنكاحها قبله، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وغيرهما من الكوفيين: يجب الاستئذان في كل نكح بالغة له.

نعم في رواية شعبة من لفظ النسبة نكح البكر، وأخرج الترمذي^(١) برواية أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: «التيمة تستأمر في نفسها، فإذا صدمت فهو إدنها، وإن ثبت فلا جواز عليها»، قال الترمذي: اختلف أهل العلم في تزويج التيممة، فرأى بعض أهل العلم أن التيممة إذا تزوجت، فأنكاح موقوف حتى تبلغ، فإذا بلغت فلها اختيار في إحصاره النكاح وفسخه، وهو قول بعض التابعين وغيرهم، وقال بعضهم: لا يجوز نكاح التيممة حتى تبلغ، ولا يجوز الخيار في النكاح، وهو قول الثوري، والشافعي، وغيرهما، وقال أحمد، وإسحاق: إذا بلغت التيممة تسع سنين فزوجت، فرصت، فأنكاح جائز ولا خيار لها، إذا أدركت، وقد قالت عدلثة: إذا بلغت انحصار تسع سنين فهي امرأة، انتهى.

قال الحافظ^(٢): نقل ابن عبد البر، عن مالك: أن مكوث البكر التيممة قبل إدنها، ومقبوضها لا يكون ربا منها، بخلاف ما إذا كان بعد مقبوضها إلى وثبها، وحسن بعض الشافعية الاكتفاء بمكوث الميكر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرهما، والنصح الذي غلبه الجمهور استعمال الحديث في جميع الأبيكار بالنسبة لجميع الأولياء، انتهى.

(١) أخرجه الترمذي في النكاح، باب ما جاء في إحصاء البكر على الترمذ (١٠٦٢).

(٢) فتح الباري، (١٤٣: ١٤٤).

قال الشيخ في «البدل»^(١): مذهب الحنفية في ذلك: أن البتمة إذا زوجها الجدة نفذ نكاحه، ولا خيار لها إذا طلعت، وأما إذا مكحها غيره، يتعقد النكاح، ولها الخيار بعد البلوغ، انتهى.

قال أيضاً: البتمة الصغيرة التي مات أبوها، والمراد هاهنا البالغة، سماها بتمة باعتبار ما كانت، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَلْتَمِسُ نُفُوسًا﴾ والتسبية بها لمراساة حقها، والشفقة عليها، فإن البتمة مظنة الرأفة والرحمة، فكانه ﷺ شرط بلوغها، فمعتاه لا تنكح حتى تبلغ فتستأمر، انتهى.

قال الباقى^(٢) - قوله ﷺ «البكر تستأذن في نفسها»، قال ابن القاسم، وابن وهب، وعلي بن زياد، عن مالك في «المعونة»: يريد البكر التي لا أب لها؛ لأنها هي التي تستأذن، ثم قال: فالتى تستأذن، هي البكر البالغة، لأن غير البالغة لا إذن لها، فالأبكار على ثلاثة أصناف: بكر بالغ تنكح، وتستأذن، وهي التي ذكر أنه يزوجهها وصيها أو وليها، ويكره لا تنكح ولا تستأذن، وهي البتمة التي لم تبلغ المحيض، فإن البتمة لا تزوج إلا بإذنها، والتي لم تبلغ لا يصح إذنها فلا يصح إنكاحها، وهذا في ذات القدر، قال ابن حبيب: ليس نوصي، ولا لولي إنكاح صغيرة حتى تبلغ، فإن فعل فسخ ذلك أبداً، وإن طلق وكان الولد، ووضعت بذلك، فانه مالك وأصحابه، وقال ابن القاسم في «الموازنة»: يفسخ إلا أن يتقدم بعد النماء فيمضي. وقال أصبغ: حتى يتقدم وتلد الأولاد، ولم ير الثمادي عشرة أشهر طولاً مع الولد.

وأما المحتاجة ففي «العتبية» عن مالك: لا تزوج حتى تبلغ لمحيض، وروى عنه، في بنت عشر سنين لطوف وتساءل الناس زوّجتها في غنى برضاها،

(١) «بدل المجهود» (١٠٦/٩٩).

(٢) «المنقذ» (٢٦٦/٢).

١٠٦٨/٥ - **وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يُنْفَعُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تُنْكَحُ أَسْرَاةُ إِلَّا بِوَدْنٍ وَبِهَا.....**

رَوَى أَمْرُهَا وَجَلًّا، فَأَحَازَهُ مَالِكٌ، وَلَمْ يَجِرْ، فِي النِّصْفَةِ، وَعَلَى مَحْوٍ فِي الْعِيَةِ؛ هِيَ رِوَاةٌ ضَعِيفَةٌ.

والثالثة: ذكر النكاح، ولا حناؤن، وهي البكر ذات الأرب، وإن الأرب يحرمها على نكاح دون إلفها، وإن استأذنها محرم. قال ابن حبيب: يستحب للأب مؤامرة البكر، هـ.

ثم قال: محض هذه الذكر بهذا الحكم لما يعلب عليها من أحياء. فعلى هذا لا تصح! النتيجة قطعاً بالرفعة، رِوَاةٌ ضَعِيفَةٌ، وَغَيْرُهُ، عَنْ مَالِكٍ.

وحكى الإسمراتبي، إذ ذلك على وجهين عدهم: أحدهم: أن ذلك في ذات الأب وانجده، أما ابنته فإنها لا بد لها من تنطق بالرفعة، ووجه التنبيل من الحديث أنه قال: «لا تنكح البكر حتى تستأذنها» والتي لا تنكح حتى تستأذن من الأئمة النتيجة، انتهى.

وفي المرويض السريع^(١): لا يزوح غير الأب ووصيه صغيرة إلا الحاذق لحاذق، ولا كبيرة عاقله، بكراً أو نبأ. ولا بنت سبع سنين، إلا بإذنها لحديث أبي هريرة: «تستمر البيعة في نفسها فإن سكنت فهدر إلفها وإن أبت - نكده» رِوَاةٌ ضَعِيفَةٌ، وَإِذَا بَتَّ سَبْعَ سِنِينَ مَعْتَبَرٌ لِقَوْلِ عَدْلَةَ: إِذَا بَلَغَتْ الْحَارِثَةَ سَبْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ. رِوَاةٌ ضَعِيفَةٌ، انتهى.

١٠٦٨/٥ - (مالك). أنه يلعن عن سعيد بن المسيب أنه قال. قال عمر بن الخطاب) ولعن سعيد بن مسعود^(٢) مالك أشيراً رجلاً، عن محمد بن مسيب (لا تنكح) بناء المجبول، ويحصل بناء العلوم (المرأة) بالرفع نائب وعل. أو وعل (إلا بإذن وليها).

(١) (١١/٣)

(٢) «موطأ» محمد بن التعليل المسجدة (٢/٤٧٩).

قال الناجي^(١): الحديث يحتمل معنيين، أحدهما: أن لا تنكح نفسها، والثاني: أن لا ينكحها من الناس من ليس بولي لها، وكلا الوجهين عند مسلم، قال بن حبيب في «وصيته»: لا يجوز نكاح امرأة بكراً كانت^(٢)، أو شابة كانت أو عجزواً، غيبة كانت أو فقيرة، شريفة كانت أو رضيعة، إلا بولي يعقد نكحها، انتهى.

وقال ابن رشد^(٣): اختلف العلماء هل الولاية شرط من شروط صحة النكاح أم لا؟ فذهب مالك إلى أنه لا يكون نكاح إلا بولي، وأنها شرط في الصحة في رواية أشهب عنه، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة وزفر والشافعي والزهري: إذا عمدت بغير ولي، وكان كفواً جرداً، فترق داود بين البكر والشب، فقال: اشتراطه في البكر دون الشب، ويخرج عن رواية ابن القاسم، عن مالك في الولاية قول رابع: إن اشتراطها سنة لا فرض، بخلاف عبارة اليعنوبيين من أصحاب مالك، أعني أنهم يقولون: إنها من شروط الصحة، انتهى.

قال المعرف^(٤): لا يصح النكاح إلا بولي، ولا تنكح المرأة تزويج نفسها ولا غيرها، ولا توكيل غير ونها في تزويجها، قول فعلت ثم يصح النكاح، روي هذا عن عمر، وعليه، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة، وأبي ذؤيب سمع من النسيب، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، وحابر بن زيد، والثوري، وابن أبي ليلى، وابن المبارك، وشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وروى عن ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ولحمن بن صالح، وأبي صالح،

(١) الديلمي (٣/٢٦٧).

(٢) كذلك في الأصل، والله بكراً كانت أو شابة كانت أو عجزواً، انتهى، (٢/٩٠).

(٣) مبدية المجتهد (٢/٨).

(٤) المعفي (٩/٣٤٥).

وأبي يوسف: «لا يحوز به ذلك بغير إذن ولي، فإن فعلت كان ذلك موطوعاً على إحاربه».

وقال أبو مينا: «لها أن تزوج نفسها وغيرها وتزكّر في النكاح، لأن الله تعالى قال: «فَلَا تَنْكِحُوا أَنْفُسَكُمْ»^(١) صلت النكاح إليهم، وبهم عن منعهم منه، ولأنه حالص حفياء، وهي من أهل المباشرة فصحب منها كثير أختها، ولأنها إذا نكحت بيع أختها، وهو وصية، في رقبته ومائتة مائة في النكاح الذي هو عنه على «نصر مائة» أو «نساء» أنه ينبغي قال: «لا نكاح إلا بولي» وبنه عائشة، وأبو موسى، وابن عباس، قال المروزي: سألت أحمد ويحيى عن حديث: «لا نكاح إلا بولي»^(٢) فقالا: صحيح، يزوي عن عائشة مرقوعاً «أبداً لم يرد مكنت نفسها» بغير إذن وليه فتكاحه باطل، دخل بأحد، فإن أمهاها فلها المهر بما استحل من فرجها، وذاك لإمام أحمد وأبو داود^(٣) وغيرهما.

قال قس: قال المروزي: رآه وأخبره، قال من حديث: سألت زهرري عنه قال: يعرفه، قلت: له ينزل هذا عن من حديث، عمر ابن الخطاب، قلنا: قال: «إمام أحمد ويحيى» ومثل هذا لم يخش حجه؛ لأنه قد نقله ثقات عنه، ولو نسبته لزهري لم يصح، لأن نسبيته لم يحص منه إسان. وعن أحمد أنها تزوج أختها، وهذا يدل على صحة عبارتها في النكاح، ويخرج منه أن لها تزويج نفسها بإذن وليها، وتزويج غيرها بأن كانت، ومحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن يحيى أن يكون قولاً لابن سيرين بن محمد بن أبي يحيى بن محمد بن أبيه، امرأة زوجها نفسها بغير إذن، ولها النكاح. باطل^(٤) ففهمه صحته ودفعه، انتهى.

وقال ابن رشد^(٥) صلت حديثهم أنه لم قالت ابنة ولا مست، هي طاهرة في

(١) سورة النور: الآية ٢٢.

(٢) أمر من أبي داود (٨٣١-٨٤٠)، والترمذي (١١٠٠-١١٠٢)، وابن ماجه (٢٨٨٩).

(٣) صحيح المسند: ٢٤/٢٤.

أَوْذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا .

اشتراط الولاية في النكاح فضلاً عن أن يكون في ذلك نص، بل الآيات والمستن
التي جرت العادة بلا احتجاج بها عند من يشترطها هي كلها محتملة، وكذلك
الآيات والمستن التي يحتج بها من يشترط إسقاطها هي أيضاً محتملة في ذلك،
والأحاديث مع كونها محتملة في ألفاظها مختلف في صحتها إلا حديث ابن عباس

ونحن نورد مشهور ما احتج به الفريقان، فمن أظهر ما يحتج به من
الكتاب من اشتراط الولاية قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنْ أَمْرُهُمْ شُئُونُهُمْ﴾ الآية .
قالوا: وهذا خطاب للأولياء، ولو لم يكن لهم حق في الولاية لما نُهوا عن
العصل، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا أَتْرِكِيكُمْ حَتَّى يَبْلُغُوا﴾ قالوا: وهذا خطاب
للأولياء أيضاً، ومن أشهر ما احتج به هؤلاء من الأحاديث حديث عائشة
سرفوعاً: «أبداً امرأة مكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاث مرات»
الحديث، أخرجه الترمذي، وقال: حسن.

وأما ما احتج به من لم يشترط الولاية من الكتاب والسنة فقولته تعالى:
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ بَيْنَ أَيْمَنِكُمْ فَرَغْتُمْ مِنْ﴾ قالوا: هذا دليل على جواز
نصرفها في العقد على نفسها، قالوا: وقد أضاف إليهن في غير ما آية من
الكتاب، فقال: ﴿أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾. وقال: ﴿مَنْ تَكْبَحْ ذَوْبَهُ فَذَرْهُ﴾، وأما من
السنة فاحتجوا بحديث ابن عباس المتفق على صحته، وهو قوله ﷺ: «الأمم
أحق بنفسها من وليها، واليكور تستأمر» وبهذا احتج داود في الفرق عنده بين
التيب واليكور في هذا المعنى، انتهى.

(أو ذي الرأي من أهلها) قال مالك في «المدينة»: هو الرجل من
العشيرة، أو ابن النعم، أو المولى، وروى ابن نافع، عن مالك: أنه الأولي من
عصبته، وروى ابن حبيب، عن ابن الماجشون: أن العشيرة قد تعظم، وإنما

هو الرمل من السطن التي هي منه. أو من سطن من أعنتها؛ لأن السطن أنصق من العنبر.

إذا كنت ذلك فقه يرى ابن حبيب في التوضيح عن مالك. أن أولها إذا تبعادوا جداً، مثل: ابن عم غير ذية، والسوي لا بأس أن يلي ذلك منهم في التحرك والنسب. وإن كان غير أقرب منه، يوجه ذلك: أن الفرائض إذا ساعدت حتى يضمنت التعصيب، ومسيب العبرة، ولحوق العارة، ويجب أن يراعى فيه الصلاح والدين والمحال المنفعة من مرفق بالذنيات، وترك الذبالة في النصيح، كما في المستقر^(١)، وحسن التوقيف برواية ابن ماجة، عن مالك بلفظ: أنه أرطل من حصتها.

وقال الموفق^(٢): قد لم يرد للمنفذ شيء ولا ذو سلطان فعل أحد ما يدل على أنه يؤرجح وحل عدل بانها، فإنه قال في دعوات ذرية يزوج من ربي^(٣) لها إذا احتاط لها في المصداق، الناصر، إذا لم يكن من المصدق قاصداً،^(٤)

وأما سند المبررة فهي^(٥)، يجوز نكاح الصغير وأنصهرة إذا رويها، المبررة، وأنولي هو العصب، واستريب في العصبان في ولاية النكاح كالترتيب في الإرث، والأبعد محجوب الأقرب، والذي يؤيد كلامه قوله يزوج. «نكاح إلى العصبان» ولغير العصبان من الأقارب ولاية التزويج عند أبي حنيفة معناه عند عدم العصبان، وهذا منحصراً، وقال محمد: لا تنب،

(١) (٣/٢٦٩)

(٢) المستقر: (٩/٢٦٢)

(٣) قد في الأصح والمراد على الظاهر من قاضي محمد انتهى. (٩/٢٦٢)

(٤) (١/٢٤٣)

أَوِ السُّلْطَانِ.

وهو رواية عن أبي حنيفة. قال ابن الهمام: قوله «النكاح إلى العصابات» روي عن علي - رضي الله عنه - موقوفاً، ومرفوعاً، ذكره سبط ابن الجوزي بلفظ الإنكاح، انتهى.

(أو السلطان). قال الموفق^(١): لا اختلاف بين أهل العلم في أن للسلطان ولاية تزويج المرأة عند عدم أوليائها أو عضلهم، وبه يقول مالك، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وأصحاب الرأي، والأصل فيه قوله «السلطان ولي من لا ولي له». ولأن للسلطان ولاية عامة، بدليل أنه يني المال، ويحفظ الضوال، فكانت له الولاية في النكاح كالأب.

والسلطان ههنا، هو الإمام، أو الحاكم، أو من قوضا إليه ذلك، واختلفت الرواية عن أحمد في والي البلد، فقال في موضع: يزوج والي البلد. وقال في الرستاق يكون فيه الوالي، ليس فيه قاضي: يزوج إذا احتاط في انهمر والكف، أرجو أن لا يكون به بأس، لأنه ذو سلطان فبدخل في عسوم الحديث.

وقال في موضع آخر في المرأة إذا لم يكن لها ولي: فالسلطان السلط على انشيء، القاضي بقضي في الفروج، والحدود، والرجم، وصاحب الشرطة إنما هو مسلم في الأدب والجنابة، وقال: ما للوالي ولاية إنما هو إلى القاضي، وتأول القاضي الرواية الأولى على أن الوالي أذن له في التزويج، ويحتمل أنه جعل له ذلك إذا لم يكن في موضع ولايته قاضي، فكانه قد قوض إليه النظر فيما يحتاج إليه في ولايته، وهذا منتهى انتهى.

قال الساجي^(٢): قوله: والسلطان، يريد - والله أعلم - من له حكم من

(١) المعنى (٩/٣٦٠).

(٢) المعنى (٣/٢٦٩).

إمام أو خاضع، فإنه يُزوّجها مع عدم الولي، وأما مع الولي فقد روى ابن الأصبغ، عن ابن القاسم أنه قال: ليس للسلطان أن يزوج امرأة وضعت أمرها إليه، ومألت أن يزوّجها حتى يسأل أهلها ولي أم لا؟ فإن ثبت عنده بأهل الحديث من أهل المعرفة بها من جيرانها، أو غيرهم أنه لا ولي لها، يزوّجها، وإن كانت لها ولي كم يزوّجها حتى يدعو إليها، فإن أبى من إنكاحها سأله عن وجه الامتناع، فإن استصوب ما قال ردّها إلى أبيه، وإن رأى غير ذلك أمره بإنكاحها فإن أبى زوّجها، انتهى.

ثم قال الباجي أيضاً: في «المدونة» عن المرأة يزوّجها القاضي من نفسه، ولها ولي، إنه ليس للولي في ذلك رأي، ولم ير له فسخ، وقال: إن الحديث الذي جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال: لا ينكح المرأة إلا وليها، أو ذو الرأي من أهلها، أو السلطان، فهذا سلطان، وليس معنى ذلك أنه إنما يزوّجها السلطان إذا لم يكن لها ولي، وإنما جعل عمر - رضي الله عنه - النكاح بينهم في هذا الحديث، وقال: إن الرجل من العبيد، أو للولي يزوج المرأة العريفة، فإنه يجوز إنكاحه، وإن كان ثم من هو أقدم منه.

وقد حكى ابن حبيب، عن ابن القاسم، أنه تأول قول عمر - رضي الله عنه - ذلك على المساواة، قال عبد الملك: وتوكل ذلك كذلك، لكان تول مالك وأصحابه مردوداً، حين قُتلوا الأقعد على الأبعد، وإنما معنى ذلك: إذا لم يكن لها ولي من ولاية القرابة والرحم، فذو الرأي من أهلها، أو السلطان عند ذلك بمنابة الولي، فإذا قلنا بقول ابن الماجشون، فإن السلطان يُقدّم على ذي الرأي من أهلها، فإن عقد النكاح ذو الرأي مضي ولم يُردّ، روى ابن حبيب، عن ابن الماجشون، انتهى.

قال المددِير^(١): وكن النكاح أربعة: ولي، وصديق، ومحل، أي: زوج،

١٠٦٩/٦ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ لُقَاسَةَ بِنْتَ الْحَمْدِ، وَبِأَمِّ لُقَاسَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ، كَانَا يُنْكَحَانِ بَنَاتُهُمَا الْأَبْنَاءُ، وَلَا يَسْتَأْذِنُهُنَّ.**

بروجة، والنزع: صيغة، والولي: صوابان مُجَرَّدٌ وهو: نسائك، والأب: وبنت. وغير مُجَرَّدٍ وهو: من سواهم، ولُقَم عند احتياح أولياء غير مجبرين، ابن، فأنه، وإن سئل، فأب، فأخ، فابن، فجد، فعم، فخال، فخاله، وهو السطاح، أم القاصي، فولاية عامة مسلمة أي: فإن لم يوجد من ذكر، فيتولي عقد كاحد أي فرد من المسلمين بإذنها، انتهى.

قال أبو عمر^(١): اختلف أصحابنا في قول عمر - رضي الله عنه - هذا فقال بعضهم: كل واحد من هؤلاء يجوز إنكاحه إذا أضاف. وجه النكاح من انكفاءه وبصلاحه. وقال آخرون: على الترتيب، لا التخيير، وقد أخرج محمد في ترمذيه^(٢) أثر عمر - رضي الله عنه - هذا قال: فإن محمد لا نكاح إذا بولى. فإن نكحت هي، والولي، فالسطلان ولي من لا ولي له، فأما أبو حنيفة فقال: إذا رخصت نفسها في فداءه ولم تقصر في نفسها هي صداق، فالنكاح جائز، ومن حجة قول عمر - رضي الله عنه - في هذا الحديث: أن النبي لم يرض من أهلها، إنه ليس بولي، وقد أجاز نكاحه لأنه إنما أراد أن لا تقصر نفسها، فإذا فست هي ذلك جاز، انتهى.

١٠٦٩/٧ - **(مالك، أنه بلغه أن القاسم بن محمد) بن أبي بكر الشامي أرسله بن عبد الله بن عبد من الأحداث (كانا يُنْكَحَانِ بَنَاتُهُمَا الْأَبْنَاءُ) قَالَ لُقَاسَةُ^(٣): لِي الْبَالَغَاتُ يَدْبُلْنَ لَهُ! (وَلَا يَسْتَأْذِنُهُنَّ) أَي: بِبَنَاتِهِنَّ إِذْ غَيْرَ الْبَالِغِ لَا يَسْتَأْذِنُهُنَّ الْأَبُ، انتهى.**

(١) ١٠٦٩/٦ (٢٩/١٦)

(٢) موطأ الإمام محمد مع العيص المصنف (٢/١٤٨٠)

(٣) شرح الموطأ (٣/٢٧٠)

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نِكَاحِ الْأَيْكَارِ.

وفي «المعالي»: فللأب نكاح بنت السكر، وإن بلغت، بخير إذن، وإن شاء شاورها، وأما غير الأب، فلا يزوجه حتى تبلغ وتأذن، وإذنها صماتها، ولا يزوج الثيب أب، ولا غيره إلا برضاها، وتأذن بالقول، وهذا تفصيل مذعوب عاك، كما حذره في الرسالة انتهى.

(قال مالك: وعلى ذلك الأمر) أي: استقر الأمر (عندنا) وفي النسخ انصارية، وذلك الأمر عندنا، أي: المختار (في نكاح الأيكار)، قال ابن أبي: «يقتضي أن إنكاحه إياهن لازم، وهذا معنى إجبار، واليكر على ثلاثة أضرب: صغيرة، وبالع، ومُعْتَس، أما الصغيرة فلا خلاف أن الأب يملك إجبارها، وأما البالغ فلا يختلف أصحابنا في أن الأب يملك إجبارها خلافاً لأبي حنيفة، وأما الْمُعْتَس، فاحتلف قول مالك في إجبارها، فروى ابن وهب عنه أنها إذا عُنِيت^(١) لم يزوجه إلا برضاها، وروى محمد عنه أن له أن يجبرها، وإن عُنِيت وبلغت أكثر من أربعين سنة.

وجه القول الأول: أنها بلغت مسأ لا تبلغ غائباً إلا من عرفت مصالحها مع السلامة، فكانت كالثيب، وجه الرواية الثانية: أنها بكر فلمها إجبار الأب كائني لم تُعْتَس، فإذا قلنا باعتبار التمسيس، ففي «الموازاة» من رواية ابن وهب أن حذ التمسيس ثلاثون سنة، والخمسة والثلاثون، وروى عن ابن القاسم: الأربعون، فأورد مالك - رضي الله عنه - فعل القاسم وسالم وأخذ به واحتج على ذلك بقوله نعانى: فَإِنْ أُرِيدَ أَنْ نَمُنَّ بِكَ بِحَقِّكَ وَنُنْزِلَ بِكَ بِحَقِّكَ وَلَمْ يَذْكُرِ الاستمرار.

ويحتمل أن يترك ذلك القاسم، وسالم منعاً منه، ويحتمل لما لم يريه

(١) المعنى (٢٧٢/٣).

(٢) من: القاسم: من النساء والرجال: ندي يفي رماناً بعد أن يكون لا يزوج

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِلْبِكْرِ جَوَازٌ فِي مَالِهَا، حَتَّى تُدْخَلَ بَيْتَهَا، وَتُعْرِفَ مِنْ خَالِهَا.

وأجبا، وقد روى محمد بن يحيى، عن مالك في «المدينة»: وأحسن ذلك أن ينسأ الأب ابنة البكر، فإن زوجها من غير مؤامرة جاز، قال عيسى: وأنكر ابن القاسم أن يشاورها أبوها، ووجه استحسان مالك استئثارها: أنها ربما كرهت بعض من يرضأها أبوها، فبدخل عليها مضرة، انتهى.

(قال مالك: وليس للبكر جواز في مالها) بالميم في جميع النسخ الهندية وأكثر المصرية، وفي بعض المصرية في حالها بالحاء المهملة يعني: لا يجوز لها فيه فعلها ولا عقودها (حتى تدخل بيتها) يريد بناء زوجها بها (وعرف) بناء المجهول (من خالها) أي: يعرف رشتها، ونمضي مدة يعلم بها أنها قد خبرت أحوال الناس، وعرفت وجوه مصالحها.

وروى ابن مزين، عن عيسى أن معنى قوله: حتى يعرف من حالها قال: هو: أن يشهد الشهود والعقول من أهل الاختيار لها أنها صحيحة العقل، حسنة النظر في مالها، مُصْلِحَةٌ لَهُ، حَاسِبَةٌ عَلَى نَفْسِهَا، ولا يكون هذا بشهدين حتى يشهد لهؤلاء من قدم، ويعرف ذلك منها ويشهر، فإذا جرب هذا منها ونسب بها زوجها، وهي حسيبة السن جاز أمرها بعد البناء بسنة وأقل، وقال ابن نافع مثله.

والبكر على ثلاثة أضرب على ما قدمناه، فأما الصغيرة فلا خلاف نعلمه في أنه لا يجوز لها النظر في مالها، وأما البالغة فإن مالكاً لا يجوز فعلها في مالها، بشية كانت أو ذات أب، وقال أبو حنيفة والشافعي: يجوز فعلها في مالها بنفس بلوغها إلى آخر ما بسطه الباجي من الفروع في ذلك.

قال ابن رشد^(١): أجمع العلماء على وجوب الحجر عن الأيتام الذين لم

(١) بداية المجتهد، (٢) / ٢٨٠.

١٠٧٠/٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْبُكَرِ،
 --

يَتَخَرَّجُوا فَيَحْلُمُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ الْبَشَرُ الْأَنبَاءَ﴾، وَاتَّخَذُوا فِي الْحَمْرِ عَلَى انْقِلَابِ الْإِنْسَانِ إِذَا ظَهَرَ سَهْمٌ شَغِيرٌ لِأَسْوَالِهِمْ، ثُمَّ ذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَاتَّخَذُوا فِي خُرُوجِ الصَّغَارِ مِنَ الْخُجَرِ، وَالصَّغَارِ بِالْحِمْلَةِ مَسَدَانِ ذَكَرَ الْإِنْسَانُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، إِمَّا دُوْءُ آبٍ، وَإِمَّا دُوْءُ وَصِيٍّ، وَإِمَّا مَهْمَلٌ، وَهَمَّ الْإِنْسَانُ يَلْعَنُ، وَلَا وَصِيَّ لَهُمْ وَلَا آبَ.

فَأَمَّا الْمَذْكُورُ الصَّغَارُ دُوْءُ الْآبَاءِ، فَاتَّخَذُوا عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْخُجَرِ إِلَّا بِطَرَعٍ مِنَ التَّكْلِيفِ، وَإِنْسَانُ الرُّشْدِ مِنْهُمْ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ احْتَلَقُوا فِي الرُّشْدِ مَا هُوَ، وَاتَّخَذُوا فِي الْإِنْسَانِ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ حُكْمَهُمْ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْمَذْكُورِ، أَعْي: بِسَرِّهِ الْمَحْبُصِ، وَإِنْسَانُ الرُّشْدِ، وَقَالَ مَالِكٌ: هِيَ فِي وَلَايَةِ أَبِيهَا فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ حَتَّى تَتَزَوَّجَ، وَيَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا وَيُؤَسَّسَ رُشْدُهَا، وَوَرَى عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الْجُمْهُورِ.

وَالصَّحَابُ مَالِكٌ فِي هَذَا أَقْوَامٌ شَرُّهُمْ، قِيلَ: لَهَا فِي وَلَايَةِ أَبِيهَا حَتَّى يَسُرَّ بِهَا سِتْرٌ بَعْدَ دُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا، وَفُلٍ. حَتَّى يَمُرَّ بِهَا شَعَانٌ، وَفُلٍ حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَبْعَةُ أَهْوَامٍ، وَحُجَّةُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ إِنْسَانَ الرُّشْدِ لَا يَتَصَوَّرُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا بَعْدَ اخْتِيَارِ الرِّجَالِ، وَأَمَّا أَقْوَامٌ أَصَحُّهُمْ لِفَضِيحَةِ مَحَافِظِهِمْ لِنِسَاءٍ وَالتَّيَّاسِ، أَمَّا مَحَافِظُهَا لِلنِّسَاءِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَشْرَطُوا الرُّشْدَ، وَأَمَّا مَحَافِظُهَا لِنِسَاءٍ فَلِأَنَّ الرُّشْدَ مِمَّا يُمْكِنُ تَصَوُّرُهُ مِنْهَا قَبْلَ هَذِهِ الْعُمُرَةِ الْمَحْدُودَةِ، أَنْهَى.

١٠٧٠/٧ - (مَالِكٌ)، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ (مِنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ) (وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) (وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ) الْغُلَانِيُّ أَسَدَنِي ثَلَاثَهُمْ مِنَ الْغَنِيَاءِ السَّبْعَةِ^(١) الْمَعْرُوفَةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ (كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْبُكَرِ)

(١) انظر: «تدوين الراوي» (٨٦٦/٣).

يُزَوَّجُهَا أَبُوهُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، إِنَّ ذَلِكَ لَأَرْمٌ لَهَا.

التصغير [جماعاً]، كذا السائفة عند مالك، والشافعي خلافاً للحنفية، وهما رويان لأحمد كما تقدم الخلاف في ذلك مفصلاً (يُزَوَّجُهَا أَبُوهُا) وفي حكم الأب الجدة عند الحنفية والشافعية سلاً له مالك، وأحمد إذا امتسرا المحكم على الأب فقط (بغير إذنها: إذ فلت)، النكاح (لأرم لها) ولا حق لها في الفسخ بعد البلوغ.

قال الباجي^(١): يريدون بذلك أنه يملك إجبارها على النكاح بمن شاء، وعلى أي وجه شاء، ما لم يكن في ذلك ضرر، فلا يترتب ذلك، فله أن يُزَوَّجَهَا من الضمير والتبجيح، ومن هو أدنى حالاً منها، وأقل مالاً، وإن زوّجها من مجبور، أو خصي، أو مجنون، فقد روى ابن حبيب، عن ابن تميم، وابن عبد الحكم، وأصعب. يلزمها ذلك، إذا كان عن وجه النظر، عنمت بذلك أو لم تعلم.

قال الباجي: وقد أيتسحتون أنه لا يلزم. في الخصي، وهو الأظهر عندي في المجنون والخصي والمجرب، ووجه ذلك: أن كل من للمرأة أن تقسخ به نكاح الزوج من الميؤوب التي هي النكاح، وما في معناه، فليس الأمر لإجبارها ذلك، كما هو ظهوره بعد عقد النكاح.

وقال الخوافي: إذا زوج الرجل ابنته البكر، فوضعها في كفاه، فالتكاح ثابت، وإن كرهت كسرة كانت أو صغيرة، قال الموفق^(٢): قوله: فوضعها في كفاه، يدل على أنه إذا زوّجها من غير كفاه، فنكاحها باطل، وهو إحدى الرأيتين عن أحمد، وأحد قولي الشافعي؛ لأنه لا يجوز لها تزويجها من غير كفاه، فم يصح كثر الأنكحة المحرمة، والثانية: يصح؛ لأنه عيب في

(١) المستطرف (٢/ ٢٧٤).

(٢) المنهاج (٩/ ٤١٠).

(٣) باب ما جاء في الصداق والجهاء

المعقود عليه، فلم يمنع الصحة كثرة المعيب الذي لا يعلم عليه ولو آخر ما بطله.

وفي «التر المختار»^(١): لزوم النكاح، ولو بغني فاحش، أو بغير كفه، إن كان المزوج أباً أو جدّاً، لم يعرف منهما سوء الاختيار، وإن كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفه، أو بغني فاحش أصلاً، قوله: لزوم النكاح، قال ابن عابدين: هذا عند الإمام، وقالوا: لا يجوز أن يُزوّجها غير كفه، ولا يجوز الحظ ولا الزيادة إلا بما يوافق الناس، اهـ.

(٣) ما جاء في الصداق والجهاء

فإن الزواني^(٢) يفتح الصاد لغة الأكثر، والثانية: كسرهما، ويجمع على صُدُقِي بضمين، والثالثة: لغة الحجاز صَدَقَة - يفتح الصاد وضم الدال - وتجمع على صدقات، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِمُنْذِرِيكُمْ﴾ والرابعة: لغة تميم صَدَقَة، والجمع صدقات كغرفة وغرفات، والخامسة: صَدَقَة، والجمع: صُدُق، مثل قرية وقرى، وأصدقها، بالالف. أعطاعها صدانها، اهـ.

وقال الراغب: صداق المرأة ما تُعطى من مهرها، وفي «المحلى»: يُسمى المهر صداقاً لإشعارها بصداق ورغبة له في النكاح، وفي «تهذيب اللغات» للنووي: قيل: منثنى من الصداق - يفتح الصاد واسكان الدال - وهو الشيء الشديد الصلابة، فكانه أشد الإعراض لزوماً من حيث أنه لا يتفك عنه النكاح، ولا يُستباح بضم المنكوحه إلا به، وفي لغات، وله ستة أسماء آخر: المهر، والقرضة، والنحلة، والأجر، والعليفة، والعقر بضم العين، اهـ.

(١) (٣/٧٦ - ١٧٣).

(٢) «شرح الزرقاني» (٣/١٢٨).

وزاد صاحب «المحلى» فيها الحياء أيضاً، فقال: للمهر ثمانية أسماء، جمعها الشاعر في قوله:

صدائق ومهر نحلة وفريضة حياء، وأحر ثم عُشر علاتق
وكذا ذكره البجيرمي^(١) وقال: زاد بعضهم ثلاثة في بيته فقال:

وهول نكح ثم حرّم تمامية فغرد وعشر عدّ ذلك صواقف

وزاد على ذلك صدقة، فتكون اثني عشر، ونطق القرآن العظيم منها ستة: المصلحة، والنفقة، والنفقة، والأجر، والفريضة، والطلاق، وورد السنة بالباقي، اهـ.

والحناء نكح الحياء المهيمنة: الإعطاء بلا عوض، والعمراء ههنا في الترجمة: ما يشترط من العطاء بغير الصفاق: اختلعا في أنه يكون للأب، أو الابنة، أو أخيراً، كما سيأتي في محله، ثم قال شارح «الإنباع» إن ثم يسم صداقاً صحّ انعقد بالإجماع، اهـ.

وأيضاً المبراد أن يصح النكاح بدون المعهر، بل المعنى يصح بدون تسمية، قال الباجي^(٢): لا خلاف أنه لا يجوز نكاح بدون مهر لغير المسمى^(٣)، والأمس في ذلك. قوله تعالى: «وَلَا تَزْنِي زُفُوتَكُمْ إِنْ وَفَّيْتُمْ نَفْسَكُمْ»^(٤) الآية، فخير الله تعالى أن ذلك خاصّ للزنى دون سائر المؤمنين، فلا يحلّ ذلك لغيره.

وقال ابن رشد في «البلدية»^(٥): النظر في الصفاق في ستة مواضع.

(١) (٣/ ٢٣٤ - ٢٣٥).

(٢) «المعنى» (٢٧٥/ ٣).

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٥٠.

(٤) «مدية تصحيح» (١٨/ ٢).

٨٧١/١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ
دَسَارَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَلَهُ امْرَأَةٌ

الْأَوَّلَى فِي حَكْمِهِ، وَأَرْكَبَهُ الثَّانِي، مِمَّا تَقَرَّرَ حَبْلُهُ فَلَزَّ حَقَّهُ، الثَّالثُ فِي
الْمُتَابَعَةِ، الرَّابِعُ فِي الْمَرْحَلَةِ، وَحَكْمُهُ لِحَاسِنٍ، هِيَ الْأَصْفَةُ الْخَامِسَةُ
وَحَكْمُهَا لِحَاسِنٍ فِي اخْتِلَافِ التَّوَحُّجِ فِي الصَّدَاقِ، اهـ.

٨٧١/٢ - (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سَاءَ سَبْتُهُ (وَأَبُو مُحَمَّدٍ) سَلَمَةُ
(بِئْسَ دَسَارَةً) لَمَّا دَخَلَ الْعَمَلُ دَعْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ كَذَلِكَ سَبَّ حَبْلًا، فَصَدَّقَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلًا (الْمُتَابَعَةَ) السَّابِقَةَ، السَّابِقَةَ إِلَى التَّسْحِيحِ (أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَلَهُ امْرَأَةٌ) وَنَطَقَ الْحَدِيثُ بِمَنْدَلِهِ فِي أَبِي حَازِمٍ، فَصَدَّقَ سَهْلًا مِنْ
سَعْدِ السَّاعِدِيِّ يَقُولُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ تَكُنْ امْرَأَةً.

فَالْأَصْفَةُ الْخَامِسَةُ فِي مَعْنَى التَّوَحُّجِ، أَوْ امْرَأَةٌ حَمَلَتْ إِنْ التَّحْبِي يُقَالُ
وَيُمْكِنُ قَوْلُ امْرَأَةٍ لَا تَلِي إِلَى هَذِهِ التَّوَحُّجَاتِ مِمَّا مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَمَّا دَخَلَ الْعَمَلُ دَعْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ» وَنَطَقَ
وَالْعَمَلُ أَهْلًا حَمَلَتْ إِلَى أَنْ يَفْقَتَ عَمَلَهُمْ، لَمْ أَهْلًا كَلَامٌ جَدِيدٌ فِي الْمَحَلِّ
فَقَالَتْ: وَفِي رَأْيِ الشَّافِعِيِّ عِنْدَ الْأَسْمَاعِيلِيِّ حَمَلَتْ امْرَأَةً إِلَى أَنْ يَفْقَتَ وَهُوَ
فِي الْمَحَلِّ، فَأَعَادَ نَحْبِسَ الشَّكَّ، فَتَقَرَّرَ فِيهِ نَقَصُهُ، وَحَدَّثَ الْمَوْلَى أَبُو الْقَاسِمِ
عَلَى أَسْبَاطِهِ، وَرَفَعَ فِي (أَحْكَامِهِ) لَأَمْرٍ الْفُطُوحَ أَنَّهَا حَمَلَتْ حَبْلَهُ، أَوْ أَمْرٍ
تَمْرِيكٍ، وَحَدَّثَ ثَلَاثًا مِنْهُمْ أَبُو هَبْشَةَ، الْوَاقِدِيُّ، قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَإِنَّ امْرَأَتَهُ تُلْجِمُهُ»^(١)
وَهَذَا عِنْدَهَا^(٢) الْآيَةُ، سَبْعُونَ وَمِائَتَانِ.

وَقَالَ فِي التَّحْقِيقِ الْأَخْرَاجِ، فِي حَدِيثِهِ حَامِلَةٌ فَهَلْ تَكُونُ أَعْلَى عِلْمٍ
الْثَّلَاثِي بِهِمْ أَوْ يَسْتَعِينُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ طَافَ فِي أَنْ تَوَدَّ أَنْ تَكُنْ مِنْ
وَاحِدَةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو هَبْشَةَ، وَفِيهِ مَالُهُ امْرَأَةً قَالَتْ لِي سَجَرٌ لَمْ أَكُنْ عَلَى

(١) صحيح البخاري، ١٢٠١/١٠٠.

(٢) في الأصل: «وَالْأَوَّلَى».

قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَنِي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ.....

اسمها، وقول ابن القطاع: إنها خولته أو أم شريك قبائل، إما هي اسم الزاهية، وهي غير المراد ههنا، انتهى.

(قالت: يا رسول الله إني قد وهبت بصيغة المتكلم (نفسى لك) بلام التعليل، استعملت ههنا في تملكك المنافع، أو يحذف المضاف، أي: وهبت أمر نفسي لك، وإلا فالحقيقة غير مرادة، لأن رقية الحر لا تملك، فكانت قالت: أتزوجك بغير صداق، قال المصنف^(١): ولا خلاف أنه لا يجوز نكاح بغير مهر تغير النبي ﷺ، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَرِثَاقُ مَوْتِنَا إِن وَهَبْتَ نَفْسَكَ الْآبَةِ، فَأَخْبَرَ تعالى أن ذلك خاص للنبي ﷺ، دون سائر المؤمنين، فلا يحل ذلك لغيره.

ومن جهة السنة حديث الباب، فإن المرأة لما قالت: وهبت نفسي لك، لم ينكر ذلك عليها، فلو كان منكراً لأنكره عليها، ثم لما سأل القائم نكاحها لم يجعل له إلى ذلك سبيلاً، دون صداق، مع حاجة القائم، وفقير، وعدم ما يصدقها إيها حتى أتكحه بما معه من القرائن، ولو جاز أن يدخل نكاح غير النبي ﷺ من عرض لما منعه النبي ﷺ ذلك، مع شدة الفقر والحاجة، اهـ.

واختلف في تعدد النكاح بلفظ أنه، قال الموفق^(٢): ينقذ النكاح بلفظ الإنكاح والتزويج إجماعاً، ولا ينقذ شترهما، وبهذا قال ابن المصنف، وعطاء، والزهري، والشافعي، وقال الثوري، والحنن بن صالح، وأبو حنيفة، وأصحابه، وأبو ثور، وأبو عبيد، وداود: ينقذ بلفظ الهبة، والصدقة، والتعليل، وقال مالك: ينقذ بذلك إذا ذكر المهر، واحتجوا بحديث أنساب لما في رواية البخاري: **أَفَدَ مَلَكَتْهَا بِمَا مَلَكَ مِنْ نَفْسِهَا**.

(١) «المصنف» (٣/٢٧٥).

(٢) «المصنف» (١/٤٦٠).

قال الحافظ^(١): استدلل بذلك على جواز العقد بدون لفظ النكاح والتزويج، وخالف ذلك الشافعي، ومن المالكية: ابن دينار وغيره، والمشهور عن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معنى، إذا قرن بذكر الصداق، أو قصد النكاح، كالتمليك، والهبة، والصدقة، والبيع، ولا يصح عندهم ملفظ العارية، والإجارة، والوصية، واختلف صدهم في الإحلال، والإباحة، وأحرز الحنفية بكل لفظ يقتضي التأييد مع القصد، وقال أيضاً في موضع آخر: ذهب الجمهور إلى أنه يتعقد بكل بلفظ يدل عليه، وهو قول الحنفية، والمالكية، وأحدى الروايتين عن أحمد، واختلف الترحيح في مذهبه، فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور، اهـ.

وقال النووي^(٢): في انعقاد نكاح النسي بثلاثة ألفاظ الهبة وجهان: أصحهما: ١- يتمد بظاهر الآية والحديث، والثاني: لا يتعقد إلا ملفظ التزويج، أو النكاح كغيره من الألفاظ، فإنه ما يتعقد إلا بأحد هذين اللفظين عندنا بلا خلاف، اهـ. كذا في «المعرفة».

وفي «المتن»^(٣): في حكم النكاح بلفظ الهبة مع ذكر الموضع، حكى القاسمي أبو محمد في «إشرافيه»: أن النكاح يتعقد بكل لفظ يقتضي التملك المؤبد كالهبة، والبيع، دون ما يقتضي التوقيت، رزاد القاسمي أبو الحسن: ولفظ الصدقة، وقال: سواء عني ذكر المهر، أو لم يذكر.

وقال الدردير^(٤): أركان النكاح أربعة: ولي، وصداق، ومحل، وصيغة.

(١) فتح الباري (٢/٣٠٩).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١/٢١٢).

(٣) (٣/٢٧٥).

(٤) «الشرح الكبير» (٢/١٢٠).

فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا. فَقَامَ رَجُلٌ،

بِالنَّكْحِ وَزَوْجَتُهُ، وَبِتَسْمِيَةِ صِدَاقٍ وَهَيْتَ، وَهَلْ كُلُّ لَفْظٍ يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مَدَّةَ الْحَيَاةِ كَقَوْلِكَ كَذَلِكَ، أَيْ مِثْلُ وَهَيْتَ بِمَعْنَى النِّكَاحِ، أَوْ لَا نَعْقِدُ؟ وَلَوْ سُمِّيَ صِدَاقًا لَكُنْ لَفْظٌ لَا يَقْتَضِي انْتِهَاءَ كَانِحِيهِ، وَالْوَفْقَ، وَالْإِجَارَةَ، وَالْعَارِيَةَ، وَالْمَعْرِيَّةَ، وَهُوَ الرَّاجِعُ فِيهِ تَرَدُّدٌ.

قال الدسوقي: نحصل من كلامه أن الأنسام أربعة: الأول: ما يتعقد به النكاح مطلقاً، سواء سُمِّيَ صِدَاقًا أَوْ لَا، وَهُوَ: أَنْكَحْتَ وَزَوَّجْتَ، وَثَانِي: مَا يَتَعَقَّدُ بِهِ إِنْ سُمِّيَ صِدَاقًا، وَإِلَّا فَلَا، وَهُوَ: وَهَيْتَ فَقَطْ، وَثَالِث: مَا فِيهِ التَّرَدُّدُ، وَهُوَ: كُلُّ لَفْظٍ يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مَدَّةَ الْحَيَاةِ، قَبْلَ: يَتَعَقَّدُ بِهِ إِنْ سُمِّيَ صِدَاقًا، وَقَبْلَ: لَا يَتَعَقَّدُ بِهِ مطلقاً، وَالرَّابِعُ: مَا لَا يَتَعَقَّدُ بِهِ مطلقاً اتفاقاً، وَهُوَ: كُلُّ لَفْظٍ لَا يَقْتَضِي انْتِهَاءَ مَدَّةِ الْحَيَاةِ، لَمْ.

(فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا) وفي النسخ المصرية «فَقَامَتْ طَوِيلًا»، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الرِّوَايَاتِ، فَيَكُونُ ضَرْبًا نَحْتُ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ قِيَامًا صَرِيحًا، أَوْ لُظْفٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: زَمَانًا طَوِيلًا، وَفِي رِوَايَةِ الشَّيْخَارِيِّ عَنْ سَهْلٍ: «كُنَّا عِنْدَهُ ﷺ جُلُوسًا فَجَاءَنَا امْرَأَةٌ تَعْرِضُ نَفْسَهَا عَنِّي، فَخَفَضَ فِيهِ النَّظَرَ وَرَفَعَهُ، وَنَهَى هِيَ أُخْرَى أَنْ تَطَافُ الْبَيْتَ ﷺ وَأَسَدَ، فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَةً أَنَّهُ لَمْ يَقْبَضْ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهَا: «اجْلِسِي»، فَجَلَسَتْ سَاعَةً ثُمَّ قَامَتْ، فَقَالَ: «اجْلِسِي - بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ - أَمَّا نَحْنُ فَلَا حَاجَةَ لَنَا بِكَ أَنْ تَمْكُنِي أَمْرًا؟»، فَاتَتْ: نَعَمْ، فَنَظَرَ فِي وَجْهِ الْقَوْمِ، كَذَا فِي «الْمَحَلِيِّ».

(فَقَامَ رَجُلٌ) قال الحافظ^(١): لَمْ أَقِفْ عَلَى سَمْعِهِ، لَكِنْ وَفَعُ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ، وَالثَّوْرِيِّ عِنْدَ الطَّيْرِيِّ، فَقَامَ رَجُلٌ - أَعْنِيهِ مِنَ الْأَصْنَافِ -، وَفِي رِوَايَةِ

(١) «فتح الباري» (٢/٢٠٧).

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْبِهَا. إِنْ لَمْ تُكُنْ لَهَا بِهَا حَاجَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمِنْ عِنْدِكَ مِنْ شَيْءٍ تُصْلِقُهَا بِأَيِّهِ؟»

زائدة عنده، فقال رجل من الأنصار (فقال، يا رسول الله زوجها) ولم يقل: جنبها لي؛ لأن ذلك من خصائصه ﷺ كما تقدم قريباً (إِنْ لَمْ تُكُنْ) موقوفة (لك) بها حاجة) بزواجها، وفيه حسن أدبه، ولا يعارض هذا ما تقدم من قوله: «لا حاجة لي» لجواز أن تتحدد الرغبة فيها بعد أن لم تكن.

قال الباجي: فيه دليل على جواز الخطبة التي أجابت إلى النكاح بامتنان الذي أجابته، وأن المنع من أن يخطب أحد على خطبة أخيه، إنما هو لنحر النكاح، فإذا استؤذ في الخطبة، وصرف الأمر إليه في ذلك، فلا حرج، كذا في «المستقى»^(١).

وقال الحافظ^(٢): فيه جواز الخطبة على خطبة من حطبه إذا لم يشع بينهما دكون. ولا سيما إذ لاحت مخايل الرد. قاله الباجي، ونعقبه عياض وغيره بأنه لم يتقدم عليه خطبة لأحد ولا قبل، بل هي أرادت أن يتزوجها النبي ﷺ، فعرضت نفسها سجاناً، مباذلةً لها في تحصيل مقصودها، قال الحافظ: ويحتمل أن يكون الباجي أشار إلى أن الحكم يستتق من هذه الفضة، لأن السحاح لو فهم أن للنبي ﷺ فيها رغبة لم يطلبها، فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأة لا يصلح أخيره أن يزحمه فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها، انتهى.

(فقال رسول الله ﷺ: «هل عملك من شيء») مرادة من في الحديث (تصنفها) بضم الفوقية (إياه) «تصدق» في موسم رفع صفة لشيء، ويجوز جزمه على جواب الاستفهام، «تصدق» تعني للمفعولين «لأنهما إياه»

(١) (٢٧٦/٤)

(٢) «فتح الباري» (٢١٠/٩).

فقال: ما عندي إلا إزارِي هَذَا،

وهو العند من المنة على اموصوفة، وفي لفظ البخاري: «مِلَّ عندك من شيء»، قال: لا، قال الحافظ^(١) زاد في رواية هشام بن سعد قال: «فلا يَدُّ لها من شيء»، وفي رواية الترمذي عند الإسماعيلي: «عندك شيء»، قال: لا، قال: «إنه لا يصلح»، «وقع في حديث أبي هريرة عند ابن أبي عمير قوله: «ولا حاجة لي، ولكن تمسك بي أسرك»، قالت: نعم، فتطر في وجهه الثوم، فدعا رجلاً فقال: «إني أريد أن أتزوجك هذا، إن رغبت» قالت: ما رغبت لي فقد رغبت».

وهذا، إن كانت القصة متعدة بحتمل أن يكون وقع بطنه في وجهه الفم بعد أن سأله الرجل أن يزوجه به فاستدشده أولاً، ثم تكلم معه في الصداق، وإن كانت القصة متعدة فلا إشكاله، ووقع في حديث أبي عبد الله بن عمر بن حيوة أن رجلاً قال: هذه امرأة رغب بي فزوجها مني، قال: «فما معها؟» قال: ما عندي شيء، قال: أمهرها قل أو كثر. وهذه الأخيرة فيها التمهيد، انتهى.

(فقال الرجل: ما عندي إلا إزاري هذا) كان نسوة قريه، علم منه أنه لم يكن له رداء، ولا إزار غير ما عليه، وفي لفظ البخاري، «ولكن هذا إزاري ولها نفسه، فاز سهّل: وما له رداء، فقال النبي ﷺ: «وما تصنع بإزارك إن لمسته لم يكن عليها منه شيء»، «فإن لمسته لم يكن عليك منه شيء»، فجلس الزاحل، الحديث.

واستدل به المؤلف^(٢) على حواز النكاح الميسر، فقال: «ظاهر كلام أحمد أنه لا فرق بين أنقار على (النفاق والعاجز)»، قال: وينبغي للرجل أن يتزوج، «من كذا عدة ما ينفق ألفق»، وإن لم يكن عنده ميسر، واحتج بأنه ينبغي

(١) فتح لماي، (٧٩١-٧٩٠).

(٢) التمهيد (٢٢٤).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَغْضَبَتْهَا إِيمَانُهُ، جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَهَا».

كان يصبح، وقد غمده شيء، وأمه يخلو روح رجلاً ليس عنده إلا بؤره، ولم يكن له رداء، قال أحد في رجل قليل الكسب، ضعف قلبه عن المال، أنه يزرعهم، التزويج أحسن له، ربما أتى عليه ربح لا يعلمه قلبه.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَغْضَبَتْهَا» أي: المرأة (إيمانه) أي: الإزار (جلست لا إزار لك) جواب الشرط، ولا ماضية، والاسم تكرة مبني مع لا، وفك، يعلق يا خير، أي: لا إزار كان لك.

قال الأبي^(١) هذا يحتمل معنيين. أحدهما: أنه لا يصح أن يغضبها إيمانه، ولو صح ذلك، لما احتج عليه بتعلل تسليم الإزار إليها، والثاني: أنه لا يجوز أن يغضبها لأن ذلك يؤدي إلى البقاء على حاله لا يجوز به البقاء عليها من كثرة العبوة والتعري عن جميع الملبس. ولذلك لا يباع هذا من الثياب في دين، ولا يقضى بها حق، انتهى.

قال الحفاظ^(٢): ثبت ذكر الإزار في رواية مالك، وجماعة منهم من نكح ذكره بالتماس الشيء أو الحائض، ومنهم من أخره، والإزار يُدَنَّرُ ويُزَيَّرُ، ومعنى قوله ﷺ: «إِنْ لَيْسَتْ»... إلى آخره. أي: إن لمسته كاملاً، ولا فمن المعلوم من سبق حالهم، وفيه الثبات عندهم، أنها لو ليست به، أن نشأ سم بسرها، ويحتمل أن يكون المراد بالشيء الذي الكمال؛ لأن العرب قد شفي حمة الشيء إذا انتهى كماله، والمعنى: لو شفيقت بشكها بمصدين، لم يحصل كمال شريك بالصف. ولا هي.

وفي رواية عبد الطراز: «والله ما رحدثت شيئاً غير ثوبي هذا تشبه بي» ومنها قال: ما في ثوبي فصل عنتك، وفي رواية هشام بن سعد: «ما عليه إلا ثوب واحد، عطف ظففيه على حلقه»، انتهى.

(١) السنن (٢٧٦/٣)

(٢) صحيح تباري (٢٠٧/٩)

قَالَ لَيْسَ شَيْئًا وَقَالَ: مَا أَجْرُ شَيْءٍ.....

(قَالَ لَيْسَ) بِصَلَةِ الْأَمْرِ (شَيْئًا) مِمَّا يَصْلَحُ أَنْ يُقَالُ (قَالَ) لِيُطْلَقَ (مَا أَجْرُ شَيْءٍ) قَالَ الْأَسَدِيُّ^(١): وَإِنْ كَانَتْ لَفْظَةً أَسْرَى، نَصَحَ عَمْرٍو الْقَبِيلَ وَالْكَثَرُ مِمَّا رَضِيَ أَنْ يَحْمِلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ مَسْتَنَدٌ إِلَى مَوْلِهِ بِتِلْكَ: أَهْلُ عَدَاوَةٍ مِنْ نَفْسِهِ تَضَعُفُ بِهَا لَمْ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَسْرَى شَيْئًا مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ تُضْعِفَهُوا بِهِ، فَضَاءٌ لَوْ حُلِيَ: مَا أَحَدٌ شَيْئًا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِدَاقًا، لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ عَلَى سَوَاقِ نِسْرٍ، وَفَقْدَ شَيْءٍ، وَهَئِذَا حُطِبَ، وَأَتَوَاعَ هَذَا، مِمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا

وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: إِنَّ الْقَهْرَ يَكُونُ قَلِيلًا، وَكَثِيرًا، لَا حُدَّ لَظْفُهُ، وَبِمَعْنَى ذَلِكَ لَا يَحْجُوزُ بِالْحَرْفِ الْمَكْسُورِ، وَمِمَّا لَا يَكُونُ عَرَضًا فِي الْعِدَاءِ، فَلَا يَحْجُوزُ لَهُ حَسَبُ الْحَدِيثِ عَلَى صَافَرِهِ، لِأَنَّ لَفْظَةَ نَفْسٍ، شَمَعَ عَلَى ذَلِكَ كَدًّا، وَلَوْ حَسَبُوا الْحَدِيثَ عَلَى طَهْرِ الْمُزْمَعِ أَنْ يَحْجُوزَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ الْبَصَرِ، وَاسْتَخَرَفَ الْأَكْبَرُ، وَنَحْنُ ذَلِكَ.

وَبِزِ قَالُوا: إِنْ مَعَادَ نَفْسٍ، مِمَّا يَحْجُوزُ لَهُ يَكُونُ عَرَضًا فِي الصَّفَةِ، فَكَانَ يَقُولُ: شَيْءٌ، مِمَّا يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَرَضًا فِي الْمُنْتَدِ، وَمِمَّا لَيْسَ هَذَا التَّوَابُلُ لَهُ، قَالَ: لَا أَحَدٌ سَاءً، قَالَ: لَمْ يَمُوتْ لَوْ تَكَلَّمَ السَّيْسُ وَلَمْ خَانِمًا مِنْ حَدِيدٍ، قَالَ: أَرَادَ يَقُولُ: «الْمَعْدُ شَيْئًا مِمَّا قُلَّ أَوْ كَثُرَ، لَا مَسْتَحَالٌ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ ذَلِكَ: أَلَمْ خَانِمًا مِنْ حَدِيدٍ، لِمُعْجِبِينَ، أَحَدُهُمْ: أَنَّهُ يَكُونُ أَوَّلًا لِأَكْثَرٍ، فَإِذَا حُجِرَ عَنْ أَرَادَ مِنْ مَعْدٍ فِي الْأَقْلَى، وَصَحَّاحٌ أَنْ يَكُونَهُ الْقَلِيلُ، هَذَا مَحْجُورٌ عَنْهُ كُلُّهُ لِكَثْرَتِهِ، فَذَلِكَ أَلَمْ نَقِي، لَمْ يَقُولَ يَبْزُ: «السَّيْسُ شَيْئًا أَكْثَرُ مِنْ مَعْدٍ أَوْ قَلِيلٌ خَانِمَ الْحَدِيدِ».

وَالْمَعْدُ الْأَسَدِيُّ: أَنَّ أَلَمْ مِمَّا هَذَا مَا أَحَدٌ شَيْئًا، وَبَعْدَ يَعْنِي: أَنَّهُ لَمْ يَحْدُ النَّفْسُ الَّذِي كُتِبَ النَّعَاسَةُ، فَتَمَّ كُتِبَ النَّعَاسَةُ مَا هَلَّا أَوْ كَثُرَ، فَهَذَا لَمْ

جاء أن يقول له: الحسن غائماً من حديد، لأنه قد تسمى أن يجد غائماً من حديد، وما هو أقل منه، فمما أمره بعد ذلك أن يتنص غائماً من حديد علم أن النبي ﷺ عسى بالشئ، أكثر من مقدار حاتم الحديد، وثنا قال له: «ولو غائماً من حديد»، وهذا إما يستعمل في أقل ما يكون من الغشاق، انتهى.

وقال السوفزاني: إن الصداق غير مدغم لا أظه ولا أخفه، بل على ما كان مالا جاز أن يكون صداقاً، وبهذا حال الحسن، وعطاء، وعمرو بن دينار، وابن أبي ليلى، والشريفي، والأوراسي، والنبش، والشامي، وإسحاق، وأبو ثور، ودود، وعن سعيد بن جب، والسخعي، وابن أبي عمير، ومالك، وأبي حنيفة، وهو دقار الأقل، ثم أعادوا فقال مالك، وأبو حنيفة: أفده ما يفتضح به السارق، وقال ابن أبي عمير: داهب. وعن السخعي: أربعون درهماً، وعن عمرو بن دينار، رطل من ذهب، وعن سعيد بن حير: خمسون درهماً، انتهى.

قال الحافظ: أجاء التكافؤ بعد نرصى عليه الزبدان، أو من القدر إليه بما فيه منبحة تالسط، والشمل، وإن كانت فيمنه أقل من درهم، وبه قال يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو الزناد، وربيعة، وابن أبي شبة، وغيرهم من أهل المدينة غير مالك، وعن نعيم، وابن حريم، ومسلم بن خالد، وغيرهما من أهل مكة، والأوزاعي في أهل الشام، وحلده بعض المالكية بما يجب فيه الزكاة.

ونقل عياض الإجماع على أن كل شئ الذي لا يتمول، ولا له قيمة لا يكون صداقاً، ولا يحل به التكليف، فإنه ثبت بقاءه فقد خرق هذا الإجماع

(١) *المنهي* (١٠/١٩٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢/٢٠٩، ٢١٠).

اس حرم، وقال: يجوز بكل ما يستحق شبهة ولو حبة من شعير، ويؤيد الكافة حديث الباب؛ لأنه ورد مورد الشك بالنسبة لما هو فيه، ولا شك أن المختار من الحديث له قوة، وهو أعلى حظاً من الرواة وحجة الشعير.

وقال أبو حنيفة: ثلثة عشرة درهم، وابن خزيمة: ثلثة خمسة، ومالك: أقله ثلثة أو ربع دينار سنة على اختلافهم في مقدار ما يجب به القطع، قال الساري: تغلب بالحدس من تحريم النكاح بأقل من ربع دينار؛ لأنه خرج مخرج المتعذر، ولكن ما لك قامه على النقص في الفسقة، فإن عياض: تزيد بهذا مالك عن الحجازيين، لكن مستند الاندلس إلى قوله تعالى: **فَإِنْ تَسْتَوُوا بِهَؤُلَاءِ** فيقول تعالى: **فَإِنْ تَسْتَوُوا بِهَؤُلَاءِ** فإنه يدل على أن المراءاه ساله بأن من المال، وأقله، أو المتيقن به قطع العضو لم يحرمه انتهى وحكي القاضي عن أبيه، حوارد بنصف درهم.

وقال ابن العربي في شرح الترمذي^(١): اختلفوا في ذلك على سبعة أقوال، الأول: لا مهر أقل من أربعين، قال الشعبي: اثنتان؛ لا أقل من دينار، قال أبو حنيفة: اثنتان؛ لا أقل من خمسة دراهم، قال ابن شرمه، الرابع: لا أقل من ربع دينار، قال مالك: الخامس: هو درهم، قال الأوزاعي: وابن وهب، السادس: فيراط، قاله ربيعة، السابع: ما فإنه الشعبي، وغيره هو: ما يراضى عليه الأهل؛ انتهى بخير.

وقد عرفت أن الأقوال أكثر من سبعة، فإن المخصص في الأحكام أخر^(٢)، روى عن علي أنه قال: لا مهر أقل من عشرة دراهم وهو قول الشعبي، ويوهج في آخرين من التابعين، وقيل أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، وإبراهيم، والحنبل بن زياد.

(١) المراجعة لأبي حنيفة (٣٢/٥/٢).

(٢) الأحكام أخر (١٤٣/٢).

قال: «اتَّقِبْسِ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ خُلَيْدٍ»

قال الموفق^(١): واحتج أبو حنيفة بما روي عن النبي ﷺ: «لا مهر أقل من عشرة دراهم»، ولنا: حديث الباب، وأما أكثر الصداق، فلا توقيت به بإجماع أهل العلم، قاله ابن عبد البر، وقد قال عز اسمه: «وَلَوْ أَنَّ لِرَبِّكُمْ نُسُوبَةً لَأَنبَغَ مُصَاحَبَاتُكُمْ وَلَكِنْ كَثُرَ بَاطِلٌ فَتُحْذَرُونَ»^(٢)، وروى أبو حفص: أن عمر - رضي الله عنه - أصدق أم كلثوم ابنة عليّ أربعين النما، وعن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: خرجت وأنا أريد أن أنهي عن كثرة الصداق، فذكرت هذه الآية.

وقال أبو صالح: الفطار مائة وطل، وقال أبو سببه الخدري: حلء منك ثوب ذهبا، وعن مجاهد: سبعون ألف مثقال.

ويستحب أن لا يُقْلِي الصداق لما روي عنه ﷺ أنه قال: «أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة»^(٣)، وكل ما جاز ثمناً في البيع أو أجرة في الإجارة من العين، والدين، وال الحال، والمؤجل، والغليل، والكثير، ومنافع الحر، والعبد، وغيرهما، جاز أن يكون صداقاً، وبهذا قال مالك، والشافعي، وقال أبو حنيفة: مافع الحر لا تكون صداقاً، لأنها ليست مالا، انتهى مفسراً.

قال القسطلاني^(٤): ولو كان الذي تجده خاتماً من حديد، فأصدقها إياه، ففيه حلف كان واسمها وجواب لو، انتهى.

(قال: (ﷺ) (الشمس) أي: اطلب بصيغة الأمر (ولو خاتماً من حديد) قال المحافظ: ولو فضيلية، قال عباسي: وهم من زعم خلاف ذلك، انتهى،

(١) المنية (٩٩/١٠).

(٢) سورة النساء: الآية ٢٠.

(٣) أخرجه الحاكم (١/٢٧٨)، والبيهقي (٧/٢٣٥)، وأحمد (٦/٨٢ - ١٤٥).

(٤) إرشاد الساري (١٦/٤١٣).

وامتدّن الشافعية بحديث الباب على حوار لس خاتم الحديد، قال الحافظ:
ولا حجة فيه؛ لأنه لا ينضم من حوار الامتدّان حوار التمس، فمحتمل أنه زاد
وجوده لانتفع المرأة بفتة، انتهى؛ وفي فروع الشافعية لا يكره خاتم النحاس
والعصا ولا الحديد على الأصح. واستدلوا بحديث الباب.

وفي «المحلى». فيه حوار النختم بالحديد، وهو الأصح عند الشافعية؛
والحديث الوارد في النهي ضعيف، قاله التتوي. أبي، وفي «نيل المآرب»:
يكره تخنمهما، أي: الرجن والمرأة بالحديد، ونرصاص، والنحاس، وقال
السوفي: يكره الختم بالحديد، والنحاس. وبحوكماء انتهى وفي هامش
«نكوك»^(١) من «الندع». أما الختم به سوى الذهب والفضة، من الحديد
والنحاس الأصفر، فمكروه للرجال والنساء جميعاً؛ لأنه ربي أهل النار.
انتهى.

فنت: وأشار بذلك إلى حديث أبي طيبة عند أبي داود. أن رجلاً جاء
عند النبي ﷺ وعنيه خاتمه من حديد، فقال: «ما لي أرى عليك حلية أهل
النار». قال المصاوي في «شرح الشمان»^(٢): لا يحلو من درجة الحسن، وذكر
العيني في «شرح البخاري» روايات أخر في هذا معنى، قال الحافظ^(٣): قال
ابن السند: في الحديث رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم، وكذا
من قال: ربع دينار، لأن حائماً من حديد لا يصاوي ذلك، قال المازري. تعلق
به من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار؛ لأنه خرج مخرج التعليل.

وقال ابن العربي: وروى الخاتم من الحديد لا يصاوي ربع دينار، وهو مما

(١) «نكوك الدر» (١/٢٧٢).

(٢) (١/٣٩٢).

(٣) «شرح البخاري» (١/٢٠٩).

فَأُتِمِسَ فَقَدْ رَجَعْتُ فَمِنْهُمَا

لا جواب عنه، ولا عذر فيه، لكن المحققين من أصحابنا نظروا إلى قوله
فَمِنْهُمَا: (وَمِنْ لَمْ يَنْتَهِجْ وَتَكُنْ طَوَّالًا) الآية، فسمع الله المدبر على القول من
نكاح الأمة، فلما كان الطول درهماً ما تعذر على أحد، ثم نعمته بأن ثلاثة
درهماً أيضاً كذلك.

والنصر بعض المالكية عن هذا الإيراد بأجوبة. منها: أن قوله: أو لو
خاتماً من حديثه خرج مخرج النبال في طلب التبر عنه، ولم يرد عين
حاشم الحلي، ولا قدر فيه حقيقتاً كثيرة: تصدقوا ولو بظلف محرق ولو
بفرس شاة، مع أن العلف والفرس لا يتبع به: ولا يصدق به.

ومنها: احتساب أنه طلب منه ما يجعل نفعه قبل الدخول، لا أن ذات
جميع الصفات، وهذا جواب ابن قنار. وهذا يزعم منه الفرد عليهم حيث
استحبوا تقديم ربع دينار وليته قبل الدخول، لا أقل منها.

ومنها: دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا قدر دون غيره، وهذا
جواب الأبهري.

وتُعْقَبُ بَأَنِّ الْاِخْصَارِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى عِلْمٍ خَاصٍ.

ومنها: احتساب أن يكون قيمته إذ ذاك ثلاثة دراهم، أو ربع دينار، وقد
وقع عند الحاكم والطراني من طريق شوري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد
أن النبي ﷺ زوج رجلاً خاتماً من حديثه، فنهضه، نهى.

فذكر: وأوجه الأوجه عندني الثاني؛ لما حكى الحافظ برزوخ ابن مسعود
عند المعارفني في هذه القصة: لقد كُنَّ حِكْمُهَا عَلَى أَن تَفَرَّتْهَا وَتَعْلَمُهَا، وَإِذَا
بِرَأْفَتِ اللَّهِ عِزَّتِيهَا (فالتمس الرجل فلم يجد شيئاً) ولا حاشم من حديث.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» فَقَالَ: نَعَمْ.
مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا، وَسُورَةٌ كَذَا، لِيُتَوَرَّ سَمَافَا.....

قال المحقق^(١): ووقع في رواية غسان: «فجلس الرجل، حتى إذا طال مجلسه قام، فراء السبي ﷺ فعداه أو دعى له». وفي رواية الثوري عند الإسماعيلي: «قام ضويلاً ثم وثى فقال النبي ﷺ: «مولي الرجل»، وفي رواية البخاري: «أراه النبي ﷺ مولياً، فأمر به فأعفي له، فبدأ جاء، قال: ماذا معك من التراء؟»، ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك: «هل معك من التراء شيء؟» فاستفهمه حينئذ عن كسبه، ووقع الأمراد في رواية معمر قال: «فهل تقرأ من القرآن شيئاً؟» قال: نعم، قال: «ماذا؟» قال: سورة كذا، وغرف بهذا المراد -كسبه-، وأن معناه: الحفظ عن ظهر قلبه، اهـ.

(فقال له رسول الله ﷺ: «هل معك من القرآن شيء؟» أي: «حفظ كما تقدم في كلام الحافظ. ولذا ترجم البخاري على ذلك، باب القراءة عن ظهر القلب»، وأورد فيه هذا الحديث، وفيه قال: «ماذا معك من القرآن؟» قال معي سورة كذا وسورة كذا، فقال: «أتتروهم عن ظهر قلبك؟» قال: نعم، الحديث. قال ابن سفل: في قوله «أتتروهم عن ظهر قلبك؟» رد لما نأونه. «تشافعي في إكح الرجل على أن صدافها أجرة عليها» فإن الحافظ^(٢): لا دلالة فيه، قلت: والقاهر الأول؛ لأن التعليم لا يحتاج إلى «قراءة» عن ظهر القلب (فقال الرجل: نعم) زاد في النسخ المصرية بهذا لفظ: معي (سورة كذا وسورة كذا لتتور سفاها).

قال الزرقاني^(٣) تبعاً لمصنفاني: في قوله نعم المري، أنها مع من

(١) «مع الشاري» (٦٠٨/٩).

(٢) «مع الشاري» (٧٨/٩).

(٣) «مع الشاري» (١٢٩/٣).

قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَنْكَحْتُكِهَا»

المفصل، قال الحافظ^(١): ووقع في حديث أبي هريرة قال: «ما نحفظ من القرآن؟» قال: سورة البقرة أو أنبي نبيها، كذا في كتابي أبي داود والنسائي بلفظ «أو»، وزعم بعض من لقبناه أنه عند أبي داود بالوار، وعند النسائي بأو، ووقع في حديث ابن مسعود: نعم، سورة البقرة، وسورة المفضل، وفي حديث ضمرة: «أن النبي ﷺ زوّج رجلاً على سورة البقرة، لم يكن عنده شيء»، وفي حديث أبي أمامة: «زوّج النبي ﷺ رجلاً من أصحابه امرأة على سورة المفضل جعلها مهرها، وأدخلها عليه»، وقال: «غلطها»، وفي حديث أبي هريرة المذكور: «تُعَلِّمُهَا عَشْرِينَ آيَةً، وَهِيَ امْرَأَتُكَ».

وفي حديث ابن عباس: «أَزَوَّجَهَا مِنْكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَهَا أَرْبَعَ أَوْ خَمْسَ سُورٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ»، وفي مرسل أبي النعمان: «زوّج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن»، وفي حديث ابن عباس وجابر: «هل تقرأ من القرآن شيئاً؟» قال: نعم ﴿إِنَّا نَعْطِيكَ الْكَوْثَرَ﴾^(٢) قال: «أصدقها إياه». ويجمع بين هذه الألفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض، أو أن القصص متعددة، أم قالوا: التعدد بعيد جداً، والأوجه صدي التعدد، بل هو المتعين.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَنْكَحْتُكِهَا») وفي عدة روايات بدلها: «مَلَكَتْكِهَا»، واستدل بذلك من أجاز النكاح، بغير لفظ النكاح، وأنزويج كما تقدم قريباً، وتكلم على هذا اللفظ الدارقطني^(٣) وقال: إنه وهم، والمصواب زَوَّجْتُكِهَا، وقال ابن دقيق العيد: هذه نغطة واحدة في قصة واحدة، واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث؛ فالظاهر أن الواقع من النبي ﷺ أحد الألفاظ المذكورة، فالصواب في مثل هذا النظر إني الترجيح، وقال النووي: يحتمل صحة اللفظين.

(١) فتح الباري (٢/٨٠٨).

(٢) انظر: شرح الزرقاني (٣/١٢٩)، وكتاب اللب (٢/٦٩٤).

بِمَا مَلَكَ مِنْ أَتْقَرَانِهِ.

أخرجه البحاري في: ٦٧ - كتاب النكاح، ٤٠ - باب تستنظف، وفي:

ومسلم في: ١٦ - كتاب النكاح، ١٢ - باب الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن
وخاتم حديد وغير ذلك، حديث ٧٦.

ويستل الحافظ في «الفتح» الكلام على ألفاظ الروايات من قوله:
أنكحكها، وزوجتكها، وسكنكها، وأمكناكها، وقال: تعلّق بعض المتأخرين
بأن الذين احتلوا في هذه لفظة أئمة، علوا أن هذه الألفاظ عندهم مترادفة ما
عبروا بها، فدل على أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الإمام، وهذا
لا يكفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظ منها، إلا أن ذلك لا
يدفع مسائلهم بدليل الحصر في اللفظ، مع الاتفاق على إبقاء الطلاق
بالكنايات بشرطها، ولا حصر في الصريح.

وفي الحديث جواز نكاح المرأة دون أن تسأل: هل لها ولي خاص أو
لا؟ ودون أن تسأل: هل هي في عصمة رجل أو في عدته؟ وفيه أيضاً: أنه لا
يشترط في صحته العقد تقدم الخطبة؛ إذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث
حمد ولا تشبه، ولا غيرهما من أركان الخطبة.

وفيه أيضاً: أن الكفاءة في الحرية والدين والنسب، لا المال.

وفيه: أن التدبير يجوز له مكاح من غلبت بحاله، ورغبت به، إذا كان
واجداً لثممه، وكان عاجزاً عن غيره من الحقوق.

واستدل به على صحة النكاح بغير شهود إلى آخر ما ذكر من فوائد
الحديث، سيأتي شيء من الكلام على ذلك في أمر الحديث (بما ملك من
القرآن)؛ لأنه يحتمل أن يكون للمرء، كحديثك نومي مدينار، وعلى هذا يحتاج
إلى تأويل؛ لأن القرآن الذي معه لا يمكن أن يكون شيئاً فيؤون بتعليمه،
والثاني: أن يكون للسبيبة، أي إكراماً للقرآن الذي ملكه، وعلى هذا يكون
النكاح بمنزلة مهر ظاهر.

ولما انحلت الأئمة في ذلك، قال الموفق^(١) إن أصدقها تعليم صناعة، أو تعليم عددا صاعدا، يصح، لأنه منفعة معلومة يجوز بدل المعوض عنها، فجاز جعلها صدقا كحياطة ثوبها، وإن أصدقها تعليمه، أو تعليمه شعرا صاعدا معينا، أو فقها، أو غير ذلك من العلوم الشرعية التي يجوز أخذ الأجرة على تعليمها حار، وصحت «تسميته»، لأنه يجوز «أخذ الأجرة عليه»، فجاز صدقا كمنافع انداء.

فأما تعليم القرآن فأختلف الرواية عن أحمد في جملة هذا، فقال في موضح أكرهه، وقال في موضح جاز، وهو مذهب الشافعي، قال أبو بكر في المسألة قولان، يعني: «وايتين»، واختار: أنه لا يجوز، وهو مذهب مالك، والليث، وأبي حنيفة، ومكحول، وإسحاق، واحتج من أباه بتحديث الباب، ووجه الرواية الأخرى أن الفروج لا تستباح إلا بالأموال، لقوله تعالى: ﴿أَنْ يَشْتَرُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَتَكَّمْ فَلَوْلَا﴾ والبطول: المال، وقد روي أن رسول الله ﷺ زوج رجلا على سورة من القرآن، ثم قال: «لا تكون أحد بعدك مهورا»، انتهى.

وفي «نيل المآرب»: إن أصدقها تعليم شيء من القرآن، وهو معينا لم يصح، فافأ لأبي حنيفة، انتهى. وكذا في «الروض المربع»: إن أصدقها تعليم فإذا لم يصح الإصداق لأن الفروج لا تستباح إلا بالأموال، انتهى.

وقال الباقي^(٢) قوله: «بما معك من القرآن» يحتمل وجهين: أحدهما: وهو الإظهار، أن يُعْطِيَ ما معه من القرآن، أو معاذرا منه فيكون ذلك صدقا، وهذا أيضا جعل منافع لأعيان مبررا، وقد روي عن مالك هذا التفسير، رواه عنه ابن مضر الأندلسي.

(١) المعنى: (١٠٧١/١٠٢ - ١٠٤).

(٢) المعنى: (٢٧٧/٣).

والوجه الثاني: ما ذهب إليه الشيخ أبو بكر، والشيخ أبو محمد، أن معناه: زواجها بما معك من الثرآن، وأن هذا خاصٌّ بذلك الرجل دون غيره من الناس.

وقال ابن العزّين، سألت يحيى بن يحيى عن نكح بقول قرؤه، لم يقدّم غيره، فذكر، يفسح قبل البناء، ويثبت بعده، ولها صنفان الثمن، وأما على الوجه الأول، بمن جعل المتاع مهراً، فقال القاضى أبو محمد، والقاضى أبو الحسن: مكروه، قال القاضى أبو محمد: لا خلاف فيه، وقال القاضى أبو الحسن: بما يكره مع القدرة على غيره، وأما مع العدم فلا. انتهى.

وقال النوردي^(١): خلت في مع النكاح بمنافع، لإدائه أو عجز، وتعييمها قرناً، وكراهته، قال النسوي: والحاصل: أن المصنف قول مائت، وهو المتعمد، وعليه، فقال المخبر: يفسح النكاح قبل البناء ولا شيء له، ويثبت بعده بمصداق النكاح، ويرجع الزوج عليها بقيمة عمله، وقال ابن الحاجب: إنه على القول بالفسخ النكاح صحيح، قبل البناء وبعدة، وبمضي بها وقع به من المتاع للاختلاف فيه، وهذا هو المشهور، وكرد الصدائق منافع كخدمته مدة معينة أو تعليمه قرناً منه مالك وكراهه ابن القاسم، وإحارته ابن أبيه، وإن وقع مفسى على المشهور، وهذا على ما نسبته لذلك من المنع، وأما على التحراز والكراهة، فلا يحصل في الإمضاء، وإنما يفسى على المشهور للاختلاف فيه، انتهى.

قال ابن رشد^(٢): أما جنس المهر فكل ما جاز أن يملك وأن يكون عوضاً، واحتلوا في ذلك في مكايين في النكاح، لإجادة، وفي جعل علق أمه.

(١) الشرح الكبير (٢/٩٠٤).

(٢) بداية المجتهد (٢/٧١).

صديقاً، أما الأول ففني المذهب ثلاثة أقوال: الإحازة، والمنع، والكراهة. والمشهور عن مالك الكراهة، ولذا رأى فسحة قبل الدخول، وأشاره من أصحابه أصعب وسخون، وهو قول الشافعي، ومنعه ابن القاسم وأبو حنيفة إلا في العبد، فإن أبا حنيفة أحاز.

وجب اختلافهم بيان: أحدهما. هل الشرع من قبلنا لازم لنا؟ حتى يدل الدليل على ارتفاعه أم الأمر بالعكس، ومن قال: لازم أجازه نقوله تعالى: **فَإِنْ أَرِيدُ أَنْ أَمْكِدَكَ** الآية، ومن قال: ليس ملزم، قال: لا يجوز الكناح بالإحازة، والسبب الثاني: هل يجوز أن يفاسر الكناح على الإحازة؟ وذلك أن الإحازة مستثناة من بيع الغر المحبولة، ولذلك حالف فيها الأصم وابن عتبة انتهى.

وقال الهادي^(١): قال أصعب: فمن نكح بعمل ستة أكرهه إن كان معه شيء. وإن لم يكن معه شيء فهو أشد كراهة، وإن نزل مضى في الوجهين - واحتج بقصة نعب عليه السلام، انتهى.

ودع عسى عن ابن القاسم: لا يكون الكناح جعلاً ولا كراهة، ولمن عمل على ذلك أجر مثله، قال مالك: وما ذكر من كناح موسى عليه السلام تألأحكام على غير ذلك، وهذه الرواية تسمع أن تكون المتافع مهراً، انتهى.

وهي المتعلى: قال الحنفية: الباء للسمية أي سب ما سلك من الخمران فيخلو الكناح عن المهر، فيرجع إلى مهر المثل، قال الترمذي: هو قول أحمد وإسحاق فإن كناح عديم جائر، ولها صديق مثلهما، فأنوا: إن نعيم القرآن ليس بمال، والشايع إنما شرع ابتداء الكناح بالمال، فيجب مهر المثل، ويجب عن الحديث بجملة مخصوصاً بذلك الرجل، وقد ورد به حديث مرسل أخرجه

(١) المتفق (٣/٢٧٧).

سعيد بن منصور عن أبي النعمان الأزدي، قال: رَوَى رسول الله ﷺ امرأة على سورة القرآن، وقال: «لا تكون لأحد بعذك مهراً، كما في «المه حب انتهي».

وقال الترمذي^(١): روي أن رسول الله ﷺ رَوَى رجلاً على سورة من القرآن، ثم قال: «لا تكون لأحد بعذك مهراً»، رواه النجاشي بإسناد^(٢)، انتهى.

قلت: ويجاب أيضاً بما في «البدل»^(٣) أن الحديث في حد الأحد ولا يترك نص الكتاب بخبر الواحد مع أن ظاهره منوك، لأن السورة من القرآن لا تكون مهراً بالإجماع. انتهى.

قال في «الذرة»^(٤): وانفصل الأبيهرقي وقسبه الطلحوي ومن تبعهما كابي محمد بن أبي زيد عن ذلك بأن هذا خاصر بهذا الرجل فكون النبي ﷺ كان يجوز له نكاح الزانية، فكذلك يجوز له أن ينكحها لمن شاء بغير صداق ونحوه للتلادوي، قال: أنكحها إياه بغير صداق، لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

واحتج لهذا القول بما أخرجه سعيد بن منصور عن عرو بن أبي النعمان الأزدي، يذكر الحديث المذكور^(٥) ثم قال: وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف، وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال: ليس هذا لأحد بعد النبي ﷺ، وأخرج أبو عوانة من طريق الثبت بن سعد نحوه.

وانفصل بعضهم بأنه رَوَى إياه لأحد ما منه من القرآن الذي حفظه،

(١) المعنى (١٠٧١/١).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في المعنى (١٧٦/١).

(٣) مثل المعهود (١٠٠/٢٢٨).

(٤) معجم الترمذي (٢١٣/٩).

(٥) انظر معجم الترمذي (٢١٣/٩ - ٢١٣).

وسكت عن البهر فيكون ثابتاً له في دمه إذ أيسر نكاح النفوس، وإن شئت
 حديث ابن عباس^(١) المتقدم حيث قال فيه: «فإذا وزك الله معوضاً» وإن فيه
 نفوذه لهذا القول لكنه غير ثابت. وقال بعضهم: محتمل أن يكون زوجة لأحد
 ما حفظه من القرآن وأصدق منه كما كثر عن الذي وقع على امرأته في رمضان
 ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه
 ونسبها بعض أهلها، وإذا قول الجمهور قوله **يُزَكَّى** أولاً: «هل منك شيء»
 تهلفها^(٢) ولم قصد استكشافه، فضمنه نسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك،
 انتهى.

وفار بن يعرب في شرح الترمذي^(٣): يحتمل أن يكون هذا من رمان
 جواز الاستمتاع بالإنسان كما قال حار، كذا نستمتع على عهد رسول الله ﷺ
 بالقبض من الطعام، ثم نسخ الله سنته وصادقها، انتهى.

والفصل ابن خنسان^(٤) رحمه الله على المعجل إذ قال بعد ما ذكر حديث حار
 المجموع: «لا مهر أقل من عشرة دراهم»، رواه النوارعيني والبيهقي: فيحمل كل
 ما أعاد ظاهره كونه أقل من عشرة دراهم على أنه المعجل، وذلك لأن المداة
 عندهم كانت تعجل بعض شهر قبل المدحول، حتى ذهب بعض العلماء إلى أنه
 لا يدخل بها حتى يقدم لها شيئاً.

فصل ذلك عن ابن عباس وأبي عمر والزهري وقنادة، تمسكاً بمعناه **يُزَكَّى**
 علياً فيما رواه ابن عباس أن عباً لما تزوج بنت رسول الله ﷺ أراد أن يدخل
 بها، فسمعه **يُزَكَّى** حتى يعطيه شيئاً، فقال: يا رسول الله **يُزَكَّى** ليس لي شيء؟ فقال:

(١) هكذا في الأصل والحدادي قبل ذلك، ثم سقط حديث ابن مسعود وميم الخضر، فإن
 النوارعيني أخرج هذا اللفظ من حديث ابن مسعود، هو الشراء.

(٢) «معرفة الأحاديث» (٣/ ٢٨).

(٣) «فتح المقيد» (٢/ ٦٠٣).

أعطاه فحرك وأعطاهما نرسه. ثم دخل بها، فخطبني فبرأ^(١) ورواه النعماني.
ومعوم أن الصدوق كان أربعمائة درهم وهي حقه

لكن المصنف الحواشي فيه ثم روت عائشة قالت: «أعزني وسولتني حتى
أبذل أوجع امرأة علي روحها قبل أن يعطيه. شيباء» رواه أبو داود^(٢)، أحمد
السمع المصنفور على المصنف أي مدد تقديم شيء - إذ لا للمرة عليها تألفاً
لنساء، وإذا كان ذلك معموداً وحب حسن ما يحالف ما يربطه عليه حسماً بين
الأمرين، وكذا يحمل أسره^(٣) بانتعاش حسنه من حديد على أنه تقديم شيء
تألفاً، ولما عجز نال: أقم فعلها عشرين آية وهي أمواته، روى أبو داود
وهو محمل رواية الصحيح: «روجه» بما وقع من لئان فيه لا ينافيه. وروى
جميع الروايات النعماني.

قال الحافظ^(٤): وفي الحديث حوار مكاح المرأة دون أن تسأل هل نجا
وأي حافض أو لا؟ ودون أن تسأل هل هي من نفسه رجب أو هي عدتها؟ قال
الحافظ: ذهب إلى ذلك جماعة سبلاً على نفاذ الحال، ويذكر في حكاية
مخاضون في ذلك ريماءونها، قال الحافظ: وفي أحد هذا المعنى من هذه
النصه نظراً لاستمرار أن يكون الشيء^(٥) اطلاع على جنبه أمره أو أخيره بذلك
من حشر محله، ومع الاحتمال لا يقتصر به الاستدلال، وقد نصر الشافعي
على أنه ليس الحكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان بها لغيره وثنى
سامي، ولا أنه في خمسة رجب، ولا هو عليه.

لكن اختلف أصحابنا في هذا على سبيل الاستراط أو الاحتياط؟ والشيء

(١) أخرجه أبو داود (٢١١٦)

(٢) أخرجه أبو داود (٢١١٦)، وابن ماجة (١٩٩١)

(٣) فتح م. ي. ٩١/٢١٦

٩/١٠٧٢ - وَحَقَّقْنِي عَنْ قَابِلِكَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَيْمًا زَجَلٍ
تُزَوِّجُ امْرَأَةً وَبِهَا جُنُونٌ.....

المصحيح عندهم، وفيه أيضاً أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة إذ لم
يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوع حمد ولا تشهد ولا غيرهما من
أركان الخطبة، وخالف في ذلك الظاهرية، فجمعوها واجبة، ووافقهم من
الشافعية أبو حنيفة، وفيه أيضاً أن الكفاءة في السعرة والدين والنسب لا المال،
لأن الرجل كان لا شيء له وقد رضيت به، كذا قال ابن بطال.

قال الحافظ: وما أدري من أين له أن المرأة كانت ذات مال، وفيه أيضاً
أن الفقير يحوز أنه نكاح من علقت بحاله ورضيت به إذا كان واحداً للمهر،
وكان عاجزاً عن غيره من الحقوق، لأن المراجعة وقعت في وجدان الجهر،
وفنده، لا في قدر راند، قاله الباجي، وعقده باحتمال أن يكون النبي ﷺ
أطلق من حال الرحل على أنه يندر على اكتساب قوته، وقوة امرأته مع ما كان
عليه أهل ذلك العصر من العسرة باليسير.

واستدل به أيضاً على صحة النكاح بغير شهود، ورُدُّ بأن ذلك وقع
بحضرة جماعة من الأصحاب، انتهى. وقال ابن حبيب: هو مسوخ بحديث لا
نكاح إلا بإولي وشهدي عدل، رُفِّقَ، انتهى. وذكر ابن النجاشي في الحديث
يحدى وعشرين فائدة، وقال الحافظ: بل أكثر من ذلك فذكر أكثر من ثلاثين
فائدة.

٩/١٠٧٢ - (مائل)، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعْبُدٍ، الْأَنْصَارِيِّ (عَنْ مَعْبُدِ بْنِ
الْمُسَيْبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) عَزَاءً فِي دَكْتَرِ الْعَمَالِ^(١)، إِلَى مَالِكٍ
وَالشَّافِعِيِّ وَعَدِ الرَّزَاقِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَالدَّارِقُطِيُّ وَابْنُ بَيْهَقٍ
(أَيْمًا زَجَلٍ تَزَوِّجُ امْرَأَةً وَبِهَا) أَيِ الْمَرْأَةِ (جُنُونٌ) وَهُوَ زَوَالُ الْعَقْلِ.

(١) (٩/٥٠٣) ج (١٥٦٥).

أَوْ جُدَامُ، أَوْ بَرَصٌ،

قال ابن عابدين^(١): صاحبه مملوك العقل بخلاف الإغماء فإنه مغلوب، وحكى عن «التحير» أن الإغماء آفة في القلب أو الدماغ تعطل القوى المدركة وتمحكة عن أفعالها مع بقاء العقل مدركاً. والعشيق تعطل القوى المدركة ولحساسية ضعف القلب من الجوع أو غيره.

وكونه برصاً من الإغماء موافق لما في «القاموس» وحدود التنكلمين إلا أن الفقهاء يفرقون بينهما كالأطباء بأد ذلك التعطل إن كان لضعف القلب واجتماع الروح إليه بسبب يخففه في نأخفه، فلا يجد منفذاً فهو «أعشى»، وإن لامتلاء بطون الدماغ من باغم فيه الإغماء، والسكر حالة تعرض للإنسان من امتلاء دماغه من الأبخرة المتصاعدة من الخمر ونحوه، فيتعطل معه العقل المميز بين الأمور الحسنة والقيحة، انتهى.

وفي «مراقي الفلاح»: الجنون مرض يزيل العقل ويزيد الغوى، قال الحلبي: الحاصل أن الإغماء نوع مرض، وليس كالجنون في إزالة العقل، فلذا صح على الأنبياء دون الجنون، انتهى.

(أو جدام) بضم الجيم داء يشقق به الجلد، ويشتت، ويقطع اللحم، قال المجد: الجدام كفر، علة تحدث من تشد لسوداء في البدن كله، فيفسد مزاج الأعضاء وهيئتها وربما تنهى إلى تأكل الأعضاء وتفرجها عن تفرج، فيجثم فهو مجذوم، انتهى (أو برص) ذاك المجد: هو محركة: بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج، يورث كفرج فهو أبرص، وقال ابن عابدين: هو بياض في ظاهر الجلد يتشام به.

قال ابن رزقاني^(٢): زاد ابن عيسى عن يحيى بن سعيد بن مسعود، أو قرن، قال

(١) فروع المختار (٤/ ٤٢٨).

(٢) «فروع الزرقاني» (٣/ ١٣٠).

ابن عابد بن: كفلس لحم بنيت في مداخل الذكر كائشئة وقد يكون عظماً، وقال الدردير: هو بفتح الراء شوه بيور في فرج المرأة بشبه قرن النشاة يكون من لحم غالباً فيمكن علاجه، ونارة يكون عظماً فلا يمكن علاجه، انتهى.

فان ناجي^(١): أما المعاصي التي ينبت بها الخيار لفروج فإنها الجنون وانجفام والبصر وداء الفروج رواء ابن عبد الحكم عن مالك، قال أبو بكر وإسما كان ذلك لأن هذه المحن تمنع استئذنة البوط وتعالج الالتئذ به، فالجنون هو الصرع والوسواس ففني ذهب معه العقل، كل ذلك ترد به المرأة وكذلك الجماع إذا ثبتن بدلاً كان أو كثيراً.

وأما البصر ففي العتبية من سماع ابن القاسم عن مالك: أنرد امرأة من فليل البصر؟ فقال: ما سمعت إلا ما في الحديث وما فرق بين فليل وكثير، فان ابن القاسم: أنرد من قلبه ولو أحيط علماً فيما خف منه أنه لا يزيد لم ترد منه، ولكن لا يحلم ذلك فنرد من قلسه، ووجه قول ابن القاسم: أن يسيره لا يؤثر في الاستمتاع، ولكنه لا يكاد يتوقف قبل المعتاد من التزايد فكان ذلك لتيقه بمنزلة الموجود به.

وأما داء الفروج فقال ابن حبيب: يسيره. ما كان في السرج مما يقطع لداء البوط مثل العقل^(٢)، والفقر والبصر، وقال القاضي أبو محمد: داء الفروج الفقر واليتيم وما في معناه، وروى ابن الموار عن مالك أن كل ما يكون عند أهل المعرفة من داء الفروج، فإن للفروج أنرد به، وإن لم يمنع البوط مثل العقل الفليل والفقر.

وأما الفرج العاشر، فإن ابن حبيب قال: له الرد به لأن من معنى الجذام والبصر، ولم أر ذلك لغيره من أصحابنا، والأظهر من المذهب أنه لا

(١) الشفوي (٣/٢٧٨)

(٢) العقل - بالحريك - فة نحر في فرج امرأة

يرد به، لأنه متى يزوج يوفيه في الأغلب، ولا يمنع المقصود من الاستمتاع، ولا يؤثر فيه كالتجرب ونحوه.

وأما ما سوى ذلك من العيوب فإنه لا يرد به إلا أن يشترط المصلحة كالعمى والعمور والحرج ونحو ذلك من العمدات. فإن شرطت المصلحة فله الرد، وإذا لم ترد. وكذا نكاح وجدها الخبة لم يكر له ودعا إلا أن ينزهها على نسب، ووجه ذلك أن هذا المعنى لا يؤثر في الاستمتاع، فلا يوجب خیار رد بالعيوب كما لو كانت، شاذية خمر، قل ابن حبيب: إلا أن يشترط الخطاب لنفسه فيرد ذلك فيكون له إلا الرداء فإنه يكون ذلك له، وإن سم بشرطه إذا لم يكن في أمها سواء لأن ذلك كالشرط، ويجب على هذا أن يعلم الزوج بذلك ويترجى على أن أهلها لا أسوء فيهم، انتهى.

وقال الموفق^(١): إذا حيز انفسخ يثبت لكل واحد من الزوجين لعيب يجله في صاحبه في البطلان، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه عباس، وروى قال حازم والشافعي وإسحاق، وروي عن علي لا تُرد المرأة بعيب، وروى قال المنذعي والثوري وأصحاب الرأي.

وعن ابن مسعود لا يفسخ النكاح بعيب، وروى قال أبو حنيفة وأصحابه إلا أن يكون الزوج مسبوياً أو عتياً، فإن للمرأة الخيار، فيفرق الحاكم بينهما بطلقة، ولا يكون فسخاً، وثنا: أن المختلف فيه يمنع الوطء، فأثبت الخيار كحجب والتمتع، وأما غير هذه العيوب فلا يمنع المقصود بالنكاح، وهو الوطء بخلاف العيوب المختلف فيها.

فإن قيل: فالجنون والجذام والمرضى لا يمنع الوطء؟ قلنا: بل سنعته فإن ذلك يوجب بكرة تمنع قريبته منه، والمجنون يخاف منه الجنابة، فصار

(١) المعنى: ١٠٧٢/١٠٦.

كالمناخ الجبسي، ثم العيوب المحورة تفسخ فيما ذكر، الخرفي ثمانية، ثلاثه، يشترط فيها البروجان. وهي الجنون والجدام والبرص، واثنان يختصان بالرجل وهما: الحب والعمى، وثلاثة تخص بالمرأة وهم: نعق والقرن والعفل. وقال القيسي: سبعة جعل القرن والعفل شيئاً واحداً وهو الرق المؤذى وذلك لحم يست في الفرج، حكى ذلك عن أهل اللغة، وذكره أصحاب الشافعي، وقال الشافعي: القرن عظم في الفرج. وقال غيره: لا يكون في الفرج عظم، إنما هي لحم. وذكرها أصحاب الشافعي سبعة، فسقطوا منها النعق، ومنهم من جعلها ستة جعل القرن والعفل شيئاً واحداً، انتهى.

وقال اندرودير^(١) حصل ما أشار إليه المصنف أبي الشيخ حليل أن العيوب في الرجل والمرأة ثلاثة عشر: أربعة يشتركان فيها وهي: الجنون والجدام والبرص والغابطة أي التعلو عند الصنيع، وأربعة خاصة بالرجل: الحب والخصه والاعتراض أي عدم الانتشار، والعمى أي ضعف الذكر، وخمسة خاصة بالمرأة: وهي الرق، والقرن، والعفل، وهو لحم يبرز في العفل، ولا يسلط غالباً من رشح. وقيل: زعوة في الفرج تحدث عند الحمام والإفشاء، والسحر أي نثر الفرج لأنه مفرغ، وهو الظاهر. وقال الأئمة الثلاثة: لا رذلة كالحرب، ومن العم انتهى.

قال المعوق^(٢): وإن حدث العيب لأحدهما بعد العقد فيه وجبها، أحدهما بشت الخيار: وهو ظاهر قول الخرفي، لأنه عيب في النكاح، يثبت الخيار مفزناً، فأثبت طرداً والناسي: لا يثبت الطرد، وهو قول أبي بكر وابن حامد ومذهب مالك؛ لأنه عيب حدث بالمعقود عليه بعد لزوم العقد، أشبه الحوادث بالبيع.

(١) شرح الكبير (٢/٢٧٧)

(٢) شعبي (١٠١/٦٠)

وقال أصحاب الشافعي إن حدث: «أزوح ثوب الخياط، وإن حدث امرأة فكلتلك في أحد الوجهين، والآخر لا شبهة لأن الرجل يمكنه طلائها بخلاف المرأة، ثم من شرط ثبوت الغبار بهذه العيوب أن لا يكون عائلاً بها وحدث المحدث لا يرفض بها بعده فإن علم بها في العقد، أو بعده فرفض فلا حبار، لا نعلم فيه خلافاً انتهى.

وفي السير «العجائب»^(١) لا ينحيز أحدهما بعرب الآخر ولو فاحشاً كجود وحذام وصرصر ورتق وفرن، ومخالف الأئمة الثلاثة في الخمسة، قال ابن الهيثم^(٢): ثبوت الواحد من الزوجين خير فسخ النكاح منه، في الآخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وهو قول نظام والنحوي، وعمر بن عبد العزيز وأبي زياد وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وأبو راعي والثوري والخطابي وداود الطاهري وأماه.

وفي «المسبوطة» أنه مذهب علي وابن مسعود، وعند محمد لا حبار للزوج بسبب في المرأة، وفيها الحبار بعيب فيه من الثلاثة: الجنون والجدام والبرص، وقال الرمزي وشريح وأبو ثور: نرد بجميع العيوب، وكذا بالجنون والعاقص، للشافعي ومن معه النص في بعضها، وقيل إن في بعضها، وثلاثة أقبية في بعضها، أما النص فما روي عن رسول الله ﷺ أنه رد مالعص، قال كلني رأى كسحها وصحاً أو باضاً. «الحفي مأهلاً، فصار البرص موصفاً، فلحق به الجدام والجنون جميعاً أنه يفر عنه الطبع.

وقال نسبي رحمه الله: «غير من المسجود مراك من الأسد»^(٣)، قلنا: الحديث

(١) (١٧٨/٥)

(٢) «شرح غدير» (١٣٢/٤)

(٣) «اصحح لمباري» (٢٧٠٧: ٢٧)

فَمُسْنَاهُ، فَلَهَا صَدَاقُهَا كَامِلًا. وَذَلِكَ لِزَوْجِهَا غُرْمٌ عَلَى وَلِيِّهَا.
قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ غُرْمًا عَمَلَى وَلِيِّهَا لِزَوْجِهَا، إِذَا
كَانَ وَلِيِّهَا الَّذِي أَنْكَحَهَا، هُوَ أَبُوهَا أَوْ أَخُوهَا، أَوْ مَنْ يَرَى
.....

الأول لم يصح لأنه من رواية جميل بن زيد وهو عن روك، عن زيد بن كعب بن
عجرة وهو مجهول، لا يعلم النكاح وقد اسمه زيد، ولو سلم جاز أن يكون
طلاقاً فإن لفظ «الحق» بملك من كتابات الطلاق. وأما الثاني فظاهره غير
مراد للاتفاق على إباحة القرب منه، وشاب بجمته وتربصه وعلى القيام
بمصالحته انتهى.

(فمسنها) الزوج (فلها) أي للمرأة (صداقها كاملاً) على الزوج، يعني أن ما
بها من ثمن وغيره لا يرجع استباحة بقعها دون الصداق، بل لا بد لها من
صداق، وإن كان للزوج رزقاً بهذه لمحبوب (وذلك) الصداق الذي أدى الزوج
(لزوجها غرم) بضم معجمة وسكون ر، مصدر غرم (على وليها) أي ولي المرأة
الذي أنكحها.

ولفظ الدارقطني^(١) يستند إلى داود الموطأ عن يحيى بن سعيد بهذا
السند: «يُباع امرأة غريبها رجل بها جثون أو جنان أو يرمى فلها مهرها بما
أهداه إليها، وصداق الرجل على وليه الذي شره، ويستند إلى شعبة عن
يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: قصي عمر - رضي الله عنه - في
البراءة والجفاء والمجنونة إذ دخل بها ففرق بينهما، والصداق لها لمسيبه
إياها، وهو له على وليها قال: قلت: أئت سمعته؟ قال: نعم.

(قال مالك: وإنما يكون ذلك) لصداق المذكور في أثر عمر - رضي الله
عنه - (غرمًا على وليها لزوجها) إذا كان وليها الذي أنكحها) أي المرأة الممينة
(هو أبوها أو أخوها أو من يرى) بضم الياء أي يقطن به من الأبناء كعم وأب عم

(١) سنن الدارقطني (٣/٢٦٦).

أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا. فَأَمَّا إِذَا كَانَ وَلِيُّهَا الَّذِي أَنْكَحَهَا، ابْنٌ عَمٍّ، أَوْ مَوْلًى، أَوْ مِنْ الْعَشِيرَةِ، بِمَنْ يُرَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ عَزْمٌ. وَتَرُدُّ تِلْكَ الْمَرْأَةَ مَا أَخَذْتَهُ مِنْ صَدَاقِهَا. وَتَتْرُكُ لَهَا قَدْرَ مَا تَسْتَحِلُّ بِهِ.

معها في البيت بحيث لا يخطئ عليهما عليها كذا في «الرددير»^(١).

(أنه يعلم ذلك) العيب (منها) أي من المرأة ولا يختبر به (فلما إذا كان ولها الذي أنكحها ابن عم) لها الذي لا يكون سمها في البيت (أو مولى) لها (أو) رجل (من العشيرة ممن يُرى) بيناء المجهول أي يظن به (أنه لا يعلم ذلك) العيب (منها فليس عليه) أي على هذا النوع من الولي (هرم) للزوج.

(وتَرُدُّ تلك المرأة ما أخذت من صداقها) أي ترد إلى الزوج الصداق الزائد على أقل مقدار المهر (ومتروك) بيناء المجهول (لها قدر) أي مقدار (ما يستحل به) يتمتبه في أوله في النسخ الهندية، فيكون مبنياً للفاعل، والضمير إلى الزوج، ورفوفية في النسخ المصرية، فيكون مبنياً للمفعول، والضمير إلى الزوجة، والفراد أو في مقدار المهر، وهو ربع الدينار عند المالكية، وذلك لئلا يخلو البضاع عن صداق

قال الباجي^(٢): قول مالك هذا يعني التفريق بين الوليين بعد قول عمر - رضي الله عنه - بحتمل أن يكون خلافاً لقول عمر - رضي الله عنه -، وأن يكون مالك أورد قول عمر - رضي الله عنه - على ما رواه، وذكر رأيه على ما رواه، وبحتمل أن يكون مالك تلقى قول عمر - رضي الله عنه - أنه موافق لرأيه، ولكنه خاص في الولي الذي يظن به أنه يعلم ذلك، وبين ذلك ما ذكره بتفصيله الذي فصله، فإذا كان كذلك، وكان ما رجع من العيب بالمرأة موجوداً بها

(١) الشرح الكبير (٢/٢٨٦).

(٢) المستنق (٣/٢٧٩).

حين العقد، وظهر عليه الزوج عند الميسر فلا مفر أن يكون الولي عقد نكاحها ممن ظاهره المعروفة بحالها، والأضلاع على ما بها، أو يكون ممن ظاهره أنه لا يعلم بحالها، والأول لا يحلو أن يكون حاضراً معها في مدة النكاح أو غائباً عنها، فإن كان حاضراً معها، وكان العيب موضحاً ظاهره، أنه لا يحفى على مثله فلا خلاف في المذهب أن جميع الصداق لها، ويرجع به الزوج على الولي خلافاً للشافعي في قوله: إنه لا يرجع على نولي ولا على المرأة بوجبه، ولو كان الولي غائباً عنها بحيث يعلم أنه يخفى عيه غيرها، فقد روى ابن السوار عن ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك أنه لا يرم عليه، وإنما انقروا على المرأة، زاد ابن حبيب عن ابن القاسم: بعد أن يحلف أنه ما عنهم.

وروي عن أشهب أن ذلك على الولي وإن كان غائباً، وإن كان الولي ممن ظاهره أنه لا يعلم ما بها كابن الميم والرجل من العشرة فلا يرم عليه ولا يحين، قاله ابن السوار، وقال ابن حبيب: إن اتهم أنه علم حنف وإلا فلا شيء عليه، وثرد المرأة من الصداق ما أحدثه غير أنه يترك لها من ذلك ربع دينار، لأنه لا يجوز استباحة فرج بعير موصى، فوجب إنفاذ ذلك لها، قال ابن حبيب: وإنما يرجع عليها بالعين التي دفعها إليها دون الجهار، انتهى.

وقال الموفق^(١): إن انفسخ إذا وجد قبل الميسر فلا مهر لها عليه. سواء كان من الزوج أو المرأة، وهذا قول الشافعي، لأن النسخ إن كان منها فانفردت من جهتها، وإن كان منه، وإنما فسح فريب بها دئسته بالإخفاء، فصار النسخ كأنه منها، فإن كان النسخ بعد الدخول فيها المهر، لأن المهر يجب بالاعتقاد ويستقر بالدخول، والواجب المهر المسمى، وذكر القاضي فيه روايتين أحدهما: المسمى، والأخرى: مهر الثقل، لأن النسخ مستند إلى العقد، فصار كاعتقاد القاسم.

(١) المصنف: (١٠٠/١٦٢).

١٠٧٣/١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَةَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأُمُّهَا بَنْتُ زَيْدِ بْنِ أَلْخَطَّابِ،

وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا فُرِقَتْ بَعْدَ الدَّخُولِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ فِيهِ مَسْمُومٌ صَحِيحٌ، ثُمَّ إِنَّهُ يَرْجِعُ بِالْمَعْرُوفِ عَنْ مَنْ عَرَّفَهُ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فِيهِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا يَرْجِعُ بِهِ وَالْأُخْرَى لَا يَرْجِعُ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَذْهَبَ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، وَأَنَّهُ يَرْجِعُ بِهِ، فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ: كُنْتُ ذَهَبْتُ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَهَشَّةٌ، فَمَدَّتْ إِلَيَّ قَوْلَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، فَذَكَرْتُ لِرَبِّ الْبَابِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَبِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ وَفَتَاةٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ، وَيُؤَيِّدُ عَنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ؛ لِأَنَّهُ ضَمِنَ مَا اسْتَوَى بَيْنَهُ وَهُوَ الْوُطْءُ فَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا لَا كَانَ الْمَبِيعُ مَعْبُورًا فَالْكَاهِلُ.

وَلَمَّا أَثَرُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - انْمَذَكُرُوهُ، فَإِنْ كَانَ الْوَلِيُّ عَاطِلًا غَرَمَ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَالْغَرَمُ مِنَ الْمَرْأَةِ، فَيَرْجِعُ خَلِيفَتُهُ بِجَمِيعِ الصَّدَاقِ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَفَتَاةٌ: إِنْ عَاطِلَ الْوَلِيُّ غَرَمَ، وَإِلَّا اسْتَحْلَفَ مَالَهُ الْعَظِيمُ أَنَّهُ مَا عَلَيْهِ، ثُمَّ حُوِّرَ عَلَى الْوَدِّعِ، وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ كَانَ الْوَلِيُّ أَبًا أَوْ جَدًّا وَمَعْنَى يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرَاهَا فَالْتَمَرِيرُ مِنْ جِهَتِهِ عَاطِلٌ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرَاهَا كَابْنِ الْعَمِّ وَغَيْرِهِ وَعَاطِلٌ غَرَمَ، وَإِلَّا أَنْكَرَ، وَلَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَيَرْجِعُ عَلَى الْمَرْأَةِ بِجَمِيعِ الصَّدَاقِ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: تَرَكْتُ لَهَا مَا تَسْتَحِلُّ. نَحْنُ نَصِيرُ كَالْمَوْهَبَةِ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَقَوْلِ مَالِكٍ وَالْقَاضِي، انْتَهَى.

١٠٧٣/١٠ - (مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَةَ) لَمْ تُسَمَّ (عَبِيدَ اللَّهِ) مُصَغَّرُ (ابْنِ عُمَرَ) بِنِ الْخَطَّابِ الْقُرَشِيِّ، وَلَدٌ فِي الْعَهْدِ النُّبُوِيِّ، وَكَانَ مِنْ شُجْعَانَ قُرَيْشٍ، وَفُرْسَانِهِمْ، قَاتِلٌ سَعِ مَعْنَوِيَّةَ بَصِيقِينَ سَةِ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ (وَأُمُّهَا) الْأَوَّلُ حَاتِيَةٌ وَالْجَمْعَةُ حَالٌ عَنْ اسْمِ ابْنِ، وَخَيْرُهُ كَانَتْ نَحْتِ الْبَيْتِ (بَنْتُ) لَمْ تُسَمَّ (وَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ) الْعَدَوِيُّ أَخِي عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَكَانَ أَسْلَمَ مِنْهُ، وَأَسْلَمَ قَبْلَهُ.

فَقَضَى أَنْ لَا صَدَاقَ لَهَا. وَلَهَا الْمِيرَاثُ.

الآتية، فلم يقل قول ابن عمر - رضي الله عنه - وحده، وحكما زيدا لتقدمه في العلم، أو يكون بذلك مرجع الفتاوى.

(فقضى) زيد وفاقاً لابن عمر - رضي الله عنهما - (أَنْ لَا صَدَاقَ لَهَا، وَلَهَا الْمِيرَاثُ) واجب في مال المئتمن، وهو المراجع عند المالكية، ولهم قول آخر: إنه يجب الصداق بالموت، قال الزرقاني^(١): وهو قول شاذ عتقناه، ورجحه ابن العربي وغيره. وقال الباجي^(٢): من تزوج على تفويض، ثم مات أحد الزوجين قبل التسعة والعشرين، فالتوزع بينهما ثابت، ولا مهر للمرأة، رواه ابن عبد الحكم وغيره عن مالك، وهو أحد قولي الشافعي، وقال أبو حنيفة: لها الصداق، وهو قول نادر للشافعي، اهـ.

وقال المردبر^(٣): أما موت واحد في التفويض قبل الفرض فلا شيء فيه، قال النسوفي: يعني إذا مات واحد بعد الفرض فهو كمتكاح التسمية، اهـ.

قال المرفق^(٤): لو مات أحدهما قبل الإصابة، وقبل الفرض ورثه صاحبه. وكان لها مهر نساؤها، أما الميراث فلا خلاف فيه، فإن الله نبارك وتعالى فرض لكل واحد من الزوجين موطناً. وعقد الزوجة ههنا صحيح ثابت، فثبت به لدخوله في عموم النص.

وأما الصداق فإنه يكمل لها مهر نساؤها من الصحيح من المذهب، وإليه ذهب ابن مسعود وابن شزمة وابن أبي ليلى والثوري وإسحاق، ورؤي عن علي ومن عباس وابن عمر والزهري وبربعة ومالك والأوزاعي: لا مهر لها، وقال

(١) «شرح الزرقاني» (٣/١٤١).

(٢) «المنقذ» (٣/٢٨١).

(٣) «الشرح الكبير» (٣/٣٠٦).

(٤) «المنها» (١٠/١٤١).

أبو حنيفة كقولنا في المسئلة، وكقواهم في النغمة، وعن أحمد، رواية أخرى: لا يكمل ويتصف، ولشافعي قولان كأثروا بنين، اهـ.

قلت: عامة بقلة المذهب ذكروا القول الثاني لشافعي موافقاً لما لك لا التصنيف، وسكن الترمذي عن بعض أهل العلم أن لها الميراث ولا صداق لها، ثم قال: هو قول الشافعي، وقال: لو ثبت حديث يروى بنت واشق لكاث الحجة فيما روي عن النبي ﷺ، وروي عن الشافعي أنه رجع بمصر عن هذا القول، وقال بحديث يروى بنت واشق، اهـ.

وفي «المعاني المسجدة»^(١): ذهب قوم إلى أن لها المهر، واحتجوا بما روي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه شغل عن رجل تزوج امرأة ولم يقرص لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات، فقام ابن مسعود: لها صداق نسائها، لا وكسر ولا شطط، فقام معقل بن سنان الأشجعي، فقال: «قضى رسول الله ﷺ في يروى بنت واشق مثل ما قضيت». قال الشافعي: فإن ثبت حديث يروى فلا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ، وإن لم يثبت فلا مهر لها.

قال القاري في «شرح من أبي حنيفة»^(٢): قال رئيس المفسرين الشرح عطية السلمى المكي الشافعي: قد ثبت حديثها. أخرجه أبو داود والترمذي وصححه، وأحمد، وإسحاق، وصححه، وابن أبي شيبة وعبد الرزاق، ولم ينفرد به معقل بن سنان، بل قال هو وجماة من أشجع لأن مسعود: تشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله ﷺ، وهو أحد قولي الشافعي، ورجعه النووي، وقرأه الثاني رحمه الله. اهـ.

وحدث ابن مسعود هذا أخرجه الترمذي، وقال: وفي الباب من المزاح، وحدث ابن مسعود حديث حسن صحيح، قد روي من غير وجه

(١) (١٨٤/٢)

(٢) (ص ٢٨)

١١٠٧٤ - ١١/١٠٧٤ - وَحَفِظْنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ
سَدِّدٍ التَّغَنِيَّ كَتَبَ فِي خِلَافَتِهِ إِلَيَّ تَعْضِينَ عُمَّالِهِ
.....

وَقَالَ ابْنُ لُحَيْرِي^(١): إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَلَا يَبْنِي أَنْ يَحْدُثَ عَنْهُ قَوْلٌ قِيلَ:
فَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَقَعَ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْمَدِينَةِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ أَحَدٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ:
اِخْتَلَفَ فِيهِ، فَرَوَى عَنْ بَسَّارٍ وَرَوَى مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ وَرَوَى نَاسٌ مِنْ أَشْجَعِ
وَرَوَى أَنْ عَلِيًّا قَالَ: لَا تَغْلُ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ أَعْرَابِيٌّ مَوْلَى^(٢) عَلِيٍّ عَلَيْهِ وَرَوَى
عَنْ ابْنِ سِيَّاسٍ وَابْنِ عَمْرِو خِلَافَتَهُ بَعْدَ مَا سَمِعُوهُ فَأَجَابَ أَنَّ جَهْلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
بِهِ لَا يَصْرِفُهُ فَتَكُلُّ بِئْسَ زَمْرَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بَلَّغَتْ مَا كَانَ عَنْهُمْ فَوَعَاها
أَهْلُهَا، فَقَالَ: هَذِهِ سِتَّةٌ، يَتَرَدَّدُ بِهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ، هَذِهِ سِتَّةٌ يَتَرَدَّدُ بِهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ.

وَأَمَّا الْاِخْتِلَافُ فِي رَوِيهِ مَا لَا يَصْرِفُهُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ عَيْنِهِ، وَأَنَّ الْأَصْحَابَ
الْأَكْبَارَ كَدَّ اِخْتِلَافَ فِي أَسْمَائِهِمْ كَأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمَا، فَلَمْ يَفْرَحْ
ذَلِكَ فِي رَوَائِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِي رَوَى عَنْ عَلِيٍّ فَلَمْ يَصِحَّ وَلَوْ صَحَّ مَا أَثَرُ فِيهِ؛ لِأَنَّ
الرِّوَاةَ قَدْ ذَكَرُوا عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ رَدَّ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ عِيسَى وَهُوَ
مَشْهُورٌ. اهـ.

وَالْحَدِيثُ مَذْكُورٌ فِي مَسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ وَسُيِّفَ فِي حَامِشِهِ تَخْرِيْجُهُ، وَقَالَ:
رَوَاهُ الْإِسْلَامِيُّ مِنْ وَجْهِ صَحِيحِهِ عَلَى شَرْطِ مَسْنَدِهِ، وَمِنْ وَجْهِ عَلَى شَرْطِ
الْشَيْخَيْنِ، وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي مُصَحِّحِهِ، اهـ. وَحَكَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ الْإِسْلَامِيِّ
مَالِكٌ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ.

١١٠٧٤ - ١١/١٠٧٤ - (مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: مِمَّا حَاءَ مِنْ وَجْهِ سَنَاهُ.
م. رَوَاهُ عَبْدُ التِّرْمِذِيِّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ، اهـ. (أَنَّ) التَّخْفِيفُ الْعَادِلُ
(عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (كَتَبَ فِي) زَمَانِ (خِلَافَتِهِ) إِلَى بَعْضِ خُلَائِهَا

(١) معروفة بالأندلس: (٢/١٥٢).

(٢) كذا في الأصل والمذكور في أثره إقبال علي عليه السلام. اهـ.

أَنْ كُلَّ مَا اشْتَرَطَ الْمُتَنَكِّحُ، مِنْ كَانًا أَبًا أَوْ غَيْرَهُ، مِنْ حَيٍّ أَوْ كَرَامَةٍ، فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ إِنْ ابْتِغَتْ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْمَرْأَةِ يَتَنَكَّحُهَا أَبُوهَا، وَيَشْتَرِطُ فِي صَدَاقِهَا الْحَيَّاءَ يُخْبِي بِهِ: إِنْ مَا كَانُوا مِنْ شَرْطٍ يَقَعُ بِهِ النِّكَاحُ، فَهُوَ لِابْنَتِهِ إِنْ ابْتِغَتْ. وَإِنْ فَارَقَهَا زَوْجُهَا، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَزَوْجِهَا شَطْرُ الْحَيَّاءِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ النِّكَاحُ.

أَنْ كُلَّ مَا اشْتَرَطَ الْمُتَنَكِّحُ بِكسر النكاح أي الولي (من كان) أي كائناً من كان (أباً أو غيره) من الأولياء (من حيٍّ) بالنكس والعداً فلعصبته بلا عوض، ومن بيان لما (أو كرامة) شيء يكرم به، وهو يعم ما قبله (فهو للمرأة) المتكوحة (إن ابتغت) أي طلبته.

(قال مالك في المرأة يتكحها) بضم الياء من الإفعال (أبوها) أو غيرها من الولي (ويشترط في صداقها الحياء يخبي به) ببناء المجهول من تحياء بالمحوطة، والتعصير للأب أي يشترط في الصداق شيئاً من العطاء لنفسه (إنه ما كان من شرط يقع به النكاح) أي يكون من شرط النكاح (فهو) كله (لابنته) لأنه من العداق (إن ابتغت) يعني وإن تركته للأب تبرعاً فلا بأس فإنه حذفها بتركها لولاها.

زاد في غير «الموطأ» من رواية ابن القاسم عن مالك: وإن أعطاه بعد ما زوجه، فإنما هي تكرمة أكرمه بها، فلا شيء لابنته فيها (وإن فارقها زوجها قبل أن يدخل بها) زوجها (فلزوجه شرط الحياء الذي وقع به النكاح) هكذا في جميع النسخ الهندية بلفظ الشرط: وهكذا في «التعصير» ولم يتعرض عنه، واتممت أن المنشروط من الحياء للزوج إن فارقها قبل المسيس.

وفي جميع النسخ المصرية بدلها، فلزوجه شرط الحياء الذي وقع به النكاح بلفظ الشرط بمعنى النصف، وعلى هذا هي الكلام شرّاح الموطأ المالكية.

قال المزياني^(١) لأنه من العتاق. وهو يصدق، بالطلاق قبل الدخول، وقال الباجي: يريد أن لها شطر الحاء الذي وقع به النكاح، ووجه ذلك أنه من حصة العوض الذي انعقد عليه النكاح، وبلى النكاح بلوحيته، فكان المزوج نصيبه إن قلنا قبل الدخول، فالمهر، أما وهذا فيبقى على أن المشروط في عقد النكاح للزوجة عند المالكية.

قال الباجي^(٢) إن ما اشترط في عقد النكاح من عطاء يشترطه أولى نفسه أو غيره، فإن ذلك كله للزوجة. لأنه عقد معاومة، فيوجب أن يكون جميع عوضه لمن عوضه من جهته كالتسليم والإحارة، وقد قال مالك في «المنية»: إن الزوج جعل للرجل جدرًا على أن يسكنه، فإنه هو جعل جعله على أن يقوم له في ذلك فهدى سنة جعل السمار على من استأجره.

وما كان من ذلك الحياء بعد عقد النكاح، فهو لمن اشترته دين المرأة، ولا شيء للزوج منه إن قالوا لا - يس - فإنه مالك في «المنية» زاد محمد بن الحكم قانعًا كان الحياء أو قانعًا، ووجه ذلك أنه معنى نبيح به الزوج بعد تمام العقد، فكان ذلك حبة مبتدأة لمن وبه انتهى.

وأخرج أبو داود بسنده إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة نكاح يهو عيا، وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه» الحديث. قال صاحب «المنية»: أخرجه النعمة إلا البرقي.

قال الشيخ في «البيزلة»^(٣) عن السنوكاسي: ذهب إلى هذا عمر بن

(١) الترمذي المروقي (١٢١/٣).

(٢) «المنية» (٢٨٣/٢).

(٣) «البيزلة» (١٠٠/١٤٤).

عبد العزيز والثوري وأبو عبيد ومالك، وقال أبو يوسف: إن ذكر قبل العقد لغیرہ استحققه، وقال الشافعي إن سمي لغيرها كانت التسمية فاسدة، ونسحق مهر المثل، انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»^(١): وما بشرطه المأخذ لنفسه وبعضهم يسميه الحيوان، فقبل: هو نسراً مطلقاً، وهو قول عطاء وجماعة من التابعين، وبه قال الثوري وأبو عبيد، وقيل: هو لمن شرطه، قاله حمروئ وعلي بن حسين، وقيل: يختص ذلك بالأنثى دون غيره من الأولياء، وقال الشافعي: إن وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها، وإن وقع خارجاً عنه لم يجب، انتهى.

وقال ابن رشد^(٢): اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال، فقال أبو حنيفة وأصحابه: المشرط لازم، والمصدق صحيح، وقال الشافعي: المهر فاسد ولها صدق المثل، وقال مالك: إذا كان الشرط عند النكاح فهو لا يثبت، وإن كان بعد النكاح فهو له، وبسبب اختلافهم تشبيه النكاح في ذلك بالبيع، فمن شبهه بالوكيل بيع السنة، وبشرط لنفسه حباء، قال: لا يحوز النكاح كما لا يحوز البيع، ومن جعل النكاح مطلقاً للبيع، قال: يحوز.

وأما تفريق مالك علانه اسمه إذا كان ذلك في عقد النكاح أن يكون نقصاناً لصدقيها، ولم ينهه إذا كان بعد النكاح، وحديث حمرو بن شعيب مختلف فيه من قبل أنه ضعيف، ولكنه نص في قول مالك: وقال ابن عبد البر: إذا روت اثبات وجب العمل به، انتهى.

وقال الموفق^(٣): يجوز لأبي امرأة أن بشرط شيئاً من صدق ابنته

(١) فتح الباري، (٣١٨/٩).

(٢) كونه لصحة، (٢٨/٢).

(٣) المعنى، (١١٨/٦١).

فإن مَالِكَ، فِي الرَّجُلِ يُزَوِّجُ ابْنَهُ صَغِيرًا لَا مَالَ لَهُ: إِنْ
الْصَّدَاقُ عَلَى أَبِيهِ إِذَا كَانَ الْغُلَامُ يَوْمَ تَزْوُجَ لَا مَالَ لَهُ. وَإِنْ كَانَ
لِلْغُلَامِ مَالٌ فَالْصَّدَاقُ فِي مَالِ الْغُلَامِ. إِلَّا أَنْ يُسْتَيْ الْأَبُ أَنَّ
الْصَّدَاقَ عَلَى. وَذَلِكَ النِّكَاحُ ثَابِتٌ عَلَى الْإِبْنِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا، وَكَانَ
فِي وَلَا يَتَّ بِهِ.

لنفسه، وبهذا قال إسحاق، وقد روي عن مسروق أنه نكح ابنته واشترط
لنفسه عشرة آلاف، فجعلها في الحج والساكنين، وروي نحو ذلك عن علي بن
الحسين، وقال عطاء وطراووس وعكرمة وغيرهم: كل ذلك للمرأة، وقال
الشافعي: لها مهر العتل، ونفس التسمية.

ولنا قوله تعالى في قصة شعيب: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ لَمُكِّنَنَّكَ﴾ الآية، فجعل
الصدّق الإجارة على رعاية غنمه، وهو شرط نفسه، ولأن للوالد الأخذ من
مال ولده، لغونه عليه السلام: فأنّت ومالك لأمك، فإذا شرط لنفسه ثبت من
الصدّق يكون أخذاً من مال ابنته، فإن شرط ذلك غير الأب من الأولاد كالجد
والأخ والشرط باطل نعم عليه أحمد وجميع المسمي لها، انتهى.

(قال مالك في الرجل يزوّج ابنته) حال كونه (صغيراً لا مال له: إن الصدّق على
أبيه) سواء نص بذلك، أو لم ينص، بل ولو نص بكونه على الابن متى ما سبّاه
من كلام اللودير، وحكي الساجي في النص الخلاف بينهم، ويسقط في فروعه.

(إذا كان الغلام) المذكور (يوم تزوّج) بيناء المجهول من التزويج (لا مال
له) ذكره مكرراً تأكيداً وتوضيحاً (وإن كان للغلام) المذكور (مال) يوم النكاح
(فالصدّق في مال الغلام إلا أن يسمى) أي بصرح (الأب أن الصدّق عليه) أي
على الأب، فيكون عليه الالتزام ذلك نفسه.

(وذلك النكاح) هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية، غير نسخة
«المحلّي» ففيها بزيادة لفظ أن، ونصه ذلك أن يفتح الهزّة أي لأن النكاح
(ثابت على الابن إذا كان صغيراً، وكان في ولاية أبيه) وذلك إجماع، فإن للأب
إجبار الصغير.

قال الموفق^(١): أما إعلام السليم من اجنود فلا تعلم من أهل النعم خلافاً في أن لأبيه تزويجه، انتهى، وبسط الساجي^(٢) في فروع المسألة بما لا مزيد عليه لا يسعه هذا الأوجز.

والجملته ما في «الدرر»^(٣) أن صداق المجنود والصغير والمميه على النول بجزء، فإن كانوا مقدمين وقت العقد على الأب، ولو كان ثلثاً، ويؤخذ من ماله وإن مات الأب، لأنه يرم ذمه فلا ينتقل عنها بموته، وإن أسروا بعد العقد، وإن شرط الأب أنه ليس عليه، بل عليهم، فإنه يلزمه، ولا عبرة بشرطه، وإن لم يكونوا مقدمين وقت العقد، بل أسروا فعليهم دون الأب، ولو أعدموه بعد العقد إلا بشرط على الأب، فيعمل به، انتهى.

وفي «المحلى»: روى عن أبي شيبة عن الحسن والحكم أن الصداق على الابن، وله عن الشعبي وعمر هو على الأب، وقال ابن عمر - رضي الله عنهما -: هو للذي تكلموا به أي على الابن، وبه قال أبو حنيفة: إن الصداق على الابن، رئيس له أن تطالب إلا بعد البلوغ، ذكره الشافعي، انتهى.

وقال الموفق^(٤): إذا تعلق الصداق بصفة الابن مؤسراً كان أو معسراً لأنه عقد لابن، فكان عليه بذله، كسمن تسبيح، وهل يصبه الأب؟ فيه روايتان: إحدى أنه يصبه، نص عليه، فقال: تزويج الأب لابنه أعطى جائزاً، ويضمن الأب المهر، لأنه التزم العوض عنه، فضمنه كما لو تعلق بالضمائم، والأخرى لا يضمنه لأب، فقد تعارضت ما ثبت فيه عن غيره، فلم يضمن عوضه كس من مبيع،

(١) «المبني» (٩/٤١٥).

(٢) «نظر» (٤/١٨٣).

(٣) «الشرح الأكبر» (٢/١٧٢).

(٤) «المبني» (٩/٢٦٨).

قَالَ مَالِكٌ، فِي طَلَاقِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَهِيَ
بَكْرٌ، فَيَعْفُو أَبُوهَا عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِرُجُوعِهَا مِنْ
أَيِّهَا، فِيمَا وَضَعَ عَنْهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِلَّا
أَنْ يَتَّخِذَ﴾ فَهِنَّ النِّسَاءُ اللَّائِي قَدْ دَخَلَ بِهِنَّ ﴿أَوْ يَتَّخِذَ الَّذِي يَتَّخِذُ
عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ فَهُوَ

قَالَ الْقَاضِي. هَذَا أَصَحُّ، وَقَالَ: إِنَّمَا الرُّوَابِثَانِ إِذَا كَانَ مَعْرَأً، أَمَّا الْمَوْسِرُ فَلَا
يُضْمَنُ الْأَبُ عَنْ رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ، انْتَهَى.

وَفِي «الدر المختار»^(١): لَا يَطْلُبُ الْأَبُ بِمَهْرِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ الْفَقِيرِ، أَمَّا
الْغَنِيِّ فَيَطْلُبُ أَبُوهُ بِالْمَدْعِ مِنْ مَالِ ابْنِهِ لَا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ إِلَّا إِذَا ضَمَّتْ عَلَى
الْمُعْتَمِدِ، قَالَ أَبُو عَالِيَيْنَ: قَوْلُهُ: عَلَى الْمُعْتَمِدِ مَقَابِلُهُ مَا فِي «شرح الطحاوي»
و«النسبة» أَنَّ لَهَا مَطْلَبَةَ أَبِ الصَّغِيرِ ضَمَّنَ أَوْ لَمْ يَضْمَنْ، قَالَ فِي «الفتح»
والمذكور فِي الْمَنْظُومَةِ أَنَّ هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ - وَنَحْنُ نَخَالِفُهُ، انْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ فِي طَلَاقِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا) يَعْنِي إِذَا طَلَّقَ رَجُلٌ
امْرَأَتَهُ قَبْلَ الْبِنَاءِ (وَهِيَ بَكْرٌ) جَمْلُهُ حَالِيَةٌ ذَكَرَهَا، لِأَنَّ مَدَارَ الْإِجْبَارِ عَلَى الْبِكَاةِ
عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، بِخِلَافِ الْحَنَفِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَحَلِّهِ (فَيَعْفُو أَبُوهَا) لَا غَيْرَ، (هَنْ
نِصْفِ الصَّدَاقِ) التَّوَاحِبِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ الطَّلَاقِ قَبْلَ الْبِنَاءِ (إِنْ ذَلِكَ) أَيَّ عَفْوَهُ الْمَهْرَ
(جَائِزٌ لِرُجُوعِهَا) وَسَاقَطٌ عَنْ (مَنْ أَيَّهَا فِيمَا وَضَعَ) وَغَيْرُ (عَنْ) أَيَّ عَنِ الزَّوْجِ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ) أَيَّ دَلِيلُ ذَلِكَ (أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ)
﴿إِنْ يَتَّخِذَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْبَغِيَ لَهُ﴾ وَفِي «الدر المختار»^(٢): ﴿فَإِنْ يَتَّخِذْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْبَغِيَ لَهُ﴾
(﴿إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَ﴾^(٣)) فَهِنَّ (أَيَّ لِمُرَادٍ بِتفسير الجمع فِي آيَةِ) (النِّسَاءِ اللَّائِي
قَدْ دَخَلَ بِهِنَّ) ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَتَّخِذَ الَّذِي يَتَّخِذُ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ فَهُوَ (أَيَّ

(١) (٣/١٥٤).

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةُ ٣٣٧

وسواءٌ ثلاثاً؛ وعبر أننا إذا قلنا إن العباد من الوحي منوعت الآية
حيث الروحانية كلها دون تكرار شيء منها ولا إحلال جهة، وإذا حصل ذلك
على الروح في شاول الآية الأولى، وتكرر فيه ذكر الروح، أم

وقال الترمذي^(١) «ذهب الأئمة الثلاثة إلى أنه لا يبدى عقدة الكناح عو
الروح، وعندهم إنهم الصادق، واحتجوا به مروني عبد بنزة، وحال إسقاط
الروحي ما لم يأت على خلاف الأصول، وأجاب عن الأول بالضعف، سلمنا
صحة لكن لا سلم أنه تسمية الآية بل إحصاء عن حال الروح قبل الإطلاق،
وعن الثاني بأن حكم الآية لا يصرح بالروح، بل هو إحصاء للمعنى عليه، وقد
يكون المعنى أحسن لمبتدئ، فيحصل لها بذلك مصلحة، وهي دفع الأضرار عنها
إذا سمعوا بعوارض من الروح المطلق، وقد يرفع ذلك من في هذه عقدة
عقيدة

ولما وجدوا هذا، أن المفهوم من قوله: «بما أنه لا يبدى» فيه،
والروح لا يصرح في عقدة الكناح، «أما أن الروح يبدى عقدة الكناح لكن
بما أنه لا كان رافض، وذلك بحال، وما الروحي بعقدة الكناح إلا بده
فهم حقيقة، وسواء أن الروح دافع، «بما أنه لا يبدى» في الحقيقة، بل
خلاف ذلك المحذور عليها ما يبدى حقيقة، فالذي يحل في مفاسد هو
تصديقات هي ألبدي فوحيات.

ومنها: أن المحطبات مع الأضرار وهو حجاب سدده، فلم تأنوا مرادين
في قوله تعالى: «بما أنه لا يبدى» وهو حجاب عنه ثم تغير بخلافه، وضعف
هذا الوجه بوردته في قوله تعالى: «خلق الله كثر في قوله» وغيره بهم روحاً
لآية

(١) (الشيخ الترمذي) (٢٣: ١٠٧٤١)

وأجيب بأن إقاعة الظاهر مقام المنحصر على غير الأصل، فهو كأن السراء
الزوج تقبل إلا أن يعفون أو تعموا، فنقاً عن الظاهر ذلك على أن السراء
غيرهم. ومهما أن الأصل في العطف والتشريك في المعنى فقولاً: ﴿إِلَّا أَنْ
يَتَّقُوا﴾ معناه الإسقاط، وقولاً: ﴿لَمْ يَتَّقُوا اللَّهَ﴾ على رأينا الإسقاط،
فبحصل التبريد، وعلى وأبهم ليس كذبت فيكون قولنا أرجح، أم.

وقال السوفسطائي: الخلف أهل العلم في الذي بيده عقدة النكاح. فظاهر
مذهب أحمد أنه الزوج، وروي ذلك عن علي بن عباس وجبير بن مطعم، وبه
قال سعيد بن المسيب وشريح وسعيد بن جبير ونافع ابن جبير ومولي ابن عمر
ومجاهد وابن عباس بن معاوية وجابر بن زيد وابن سيرين والشعبي والثوري
وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد، وعن أحمد أنه الزوجي إذا كان
أب نصيرة وهو قول الشافعي القديم إذا كان أباً أو خلاً.

ولنا ما روي الشافعي^(١) بسنده إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عمر جده
عن النبي ﷺ أنه قال: «وأي العقدة الزوج»، ولأن الذي بيده عقدة النكاح بعد
العقد هو الزوج يتمكن من قطعه وفسخه وإمساكه، وليس ابن الزوجي عنه شيء،
ولأنه تعالى قال: ﴿وَأَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَزْوَجْتُمْ لَتَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُنَاقِبُونَ﴾ بالعفو الذي هو أقرب إلى
الشفوق هو عفو الزوج عن حقه، أما عفو الزوجي عن مال السراء فليس هو أقرب
إلى التفويت، ولأن المهر مال الزوجة فلا يملك الزوجي منه وإسقاطه كبير من
أموالها وكسائر الأولياء.

ولا تمتنع العدول عن خطاب الحاضر إلى خطاب الغائب كقوله تعالى:
﴿فَأَمَّا الْفِتْيَةُ فَلَهُ وَلْيَسْأَلُوا رَسُولَ رَبِّهِمْ وَلْيَسْأَلُوا اللَّهَ تَعَالَى﴾

(١) «المعنى» (١٠٧٤/١)

(٢) «من الشافعي» (٢٧٩/٣)

(٣) سورة النور: الآية ٥٤.

قَالَ خَائِمٌ، فِي الْيَهُودِيَّةِ أَوْ النَّصْرَانِيَّةِ تَحْتَ الْيَهُودِيِّ أَوْ
النَّصْرَانِيِّ، فَتُسَلِّمُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: إِنَّهُ لَا ضَرْفَ لَهَا

لَا يَمُ. فَعَلَى هَذَا مِمَّا طَلَّقَ الزَّوْجَ قَبْلَ الدَّخُولِ نَصَفَ الْمَهْرَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ عَفَا
لِزَوْجٍ لَهَا مِنْ النِّصْفِ الَّذِي لَهُ كَمَلَتْ لَهَا الصَّدَاقُ جَمِيعُهُ، وَإِذَا عَفَتْ الْمَرْأَةُ عَنْ
نِصْفِ لَدِي لَهَا وَتَرَكْتَ حَسْبَ الصَّدَاقِ جَازَ إِذَا كَانَ الْعَامِي مِمَّا رَشِينًا.

وَلَا يَصِحُّ عَقْوُ الْبَرِّ عَنْ صَنَاقِ الزَّوْجَةِ أَبًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، صَغِيرَهُ كَانَتْ
أَوْ كَبِيرَهُ، بَعْضُ عَمِّهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ، يَرْوِي عَنْهُ ابْنُ مَتَّصُورٍ حَوَازَ عَمُّ
الْأَبِ. قَالَ أَبُو حَفْصٍ: مَا أَرَى عِنْدَ لَا تَوَلًّا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَدِيمًا وَمُظَاهِرَ فَوَلِّ
أَبِي حَفْصٍ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ رَوِيَتْ وَاحِدَةً. وَأَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ بِحَوَازَ عَمُّ
الْأَبِ وَهُوَ الصَّحِيحُ

وَأِنْ قُلْنَا بِرِوَايَةِ ابْنِ مَتَّصُورٍ لَمْ يَصَحَّ هَذَا إِلَّا بِمَحْضِ شَرَايِطٍ أَنْ يَكُونَ
نَاءً وَأَنْ تَكُونَ صَغِيرَةً لَيَكُونَ وَلِيًّا عَلَى مَالِهَا، فَإِنْ اكْبَرَهُ نَبِيٌّ مَالُهَا وَنَ
تَكُونَ مَكْرُوهَةً وَأَنْ تَكُونَ مُطْفِقَةً وَأَنْ تَكُونَ قَبْلَ الدَّخُولِ، لِأَنَّ مَا تَعْلَمُ فَدَ الْبَصِ
الْبَصِ. فَلَا يَصِحُّ عَنْ يَدِ مُتَلَفٍّ، وَمَدَّحٍ الشَّافِعِيِّ عَلَى نَحْوِ هَذَا إِلَّا أَنَّهُ
يَجْعَلُ الْبَيْدَ كَالْأَبِ، اهـ.

وَقَالَ الصَّبُوحِيُّ فِي «الْمَدْرَسَةِ»: أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالطَّيْرَانِيُّ
فِي «الْأَوْسَطِ» وَانْتَهَقِي بِهِ حَسَنٌ عَنْ ابْنِ عَسْرٍ عَنِ الْمُهَيِّجَةِ قَالَ: الَّذِي
يَبْدَأُ عَقْدَةَ النِّكَاحِ الزَّوْجُ، اهـ.

(قَالَ مَالِكٌ فِي) الْكِتَابَةِ نَحْتِ الْكِتَابِيِّ - أَيِ فِي (الْيَهُودِيَّةِ أَوْ النَّصْرَانِيَّةِ)
نَحْتِ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ) نَشَرَّ عَلَى رَنِيبِ الْفَلَفِ (فَتُسَلِّمُ) هِيَ (قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ)
بِهَا: إِنَّهُ لَا ضَرْفَ لَهَا) قَالَ الْبَاجِي^(١) وَهُوَ كَذَلِكَ. فَإِنْ تَسَلَّمَتْ بَعْدَ لِيَاءِهِ وَقَبْلَ

(١) الْمَدْرَسَةُ (١/٦٦٣)

(٢) الْمَقْصِدُ (٣/٣٨٨).

قال مالك: لا أرى أن تُنكح المرأة بأقل من رُبع دينار.
وذلك أدنى ما يجب فيه النكاح.

أسلم أحدهما فلها الخمر، والعنبر، يعني إذا كانا أعبانهما والإسلام قبل
العنبر، وإن كان بغير أعبانهما، فلها من الخمر القبضة، وهي العنبر، وهي
استن، وهذا عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: المهر مهر النكاح في الموحين،
وقال محمد: لها القبضة في النوسين.

وجه قولهما أن القصر مذكور للملك في المتبوض، فيكون به شبهة بالعقد،
فيستنع بسببه الإسلام، ومما كان إذا كانا بغير أعبانها، وإذا كانت حاة
القصر بحالة العقد، فأبو يوسف يقول: لو كانا مسلمين وقت العقد يجب مهر
العتل، فكذا ههنا، ومحمد يقول: صحت النكحة لكون العتلي مالا عندهم
إلا أنه لا ينع الإسلام، والإسلام، فيجب القربة، ولا في حقيقة أن نكحت في
الصدوق المهر يتم بقس العقد، وثنا مملك المصروف فيه، وبالقصر ينظر من
حسان الزوج إلى ضماها وذلك لا يستنع بالإسلام كاسترداد الخمر المعصية،
وفي غير المهر القبض حرجب ملك العين، فيستنع بالإسلام، اهـ.

(قال مالك: لا أرى) يمنع النكحة أن تنكح) بيناء المجهول (المرأة بأقل) أي
بمهر أقل (من ربع دينار) وثلاثة درهم فصة أو قيمة ذلك من العروض (وذلك)
(الاعتبار أي ربع الدينار وما في ماله) (أدنى) أن أقل (ما يجب فيه النكاح) أي قطع
اليد في السرقة، فقامه عليها بما مع أن كل عضو محترم مسباح، قال الزرقاني^(١):
وافق مالكاً على قوله جميع أصحابه إلا ابن وهب، اهـ.

نست: ونسند قول ابن وهب في أول الباب أنه درهم كذا حكاه
ابن العربي، وقال الباجي^(٢): أجاز ابن وهب من رواية ابن حبيب النكاح

(١) شرح الزرقاني، ١/٣٣٣.

(٢) المعنى، ٢/٢٨٩.

(٤) باب إرجاء المستور

المهرهم، وفي المصنف^(١) عن م. بن أنس، ثلاثة دراهم أو ربع دينار، هذا مسمى
مقدار ما يجب به المصطح، وقال الدراوردي لعائلك لما سمعته - ذكر هذه
المسألة - بعوت يا أيها عبد الله أي: سكتت سبيل أهل العزاف في قياسهم مقدار
العزاف على مقدار الزنا، السرقه.

وقال القاضى: استند من قسمة نصاب العزاف بأنه غصو محترم، فلا
يستباح بأقل من كذا فصار على يد السارق - وقد صدقه - جديعة من المالكية
أيضاً هذا التقدير، وقال: أبو الحسن اللخمي: قياس قدر الصادق بنصاب
السرقه ليس كذلك، لأن اليد إنما فضعت في ربع دينار تكالفاً للمهر، والنكاح
مستباح بوجه جائز، ونحوه لأبي عبد الله من تقدير مهرهم.

بعم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْطِمْ يَكْفُلْهُ﴾ قال علي بن ابي طالب: إن صدق الخبر
لا بد أن يكون ما يسطم عليه ماله من ثمن قدر ليحصى الفوق فيه وبين مهر
الأمة، وما فوقه تعالى: ﴿لَنْ تَسْمُرُوا بِأَنْفُسِكُمْ﴾ يدل على اشتراط ما يسمن مالا
في الحمله فإن أكره، وقد خذله بعض المالكية بما يجب فيه الزكاة، وهو
أقوى من قياسه على السرقه، وأقوى من ذلك رده إلى المستور، اهـ.

هذا المصنف^(٢) والممثل على ما يفعله أن هذا سبب لا لباحه العسر
بأن يجب أن يكون مقدراً كالسرقه، وبأن كان أن ما قصر عن ربع دينار لا
يسمح أن يكون مهر، أصلاً ذلك ما لا يصح أن يكون ثمناً فكشبه المصنف، اهـ.

(٤) ما جاء في إرجاء المستور

جميع سائر وهو عبارة عن التخيية بين الزوجين، وإن لم يكن هنالك إرجاء
سيور ولا إغلاق سابق، وعمه اللزوم سخطوة الأعتناء، قال الدموقني: من

(١) صحيح البخاري (٢٠٩/٩١)

(٢) المستدر (٣٨٩/٢٢)

الهدية والمكسب، لأن كل واحد من الزوجين سكن للآخر، وحليلة الإهداء هي المبرورة بمذموم لإرغام السورة، كذا هناك، سواء من قبل أو من قبل الآخر، وهذا هو المسمى أو حصول العلوة بكفى لإيجاب المهر^(١).

وقال المحقق^(٢): إن المرجح إذا جازاً بامرائه بعد العقد لأصحح استقرار عليه ميراثاً، ووجبت عليها النفقة وإن لم يطلق، وبني ذلك عن إيجاب الميراث، وزيد، وإن غير، وقد قال علي بن الحسين ومروعة بن عطاء والزهري والأوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وهو قديم قولنا، الشافعي؛ وقال شريح والشافعي ومالك وسائر سائر الشافعي هي الجديداً لا يسرى إلا بالوصف.

حكى ذلك عن ابن مسعود وابن عباس، وبني حذاف عن أحمد أنه قال: إلا صدقة المرأة أنه لم يطلقها لم يكمل بها الصداق، وعليها النفقة، لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ طَلَفَتُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْكِحُنَّهِنَّ^(٣) لَأَنَّهُنَّ وَهَدَ طَلَفَتْهُنَّ قَبْلَ أَنْ يَكُنَّ، وَإِنَّ تَعَالَى ﴿فَوَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى تَصَدَّقْتُمْ إِلَيْ بَيْتِهِ^(٤)﴾ الآية، والإنصاف جواز.

ولما جمع الصحابة رضي الله عنهم، روى الإمام أحمد والأئمة بإسنادهما عن زائدة بن أوفى قال: قضى أهلطاء الراشدون أسهذون أن من أنكر ما أو أخرج سراً فقد وجب المهر ووجبت النفقة، وهذا قصص تشهر، ولم يخالفهم أحد من عصرهم، فكان إجماعاً، وما روي عن ابن عباس لا يصح، قال أحمد: يرويه يث، وأبو القوي، ورواه حنظلة خلاف ما روى

(١) الشرح الكبير مع الشافعي، (٢/٢٠٠) والطبر، المغني المحتاج (٢/٢٢٤).

(٢) المعنى، ١-١٠٢٣.

(٣) سورة النقرة، الآية ٥٦.

(٤) سورة النساء، الآية ٢٦.

١٢/١٠٧٥ - حدثني يحيى بن عمار، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب، قدس سره، قال: إذا تزوجها رجل، أنه إذا أرغبت المشورة، فقد رغب الصداق.

ليث وحفصة أفري من ليث، وحديث ابن مسعود منقطع، قاله ابن الصنع، وابن السليم السحر وجد من جهتها.

وأما قوله تعالى: ﴿مَنْ بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ فيحمل أنه كسب بالمرء عن السب الذي هو الحيرة، وأما قوله تعالى: ﴿يَرْزُقْ أَهْلَهُ﴾ فقد حكى عن الثراء أنه قال: الإحصاء الخلوة، دخل بها أو لم يدخل، وهذا صحيح، فإن الإحصاء مأخوذ من القضاء، وهو الحادي فكانه قال: ﴿يَرْزُقْ أَهْلَهُ﴾ يعني: إن يغفر له.

قلت: ومذهب الإمام مالك - رضي الله عنه - موافق لجديد الشافعي، حرم به الباطني، وذكر الاختلاف مثل الموفقي. وحكى محمد - رضي الله عنه - في (موطنه) ^(١) عن مالك أن الرجل إن طلقها بعد ذلك لم يكن لها إلا نصف المهر، إلا أن يظن مكنها، ويندد بها، اهـ.

١٢/١٠٧٥ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأصبهاني (عن سعيد بن المسيب) الثوري (أن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (أقضى في) قضية (المرأة إذا تزوجها الرجل أنه إذا أرغبت) براء المجهول (المسور) جمع من كتابة عن التحية (فقد وجب عليه الصداق) بنسب الخلوة. ونحوه عن المسيب كما هو ظاهر المتن، ويؤيد ما في (الحلي) ^(٢) زوي أن عمر - رضي الله عنه - قال: ما نهي عن جاء الحجز منكم، اهـ.

وأما المالكية بما إذا أعتت المرأة لمسيب، وأذكره الزوج. قال الباجي ^(٣): براء إذا خلا لرجل - لعرفه - وانفرد بغيره، فقد وجب إكمال

(١) امرأة محمد بن القتيبي المسند (٤٩٢/٣)

(٢) الفتاوى (٢٩٢/٣)

١٠٧٦/١٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ كَانَ يَقُولُ: إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بامرأته، فَأَرخِبتَ عليهما السُّنُورُ، فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ.

الصداق عن الزوج، فظاهر المثلظ يقتضي أن بالخلوه يجب على الزوج إكمال الصداق، وإن لم يكن الميسر، غير أن معناه عند مالك فيما روى محمد بن يزيد وهو أنه أريد بالحديث إذا أرخبت السُّنُور الخلوه، وأريد بقوله: فقد وجب الصداق إذا أدعت المرأة الميسر بمعنى أن الخلوه شاهدة لها، اهـ.

قلت: وبمثل ما حكى عن المالكية أنه شيخ مشايخنا الشافعي رضي الله عنه في اللطوي في إزالة الخفاء إذا قال بعد أثر عمر - رضي الله عنه - المذكور: كان الشافعي في القديم يقول يقول عمر - رضي الله عنه -، ويقول: عمر - رضي الله عنه - أنهم يكتفون بالله، وقد يجوز أن يكون إنما أراد الله بانهى طلفت قبل إذ تمت التي لم تخرجه وبين نفسها، لم يرجع في الحديث إلى أن المهر إنما يجب كاملاً بالميسر، واعتمد على ظاهر الكتاب.

ويمكن الجمع بين قول عمر - رضي الله عنه - وبين ظاهر الكتاب بأنه إذا تصادق على أنه لم يمتها، فليقول بظاهر الكتاب، وإن قال: ميسر، وقال: ثم امتها، فإن أرخبت السُّنُور صُدِّهَتْ بِمِيسَرِهَا، وإن لم ترح السُّنُور صُدِّقَ بِمِيسَرِهَا، لأن الظاهر مع هذه في المسألة الأولى، ومع هذا في الثانية، فظن هذا معنى قول عمر - رضي الله عنه -، اهـ.

قلت: لكنه يخالف الجمهور، وعموم اللفظ وقول عمر - رضي الله عنه - ما ذنبون إذ جاء العجز عنكم؟

١٠٧٦/١٤ - (مالك، عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت) الأنصاري - رضي الله عنه - أيضاً (كان يقول إذا دخل للرجل بامرأته) في الخلوه (وأرخبت عليهما السُّنُور فقد وجب الصداق) نفس الخلوه عند الجمهور. ودعاء المرأة عند المالكية كما تقدم في أثر عمر - رضي الله عنه - وهذا الأثر أخرجه محمد

وحدثني عن مالك؛ أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول: إذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها صدق الرجل عليها. وإذا دخلت عليه في بيته، صدقت عليه.

قال مالك: إني ذلك في المسيبي. إذا دخل غيبها في بيتها فقالت قد مسني، وقال ثم أمستها صدق عليها. فإن دخلت عليه في بيته، فقلن ثم أمستها، وقالت قد مسني، صدقت عليه.

في «موطئه»، ثم قال: ربها يأخذ، وهو قول أبي حنيفة والاعانة من فضائلا، وقال مالك من أنس: إرطاءها به. ذلك، ثم يكن لها إلا نصف المهر إلا أنه يطون مكانها، ويتأذى منها فيجب للصدائق، هـ.

وأثر زيد بن ثابت هذا يوجد في جميع النسخ المعبرية^(١٠٧٦) من «موطأ يحيى» ولا يوجد في النسخ الهندية، والأولى إثباته، وقد وثقه محمد في «موطئه»^(١٠٧٧).

(مالك: أنه بلغه) وقد عرفت أن بلاغات الإمام محتوية (أن سعيد بن المسيب) - رضي الله عنه - كان يقول: إذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها وأدعت المرأة وطأها، وأنكره الرجل (صدقت) بينا: المعجول (الرجل عليها) وتقبل إنكاره بعينه، لأن الغالب أن النشاط لا يحصل في غير بيته (وإذا دخلت) المرأة (عليه) أي على الزوج (في بيته) ثم احتلفا في الوضوء (صدقت) المرأة (عليه) أي على الرجل، لأن إتمام حصول النشاط في بيته.

(قال مالك) في توضيح أثر سعيد: (أرى ذلك) المتصلين (في المسيبي) أي الجماعة، فالرجل (إذا دخل عليها) أي على المرأة (في بيتها فقالت: قد مسني) أي جامعني (وقال: ثم أمستها صدقت) الرجل (عليها) فيجب نصف المهر (فإن دخلت) امرأة (عليه) أي على الزوج (في بيته) ثم احتلفا (فقالت: ثم أمستها فقالت: قد مسني، صدقت عليه) بعينها.

(١٠٧٦) انظر: «الاستبصار» (١/٢٥٠).

(١٠٧٧) «موطأ» الإمام محمد (ص ١٧٨).

قال الساجي^(١): قرأ سعيد بن المسيب هذا خلاف لما تأوله أصحابنا قول عمر - رضي الله عنه - وذلك أنهم حملوا قول عمر - رضي الله عنه - على أن بالخلوة حينئذ كانت يكون للزوجة فوق الزوجة في دعوى المسيب - وإن أنكره الزوج - وحملوا قول سعيد هذا على الخلوة على سبيل الالتذاذ بالزوجة دون البناء. يقال: إن كانت هذه الخلوة في منزل الزوجية، فأنقول قول الزوج في إنكار المسيب - وإن كان في منزل الزوج فأنقول قولها، وذلك لانساط الزوج وقلة مبيتة في بيته، وما جعل عبه الناس من الانقباض والحياء في البيت الذي يزور فيه.

فأما خلوة السفلة، فحيث كانت أوجبت الصداق، وقد قال مالك بكلا القولين، وقد روى ابن وهب عن مالك أنه قال: حيث أخذ الفلق الزوجين في أهله أو في أهلهما، فالقول قول المرأة إن ادعت المسيب، وبه أخذ ابن وهب، اهـ.

وفرق الزباني^(٢) بين الأثرين مخلوة الزمارة وخلوة الاهتداء، فقال: حاصله أنه يصدق الزائر منهما يمين فيهما بخلاف خلوة الاهتداء، فتصدق المرأة يمين، لأن خلوة الزمارة لا ينشط النفوس فيها بخلاف الاهتداء، انتهى.

وقال الدردير^(٣): صدقت في دعوى النوط في خلوة الاهتداء يمين إذا اتفعا على الخلوة، وصدق الزائر منهما في النوط إثباتاً أو نفيًا، وإن زارته صدقت في وطئه ولا غيره بنكارة، وإن زارها صدقت في نفيه، ولا غيره بدعواها، وإن أقر به الزوج فقط أخذ بإقراره في الحلوتين اهتداء وزمارة. انتهى.

(١) المنظر، (٣/٢٩٩).

(٢) شرح الزباني، (٣/١٣٩).

(٣) الشرح الكبير، (١/٣٠٠).

وقال ابن زبلة^(١): اتفق العذماء كلهن على أن المضائق كلها واجب بالدخول والموت، واختلفوا هل من شرط وجوبه بالدخول الميسر أم ليس ذلك بشرط، بل يجب بالخلوة الذي يعنون بإرخاء السور^(٢) فقال مالك والشافعي وداود: ولا يجب بإرخاء السور إلا نصف المهر ما لم يكن الميسر، ومن أبو حنيفة: يجب المهر بالخلوة نفسها إلا أن يكون محرماً أو مريضاً أو صائماً في رمضان أو كانت المرأة حائضاً، وقال ابن أبي ليلى: يجب المهر كله بالدخول، ولم يشترط في ذلك شيئاً.

وسبب اختلافهم معارضة حكم الصحابة لظاهر الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ كَلَّا لَوْ كُنْتُمْ تُعْلَمُونَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنْزِلَ الْوَحْيُ عَنْكُمْ أَنَّ الْأَحْكَامَ الْوَارِدَةَ مِنْ رَبِّكُمْ لَبَدَّلْتُمْ فِيهَا كَلًّا بَلَاءً﴾^(٣)، وأما الأحكام الواردة عن الصحابة، فهو أن من أعلق باباً أو أوعى متراً فقد وجب عليه العداق، ولم يختلف عليهم في ذلك فيما حكموا واختلفوا من هذا السبب في فروج، وهو إذا اختلف في الميسر أعني المقاتلين باشرائط الميسر، فالمشهور عن مالك أن يقول قولها، وقيل: إن كان دخول بناء صدقت، وإن كان دخول زابذة لم تصنع، وقيل: إن كانت بكرًا نظر إليها انتساء، فيتحصل فيها في العذهب ثلاثة أقوال. وقال الشافعي وأهل الظاهر: الفروج فوته، لأنه مدعى عليه، انتهى.

وهذا توجيه آخر للآخرين بأن الفرق بينهما مبني على القولين في شطب الإمام مالك، وأعلم به أيضاً أن هذا كله في ملك المقاتلين باشرائط الميسر، والمذنب لم يقولوا به بكفي عندهم إرخاء السور سواء كان رافراً أو غيره، ولذا قال محمد بن أحمد بن سعيد: بهذه يأخذ.

(١) بداية المجتهد: (٢/ ٣٢)

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

(٥) باب المقام عند البكر والأيم

(٥) المقام عند الأيم والبكر^(١)

هكذا في النسخ الهندية وأكثر العصرية. وفي بعض النسخ المصرية التيب بدل الأيم، والسبعى واحد، والمقام: يفتح الميم ويضمها مضارع ميمى بمعنى الإقامة، قال الجوهري: قد يكون كل منهما بمعنى الإقامة، وقد يكون بمعنى موضع القيام، اهـ. يعني كم يقم عندهما وقت البناء قبل الفسة.

قال الخرفي: إذا أهرس عند بكر أقام عندها سبعا ثم دار، ولا يحسب عندها سبعا، وإن كانت ثيبا أقام عندها ثلاثا، ثم دار، لا يحسب عليها أيضا بها أقام عندها.

قال كموفي^(٢): متى تزوج صاحب السوء امرأة جديدة قطع الدور، وأقام عندها سبعا، إن كانت بكرا، ولا يقضيها لثلاثا، وإن كانت ثيبا أقام عندها ثلاثا، ولا يقضيها إلا أن تشاء هي أن يقم عندها سبعا، فإنه يقضيها عندها ويقضي الجميع للثلاثا. روي ذلك عن أنس، وبه قال الشعبي والنخعي ومالك والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وابن المنذر.

وروي عن سعيد بن المسيب والحسن وخلاس بن عمرو ونافع مولى ابن عمر للبكر ثلاثا، ولثيب لثلاثا، ونحوه قال الأوداعي. وقال الحكم وحماد وأصحاب الرأي: لا فضل الجديدة في القسم، وإن أقام عندها سبعا فصارت لثلاثا، اهـ.

وحكى الزرقاني^(٣) عن ابن المسيب والحسن والأوداعي: قيم عند البكر سبعا، ولثيب أربعاً، فإذا تزوج بكرا على ثيب مكث ثلاثا. وإذا تزوج ثيبا على

(١) هذا التيب في العنوان في نسخة الشارح

(٢) التمهيد (١٠/١٥٦).

(٣) المسح لزرقاني (٢/١٣٦).

١٤/١٧٧٧ - حدثني يحيى عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن غير الأختين، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة، وأصاحت هذه، قال لها:

يكره مكث بوسن، أه. وما حكى بعض من موافقة مالك لهم في التبع للثيب مع انقضاء ليل صحيح، كما سيأتي.

١٤/١٧٧٧ - (مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) يفتح العين (بن حزم) الأتصاري المدني (عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي) المدني (عن أبيه) أبي بكر بن عبد الرحمن أحد نفعها السبعة بالمدينة المنورة، اختلف في اسمه، والصحيح أن اسمه وكنته واحد. (أن رسول الله ﷺ) قال بن عبد البر^(١) هذا حديث طهره الانقطاع أي الإرسال، وهو متصل مسند صحيح، قد سنده أبو بكر بن أم سلمة، كما صرح به عنه مسلم^(٢) وأبو داود والبيهقي وابن ماجه، أه.

قال: كما أخرجه مسلم مرسلاً برواية مالك ومسنداً برواية غيره، وحكى النووي عن الدارقطني إرساله عبد الله بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن حميد. (حين تزوج) أم المؤمنين (أم سلمة) هند بنت أبي أمية المخزومية (وأصاحت عندها) قال لها.

قال الباجي^(٣) هنا يفتنى أنه هل لها في أول يوم أصبحت عنده. وقد روي أنه قال: لها ذلك بعد انقضاء الثلاثة أيام، رواه مسلم أن رسول الله ﷺ

(١) الاستذكار (١٣٦/١٧٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٦) و(١٧٤٦). وأبو داود بن الكناح (٤١٣٢)، والبيهقي في عشرة أجزاء، ٤٠١، وابن ماجه (١٧٧٧).

(٣) التفتي (٢١٩/٢٩٤).

النَّسَبُ بَيْنَكَ عَلَيَّ أَهْلُكَ مَيَّانُ

حين تزوج أم سلمة فدخل عليها، فأراه أن يخرج أختها بشيرة، فقال رسول الله ﷺ: إن كنت ذكراً وحاصبتك به، ليكر سبع، والثوب ثلاث، ويحتمل أن يكون قال له ذلك ﷺ أول يوم، فاختارت الثلاثة، ثم قال ذلك بعد انقضاء الثلاثة أيام حين نعلقت شبه إعادة للخبث، اهـ.

قلت: وأوضح من لفظ مسلم لفظ أبي داود أنه ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلثاً، ثم قال: ليس بك الحديث (ليس بك) بكسر الكاف (عني أهلك هوان) أي احتقار، في سجن المسحاة الهون بالختم فهو أن أهانه: استخف به، والاسم الهوان والمهنة يقال: رجل فيه مهنة أي ذل وضغط، اهـ.

قال الشيخ في التلخيص^(١) تبعاً للفقهاء: نمراد بالأهلي ذراتها، والهاء للمصيبة أي لا يخلو أهلك بسبك هوان، وقيل: أراد بالأهلي نفسه ﷺ وكان من الزوجين أهل، وإن، متعلقة بهوان أي ليس المتعاضد على الثلاثة لهونك عني، ولا لعدم ردة فلك، ولكن لأنه لحكم، اهـ.

قال الباجي^(٢) يريد أنها ليست بهينة عليه، بل يريد إكرامه وموافقة إرادتها في المعام عندها، وإنه إن أقام عندها ثلاثة أيام مع أن المقام عند الكرم سبع، فليس تجوناً عيب، وإنما ذلك لأن حق سائر البركات متعلق بالمقام عندها، وهذا يقتضي أن المقام عند الثوب حتى ذاقه سائر البركات وجبات مقاماً، ولا تهن فيه اعتراض لتعلقه ذلك بشيئة أم سلمة دون شيئة سائرها.

وقد اختلف أصحابنا في ذلك هل هو حق للزوج أو حق للمرأة؟ قال القاضي أبو محمد: في ذلك روايتان، قال: وفائدة الخلاف أنه إذا كان حقاً له حار له فعله وتركه، وإذا كان حقاً للمرأة لم يكن له تركه إلا بإذنها انتهى.

(١) فيل المجهول (١٠٧٧/١٠٧٧).

(٢) فيل المجهول (١٠٧٧/١٠٧٧).

إِنْ شَاءَ سَتَعْتُ عَنْكَ وَمَبَعْتُ عَنْكَ. وَإِنْ شِئْتَ نَلَقْتُ عَنْكَ
وَدَرْتُ، فَفَالَتْ: نَلَقْتُ.

أخرجه مسلم في ١٧ - كتاب النكاح، ٩٢ - باب قدر ما تستحقه النكح
والتيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف، حيث ٤١ - ٤٤.

(إِنْ شِئْتَ) كسر الهمزة (سبعْتْ عَنْكَ) من التسبيع أي أقمت عندك سعة،
هي النهاية استعوا العمل من الواحد إثر العشر، فمعنى: سَتَعْتُ: أقام عندها
سعة (وَمَبَعْتُ عَنْكَ) أي أقمت عندك، قال واحدة من بقية الزوجات سعة.

قال الطبري^(١): الخ: ادواء، ثقيل - لا حركة لتسمية الأزواج في السنة
المذكورة أعني السبع والثلاث. فاستأنف التسمي بعده. وقيل: ليثبتها استبطاء
هذه السعة، واحتجوا بهذا الحديث، فإنه لو كان لثلاث لثلاث لم يكن لثلاثي
الأزواج التسبيع، بل التسريع، لأن الثلاث هي أم سنة. وأجيب بأن احتياطها
وطولها لما هو أكثر من حفظها فاستطاعتها بما هو حفيظها، انتهى.

(وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثَ عَنْكَ) أي اكفيت عنى الثلاث التي أقمت فيها عندك
(وَدَرْتُ) بصيغة المذكر من الدوران (عليهن*) أي أدور على بقية الزوجات يوماً
بوماً عند التقدير وتفصيل الجديدة ماثلت، وثلاثاً ثلاثاً عند التقدير بعدم
التفصيل. وثلاً قال محمد بن موسى^(٢) بعد هذا الحديث: وه ماخذ، يعني
إِنْ شِئْتَ عَنْكَ أَنْ تَسْبِعَ عَنْكَ لَا تُرَدُّ نَهَا عَلَيْكَ ثَلَاثاً، وَإِنْ نَلَقْتَ عَنْكَ أَنْ
يَلْقَ عَنْكَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَهْلَانَا، انتهى.

(فَفَالَتْ) أم مشبه (فَلَمَتْ) أي اكف بالثلاث، قال عياض: الحارث
الثلث مع أخذها ثلثه حرصاً على طول إقامته عندها، لأنها راء، أد: إذا منع
نهما وسع نحرهما لم يقرب رجوعه إليها.

(١) معرفة الصحاح، (٢٤٩، ٦).

(٢) سورة الزمراء ص ١٧٦).

١٥/١٠٧٨ - وحدثني عن مالك، عن حميد الطويل، عن

أنس بن مالك:

قال الرافعي^(١) وفيه تغيير الثوب بين اثنتي بلا فضاء والسبع والفصاء،
وثابه ذهب الجمهور والشامي وأحمد، وقال مالك وأصحابه: لا يُغَيَّرُ،
وتركوا حديث ثم سلمة لحدث أنس نلبكر سبعاً، وللشيب ثلاث، قاله ابن
عبد البر، وبه تعني، نقل الثوري عن مالك موافقة الجمهور، وقال المازني:
يمكن عندي أن مالكاً رأى ذلك من خصائصه عليه، لأنه خص في النكاح
بخدمه نفسه انتهى. وتعني بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال انتهى.

وقال الباجي^(٢): قوله: «إِنْ شِئْتَ إلْحَ بِمُتَعَيِّي التَّخْيِيرِ نَهَا» قال القاضي
أبو الحسن: إن اختارت السبع قضى سائر نسائه سبعاً سبعاً، وقال ابن العوار
عن مالك: لا يُخَيَّرُهَا فِي ذَلِكَ، وقد مضت السنة أن يقيم عندها ثلاثاً: ووجه
القول الأول المتعلق بظاهر الحديث، ووجه القول الثاني ما ثبت من العمل
فصار ذلك حكماً على جميع الزوجات انتهى.

وقال الفرطني: ثم يكن القسم واجباً عليه عليه لقوله تعالى: «فَإِنْ مَنَعَكَ
فَتَاةً بَيْنَهُمَا وَالْأَيَّةُ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى وَجْهِهِ عَلَيْهِ عليه عليه
قاله الرافعي.

١٥/١٠٧٨ - (مالك، عن حميد) مصفراً ابن أنس حميد (الطويل) البصري
(عن أنس بن مالك) موقوفاً، وقد ورد سرفوعاً كما بسطه الحافظ في «الفتح»^(٣)
ولنشط البخاري عن أبي قلاية عن أنس، فهو شئت أن أقول قال النبي عليه،
ولبكر قال: السنة إذا تزوج البكر أقدم عندها سبعاً، وإذا تزوج الشيب أقدم

(١) شرح الرافعي (١٣٥/٣).

(٢) المنتقى (٢٩٥/٢).

(٣) فتح الباري (٣١٤/١).

أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لِلْبِكْرِ سَبْعٌ، وَالثَّيِّبُ ثَلَاثٌ.

أُحْرَجَ السَّحَابِيُّ فِي: ٦٧ - كتاب النكاح، ١٠٠ - باب - إذا تزوج البكر على الثيب.

١٠١ - إذا تزوج الثيب على البكر.

وَعَمِلَ فِي: ١٧ - كتاب النكاح، ١٢ - باب - قدر ما يستحقه البكر والثيب من إقامته الزوج عندهما عقب الزفاف، حديث ٤٦ و ٤٧.

عندها ثلاثاً، (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لِلْبِكْرِ سَبْعٌ وَالثَّيِّبُ ثَلَاثٌ).

قَالَ الْبَاجِي^(١): يَفْتَضِي طَائِفَةً أَنَّهُ حَقُّ الْمَرْأَةِ، وَلَوْ كَانَ حَقًّا لِلزَّوْجِ فَقَدْ لَمَزَوجٌ فِي الْبِكْرِ سَبْعٌ، وَفِي الثَّيِّبِ ثَلَاثٌ، وَاسْمُى أَنَّ الصَّارِقَ يُلْحِقُهَا مِنَ الْاسْتِحْبَاحِ وَالْإِسْتِبْصَارِ مَا يَحْتَاجُ بِهِ إِلَى التَّائِسِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا سَطْوَةُ الْفَبَامِ عِنْدَهَا، وَلَمَّا كَانَتْ الْبِكْرُ أَكْثَرَ حَبِيبَةً وَاسْتِبْصَارًا أَحْتَاجَتْ مِنَ التَّائِسِ أَكْثَرَ مِمَّا نَحْتَاجُهُ الثَّيِّبَ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ عَمِي أَصْلٌ مِنْ جَعَلَتْ حَقًّا لِلزَّوْجَةِ، وَأَمَّا عَلَى أَصْلِ مَنْ جَعَلَتْ حَقًّا لِلزَّوْجِ، فَقَدْ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمَّا كَانَ النِّكَاحُ الزَّوْجَ بِالنِّكَاحِ أَكْثَرَ مِنَ النِّكَاحِ بِالنِّكَاحِ جَعَلَ لَهُ مِنَ الْعِزَامِ عِدَّةً مَا يَحْتَمِلُ لَهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ قَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ هَلْ هُوَ حَقٌّ لِلزَّوْجِ أَوْ لِلزَّوْجَةِ؟ قَالَ الْقَاسِي أَبُو مُحَمَّدٍ: فِي ذَلِكَ رِوَايَاتٌ، وَفِيهِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ حَقًّا لَهُ حَازَ لَهُ فَعْلَهُ وَبِرَكَهُ، وَإِذَا كَانَ حَقًّا لِلزَّوْجَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرْكَهُ إِلَّا بِإِذْنِهَا. رَجَعَ الْقَوْنُ الْأَوَّلُ حَذِيثٌ أَمْ مُطْلَقٌ: أَلَيْسَ بِكَ عَلَى أَمَلِكِ خَوَانٌ بِنَ شَدَّتْ مَسْعَتُ عِنْدَكَ؟ إِنْجِ فُخْبِرَ بِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَامِ. فَانْقَضَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَقُوقِهَا، لِأَنَّ الْإِكْرَامَ لَا يَسْمَحُ فِي إِعْطَاءِ الْحَقُوقِ، وَأَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ حَقُوقِهَا لَقَالَ لَيْسَ بِنَا مَنَعَ حَقِّكَ، وَوَجْهُ الْقَوْلِ الثَّانِي حَدِيثُ الْبَابِ، لَمَنْهَى.

وَقَالَ التَّنْذِيرُ^(٢): لَا تُجَابِ الثَّيِّبَ نَسِيعَ إِنْ طَلَبْتَهُ كَمَا لَا تُجَابِ الْبِكْرَ

(١) «المصنف» (٢/٢٩٥).

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٢٣٩).

قال مالك: وذلك الأمر عندنا.

قال مالك: فإن كانت له امرأة غير التي تزوج، فإنه يقسم بينهما. بعد أن تمضي أيام التي تزوج بالسواء. ولا ينسب على التي تزوج، ما أقام عندها.

لاكثر منها. قال الدسوقي: قوله إن ضلتها أي على المشهور بخلاف لمن قال: إنها نجاب. انتهى.

وهنا بحث آخر وهو ما في «الفتح»^(١) قال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف سواء كان عنده روجة أم لا، وحكم النووي أنه يستحب إذا لم يكن عنده غيرها وإلا فيجب. وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب، واعتار النووي أن لا فرق، وإطلاق الشافعي بعضده، ويشهد للأول ما في رواية للبخاري: «إذا تزوج البكر على الثيب»، الحديث، وللشافعي ما في رواية له أخرى بلفظ: «إذا تزوج البكر أقام عندها مبعأه» الحديث، انتهى.

(قال مالك: وذلك) عدي إشارة إلى حديث أنس (الأمر) المراجع (عندنا) بالمدينة المنورة من التسييع والتثليث، ولا اختيار للمرأة في اختيار التجميع بدون القضاء كما قال به الشافعي وأحمد من أنها إن اختارت المسح لها ذلك بالقضاء كما تقدم قريباً.

(قال مالك: فإن كانت له امرأة غير) الجديدة (التي تزوج) بها (فإنه يقسم بينهما) الأيام بالسوية (بعد أن تمضي أيام التي تزوج) أي بعد أن تمضي أيامها المخصوصة، وهي الثلاث إن كانت ثيباً، والنسب إن كانت بكراً (بالسواء) متعلق يقسم (ولا يحسب) بناء المعلوم أي الزوج (على) الجديدة (التي تزوج) بها (ما) أي المدة التي (أقام عندها) فلا يقضي هذه الأيام الثلاثة أو السبعة للذهبية بل يندى القسم بينهما.

(١) «فتح الباري» (٤/٤١٥).

قال الحاجي^(١): وذلك كما قال: إنه إذا تزوج امرأة وكانت عنده غيرها، فأقام عند الحديث ما قدمناه من الحفاح لها، فإنه يقسم بينهما بعد ذلك على السواء، وبما يتبعهما شاء يبدأ. قال ابن المراز عن مالك: يبدأ ما بينهما أحب، وأحبّ لي أن يبدأ بالفتنة كأنه خرج من عند الأخرى.

وصفة: تقسم أن يكون عند كل واحدة يوماً وليلة، قاله ابن سيب، قال: ولا يجوز أن يقسم لكل واحدة يومين، رواه ابن المراز عن مالك، قال: ولو جاز لعاز ثلاثاً وأربعاً، ووجه ذلك ما روي أن سودة - رضي الله عنها - وهبت يومها لعائشة. وكان ﷺ يقسم لعائشة يوماً ويوم سودة، انتهى.

وقال المعوق^(٢): يقسم بين نسائه ليلةً ليلةً، فإن أحب الزبدة على ذلك لم يجر إلا برضاها، وقال الناقضي: الأولى ليلة وليلة، لأنه أقرب للعهد بهن، وتحوز الثلاث، لأنها في حد الفتنة فهي كالليلة، وهذا مذهب الشافعي.

ونائبنا أن النبي ﷺ قسم ليلة ليلةً، ولأن السرية واجبة فإذا بات عند واحدة ليلة تعبت الفتنة الثانية حقاً للأخرى، فلم يجر جعلها للأولى بغير رضاها.

وفي فالدر المختار^(٣): يقسم عند كل واحدة منهن يوماً وليلة، وإن شاء ثلاثاً. ولا يقسم عند إحدهما أكثر إلا بإذن الأخرى، وفي «الهدية». الاختيار في مقدار الدور إلى الزوج، لأن المستحق هو التسوية دون طريقه، انتهى.

قال ابن الهمام^(٤): هذا الإطلاق لا يمكن اعتباره على صرافته، فإنه لو

(١) «المعتمد» (٣/٢٩٥).

(٢) «المعتمد» (١٠٦/٢٤٨).

(٣) (٣/٢٢٧).

(٤) «فتح القدير» (٢/١٢٠٦).

أراد أن يدور منه منه ما يضمن إطلاق ذلك له بل ينفي أن لا يطلق له مقدار مدة الإيلاء وإذا كان وجوبه للتأسيس ودفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة القريبة، وأظن أكثر من جمعة مضارة إلا أن يرشها به، انتهى.

وتعقبه في «البحر» بأن الظاهر للإطلاق لأنه لا مضارة حيث كان حلي وجه النسمة لأنها مطمئة بمجيء نوتها، انتهى.

وتعقبه ابن عابدس^(١) في «معارف» وفي «أرد ذلك» بما في «النهر» حيث قال: في هي المضارة مطلقاً، نظر لا يخفى. وحكى عن القهستاني أنه أن يزوج عند امرأة الإالة أو سبعة، وعدة أخرى كذلك كما في «فواصي» حاشي «الراجية» وغيرهما، ويؤيده ما في «شرح دور البحار» من التوفيق بين الأدلة، انتهى.

والمراد من التوفيق بين الأدلة ما ذكره تحت قول المصنف: «الكر واللب» وفيقدمة ولقدسية سواء لإطلاق الآية، قال ابن عابدس: أي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ أَنْ تَتَلَوْنَهَا﴾ أي لب المحبة ﴿فَلَا تَكُونُوا﴾ في القسم، قاله ابن عباس.

وقوله تعالى: ﴿وَتَعَابَهُمْ﴾ بِالضَّرْوَةِ وغايته القسم وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَنْتَهِ﴾ أَلَّا تَتَلَوْنَهَا وإطلاق أحاديث انتهى.

وأما ما روي من نحو للبكر سبع وللثيب ثلاث، فيحتمل أن المراد التمهيل في تلبية دور الزيادة، فوجب تعديم الدليل القطعي كما في «البحر» وفي «شرح دور البحار» أن الحديث لا يدل على نفي الضريبة، بل على اختيار الدور بالسبع والثلاث جمعاً بينه وبينه روي به رويها، انتهى.

(١) انظر: فرد المصنوع على ذكر المختار (٤/ ٣٨١ - ٣٨٢).

(٩) باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح

١٦/١٠٧٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سَأَلَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَشْتَرِطُ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ لَا يُخْرِجُ بِهَا مِنْ بِلَدِهَا. فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: يُخْرِجُ بِهَا إِنْ شَاءَ.

وروا شقلاوة عن من وحدثته الجارية واستأجرها زيادة الأيام، فعقبه ابن الهمام بأن تخصص القلبية أولى، لأن الوحدة في حقها مستحقة، وفي الجديدة منوعة، وفي البحر الرائق: لا شك أن الأحاديث مستحقة، فلم تكن قطعية الدلالة، فوجب تقسيم الدليل القضي.

(٩) ما لا يجوز من - بيان لما - الشروط في النكاح

قال الخطابي^(١): الشروط في النكاح مختلفة، فعنها ما يحب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله به من إمساك معروف أو تبريع بإحسان، ومنها ما لا يوفي به اتفاق كسؤال طلاق أو خيلاء، ومنها ما اختلف فيه كالشروط أن لا يخرج عليها، أو لا يشرى أو لا يخلها من مكانها.

١٦/١٠٧٩ - (صالح أنه بلغه) قال ابن عبد البر^(٢): رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن المبارك عن النخعي عن عبد الرحمن بن مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيب به، (أن سعيد بن المسيب سأل) بناء المجهول (عن المرأة تشترط) في النكاح (على زوجها أنه لا يخرج بها من بلدها) فقال سعيد بن المسيب: في جواب هذا السؤال: إنه يجوز له أن يخرج بها إن شاء.

قال الباجي^(٣): ومعنى ذلك أنه لا يترجم بالحكم، وأما على التولية لها

(١) نظر: وضع الماري (٢١٧/٩ - ٢١٨).

(٢) نظر: الاستذكار (١٦٠/١٤٣).

(٣) المضي (٢٩٦/٣).

قَالَ مَالِكٌ: فَإِلَّا مُرَّ عِنْدَنَا أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ النِّكَاحُ لِلْمَرْأَةِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ .

من الشروط فإنه مأمور به، روى محمد بن أشهب عن مالك فيمن تزوج امرأة متى أن لا يمتنعها الخروج إلى المسجد، فإنه ينبغي أن يفي لها بذلك، ولا يقضي به غيره. وقال ابن حبيب: وقد استحب مالك وغيره من أهل العلم أن يفي لها بما شرط، وإن ذلك غير لازم للزوج.

وروى أشهب عن مالك في كتاب محمد وأنعني أنه لا كره أن يكره أن يكره على مثل هذا أحد لا يخرجها من بيدها ولا يمنعها من داخل يدخل عليها، ولا يمنعها من حج ولا عمرة، قال: فإذا كان هكذا فهو لا يمتنعها إذا منكر تاماً، ولا يُباح البضع إلا بملك تام، ويكره أن يشترط في ملكه هذه الشروط التي تمنع تمام ملكه، قال مالك: ولقد أشرت منذ زمان أن أنهى الناس أن يتزوجوا بالشروط، وأن لا يتزوجوا إلا على دين الرجل وأمانته، وأنه كتب بذلك كتاباً وصيحه به في الأسواق، اهـ.

قال النجاشي^(١): وأنعي الشرط المناقض مع الدعوى، وحترز ما لشرط المناقض عن المنكوه، وهو ما لا يعتضبه العقد ولا ينافيه، كأن لا يتسرى عليها أو تزوج عليها أو لا يخرجها من مكان كذا، فلا يفسخ قبل ولا بعد، ولا يلزم الوفاء به، وإنما يستحب، وإنما كره لما فيه من التحجير، اهـ. قلت: وأباح الإمام أحمد اشتراط الدار خلافاً للأئمة الثلاثة كما سيأتي قريباً.

(قال مالك: والأمر) الشابت (عندنا أنه إذا شرط الرجل للمرأة وإن كان ذلك الشرط (عند عقدة النكاح) ضمن العين اسم له يفقد من نكاح أو يمين أو غيرها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عَهْدَ الْمُتَنَكِّحِينَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ﴾^(٢) وأنعمي وإن كان الشرط عند انعقاد النكاح وفي حله.

(١) الشرح الكبير، (٢/٣٣٨)

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

أَنْ لَا أُنْكَحَ عَلَيْكَ، وَلَا أُنْسَرَّدَ: إِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ نَبِيْنٌ بِطَّلَاقٍ، أَوْ عَتَقَةٍ، فَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَيُلْزَمُهُ.

ثم بين الشرط وهو (أَنْ لَا أُنْكَحَ عَلَيْكَ) مثلاً (وَأَنْ لَا أُنْسَرَّدَ) عليك (إِنْ ذَلِكَ) الشرط (لَيْسَ بِشَيْءٍ) أي لَا يَنْتَفِئُ إِلَيْهِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ) الشرط (بِعَيْنِ بَطْلَاقٍ) أي عَتَقَ الطَّلَاقَ بهذا الشرط (أَوْ عَتَقَةٍ) بفتح العين مصدر عَتَقَ أي يَكُونُ فِي ذَلِكَ بِعَيْنِ عَتَاقٍ بِأَنْ عَتَقَ الْمُتَاقِ بِفَاكِ الشَّرْطِ (فَيَجِبُ ذَلِكَ) الشَّرْطِ (عَلَيْهِ) بِعَيْنِهِ وَتَحْلِيْقِهِ (وَيُلْزَمُهُ) انطِلَاقُ وَالْعَتَاقِ.

وقال الباجي^(١): إِنْ مَجْرَدُ الشَّرْطِ لَا يُلْزَمُهُ، وَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ فَعْلِهِ إِلَّا أَنْ يَتَقَيَّدَ بِتَرْجِيحٍ يَمْنَعُ، فَتُلْزَمُهُ تِلْكَ الِيعَيْنِ سِوَاهُ عَتَقَ يَعْنِيهِ بَطْلَاقٌ أَوْ عَتَاقٌ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْإِيمَانِ الَّتِي تُلْزَمُ إِلَّا أَنْ أَنْذَى بِحُكْمٍ بِهِ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ انطِلَاقٌ أَوْ الْعَتَاقِ. وَأَمَّا مَا يَحْلِفُ بِهِ مِنَ الِيعَيْنِ مَا لَهُ أَوْ الْمَشْيِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَيُتَمَرُّ إِنْ خَالَفَ مَا حَلَفَ لَهَا عَلَيْهِ حَيْثُ لَكِنَّهُ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْكَفَّارَةِ، أَوْ.

وقال الموفق^(٢): الشَّرْطُ فِي النِّكَاحِ تَنْتَظِمُ أَقْسَاماً ثَلَاثَةً، أَحَدُهَا: مَا يُلْزَمُ الْوَفَاءَ بِهِ، وَهُوَ مَا يَعُودُ إِلَيْهَا نَفْعُهُ مِثْلُ أَنْ يَشْرُطَ أَنْ لَا يَخْرُجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ يُلْزَمَ أَنْ لَا يَسَافِرَ بِهَا أَوْ لَا يَتَرَجَّعَ عَلَيْهَا وَلَا يَنْسَرِّقَ عَلَيْهَا، فَهَذَا يُلْزَمُهُ الْوَفَاءُ لَهَا بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَهَا فَسْخُ النِّكَاحِ، يَرُودُ هَذَا عَنْ عَمْرٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي رِفَافٍ وَمَعَاوِيَةَ وَحَمْرُوسِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَبِهِ قَالَ شَرِيحُ وَعَمْرٍ مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَجَبْرِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْأَوْزَاعِيِّ وَابْنُ عَتَّاقٍ، رَأَيْتُ هَذِهِ الشَّرْطَ الْمَزْهُرِيَّ وَتَعَادَةَ وَهْشَامِ بْنِ عَمْرٍو وَمَالِكٍ وَالْمَلِيطِ رَأَيْتُ يُونُسَ وَابْنَ الْمُتَنَزِّهِ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ.

(١) السنن، ٢/٢٩٧.

(٢) المعجم، ٩/٤٨٣.

قال أبو حنيفة والشافعي: ويفسد المهر دون العقد، ولها مهر الشرء واحسبوا بقول النبي ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط»^(١)، هذا ليس في كتاب الله، وقال النبي ﷺ: «العقدون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»، وهذا يحرم الحلال، وهو التزويج والتشوي.

ولنا، قول النبي ﷺ: «إن أحق الشروط أن توفوا بها ما استحللتم به الفروج» متفق عليه، ولأنه قول من سئنا من الصحابة، ولا تعلم لهم مخالفاً في عصرهم. فكان إجماعاً.

فإن شرطت عليه أن يطلق ضرئها لم يصح الشرط انتهى ﷺ أن تشترط المرأة طلاق أختها، وقال أبو الخطاب: هو شرط لازم، لأنه لا يتأني العقد، ولها به عاتق، فأشبه ما لمو شرطت عليه أن لا ينزويها.

والنوع الثاني: ما يبطل الشرط، ويصح العقد مثل أن يشترط أن لا مهر لها، أو أن لا يبقى عليها، أو أن لا يطأها، أو يعزل عنها، أو يقسم لها أقل من قسم صاحبها أو أكثر، أو لا يكون عندها في الجمعة إلا ليلة، أو شرط لها النهار دون الليل، أو شرط على المرأة أن تنفق عليه أو تعطيه شيئاً، فهذه الشروط كلها باطلة، والعقد صحيح.

وقد نقل عن أحمد كلام في بعض هذه الشروط بحتمل إبطال العقد، نقل عنه المؤيد في التهذيبات واللبابات. ليس هذا من نكاح أهل الإسلام، ومن كره نكاح التهذيبات حماد بن أبي سليمان وابن شبرمة، وقال اشوري: الشرط باطل. وكان الحسن وعطاء لا يريان نكاح التهذيبات بأساء، وإن شرط عليه ترك الوطء، استعمل أن يفسد العقد، لأنه شرط يتأني مقصود النكاح، وهذا مذهب الشافعي.

(١) أخرجه اسخاري (٢٥٦١)، ومسلم (١٥٠٤).

والقسم الثالث: ما يبطل النكاح بأصله مثل أن يشترط بوقيت النكاح، اهـ
 مختصراً. فالأئمة الثلاثة متفقون في ذلك، وما حكى الإمام الشافعي بعد حديث
 عقبة بن عامر: وأحق الشروط ما استحللتم به الفروج من موافقة الشافعي أحمد،
 تعقبه الحافظ في الفتح^(١) فقال: القول في هذا من الشافعي غريب بل الحديث
 عندهم مضمون على الشروط التي لا نافي بختصاص النكاح، بل يكون من مقتضائه
 كاشتراط العشرة بالمعروف والإفراق والكسرة ونسكه، اهـ.

وما حكى السوفق من اتفاق الصحابة مشكك، فقد روي عن علي -
 رضي الله عنه - خلاف ذلك، أخرجه ابن أبي مية وعبد البرزاق عن عاصم عن
 عبد الله قال: رفع إلى علي - رضي الله عنه - رجل فزوج امرأة، وشترط لها
 دارهما. فقال علي - رضي الله عنه - شرط لا قبل شرطها أو قبل شرطه. ولم
 ير لها شيئاً، وشرط الله تعالى فون عز اسمه ﴿الَّذِينَ يُبْتَغُونَ مِنْكِ نِكَاحًا﴾ الآية
 وقد حنفت لروايات عن عمر - رضي الله عنه - فأخرج البخاري عنه تعليلاً
 مقاطع الحقوق عند الشروط.

قال الحافظ^(٢): وصله سعيد بن منصور بسنده إلى عبد الرحمن بن غفر
 قال: كنت مع عمر - رضي الله عنه - فجاءه رجل فقدم يا أمير المؤمنين
 تزوجت هذه، وشرطت لها دارها، وأني أجمع لأسري - أو لثاني - أن أتقبل
 إلى أرض كذا وكذا. فقال: لها نرصد، فقال الرجل: هلكت الرجلان إذ لا
 شيء، امرأة أن تطلق زوجها إلا خُلِّفت، فقال عمر - رضي الله عنه -: المؤمنون
 على شروطهم عند مقاطع حقوقهم.

وروي ابن وهب بإسناد جيد عن عبيد بن الأسدي أن رجلاً تزوج امرأة

(١) صحيح البخاري (٢١٩/٩).

(٢) صحيح البخاري (٢١٩/٩).

باب (٧) نكاح المحلل وما أشبهه

فشرط لها أن لا يخرجها من دارها، فارتفعوا إلى عمر - رضي الله عنه -
فوضع الشرط: وقال: المرأة مع زوجها.

قال أبو عبيد: فصادت الروايات عن عمر - رضي الله عنه - في هذا، وقد
قال بأنقول الأول عمر بن الخطاب ومن التابعين طاووس وأبو الشعثاء وهو
قول الأوزاعي، وقال الليث والثوري والجمهور بقول عني - رضي الله عنه -،
حتى لو كان صدق مثلها مائة مثلاً، فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها، فله
إخراجها، ولا يلزمه إلا المسمى.

وقالت الجمعية: لها أن ترجع عليه بما نقصته له من المصداق، وقال
الشافعي: يصح النكاح، ويلغو الشرط، ويلزمه مهر المثل، وحين يصح،
وتستحق الكل. وأخرج الطبراني في «المعجم» بإسناد حسن عن جابر «أن
النبي ﷺ عطف أم مشر بنت النضر»، فقالت: إني شرطت لزوجي أن لا أتزوج
بعده، فقال النبي ﷺ: «إن هذا لا يصح»^(١). اهـ.

باب (٧) نكاح المحلل وما أشبهه

والمحلل بكسر اللام من التعليل، من تزوج مطلقة الغير ثلاثاً ليحلها له،
قال تعالى: «فَإِنْ خَلَعَا فَلَا عِلَّ لَكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا غَيْرَ» قال ابن رشد^(٢):
اتفقوا على أن المطلاق نوعان: بانس ورجعي، وأن الرجعي هو الذي يملك فيه
الزوج رجعتها من غير اعتبارها، وأن من شرطه أن يكون في مدخل بها ولا
خلاف في هذا، وأما المطلق البائن، فإبهم اتفقوا على أن البينة إنما توجد
للمطلاق من قبل عدم المدخول، ومن قبل عدم التطهيرات، ومن قبل الموعص في
الخلع على اختلاف بينهم هل الخلع طلاق أو مسخ.

(١) أورده الهيثمي في «مجمع ذوالقعدة» (٤/٤٦٨) ج (٧٢٣٩).

(٢) «بداية المستفيد» (٢/٦٠).

واتفقوا على أن النسوة في طلاق النحر ثلاث نطقيات إذا وقعت متفرقة، واحتفظوا إذا وقعت ثلاثاً في اللفظ دون الفعل، والطلاق المبائن بها دون الثلاث. فذلك يقع في غير المدخول بها لا خلاف، وفي المستتعة باختلاف، وحكم هذا الطلاق حكم استقاء النكاح أعني في اشتراط الصدق والتولي، انحصاراً.

وأما الثامنة بالثلاث، فإن العلماء كلهم على أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لزواجه الأول إلا بعد النوط، لحديث ربيعة الأنبي في «النوط» وشذ سعيد بن المسيب فقال: به حاشاً أن ترجع إلى زوجها الأول بنفس العقد لعدم موهبة تعالى: **فَإِنْ تَكَفَّتْ رَوْحاً عَزُوماً^(١)** والنكاح يقع على العفاء، وكلهم قالوا: استقاء الخائنين بحلها لا الحسن المصري، فقال: إلا نوطاً بإسراء، ومسهور العلماء على أن نوطه الذي يوجب الحد وبعد نكاح، وبحل المطلقة من الثناء الخائنين.

وقال مالك وابن القاسم: لا يحلها إلا النوط المباح الذي يكون في العقد الصحيح في غير صوم أو حج أو حبس أو اعتكاف، ولا يحل المذمومة لمسلم مذهباً وطه دمي ولا نوط من ثم بكر مانعاً، وخالفهما في ذلك كله الشعبي وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي، فقالوا يحل النوط، وإن وقع في عقد فاسد يوجب طه، وكذلك طه المرامم بعدهم بحل، وكذلك طه الذي المذمومة للمسلم، وكذلك المحنون والنحسي الذي يهيئ له ما يؤتاه من الفرج، واختلاف في هذا كله أثر إلى هذا يشاؤنا اسم النكاح أصناف النوط، ما قصر أم لا يشاؤنا؟ انتهى مختصراً.

قلت: ومعرفة إلى الخطة من حواش التحليل من النكاح المفسد يأتي

(١) سورة البقرة الآية ٢٣

١٠٨٠/١٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غُرْمَانٍ، عَنْ الْمُسَوِّدِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ رِافَعَةَ

الْقُرْظِيِّ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ: ...

عنه كتاب المذهب، وفيه المذكور المحذور^(١) لا يتصح مضافة ثلاث عشر بطلاً عليه ولو مراهقاً، نكاحاً، إذا خرج العاصد والموعوف، قال ابن عباس: أي خرج بعد التألف، وفيه أن التألف يقابل تصحيح لا تنافذ، ثم قال بعد البحث في ذلك: ويحجب ما أن النكاح المطلق هو التصحيح، يخرج به انطوائه^(٢).

١٠٨٠/١٧ - إمامك، عن المسور، بكسر الميم وسكون السين المهملة

ومع الراء مشددة، مهملة (ابن رفاعه) بكسر الراء، عن أبي مالك (القرظي) بهمزة التثنية، ومع الراء وبانطواء المعجمة له إلى بني فريظة. تأني صغير ذكره ابن حبان في الثقات، وقد احتفظ في التقريب: موقوف، مات سنة ثمان وثلاثين، مائة، له في الموطأ مرفوعاً هذا الحديث الواحد، قال المزياني^(٣)

(عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير) بن ماطا يسو حدة بلا عسر ولا عد، ويقال: بإضطر كما في الترتيب^(٤) التثني، تابعي ذكره ابن حبان في الثقات، وذكره البخاري في الصحيحين لأجل هذا الحديث، ويعتد به أحمد في إصابته بأن الحديث مرسل، قال: وذكره البخاري في الثقات، وكذا ابن حبان وابن أبي حاتم، اهـ. وقال النسائي: لا يثبت مرسل ليس عليه غيره، اهـ.

واختلف في صفة الزبير هذا، هو مصر أو مكبر، اهـ. اتفقوا على تكبير الحد، قال الثوري: كسر من ماطا بفتح الراء وكسر الراء لا خلاف بين العلماء، ولكنه مصر حجة به، ومن نقل الاتفاق عليه مباحب معطال الأور، اهـ.

وأما الحصيد فقال: مرفوعي، بفتح الزاي فيه، وزواه ابن كبر مصر

(١) مصر: المذهب، (١٣/٥).

(٢) شرح المزياني، (١٣/٥).

(٣) (١٣/٥).

أَنَّ رِفَاعَةَ بْنَ بِسْطُومٍ

الأول، وروي عنه انفتح فيهما كسائر الرواة عن مالك، وهو الصحيح فيهما
قائه ابن عبد البر، فقله: الصحيح فيهما أي عن مالك، اهـ

ومنا أوله الزرقاني كلام ابن عبد البر^(١) بأبي عنه ما في هامش «المجربة»
من النسخة المصرية، ولفظها هكذا هو المزمر بالفتح فيهما وابن بكير يرفع
الواحد منهما، وهو الأول وليس بشيء، وهم زيبيون بالفتح فيهما قرطبيون من
بني قريظة، والزيبر بن باخبا جذهم وحة من وجوه بني قريظة، اهـ.

فهذا السباق يدل على أن التصواب عند ابن عبد البر فيهما الفتح. وقد
المحافظ في «الإصابة» الزبير جد هذا بفتح الزاي، وأما هذا فيضمها على
الجدة، وقيل كجده، اهـ. وقال الياحي^(٢): روى يحيى بن يحيى وجماعة من
رواة «الموطأ» بفتح الزاي فيهما، وقال ابن بكير: الأول مالمضم، وقد
الندرجعني وأبو الحسن وغيرهما من الحفاظ: هو الصواب، والذي وقع في
روايي من طريق يحيى بن يحيى يضم الزاي، اهـ.

(أن رفاعه بن سموا) اختلف في ضبطه، فقال النووي في «تهذيبه»^(٣)
يسين مهملة تفتح وتكسر ثم ميم ساكنة، وهكذا في «الزرقاني» يكسر تسين
وإسكان الميم، وضبطه الحافظ في «الفتح» سمواك بفتح المهملة والميم
وسكون الواو وبعدها همزة ثم لام، اهـ. قال النووي: رفاعه القرظي
الصحابي، هو رفاعه بن سموا، وليل: رفاعه بن رفاعه القرظي الممنني من
بني قريظة، خان صفية أم المؤمنين، لأن أمها مراء بنت سمواك، اهـ.

وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: رفاعه بن سموا، ويقال: رفاعه بن

(١) انظر: «الاستذكار» (١٩/ ١٥٢)، و«التهذيب» (١٣/ ٢٣٦).

(٢) «المعنى» (٣/ ٢٩٨).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٩٠).

طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، تَبِعْتَهُ بَنَتْ وَهَبَ

دفاعه القرطبي، واقتصر الحفاظ في «الإصابة» عن دفاعه بن سموأل ولم يذكر غيره.

ثم قال ابن عبد البر: وكذا لأكثر الرواة مرسلاً، ووصله ابن وهب عن مالك فقال: عن أبيه، وابن وهب عن أبيه عن مالك هذا الشأن وأثبتهم فيه، وناسه أيضاً ابن القاسم وعلي بن زياد وإبراهيم بن طهمان وعبد الله بن عبد المجيد الحنفي، كلهم عن مالك، وقالوا فيه: عن أبيه كذا في «التنوير»^(١) يعني قالوا: عن زهير بن عبد الرحمن عن أبيه أن دفاعه طلق امرأته.

وفي «التجريد»^(٢)، هكذا رواه يسى مرسلاً، وناسه أكثر رواة «الموطأ»، وقال الحفاظ في «الفتح»^(٣): أخرجه ابن وهب والطبراني والدارقطني في «الخرائب» موصولاً، وهو في «الموطأ» مرسلاً.

(طلق امرأته تبعته بنت وهب) قال الحفاظ في «الفتح»: هي بمنزلة، واختلف هل هي بنتها أو بالتصغير؟ والثاني أرجح، ووقع مجزوماً بها في النكاح لسعيد بن أبي عروبة عن روايته عن قتادة، وقيل: اسمها سبيعة بسين معجمة مصتراً، أخرجه أبو يعين وكأنه نصيف، وعند ابن منده أمية بالألف، وسمى أباهما الحارث، وهي واحدة اختلف في التناقل باسمها، والراجح الأول، اهد. وقال في «الإصابة»: سبيعة بنت وهب لا أعلم لها غير فصنها مع دفاعه بن سموأل من رواية مالك في «الموطأ»، كذا قال ابن عبد البر.

وقال بن منده: سبيعة بنت أبي عبيد امرأة دفاعه القرطبي، وروى

(١) «تنوير الممالك» (ص ١٣٠).

(٢) (ص ١٦٩).

(٣) «فتح الباري» (٩/٤٦٨).

فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا. فَتَكَهَّتْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّيْبِرِ.

ابن شاهين من تفسير منازل بن حيان في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ كَاهِنًا وَلَا تُعِلُّوهُ﴾ الآية، نُزِلَتْ فِي عَائِشَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ النَّضْرِ كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ بْنِ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ ابْنُ صَمَاءَ، فَطَلَّقَهَا طَلَاً بَائِناً. فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّيْبِرِ، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ مَطْرُوقَةً، قَالَ أَبُو مُوسَى: الظَّاهِرُ أَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةٌ، قَالَ الْحَافِظُ: وَظَاهِرُ الْمِيقَاتَيْنِ أَنَّهُمَا اثْنَانِ، لَكِنَّ الْمَشْكَلَ اتِّحَادَ اسْمِ الزَّوْجِ الثَّانِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ.

قلت: وروَّجَ فِي «الْفَتْحِ» أَيْضاً الشَّيْءَ كَمَا سَيَأْتِي، وَحَكَى خَمْسَةَ أَقْوَالٍ فِي اسْمِ رِفَاعَةَ، وَرَوَّجَ كَوْنَهَا تَمِيمَةَ مَصْغُورَةً، وَمِيبَاتِي أَنْ لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ بِنْتِ وَهَبٍ وَبِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَفِي «الْعَيْنِ»: قَالَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِ الْكَبِيرِ»: لَهَا ذِكْرٌ فِي قِصَّةِ رِفَاعَةَ، وَلَا حَدِيثَ لَهَا، اهـ.

(في عهد) أي زمن (رسول الله ﷺ ثلاثاً) وفي رواية للبخاري في كتاب الطلاق أنها قالت: يا رسول الله إن رفاعَةَ طَلَّقَنِي نَيْتَ طَلَانِي، قَالَ الْحَافِظُ^(١): ظَاهِرُهُ أَنَّهُ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقُ الْبَيْتِ، وَبَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا طَلَاً، حَصَلَ بِهِ فُطْحُ عَصَمَتِهَا مِنْهُ، وَهُوَ أَصَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا مَجْمُوعَةً أَوْ مَفْرُقَةً، وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي مَا فِي كِتَابِ الْأَدَبِ مِنَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهَا قَالَتْ: طَلَّقَنِي آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، اهـ.

وقال الباجي^(٢): قول: ثلاثاً بحتمَل من جهة اللفظ أن يوقعها في مرة واحدة ويحتمَل أن يوقعها في ثلاث مرات يطلق، ثم يرتجع ثم يطلق، غير أن إيقافها عند مالك في مرة غير جائز كما سيأتي في محله (فتكهت عبد الرحمن بن الزبيبر) بفتح الزاي لا غير، وشذ من ضمّه ابن باطل أو باطياً كما تقدم في ترجمة ابنه الراوي للقصة.

(١) «صح البخاري» (٤/٤٦٨).

(٢) «المنهاج» (٣/٢٩٨).

قال الثوري^(١) في تهذيبه وشرح مسلم: عبد الرحمن بن الزبير - بفتح الراء وكسر الهمزة بلا خلاف، وهذا هو المشهور، أن عبد الرحمن الذي تزوج امرأة رفاعه هو عبد الرحمن بن الزبير بن باطا اليهودي، وكذا ذكره ابن عبد البر والمحققون.

وقال ابن حنبل: وأبو عبيد الأصماني في كتابيهما في معرفة الصحابة: هو عبد الرحمن بن الزبير بن زبدي بن أمية بن زيد بن عاتك بن عوف بن عمرو بن عوف بن عاتك بن الأبرص، والنسب الأول، وفتح الزبير بن باطا اليهودي يوم بني قريظة كما قرأ قتله الزبير بن العوام. أحد.

وقال الحافظ في الإصابة: عبد الرحمن بن الزبير بن باعيا القرظي من بني قريظة، ومثقال. هو ابن الزبير بن زيد بن أمية كذا ذكره ابن سعد، فيحتمل أن يكون نسب إلى زيد بالنسبة لصنع الجماعة والألف الزبير بن باطيا معروف في قريظة، أم.

ونظ الثوري عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رفاعه تزوج امرأة ثم أطلقها فتزوجت آخر، الحديث. قال الحافظ^(٢) سعد ماله في زواجه عبد الرحمن بن الزبير - بفتح الزاي، واسم الروايات كلها عن هشام أن الزوج الأول رفاعه والثاني عبد الرحمن.

وقال عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة: إن نسبه بنت أبي عبيد القرظية كانت تحت رفاعه، فطلقها، فحلف عليها عبد الرحمن، وتسميته لأبيها لا تناقض رواية مالك، بل هو اسم وعبد وكنيته أبو سعد إلا ما وقع عند ابن إسحاق في الثوري من رواية سادة بن أسود.

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١/٢٦٥).

(٢) صحيح النابغة (١/١٢٩).

..... فاعترض عنها

عنه. ونعموا: رد عنه عن هشام عن أبيه. قال: كانت امرأة من فريضة يقذف لها نعيمة تحت عبد الرحمن بن الزبير. فصلها فزوجها رفاعه. ثم فارها. فأرادت أن تذهب إلى عبد الرحمن بن الزبير وهو مع زماله مضطرب. والمحموظ ما اتفق له الجماعة من هشام.

وقد رفع لامرأة أخرى قريب من قصتها. فأصبح السائي عن ابن عمر أن انقبضت أو التمسها أخت السري بن شكوا من زوجها أنه لا يصل إليها. الحديث. واسم زوج النقبضاء عمرو بن حرم. وأما أعرف باسم زوجها الثاني. ووقعت للمثناة قصة أخرى مع رفاعه وحمل آخر غير الأول. والزواج الثاني عبد الرحمن بن الزبير أيضاً.

أخرج ابن عقال في «تفسيره». ومن طريقه ابن شاهين في الصحابة في قوله تعالى: **فَإِذَا غُلِيَ بُيُوتُنَا عَلَى تَرِكَيْهِ زُجَرَ** زينت في عائشة بنت عبد الرحمن من عتيك النظرية كانت تحت رفاعه من وهب بن عتيك. وهو ابن عبيد. فطلقها طلاقاً بائناً فزوجت بعدد عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأنت النبي بن وقالت: إنه طلقني قبل أن ينسبني فأرجع إلى ابن عمي زوجي الأول؟ الحديث.

وهذا الحديث إن كان صحيحاً. فلو أصبح من سباقه أنها قصة أخرى. وأن كلا من رفاعه الغزطي وزوجه المنصري وقع له مع زوجه طلاق. فزوج كلا منهما عبد الرحمن بن الزبير. فطلقها قبل أن ينسب. فالحكم في قصتهما متعدد مع تفاصيل الاستحاض. ويبدأ بشيخ خطأ من أخذ بينهما خطأ منه أن رفاعه من سمواً هو رفاعه بن وهب. ووقعت لأبي رقانة قصة أخرى. لا

(فاعترض عنها) بضم المشدة آخره. ضاد معجمة أي حصل له عارض حال به وبين إتيانها. إما من الجبن وإما من النقص. كما في «الفتح». ونقطة محمد.

فَلَمْ يَنْتَظِعْ أَنْ يُنْصَحَهَا

في (موطئه)^(١) فأعرض عنها. وفي «المجمع»: فأعرض عنها أي أصابه عارض من نحو مرض متعه عن إتيانها (فلم يستطع أن يمشيها) أي يجامعها لظن البخاري: «فأنت النبي ﷺ وذكرته أنه لا يأتيها وأنه ليس معه إلا مثل هذبة».

قال الحافظ^(٢): ووقع في روايه: فعلم يعرضني إلا هذبة واحدة، ولم يصل مني إس شيء، والله يفتح الهاء وتخفيف لتون انمرة الواحدة الحفيرة. والتهذبة يضم الهاء وسكون المهملة - طرف الثوب الذي لم يتسح، أرادت أن ذكره مثل تهذبة في الاسترخاء وعدم الانتشار، واستدل به علي أن وطء الزوج الثاني لا يكون مغللاً ارتجاع الزوج الأول إلا إن كان حال وطئه متشراً، فهو كانه ذكره أشمل أو كان هو غيره أو مغللاً لم يكف على أصح أقوال العلماء، وهو الأصح عند الشافعية أيضاً.

وفي لباس البخاري^(٣): عن عكرمة: أن رفاعه ضحك امرأته، فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرطبي، قالت عائشة: وعليها غمار أخضر، فشككت إليها. وأزنتها خضرة بجلدها، فلما جاء رسول الله ﷺ - والنساء يتصر بعضهم بعضاً - قالت عائشة: ما رأيت مثل ما يلقى المؤمنات، لجلدها أشد خضرة من ثوبها. قال: وسمع يعني زوجها أنها قد أتت رسول الله ﷺ، فجاء معه ابنان له من غيرها، قالت: والله ما لي إليه من ذنب إلا أن ما معه ليس بأغى عني من هذه، وأخذت هذبة من ثوبها، فقال: كذبت، والله يا رسول الله، إني لأففضها لنفس الأديم، ولكنها ناشئ تريد رفاعه، قال: وأصر معه أسير له، فقال: «يا نوك هؤلاء؟» قال: نعم، قال: «علما الذي تزعمين ما تزعمين؟ فوالله لهم أشبه به من الغراب بالغراب».

(١) ثمرة محمد مع التعليق، المسجد: ٢١/٥٤٤.

(٢) فتح الباري (٩/١٦٥).

(٣) صحيح البخاري (٥١٢٥).

فَقَارَظَهَا . فَأَرَادَ رِفَاعَةَ أَنْ يَنْكِحَهَا .

قال النكروماني : «مضمرة جملتها» يحتمل أن تكون لها أو من ضرب زوجها له ، قال الحافظ^(١) : «وسباق القصة يرجع الثاني» وقوله : «بنوك هؤلاء» فيه إضلاق الجمع على الاثنين ، لكن في رواية وعيب «ومعه بنون له» ولم أفق على تسميتهم ، قال الدودي : يحتمل تشبيهاً بالتهنية التكرار وأنه لا يتحرك وأن شذته لا تشتد ، ويحتمل أنها كنت بذلك على نحافته ، أو وصفته بذلك بالنسبة إلى الأول . قال : ولغا يستحب نكاح البكر . لأنها تظن الر حال سر ، بخلاف الثيب ، اهـ مختصراً .

والجمع بين لفظ «الموطأ» ولم يستطع أن يحسمها ، ولفظ البخاري «إلا هذه واحدة» أي لم يقربني إلا مرة واحدة ، وفيه أيضاً لم يستطع أن يجمع .

(فقدارظها) قال ابن أبي^(٢) يريد أنه لما اعترض منها ومنع وطأها فارقها ، ويحتمل أن يكون فارقها حين لم ترد البقاء معه على ذلك . ولكن أضاف المراق إلى لما كان هو الفاعل له ، ولعله لما علم بكراهيتها ، لذلك يادر الفراق من غير أن يتأجل في ذلك أجلاً ، أو يعالج مداواة . اهـ . وقال سيبويه : هذا إخبار عما اتفق بعد شكائهما أنه صغرى ، ومناكرة عبد الرحمن لها ، اهـ . وسأكرته ما تقدم من قوله : «كذبت والله يا رسول الله إني لأفضضها بنفس الأديم» .

(فأراد رفاة أن ينكحها) قال الدجني . يحتمل أن يكون اعتقد أن الثلاث لم تحرمها . ولعله لم يكن يراق بعد قوله تعالى : «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ» الآية . ويحتمل أنه علم أن الثلاث تحرمها ، وظن أن عقد الزواج عليها حلها . اهـ .

(١) الفتح كاري (٢٨٢/٩)

(٢) المستقى (٢٩٩/٣)

وَحُرِّ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا . فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
فَنَهَاهُ عَنْ تَرْوِيجِهَا . وَقَالَ : « لَا تَحِلُّ نِكَاحُكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعَسَلَةَ » .

أخرجه البخاري في : ٨٧ - كتاب النكاح ، ٦ - باب الزَّوْجِ الْمُنْفَكَّةِ .

٢٣ - باب نِكَاحِ الْخَضِرِ .

وبسمل في : ١٦ - كتاب النكاح ، ١١ - باب لَا حِلَّ لِلطَّلَاقِ ثَلَاثًا لِعَطْلِهَا .

حتى تنكح زوجاً غيره ويطلقاً ثم ينفقها وتذوي عنتها ، حديث ١١١ - ١١٢ .

(وهو زوجها الأول الذي كان طلقها) ولا مانع من أنها أرادت الرجوع إليه
وأراد هو الرجوع إليها ، فإن النكاح لا يكون إلا بإرادة الطرفين (فذكر) —
المعصوم أي الزوج ، ويحتمل به المجهول ، والأرجح المرأة كما هو معروف في
الروايات ، وعلى الأول لا مانع من أن كلا منهما ذكر ذلك (لرسول الله ﷺ)
فنهاه عن ترويجها) .

ولفظ البخاري^(١) في : «بأن من كان لامرأته أمب على حرام» عن عائشة
- رضي الله عنها - قالت : طلق رجل امرأته ، فتزوجت زوجاً غيره ، فطلقها
وكانت معه مثل الهدية ، فلم ينس منه إلى شيء يريد ، فلم يستأن طلقها ،
فأتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله إن زوجي طلقني ، وإني تروعت زوجه
غيره ، فدخل بي ولم يكن معه إلا مثل الهدية ، فلم يقربني إلا غنة واحداً ، لم
يصل مني إلى شيء ، فأحل لي زوجي الأول ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا تحلين
لزوجه الأول حتى » ، الحديث .

(وقال) : « لا تحل لك حتى تذوق العسيلة » بضم العين وفتح السين
المهملين ، وقال ابنه في^(٢) : « غنط في ترويجها » ، قيل : هي نصير عسل لأن
العسل مذبذب ، حرم به الفزار ، قال وأحسب التذكير لغة ، وقيل لأهرقي . يُذَكَّرُ

(١) صحيح البخاري (٥٢٦٥) ، فتح الباري (٣٧١/٦)

(٢) فتح الباري (٤٦٦/٦)

ويؤنث، وقيل: لأن العرب إذا حقرت الشيء أدخلت فيه هاء التأنيث كقولهم: دربهما، وقيل: التأنيث باعتبار الموطأة، وقيل: المراد قطعة من الحمل، والتصغير للتفليل، إشارة إلى أن القدر القليل كاف لتفليل.

وقال الأزهري: والصواب أن معنى الحبيبة حلاوة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة في الفرج، وأنت تشبيهاً بقطعة من الحمل، وقيل: معنى المسيلة المطفة، وهذا يوافق قول الحسن البصري، وقال جمهور العلماء: ذوق المسيلة كتابة عن الجماع، وهو تغيب الحشفة في الفرج، وزاد الحسن البصري: الإنزال، وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة، قاله ابن المنذر وآخرون.

وقال ابن بطال: شد الحسن في هذا، وخالفه سائر الفقهاء، وتعقبه ابن العربي فقال: صغيب الحشفة في الفرج هي الحبيبة، وأما الإنزال فهي الدبيلة، فإن الرجل لا يزال في لذة من الملاعة حتى إذا أوتج فقد عمل، ثم يتناظر بعد ذلك ما فيه عنه نفسه وإنعاب أعففته فهو إلى الحنظلية أقرب منه إلى المسيلة، لأنه يبدأ بلذة، ويختم بالألم، اهـ.

قال الأبي^(١): هذا منه ذهب إلى أن ما قبل الإنزال أصنع من ساعة الإنزال، وقال محمد بن عرفة: من له ذوق يعرف ذلك، وقال الفراءني: ساعة الإنزال ألد لذات اللذة، وإن دامت ثلث، قال الزرقاني^(٢).

ومحصل ما في «المختار»^(٣): إن المشروط ذوق الإنزال شبع، ويقال أبو عبيد: المسيلة لذة الجماع، والعرب تسمى كل شيء شطفه عللاً.

(١) إكمال إكمال المعظم (٥٨/٤).

(٢) شرح الزرقاني: (٣٨/٢).

(٣) (٤٤٤/٣).

وهو في التشديد بمقابل قول سعد بن مسعود في الرخصة، وقال ابن المنذر: أجمع الحنماء على اشتراط الجماع إلا سعيد بن المسيب ثم ساد بسند صحيح عنه مالك، يقول الناس: لا تدخل الأول حتى يعامها الثاني. وثنا أقول: إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً لا يروى بذلك إحلالها الأول فلا بأس أن يزوجها الأول، وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور، ومعه يعقب على من استند بحسنه عن سعيد.

قال ابن المنذر: وهذا القول لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج، ولم يله لم يبلعه الحديث، فأحد بضاهر القرآن، ويؤخذ من كلام ابن المنذر أن قتل أبي جعفر النعمان وتبعه عدد الوهاب المالكي في شرح الرسالة القوي بذلك عن سعيد بن جبير وهم، وأعجب منه أن أبا حنيفة حرم به عن سعيد بن أبي النعب وبن جبير، وحكى ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعد بن المسيب على ذلك، اهـ.

قال العميني^(١): أجمعت الأمة على أن الدخول شرط النكاح الأول، ولم يخالف في ذلك إلا ابن المسيب والخوارج والشيعة وداود الظاهري وشر المروسي، اهـ. وقال في موضع آخر: وذكر في كتاب الفقيه لأبي الربيع أن سعيد بن المسيب رجع عن مذهبه هذا، اهـ.

ويستلزم العاقل في شائع الكلام على الحديث، واستنبط منها المسائل: منها ما دل القاطن، يستفاد من الحديث على قول الجمهور أن التحكم يتعلق بأقل ما يتحقق عليه الاسم خلافاً لمن قال: لا بد من حصول جميعه، وفي قوله: حتى يدرك عيانه، إشعار بإمكان ذلك، لكن قواه: ليس معه إلا مثل الهدنة ظاهر في تحذر الجماع، المستلزم، فأجاب الحرثاني بأن مرادها تشبيه بها في الدقة والرفقة لا التماوة وعدم الحركة واستبعاد ما قال.

(١) نسخة الشافعي (٤٧٩/٩١).

وسباق الحجر يعطي بأنها شكت به عدم الانشراح ولا يمنع من ذلك قوله عليه السلام: «حتى ندفقي» لأنه غشقه على الإمكان. وهو جائز الوقوع، فكانه قال: أصبري حتى بتأني من ذلك.

ومنها ما قال: «استدل بإطلاق وجود الذوق منهما لا بشرط علم الزوجين به حتى لو وطنها نائمة أو مغمى عليها لم يكف ولو أنزل. وبأنه ابن المنذر فنقله عن جميع الفقهاء وتعقب، قال القرطبي: فيه حجة لأحد القولين في أنه لو وطنها نائمة أو مغمى عليها لم تحل، وجزم ابن القاسم بأن وطء المجنون يحل، وخالفه أشهب..

وفي المختار عن الشرح المشار إليه لابن المملك: لو وطنها نائمة لا يحلها للأول لعدم الذوق، وينبغي أن يكون البوط في حالة الإغماء كذلك.

قال ابن عابدين^(١): «فيه أن هذا الكتاب ليس موضوعاً لنقل المذاهب، وإطلاق المتن والشرح برؤيه والذوق للنائمة موجودة حكماً ألا ترى أن إذا وجد البطل يجب عليه الفحل، وكذا المغمى عليه مع أن خروج المعنى لا يوجب إلا مع اللذة، والمجنون يُجملها، وهو فوق الإغماء والنوم، ورأيت في معراج الدراية^(٢) وطء النائمة والمعنى عليه يحل عندنا، وفي أحد قولي الشافعي هكذا رأيت في نسخة مقيمة، فليرجع نسخة أخرى، اهـ.

ومنها ما قال استدلل به على جواز خروجها لزوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط العائكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني. ولا إرادة تحليلها للأول، وفاق الأكثر: إن شرط ذلك في العقد صمد وإلا فلا، اهـ.

قال الموفق^(٣): «كحاح المحلل حرام، باطل في قول عامة أهل العلم،

(١) حاشية رد المختار (٣/٣٥٥)

(٢) المعنى (١٠/٤٩).

منهم الحسن والحسين ومالك والثلث والثوري وابن المبارك وسواء قال: زوجتكما إلى أن تطأها، أو شرط أنه إذا أحلها فلا نكاح بينهما، أو أنه إذا أحلها فلاول طئها، وحكي عن أبي حنيفة أنه يصح النكاح - ويصل الشرط - وقال الشافعي في المصنفين: لا يصح، وفي الثالثة على قولين.

ولما: ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لعن الله المحلل والمحلل» نه: رواد أبو داود^(١) والترمذي، وقال: حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب وعثمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس، فإن شرط عليه التحليل قبل العقد، ولم يذكره في العقد ونزاه فيه أو بوي التحلل من غير شرط، فأنكاح باطل أيضاً، وهو قول الحسن والحسين والثلث ومالك والثوري وإسحاق.

وقال أبو حنيفة والشافعي: العقد صحيح، وذكر القاضي في صحته وجهين مثل قولهما، لأن خلا من شرط بفسده، فأنشبه ما لم توى حلقتها لغير الإحلال، وروي عن عمر - رضي الله عنه - ما يدل على إباحته في قصة حديث ذي الرقعتين، فإن شرط عقب قبل العقد أن يحلها، فبطل العقد غير ما شرطوا، وأصل نكاح رتبة صح العقد، وعلى هذا يحمل حديث ذي الرقعتين، وإن قصدت المرأة للتحليل أو ولها دون الزوج لم يؤثر ذلك في العقد.

وقال الحسن وإبراهيم: إذا تم أحد الثلاثة عند النكاح، قال أحمد: الحديث عن النبي ﷺ: «الزبدان أن ترجعي إلى دفعة» وفي امرأة ليس بشيء. إحد قال عليه الصلاة والسلام: «لعن الله المحلل والمحلل له»، ولأن العقد إنما يصل بنية الزوج، لأنه الذي إليه المفاودة والإمسالة، ولا تملك المرأة

(١) عمر أبي داود (٢١٧٦)، حسن الترمذي (١٣١٩)

ثُمَّ بَنَى، إِنَّمَا لَمَعَنَ الْمُعْطَلُ لَهُ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهَا بِذَلِكَ التَّحْلِيلِ، لِأَنَّهُمَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ فِكَارَ زَانٍ، هـ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١): الْإِعْتِدَارُ فِي نِكَاحِ التَّحْلِيلِ لِنَةِ الزَّوْجِ، فَإِنْ مَالَتْ فِي إِسْمِ الزَّوْجَةِ وَالْعَبْدَةِ: لَا يَحُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، عَمِلَتْ فِي أَوْ رُوحَهَا: لِأَوَّلِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، فَإِذَا لَمْ يَتَزَوَّجِ الزَّوْجَ الثَّانِي التَّحْلِيلُ مَهْرُ جَانِبِهِ، وَإِنْ عَمِلَتْ الدَّرَجَةُ التَّحْلِيلُ، وَسَأَلَتْهُ الْإِطْلَاقُ أَوْ خَالَعَتْهُ بِمَنْ، فَتَنَكَحَ جَانِبَهُ، هـ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢): قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: اخْتَلَفُوا فِي نِكَاحِ الْمُعْطَلِ، فَقَالَ مَا لَكَ لَا يَحِلُّهَا إِلَّا بِنِكَاحِ رَجُلٍ، فَإِنْ قَعِدَ التَّحْلِيلُ لَمْ يَحِلَّهَا، سَوَاءَ عَدِمَ الزَّوْجَانِ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، وَيُضِخُّ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّانِي وَغَيْبَانِ وَأَحْمَدَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: النِّكَاحُ حَائِزٌ، وَلَوْ أَنَّ يَفْعَلَ عَلَى نِكَاحِهِ أَوْ لَا، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَابْنِ الْحَكَمِ، وَقَالَ الْقَاسِمُ وَسَالِمٌ وَعَمْرُو بْنُ الشَّيْبِ: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِحِلِّهَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ الزَّوْجَانِ، وَهُوَ مَا حُوزَ بِفَيْتَلِكِ، وَهُوَ مَوْلَى رُبَيْعَةَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو نُزَيْرٍ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَفْسُدُ بِهِ لَدَى يَفْعَلُ فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَزَوَّجُهَا لِحِلِّهَا لَمْ يَطْلُقْهَا، وَمَنْ لَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ فَهُوَ عَقْدٌ صَحِيحٌ، وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلَهُ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ إِذَا نَوَى الثَّانِي تَحْلِيلَهَا لِلأَوَّلِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَرْسَبٍ وَمُحَمَّدٍ، وَرَوَى عَنْ زَمْرٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ أَنَّهُ يَتَزَوَّجُهَا لِحِلِّهَا لِلأَوَّلِ، فَلَوْ نِكَاحٌ صَحِيحٌ، وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ. وَلَوْ أَنَّ يَسْكُوهُ إِذَا طَلَّقَهَا حَتَّى لِلأَوَّلِ

وَفِي الْقَدْرِ الْمُخْتَارِ^(٣) لَا يَنْكَحُ مُطْلَقَةً بِالثَّلَاثِ حَتَّى يَضَاهَا عَمِيرَةً، وَلَوْ

(١) «المتقن» (٢٩٩/٢)

(٢) «مقدمة الفاري» (٢٤٠/٢٤)

(٣) (٤١٩/٣) ٤٥٠ ٤٥١

مراهماً أو عصبياً أو مجنوناً بنكاح صحيح نافذ، وكره التزويج للثاني تحرهماً بشرط التحليل كنزواجتك على أن أحملك. وإن حلت للأول نصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق، وإن أضرماً ذلك لا يكره. وكان الرجل مأجوراً بقصد الإصلاح وتأويل اللعن إذا شرط الأجر.

قال ابن عابدين: قوله: كره التزويج للثاني كذا في «البحر»، وفي «المهستاني»: يكره للأول والثاني، وينبغي أن يزداد المرأة، بل هي أولى من الأول في الكراهة، لأن العقد بشرط التحليل جرى بينها وبين الثاني، والأول ساق في ذلك، ولفظ الحديث يشمل الكل، لأن المحلل له يصنف على امرأة أيضاً.

وقوله: وإن حلت للأول، هذا قول الإمام، وعن أبي يوسف يفسد النكاح لأنه في معنى المؤقت ولا يحلها، وعن محمد: يصح، ولا يحلها، لأنه استعمل ما أخره الشرع كذا في قتل المورث. قوله: وإن أضرماً ذلك لا يكره بل يحل في قولهم جميعاً، قوله: وتأويل اللعن، قال في «الفتح»: وهذا قول آخر، وهو أن مأجور، وإن شرط لقصد الإصلاح، وتأويل اللعن عند هؤلاء إذا شرط الأجر، قال ابن عابدين: واللعن على هذا الحمل أظهر، لأنه كأخذ الأجرة على عصب النيس، وهو حرام، ويُقرَّب أنه عليه السلام سمى النيس المستعار، اهـ.

ومنها ما قال الحافظ في «الفتح»^(١): اتفقوا على أن النكاح المفسد ثم يحلل، وشذَّ الحكم، فقال بكفي، اهـ. ونقدم قريباً اشتراط النكاح النافذ في كلام صاحب «الدر المختار» قال: خرج منه النكاح الفاسد والموقوف، فلو نكحها عبداً بلا إذن سيده، ووطئها قبل الإجازة لا يحلها حتى يطأها بعدها،

(١) فتح الباري (٩/٤٦٨).

وفان الثوري: لو وطئها من كناح فاعيد ثم تحل ثلاثون على الصحيح، اهـ

قال المؤلف^(١): وهذا قال النضر واستحبه وحماد ومالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبو عبد وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد، وقال في القديم: يجزئها تلك أي الكناح الفاسد، وهو قول الحكم، وحججه أبو الخطاب وجهاً في المذهب، اهـ

ومنها ما قال الحافظ^(٢): استدل به علي أن المرأة لا حر لها في الجماع، لأن هذه امرأة شككت أن زوجها لا يطأها، وأنه ليس معه ما ينفي عنها، ولم يصح النبي ﷺ نكاحها بذلك، ومن ثم قال إبراهيم بن علي وداود بن علي: لا ينسخ العنة، ولا يضرب للعنين أجل، وفان ابن السدر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع، فقال الأكثر: إن وطئها بعد أن دخل منها مرة واحدة ثم يذبل أجل العيس، وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحاق، وفان أبو ثور: إن ترك جماعها لعلة أجل له سنة، وإن كان لعير علة فلا أجل.

وفان عباس: انفق كافة العناء على أن تدركه حقاً في الجماع بحيث الخيار لها إذا تزوجت الممحب والممحب حاملة بها، ويضرب للعنين أجل سنة لاحتتمال روائ ما به، ولما استدل داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلا حجة فيها، لأن في بعض طرقه أن الزوج الثاني كان أيضاً طلقها كما وقع عند مسلم صريحاً من طريق القاسم عن عائشة قالت: طلق رجل امرأته ثلاثاً فزوجها رجل كثر، فطلقها قبل أن يدخل بها، الحديث وفيه ما غلط والبرهان فارقه، اهـ

(١) المعنى (١٠، ٢٩٩)

(٢) صحيح الثوري (٩، ٢٦٨)

قال ابن حبيب: كلام صاحب "التميز" والجد "نح" يشير إلى أن الحق في
 تشيخ الفرحان لا لشدة كما ذكره السيد أبو السعود في "موسم مسكير" وله
 وعليها خبر إذا منعته بلا مانع شرعي، وليس لها إحصاء على الوطء بعد ما
 رويها مرة وقد وجد عليها أحياً ذائقاً له.

ومنها ما قال الموفق^(١): يشترط أصحابنا أن يكون الموطء حلالاً، فإن
 وقعها في حرام أو زنا أو في مكرم فربما لم ينس، وهذا قول مالك له
 وجه، حرماً، لحق الله تعالى، فلم يحصل به الإحصاء، وضاع النص عليه فتوته
 تعالى. (الحق تشيخ له الآية وفيه عليه الصلاة والسلام: حتى يدوفى عسلته)
 وقد وجد: وهذا أصح إن شاء الله، وهو ما ذهب إليه حيفة والشافعي، هذا.

ومنها: ما قال المذاهب^(٢): قال من حرم أحد النكحة بالشرط الذي في
 هذا الحديث، وهو زائد على طاهر الفراء، ولم يأخذوا بشروطهم
 واشتعلت لأنه زائد على ما في الخبر، فيلزمهم الأحكام أو ترك ذلك الذي
 رواه، وإن كان التخصيص ضاع في الوطء، فالحديث موافق لظاهر الفراء.

ونقل ابن العربي أنه أورد على حديث مالك بأنه يفرق بين القول به، أما
 الزماعة، بحر الواحد على، في الغداة، فيلزم نسخ الخبر بالبدن الذي لم
 تنزه، أو معنى اللفظ الواحد، على تعيين محقق مع ما فيه من التماس.

والجواب عن الأول أن الشرط إما أن من مقتضيات اللفظ لم تكن
 بضافته نسخاً ولا زيادة، وعن الثاني أن المذاهب في الآية أضيف إليها، وهي لا
 تنزلي العقد بمجرد ما، فتعبر أو الرد في حقها الوطء، ومن شرطه اتفاق أن
 يكون وطئاً مباحاً، فيحتاج إلى سبق العقد، ويمكن أن يقال: إن اللفظ لما كان
 محدداً للمعنيين، لم يفسد أنه لا يرد من حصصهما، أو

(١) "المعجم" (١٠٠/١٠٠)

(٢) "فتح الباري" (٢٩٨/٩٨)

١٠٨١/١٨ - وَحَقَّقْتُني عَنْ فَاثِلِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَفِيعٍ لَيْثِي ^{بِثَبَاتٍ} أَنَّهَا سَمِعَتْ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَ، فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ رَجُلٌ آخَرٌ، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا قُلٌّ يَصْلُحُ بِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؟ فَقَالَتْ غَدَشَةٌ: لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَهَا.

قلت: ومنها، أن دود الظاهري استدل بهذا الحديث على أن لعنن لا يؤجل له البتة، ولا خيار لزوجته لأنه لا يؤجل لغيره، وزد بالإجماع على ذلك من الصحابة والأئمة الأربعة كما سباني بيانه في أجل العنين، وسباني هناك الجواب عن استدلاله.

١٠٨١/١٨ - (ما ملكت: عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن القاسم بن محمد) ابن أبي بكر الصديق (عن) عت اعاشة زوج لثبي ^{بِثَبَاتٍ} أَنَّهَا سَمِعَتْ سَاءَ الْمَجْهُولِ (عن رجل طلق امرأته البتة) ظاهره أنه قال لها: أنت طالق البتة، تكن المراد هنا المطلقة ثلاثاً من البتة، وهو القطع أي طلقها مطلقاً حصل به قطع عصمتها به، قال الحافظ: المبتوتة من قبل لها: أنت طالق البتة، وتطلق على من أبينته بالثلاث انفزوجها بعده) بعد طلاق الأول، وليس لفظ بعده في النسخ الهندية، ولا ضمير فيه.

(رجل آخر طلقها) الزوج الثاني (قبل أن يمسها) أي قبل أن يجمعا (أهل يصلح لزوجها الأول) الذي طلقها ثلاثاً (أن يتزوجها؟) حينئذ (فأعاشة: لا) يصلح أي لا يحل لزوجها الأول نكاحها (حتى يذوق) الزوج الثاني (عسلها) فأفتت بما روت مرفوعاً في هذه المسألة، فقالت: رضي الله عنها، رويت عنها مرفوعاً بطرق في قصة امرأة رفاعه، ورويت عنها في غيرها أيضاً.

قال الحافظ^(١): روى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن

(١) «فتح الباري» (٤/٤٦٩)

١٩/١٠٨٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بِمُدَّةِ رَجُلٍ آخَرَ، فَمَاتَ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا، هَلْ يَجِلُّ لِرِزْوَانِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يُرَاجَعَهَا؟

فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: لَا يَجِلُّ لِرِزْوَانِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يُرَاجَعَهَا.

عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغيصاء، فنكحها رجل فطلقها قبل أن يمسها، سألت النبي ﷺ فقال: لا، حتى ينوق الآخر عسلانها وقد ذوق عسلانها، أخرجه الطبراني، ورواه ثقات، فإن كان حماد بن مسلمة حظه فهو حديث آخر لعائشة في قصة أخرى غير قصة ربيعة، اهـ.

وأخرج البخاري من طريق الزهري، عن عروة عن عائشة قصة ربيعة، ثم أخرج من طريق الحموي عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً، فتزوجت فطلق فسئل النبي ﷺ أتحل للأول؟ الحديث، فإن الحافظ: هذا الحديث مختصر من قصة ربيعة أو كان في أخرى.

١٩/١٠٨٢ - (مالك، أنه بلغه أن القاسم بن محمد سئل) بيناء المجهول (عن رجل طلق امرأته البتة) أي ثلاثاً (ثم تزوجها بعده) أي بعد طلاقه (وجعل آخر فسات) الزوج الثاني (هنها) أي عن المرأة (قبل أن يمسها) أي قبل أن يحامعها (هل يحل لزوجها الأول أن يراجعها) أي يتزوجها ثانية (فقال القاسم بن محمد: لا يحل لزوجها الأول أن يراجعها) لأن الزوج الثاني لم يذوق عسلانها والمدار عليه.

قال الساجي^(١): لأن الإحلال لا يكون بال عقد، وإنما يكون بالوطء، وإن كانت وفاة الزوج يقع بها كمال المهر، لكن لا يقع بها الإحلال ولا الإحصان، والفرق بينهما أن المهر إنما يكون في مقابلة استباحة العضو

(١) النظر، (٢/٢٩٩)

قال مالك، هي المَحْلِلُ: إِنَّه لَا يَنْكِحُ عَالِي بَنَاجِيهِ ذُبْتُ، خَشَى
يَسْتَنْبِل بِكَاحًا جَدِيدًا. فَإِنْ أَصَابَهَا فِي ذَلِكَ، ذَنَبَهَا مَهْرَهَا

(٨) باب ما لا يجمع بينه من النساء

١٠٨٣/٢٠ - حَفْصَةُ تَخْنِي عَنْ فَاتِمَةَ، عَنْ أَبِي الثَّانِيَةِ

وأما صالحة عند أحمد، فإذا وجد موت أحدكما بعد اعصت مدة التوبة، فموت
فزوج، جسيع الفهر، وأما الإحلال، فإنه يحصل بالوطء وليس هي موت
الزوج الثاني، معبر من معاني الوطء، وقد خلاص في ذلك، اهـ

(قال مالك في المحلل) أي في الشيء كتحريم النكاح فإنه لا يقسم على
نكاحه، ثم ذكر: لأن نكاح التحليل عند الإمام مالك بمن وافقه فسد، قال
الباهي: فيحكم عليه بالفرقة قبل البناء وبعد، ورواه ابن المنذر عن أنس بن
مالك، قال: إن المرأة تصح نكاحه بطلقة واحدة إلا متى ذلك بإقراره احتسب
يستقبل نكاحاً جديداً أي بدون ما التحليل (فإن أصابها) أي هذا النكاح لعدم
(فلها مهرها).

قال الباهي^(١) هكذا رواه يحيى بن يحيى، وروى ابن بكير أنها مهر
ماتها، وتبعه على ذلك الفهر، ورواه يحيى القطيع، لأنه نكح بعد انعقد
فحدث بالنكاح الحب المسمى، وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنها مهر
ماتها، وهو مدعى السبعي، وقال ابن المنذر: إن لها المهر يسمى وهو
نوع مالك وهو الأظهر، اهـ

(٨) ما لا يجمع بينه من النساء

(ما لا يجمع) بناء المجهول (بينه) ضمير ما (من النساء) يرد لها معنى
بيان النساء الثلاث لا يجوز أن يجمع بينهن في النكاح

١٠٨٣/٢٠ - (مالك، عن أبي الرضا) بكسر الراء وحذف الهمزة عند الله بن

عَنِ الْأَعْرَجِ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَئِهَا».

آخره البخاري في: ٦٧ - كتاب النكاح، ٢٧ - باب لا تنكح المرأة عمها.

ومسلم في: ١٦ - كتاب النكاح، ٢ - باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، حديث: ٢٣

ذكران (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) - رضي الله عنه - (أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجمع» بناء المجهول، حال الحافظ^(١)). لا يجمع ولا ينكح كلها في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية، وهو ينضم من انتهى، قال القوطي، وقال الباقي: «لا يجمع» بغضي العموم من جهة اللفظ غير أن التحريم إذا علق على البناء، فإن المضموم منه الوطء، اهـ.

(بين المرأة وعمتها) في نكاح ولا وطء بملك بعين، فإن النكاح لما كان مقصوده الوطء منع الجمع فيه مطلقاً، وأما ملك اليمين فالمقصود منه التمول لا حلة البصع أصالةً حرم الجمع في الوطء لا ملك اليمين.

(ولا بين المرأة وخالتها) سواء كانتا عمّة وغداً حقيقية أو مجازية، وهي أخت الجد وإن علا، وكذا أخت الحنّة، وإن علت، كلهن حرام إجماعاً، ويحرم الجمع بينهما مكاحاً ووطئاً بملك بعين. فلو نكحهما معاً بطل نكاحهما، إذ ليس تخصص إحداهما بالطلاق أولى من الأخرى، وإن نكحهما مرتباً بطل نكاح الثانية، وإن اشتراهما معاً أو مرتباً بجوز.

قال السوف^(٢): يجوز الجمع بين الأختين في الملك بغير خلاف بين أهل العلم، وكذلك بينها وبين عمتها وخالتها، ولو اشترى جارية قوطنها خلّ له

(١) فتح الباري (٩/١٦٠).

(٢) المغني (٩/٥٣٧).

شراء أخيهما رعدته، وخالفها لأن الملاك يفرض به المأمول دون الاستمارة، ولا يجوز الجمع بينهما في الوطء، نص عليه أحمد في رواية الجماعة، وممن كان منكره مالك والأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي، وروى عن ابن عباس أنه قال: أحلنهما أية، وحرمتها أية ولم يكن لأفعده.

ويروي ذلك عن علي بن أبي رزق بالصحيفة قوله: ﴿وَإِنْ تَجَسَّصُوا عَلَى الْأَخْتَيْنِ﴾ وبالمحلاة قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ زَوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ وروى أبو منصور عن أحمد أنه سأل عن الجمع بين الأختين المملوكتين فأحرم هو لأن لا أقول حرام، وإن كان نهى عنه، وظاهر هذا أنه مكروه غير محرم. وقال ترمذ وأهل الظاهر: لا يحرم استدلالاً بالأية المحلاة. لأن حكم الحر في الوطء محال للحكم لإماء، والمنفذ تحريمه ثلاثة المخرجة.

فإذا كان في ملكه أختان، فله وطء إحداهما في قول أكثر أهل العلم. وقال الحكم وحيداً: لا يفرق واحدة منهما، وروى ذلك عن الشافعي وذكره أبو الخطاب مدعياً لأحمد.

وننا أنه ليس بجمع بينهما في الفرائض، فإذا دلت إحداهما فليس له وطء الأخرى قبل تحريم الموطوءة على نفسه بإخراجها عن ملكه أو تزويجها، انتهى.

وقال المحافظ^(١) بعد ما سطر الروايات في معنى حديث الباب: قال الشافعي: تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقينه من المعنيين، لا اختلاف بينهم في ذلك. وقال الترمذي بعد تحريجه: العمل على هذا عند عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافاً أنه لا يحل نزع أحدهما عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

(١) الفتح النووي، (٩) : (١٠٠)

٢١/١٠٨٤ - وَحَقَّقْتُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ بَحْبُحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يُنْهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ عَلَى خَالَئِهَا، وَأَنْ يَطْلَأَ الرَّجُلُ وَلِيدَةً، وَفِي بَطْنِهَا خَبِيرٌ لِغَيْرِهِ.

قال ابن المنذر: لمست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج، وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والنووي، ولكن استثنى ابن حزم عثمان النبي، وهو أحد انفقائها من المصرة، واستثنى الروي طائفة من الخوارج والشيعة، انتهى.

٢١/١٠٨٤ - (مالك، عن بحبح بن سعيد) الأنصاري (عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: ينهى) بناء المجتول (أن تنكح المرأة على عمها أو على خالتها) وهذا المص أو أخواله على بنت الأخ وبنت الأخت كرواية أبي داود والترمذي، وقال: حس صحيح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تنكح المرأة على عمها ولا الحمة على أبة أخوها، ولا المرأة على خالتها، ولا الخالة على بنت أخنها لا تنكح الصغرى على الكبرى، ولا الكبرى على الصغرى» وتقدم قريباً أن من نكح بإحداهما بطل نكاح الآخر، وكذلك من وطئ بإحداهما بطلت اليمين لا يجزئ له وطء الآخر.

(وأن يطلأ الرجل) أي ينهى من وطء الرجل (وليدة) أي أمة (وفي بطنها خبير لغيره) قال محمد في «موطئه»: وهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة والاعانة من فقهاءنا، وفي «التعليق المسجدة»^(١): ثلاث يمين بساته زوج غيره سواء كان من حلال أو حرام، قاله الأتاري، انتهى.

وقد أخرج أبو داود^(٢) عن زوبع بن ثابت الأنصاري قال: قام فريد يعني

(١) (٢٤٦/٢).

(٢) سنن أبي داود (٢١٥٨).

(٩) باب ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته

روى ربيع خطيباً قال: أما إني لا أقول لكم إلا ما سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم حنين قال: «لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفى ماءه ريق غيره» الحديث.

قال الخطابي^(١) شبه الذي يخطئ إذا علق به رحم الزرع إذا شب ودسح في الأخص، وفي كراهة وجهه السحلي إذا كان المحلل من غير النواظري على نوحه كمنه انتهى

قال تشرنقاني^(٢): حديث ربيع رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن أبي شيبة والطبراني والبيهقي، أس حبان وصححه، والزمزأ وحسنه، وفي الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يقرب رجل عني امرأة، وحديث لمير، رواه أحمد» والطبراني.

(٩) ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته

أبي بيان انتداع في ذلك، والأصل فيه قوله تعالى في آية المحرمات: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ إِنَّا نَحْنُ﴾ وقال المعوق^(٣) القسم الثاني من أنواع المحرمات تحريم المصاهرة، وأما ما هو عليه أربع أمهات ثلثها ممن تزوج امرأة تحرم عليه كل أم لها من نسب أو رضاع فريضة أو بعتة، بصحوة لعقد، نص عليه أحمد، وجه قول أكثر أهل العلم منهم أبو مسعود وأبو عمر وجابر وعمران بن حصين، وكثير من التابعين، وفي قول مالك الشافعي وأصحاب الرأي، وحكي عن عيسى - رضي الله عنه - أنها لا تحرم إلا بالدخول يستلها كما لا تحرم استلها إلا بالدخول.

(١) معالم لسر (٢/١٩٣).

(٢) مبدل الأوتار (١٢٩: ٢٩٦) (٦/٣٦٣)، والمبدل المحمود (١٠٠: ١٢٠).

(٣) مسند أحمد (٢/٣٦٦).

(٤) المعنى (٩١/٥٦٤).

٢٢/١٠٨٥ - حدثني يحيى بن ثابت عن فائز بن غانم عن علي بن يحيى بن سعيد
أنه قال: سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة، ثم ودعها قبل
أن يصبها، هل نحل له أنهما؟ فقال زيد بن ثابت: لا، إلا أن يمسها.
سئل عنها شريك.....

ولما تولى بهالي **فَوَأْتَيْتُ بِتَيْمَنَةٍ** والمفرد عليه من نساء فتدخل
في محرم لآله، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: نعم تزوج
امرأة مطلقها قبل أن يمسها فلا بأس أن يزوج ربه. ولا يحل له أن
يتزوج معها، روى أبو حفص بسنده^(١). وقال زيد: تحرم بالدخول أو بالموت
لأنه يقوم مقام الدخول. وما ذكر. ما يوجب الزجر مطلقاً سواء دخل أو لم
أو لموت أو لا، سهر. وروى عن زيد بخلافه كما سيأتي.

وقال الرازي: مذهب الأكثر من الصحابة والتابعين أن من تزوج امرأة
تحرمت عنه أمه، سواء دخل بها أو لم يدخل، ورغم حج من حصة أن
الأم إنما تحرم بالدخول على أبيها، كما أن الربيبة إنما تحرم بالدخول بالأم،
وهو قول علي وزيد وابن عمر وابن الزبير وجابر. وتطهر الروايات عن
ابن سيار.

٢٣/١٠٨٥ - (مالك. عن يحيى بن سعد) لأصاري (أنه قال: سئل)
سواء السجود (زيد بن ثابت) أخرجه البيهقي عن ابنه، وقال: هذا منقطع
(عن رجل تزوج امرأة) أي عبد عليها (ثم فارها) أي طلقها (قبل أن يصبها)
أي لم يمسها (هل نحل له) أي الرجل (أنهما؟) أي أم غير المدخولة بها (فقال)
زيد بن ثابت: لا، نحل له لأن أمه (الأم بيعة) أي مطلقه. أي القرآن الكرم
(ليس فيها شرط). حديث.

ومالك السوفى^(٢) عن س عن عبد - رضي الله عنه - أنه قال: أنهما ما

(١) أخرجه البيهقي في (ص ٧٧-٧٦)، وعد إرواه في (ص ٧٦/٧٧).

(٢) (ص ٤٦٥/٤٦٤).

وَأِنَّمَا الشَّرْهُ فِي الرِّبَائِبِ.

أبهم القرآن أي عموا حكمها في كل حال، ولا تفصلوا بين المدخول بها وبين غيرها انتهى.

وقال البيهقي^(١): أخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه عن ابن عباس: «وَأَمَّا هَذِهِ فَيُنَاقِشُكُمْ» قال: وهي سبعة إذا طلق لرجل امرأته فس أن يدخل بها أو ماتت لم تحل له أمها، وروي عنه خلافا كما سألني.

قال البياحي^(٢): يريد أن ذكر الأم في آية التعريم مطلق غير عقيد بصفة. لأنه قال: «وَأَمَّا هَذِهِ فَيُنَاقِشُكُمْ» فلم يفيد بانسائها ولا غيره، وهذا معنى قوله: ليس فيه شرط، لأنه التقيد بمعنى الشرط، انتهى. (وإنما اشترط في الربائب) كما قال تعالى: «وَرَبِّهِنَّ الَّذِينَ فِي بُحْرَانِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّذِينَ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامِ فَلَاحُكُمْ عَلَيْكُمْ»^(٣) والربائب جمع ربيبة، قال الحافظ^(٤): هي بنت امرأة الرجل، قيل لها ذلك لأنها مربوبة، وغلط من قال: هو من التريبة، انتهى. وقال الرازي: معناها مربوبة لأن الرجل هو يربوها، يقال ربيت فلانا أربأه. وربيت أربأه بمعنى واحد، انتهى.

قال البياحي^(٥): يريد أن التقيد إنما ورد في الربائب، فقيد تحريمها بالدخول بالأم، فقيدت غير المدخول بها دخلة تحت عموم قوله تعالى: «وَأَمَّا هَذِهِ فَيُنَاقِشُكُمْ» وهذا الذي ذهب إليه زيد بن ثابت، هو قول عمران بن

(١) المر المنصور (٢/١١٢).

(٢) المنقذ (٢/٣-٤).

(٣) سورة النساء: الآية ٢٣.

(٤) فتح الباري (٩/١٥٨).

(٥) المنقذ (٣/٣٠٣).

النَّبِيِّ أَفْتَاءَ بِذَلِكَ فَأَمَرَهُ أَنْ يَفَارِقَ امْرَأَتَهُ.

فَقَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ لَكُونُ تَحْتَهُ امْرَأَتُهُ. ثُمَّ يَنْكَحُ أُمَهَا
فَيُصِيبُهَا: إِنَّهَا تُحْرِمُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ. وَيُفَارِقُهَا جَمِيعاً وَيُحْرِمُ مَنْ عَلَيْهِ
أَبداً إِذَا كَانَ قَدْ أَصَابَ الْأُمَّ فَإِنْ لَمْ يَصِبِ الْأُمَّ،

الَّذِي كَانَ أَفْتَاءً بِذَلِكَ) أَوْلا (فَأَمَرَهُ أَنْ يَفَارِقَ امْرَأَتَهُ)

قَالَ الشَّاحِي^(١): بَرِيدٌ تَعْجِيلُ أَمْرِهِ لَهُ بِالْفَرَاقِ وَتَقَدُّمُهُ عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى
بَيْتِهِ، وَذَلِكَ بِعَتَمَلٍ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ ظَهَرَ إِلَيْهِ وَجْهُ
الضُّوَابِ فِي خِلَافِ مَا أَقْبَى بِهِ، فَتَعْجَلُ اسْتِدْرَاكُ الْأَمْرِ فِي التَّاسِعِ، وَاتِّسَادُهُ
إِلَى مَنْعِهِ اسْتِثْنَاءَ النِّكَاحِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَأْتِي عَلَى مَذْهَبِهِ غَيْرُ
أَنْ الْحُكْمَ إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، فَتَزِمُهُ التَّوَجُّعُ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - وَالْأَسَدُ بِهِ رَسَلُ النَّاسِ عَلَيْهِ، أَمْ

وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا قَالَ الْخَصَّاصُ^(٢) رَوَى إِبْرَاهِيمُ عَنْ شَرِيحِ ابْنِ مَسْعُودٍ
كَانَ يَقُولُ يَقُولُ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَهْبَاتِ النِّسَاءِ، فَخِجَ، فَلَقِيَ أَصْحَابَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَهُمْ ذَلِكَ، فَكُرِّهُوا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا رَجَعَ ابْنُ مَسْعُودٍ
نَوَى مَنْ كَانَ أَفْتَاءً بِذَلِكَ، وَكَانُوا أَحْبَاءَ مِنْ سِي فِزَارَةِ أَفْتَاءِمْ بِذَلِكَ، وَقَالَ: إِي
مَأْتِ أَصْحَابِي فَكُرِّهُوا ذَلِكَ، أَمْ. فَتَبَيَّنَ مِنْهُ أَنَّ مَعَهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ثُمَّ يَكُنْ
لِمَجْرَدِ مَنْعِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ تَحْتَهُ) أَيِ فِي نِكَاحِهِ (الْمَرْأَةُ ثُمَّ يَنْكَحُ) بَعْدَهُ
(أُمَهَا فَيُصِيبُهَا) أَيِ فَجَمَاعِ الْأُمِّ (إِنَّهَا تُحْرِمُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ) الْمَأْبُوءَةَ أَيْضاً، وَهِيَ
النِّبْتُ (وَيُفَارِقُهَا) أَيِ الْبَيْتِ وَالْأُمِّ (جَمِيعاً وَتُحْرِمُ مَنْ عَلَيْهِ أَبداً) أَيِ تَحْرِمُ مَنْ حَرَّمَ
مُؤَبَّداً (إِذَا كَانَ قَدْ أَصَابَ) أَيِ جَمَاعِ (الْأُمِّ، فَإِنْ لَمْ يَصِبِ الْأُمَّ) أَيِ لَمْ يَجَامِعْهَا

(١) الشَّاحِي (٢٠٤٣).

(٢) أَحْكَامُ الْفَرَاقِ (١١٢٢).

لَمْ يُحْرَمَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ، وَفَارَقَ الْأُمَّ.

وَقَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَتْرُكُ الْمَرْأَةَ، لَمْ يَنْكَحْ أُمَّهُا قَبِيلِيًّا:
(إِنَّهُ لَا تَحِلُّ لَهُ أُمُّهَا أَبَدًا).

بعد الم تحرم عليه امرأته) السابقة، وهي البنت (وفارق الأم) وبقي على البنت، فإنه يحرم عليه أمهات المرأة مطلقاً، ولا يحرم عليه شاتها حتى يدخل بالأم، أو يتنكح منها بنكاح أو ملك يمين أو شبهه بنكاح أو ملك، كذا في الرسالة (معلق).

وقال الساجي^(١): وذلك أن نكاح المرأة على بنتها حرام، فإذا وظفها حرمت عليه الأمانة لوطنه أمها، وحرمت عليه الأم لعدم نكاح ابنتها قبلها، فحرمتا عليه حرمة مؤبدة، وإن لم يكن أصاب الأم فأرقيها لأنها حرام عقبه لنقدم نكاح ابنتها، وبقي على نكاح أئمت لأنه لم يوجد من وطء الأم والائتداء بها ما يحرمها، اهـ.

لا يقال: إن نكاح الأم لما كان حراماً فكيف يحرم وطء الأم الابنة، والجواب لا يحرم الفحلان على مختار الساجي من قولني الإمام مالك كما سيأتي، لأن هذا نكاح، والنكاح وإن كان حراماً يخالف حكم الزنا المحض كما سيأتي.

(وقال مالك في الرجل يتزوج المرأة لم ينكح أمها) أي يعتقد علماً (فيمسبها) إنه لا تحل له أمها أبداً) قال الساجي: وذلك بحتمل معنيين: أحدهما، أن يكون نصبر في قوله، «أمها» راجعاً إلى البنت، فيكون معنى ذلك أن تزوج الأم أحرأه وأصابت لا تحل له أبناً، وهذا قد تقدم القول فيه، لأن عقده على أئمت قد حرم عليه الأم على التأييد، وإصابتها إيها بالعقد فبقي أخذته بعد ذلك لا يزيل ما تأيد من التحريم

(١) المستقن: (٣/٣٠٥).

وَلَا تُجِلُّ لِأَبِيهِ، وَلَا لِأُمِّهِ. وَلَا تُجِلُّ لَهُ ابْنَتُهَا، وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ.

والوجه الثاني: أن يكون المصير في قوله: «فأصابها» راجعاً إلى الأم المتزوجة آخرها، ويكون المراد بالأم في قوله: «لا تجل له أمها» جدة البنت المتزوجة أولاً، وهذا أيضاً قد ثبت لأم الأم بالعقد على ابنة ابنتها، فلا يزيده عقده على ابنتها ويثاؤه بها إلا تأكيد التحريم، اهـ.

قلت: وإنما احتاج الباجي إلى هذا التأويل لأن هذه المسألة مكورة، تقدمت قبل هذا القول.

(ولا تجل لأبيه ولا لأُمِّه) لأنها في حق الأب من حلائل الأبناء، وفي حق الابن في جملة المنهية في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ بِنَاتِئَتِمْ مِنْ أَيْسَرِهِ﴾ (ولا تجل له ابنتها) لأنها داخلية في الربائب (وتحرم عليه امرأته) لأنه نكح الأم، فجاء معها، فصارت البنت بنت الموطوعة بالنكاح.

قال الباجي^(١): العقد على ضربين: مباح ومحظور، أما المباح فلا خلاف أن له تأثيراً في تحريم المصاهرة، وولد الولد وإن سفل وولد البنت وإن سفل في ذلك بمنزلة الابن، وأبو الأب وأمو الأم وإن علا في ذلك بمنزلة الأب، والرضاع في ذلك كله بمنزلة النسب في تحريم حلائل الأبناء، وما نكح الآباء من النساء، وأما انعقد المكروه، وهو المختلف في جوازها، فقد قال ابن القاسم في «الحدود»: من عقد نكاحاً مختلفاً فيه، ثم فسح قبل البناء أنه لا يجوز لأبيه أن يتزوجها.

وقال ابن حبيب عن ابن العاجشون عن مالك: إن النكاح الماسد على وجهين: أحدهما ما يفسخ قبل البناء، ويثبت بعده كنكاح الشغار الذي سمي مهرأ، أو النكاح بالصدائق المجهول أو إلى أجل غير مسمى، أو النكاح بالخضر

(١) «المفتي» (٣/٦٠٣).

فَكُلُّ تَرْوِيجٍ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْخُلَعِ يُعْسِبُ صَاحِبَةَ امْرَأَتِهِ، فَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ التَّرْوِيجِ الْخُلَعِيِّ.

فَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ. وَالثَّلَاثُ عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا.

مالك: إن المراد في الآية محرمات الزوجات، قال. ولم يذكر تحريم الزنا، يريد لم يشاؤهُ ذكر التحريم، اهـ.

(فكل ترويج كان على وجه الخلع) أي يكون عقد الترويج على طريق النكاح المباح وإن لم يكن مباحاً في نفسه (يعصب صاحبه امرأته) أي يدهمها بهذا النكاح المحظور (فهو) أي الجماع بهذا النكاح في شمول المحرمات (مسئلة الترويج الخلع) قال مالك: (فهذا) هو (الذي سمعت) من أهل العلم (و) هو (الذي عليه أمر الناس) وعملهم (عندنا) بالسنية المستمرة من النكاح يكون موجباً للتحريم دون الزنا.

قال الباجي^(١): يريد إذا كان الترويج على وجه النكاح المباح، وإن لم يكن مباحاً في نفسه، لكنه قصد به النكاح، فإن إصابت الزوجة فيه نشز من التحريم ما تشز الإصابت من الترويج بالخلع، وقد قال ابن حبيب: خل وعط حرام في هذا الباب أو غيره، كان نكاح شبيهة أو جهانه فتحد فيه ساقط، والولد فيه لاحق، وما كان يتحد بغير وجه شبهة نكاح ولا ملك، فالحمد فيه واقع، والولد ساقط، اهـ.

وأما الثرطاء على وجه الزنا، عند اختلاف قول مالك فيه، فقال في الثرطاء: إن الزنا لا يحرم شيئاً من ذلك، وبه قال الشافعي. وهو قول ابن عباس، وعروة، وأبي ثور، وزي ابن القاسم عن مالك فيمن ربي بأمر امرأته أو بامتنها إنه يفتارق امرأته، ولا يقبض عليها. قال ابن القاسم. وكذلك عسي إذا زني لرجل بامرأة لم ينسج لأيه ولا لآل أن يزوجها أبداً، وبه قال أبو حنيفة وعطاء، والشمي، والثوري وأحمد، اهـ.

(١) المستدرج (٣٦٠-٧-٢)

رواه الزرقاني^(١): القبول الأول به قال التميمي والشافعي وأحمد، وعليه قول أصحابنا، بل صريح غير واحد من أئمتنا، منهم سحنون بأن جميعهم عنه، وقوله في «المطبعة» إن هذا بأمر زوجه أمر ابنها فليشاركها، فحمله الأكثر على كحوب، وللحنيني وابن رشد على الكراهة، أي كراهة اللقاء معها، واستحدث من قبله، وذهب أكثر أهل المذهب إلى إخراج ما في «المطبعة» له.

وما حكى من موافقة الإمام أحمد ليس صحيح، قال الشافعي^(٢): وطأ الحرام محرم كذا يحرم وطء الحلال والتبعية يعني ينبت به فحريم الخصامرة. ابن أحمد، على هذا في رواه جماعة، وروى نحو ذلك عن عمران بن حصين، وبه قال الحسن ومسلم ومرويس وسليمان والشافعي والحنيني والشافعي وأصحاب الرأي، وروى عن ابن عباس أن وطء الحرام لا يحرم، وبه قال ابن المسيب وسفيان بن عيينة وأبو حنيفة ومالك والشافعي وابن السكيت، ولما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تحرم الحرام الحلال».

ولما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا مَا بَيْنَكُمْ وَأُزْوَاجَكُمْ يَوْمَ الْبَيْتَةِ﴾^(٣) الآية، والأوصاف بمعنى تكاحها، وفي الآية أربعة تدور، على الأول، وهو قوله سبحانه وأزواجه، فلو لم يكن هناك شيء من ذلك، وكذا سبيل آخر، وهذا الخلف إنما يكون من البداهة، وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ينظر الله عز وجل إلى رجل إلى رجل نظرًا إلى فرج امرأة، انتهى»^(٤).

(١) شرح الزرقاني، (١: ١٤٦).

(٢) المعجم، (١: ٥٤٦/٥٤٧).

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

(٤) مجموع إمامنا، (١: ٢٦٩).

يرد في النكاح جاني بإسناده عن وهب بن منبه قال: «ملعون من نظر إلى فرج امرأة وإنهاء»^(١)، فذكرته فعيد بن المصيب فأعجبه، ولأن ما نعلم من التحريم بالوطء، المباح تعلق بالمستظور كوطء العائض، وحدثهم لا نعرف صحته، وإنما هو من كلام ابن أسود بعض قصاة المراق، كذلك قال الإمام أحمد، وقيل: هو من قول ابن عباس.

ثم الوطء ثلاثة أنواع: وطء مباح في نكاح صحيح، أو ملك يمين، يتعلق به تحريم المصاهرة بالإجماع.

والوطء بالشبهة، وهو في نكاح فاسد أو شراء فاسد أو وطء امرأة ظنتها امرأته، أو وطئه لأمه مشتركة، وأشباهاها، فهذا يتعلق به التحريم، كتعنته بالمباح إجماعاً. قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من علماء الأمصار على أن الرجل إذا وطئ امرأة، بشكاح فاسد أو بشراء فاسد أنها تحرم على أبيه وأبيه وأجداده، وهذا مذهب مالك، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، ولأنه وطئه يندرج به التسبب، فأثبت التحريم كالوطء المباح.

والوطء الحرام المصحف، وهو الزنا، فثبت به التحريم على الخلاف الذي ذكرنا، ولا ثبت به المحرمية ولا بإباحة النكاح، لأنه إذا لم يثبت وطء الشبهة، فالحرام المحض أولى، ولا يثبت به نسب، ولا يوجب به المهر إذا طأه فيه.

ولا فرق فيما ذكرنا بين الزنا في الثقل والدبر، فإن تَلَوَّطَ بغلام، فقال بعض أصحابنا: يتعلق به التحريم، فيحرم على اللانط أم الغلام، وابنته وعلى الغلام أم اللانط وابنته، قال: ينص عليه أحمد، وهو قول الأوزاعي، وقال أبو الخطاب: يكون ذلك كالماثرة فيما دون الفرج، يكون فيه روايتان.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب النكاح (١٦٨/٤).

وإذ صابغ أن هذا لا ينشر والحرمه، إحد. قال أندلسي. التلويط باين زوجته لا ينشر الحرمه عند الأئمة الثلاثة خلافاً لأحمد. هـ.

قلت. قال أعوف: "إن قوله: «لا يحرم الحرام التحلل» ر. ر. ح. و. ر. ر. ر. كلام بعض الناس ليس على وجهه، فقد قال الحافظ^(١) «أخرج الدارقطني والطبراني من حديث عائشة «أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يتبع المرأة حراماً ثم يتكحل ابتغاء أو شئت ثم يتكحل أمها، قال: لا يحرم الحرام التحلل، إنما يحرم ما كان منكاحاً حلاله، وغير أمهاتهما عثمان بن عبد الرحمن النخعي وهو مروي، وقد أخرج ابن سعد طريقاً عنه من حديث ابن عمر «لا يحرم التحريم التحلل». وإسناده أصح من الأول^(٢)، إحد.

قلت: وحدث ابن سعد - رضى الله عنهما - أخرجه البيهقي مرفوعاً. ومنقطه زياد من عائشة طريق آخر ليس فيه عثمان. وبسط النخعي في «أحكامهم» وقوله^(٣) كلام على أصول المسألة فهدى السط، وأكثر البخاري في «صحيحه»^(٤) في الآثار في أن المرأة حرام أو لا، وبسط الحافظ^(٥) في أمهاتهم. وقال: أخرج ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ مرفوعاً «من نظر إلى فرج امرأة ثم تحل ثوبها ولا ينهها». وإسناده مجهول، قاله البيهقي، وأخرج ابن أبي شيبة بسنده عن ابن مسعود قال: «ألا ينظر الله إلى رجل يصر بفرج امرأة وينهها». إحد.

(١) تاريخ أبي (١٥٦: ١٥٧)

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠١٥)، وإسناده صحيح (١٧٨٦/٢١)، والبيهقي في مسند الكبرى (٢٧٠٠٠)، ١٦٨، ١٦٩.

(٣) (١٦٦/٢)

(٤) صحيح البخاري، كتاب ما يحل من النساء، وما يحرم (٢١٠٠٠).

(٥) صحيح البخاري (١٦١/٩)، ١٦٥.

(١٠) باب نكاح الرجل أم امرأة قد أصابها على وجه ما يكره
قال مالك، هي التوكل يزوج بالمرأة، فيقام عليه الخد فيف
إن ينكح ابنتها، وينكحها الله إن شاء.....

وقال المحبني^(١)، روى جرير عن حجاج عن ابن هانئ البخولي مرفوعاً:
«من طهر إلى فرج امرأة لم تحل له منها ولا يسته، اهـ». وقال البيهقي: روى
الحجاج بن أرطاة عن أبي هانئ أو أم هانئ عن النبي ﷺ: «هذا مستطعم
ومحرم وصبي، الحجاج من أرطاة لا يحتج به فيما سئل، فكيف بما يرميه
عمن لا يعرف، اهـ». فثبت «الحجاج من أرطاة من رواية مسلم، و لأربعة علق
له البخاري مثابه»

(١٠١) نكاح الرجل أم امرأة قد أصابها على وجه ما يكره

يعني نكاح الرجل أم امرأة جرعت على طريق غير مشروع من الزنا
والنكاح في تحلة

(قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فيقام عليه الحد فيها) أي أقیم عليه
الحد في هذه الواقعة، قال الزرقاني^(٢) وأولى إن لم يتم عليه الحد، فإنما نفس
عن المتبرع، اهـ.

والأوجه عندني أن كلام الإمام - رحمه الله - اختار عن النبي ﷺ لا يفسد فيه
الحد، وهو شبه نكاح النبي ﷺ، فإن شبه النكاح وإن كان حراماً لا يوجب
نكاحاً لما تقدم في الباب السابق من التباين عن ابن حبيب، إنه ينكح ابنتها أي
يعود أن ينكح الزواني بشبه الزانية، وإن كانت من ماء الرأى مختلف فيه كما
سيأتي (وينكحها الله) أي ينكح موليها (أو الله) (إن شاء) نكاحها.

(١) عمدة القاري (١/٤٥٦).

(٢) مشح الذخاير (٢/٤٤٦).

وذلك أنه أصابها حراماً . وثمة الذي حرم الله ، قد أصيب بالحلالة
 أو علم . وهو المتيقن بالنكاح . قال الله تبارك وتعالى : **فَوَلَا تَنْكِحُوا**
مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ

(وذلك) أي وجه النكاح (أنه أصابها حراماً) والنكاح المحض لا يفسد
 بحرية أحد . وإنما مالئ على رواية مالك ومالكاً كما تقدم في الباب (وأيضا الذي
 حرم الله) عرو على (ما أصيب بالحلالة) أي بالنكاح الصحيح (أو على وجه
 شبهة بالنكاح) وهو النكاح المكروه

فإن الباقي يريد أن ما كان من النكاح على وجه الواحد فهو الذي يقع به
 التحريم من جهة المصاهرة حيث ما يكون من أحد الحرام . وبخاصة قوله ذلك
 أن النكاح في شبهة النكاح حلالة . ولذلك قال : ما أصيب بالحلالة على وجه
 شبهة النكاح . ومعنى ذلك أنه حلالة من جهة المصاهرة .

أما مالك : قال الله تبارك وتعالى : **فَوَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ**
نِسَائِهِمْ . وإنما المحصر لا يدخل في قوله نكح ما تزوجت من نساء آبائك . أصلاً .
 وقد عرفت أن هذا مبني على رواية السوفيات المراجعة عند المداينة من أن ابن
 لا يوجب المداينة بخلاف رواية المدونة كما تقدم في باب السلو .

قال الشافعي : إذا قلنا ما تزوجه معنى على رواية السوفيات وكانت الثمة
 محذوفة من مائة مثل أن يكون ابنها . فصارت منه . وولدت حرة . فإنه أن
 يزوجها . فقد حكى القاسم أبو الحسن أن ذلك جائز له . وهو قال الشافعي .
 وقال به من أصحابنا المتأخرين من الماجهين ، والمشهور من المذهب أن ذلك
 غير جائز . وقال أبو حنيفة : يعزم . قال : يجوز . في قول ابن أبي حنيفة : هذا
 خطأ صريح . وما قلناه من قبله من أنه يزوج . وقال أبو حنيفة : لا يزوج
 منه من المرأة . وأبى أصح . وإن عد الحكم في ظني . ومكرهه نكر .

قَالَ مَالِكٌ: قُلْتُ أَنْ رَجُلًا نَكَحَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا نِكَاحًا.....

قال الدردير^(١): حرم على الشخص أصوله وفصوله، ولو خلقت العصول من مائه المحرد عن العقد وما يقوم مقامه، فمن زنى بامرأة فحملت منه بنتاً، فإنها تحرم عليه وعلى أصوله وفروعه.

قال الموفق^(٢): يحرم على الرجل نكاح بنته من الزنا وأخته وبنت ابنة، وهو قول عامة الفقهاء، وقال مالك والشافعي في المشهور من مذهبه: يجوز ذلك كله لأنها آجبيه منه، ولا تنسب إليه شرعاً، لا يجري الثوارت بينهما، ولا تحقق عليه إذا ملكها، ولا تلزمه نفقتها، فلم تحرم عليه كسائر الأساناب.

ولما قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾^(٣) الآية، وهذه بنته فإنها أُمِّي مخلوقة من مائه، هذه حقيقة، لا تختلف بالحل والحرم، ويدل على ذلك قول النبي ﷺ لي امرأة هلال بن أمية: «انظروه يعني ولده»، فون جاءت به على صفة كذا فهو لشريك بن سحابة^(٤) يعني الزاني، ولأنها مخلوقة من مان، وهذه حقيقة لا تختلف بالحل والحرم، فأشبهت المخلوقة بشبهة، ولأنها بقصة منه، فلم تحل له كبنته من النكاح، وتختلف بغض الأحكام لا يعني كونها بنتاً كما لو تختلف لرق أو اختلاف دين.

إذا ثبت هذا فلا فرق بين علمه بكونها منه، مثل أن يما امرأة في شهر أم يصيبها فيه غيره. ثم يحفظها حتى تضع، أو مثل أن يشترك جماعة في وطء امرأة، فتأتي سوك لا يعلم هل هي منة أو من غيره؟ فتحرم على جميعهم، اهـ.

قَالَ مَالِكٌ: قُلْتُ أَنْ رَجُلًا نَكَحَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ (نِكَاحًا)

(١) الشرح الكبير (٢/٢٥٠).

(٢) المعنى (٩١/٥٢٩).

(٣) سورة النساء: الآية ٢٣.

(٤) أخرجه البخاري (٣/٢٣٢) ح (٦٧١٧).

حلالاً. فأصابها، حرمت على ابنه أن يتزوجها. وذلك أن أباه
نكحها على وجه الحلال. لا بقاء عليه فيه الحد. ويلحق به الولد
الذي يولد فيه. وبأبيه. وكما حرمت على ابنه أن يتزوجها، حين
تزوجها أبوه في عدتها، وأصابها، فكذلك يحرم على الأب ابنتها
إذا هو أصاب أمها.

حلالاً) أي على طريق النكاح المشروع من الإيجاب والقبول والمهر وغير ذلك
من شروط الصحة، وإن لم يكن ساجداً في نفسه من جهة التمتع (فأصابها) أي
جامعها بهذا النكاح (حرمت على ابنه أن يتزوجها) أي حرمت المكوحة
الموطوءة على ابن النكاح النواطن (وذلك) أي وجه الحرمة (أن أباه نكحها على
وجه الحلال) أي طريق المشروع (لا بقاء عليه فيه الحد) نسبة النكاح.

(ويلحق به) أي سبب هذا النكاح (الولد الذي يولد فيه) أي في هذا
النكاح (بأبيه) ينعتق بيلحق أي بالنكاح النواطن (وكما حرمت على ابنه) أي
ابن النواطن (أن يتزوجها، حين تزوجها أبوه في عدتها وأصابها) أي في الصورة
المذكورة أعلاه لتنتظر.

(فكذلك يحرم على الأب) أي النكاح النواطن المذكور (ابنتها) أي ابنة
الموطوءة (إذا هو أصاب أمها) بالنكاح في العدة، قال الباقي^(١): يريد أن أحكام
النكاح الصحيح ثابتة في هذا النكاح إذا أصيب به، وإن كان قاسداً لمصادفة ومن
العدة وتحریم المصاهرة من أحكام النكاح الصحيح، فوجب أن يثبت بالإصابة
فيه، وإليه يريد أنه غير عائم بالعدة، أو غير عائم بالتحريم، أما إذا كانا عالمين
بالتحريم، فإذن حكمه عندي بحتميل من الخلاف ما ذكر قبل هذا، اهـ.

ولا يلزم عليك أن النكاح ليس بمسقط عند المالكية الحد مطلقاً. بل
بمواضع خاصة.

(١) هامش (٢٠٩/٣).

فقد عدَّ المردود^(١) في موجبات الحدِّ إثباتاً لمحرمته بعصمه مزيد بنكاح كمن تزوج امرأة بعد العقد على نفسها، قال الدسوقي: ومن باب أولى وطء المحرمة بنسب أو دفن بنكاح لأنهما لا يكونان إلا مؤبدتين بخلاف النكاح، لأنفسه عليه لأجل تقييده بمؤبد، اهـ.

ثم قال المردود: وواطن معيته من غيره في عدتها بنكاح أو ملك يؤدب ولا يحدُّ، والراجح أنه يحدُّ لفقد حد المرأة عنه، اهـ.

وتقدم في كلام «المغني» أن الرطء ثلاثة أنواع: والثاني منها الرطء بالثبته، وهو في نكاح فاسد، أو شراء فاسد يتعان به الحريم إجماعاً، وقد عرفت أن حرمة المصاهرة تستعد للتحقة بالزنا أيضاً، فبالوطء بالنكاح ولو فاسداً أولى.

وأما الحد، فقال النوفلي^(٢): لا حد في رطء النكاح الفاسد سواء اعتقد حله أو حرمة، ومن أحمد ما يدل على أنه يجب الحد بالرطء في النكاح بلا ولي إذا اعتقد حرمة، ولنا أن هذا مخالف في إباحته، فلم يجب به الحد كالنكاح بغير شهود، وأما الأنكحة الباطلة كنكاح المرأة المروجة أو المعتدة أو شبهه، فإذا عمدا الحل والتحريم، فهما زانان، وعشبهما الحد، ولا يلحق النسب فيه، اهـ.

وفي «المختار»^(٣): لا حد بشبه العقد عند الإمام كوطء مخرم نكحه، وقالوا: إن علم الحرمة حد، وبطلان حابدين في الأمانة، وصرح بأن لا حد لثبته من المعتقد.

(١) الشرح الكبير (٤/٣٦٦ - ٣٦٧).

(٢) المغني (٩/٣٥٣).

(٣) (٣٦/٣٦).

(١١) باب جامع ما لا يجوز من النكاح

١٠٨٧/٢٤ - حدثني زكريا بن عمرو قال: سمعت أبا جعفر، عن أبي عبد الله عليه السلام، أن رسول الله ﷺ نهى عن النكاح بالشغار، قال: والشغار أن تزوج المرأة بنتك، على أن تزوجها الآخر ابنتك، أو بنت بنتك، مطلقاً.
أخرجه البخاري في: ٦٧ - كتاب النكاح، ٢٨ - باب الشغار.
ومسلم في: ٦٦ - كتاب النكاح، ٦ - باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه، حديث ٥٧.

(١١) باب جامع ما لا يجوز من النكاح

أي بين: الألفاظ الغير المشروعة

١٠٨٧/٢٤ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار) هكذا لأكثر الرواة عن مالك، وفي رواية ابن وهب عن مالك هي عن نكاح الشغار، ذكره ابن عبد البر، وهو مراد من حديثه، قاله الحافظ، وهو سمع جليلين أو لا هما مكسورة، مصدر شاعر بشاعر مشاهرة وشعاراً.

قال النووي^(١): أصله في اللغة الرفع، يقال: شعر نكسب إذا رفع رجله لسول كانه قال: لا ترفع رجل سني حتى أرفع رجل نكسب، وقيل: هو من شعر البند إذا حلل أي عن السلطان لعلوه عن الصداق، ويقال: شعرت المرأة إذا بعثت رجلاً عبد الحجاج. وقال الشاعر من نكح الحذلية، وأصح العلماء على أنه منهى عنه، لكن لا تخفوه هل هو نهى بفتنسي بطلان النكاح أم لا؟ اهـ.

(والشغار) أي تفسيره شرعاً (أن يزوج الرجل ابنته) أو أخته وغيرها (على شرط أن يزوجه لآخر ابنته) أو بنته (ليس بينهما صدقاً غير نكاح الآخرى، وفي الحديث عدة البحت

(١) شرح صحيح مسلم للنووي: ٩/٢٥٠/٢١٠.

الأول: في أن تفسير الشعر هذا من كلام نبي ﷺ أو غيره من الرواة، قال صاحب «المحلى»: قال الخطيب وغيره: هذا التفسير من قول مالك، يثبت ذلك بين المهدي والقنبي فيما أخرجه أحمد. وقال الحافظ^(١): إيه من قول نافع، يثبت ذلك ويحبر القطان عن عروة بن عمار. قلت لنافع: ما الشعر؟ فذكره. وقد الباجي: هو من جملة الحديث. هـ، وبسط الحافظ الكلام فيه في «المنهاج»، وأكثر دواء مالك لم ينسبوا التفسير لأحد، ولذا قال الشافعي فيما حكاه البيهقي في «السموعة»: لا أدري التفسير عن أنس بن مالك أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك، ونسبه محرز بن عوف وغيره لعائش، وبه حزم الخطيب، وأخرج النصارى بسنده عن مالك قال: سمعت أن لشعار يلح، وهذا دأب عنى أن التفسير من مقول مالك، لا من مقوله، ورفع في حبل البخاري التفسير عن نافع.

وقال الباجي^(٢): الفاهر أنه من جملة الحديث حتى يبين أنه من قول الراوي، وهو نافع، قال الحافظ^(٣): وقد بين ذلك. قال الزرقاني: ففي مسلم هنا والبخاري في ترك الحبل عن عبيد الله. قلت لنافع: ما الشعر؟ فذكره. ولذا قال الحافظ الذي تحرر أنه من قول نافع، هـ.

الثاني: في علة تنهي. قال الحافظ^(٤): قد اختلف العقهاء هل يعتبر في الشعر المصنوع ضهور الحديث في تفسيره؟ فإن فيه وصعين: أحدهما: تزويج كل من الزوجين وتبته للأعر بشرط أن يزوجه ربه، والثاني: خلو كل منهما من الصدق، فممنهم من اعتبرهما معاً حتى لا يقع مثلاً إذا زوّج كل واحد منهما

(١) فتح الباري (٩/١٦٦).

(٢) «السموعة» (٣/٩٠).

(٣) فتح الباري (٩/١٦٦).

(٤) فتح الباري (٩/١٦٣).

الأخر بغير شرط، وإن لم يذكر الصداق، أو دُوِّح كل منهما الآخر بالشرط، وذكر الصداق، وذهب أكثر الشافعية إلى أن عنة النهي الاشتراك في البضع، لأن بضع كل واحد منهم يصير مررد انعقد، وجعل البضع صداقاً مخالفاً لإيراد عقد النكاح، وليس المقتضى للبطلان ترك ذكر الصداق، لأن النكاح يصح بدون تسمية انعقاد

واختلفوا فيما إذا لم يصرحا بذكر البضع، فالأصح عندهم الصحة، ولكن وجد نهر الشافعي عني خلافه، ولفظه: إذا زوج الرجل امرأة لأخر على أن صداق كل واحد منهما بضع الأخرى أو عني أن ينكحه الأخرى، ولم يسم لواحدة منهما صداقاً، فهذا النكاح الذي نهى عنه رسول الله ﷺ وهو منسوخ، هكذا ساقه ابنهفي بإسناده الصحيح عن الشافعي.

واختلف من الشافعي فيما إذا سئى مع ذلك مهرأ، فنص في الإسلام على البطلان، وظاهر لغة في «المختصر» الصحة، وعلى ذلك اختصر في النقل عنه من يسنل الخلاف من أهل المذاهب، وقال الفقهاء: العلة في البطلان التعميق، فكانه يقول: لا ينعقد نكاح بشي حتى ينعقد لي نكاح بشك، وقيل الخطأ بي: كان ابن أبي هريرة يشبه برجل تزوج امرأة، ويستني عضواً من أعضائها، وهو مما لا خلاف في فساده، وتقريره أنه يزوج زوجته، ويستني بضمها حتى يجمعه صداقاً للأخرى.

ومل المعروف أن أحمد نهر عني أن عنة البطلان ترك ذكر المهر، ورجح ابن نيمية في «المحرر» أن العلة للشريك في البضع، وقال ابن دقيق العيد: ما نص عليه أحمد، هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث أن لا صداق بينهما، فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر لملازمته لجهة الفساد، اهـ.

الثالث: في حكمه عند الفقهاء، قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن نكاح

اشداز لا يجوز، ونكر احتشوا في صحته. فالتحذير عن السطوات، وفي رواية عن مالك يفسح قبل الدخول لا بعده، وحكاة ابن المنذر عن الأوردعي، وذهب الحنفية إلى صحته ووجوب مهر المثل، وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث، ورواية عن أحمد وإسحاق وأبي ثور. وهو قول على مذهب الشافعي لا خلاف الجهد، كذا في الفتح^(١)

وقال الباجي^(٢)، انتهى عن نكاح الشغار يقتضي تعريسه رفداه، فيجب إن دفع أن يفسح، قال أبو الحسن: إنما اختلف قول مالك في الشغار لا اختلاف الناس في معناه. لأن المتفق عليه من نكاح التحديت إنه يفسح، وبإني تحذير بعضهم من تفسير فاقع، قال أبو عمر لا خلاف في التسع من انعاده إنما الخلاف في فسخته. لا خلافيهم في أن النبي يقتضي مصاد السنعي عنه، وبقول مالك قال عطاء والشافعي، والنسائي عليه من جهة القياس أن هذا ملك يصح اسمه شخصين النكاح منه، وذلك يوجب فساد العقد كما لو ووج ابنته من رجلين.

وإذا قلنا: إنه يفسح إن وقع، ففي المدونة^(٣)، عن ابن القاسم: يفسح قبل البناء وبعده، وإن ولدت الأولاد، قال: وقال مالك: يفسح على كل حال، وروى ابن زياد عن مالك في غير المدونة يفسح قبل البناء لا بعده، وهذا كله إذا لم يكن في الحبس ذكر مبر، فإن كان قبهما ذكر مهر مثل أو يقول: أزوجك بني بعتة على أن تزوجني بنتك بعانة، فانه مشهور في المذهب أنه لا يجوز، وفي المدونة لا بأس بذلك. اهـ.

(١) متع شافعي (١٦٣: ٩).

(٢) المستدرج (٣٠٩: ٣).

(٣) (١٣٩: ٣).

يرقى التدوير^(١) فخير قال أبو حنيفة أخطأك مثلاً بعدالة حتى إن أبا حنيفة
أخبرني بعد ذلك هو وجه الشغار، وبما سمع قاضي الساجد، وروى بعد ما ذكر من
الشغار، وبما ذكر في النكاح، روى أنه يقع على وجه الشغار، من غير وجه الشكافاة
من غير توقف إحداهما على الآخر، لحاظ، وإن لم يسم القبل في نكاح، إنما
بموجب الشغار، وبما سمع في النكاح، وما بعد الله، هذا في النكاح.

قال أبو حنيفة، قوله، وجه الشغار، مني هذا وجهها لأنه شعار من وجه
دون وجه، ومن حيث، أنه، من كل وجهاً صانفاً، وليس بشعار أحد من
الثمن عن الصداق، ومن حيث الشريط مفر، وشعبة الثمن الثاني صريحاً
والمصحح، وبما سمع في وجه الشغار، عنه يرد من اجازة كالإمام أحمد، اهـ

وقال أبو حنيفة، ما روي عنه، أنه روى عنه الآخر، ولا يكاف
سهما، وإن سموا مع ذلك، قال أبو حنيفة^(٢) لا يجوز، الرواية عن
الإمام أحمد، أن نكاح، بشعار، روى عنه، قال أحمد، روى عن
عمر دريد، من ثلث أنهما يرد، روى عنه، وعمر بن شبة، ومكة
وإبراهيم، والتدوير، أنه يصح، ونفس، لتسمية، روى عنه، روى عنه، لأن الثمن
من قبل المهر لا يوجب صداقاً

والأخبار، قال، وبما سمع، إن صاده من قبل، السيف، قال، لا بل
فصاحبه من جهة أنه وقفه على غيره، أو لأنه قد نكح المهرج، أي
الزوج، إنما إن صاده مع ذلك، صانفاً، من غير وجه، روى عنه، وقال، اهـ
صاحبه، وهو قول الساجدي، وأبو حنيفة، قال، يصح

ثم في الثمن، وجه، أحمد، عند نفسه، روى عنه، روى عنه،

(١) • مخرج الكافي (٢٠٧: ٩)

(٢) • مخرج الكافي (٢٠٧: ٩)

٢٥/١٠٨٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

وهو قول الشافعي، لأن كل واحد منهما لم يرخص بالسمي إلا بشرط أن يزوج إليه صاحبه فيقص المهر لهذا الشرط، وهو باطل، فإذا احتجنا إلى صمان الشخص صار المسمى مجهولاً، مبطل، والوجه الثاني: يجب التمسك لأنه ذكر قدراً معلوماً، يصح أن يكون مهراً فصيحاً. اهـ.

الربيع: هل يختص الشغار بالستة أو يعم غيره أيضاً؟ قال الحافظ^(١). ذكر البنت في التفسير مثال، ووقع في رواية أخرى ذكر الأخت، قال التتوي^(٢): أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبناات الأخ وغيرهن كالبنت في ذلك، اهـ. ونحفظه^(٣) بأن مذهب مالك اختصاص ذلك بنوات الجبر، وهو في غيرهن بمنزلة من تزوج على أن لا صداق، فيسقط بالردخول، قال: ولا حجة فيه، وأمع عند مسلم في حديث أبي هريرة^(٤) انتهى رسول الله ﷺ عن الشغار، زاد ابن منير، ولفظ أن يقول: زوجي منك وأزوجه لك أنتي. وزوجني أختك وأزوجه أختي لأنه ليس من لفظه ﷺ. اهـ.

وقال ابن أبي^(٥): الشغار في الأختين كالشغار في البنين، وهو ظاهر المدونة، وقال بعض النسخ: إن ذلك يختص بالابنتين ليكرين، وهذا من لا يعتبر برضاء في النكاح، ويحجر عليه، وأما من يعتبر برضاء فلا يدخله الشغار، وإنما هي كالتى تزوج بعير صداق، اهـ.

٢٥/١٠٨٨ - (مالك عن عبد الرحمن) هكذا في جميع النسخ المصرية من المتنون ونسروحه، وكذا في «المحلى» وبعض النسخ الهندية، وهكذا في غير «الموطأ» في البخاري وغيره من كتب الحديث، فما في بعض النسخ الهندية

(١) «منح الباري» (١/١٦٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم للتتوي» (٥/٩/٦٠٠).

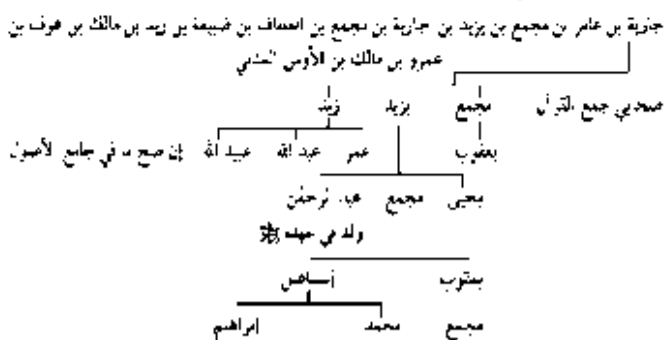
(٣) «إكمال إكمال المعلم» (١/٢٥).

(٤) «العلل» (٣/٢٦٠).

ابن القاسم، عن أبيه، عن غيبة الواحد، ومجمع.....

انقضية عليها عند الله بحرف من التامع (ابن القاسم) بن محمد بن أبي بكر
انقضاء من رضى الله عنه - (عن أبيه) القاسم بن محمد أحد فقهاء (عن
عبد الرحمن)^(١) ابن محمد بن يزيد بن حاتم الأفساري المدني أخو عاصم بن
عمر بن الخطاب لأمه، ولد في عهد النبي ﷺ، وروى عنه فريدة خاتمه، وقيل: عنه
عن خاتمه، له في البخاري هذا الواحد، قال ابن سعد: كان قديماً، وروى القضاة
عن ابن عبد البر، وكان ثقة قليل الحديث، مات بالمدينة سنة ٩٢ هـ.

(ومجمع) بضم الميم، وفتح الحيم، وتثنية الميم، لثانية المكسورة آخره عين
مهمله، هكذا ضبطه نعمة المحدثين، وفي السجدة: بفتح الجيم الأولى والثانية،
ينتهي جيم مائة، وروى على رتبة فعل الجميع، هذا آخر عبد الرحمن المذكور
من نسل التابعين، وهو بن أخي مجمع بن جارية نضعايني الذي جمع المرفوع في
سنة، ويخالف، وروى من رسم أنهما واحد، ومنه قيل: إذا له صحبة، وأبى كذلك،
دينا الصحبة إمامه مجمع بن جارية، واحتلف أهل الرجال ورواة الحديث، في يار
أنسابهم، وما ظهر في من أنسابهم على، علفه على هامش تهذيب التهذيب
للتحافظ مفصلاً، ومخصص، منه هكذا:



(١) انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٨٨)، و«المعجم الكبير» (٣/ ٢٥٧).

ثَنِي يَزِيدُ بْنُ جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيَّ، عَنْ خُثَيْدٍ بَنِي حَذَمِ الْأَنْصَارِيَّةِ،
قَالَ: أَنَا هَا.....

(البي) بلفظ اثنتية يعني عبد الرحمن ومجمع كلاهما ابنا (يزيد) بنحتية
نواي (ابن جارية)، بالجيم والراء والسحبة، قال صاحب «المحلى»: وصححه
عضدهم بالأحاد الممهدة والهاء المثناة.

(الأنصاري) الأوسي، ذكره الحافظ في القسم الأول من «الإصابة»^(١)،
وحكى عن غير واحد أنه ذكره في الصحابة، وقال: قال ابن منده: يزيد بن
جارية، وقيل: زيد، جعلهما واحداً، وأصواب تهذا أخوان، أحد. وفي
«الشجرة»: يزيد بن جارية، وبقال: زيد، والصحيح أنهما أخوان لمجمع، شهد
يزيد حجة الوداع.

(عن خثيئة) بفتح الخاء المعجمة وسكان الثنوث وسين مهسلة مضموز
ممدود (بنت خدام) بالخاء المعجمة المكسورة واندال الممهدة كما في «الفتح»
و«التفريد»^(٢)، وبه حرم السيوطي. وصحح بكرماني وغيره الدال المعجمة كما
في «المعقاة» وقال: كذا في «السخ الصحيحة أي من «المشكاة»، وفي المعجمة
ذكره في «الإصابة»، وكذا حكاه في «المحلى» عن «جامع الأصول» وبها ضبطه
البي.

وحكى عن «التوصيف» خثيئة اسمها زينب بنت خدام، وفي رواية اسمها
ربعة بدل خثيئة، واستعربه، وفي أخرى أم ربيعة، ولعلها كبنتها. أحد.
(الأنصارية) الأوسية بحاية مدروسة.

(أن أباها) خداماً الصحابي، قيل: اسم أبيه ربيعة، والصحيح أن اسم
أبيه خالد، وربيعة اسم جده فيما أحب، وكية خدام أبو ربيعة، كاه.

(١) (٤٦/١).

(٢) «تزييد التهذيب» (٥٩٦/٣).

زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ،

أبو نعيم، وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق من حديث ابن عباس أن حداماً
ثاماً وديعة أنكح ابنته رجلاً، الحديث، كذا في «الفتح»^(١).

(زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ) قال الحافظ: ووقع في رواية انشوري: «فالت:
أنكحني أبي وأنا كايهه وأنا بكر» والأول أرجح. وفي رواية الإسماعيلي من
طريق قاسم: «فالت: وأنا قويد أن أنزوج عم ولدي»، وكذا أخرج عبد الرزاق
بسند عن أبي بكر بن محمد أن رجلاً من الأنصار تزوج عشاء بنت حدام،
فمئل عنها يوم أحد، فأنكحها أموها رجلاً، فالت السي يظن، فقالت: «إن
أبي أنكحني، وإن عم ولدي أحب إلي».

فهذا يدل على أنها كانت رتبت من زوجها الأول، واستفدتنا من هذه
الرواية نسبة زوجها الأول، واسمه أنيس بن قنادة، سمىه الواقدي في روايته من
وجه أخر عن خنساء، ووقع في «المبهمات» للتعصب الفسطاطي أن اسمه أسير،
وأنه استشهد به، وأم يذكر له مستأ

وأما الثاني الذي كرهته، فسم أفن على اسمه، إلا أن الواقدي ذكر
بإساده أنه من بني مزينة، ووقع في رواية ابن إسحاق أنه من بني عمرو بن
عوف. وروى عبد الرزاق بسنده إلى ابن عباس أن حداماً ثاماً وديعة أنكح ابنته
رجلاً، فقال له النبي ﷺ: لا تكبروه من، فنكحت بعد ذلك أم لانة، وكانت
ثيباً، وروى الطبراني بسند أخر عن ابن عباس، فذكر نحو القصة، وقال فيه:
«فزرعها من زوجها، وكانت ثيباً، فنكحت بعده أم ليانة».

وروى عبد الرزاق أيضاً بسند إلى نافع بن جبير قال: «تأملت خنساء،
فزوجها أموها، الحديث نحوه، وفيه فرق نكاحه، ونكحت أم ليانة، وهذه
أسانيد تفري بعضها بعضاً، وكلها دالة على أنها كانت ثيباً، اهـ

(١) «فتح الباري» (٩/١٩٥).

فَكَرِهْتُ ذَلِكَ، جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مَرَّةً بِكَاحَةٍ

أَمَّا بَعْدُ الْخَارِجُ م ٦٦ - كتاب النكاح، ١٦ - باب في رواج نسبه وهي
شروطه فتداحه مبرور.

وفي الإحصاء: أنيس بن قنادة بن زينة الأندلسي الأوسي شها بارأ،
ومدنيه: أحمد - قال أنه أخو أبيه، فإنه من عبد الله بن جابر بن - يد من جارية من
عده مبيع من جارية - إن حياء بنت حذاف كانت تحت أبيه بن قنادة، ففعل
عنه يوم أحد، فمروها أسيرة حلاً من ميسرة، ففكرهته، وحملت إلى
رسول الله ﷺ مرة بكاحه، فمروها أبو ثبات، فحالت بالنسب من أبي ثبات،
قال امر عبد المرحوم: قتل شهيداً يوم أحد، وصيها غير الوافدي نس، وأمره
ابن عبد الله، أنيس - وصيها مني المرحوم فيس بن عباد، وأظاهر أنه
تحريف

(فَكَرِهْتُ ذَلِكَ) الرجل الذي أنكحها أبوه، وتقديم في كلام الحافظ أنه لم
يعرف اسمه، وأنه عبد الوافدي من مدونه، وذكر أن نسبه أني أنه من بني
عمرو بن نوف، وبه جزم الناجي. كما يأتي في كلامه: فُلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَقَالَتْ: إِنْ أَبِي أَنْكَحَنِي رِبْلًا، وَإِنْ عَمِّي رَأَيْتِي أَصَبَ إِلَيَّ مَسَاءَ كَمَا عَلِمَ (قَرَدًا)
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (نكاحه) فتزوجت أبا ثبات، وبذلك له نسب، كما تقدم

قال الناجي^(١) زوجها أموها من رجل من بني عمرو بن عوف، فمرو
رسول الله ﷺ نكاحاً لم تدعه، ربكعت أبا ثبات من عبد لحديثي، أم.

قلت: قال الحافظ في الإحصاء: أنه ثبات بن عبد السيد الأندلسي
محبب في اسمه، فتذكر الاختلاف فيه، وقال: يروي عنه ولده السيد
وعبد الرحمن، أم.

(١) انظر الاستدلال: ١١٦١، ١١٦٢، وفتح المبرور: (١١٤٢)

(٢) المندقي: ٣١٢/٢

والحديث حجة لمن قال: إن الذيب لا إيجاب عليها، وهي إجماع إن كانت مائة، ومائة من كذا: غير اللغة كما تقدم الخلاف في ذلك في استمار الفكر والكتب، ولا حجة في الحديث على الحنفية حتى ثبت أنها كانت عبر باللغة، وما ورد في بعض طرقها كانت بكراً حجة على غيرهم

قال الشيخ في «الذيل»^(١) بعد ما حكى اختلاف الروايات، في كونها بكراً أم نبياً: لا معارضة بينهما، حتى يحتاج إلى الترجيح، فيحتمل أن يكون وقع لها هذه القصة مرتين، مرة وفتمت فيها حال كونها بكراً، ثم وقعت حال كونها نبياً، وهذا أقوى من أن يرد الحديث تصحيح بهذا العذر، مع أن الغافل يكونها نبياً هو ابن يزيد. والغافل بكورها بكراً هي خسة نفسها، فلا يرجح موطنها بمقابلة قولها. اهـ.

وترجم البخاري على حديث الباب: «إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود»، قال الحافظ^(٢): رد النكاح إذا كانت نبياً، عروحت بنهر رصاصها إجماع، إلا ما نقل عن أحمد بن أبي حازم، واختلفوا إذا وقع للعقد بحير رصاصها، فقالت الحنفية: إن أحازت جاز، وعن المالكية إن أحازته من قرب جاز، وإلا فلا. ورده الباقون مطلقاً. اهـ. وقال العيني^(٣): اختلفت الأئمة المتأخرون بحديث حنساء إن زوجها بحير إني، ثم منعها فأحازت، فقال إسماعيل القاضي: أصل قول مالك: أنه لا يحوز وإن أجارته، إلا أنه يكون بالغوب كأنه في دور، ويبطل إذا بعد، وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور: إذا زوجها بحير إني، والنكاح باطل وإن رضيته، لأنه كقوله رد نكاح حنساء، ولم يقل إلا أن نجبره، واستدل به الشافعي على إبطال النكاح الموقوف على إحازة من له الإحازة، وهو أحد نوحي مالك. اهـ.

(١) ذيل المجموعه (١٠/١١١).

(٢) روح الباري (٩/١٩٤).

(٣) عمدة القاري (٤٢/٩٢).

٢٦/١٠٨٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، أَنَّ
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، أَتَى بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ.....

وقال الساجي^(١): أما نكاح الموقوف فقد حكى القاضي أبو الحسن: أن
قول مالك احتج فيه، فجازاه مرة إذا أُعير بالغرب، وقال مرة: إنه لا يجوز،
وقال أبو حنيفة في النكاح الموقوف: ينعقد، ويغيب على الإجازة. فإذا وجد،
الإجازة نكح، وإلا بطل، وقال الساجي: لا يجوز النكاح الموقوف بوجه،
ولذلك على صحته من جهة الفاس. أن يكون النكاح موقوفاً على إجازة مجيز
لا يسع صحته، أصلي ذلك إذا كان موقوفاً على العول.

ثم بطل الساجي الفروع في ذلك من أنواع الشوقف وتصاريح المقرب،
ويذكر أن يستدل على جواره من المنقول بما أخرجه النائي عن عائشة: أن
عندما دخلت عليها فقالت: إن أبي زوجهي ابن أخيه، لرفع بي عيبه وإن
كأبره، فقالت: اجلسي حتى يأتي النبي ﷺ، فجاء رسول الله ﷺ، فأخبرته،
فأرسل إلى أبيها، فذاع، فدخل الأمر إليها، فقالت: يا رسول الله قد أُعيرت
ما صنع أبي، ولكن أريد أن أعلم أباؤنا من الأمر شيئاً.

٢٦/١٠٨٩ - (مالك، عن أبي الزبير المكي) محمد بن مسلم (أن عمر بن
الخطاب) رضي الله عنه وأرضاه - (أي: من المجهول (بنكاح) ونكح محمد
في موطنه أي برحل في نكاح (لم يشهد عليه) أي على هذا النكاح (إلا رجل
وامرأة) قال الساجي^(٢): أما مقاربة الشهادة لعقد النكاح، فلا خلاف أنه
الأفضل. لاختلاف الناس في شأنه عندما شرط في صحة النكاح. ويجوز
عندنا أن ينعقد النكاح بعير شهادة، لم يقع الإشهاد به بعد ذلك، وبه قال
من عمر وعروة وعبد الله بن الزبير والنخعي بر علي. وقال أبو حنيفة لا بد

(١) السجدة (٣١/٣).

(٢) السجدة (٣١/٣).

من شاهدين، وإن كانا فاسقين، ويجوز رجل وامرأتان، وقال الشافعي: من شرط الصحة مئارة الشهادة لعقده، فإن عرا عن الشهادة حسن العقد وجب فسقط لفساده، وأقل ذلك شاهدان عدل، وبه قال الأوزاعي والثوري وابن حبل، وهو قول ابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن البصري والبخمي.

والدليل على ما نقوله حديث البخاري في قصة نكاح صفية - رضي الله عنها - ووجد الدليل منه أن أصحاب النبي ﷺ قالوا: إن حجبها فهي من أمهات المؤمنين، ولو كان أشهد على نكاحها لعذبوا ذلك بالإشهاد، ولا يثبت بأقل من شاهدين من الرجال. ولا يثبت بشهادة رجل وامرأتين، لقوله تعالى في الطلاق، وقيل في الرجعة: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَاً عَدْلٍ بَيْنَكُمْ﴾ والأمر بفضي الزوج. اهـ.

وقال الموفق^(١): لا يثبت إلا شاهدين، هذا المشهور من أحمد، وروى ذلك عن عمر وعلي، وهو قول ابن عباس، وحابر بن زيد، وقتادة، والثوري والشافعي، وأصحاب الرأي، وغيرهم، وعن أحمد يصح بغير شهود، وعمله ابن عمر، والحسن بن علي، وسالم وحمره ابن عمر، وبه قال أبو ثور، وابن المنذر، وغيرهم، وهو قول الزهري، ومالك إذا أعلنوه.

قال ابن المنذر: لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر، قال ابن عبد البر: قد روي عن النبي ﷺ: ألا نكاح إلا بولي وشاهدين عدلين^(٢) من حديث ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر إلا أن في نقله ذلك ضعفاً، قال ابن المنذر: وقد اعتق النبي ﷺ صنية، فزوجها بغير شهود، فاستدلوا على تزويجها بالحجاب، ورواه الأوكلى ما روي أنه قال ﷺ: ألا نكاح إلا بولي مرشداً وشاهدي عدل، رواه الخلال بإسناد.

(١) المنعني (٩/٣٤٢).

(٢) حديث ابن عباس وابن عمر أخرجهما الدارقطني ٢٦/٢٢٩ وحديث أبي هريرة أخرسه البيهقي (٧/١٢٥).

قَالَ: هَذَا نِكَاحُ السَّرِّ، وَلَا أُجِيزُهُ.

وروى الدارقطني^(١) عن عائشة مرفوعاً: «لا يد في النكاح من أربعة: الولي، والزوج، والشاهدان» وأما نكاحه ﷺ بغير ولي وغير شهود، فمن خصائصه في النكاح، ولا يعقد إلا بشهادة مسلمين، وأما الفاسقان، ففي الانعقاد بشهادتهما روايتان، إحداهما: لا يعقد، وهو مذهب الشافعي، والثانية: يعقد. وهو قول أبي حنيفة، وعلى كلتا الروايتين لا يعتبر حقيقة العدالة، بل يعقد بشهادة مستوري الحال، لأن النكاح يكون في الثرى والبادية، وبين عامة الناس ممن لا يعرف حقيقة العدالة، فاعتبار ذلك يثنى فاكثري بظاهر الحال، اهـ.

وقال النردبر^(٢): نذب إثماد عدلين يعقده، وهذا هو مصب التذب، وأما الإثماد عند البناء فواجب شرط، وفسخ النكاح إن دخل بلا إثماد بطنقة لصحة العقد بانه؛ لأنه فسخ جبري من الحاكم، قال الدسوقي: حاصله أن الإثماد على النكاح واجب، وكونه عند العقد مندوب، فإن لم يحصل عند العقد كان واجباً عند البناء، فالإثماد ليس شرطاً في صحة العقد عندنا، بل واجب مستثنى مخافة أن كل اثنين اجتمعا في خلوة على فساد، يدعيان سبق عقد بلا إثماد، اهـ ملخصاً.

(فقال) عمر - رضي الله عنه -: (هذا) داخل في (نكاح السر ولا أجيزه).

قال الباجي^(٣): يفتضي أن هذا من جملة النكاح، غير أن تعليله لصحة بأنه من نكاح السر، فقد اختلف الفقهاء في نكاح السر، فمنع منه مالك، وقال: إنه يُفسخ إن وقع، وه قال الزهري وسعيد الأنصاري، وقال

(١) مسنن الدارقطني (٣/٢٤٥).

(٢) الشرح الكبير (٢/٢٦٦).

(٣) المنتقى (٣/٣٦٤).

أمر حنيفه، بالشامي: لا يفسح، واستدلال أصحابنا في ذلك بما رواه ابن وهب بسنده إلى ابن الزبير مرفوعاً: «أعلنوا النكاح» وإذا ثبت ذلك، فالذي يراعى فيه ترك التواطؤ على الكتمان، ومعنى ذلك عقده دون ذكر كتمان ولا إعلان فمضى عقد على ما فهو عقد صحيح حتى بشرن به التواطؤ على الكتمان.

وقد اتفقنا على أنه لا بد من أن يقترب بعقد النكاح أحد أمرين: الإشهاد عند من يتخالفان، أو ترك التواطؤ على الكتمان عندنا، وقول عمر - رضي الله عنه - وم شيع بحضرة الصحابة يقوي المسح من الكتمان، وكل نكاح استكتمه شهوده فهو من نكاح السر، وإن كثرة الشهود، رواه ابن حبيب وعمر عن مالك، قال عيسى: سمعت ابن القاسم في المسجد الجامع بمصر يقول: لو شهد عليه من الرجال على هذا المسجد، لم استكتموا كن نكاح السر، قال مكي: وهو الحق، وروى ابن مزين عن يحيى بن يحيى قال: لا يكون نكاح السر إلا في مثل القبي وقع بعهد عمر - رضي الله عنه - رجل وامرأة، فأما أن يشهد فيه رجلان عدلان فصاعداً فهو نكاح حلال، وإن استكتم ذلك الشهود، لأن إذا علم عدلان فصاعداً وليس سر، وبه قال الشافعي، اهـ.

وقال الموفق^(١): قال أحمد: يستحب أن يظهر النكاح، ويضرب فيه بالدف، حتى يُشهر ويُعرف، وقال: لا بأس بالعزاء في المجلس، وقيل له: ما الصوت؟ قال: يتكلم وتحدث ويظهر، والأصل فيه ما روى محمد بن حاطب مرفوعاً: «فصل ما بين الحلال والحرام الصوت» وأدْف في النكاح، رواه النسائي^(٢)، وقال **بخلاف** «أعلنوا النكاح»، وكان يجب أن يضرب عليه بالدف،

(١) «الموفق» (١/١٦٧).

(٢) «مسند النسائي» (١/١٠٤).

وَأَوْ كُنْتُ تَقْدُمْتُ

وَلَمْ يَلْعَطُوا عَلَيْهِ بِالْعَرَبِيَّةِ، رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ^(١)، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِاللَّفْظِ فِي الْعَرَبِ وَالْفُحْشَانِ، وَأَكْرَهُ الطَّبِيلَ، وَهُوَ: عَتَكَرَ، فَإِنْ عَقَدَ النِّكَاحَ بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ، فَأَشْرَوْهُ، أَوْ تَوَاصَوْا بِكَتْمَتِ نَفْسِهِ ذَلِكَ، وَصَحَّ النِّكَاحُ، وَهُوَ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو الْمَسْنُونِ: وَمَنْ كَرِهَ نِكَاحَ السَّرْعِ عَسَى وَغَرَوَهُ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ: النِّكَاحُ بَاطِلٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَنَحْنُ نَحْمِلُهُ لَهُمْ مَا قَدَّمَ.

وَنَبَّأَ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» الْحَدِيثَ، وَمِنْهُ يَحْتَدِثُ بِذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ الْإِظْهَارَ وَتَجَارِ الْأَعْلَانِ، يَرَادُ بِهِمْ لَأَسْتَحْبَابُ، بِإِذْنِ أَمْرِهِ فِيهَا بِالْغَيْرِ بِالذَّلْفِ وَالصُّبُوتِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ رَاجِعًا، فَكَيْفَ مَا خُفِّفَ عَلَيْهِ. اهـ.

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي مَوْضِعِهِ^(٢) بَعْدَ أَثَرِ الْبَابِ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَجُوزُ فِي خَلٍّ مِنْ شَاهِدَيْنِ، وَإِنَّمَا شَهِدَ عَلَى هَذَا لَنَفْسِي رَدَّهُ عَنِ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، فَهَذَا نِكَاحٌ اسْرَرٌ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَمْ تَكْمُلْ، وَلَوْ كَمَلَتْ لِالشَّهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ كَانَ نِكَاحًا جَائِزًا، وَإِنْ كَانَ سِرًّا.

وَإِنَّمَا يَحْسَنُ نِكَاحُ السَّرِّ أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ، فَأَمَّا إِذَا كَمَلَتْ فِيهِ الشَّهَادَةُ، فَهُوَ نِكَاحُ الْعِلَانَةِ، وَإِنْ كَانَ أَشْرَوْهُ، ثُمَّ أَخْرَجَ بِسَدِّهِ أَنْ عَمِيَ بَيْنَ الْخُطْبَاءِ أَحَدُ شَهَادَةٍ وَجَنٍّ وَامْرَأَتَيْنِ فِي النِّكَاحِ وَالْعَرَقَةِ، قَالَ أَحْمَدُ: وَبِهَذَا: أَخْبَأَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اهـ.

(وَلَوْ كَمَلَتْ تَقَدَّمَتْ) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَالْقَافِ وَالذَّالِ أَيْ سَبَقَتْ غَيْرِي وَمَيَّ رَوَاهُ ابْنُ وَضَّاحٍ بِضَمِّ الذَّالِ وَالْقَافِ وَكَسَرَ الدَّالِ بِالْيَاءِ الْمَحْفُوقِ. أَيْ سَبَقْتِي غَيْرِي، كَذَا قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(٣)

(١) أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (١٦١/٩)، وَتَرْغَمِي (١٠٨٩).

(٢) مَوْضِعًا (إِسْمُ مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ) (١٧٩).

(٣) مَشْرِحُ الزُّرْقَانِيِّ (٣١/١٤٤).

فيه، ترجمت.

والأوجه ما في «المحلى» إذ قال: تقدمت ورجحت بزنة المتكلم المعلوم فيهما، يعني لو أعدمنا الناس أنه لا يحل نكاح إلا بشاهد وامرأتين، حتى تعرفوا لرجحت فيه بعد تقديم من فعله، كذا فسرته الشافعي في «الأم»، وقد صيغتهما بعضهم بصيغة لحطات بزنة المجهول، انتهى. وسيأتي عن عمر - رضي الله عنه - نحو هذا القول في نكاح المثناة أيضاً، وزوجه هناك الساجي معاً، لو أعطت الناس برأيي في ذلك بتحريمه ووجوب العدة فيه لأعفت العدة، لأن الأحكام لا تجري عند الخلاف إلا على رأي الإمام، انتهى.

(فيه) أي في هذا الحكم (الرجحت) لأن البينة لم تكس، وقد قال النبي ﷺ: «الغيايا الثلاثي يسكنن أنفسهن خير بسوة» رواه الترمذي عن ابن عباس، وقال: لم يرفعه غير عبد الأعلى، وقد وفقه مرة، والوقف أصح، قال ابن تيمية: هذا لا يفتح، لأن عبد الأعلى ثقة، فيقبل رفعه وزادته. كذا في «المحلى».

قال الساجي^(١) قال ابن حبيب: إنما هذا من عمر - رضي الله عنه - من وجه التشديد في الزجر عنه والسم، ولا رحم ولا حد إذا وقع، ولكن العقوبة. قال الساجي: ويحتمل عندي في قول عمر - رضي الله عنه - أنه يوجب الحد فيه إذا لم يقع الإشهاد به، وظهر بهما بعد البناء وإقرار بالوطء من غير إعلان ولا إشهاد، وكذلك روي أن قول عمر - رضي الله عنه - إنما كان في امرأة مؤمنة تزوجها ببيعة بن أمية الجمحي نكاح مهر، ففخنت منه، فزنا عنهما العدة عمر - رضي الله عنه - لما لم يكن تقدم في ذلك، فيكون قول عمر: لو كنت قد تقدمت، يعني أنه لو تقدم في ذلك لتقدم لمنع هذين الناكحين علمه، ولا يكونان ممن يجهل حكمه فيه لرجعتهما، لما ظهر من حمل المرأة دون بينة تشهد بمقتضى النكاح، انتهى.

(١) «المتن» (٣/١٤٤)

٢٧/١٠٩٠ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
سُفْيَانَ بْنِ الْأَنْثَرِيِّ، وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ،

قلت: لكن الحافظ في «الإصابة» ذكر في ترجمة زبيدة قصة المنعة الآتية
في «الموطأ» لا قصة نكاح الجبر. وأخرج البيهقي أيضاً في «سننه» حديث
النياب، وحديث زبيدة في المنعة مثل «الموطأ».

وقال العوفي^(١): لا حد في وطء النكاح انما هو سواء اعتقد حلقته أو
حرمته، وعن أحمد ما يدل على أنه يجب الحد بالوطء في النكاح بلا ولي، إذا
اعتقد حرمته، ولما أن هذا مختلف في إباحته، فلم يجب به الحد كالنكاح بغير
شهود، انتهى.

وقال أيضاً في الحدود: لا يجب الحد بالوطء في نكاح مختلف فيه
كنكاح النعمة والشغار، والتحليل والنكاح بلا ولي ولا شهود، ونكاح الأخت
في عدة الأخت الباش، ونكاح الخامسة في عدة الرابعة الباش، ونكاح
السجسية، وهذا قول أكثر أهل العلم، لأن الاختلاف في إباحة الوطء فيه
شبهة، والحدود تُدْرَأُ بالشبهات، قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من
أهل العلم أن الحدود تدْرَأُ بالشبهة، انتهى.

وفي «الدر المختار»^(٢): وطء من نكح بغير شهود لا حد لمشبهة العقد،
انتهى.

٢٧/١٠٩٠ - (مالك، عن ابن شهاب) هكذا في جميع النسخ الهندية
والمصرية، وكذا في «البيهقي» و«موطأ محمد» فما في نسخة «الزرقاني» محله
ابن هشام عنده من النسخ، وهو محمد بن مسلم بن شهادة الزهري (عن
سعيد بن المسيب، وعن سليمان بن يسار) عطف على سعيد. راد في «موطأ»

(١) الحفظ: [٣٥٣/٩].

(٢) «در المختار» (٢٨/٦٦).

أَنَّ طَلِيحَةَ الْأَسَدِيَّةَ. كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ.....

محمد بن أبيه حدثنا (أَنَّ طَلِيحَةَ) بنت عبد الله، كذا في «الزرقاني» و«الإصابة» و«الاستيعاب» بلفظ عبد الله مكرراً.

قال الحفاظ في القسم الثالث من «الإصابة»: لها إدراك. (الأسدية) قال أبو عمر: كذا وقع الأسدية في بعض نسخ «الموطأ» من رواية يحيى، وهو خطأ. وجه. لا أعلم أحداً قاله، وإنما هي تيمية أخت طلحة بن عبد الله أحد العشرة ثقيفي. انتهى. قاله الزرقاني^(١).

وفي أنه المعروف في كتاب الرجال اسم واد طالح، عبد الله مكرراً، وهذه بنت عبد الله، ووقع في موطأ محمد بن سعد ومطاميرهم، حاشا أن يه طلحة بن عبد الله كانت تحت رُشيد، وفي «التعقيب للمسجد»^(٢): هكذا في نسخ متعددة من الكتاب. انتهى.

(كانت تحت رشيد) ضم إراء، وفتح. تنس المعجزة (الثقفي) هكذا في جميع نسخ «الموطأ»، وكذا في موطأ محمد بن ثوبان و«الاستيعاب» وغيرها بلفظ رشيد الثقفي. يقال الحافظ في القسم الأول من «الإصابة»^(٣): رشيد من علاج الثقفي بأنني في رويته، وقال فيه: رويته بسبعة معجزة الثقفي سهر بني عدي خطأ داراً بالمنية في جملة من احتفظ بها من بني عدي، وفي قصة معجزة روى الله عنه في سورة الزمر، وروي عن رشيد بن إبراهيم عن أبيه قال: رأيت عمر أقرق بين رويته الثقفي حتى كأنه جمر. أو جمعة، كذا، حاولت بيع فيه الزمر، وفي «الموطأ» من طريق ابن المسيب وغيره، أن طليحة كانت تحت رشيد، فذكره.

(١) انظر «الاستيعاب» (١٦/٢٤٠)، و«الزرقاني» (١٤٤/١٢٤).

(٢) (١٢/١٤٩).

(٣) (١٢/١٤١).

فُظِّلَهَا. فَتَكَحَّطَ فِي عَدَّتِهَا. فَضَرَبَهَا خَمْرًا ثُمَّ الْأَخْطَابَ. وَضَرَبَ
وُجْهَهَا بِالْمُخَضَّفَةِ ضَرْبَانًا.

فإن المصنف : وإنما ذكرته في الصحابة لأن من كان بذلك السن في عهد
عمر يكون في زمن النبي ﷺ مديراً لا مدافعاً، ولم يبق من فريش وثقبت أحداً
إلا أسلم، وشهد حجة الوداع مع النبي ﷺ، ولم يأكروا أو عمر في
الاستجاب، في الزواني، الثفني الطائفي، ثم المسمي مخضرم (مطلقها) راد
النهضي لينة (فتكحت في عدتها) زاد محمد في موطئه أما سعيد بن مسنه أو
أبا أسحلاب بن ميه. ونقط. أو، شك من الراوي (فضرعها عمر) رضي الله
عنه أي المرأه أيضاً. (وضرب - زوجها) الذي تزوجها في العدة (بالمخضفة) بكسر
الميم وسكون المعجمة ونحو الفاء والقاف، هكذا ضبط بالقلم في نسخ نسبه؛
قاله الرواقى

وقال سعيد: التحق غريب الشيء بنذرة أو بمرئض، وقدمير السيف
العريض وكبركتة الدرة، أو سوط من خطب (ضربان) جمع ضربة؛ أي
عدات عديدة لغزيراً لهما على النكاح ما نهى الله عنه في كتابه حيث
قال عز اسمه: ﴿وَلَا تَزِنُهَا شُنْفُؤُا لِنِكَاحٍ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾^(١).

قال أبي يحيى^(٢): قوله: ضرب عمر - رضي الله عنه - إلهج، مراد على وجه
المعقوبة لهما لما ارتكبا من المحظورة وقال ابن حسب في الترتيب فبمسها أو
يفش أو ياشر: إن على الزوجين العقوبة، وعلى الولي بعض العقوبة من عندهم
أدباً في عدة، ومن جهن ذلك منهم فلا عقوبة عليه؛ وقال ابن المواز: على
الزوجين الحد إن كانا تعذبا ذلك؛ فيعمل قول ابن حبيب عسى من علم ما عده،
ولعله جهن التحريم، ولم ينعمد نكاح المحظورة، فذلك الذي يعاقب، وعلى
ذلك كان ضرب عمر، ويكون العقوبة بحسب المعاقب.

(١) سورة النورة: الآية ٢٢٥

(٢) العنق: (٣) ٣١٥

وروي بينهما أنه قال بعد من الخطبات أيتها المرأة ائمتي فافهمي في حديثي .
فإن كان زوجها الذي تزوجها ثم ينفق بها فافهمي في حديثي . ثم أخذت
في حديثها من زوجها الآية . ثم قال لا من حاصلة من الخطبات . . .

ويحمل قول امرئ القيس على أنها عليا الصحابة ، وبخاصة الكتاب
المحفوظ حرثا ، وقال الشيخ أبو القاسم إنها رواية في السماء بعدتها
حده ، والذهب لا يذهب ، ولا حصة انتهى

انتهى في آخر حديث القاصي عدم الخط في قول مالك قال لحصاة
بعد ما حكى رجوع عمر - رضي الله عنه - إلى قول علي - رضي الله عنه - وهي النافذ مصر
وعلي - رضي الله عنه - علي أن لا حجة عليهما دلالة على أن الشيخ هي
الدة لا يوجب أحد مع العلم بالتحريم لأن المرأة كانت عاتمة ذكرها هي
العقد . ولعلك جلدت عمر ، وما خلفها من ذلك أحد من الصحابة ، فصار
ذلك قبيلا في كل بلد من عقد عاتمة أنه لا يوجب عقد ، سواء كان عالميا
مالم يبره أو غير عالمي . وقد يشهد لأبي حنيفة فيمن رضى ذلك وحرم منه
يتأخر أنه لا حد عليه انتهى .

أورف بينهما في أمر بالفرس (ثم قال عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه -
أريد امرأة نكحت في حديثها فإن كان زوجها الثاني الذي تزوجها من العدة
(ثم يدخل بها) أي لم يجامعها (هرق) ساء المحيول بينهما ثم عتقتا أو
أكلت (بقية حديثها من زوجها الأول) ، وأما الزوج الثاني فلا عدة من تحريمه ،
لأنه لم يدخل بها ، غير المدونة لا عدة لها .

(ثم ساء ساء العدة) (كان) التبرع (الاحمر) الذي يرقه عنه الخطأ من
الخطأ أي من جماعة المخدعين لها ، ليس هو وأحق من الخطأين الآخرين .
ولا تحريم عليه أنه إذا أتى الثانية .

قال القاضي : يريد أن مجرد العقد لا يثبت به التحريم ، وإن كانت هي

وَأِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا، فَرُقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدْتُ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ،
ثُمَّ اعْتَدْتُ مِنَ الْآخِرِ.....

ذلك رواه ابنان. إحداهما مثل قول عمر - رضي الله عنه -، والثالثة: أَنْ اتَّحَرَّمَ بِتَأْيِيدِ بَعْضِ الْعِدَّةِ، انتهى.

(وَأِنْ كَانَ) الزوج الثاني الذي تزوج في العدة (دَخَلَ بِهَا فَرُقَ) بینه
المجهول (بَيْنَهُمَا) أي بیه و بین المرأة كالصورة الأولى، ولا فرق بينهما في
التحريم (ثُمَّ اعْتَدْتُ) أي أكمّلت (بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ) الزوج (الْأَوَّلِ ثُمَّ اعْتَدْتُ)
مستقلة (مِنْ) الزوج (الْآخِرِ).

قال البجلي: وقد اختلف قول مالك في ذلك؛ فروى محمد بن
ابن القاسم وابن وهب عن مالك أن عدتها من الثاني تكفيها من يوم فرّق بینه
وبينها. وبه قال أبو حنيفة والرواية الثانية عنه فيها إذا انقضت عدتها من الأول
استأنفت حده من الثاني، وبه قال الشافعي، والرواية الأولى هي الأظهر
عندي. اهـ.

وقال الصوفي^(١): المستأنفة لا يجوز لها أن تنكح في عدتها إجماعاً أي
عدة كانت. وإن تزوجت فالتكاح باطل، لأنها مصروعة من التكاح لحق الزوج
الأول. فكان نكاحاً باطلاً، كما لو تزوجت وهي في نكاحه، ويجب أن يفرق
بيها وبينها، فإن لم يدخل بها فإحدى بائناً، ولا تنقطع بالعدّة الثاني، لأنه
باحل. وإن وضعت انقطع العدة سواء علم التحريم أو جهله، وقال أبو حنيفة:
لا تنقطع لأن كونها تراثاً تغير من له العدة لا يبعثها، وقال القاضي: إن
وطئها علاناً بأنها معتدة، وأنها تحرم قبل زانٍ، فلا تنقطع العدة بوطئه، وإن
كان حائلاً أنها معتدة أو بالتحريم انقطعت العدة بالوطء.

ولنا أن هذا وطء بشبهة النكاح، فننقطع به أئمة كما لو جهل، وإذا ثبت

عنا قبله مرافها، فإن لم يفعل وجب انفريق بينهما، وإن فارقها أو فرق بينهما وجب عليها أن تكمل عدة الأول، لأن حقه أسبق، وعدته وجبت عن وطء في نكاح صحيح، فإذا أكملت عدة الأول وجب عليها أن تعتد من الثاني، ولا تتداخل العدة، لأنهما من حلتين. وهذا مذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة: يتداخلان، فتأتي بثلاثة قروء بعد مفارقة الثاني تكون عن بقية عدة الأول، وعدة الثاني، لأن القصد معرفة براءة الرحم، وهما نحصل به براءة الرحم مجتمعا جميعاً.

ولنا: ما روى مالك عن عمر بن الخطاب، وروى عن علي - رضي الله عنه - أنه قصي في العدة بنحو ذلك، وهذا قول سيلين من المخالفين، أو يعرف لهما في الصحابة مخالف، انتهى مختصراً.

وفي المصنوع^(١) للشرعسي: إذا تزوجت المرأة المعتدة من الطلاق برجل، ودخل بها، ففُتِلَ بينهما، فعليه عدة واحدة من الأول والآخر، وهو مدعيها، لأن الحلتين إذا وجبتا يتداخلان. وبغضيان يحصي عدة واحدة، إن كانتا من جنس واحد، وهو قول معاذ بن جبل، وعند الشافعي - رضي الله عنه - لا يتداخلان أحد.

وقال نحصاص: قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر ومالك في رواية ابن القاسم عنه، والثوري والأوزاعي: إذا وجبت عليها العدة من رجلين، فإن عدة واحدة تكون لهما جميعاً، سواء كانت طاهر، أو بالعقب، أو بالشهر، وهو قول إبراهيم النخعي، أحد.

وفي البدائع^(٢): العدة هي عرف الشيء اسم لأجل ضرب الانتصاء ما

(١) (٢٠٢/٤).

(٢) بدائع الصانع، (٣/٣٠٠).

لَمْ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا.

يفي من آثار النكاح وهذا عندنا، وعند الشافعي هي اسم للفعل التبرص، وعلى هذا ينبغي المدنان إذا وحيث أنهما يتداخلان، سواء كانا من جنس واحد أو من جنسين.

ولما قواه تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عَفْوَ النِّكَاحِ حَتَّى يَسْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾^(١) سن الله تعالى العدة أجلاً، والأجل اسم لزمان مقدور مضروب لانقضاء أمر كآجال الديور وعمرها. والأجاء إذا اجتمعت تنقضي بعدة واحدة، كالأحاج في باب كديون، والذيل على أنها اسم للأجل، لا للفعل أنها تنقضي من غير فعل التبرص بأن لم تجتب عن محظورات العدة، حتى انقضت العدة، ولو كانت فعلاً لما تصور انقضاءها مع ضدها، وهو الترك. اهـ.

وقال الزيني على التكرار: قال الشافعي: لا يتداخلان، لأنهما حقان لشخصين، فلا يتداخلان، كالمهرين، ولأنهما عاقداً كف في مدة، فلا يجتمع انفكاك في وقت واحد، كأنصوس في يوم واحد، وهذا لأنها مأمورة بالتبرص، وهو فعل منها وللفعل الواحد لا تعدد بفعلين، ولنا أن العدة مجرد أجل، والأجل إذا اجتمعت تنقضي بعدة واحدة، كرحل عليه ديون إلى أجل فيبضي للأجل، حيث كلها.

والدليل على أنها أحل لوله تعالى: ﴿وَأَزَلَّتْ أَرْجُلُهُنَّ عَنْهُنَّ أَنْ يَمَسَّنَّ سُلْبَهُنَّ﴾^(٢) ﴿إِنَّ لِمَنْ أَسْلَفَ فَناسٍ كَثِيرٌ﴾^(٣) ﴿حَتَّى يَسْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾، لأن المقصود فيها براءة الرحم، وهي تحصل بالواحدة فصار كما كان المدة من شخص واحد، أو من أشخاص، وهي حامل حيث ينقضي الكل بالوضع إجماعاً، اهـ.

(ثم لا يجتمعان أبداً) يعني لا يجوز لهذا النكاح في العدة أن يتزوجها

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٥.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٤.

أبداً، قال الباجي^(١) يريد أن التحريم بينهما يتأبد. فلا تحل له أبداً، ولا يخلو النكاح في العدة إذا بنى بها أن يبني بها في لعنة أو عدة، فإن كان بنى بها في العدة، فالمشهور من المذهب أن التحريم يتأبد، وبه قال ابن حنبل.

وروى الشيخ أبو القاسم في تعريفه، فيه روايتان: إحداهما: أن تحريمه يتأبد على ما قدمناه، والثانية: أنه زاي، وعليه النكاح ولا يلحق به التولد، وله أن يتزوجها إذا انقضت عدتها، وبه قال أبو حنيفة وشافعي. ووجه الرواية الأولى، وهي المشهورة، ما ثبت من فضل عسر - رضي الله عنه - بذلك. وفضامه به في الناس، ولم يعلم له مخالف، فثبت أنه إجماع، قال القاضي أبو محمد: وقد روي مثل ذلك عن علي - رضي الله عنه - ولا مخالف لهما مع شهرة ذلك ونساره، وهذا حكم الإجماع.

فإن طلق رجل امرأته البتة، ثم تزوجها قبل أن تنقضي عدتها، فقد روى ابن حبان عن ابن نافع أنه كالأجنبي، لا تحل له أبداً، وروى ابن حبيب عن ابن القاسم وأصحاب مائت أنها تحل له بعد انقضاء العدة. ووجه القول الأول أنه متزوج في عدة ممنوع من التزوج فيها، فأشبهه لأجنبي. ووجه القول الثاني وهو الأظهر أنه ليس بمنوع لأجل العدة، وإنما منه أنه لا يجوز له نكاحها إلا شرط قد عزم، فأشبهه الذي تزوجها على أشبهها، وهذا كله إذا كان البناء في العدة.

فإن نكح في عدة ولم يكن منه وطء فيها ولكن قيل أو باشر، فقد روى أصح عن ابن القاسم في ذلك قولان: أحدهما تأييد التحريم. والثاني: غير مؤيد.

ومن غلب في العدة وبني بعد نكاحه، ففي ذلك روايتان، روي عن مائت

(١) المحقق (٣١٥، ٣١٦).

ووضعها . ولأنه لو رتب بها لم تحرم على التأييد فهذا أولى . وما روي عن عمر - رضي الله عنه - في تحريمها فقد خالفه علي - رضي الله عنه - فيه . وروى عن عمر - رضي الله عنه - أنه رجع عن قوله في التحريم إلى قول علي - رضي الله عنه - انتهى .

قال محمد في «موطنه»^(١) بعد ما ذكر أثر عمر - رضي الله عنه - المذكور . قال محمد : بلغ أن عمر - رضي الله عنه - رجع عن هذا إلى قول علي ، أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم عن معاوية قال : رجع عمر بن الخطاب في أئني تزوج في عدتها إلى قول علي - رضي الله عنه - . وذلك أن عمر - رضي الله عنه - قال : إذا دخل بها فزوجها ، ولم يجمعها أبداً ، وأخذ صداقها ، فنجب في بيت المال ، فقال علي - رضي الله عنه - : لها صداقها يوم استحل من فرجها ، فإذا انقضت عدتها من الأول تزوجها الآخر إن شاء ، فرجع عمر - رضي الله عنه - إلى قول علي ، قال محمد : وبهذا يأخذ وهو قول أبي حنيفة وأمامة من فضلائها ، انتهى .

قلت : وأخرج البيهقي في «سننه»^(٢) بطرق عديدة رجوع عمر - رضي الله عنه - إلى قول علي - رضي الله عنه - منها : بسمه إلى الشعبي قال : أئني عمر بن الخطاب يأمر امرأة تزوجت في عدتها ، فأخذ مهرها ، فصممه في بيت المال ، وفرق بينهما ، وقال : لا يجمعان ، وعافيهما ، فقال علي رضي الله عنه : ليس هكذا ، ولكن هذه الجهالة من الناس ، ولكن يفرق بينهما ، ثم تستكمل بقية العدة من الأول ، ثم تستقبل عدة أخرى ، وجعل بها علي - رضي الله عنه - المهر بها استحل من فرجها ، قال : فحمد الله عمر - رضي الله عنه - . وأئني عليه ، ثم قال : يا أيها الناس أدوا الجهالات إلى الله ! قال : وقال الشافعي : ويقول علي - رضي الله عنه - يقول ، اهـ .

(١) (ص ١٨٤).

(٢) «السنن الكبرى» (٢/٢١٢).

قَالَ مَالِكٌ: وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا اسْتَحْلُ وَهْنَهَا.

وقال الجصاص^(١): روى ابن العباد عن أشعث عن الشعبي عن مسروق قال: بلغ عمر - رضي الله عنه - أن امرأة من قريش تزوجها رجل من ثقيف في عدتها، فأرسل إليهما، ففرق بينهما، وعاقبهما، وقال: لا ينكحها أبداً، وجعل اصداق في بيت المال، وفشا ذلك بين الناس، فبلغ علياً - فقال: رحمه الله أمير المؤمنين، ما بال اصداق وبيت المال، إنهما جهلا، فينفي للإمام أن يردهما إلى السنة، قيل: فما تقول؟ فذكر نحوه، وجعل السهر في بيت المال، لأنه حصل من وجه مخطوئ، فسيبته النضيق، ونسبه هذا قوله ﷺ في الشاء أنه أخوذه بغير إذن مالكها: أطعموها الأسارى.

(قال مالك: وقال سعيد بن المسيب: لها) أي الموطوءة بنكاح في العدة لمهرها بما استحل منها^(٢) قال الباجي^(٣): يريد أن النكاح في العدة لها على زوجها المهر، إذ أصابها في العدة أو بعدها لأنها لم تملك له نفسها على وجه السفاح، وإنما بذلت له نفسها على وجه شبهة النكاح. وذلك يوجب لها المهر بالميسر، وإنما روي ذلك عن سعيد مقرباً لأن الزهري روى عن سليمان في هذا الحديث أنه قال: لها مهرها في بيت المال، كذلك رواه معمر عن الزهري عنه، وإذا نت ذلك فلها السهر الميسر، قال ابن القموذ وغيره من أصحابنا: هذا إذا انفقا على قدر المهر، اهـ.

ثم يسط القروح في اختلاف الزوجين في المهر، وقد قال عمر - رضي الله عنه - أولاً بنع الصداق لها، ثم رجع عنه أيضاً، فقد أخرج البيهقي بسنده إلى مسروق في هذه القصة قال عمر - رضي الله عنه - النكاح حرام، والصداق

(١) أحكام القرآن (٤٢٥/١).

(٢) وصي (٣/٣٦٨).

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ بَعْدُنَا فِي الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ، يَتَوَفَّى

حرام، وجعل المصداق في بيت المال، وفي أخرى أن عمر - رضي الله عنه - خلعهما أسباطاً، وأخذ المهر، فجعله صدقة في سبيل الله، وقال: لا أُجِيرُ مَهْرًا، لا أُجِيرُ نِكَاحَهُ، ثم أخرج عن مسروق أن عمر - رضي الله عنه - رجع عن قوله في المصداق، رجعته له بما اسحلَّ من فرجها، وروى الثوري عن أشعث بإسناده أن عمر - رضي الله عنه - رجع عن ذلك، وجعل لها مهرها وجعلها ما يجتمعان.

وقال الموفق^(١): إذا تزوج معتلة، وهما عالمان بأعلة وتحريم النكاح فيها، ووطنها، فهما زانيان، عليهما حدُّ الزنا، ولا مهر لهما، ولا يلحقه النسب، وإن كانا جاهلين بالأعلة أو بالتحريم، ثبت النسب وانقضى المهر، ووجب المهر، وإن علم هو دونها، فعليه المهر والحد، ولا نسب له، وإن علمت هي دونه فعليها النكاح، ولا مهر لهما، ونسب لآحق به، وإما كان كذلك، لأن هذا نكاح متفق على بطلانه، فأنشبه بنكاح ذوات محارم، اهـ.

وقال المردبر^(٢): ومهر العتق في النكاح، القاسد يوم الوطء بخلاف الصحيح، فيرمى القصد، وتحدد المهر في تعدد الوطء، إن اتحدت الشبهة كالتعاطف غير عالم، أما لو علمت كانت زانية لا شيء لها وتُخَدُّ، قال الدسوقي: قوله في النكاح القاسد أي سواء كان متفقاً على فساد له، مختلفاً، وتعلم من كلام المصنف أربعة أقسام، عنهما معاً بأنهما أجيبان، فلا شيء لهما، وهو زنا محض، عندها دونه، هي زانية لا شيء لها، جهلها معاً فيتحدد المهر، إن اتحدت الشبهة، وإلا تعدد بتعدد ما علمه دونها فهو زانية، ويتحدد عليه المهر، اهـ.

(قال مالك: الأمر) نمختار (عندنا في المرأة الحرة يتوفى) بيناء المجهول

(١) «المعنى» (١١/٢٤٤)

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٣٧٧).

عَنْهَا زَوْجُهَا، فَتَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا: إِنَّهَا لَا تَنْكِحُ إِنْ ارْتَابَتْ مِنْ حَبْضِهَا، حَتَّى تَسْتَبْرِئَ نَفْسَهَا مِنْ بَلَكِ الرِّبَةِ، إِذَا خَافَتْ الْحُمْلَ.

(عنها زوجها فتعد) على ما هو المعروف المجمع عليه (أربعة أشهر وعشراً) وفيد بالحر، وإن كانت الأمة أيضاً كذلك لقوله: أربعة أشهر، فإن عدة الأمة نصف الحرية شهران وعشرون، أو ذكر الحرية كالتمال (إنها) أي المتعددة (لا تنكح بعدها) أي بعد تمام هذه المدة (إن ارتابت من) سببية (حبضتها حتى) غاية تمنع النكاح (تستبرئ نفسها من تلك الربة) بحبضة (إذا خافت الحمل).

قال ابن رشد^(١) إن المسلمين اتفقوا على أن عدة الحرية من زوجها الحر أربعة أشهر وعشراً، لقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ واختلَفوا في عدة الحامل، وفي عدة الأمة إذا لم نأنها حبضاً في الأربعة الأشهر وعشراً ماذا حكمها؟ فذهب مالك إلى أن من شرط تمام هذه العدة أن تحبض حبضاً واحدة في هذه المدة، فإن لم تحبض فهي عنه مستراة، فتمت مدة الحمل، وقبل عنها. إنها قد لا تحبض، ولا تكون مستراة، وذلك إذا كانت عادتها هي التحبض أكثر من مدة العدة، وهذا إما غير موجود وإما نادر.

واختلف عنه في هذه حالها من النساء إذا وجدت. عقل: نستظر حتى تحبض، وررى عنه ابن القاسم تتزوج إذا انقضت عدة الوفاة، ولم يظهر بها حمل؛ وعلى هذا جمهور فقهاء الأمصار: أبو حنيفة والثوري والشافعي والثوري، اهـ.

وقال ثعوف^(٢): أجمع أهل العلم على أن عدة الحرية المسلمة غير ذات الحمل من وفاة زوجها أربعة أشهر وعشراً، مدخولاً بها أو غير مدخول بها سواء كانت كبيرة بالغة أو صغيرة لم تبلغ، ولا يعتبر وجود الحيض في عدة الوفاة في قول عامة أهل العلم، وحكي عن مالك أنها إذا كانت مدخولاً بها

(١) بداية المجتهد، (٩٦/٢).

(٢) المسمى، (٢٢٣/١).

(١٢) باب نكاح الأمة على الحرية

وجبت أربعة أشهر وعشرون فيها حريتها، وإتمام الكتاب والسنة أولى، ولأنه لم يعتبر التحريض في حنفي لا غير ثلاثة فروع، كالمتطوعة، وهذا الخلاف يختص بدار المقرب، فأما لأبنة والأصغرية فلا خلاف فيها، أم.

(١٢) نكاح الأمة على الحرية

قال الحرابي: نس لحري مسلم أن يتزوج أمة مسلمة إلا أن لا يجد ظولاً لحرية مسلمة، ويخاف العنت، قال المروزي^(١) الكلام في هذه المسألة في شيبين. أحدهما: أنه يحل له نكاح الأمة المسلمة إذا وجد فيه الشرطان: عدم الظول، وخوف العنت. وهذا قول عامة العلماء، لا نعلم بينهم اختلافاً فيه. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ الآية، والنصير عنها مع ذلك غير وافصل لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصِلُوا سَبْعَ نَكَاحٍ﴾

والثاني إذا عدم الشرطان أو أحدهما لم يحل نكاحها لحري، روي ذلك عن حاتم وابن عباس، وبه قول سطاء وطاووس والحرابي وعمرو بن دينار ومكحول ومالك والشافعي وإسحاق.

وقال مجاهد: ما سبغ له تعالى من هذه الأمة نكاح الأمة، وإن كان موسراً، وبه قال أبو حنيفة إلا أن يكون نكاحه حراماً لأن القدرة على النكاح لا تسع النكاح كما يمنع وجود النكاح، وقال قتادة والثوري إذا خاف العنت حل له نكاح الأمة، وإن وجد الظول، لأن إباحتها لضرورة خوف العنت، وقد وجد، ولما قرئ تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ الآية ففسر في نكاحها عدم استطاعة الظول، وأما من وجد الظول، ويخاف العنت، فإن كان ذلك نكاحه لا يجد إلا صغيرة أو غائبة أو مريضة لا يمكن وطؤها أو لم يتزوج

(١) المصنف (٩: ٥٥٥).

(٢) سورة النساء: الآية ٢٥.

لفصوره اسمه، فله نكاح الأمة، لأنه عاجز عن حرة تبعته، فله نكاح أمة، نص عليه أحمد في العانية، وهو طاهر مذهب الشافعي، وقال بعضهم: لا يجوز نوحدان الطول، ولنا: أنه غير مستطع الطول، فأشبه من لم يحد نبياً.

وإن قدر على تزوج كناية فُعِّقَ لم يحر به نكاح الأمة، وهذا طاهر مذهب الشافعي، وذكر وجه آخر أنه يجوز لقوله تعالى: ﴿أَنْ يَخْرُجَ الْفَاحِشَ﴾ التَّوْبَتِ.

ولنا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِئِنْ حَقَّ الْقِسْطُ مِنْكُمْ﴾ وهذا غير خائف به، ولأنه قدر على صيانة ولده عن الرق، فلم يجوز له إرقانه، ومن كانت تحته حرة يمكنه أن يستغف بها لم يحر له نكاح أمة، لا نعلم في هذا خلافاً، ولا فرق بين الكناية والـ... أمة في ذلك، أهد قلنا: وفيه أيضاً خلاف معروف.

قال ابن رشد^(١): اختلفوا في نكاح الحر الأمة، فقال قوم: يجوز بإطلاق، وهو المشهور من مذهب ابن القاسم، وقال قوم: لا يجوز إلا بشرطين: عدم الطول، وخوف العنت، وهو المشهور من مذهب مالك، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي، والسبب في اختلافهم معارضة دليل الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ الآية، فصرح قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُنْ مِنَ الَّذِينَ يَبْكَرُونَ﴾ الآية، لكن دليل الخطاب هو أقوى.

واختلفوا من هذا الباب في فرعين مشهورين أعني الذين لم يجزوا النكاح إلا بالشرطين، أحدهما: إذا كانت تحته حرة، هل هي طول أو ليست بطول؟ فقال أبو حنيفة: هي طول، وقال غيره: ليست بطول. وعن مالك في ذلك لقولان، والمسألة الثانية: من يجوز لمن وجد فيه هذان الشرطان نكاح أكثر من أمة واحدة أم لا؟ أهد قلنا: وسيأتي الكلام على مذهب مالك قريباً.

(١) منهاج المجتهد، (٢/٤٤٦)

٢٨/١٠٩١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، سَبَلَا عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ نَحْتُهُ امْرَأَةً حُرَّةً. فَأَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ عَلَيْهَا أُمَّةً. فَكَرِهَهَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

وفي «أثر المختار»^(١): يصح نكاح الأمة ولو كناية، أو مع طول الحرية وإن كره تزويجها، وحرمة على أمة لا عكسه.

قال ابن القيم^(٢): الجواز عندنا مطلق في حالة الضرورة وعدمها في السلب والكناية، وعند طول الحرية وعدمه لإطلاق المفتضى من قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ الرِّجَالِ﴾، ﴿وَأَمَّا لَكُمْ فَاذْكُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾^(٣)، اهـ.

واستدل الجصاص^(٤) على جواز نكاح الأمة مع طول الحرية بقوله عز اسمه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأُوتُوا الْحُرِّيَّةَ لَكُمْ أَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الْمَوْلَىٰ مَا رَأَيْتُمْ عَلَيْهِ، فَتُؤْتَوُا مِنْهُ مِثْلَ ثَمَرِهِ وَإِنِ اتَّخَذْتُمُ الْيَتَامَىٰ أَوْلِيَاءَ فَبِمَا كُنْتُمْ يَتِيمِينَ لَنِفْسِكُمْ عَلَيْكُمْ كُنْتُمْ آوِيَةً مِّنْ أَيْدِيهِمْ وَأَنتُمْ آبَاؤُهُمْ﴾^(٥) بأن الشرعيب في نكاح الأمة المؤمنة وترك الحرية المشتركة لا يصح إلا وهو يفدر على نكاح الحرة، اهـ.

٢٨/١٠٩١ - (مالك أنه بلغه) وهكذا أخرجه البيهقي بسند، إلى شافعي عن مالك، وأخرج بسند آخر عن ابن عباس: نكاح الحرة على الأمة طلاق الأمة (أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما (متلا) بيناء المجهول (عن رجل كانت تحت امرأة حرة، فلزاد) ذلك الرجل (أن ينكح عليها أمة فكرها) أي ابن عباس وابن عمر (أن يجمع) بيناء المعلوم، والمجهول (بينهما) أي بين الحرة والأمة.

(١) (١٣٥/٤).

(٢) «فتح القدير» (٣/١٢٠).

(٣) سورة النساء: الآية ٣، والآية ٢٤.

(٤) «أحكام القرآن» (٢/١٥٨).

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٢١.

قال الباجي^(١): كان السؤال إنما ورد على نكاح الأمة على الحرية، فأجاب عن منع الجميع بينهما، وذلك أعم من السؤال، لأن الجمع بينهما يكون على ثلاثة أوجه، تزوج الأمة على الحرية، وهو المستول أو يتزوجها معاً في عقد واحد، أو يتزوج الحرية على الأمة لكنه لما تساوت عندهما هذه الوجوه في المنع أحاب عن جميعها، أما الوجه الأول، وهو أن يتزوج الأمة على الحرية، فقد كان من قول مالك المنع من ذلك، ثم رجع عنه، فقال يجوز وينتخير الحرية، وهو قول ابن المسيب، وبه أخذ ابن القاسم، وقد قال مالك: هو في كتاب الله حلال.

وجه القول الأول: أي المنع، أن الطول الذي يتوصل به إلى نكاح الحرية بمنته نكاح الأمة. فإن بمنته من ذلك كون الحرية زوجة له أولى وأحرى.

وجه القول الثاني: أن الحرية ليست بطول لغة ولا شرعاً، وبسط الباجي في فروع هذا الباب واحتمالاتهم في ذلك: وقال: أما قول مالك: فإنه في كتاب الله حلال، فقد قيل لمحمد بن مازن: أين ذلك في كتاب الله؟ فقال: أراه يريد قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ كَرَاهٌ لِّأَيْسَىٰ يَنْكَرُ﴾ الآية، وهذا عام، قال محمد: فهذه عند مالك ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَوْحِمْ﴾ الآية.

وروي ابن حبيب عن أصبغ أن ابن القاسم يذكر أنه سمع مالكا يقول: نكاح الأمة في كتاب الله حلال، فاستوقفنا عليه في أي كتاب الله تعالى هو حلال؟ وفي أي الآيات؟ فقال: لا أدري، وما فاته محمد فيه نظر، لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل، ثم بسط ما عده في معنى قول مالك

وقال الدردير^(٢): يجوز تزويجها أي الأمة، إن خاف على نفسه زنا فيها

(١) «المصنف» ٣١/٢٣١.

(٢) «الشرح الكبير» ٢/٢٦٢.

٢٩/١٠٩٢ - وحققني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن
سعيد بن المسيب، أنه كان يقول: لا تلحق الأمة على أحررة إلا
أن نشأ أحرراً.

أو في غيرها، وعدم دالاً بتزوج به حر، من حمل رثا في أمة عليها لمصلحة
بها، فيتزوجها بلا شرط على المصنف، ولو تزوج حر أمة بشرط، ثم تزوج
عليها حر، لم تعلم بها حرية الحر مع الزوج الحر، لا العبد في نفسها بل
أن يقيم مع الأمة أو يداري بطلانها، كتزويج أمة عليها، عكس ما قبله أو تزويج
أمة ثانية عن التي رصيت بها الحر، فتعبر في نفسها في الصور الثلاث
بطلانها، ويظهر النكاح في الأمة فقط، إن ضمها في العقد مع حر، ويصح في
الحر، وإن التزويج، ومحلها ما لم يكن نكاح الأمة جائزاً له والأصح العقد
عليها، لا.

قلت: وتصوير حواز نكاح الأمة خوف الرثا فيها خاصة كما قدم أولاً
يكفي له امرأة واحدة، ولا يستطيع طوفاً لنكاح حرير، كما هو المقدر.

هذا المذهب، فإن تزويجها نكحاً بطون الشرطين أو أحدهما فسخ بطلان،
لأنه يختلف فيه، فإن المصنف أي قبل الدخول فقط، لأنه يختلف فيه في
المذهب وبخارجه، حتى قال ابن رشد المشهور جوازه بلا شرط، وهو قول
ابن القاسم، وكأنه حمل الآية على الأولوية أو على النسخ.

٢٩/١٠٩٢ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأصبهاني (عن سعيد بن
المسيب أنه كان يقول: لا تنكح) يراه المصنفون (الأمة على الحر إلا أن نشأ
الحر) أي إذا تحل بدون رفقاء الحر، فإن رفقت الحر بطلاق معها، يجوز.

قال الشافعي^(١) من أحد القولين المأثورين أنه لا بد من أن يتزوج الأمة
على الحر مع وجود الطول، وأما المعتز، والثوري: ليس له ذلك إلا مع عدم

فَإِنْ طَلَّاهُ الْغُرَّةُ، فَلَهَا الثَّلَاثَانِ مِنَ الْقَسَمِ.

الطول، وعوف العنت، وأما من منع نكاح الأمة على الحرة، فلا خيار ولا شبهة في ذلك للحرة.

قال أصبغ في «الموازية» والواضحة: إنما وجه الحديث عندنا أن نخير المرأة إذا نكح عليها الأمة، إنما ذلك فيمن يجوز له أن يتزوج الأمة بالثبوت والشرط، وذلك بأن لا تكفيه الحرة، فيخاف العنت، ولا يجد طولاً إلى الحرة أو هو أمة مبيته هو غالباً، فيخاف على نفسه فيها العنت إن لم يتزوجها، فيجوز له حينئذ أن يتزوجها على الحرة، فيكون للحرة الخيار، اهـ.

وفي «الهداية»^(١): لا يتزوج أمة على حرة، لقوله ﷺ: «لا تنكح الحرة على الأمة» وهو بإطلاقه حجة على انشأفي في تمييزه ذلك للمبدء، وعلى مالك في تمييزه ذلك برضا الحرة، قال ابن الهمام^(٢): مالك يقول بحجية المرسل إذا صح طريقه إلى التابعي، لكنه علله بإغاطة الحرة بإدخال ناقصة الحال عليها، فإذا رضيت انتهى ما لأجله النع، اهـ.

قال الباجي^(٣): فإذا قلنا: إنه ينكح الأمة على الحرة، فإن للحرة الخيار لنفس الداخل عليها، بأن تكون ضرئتها أمة، اهـ. قال صاحب «المحلى»: وذلك القول فمرد به ابن المسيب، ولم يأخذ به الأئمة، وعزاء صاحب «الهداية» إلى مالك، ولم يوجد في كتبه، اهـ.

وفيه أن ما في «الدردير» يوافق «الهداية» إذ جعل لها الخيار بدون الرضا، وأما طه يعلمها، ورضائها كما تقدم قريباً من كلامه.

(فإن طاعت الحرة) أي رضيت القيام معها (فلها) أي للحرة (الثلاثان من القسم)

(١) (٢١/٣).

(٢) انفع الدردير (١٤١/٣).

(٣) «المستقى» (٢٢١/٣).

ولأمة الثلث قال المجاهدي^(١)، وقد اختلف في ذلك قول مالك، فقبل هذا القول رواد ابن حبيب، عن مالك، إذا كان الزوج حرّاً، رقي المحبونة من رواية ابن القاسم عن مالك أنه رجع قبل موته إلى أن تفرقة الثلثين من انفسهم، ولأمة الثلث.

والقول الثاني: يقسم بينهما بالسواء، وهو اختيار ابن القاسم، قال ابن المَوَاز: وعليه ثبت مالك، وبه قال ربيعة، وهذا إذا كان لزوج حرّاً، فإن كان عبداً، فلا خلاف في المذهب أن يسوّى بينهما في قسم، إلا ما قاله ابن الماجشون، فإنه قال: يفضل الحرة على الأمة، اهـ.

وقال الدررير^(٢): والزوجة الأمة المسلمة كالحرّة في وجوب القسم في النسيء، والنسوية بينهما فيه.

وقال الترمذي^(٣): ويقسم له، حته الأمة قبله، وللحرّة ليلتين، وإن كانت كتابية، وبهذا قال علي بن أبي طالب، ومعيد بن العبد ومروقي، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبد، وذكر أبو عبيد أنه مذهب أشوري والأوراعي، وأهل الرأي لما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يقول: إن روج الحرّة على الأمة قسم لأمة ليلة، وللحرّة ليلتين. رواه الدارقطني، واحتج به أحمد، اهـ.

قلت: ما حكى من مذهب الإمام الشافعي، فهو كذلك صريح به شارح الإقناع وغيره، وبه قالت الحنفية، قال صاحب «النهاية»^(٤) وإن كان

(١) «المتن»: (٢٢١/٢).

(٢) «الشرح الكبير»: (٢٢٠/٢).

(٣) «اللمعة»: (٢٤٦/١٠).

(٤) «النهاية»: (٢١٦/١).

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَشْعُرُ أَنْ يَنْزَوِجَ أَمَةً. وَهُوَ بَجْدٌ طَوِيلٌ
لِلْحُرَّةِ. وَلَا يَنْزَوِجُ أَمَةً إِذَا لَمْ يَجِدْ طَوِيلًا لِحُرَّةٍ، إِلَّا أَنْ يَخْشَى
الْعَنْتَ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ
مِنْكُمْ طَوِيلًا.....

إحداهما حرة والأخرى أمة، فللحرة الثلثان من القسم، وللأمة الثلث، بذلك
ورد الاثر، ولأن حين الأمة تنقص من حل الحرية، فلا بد من إظهار النقصان
في الحقوق، وقال ابن النهمان: قصى به أبو بكر وعلي - رضي الله عنهما -
وبالقضاء عن علي: حنح الإمام أحمد، وتضعف ابن حزم إياه بالمسألة بين
عبدوا، وباب أبي ليس ليس بشيء، لأنهما ثبوتان، حافظان، اهـ

(قال مالك ولا يسمى) أي لا يجوز (لحر أن ينزويج أمة وهو بجد طويل)
أي غنى (لحررة) وهذا أحد الشرطين لجواز نكاح الحررة، ومع ذلك له شرط
آخر، ونذا قال: (ولا ينزويج أمة إذا لم يجد طويلاً لحررة) أي ولا ينزويجها مع
خدم تطول أيضاً (إلا أن يخشى العنت)، أي يخاف الزنا، وهذا شرط ثان.

قال البيهقي^(١): فلا يجوز له أن ينزويج الأمة إلا بشرطين: عدم الطول،
وخوف العنت، وهذا هو المشهور من مشعب مالك، رواه عنه في «المدونة»
ابن القاسم وابن وهب وعلي بن رباح وابن ماجة. وهي «العنت» و«الراضحة»
من سماع ابن القاسم عن مالك أنه أحار نكاح أمة مع وجود الطول
وأمن العنت، اهـ. وتقدم اختلاف المالكية في ذلك.

(وذلك) أي دليل الشرطين المذكورين (أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه)
وهذا بيان الشرط الأول ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوِيلًا﴾ أي غنى.

قال الترمذي^(٢): الطويل، المفضل، ومنه التطول، وهو الضمير، وأصل هذه

(١) «المصنف» (٣/٢٢٤)

(٢) «تفسير الترمذي» (١٠/٥٥).

أَنْ يَنْكِحَ الْمُتَوَسِّتِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبَائِلِكُمُ الْمُؤَيَّدَاتِ ۖ وَقَالَ: «وَأُولَئِكَ لِمَنْ حَسِبَ أَلْعَنَتْ مِنْكُمْ». قَالَ مَالِكٌ: «وَأَلْعَنَتْ هُوَ الزَّنا».

الكنية من الطول الذي هو خلاف القصر. لأنه إذا كان طويلاً فعبه كمال وزيادة، وسمي الغني طويلاً لأنه يقال به من المرادات ما لا يقال عند الفقر (وَأَنْ يَنْكِحَ) مفعول أطول (الْمُتَوَسِّتِ) الحرير (الْمُؤَيَّدَاتِ) جرى على الغالب، فلا مفهوم له (فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبَائِلِكُمُ) جمع فناء وهي النشابة من النساء (الْمُؤَيَّدَاتِ) وقال الله تعالى بعد ذلك وهو بيان للشعر الثاني (وَأُولَئِكَ) أي نكاح الإماء عند عدم الطول (لِمَنْ حَسِبَ أَلْعَنَتْ مِنْكُمْ).

(قَالَ مَالِكٌ) ولعن الزنا وأصل لعن المشقة سمي به الرن، لأنه سبها بالحد في الدنيا والمعقوبة في الآخرة، وقال الصوري: أصل لعن الكسر بعد الحر، ثم نقل لكل شقة نحصل للإنسان.

وقال البجلي^(١): اختلف قول مالك في الطول المذكور في الآية، ففي «المدينة» من رواية ابن وهب وابن نافع عن مالك أن الطول: ثمانية، ورواية أنشاسي أبي الحسن عن مالك أن الطول أن يكون في عصبته حرة، رواه ابن المواز عن مالك، وقال: إذا كنت نعت حرة لم يتزوج أمة وإن عدم الطول الذي هو المال، وحاش لعنت، وجه القول الأول، وهو الأظهر: أن القول في كلام العرب: الغنى وكثرة المال، ولا نعلم اسم الطول يقع على الحره بوجه في لسان العرب.

وجه آخر: أنه تعالى قال: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً» الآية فجعل انطول مما يتوصل به إلى نكاح الحره، ولو كانت الحره طويلاً لم يجعل شرطاً في الوصول إليها، لأنه لا يصح أن يقول: ومن لم يستطع منكم حرة أن ينكح حرة، اهـ.

(١) قسرى (٣/٣٢٢).

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الرَّجُلِ يُطْلَقُ الْأَمَةُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

وجواب الزهري للسائل في مجلس هشام لا يستلزم أنه لا يظهر اسمه عند التحديث، فقد أخرج أحمد بسنده إلى الزهري عن طاووس قال: قلت لابن عباس: يزعمون أن رسول الله ﷺ قال: «اغتسلوا يوم الجمعة»، الحديث.

ونرجم الحافظ لأبي عبد الرحمن في التلخيص^(١) ودرج له مالك فقال: أبو عبد الرحمن المدني مولى زيد بن ثابت، روى عن زيد بن ثابت، روى عنه ابن شهاب حديثاً في الطلاق موقوفاً، وقع في رجال الموطأ، لابن الحناء أن اسمه نسطاس، قال: وزعم يحيى بن بكير أنهم يقولون: إنه أبو الزناد كذا عند مالك، قال: وليس هذا القول عند أهل المعرفة بشيء، وقد نقل ابن أبي مريم عن مالك أنه سئل عن أبي عبد الرحمن هذا فقال: هو حميل بالحاء المهملة، وزن عظيم يعني أنه مجلوب، قال: وهذا يدل على فساد قول من قال: إنه أبو الزناد، قال: وقيل: إنه مولى كثير بن المصلت، وقيل مولى صفوان بن أمية، اهـ.

(عن زيد بن ثابت) وقد أخرجه البيهقي بسنده إلى بن بكير عن مالك هكذا، وكذا أخرجه محمد في «موطأه»^(٢) وابن أبي شيبة في «المصنف»^(٣). (أنه كان يقوله في الرجل يطلق) امرأته (الأمة ثلاثاً ثم يشتريها) أي امرأت المطلق (إنها لا تحل له) أي لا يجوز وطؤها بالملك أيضاً (حتى تنكح) بعد الطلاق والعدة (زوجاً غيره) لمعوم الآية.

(١) «تلخيص التلخيص» (ص ١١٩).

(٢) ج (٥٧٢) (ص ١٩٢).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٦/٣٣٥).

٣١/١٠٩٤ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ عَبْدًا لَهُ جَارِيَةً، فَطَلَّقَهَا الْعَبْدَ الْبَيْتَةَ، ثُمَّ وَهَبَهَا مَبْدُوحًا لَهُ. هَلْ تَحِلُّ لَهُ.....

وأخرجه البيهقي برواية ابن بكير عن مالك، وزاد بعده: قال: وسمعت مالكا يقول: قال ذلك غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، وأخرجه محمد في امرطه، ثم قال: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة وقائمة من فقهاءنا.

قال الزرقاني^(١): وعلى هذا الجمهور والأئمة الأربعة خلافاً لقول بعض السلف: نحل لعموم ﴿لَوْ مَا تَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قال أبو عمر: هذا خطأ لأنها لا تنبيح الأمهات والأخوات فكنا سائر المحرمات، اهـ.

قال ابن أبي شيبة^(٢): يريد إذا طلقها ثلاثاً فقد حرم عليه الاستمتاع بها بكل سبب، وعلى كل وجه إلا بعد زوج، وروي عن ابن عباس وطاووس وغيرهما أنه يحل له بملك اليمين، والقليل عنى ما نقولوه وهو قول فقهاء الأصناف أن عقد النكاح في إباحة الوطء أقوى من عقد الشراء بدليل أنه مقصود، فإذا لم يستبيح وطأها بعقد النكاح، فبأن لا ينبح له وطأها بملك اليمين أولى وأحرى، اهـ. وفي المحلى: روي عن طاووس والعمري بطأها بملك اليمين، أخرجه عنهما ابن أبي شيبة.

٣١/١٠٩٤ - (مالك: أنه بلغه أن سعيد بن المسيب) أحد العلماء الكبار (وسليمان بن يسار) أحد الفقهاء السبعة (سُئِلَا) بيناه المجهول (من رجل زوج عبداً له) أي عبده (جارية له) وقولته: عبداً له. ليس باحتراز، بل المراد أن رجلاً زوج جاريته رجلاً (فطلّقها العبد البتة) أي مطلقاً (ثم وهبها سيدها له) أي وهب جاريته للنكاح المطلق (هل نحل) تلك الجارية (له) أي للموهوب

(١) «شرح الزرقاني» (٢/١٢٧).

(٢) «المتقى» (٣/٣٢٤).

بملك البين؟ فقال: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

١٠٩٥/٣٢ - **وحدثني عن مالك** أنه سأل ابن شهاب عن

رجل كانت له أمة مملوكة فاشترها وقد كان مملوكة وأجاب فقال: تحل له بها بماله من ثم يبت طلاقها. فإن يبت طلاقها فلا تحل له بها حتى تنكح زوجاً غيره.

تمطير (بملك البين؟ فقال: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره).

قال النجاشي^(١) (أن مالكاً إذا عتق أو حرمة أو ابتاعاً أو ميراثاً لا

يختلف بوجه الملك حصه الملك، فملك لم يختلف في الإباحة

بالصاحب^(٢) وإذا كان الطلاق ثلاثاً في الحرمة أو تسنين في

الأمة لم تحل حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها. ثم قال: نكاح الزوج مطلقاً والفروجية المطلقة إنما ثبت نكاح صحيح.

قال ابن القيم^(٣) وإذا فداها لم يملكها بغير أمة، ثم ملكها أو

فداها بغيره، فإلزاماً وإحقة، ثم صهر على الدار، فملكها لا يحل له وطؤها بملك البين. حتى يزوجها، يدخل بها تزوج لم يملكها، أم

١٠٩٥/٣٦ - (مالك أنه سأل ابن شهاب) الزهري (عن رجل كانت له

أمة مملوكة) لأحد (فأشترها) تزوج (وقد كان طلاقها) قبل ذلك (واحدة) لأنس فماتت من حرقها كالثلاث في حق الأمة (فقال) الزهري: (تحل له بملك بماله من ثم يبت) بتشديد التاء أي ما لم يملك (طلاقها فإن يبت طلاقها) فلا تحل له بملك منه حتى تنكح زوجاً غيره.

(١) المحرر (٣/١٢٤)

(٢) (١/٢٤٧)

(٣) فتح الباري (١/٣٧)

قَالَ مُنْكَ، فِي الرَّجُلِ يَنْكِحُ الْأُمَّةَ تَتَلَدُّ مِنْهُ ثُمَّ يَنْتَاحُهَا: إِنَّمَا لَا تَكُونُ أُمٌّ وَلَيْدَ لَهُ، بِذَلِكَ الْوَلَدِ الَّذِي وَلَدَتْ مِنْهُ، وَهِيَ الْغَيْرَةُ، حَتَّى تَلَدَ مِنْهُ، وَهِيَ فِي مَنَكَبٍ. بَعْدَ ابْتِنَاحِهِ إِيَّاهَا.

قَالَ تَتَلَدُ: وَإِنْ اشْتَرَاهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ، ثُمَّ وَضَعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، كَانَتْ أُمٌّ وَلَيْدَهُ بِذَلِكَ الْحَمْلِ، يَتِمُّ نَزْرُ، وَإِنَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): فِي الَّذِي يَبْنِجُ الْأُمَّةَ مَعْدُ أَبٍ طِفْئَهَا وَاحِدَةٌ أَمَّا تَعَالٍ لَهُ مَمْلُوكٌ يَمِينٌ كَالْأَجْنَبِيَّةِ، لِأَنَّهُ مَلِكٌ التَّمَنُّعُ بَعْدَ ابْتِنَاحٍ بِهِ الْوَلَدَ، فَإِذَا تَمَّ يَتَقَدَّمُ فِيهِ مِنَ الطَّلَاقِ مَا يَمْنَعُ ارْتِنَاحَهَا جَازَ لَهُ أَنْ يَسْتَبِيحَهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَإِذَا كَانَ الَّذِي تَقَدَّمُ لَهُ نَيْهَا مِنَ الطَّلَاقِ يَمْنَعُ ارْتِنَاحَهَا، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ اسْتِدْحَةَ وَطْنَهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ كَمَا تَوَارْتَجَعُهَا، وَأَسَافُ نِكَاحُهَا، اهـ.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَنْكِحُ الْأُمَّةَ تَتَلَدُ مِنْهُ) بِالْمَرْحَةِ (ثُمَّ يَنْتَاحُهَا) رَوَاهَا (إِنَّمَا لَا تَكُونُ أُمٌّ وَلَيْدَ لَهُ) أَيُّ لِلزَّوْجِ الْمُسْتَشْرِي (بِذَلِكَ الْوَلَدِ الَّذِي وَلَدَتْ مِنْهُ) بِالْمَرْحَةِ (وَهِيَ) أَيُّ وَالْعَالُ أَنَّهَا إِذَا كَانَ مَمْنُوكَةً (لِغَيْرِهِ) إِذَا الْوَلَدَ حِينَئِذٍ مِلْكُ لَسِيدِهَا، وَأَمَّا الْوَلَدُ تَكُونُ إِنْ وَلَدَتْ مِنْ مَالِكِهَا، فَحَمْلُهَا مِنَ السَّيِّدِ يَكُونُ حُرًّا، ثُمَّ يَسْتَمَرُّ ذَلِكَ أَيْ عَدَمُ كَوْنِهَا أُمٌّ وَلَدَ (حَتَّى تَلَدَ مِنْهُ، وَهِيَ) جَمْلَةٌ حَالِيَةٌ (فِي) مَلِكِهِ بَعْدَ ابْتِنَاحِهِ إِيَّاهَا) لِأَنَّ الْوَلَدَ إِذَا كَانَ يَكُونُ مَلِكًا لَهُ يَمِينٌ

(قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ اشْتَرَاهَا) رَجُلًا (وَهِيَ حَامِلٌ) مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ، وَلَمْ تَسِدْ بَعْدَ (ثُمَّ وَضَعَتْ عَتْنَهُ) أَيُّ وَلَدَتْ بَعْدَ شِرَائِهَا (كَانَتْ أُمٌّ وَلَيْدَهُ) أَيُّ نَصِيرٌ أَمْ وَلَدَ لِمُسْتَشْرِي (بِذَلِكَ الْحَمْلِ) الَّذِي وَلَسَتْهُ فِي مِلْكِ الزَّوْجِ السَّابِقِ الَّذِي اشْتَرَاهَا، زَادَ فِي الْمُهَنْدِيَةِ (فَيَسَارِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ) بِالْأَحْكَامِ.

قَالَ الرَّزْقَانِيُّ^(٢): وَبِهِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ: لَا تَكُونُ أُمٌّ وَلَدَ

(١) الشَّافِعِيُّ (٣/٣٩٤).

(٢) مَشْرِعُ الرَّزْقَانِيِّ (٣/١٦٢٨).

وإن ملكها حرة حتى نحمل منها هي ملكة، فإن أنكر حبيدها وأصحابها إذا ملكها معه ولأنها منه صارت أم ولد، وزعمه من عند الصحابة: أن يكون أم ولدها من أبيها، ويجوز أن يكون له أم ولد، قال: وهذا واضح، اهـ.

قال ابن رشد: "أما مني فكانت أم ولداً ولهم انتماء على أنها تكون أم ولد إذا ملكها قبل حملها منه، واحتلوا به ملكها وهي حرة من أم ولد أو كانت ملكاً منه، فلا يكون أم ولد إذا ولد لها ولدت منه قبل أن يملكها، ولأن أبي حنيفة: تكون أم ولد، وإن كان يقول ثالث إذا ملكها وهي حرة، والشافعية: أن تكون أم ولد من جميع الأحوال، اهـ.

وهي ظاهرة في: "من استأجر أمة غيره نكاح ثم ملكها صارت أم ولد له، وهذا الذي في روضة الفهم لا نص، لأننا سبقنا مراراً فلا تكون أم ولد له، كما إذا عتق من الزنا، ثم ملكها الزانية، وهذا لأن أوصية الله أن يعار عتق المولود حراً، فله حرم الأم في تلك الأحوال، انظر في اختلاف الكل.

وله أن تسبب هو الحرثة، والحرثة أحد شفتيها يسمى الوعد، الواحد، أي كل واحد منهما، فعلاً، وقد ثبت التسبب، فثبتت الحرثية بنده المرسط، بخلاف الزنا، لأنه لا تصب فيه المولود إلى الزاني، وإنما يعق على الزاني، لأنه جزؤه حقيقة هو، والله، قال ابن أبي عمير: "فإن صارت أم ولد، أي ملكة المولود الذي ولد له بعد النكاح، ولم يكن له من قبل فساداً، وهو قول أحمد في رواية." اهـ.

(١) طبر: حالات، (١١: ٢٤٠).

(٢) إمامة حبيده (٢: ٣٩٣).

(٣) (١٠: ٢٠٩).

(٤) فتح المشر (٤: ٣٢٦).

(١٤) باب ما جاء في كراهية إصابة الأخنتين بملك اليمين، والمرأة وبنتها

(١٤) ما جاء في كراهية - بتخفيف الياء مصدر كره مثل كراهة - إصابة
الأختين - أي جمعهما في الوطء - بملك اليمين و

الجمع في الوطء بين - المرأة وبنتها - عطف على أختين أي إصابتها.
هكذا في النسخ المصرية والمحلى وعامر السخ الهندية بلفظ «المرأة
وبنتها» وفي متون السخ الهندية يدنها «والجمع بينهما» والأوجه الأول،
لأنه على هذه النسخة تكون في الباب سائتان، وعلى نسخة «والجمع
بينهما» تكون مسألة واحدة، ولم يبق للأثر الأول محي في الباب، وذكر
الموفق^(١) الكلام في ذلك في عدة فصول، فأذكر منه ومن غيره فصولاً في
الباب، وما كان من غيره أمزوه إلى فائلك.

الأول: يجوز الجمع بين الأختين في الملك، بخبر خلاف بين أهل
العلم، وكذلك بينها وبين عمها وخالتها، ولو اشترى جارية فوطئها حلّ له
شراء أختها وعمتها وخالتها، لأنّ الملك يقصد به انتمون دون الاستمتاع،
وكذلك حلّ له شراء المجوسية، والثوبية، والمزوّجة، والمحرمة عليه بالرضاع
والنصاهرة.

الثاني: لا يجوز الجمع بين الأختين من إيمانه في الوطء، نفس عليه أحمد
في رواية جماعة، وكرهه عمر، وعثمان، وعلي، وعصام، وابن عمر
وابن مسعود، ومن قال بتحريمه جابر بن زيد وطارق ومالك والأوزاعي
وأبو حنيفة والشافعي، وررّ عن ابن عباس أنه قال: أحلّتهما أي، وحرمتها
آية، ولم أكن لأفعله، مرويّ نحو ذلك عن علي، وروى ابن منصور عن
أحمد، وسئل عن الجمع بين الأختين المملوكتين أحرام هو؟ قال: لا أقول:
أحرام. ولكن نهى عنه، وظاهره أنه مكروه غير محرم.

(١) انظر: المنهاج (٩/٥٣٧).

وفإن دود وأهل الطاهر: لا يحرم استدلالاً بالأية المجعلة، لأن حكم الحرائر في الوطء مخالف لحكم الإماء، ولذا تحرم الزيادة على أربع في الحرائر، وتباح في الإماء بغير حصر. والمذهب تحريمه للأية المحرمة.

قال المحافظ^(١): الجمع بين الأختين في التزويج حرام بالإجماع، سواء كانتا شقيقتين أم من أب أو من أم، سواء التمسق وانرضاع، واختلف فيما إذا كانتا بملك اليمين، فأجازاه بعض السلف، وهو رواية عن أحمد والجمهور وفقهاء الأمصار على الجمع، وحكاها الثوري عن الشيعة. اهـ.

الثالث: إذا كان في ملكه أختان فله وطء إحداهما في قول أكثر أهل العلم، وقال الحكم وحماة لا يقرب واحدة منهما، وذوي ذلك من الشعبي، وذكره أبو الخطاب مدعي لأحمد، وتا: أنه ليس يجمع بينهما في العرائش فسمي بحرم.

الرابع: إذا وطئ إحدى إحداهما فليس له وطء الأخرى قبل تحريم الموطوءة على نفسه بإخراج عن ملكه أو تزويج، وهو قول علي وابن عمر - رضي الله عنهم - والحسن والأوزاعي وإسحاق والشافعي، وقال قتادة: إن استبرأها حلت له أخوها، لأنه قد زال فراشه.

الخامس: إذا أخرجها عن ملكه لم تحل له أختها حتى يستبرئ المخرجة، ويعتبر براءتها من الحمل.

السادس: إن وطئ أخته الأختين معاً فوطء الثانية مخترم، ولا حد فيه، ولا يحل له وطء إحداهما حتى يحرم الأخرى، ويستبرئها، وقال القاسمي وأصحاب الشافعي: الأولى باقية على الحل، لأن الوطء الحرام لا يحرم الحلل، إلا أن القاضي قال: لا يطرؤها حتى يستبرئ الثانية.

(١) فتح الباري (٩/١٦٠).

١٠٩٦/٢٣ - **حَفِظْنِي** نَحْنُ عَنِ خَالِكَ، عَنِ ابْنِ سَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَزَاةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ عَنِ السَّوَادِ وَابْنَتِهَا، مِنْ مَلَكَ الْيَمِينِ تَوَطَّأَ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ الْآخَرَى. فَقَالَ سَفَرٌ: مَا أَحَبُّ أَنْ أُخْبِرَ بِمَا.....

ولنا: أَنَّ غَزَاةَ قد صارت مراثٍ له، بِمَحَبَّةِ نَسَبٍ وَلَدَهَا، حَرَمَتْ عَلَيْهِ أَخْبَارَهَا، لِمَ وَطَنَهَا ابْنُهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ. إِنْ الْحَرَامُ لَا يَحْرُمُ الْحَلَالُ ابْنَ الْخَيْرِ صَحِيحٌ، وَهُوَ مَثَرَاتٌ بِمَا لَوْ وَطَّأَ الْأَوَّلَى فِي حَبْطٍ أَوْ إِحْرَامٍ حَرَّمَ لَهُ سَرِيَّةَ أَخِيهَا، وَاحْرَمَ سَائِرَ أَهْلِهَا وَبَنَاتِهَا، قَالَ ابْنُ عَسَاكِرٍ: لَوْ اشْتَرَى أَحَدٌ أَمَةً الْعَوَّلَةَ جَارَةً لَوَطَّأَ الْأَوَّلَى، وَنَسَبَ لَهُ وَطْأَ الثَّانِيَةِ مَا لَمْ يَحْرُمِ الْأَوَّلَى عَلَى نَفْسِهِ. وَلَوْ وَطَّأَ أُمُّهُ نَسَبَ لَهَا وَلَوْ وَطَّأَ وَاحِدَهُمَا فَتَنَ يَحْرُمُ الْآخَرَى، أَيْ:

لِلصَّاحِبِ: مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَصْبَحَ الْمُسْلِمُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: **فَوَقَّرْتُمْ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ** (١) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ أَوْ النِّكَاحِ وَهَذِهِ الْيَمِينُ فِي غَزَاةَ كَذِبٌ سَوَاءٌ، أَيْ:

١٠٩٦/٢٣ - (مَلَكَ عَمْرٍو ابْنِ سَهْبٍ) الزَّهْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) مَصْرًا (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) وَكَجَرًا (ابْنُ عَتَبَةَ) بِعَسَمٍ نَعِيمٍ وَسَكُونِ الْمُنَادَةِ الْمَرْفُوعِ (ابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْبَلٍ الْهَذَلِيِّ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَوَى اللَّهُ عَنْهُ - (أَنَّ عَمْرًا مِنَ الْخَطَّابِ) - رَوَى اللَّهُ عَنْهُ - (مَثَلُ بَيْتٍ - الْمَجْهُولُ) أَيْ الصَّرَافُ وَابْنَتُهَا) أَيْ عَمْرٍو وَبَنَاتُهَا (مِنْ مَلَكَ الْيَمِينِ تَوَطَّأَ) سَاءَ تَسْجُوهَا، (إِحْدَاهُمَا بَعْدَ الْآخَرَى) سَوَاءٌ تَوَطَّأَ الْأَمَّ بَعْدَ الْبَيْتِ أَوْ عَكْسَهَا

(فَقَالَ عَمْرٍو) - رَوَى اللَّهُ عَنْهُ - (مَا أَحَبُّ أَنْ أُخْبِرَ بِمَا) أَنْ تُجِيرَ هَذَا كَذَا فِي السَّجِّ الْهَدَاةِ وَهَذَا عَلَى... أَحَدِهِمَ وَالرَّائِ، وَبِهِ جَمِيعُ الْمَنْعِ الْحَضَرِيَّةِ مِنَ الْمَتُونِ وَخَرُوجِ طَلْفِهَا خَرُوعًا، قَالَ الْبُرْقُومِيُّ (٢): بِمَنْعِ تَهْمَةٍ وَسَكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ

(١) سُرَّةُ الدُّنَا، الْآيَةُ ٢٣

(٢) الْمَنْزُومَةُ فِي الْبُرْقُومِيِّ، ١٤٨/٣١، وَفِي الْأَعْلَى، ١٢٤٩/٦٦.

جميعاً. ونهى عن ذلك.

ومع الموحدة أي أطامها، يقال تلخرأي: خير، ومنه المحاربة، اهـ.

وقال الباجي^(١): معناه أعرف حال هذه وهذه بالسوط مأخوذ من الاختيار، اهـ. ولغز محمد في السوط^(٢) لا أحب أن أحيزهما جميعاً، ونهاه، وهو من الإجازة أي لا أحب أن أحيز الجمع بينهما وطناً، وهكذا يلفظ أحيزهما، حكى الأثر المذكور ابن كثير عن مالك (جميعاً ونهاه عن ذلك) نهى تحريم مانعاً العلماء، إلا ما روي عن ابن عباس، أحلتهما آية وحرمتها آية ولم تكن لأفعله، ولم يوافقه أحد، لأن الله حرم ذلك في النكاح، وملك اليمين تبع له إلا في العدة، قاله الزرقاني^(٣).

قال الباجي^(٤): يريد لا أحب أن أكون واحدتهما جميعاً، وذلك يقتضي أنه متى وطئ إحداهما أبتها كانت، امتنع من وطئ الأخرى، قال ابن وهب: وقد بلغني عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: قد نزل في القرآن النهي عن ذلك، يريد - والله أعلم - «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ» الآية، وفيها «وَأُمَّهَاتُ بَنَائِكُمْ» الآية.

وهذا على أن يحمل النساء على مقتضى اللغة دون عرفها، وكذلك الربائب فيكون التحريم عاماً في السوط بالنكاح وملك اليمين، قال مالك: ولا بأس أن يجمع بينهما بملك اليمين، فمن وطئ منهما الأم أو البنت فقد حرمت عليه بذلك الأخرى أبداً، اهـ.

وقال ابن كثير في تفسير هذه الآية بعد ما حكى الأثر المذكور: قال

(١) «المصنف» (٣/١٣٢٥).

(٢) (هر ١٨٠) ج (٥٣٧).

(٣) «شرح الزرقاني» (٣/١٤٨).

(٤) «المصنف» (٣/١٣٢٥).

١٠٩٧/٢٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
تَمِيمِ بْنِ قُؤَيْبٍ، أَنَّهُ رَحِلًا سَأَلَ نِكَاحًا مِنْ حَتَّابِ بْنِ الْأَعَشَنِ بْنِ
وَيْلَتِ الْأَيْدِي، هَلْ يَخْصَعُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ حَتَّابٌ: «وَأَمَّا أَنْتَ
وَحَرَمُهُمَا آيَةٌ.....»

النسخ الذي عند القمي: لا خلاف بين العلماء أنه لا يحل لأحد أن يطلق امرأة
ومنها من ملك النسيء. لأنه تعالى حرم ذلك نحو النكاح، قال: «وَأَمَّا أَنْتَ
يُنَافِيكُمْ» الآية. «ملك النسيء» عندهم نوع نكاح إلا ما روي عن ابن عمر
وبن عباس، وليس على ذلك أحد من أئمة الفتوى، ولا من شعهم وحكمهم من
صريق يسر قلت لا يرى حاشا: أينما أدخل على امرأة وابنتها مملوكين له، قال:
أعادهما آية وحدهما آية، وأم النسيء لا أعنه.

١٠٩٧/٢٥ - (مالك عن ابن شهاب الزهري عن قبيصة) يفتح القاف،
وتسمى البقرة (المن قؤيب) عظم المعجمة وتفتح المعجمة مصرأ ابن خليفة
جهلن مفتوحين بينهما لام ساكنة أحزابي النسيء. في رواية من روى النسخة.
توفي سنة يبعع وتمايز (أن رحلا) لم يسم فأنه الزرقي، وقال الناجي: اسم
الحاتل فبأنه الاسم كذا في الأصل، والظاهر غلط أنه تعريف من النسخ،
والصواب: بار الأسلمي، كما سيأتي من روى البيهقي.

(سأل عثمان بن عفان عن الأخنيس من ملك البسر، هل يجمع است،
لتعير (نسيء) ما يوطأ (سأل عثمان) - رضي الله عنه -: «أحلتهما آية
وحرمتهما آية» زاد في نسخ جديدة بعد ذلك خط «أخرى» ونسب هذه في
المصرية، قال ابن حبيب يريد آية التحليل فإنه تعالى: «لَا تَحِلُّ لَكَ الْأَرْوَاحُ أَوْ مَا
شَكَتْ أَنْفُسُهُمْ مِنْهُنَّ إِلَى مُلْكِهِمْ (٢٢٤)» وقوله تعالى: «هُوَ الَّذِي مَلَكَ بَيْنَ يَدَيْهِ»

(٢٤) انظر: الأمانة (١٠٩٧/٢٤)

(٢٥) النسخة (١٠٩٧/٢٥)

فَلَمَّا أَنَا فَلَا أُحِبُّ أَنْ أَصْنَعَ ذَلِكَ.

مَلَكَتْ أَيْتُكُمْ^(١) ومعنى ذلك أنه عم، ولم يخص أختين من غيرهما.
ويريد بآية التحريم «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ»^(٢) فإنها عامة في
تحريم الجمع، ولم يخص ملك يعين ولا غيره، فانقضى فيها أهل الأمصار على
المنع من ذلك، وهو المشهور عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. كذا في
«المنقذ».

وعز الزرقاني الآية الثاني من آتي التحليل إلى ابن سيب، والأولى إلى
غيره، وحكي عن ابن عبد البر: يريد تحليل الوطء بملك اليمين مطلقاً في غير
ما أتت، فكانه حمل الآية على الجنس.

قال الباجي^(٣): وجه الدليل أن آية التحريم عامة في لملك، خاصة في
الأختين، وقوله تعالى: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْتُهُمْ» عامة في الأختين وغيرهما،
خاصة في ملك اليمين، فكلا الآيتين خاصة من وجوه عامة من وجوه أخرى، إلا
أن آية ملك اليمين قد دخلها التخصيص بجمع، وهي في المحنة والخلة والأم
من الرضا، فإنه لا يجوز وطؤها بملك اليمين، وآية التحريم لم يدخلها
تخصيص، فوجب حملها على عمومها، وتخصيص لأخرى بها أولى
وأخرى، اهـ.

وفي تفسير ابن كثير: قال ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن مسعود: إنه
سئل عن الرجل يجمع بين الأختين، فكرهه، فقال له يعني السائل قال تعالى:
«إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْتُكُمْ» فقال له ابن مسعود: معرك مما مَكَتَ يَمَكْتُ، اهـ.
«فَلَمَّا أَنَا فَلَا أُحِبُّ أَنْ أَصْنَعَ ذَلِكَ» أي أجمع بين الأختين بملك اليمين في
الوطء، بما احتياطاً تعارض الدليلين، وأما على الوجوب، تقديم المحظر على
الإباحة.

(١) سورة النساء: الآية ٢٣.

(٢) «المنقذ» (٣/٣٢٦).

قال: فخرج من عنده، فلقى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، فسأله عن ذلك؟ فقال: لو كان لي من الأثم شيء، ثم وجدت أحداً فعل ذلك، لبعته بكراً.

قال أبو شهاب: أراه غلي من أبي طالب.

(قال: مبصّر: (فخرج) السائل (من عنده) أي عثمان - رضي الله عنه - (فلقى رجلاً) آخر من أصحاب النبي ﷺ، فسأله عن ذلك؟) لأن عثمان - رضي الله عنه - لم يحرم الحكم بالحرم وسباني من رواية أبي بصير فربما أن أصحابي المذكور سأل عنه بما أثنى (فقال) الصحابي المذكور: (لو كان لي من الأثم شيء) أي من الخلفاء والحكومة. يعني أنه كانت أي حكومة علي - رضي الله عنه - (ثم وجدت أحداً فعل ذلك) أي جمع بين الاثنين (لبعته بكراً) باعتيم أي عداً، أي لأجرب عليه عبدة راجية عن مثل ذلك، فإن لأمره إمكان العبادة التي تنكّل الناس من فعل ما عملت له حرام.

قال أبو عبد الله: لم يقل حدثه حد ابن، لأن الثناؤك ليس بذي إجماعاً، وإن أجمع إلا ما لا يفتقر إجماعاً. وهذا شبهة قوية، يعني قول عثمان وعمر، هـ - قال عياض: وهذا بخلاف قول من يعزى لسلف، ثم استقر الإجماع بعده على السح لا طائفة من الخارج لا يلتفت إليها.

(قال ابن شهاب: أراه) أي الصحابي الثاني المذكور في قول الأرمدة (سئل عن أبي طالب) قال: ابن عمه أبو في الاستدراك: (١) إنما أثنى قصة علي - رضي الله عنه - أبعثه عبد الملك بن مروان، وهو أمة كاتب، يستغلون ذلك علي - رضي الله عنه - لا سيما ما حالف فيه عثمان.

ثم أخرج من عند البراء بسنده إلى إياس بن عامر قال: سألت علياً -

(١) (١٢٤١/١٦٦)

(٢) (١٢٤٢/١٦٦)

رضي الله عنه أن لي اختين سما منذ كنت يميني، اتخذت إحداهما سرية، فولدت لي أولاداً، ثم رعت في الأخرى، فما أحسب؟ فقال علي - رضي الله عنه - تئيل التي كنت نظأها، ثم نظأ الأخرى، قلت: فإن ناساً يقولون: بل تزوجها، ثم نظأ الأخرى، فقال علي - رضي الله عنه -: أرأيت إن طلقها وزوجها أو مات عنها، ليست ترجع إليها؟ لأن تعقها أسلم إليك.

ثم أخذ علي - رضي الله عنه - بيدي، فقال لي: إنه يحرم عليك مما منكك يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله - عز وجل - من الحرائر إلا لعدد، أو قال إلا الأربع، ويحرم عليك من الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب.

قال ابن كثير في "تفسيره"^(١): وقد روى عن علي - رضي الله عنه - بحر ما روى عن عثمان، قال أبو بكر بن مردويه بسنده إلى ابن عباس قال: قال علي - رضي الله عنه -: حرمتها آية وأختها آية، الحديث.

وقال السيوطي في "الندوة"^(٢): أخرج ابن أبي شيبه والبيهقي من طريق أبي صالح عن علي - رضي الله عنه - قال في الأخوين المملوكتين: أحلتها آية، وحرمتها آية، ولا أمر ولا نهى ولا أحل ولا أحرم ولا أعمل أنا ولا أعل بي.

وراد الخصاصة من طريق الشعبي عن علي: فإذا أحدهما آية وحرمتها آية، فالحرمان أولى، وأخرج السيوطي بطريق عن ابن عباس أنه قال: أحلتها آية، وحرمتها آية، وفي طريق عن ابن عباس، وأن تجمعوا بين الأخوين، قال: ذلك في الحرائر، فأما المملوك فلا بأس، وفي أخرى عن ابن عباس، أنه كان لا يرى بأساً ما يجمع بين الأخوين، المملوكتين.

(١) (١/٦٩) - (٢/٢٥)

(٢) "الندوة" (٢/٢٤١).

أَوْ غَيْرِ عَبْدِهِ.

المصرية. ومو الأوجه، لانه بيان لقوله أولاً «بنكاح» وفي النسخ الهندية بحرف
 انعطف، «بلفظ» أو يزوجه (أو غير عبده) هكذا في جميع النسخ الهندية
 والمصرية إلا نسخة الرزقاني ففيها: «أو عبد غيره»، زوائد في المخرج أو حراً
 شرطه، اهـ.

وأما على النسخ الأولى، فلا حاجة إلى هذه الزيادة، فإن غير عبده
 يشمل عبد الغير والحرة، قال النحوي^(١)، وهكذا كما قال ابنه لا يحل الجمع
 بينهما في الميسر بملك الميسن ولا غيره، ولا بأس بجمعتهما في ملك
 يمينه، فإن اجتمع في ذلك قبل الموطأ فله أن يضا أيهما شاء. فإذا وطن
 إحداهما حرمت عليه الأخرى حتى يحرم على نفسه التي^(٢) وطن. لأن معنى
 الجمع بينهما في أن يبيح وطأهما ومعا في ملكه، فإذا كان إحداهما حرم
 عنه نيل الأخرى: اهـ.

واختلفت مجلة المذاهب في أسباب التحريم، ففي «المحلى» بعد قوله: «أو
 يزوجه» عبد غيره: «وه قال الشافعي». وقال أبو حنيفة: لا تحل بالزواج
 والكتابة، ويشهد لقوله ما رواه ابن أبي شيبة عن علي - رضي الله عنه -: «لا
 يطأ الأخرى حتى يهرجها من ملكه» وله عن ابن عمر: «لا يقع على الأخرى،
 ما دامع الأخرى في ملكه»، وروى محمد في «الأثر»^(٣) عن ابن عمر، أنه
 قال في الأمتين الأخنتين تكونان عند الرجل يطأ إحداهما: إنه لا يطأ الأخرى،
 حتى يملك فرج أمة^(٤) وطن غيره. قال محمد: «وه تأخذ» وهو قول
 أبي حنيفة، اهـ.

(١) المسقى (٣٦١/٣).

(٢) كذا في الأصل، شر.

(٣) (ص ٩٧).

(٤) كذا في «المحلى» وفي «الأثر» ستر بملك فرج التي وطن عبده، اهـ - شر.

قلت: ما حكى عن علي - رضي الله عنه -، فلظاهر أن مذهبه - رضي الله عنه - هو ذلك. وقد تقدم قريباً عند مبسوط فبعض سأل عن تزويجها. فقال: أُرِيت لو طلقها أليست ترجع إليك؟ وما حكى عن الحنفية بحالغها ما في التفروع. وما حكى من قول محمد في الأثارة ليس ينص في عدم الحنة بالتزويج، بل كلامه في الأثر نص في سنها بنكاح وغيره.

وقال العمري^(١): إذا طلق إحداهما أليس له وطء الأخرى قبل تحريم الموطوءة عنى نفسه بالخراج عن سنكه أو تزويج، هذا قول علي وابن عمر والحسن والأوزاعي وإسحاق وإسحاق، وإن ربه له تحلل له أختها، لأن مسه من وطئها لحمل الممنوع لا استحريمها، ولذا يحل له يذو الممنوعين في وطئها، وقال قدامة: إن استأمرها حلت له أختها، لأنه قد زال نواسته. فأشبه ما لو زوجهما.

وإن حرم إحداهما على نفسه لم ينبح للأخرى، لأن هذا لا يخرمها، إحداهما هو عين بكفر، ولو كان يحرعها إلا أنه لغرض، متى شاء أزاله بالكفارة، فهو كالنكاح والنفاس والإحرام والصبام، وإن كان إحداهما طاهر كلام العمري أنه لا تحلل له الأخرى، وقال أصحاب الشافعي: تحلل له الأخرى، لأنها حُرِّمَتْ عليه بسبب لا يفتر عنى دفعه، فأشبهه التزويج، ولنا: أنه بسبب من استحرامها، أخر.

وقال ابن الهمام^(٢): فيمن تزوج أخت أمه موطوءة لا يطرأ واحدة صهبا عند القضاء حتى يحرم، لأنه على نفسه يسب كعب تكل أو البعض والله مع السلم والإعتاق أو بالكفارة والتزويج، وعن أبي يوسف: لا تحلل المكنوحة بالكتابة، وقال من عابثير: في أسباب تحريم المملوكة ببيعها كلاً أو بعضاً،

(١) (١٠٩٨/١)

(٢) (١٠٩٨/٢)

(١٥) باب النهي عن أن يصيب الرجل أمة كانت لأبيه

واعاقها كذلك ومينع مع النسل، وكتابها، وتزوجها نكاح صحيح، بخلاف العاصد إلا إذا دخل بها الزوج، فإنها لوجوب العدة عليها منه تحرم على المالك.

ولا يؤثر الإحرام والحبس والرهن والإجازة والتدبير، لأن فرجها لا يحرم بهذه الأسباب، فإن عادت الموطوعة إلى ملكه بعد الإخراج سواء كان بفسخ أو شراء جديد لم يحل وطء واحدة منهما حتى يحرمها على نفسه بسبب كما كان أولاً، اهـ.

وقال الدردير^(١): حُبَّتْ الْأَخْتُ اثْنَانِ مِنَ كُلِّ مُخْرَقَتِي الْجَمْعِ، إِذَا أَرَادَ طَوءَ الثَّانِيَةَ بِمَلِكِهِ أَوْ نِكَاحَ سِتْنِيَةِ السَّامِعَةِ أَوْ زَوَالَ مَلِكٍ عَلَيْهَا بَعْتًا، وَإِنْ لَأَجَلَ أَوْ كِتَابَةً أَوْ إِنْكَاحًا يَكُونُ صَحِيحًا لَا زَمًا أَوْ فَاسِدًا بِمَضِيِّ الدَّخُولِ أَوْ أَسْرٍ أَوْ بَاقٍ أَوْ إِبْسٍ أَوْ بَيْعٍ، وَلَا صَبْرٍ وَرَقَّةً مِنْ أُمَةٍ وَإِحْرَامٌ وَلَا بَيْعٌ خِيَارٍ إِلَى آخِرِ مَا قَالَ، قَالَ الدُّسُوقِيُّ: اقْتَصَارُهُ عَلَى الْعَتَقِ وَالْكِتَابَةِ يَقْتَضِي هَدْمَ جُلْبَةِ الْأَخْبِ بِتَدْبِيرِ السَّائِقَةِ، اهـ.

النهي عن أن يصيب - أي يجامع - الرجل أمة كانت لأبيه

قد عرفت فيما سبق أن النوط ثلاثة أنواع: وهو حلال، وهو وطء في نكاح صحيح أو ملك يمين، فيعقل به تحريم المصاهرة [جماعاً] والثاني: لوطء بالشبهة، وهو النوط في نكاح فاسد أو شراء فاسد، أو وطء امرأة طنها مرأتها أو أمة وأشباه هذا، فيعقل به التحريم [جماعاً] كتعلقه بالوطء المباح إلا أنه لا يصير به الرجل محرماً لمن حرمت عليه، ولا يباح به النظر إليها، ووطء محرم حراماً محضاً، وهو الزنا، ثبت به التحريم عند أحمد في رواية جماعاً. وكذا عند الحنفية خلافاً للمالك والشافعي.

(١) - شرح الكبير (٢/٢٥٤)

وأما ما دون الوطء فقال المصنف^(١) النساورة فيما دون الفرج إن كان بغير شهوة لم ينشر لتحريمه بعد خلاف معلوم، وإن كانت شهوة وحاصت هي أحسية، فكذلك وإن كانت النساورة لامرأة سخله له كإمرأته ومملوخته لم ينشر، فلهما ابتهاج، وإن قال طائفة وعمر بن دينار، وإن الأمة فمضى بانشرها دون الفرج لشهوة، فهل ثبتت به تحريم النساورة؟ فيه روايتان: إحداهما: ينشرها، يعني ذلك غير أن عمر وابن عمر، ومسروق، وروى قال القاسم، ومكحول، وإسحق، والشافعي، ومالك، والأوزاعي، وأبو حنيفة، ومطير، والسيدي، وهو أحد قائلَيْ الشافعي، وأرواية الثانية: لا يثبت به التحريم.

وروي عن أبي فرج امرأة شهوة عهد كلسها بشهوة، فيه روايتان: إحداهما: ينشر النساورة، وهو ثبت عن عمر، وابن عمر، وعاصم بن سعد، وابن عمرو، وهو قول القاسم والحسن ومجاهد ومكحول وحماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة، أما الذي عن ابن مسعود مرفوعاً: "من نظر إلى فرج امرأة لم يخل له منها واستها"، والثالثة: لا يتعلق به التحريم، وهو قول الشافعي وأكثر أهل العلم.

وأما النظر إلى سائر البدن فهو ينشر حرمة، وقال بعض أصحابنا: لا يورث بين النظر إلى الفرج وسائر أبدن شهوة، وأصحح خلاف هذا، وإن غير الفرج لا ينافس فيه، ولا خلاف نعلمه أن النظر إلى الوجه لا يثبت الحرمة، وكذلك غيره، ولا خلاف، "بعضاً" في أن النظر إذا وقع من غير شهوة لا ينشر حرمة، لأن للسفر الذي هو أبلغ منه لا يثبت إذا كان بغير شهوة، فانظر أولي، هو.

وقال الجعدي^(٢): انظر أسحاستا والشرني ومالك والأوزاعي والليث

(١) المصنف (١٤١: ١٩٦).

(٢) أحكام القرآن (١: ١٢٠).

ولناقصي، أو اللبس بشهوة. بمنزلة الجماع في تحريم أم المرأة وبهنا، فكل من حرم بالوطء، الحرام أوجبه باللمس إذا كان لشهوة، ومن لم يوجبه بالوطء، الحرام لم يوجبه باللمس لشهوة، ولا خلاف أن اللبس الجماع في الزوجة ومثلت الميسرة يوجب تحريم الأم والنسب، إلا نسبتا بحكمي عن أبي شرملة أنه قال: لا تحرم باللمس، وإنما تحرم بالوطء الذي يوجب مثل الجماع، وهو قول شاذ قد سبقه الإجماع.

وقد اختلف الفقهاء في النظر، هل يحرم أم لا؟ فقال أصحابنا جميعاً: إذا نظر إلى فرج شهوة كان ذلك بمنزلة اللبس في إيجاب التحريم، ولا يحرم النظر للشهوة إلى غير الفرج، وقال الشافعي: إذا نظر إلى فرجها، وهو حرم عليه أمها وبهنا، ولم يشهد الشهوة، وقال مالك: إذا نظر إلى شعر حانية شاذاً أو صدرها أو ساقها أو سرة من يحاسبه شذاً حرم عليه أمها وبهنا، وقال أبو نعيم: النظر لا يحرم ما لم يلبس، اهـ.

وفي «الدر المختار»^(١) اللبس ونحوه كالدخول عند أبي حنيفة، قال ابن عابد: لا ينبغي أن المني يافعه إلى اللبس ونحوه، كالموطء في إيجانه حرم المصاهرة من غير اختصاص بحوض دون موضع، لكن لما كانت الأمة مصححة بحرمة الراتب بقية الدخول ويعلمها عند عدمه كان ذلك مظنة أنه يزعم أن خصوص الدخول فيها لا بد منه، وأن تصریحهم بأن اللبس ونحوه يوجب حرمة المصاهرة مخبر من بقاها الراتب لظاهر الآية، فنقل التصريح عن أبي حنيفة بأنه قائم مقام الوطء، مما يدفع ذلك الوجه.

ثم قال صاحب «النفاذ»: وحرم أيضاً بالمصاهرة أم أبي وهو شهوة ولو لم يلمس على الرأس، وأصل ما شئت وماضرة إلى فركه، والمطوط إلى فرجها

(١) انظر در المختار (١/١١١)

١٠٩٩/٣٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ خُصْرَ بْنَ
الْخَطَّابِ وَهِيَ لَأَمَةٍ جَدِيَّةٌ أَقْبَالَ، لَا تَنْسَبُهَا.....

الداخل وفروعهم لا ينسبوا إلى فرجها من امرأة أو من، لأن النكاح كونه غير
مطلقة، قال من عاين قوله مطلقاً أي سواء كان يصبي أو امرأة والمعلقة في
عدم إيجاب طه، التمر المصاهرة الخضر بعدم كون الرطه هي المخرج الذي هو
محل الحرث.

وأورد عليه أن النسب يشبهه يوجب التحريم، وهو فيه أقوى، وأحب بأن
المعلقة هي الرطه، السبب لتولد وثبوت التحريم بالنسب ليس إلا لكونه سبباً لهذا
النكاح، ولم ينقض فيه كيد المخرج، لأنهم اتفقوا على أن النظر يشبهه إلى صائر
أعضائها لا غيرها، ما عدا المخرج، انتهى مختصراً.

وقال المردود: "بحرم ما عدا ذلك ولم يسلط حصول زوجته، وسأله
بزوجته، ولو نظر، وهو ما لا تأملك يعني بحرم الأصول، المصون بالتلف لا
بمجرد التملك، قال: وجه الدماء بنونه تعالى: ﴿وَتَحْلُسُ يَهْرًا﴾ مفسر لإمام
الفتاوى بالتلف.

١٠٩٩/٣٦ . (مالك أنه بلغه أن عمرو بن الخطاب) حكاه مالك في إخرجه
البيهقي^١ برأيه ابن كثير عن مالك، وأخرج ابن أبي عمير عن ربيعة ابن الحبارك
عن حجاج عن مكحول أن عمر - رضي الله عنه - حزن حزينة له، فطلبها إليه
بعض بيته، فقال: إنما لا نعلم لك، وبرأيه أبو طالت الأحمر عن حجاج، ما
حزن حاربه له، ونظر إليها، وذكر بنسبه (وهو لأبيه) أي لأبيه، أن أمه لم
بسم (جارية) كانت لعمر - رضي الله عنه - (فقَالَ: لا، بل طالت (لا تَنْسَبُهَا) نسبة
الصبي، قال: لبيجي^٢ قوله - رضي الله عنه - هذا لأنه، بقدره مائة ذلك

(١) الشيخ الألباني (٢/٢٥٠)

(٢) الشيخ الألباني (٢/٢٥٠).

(٣) المصنف (٣/٢٢٩).

فَإِنِّي قَدْ كَشَفْتُهَا.

وَحَقَّقْتُ مَرَّةً مَالِكَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُجَبِّرِ أَنَّهُ قَالَ:
وَهَبَ سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

ابنه لمن لا يحل له وطؤها، وإنما نهاه عنه ليعرفه أنه قد جرى له ما حرم على
ابنه وطؤها.

(فإني قد كشفتها) هذا بيان لعلة منع ابنه عن منها، ومراده على مسلك
المالك ما قال الباجي: يريد أنه قد كشف عنها، ونظر إلى بعض ما تستره من
جسدها على وجه طلب اللذة، قال ابن حبيب: من ملك أمة تلتذذ منها بتفيل
أو تجريد، أو مباشرة، أو ملاحبة، أو منامرة، أو نظر إلى شيء من محاسنها
نظر شهوة، فكل ذلك يحرم على ابنه، وعلى أبيه التلذذ بشيء منها إن ملكها
بعده، ورواه ابن المراز عن مالك وزاده، وكذلك إن نظر إلى ساقها أو سخصها
فلذذاً، فلا تحل لابنه ولا لأبيه.

وقال الفاضل أبو الحسن: إن نظره إلى فرجها أو غيره من جسدها لا
يحرمها، قال الباجي: فأما إن نظر إليها عند اشتراءه أو مرض فقامت عليه،
واطلعت على حروره، ومثت ذلك منه، ففي كتاب ابن المراز عن مالك: لا
يحرمها ذلك على أبيه ولا على ابنه، قال أصح: وذلك عندي إذا صبح هذا،
ولم يكن شيء من اللذة بقلب، ولا بصير، ولا يده، ولا فعل، اهـ.

وعند الجمهور إذا كشفها عمر - رضي الله عنه - بنفسه، فوجد السر
بالشهوة بدائمة، وقال الشافعي في إزالة الخفاء بعد هذا الأثر: قال
أبو حنيفة: النظر إلى الفرج يحرم، وقال الشافعي: لا، قال البيهقي: يشبه أن
يكون الجماع هو المراد بالكشف، فإن أهل المروءات يكتنون عن الجماع بشل
هذا، اهـ.

(مالك عن عبد الرحمن بن المجبر) على زنة المفعول من التجبير، اسمه
أبضاً عبد الرحمن كابنه وأبيه، فهو عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن
عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب (أنه قال: وهب) صه (سالم بن عبد الله) بن

لإبنته جارية. فقال: لا تخرينها. فإني قد أردتها. فلم أنظر إليها.

عمر - رضي الله عنه - عكفا أخرجه البيهقي^(١) برواية ابن بكير عن مالك (الاحتمالية) لسانه. فقال: لا تخرينها بفتح الراء يريد منعه من رطلها. والاستمتاع بها. وهذا اللفظ إذا استعمل، فإنه معناه المنع من الاستفادة المقصودة المعتادة من ملك العبد. ولذا قال نعاني: *فَرَّوْلاً تَرَّوْلاً* أي اشتريته وإيما أراد المنع من أكلها. ولذا قال: *فَفَقَّصْتُهَا* أي قدَّنت لها *لَوْنَهَا*^(٢). وقال: *فَأَوَّاهُكُمْ* أي يترككم *تَشْرِيْكُمْ*. (فإني قد أردتها) يعني أنه أراد رطلها. لأن مثل هذا اللفظ من الإرادة والتشديد والكرهية متى علق على عبي، فإنه يقتضي تعطفه بالفعل المستفود منه. بهذا قال: أردت الحارية، فإنه يعني إرادة جماعها.

وراداً قال: أردت النظام المتضمن ذلك إرادة أكله إلا أن الإرادة صحتها يحتمل أن يريد بها الإرادة بالقلب خاصة. وهذا لا يحرم إلا أن يشترط بها من المشاورة أو النظر ما يوجب التحريم، وأما مجرد الإرادة فلا يتملئز بها حكم. ويحتمل أن يريد به عالجتها وحاولت ذلك معها فهذا يتعلق به التحريم، كما في «المعنى»^(٣).

(فلم أنظر لها) بأسو حذو والسين المبهمة كما هي جميع النسخ الهندية. قال صاحب «المحلى» بضم السين وخمداء، أي لم أنتع لحاسها، وفي أكثر النسخ المصرية^(٤). فلم أنظر لها. وعزاه صاحب «المحلى» إلى رواية. فقال. وفي رواية بالثنون والتشديد المبهمة من التثنية بمعنى الشرح. وفي نسخة المزرقاني: *فلم أنظر إليها* من الانساف. والمطوي واحد أي لم بشر لها.

(١) «الأسير النكري» (٧: ٦٦٢)

(٢) سورة طه الآية ٩٦

(٣) «المعنى» (٣: ٣٢٧)

(٤) «الأسير» (١٦: ٣٤٧)

٣٧/١١٠٠ . وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ

أَبَا نَهْشَلٍ بْنِ الْأَسَدِ، قَالَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: إِنِّي رَأَيْتُ جَارِيَةً لِي،
مُكْتَبَةً عَلَيْهَا: وَهِيَ فِي الْقَمَرِ .

قال الباجي: لما وجد منه بالمعاقلة ما يقتضي التحريم لزمه أن يحبر ابنه حين وهبه إياها بما يعينه من الاستمتاع بها . وأحبره بوجه التمتع منها، وهذا يلزم كل من وهب به جارية جرى فيها ما يحرمها عليه أن يعلمه بذلك ليتقاه .

وإن لم يكن جرى منه ما يحرمها عليه أن يتبين له ذلك، فيعلم بذلك أنها مباحة له، فإن لم يتبين له أحد الأمرين، فقد قال ابن حبيب: لا يحل ما يلد مسبي جارية ملكها أبوه، ولا لوالد مسبي جارية ملكها ولده إذا بلغ مبلغ من يلد بالعموري حبة أن يكون قد متها أو تلقت بشيء، حتى يسن الولد ثلوث، والولد للوالد أنه لم يمسها ولا تلقت بشيء منها . اهـ .

٣٧/١١٠٠ . (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن أبا نهشل) بفتح النون وسكون الهمزة وفتح الثمين المعجمة آخره لام (ابن الأسود)، هكذا في جميع نسخ «الموطأ» المصرية والهندية مع الاختلاف فيهما بتدكير أسود في النسخ الهندية والتعريف في المصرية، وفي نسخة «البيهقي» رواية ابن بكير عن مالك بلفظ «أبا نهشل الأسدي» بدون لفظ الاسم، ولم يذكره ابنه ولا أبيه في «الكتبي»، وذكره الحافظ في أسماء «التحجيل» ورفق عليه لمالك فقط، فقال: الأسدي أبو نهشل الأنصاري، ذكره ابن الحنفية في أحوال الموطأ، اهـ . الحديث، قال: ولا أعرف له ذكراً غير هذا . اهـ .

(قال للقاسم بن محمد) من أبي بكر الصديق أحد الفضلاء السبعة (إني رأيت جارية لي مكتوبة عليها) أيها (وهي في) ضيعة (القمر)، قال الباجي: يريد أنه رأى جارية قد اكتشف ثوبها عنها وأن الموجب لذلك أو التمعن عليه كونها في القمر، اهـ . والأوجه عندي أن الإنسان طالما يتنزه في القمر لا سيما مكتشف الثياب قصار سبباً للمراودة .

فَجَلَسَتْ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ. فَقَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ
فَقُمْتُ فَلَمْ أَقْرِبْهَا بَعْدَ أَقَابِهَا لِأَنِّي يَضْرَعُهَا فَنَهَى الْقَاسِمُ عَنْ
ذَلِكَ.

٣٨/١١٠١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدَةَ،
عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْزُوقٍ أَنَّهُ رَفَعَ لَصَاحِبَ لَهُ حَارِجَةً. ثُمَّ سَأَلَهُ
عَنْهَا. فَقَالَتْ: قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُعْجِدَ لِأَبِي. فَفَعَلَ بِهَا كَمَا زَكَاةً يَقْتُلُ
عِنْدَ النَّسَبِ. تَعْرِفُونَ كَأَن أَوْرَعَ مِنْكَ.....

(فجلس) عبيده. لم تكلم (منها) مجلس الرجل من امرأته) يسمى على اسمها
الأربع (قالت) إني حائض فقمْتُ) عن القاسم (فلم أقربها بعد) عيسى على
الضم أي لم أجتمعها بعد قولها ذلك، أو لم أقربها بعد ذلك بيننا نقصد
(القاسمها) أن يجوز لي أن أعجبها (لأبي) هكذا في نسخ الهذلية وأكثر المصرية،
ومع مضيها لأبي، ولفظ تنبيهي يوافق الأول (بضوفاً) فيها القاسم عن ذلك
أي عن النهي للزواج، لا تمنع منه، لأن صحة ذلك لأب أو ذر ذ مانع
لها، وإب حرم عليه الاستمتاع بها ثم، أنه وحده من أب، لا بد من النظر إليها
وسمالة معامته لها. وبما سببه جسمها على وجه الاستمتاع بهذا، ثم
سأله من يعدم الحرام ما أخبرته به من أنها حائض، كذا في المتن.

٣٨/١١٠٢ - (مالك عن إبراهيم بن أبي عتبة) بفتح العين المهملة وسكون
الهمزة هذه أسماء بنت بكر النخعي المصحة (عن عبد الملك بن مروان) بن الحكم
الأميري أحد ملوك بني أمية (أنه وهب لصاحب له حارية، ثم سأله عنها) أي من
حالتها (فقال) مرسل على نحو سبأني (قد همت أن أعجبها لأبني) فيعمل بها
كما وكذا) كتابة عن النجاشي (فقال عبد الملك. لعروان) مع اللام تراب قسم
إني والله عروان أي أمرو (كان أروع منك).

وَهَبَ لِأَبْنَيْهِ خَارِجَةً، ثُمَّ قَالَ: لَا تُخْرِجُهَا، فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ سَائِقَهَا مُكْتَبِنَةً.

(١٦٦) باب النهي عن نكاح إماء أهل الكتاب

قال البيهقي^(١): قوله: قد هممت إلخ لم يذكر أنه قد جرى له فيها ما يمنع ذلك، وهو كلام محذوف، وذلك أنه دُوِيَ أن الأب قد راعها فعجز عنها، كذلك روى ابن حبيب عن مطرف عن مالك أنه قال: أردتها فلم أستطعها، وقد هممت أن أميها لاني، ولذا قال له عبد الملك: تمرؤان كان أروع منك، أهد.

ثم بين عبد الملك وجه أورعته مروان، فقال: (وهب) مروان (لابنه) بحتمل أنه أراد نفسه أو غيره من إخوته (جارية، ثم قال) له بعد الإعطاء (لا تقربها) بفتح الراء أي لا تجامعها (فإني قد رأيت سائقها مكشوفة) ومجرد النظر بالسهوة يكفي للتحريم عند المالكية، كما سبق في أول الباب، وعند الجمهور تحمل هذه الآثار على التمر بالسهوة.

قال البيهقي: يريد أنه رآها مكشوفة، ولعله قصد العلة والاستمتاع بالنظر إلى ذلك منها. فحرمت على ابنه بذلك أو لم يقصد ذلك، وأراد الانتهاء في الورع والتوقف عما فيه بعض التشبه عندنا، اهـ.

(١٦٦) النهي عن نكاح إماء - جميع أمة أهل الكتاب

اعلم أولاً أن ههنا عادة مباحة مناسبة للباب:

الأول: أنه لا اختلاف بين أهل العلم في حل حرائر أهل الكتاب^(٢).

(١) المنتقى (٣/٣٢٨).

(٢) انظر: المعنى (٩/٥٢٥ - ٥٢٦).

قال ابن المنذر: لا يصح عن أحد من الأئمة أنه حرم ذلك، وبه قال سائر أهل العلم، وحُرِّثَت الإمامية لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِهُوا أُمَّهَاتِكُمْ﴾^(١) ﴿وَلَا تُنكِهُوا بَنَاتِكُمْ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا الْكَيْفَ﴾^(٣) وإجماع الصحابة، وأما قوله عز اسمه: ﴿وَلَا تُنكِهُوا الشَّرَكَاتِ﴾ فروى عن ابن عباس أنها نسخت بالآية التي في سورة المائدة، وكذلك ينبغي أن يكون ذلك في الآية الأخرى، لأنهما متقدمتان على آية المائدة.

وقال آخرون: ليس هذا نسخاً، فإن لفظ الشركيين بإخلاقه لا يتناول أهل الكتاب؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَزَوَّجُوا الْفِتَنَ كَغَفْوِ الْفِتَنِ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالشَّرِكَاءِ مُنْكَهَاتٌ﴾ الآية، وتعبير ذلك من الآيات التي فصلت بينهما، إلا أن الأئمة لا يتزوج كثنائية؛ لأن عمر - رضي الله عنه - قال للذين تزوجوا من أهل الكتاب: ظننهم، فظننهم إلا حذيفة. فقال له عمر: طلقها، قال: نشهد أنها حرام؟ قال: هي حرة، إلى آخر ما قال الحنفية.

وقال النجاشي^(٤): لا خلاف بين السلف وفنهاء الأمصار في نكاح المحارم ممن إفا كن ذبيات، إلا شيئاً يروى عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه كرهه، أم.

قلت: وهكذا حكى خلاف ابن عمر - رضي الله عنه - في ذلك خير واحد منهم الباسي، فقال: تعلق ابن عمر - رضي الله عنه - بعموم آية ﴿وَلَا تُنكِهُوا أُمَّهَاتِكُمْ﴾ في المنع من نكاح الكذبيات، وقال: لا أعلم شريكاً أعلم.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٦.

(٢) سورة الممتحنة: الآية ٦٠.

(٣) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٤) أحكام القرآن (٢/ ٤٣٤).

ممن جعله صاحبةً وولداً، وقد أخرج البخاري في «صحيحه» عن ابن عمر كان إذا سئل عن نكاح اليهودية والصرغية. قال: إنه الله حرم المشركات على المؤمنين، ولا أعلم من الإسرائيليين شيئاً أكبر من أن نقول المرأة ربها عيسى

وقال الجصاص^(١): وقد اختلف في نكاح الكنائس من وجه آخر، فقال ابن عباس: لا تحلُّ نساء أهل الكتاب إذا كانوا حرباً، وتلا قوله تعالى: ﴿فَتَنِيَلُوا إِلَيْكُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الآية، قال الحكم: حدثت بذلك إبراهيم فأعجبه، ولم يفرق غيره ممن ذكرنا من لصحابة بين الحروب والمديات، اهـ.

وفي «الدر المختار»^(٢): صح نكاح كتابية وإن كره تنزيهاً، اهـ. وقال: «الرد»^(٣): وحرم الكافرة إلا الحرمة الكتابية، يجوز نكاحها للمسلم بكر، عند الإجماع بالك، وأجازته ابن القاسم بلا كراهة، وهو ظاهر الآية، وتأكد الكره بدار الحرب، اهـ. قال ابن الهمام^(٤): نكح الكتابية الحربية إجماعاً لا يمنع باب الفتنة من إمكان التعاقب المستدعي للمقام معها في دار الحرب، ومريض الولد على المخطئ بأخلاق أهل الكفر، اهـ.

لثاني: أن المراد بأهل الكتاب، كما تقدم في أبواب الجزية هم أهل التوراة والإنجيل، فأهل التوراة اليهود والسامرة، وأهل الإنجيل النصارى ومن وافقهم في أصل دينهم من الأفرنج والأرمن وغيرهم، وأمّ الصابئون، فاختلف فيهم السلف كثيراً، فروي عن أحمد أنهم جسد من النصارى، ونصّر عليه «شافعي»، وعلّق القول فيهم في موضع آخر، وعن أحمد أنه قال: بلغني أنهم

(١) «أحكام القرآن» (١/٣٣٤).

(٢) «الدر المختار» (١/١٣٤).

(٣) «الشرح الكبير» (٢/٢٦٧).

(٤) «فتح القدير» (٣/١٣٥).

يَمِينُونَ، فَهَؤُلَاءِ يَدْعُوُنْهُمْ إِلَى الْيَهُودِ، وَالصَّحِيحُ فَهُمْ أَهْلُ الْكُفْرِ، بِوَاقْفِهِمْ
النَّبِيِّينَ أَوْ الْيَهُودَ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ، وَيُخَالِفُونَهُمْ فِي فُرُوعِهِ، فَهُمْ مِنَ الْكُفْرِ،
وَإِنْ سَأَلْتَهُمْ فِي أَصْلِ الدِّينِ، فَلَيْسَ هُمْ سَائِلِينَ.

وَأَمَّا مَنْ سَوَّى هَؤُلَاءِ مِنَ الْكُفَرِ، مِثْلَ لَمْعَدِكُ بِصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَثَبِتَ
وَرَسُولَ دَاوُدَ، فَلَيْسُوا بِأَهْلِ كُفْرٍ، وَلَا تَحِلُّ مَا كُنْتُمْ وَلَا دَبَانَتُهُمْ، وَهَذَا هُوَ
الْمُتَّعِي، وَذَكَرَ الْفَاضِلِيُّ فِيهِمْ وَجْهًا آخَرَ: أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَتَحِلُّ مَا كُنْتُمْ
وَنِكَاحُ نِسَائِهِمْ وَيَقْرُونَ بِالْحِزْبَةِ، لِأَنَّهُمْ تَشَكَّلُوا بِكِتَابٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَأَتَّهَبُوا
إِلَيْهِ.

وَلَسْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ﴾^(١)، وَلَا أَنْ تَكُنْ
الْكِتَابُ كَانَتْ مَوَاقِعُ وَأَمَلًا، لَا أَحْكَامَ فِيهَا، وَلَيْسَ لِمَجْهُوسٍ كِتَابٌ، وَلَا تَحِلُّ
دَبَانَتُهُمْ وَلَا نِكَاحُ نِسَائِهِمْ، وَهَذَا قَوْلُ سَائِمِ الْعَلَمَةِ، إِلَّا أَنَّهُ نَوَّهَ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ ذَلِكَ:
لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سَمِعْتُ أَهْلَ الْكِتَابِ»، وَلَئِنَّهُ يَرَوِي أَنَّ حَدِيثَهُ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - نَزَّاجٌ مَجْمُوعٌ، وَلِأَنَّهُمْ يَقْرُونَ بِالْحِزْبَةِ.

وَلَسْنَا قَوْلَهُ سَمَانِي: ﴿إِنْ لَا تُحْكِمُوا أَلْسِنَتَكُمْ﴾، ﴿وَلَا تُبَيِّنُوا بِصَبِّ الْكُفَرِ﴾^(٢)
فَرُخْصَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكُنْ عَدَاهُمْ يَبْقَى عَلَى الْعُمُومِ، وَكُنْ يَشْتَرِكُ
لِلْمَجْهُوسِ تَشَابُهًا، وَمِثْلُ أَحَدٍ أَعْلَحَ أَنْ لِلْمَجْهُوسِ كِتَابًا فَقَالَ: «عَذَا بَاطِلٌ،
وَأَسْتَغْطِيبُ جَدًّا، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سَمِعْتُ أَهْلَ الْكِتَابِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا
كِتَابَ لَهُمْ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُضْرِ دِمَائِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِالْحِزْبَةِ لَا غَيْرَ.

وَدَلَّتْ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَيْءٌ شَبِيهُ كِتَابِ عِلْمِ ذَلِكَ فِي تَحْرِيمِ دِمَائِهِمْ،
فَيُجِبُ أَنْ يَغْلِبَ حُكْمُ التَّحْرِيمِ لِنِسَائِهِمْ، وَدَبَانَتِهِمْ، وَلَمْ يَشْتَ أَنْ حَادِيَهُ نَزَّاجٌ
مَجْمُوعٌ، وَضَعَفَ أَحْمَدُ مَذْهَبَ الرُّوَايَةِ، وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ يَقُولُ: «نَزَّاجٌ يَهُودِيَّةٌ، وَهُوَ

(١) سورة الأحقاف: الآية ١٠٦.

أوثق ممن روى عنه أنه تزوج مجوسية، وفاء ابن سيرين: كانت امرأة حذيفة نصرانية، ومع تعارض الروايات لا يثبت حكم إحدا عن الآخر، على أنه لو ثبت ذلك عن حذيفة، فلا يجوز الاستحجاج به مع مخالفة الكتاب، وقول سائر العلماء^(١)، اهـ.

وقال الزرقاني^(٢): المراد بالكفار، النورانية والإنجيل، لا المجوس وإن كان لهم شبهة كتاب إذ لا كتاب بأيديهم، وكذا من ترك بصحف ثبت وأورس وإبراهيم وزبور داود؛ لأنها لم تنزل بنظم يدرس ويقل، وإنما أوحى إليهم معانيها أو أنها لم تتضمن أحكاماً وشرائع، بل كانت سركماً ومواعظ، اهـ.

وفي الدر المختار^(٣): صحح نكاح كتابية مؤمنة بنبي مرسل، مقروء بكتاب منزّل، وإن اعتقدوا المسيح لها، وكذا حلّ ذبيحتهم على المذهب، لا نكاح عابدة كوكب لا كتاب لها، ولا وطؤها بملك يمين، والمجوسية والوثنية، قال ابن عابدين: قوله: مقروء بكتاب أن من اعتقد ديناً سائواً وله كتاب منزّل، كصحف إبراهيم وإسماعيل، وزبور داود، فهو من أهل الكتاب، فيجوز مناعتهم وأكل ذبائحهم، قوله: على المذهب أي خلافاً لما في المستصحف من تقييد الحلّ بأن لا يعتقدوا ذلك، وقوله: لا عابدة كوكب لا كتاب لها، هذا معنى احصائه المذكورة في المتن على أحد تفسيرين فيها.

قال في الهندية^(٤): يجوز تزوج الصابئات إن كانوا يأمنون بدين نبي ويقرّون بكتاب، لأنهم من أهل الكتاب، وإن كانوا يعبدون الكوكب ولا كتاب

(١) انظر المشني (١/٢٤٦ - ٢٤٧).

(٢) شرح الزرقاني (١٥٠/٣).

(٣) طر: مرد لمختار (١/١٣٢).

(٤) (١/١٨٨).

لهم، ثم نجز مناقحتهم^(١) لأنهم مشركون، والخلافُ المستقرُّ بين الإمام القائل بالحلِّ بناءً على أن لهم كتاباً، ولكنهم يُغَطُّون الكواكب كتعظيم المسم والكعبة، وبين صاحبيه القائلين بعدم الحلِّ بناءً على أنهم يعبدون الكواكب محمولاً على اشتباه مذهبهم، فكلُّ أجاب على ما وقع عنده، وهى هذا حال ذبيحتهم.

قوله: والمجوسية، عدم جواز نكاحهم ولو بملك بعين مجمع عليه عند الأئمة الأربعة خلافاً لداود، بناءً على أنه كان لهم كتابٌ ورفق، وتماه في «فتح القدير»^(٢) اهـ.

وقال ابن الهمام^(٣): الكتابي من يؤمن بنبي ويُقر بكتاب، والسامرية من اليهود، ومن آمن يزور داود وصحف إبراهيم وشيث، فهم أهل كتاب تحلُّ مناقحتهم عندنا، اهـ.

والثالث: ما في الدر المختار^(٤): المجوسي ومثله كوثني وسائر أهل الشرك شر من الكتابي، والنصراني شر من اليهودي في الدارين، لأنه لا ذبيحة له، بل يخنق كمجوسي، وفي الآخرة أشدُّ عذاباً، قال ابن عابدين: قوله. النصراني شر من اليهودي، كذا نقله في النهر، من «اليزاية» و«الغيازية» ونقل عن «المخلاصة» عكسه، وفي أضحية «الولرائجة»: يكره الأكل من طعام المجوسي والنصراني؛ لأن المجوسي يطبخ المسخنة والموقوفة، والمتردية، والنصراني لا ذبيحة له، وإنما يأكل ذبيحة المسم أو يخنق، ولا بأس بطعام اليهودي، لأنه لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودي أو المسم.

فعلم أن النصراني شر من اليهودي في أحكام الدنيا، قوله: أشدُّ عذاباً؛

(١) «فتح القدير» (١٣٥/٣).

(٢) انظر: «رد المحتار» (٣٩٩/٤).

لأن نزاع النصارى في الإلهيات، ونزاع اليهودي في النبوات، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ لَّنْ أَدَّ﴾ كلام طائفة منهم قبله. وقوله تعالى: ﴿تَجِدَنَّ أَشَدَّ لِقَائِمْ عَذْرَاءَ﴾ الآية، لا يرده، لأن البحث في قوة الكفر وشدة، لا في قوة المساواة وضعفها. اهـ.

قال الرازي^(١) في تفسير قوله تعالى: ﴿تَجِدَنَّ أَشَدَّ لِقَائِمْ عَذْرَاءَ﴾^(٢) الآية: إنه تعالى لما ذكر من أحوال أهل الكتاب، اليهود والنصارى ما ذكره، ذكر في هذه الآية أن اليهود في غاية العداوة مع المسلمين، ولذلك جعلهم قرناء للمشركين في سنة العداوة.

وفيل: تبه على أنهم أشد في العداوة من المشركين من جهة أنه قدّم ذكرهم على ذكر المشركين، ولعمري إنهم كذلك، وعن النبي ﷺ: «ما خلا يهوديان بمسلم إلا هتفا بقلبه، وذكر الله تعالى أن النصارى أئس عريكة من اليهود، وأقرب إلى المسلمين منهم».

وهما مسألان: الأولى: قال ابن عباس - رحمه - إن العداوة بين النصارى وقومهم لا لجميع النصارى، وقال آخرون: مذهب اليهود إيصال الشر إلى من يحالهم في الدين بأي طريق كان، فإن قسروا على القتل فذاك، وإلا فخصم اتصال أو ينزع من المكر، وأما النصارى فلبس مذهبهم ذلك، بل الإيذاء في مذهبهم حرام، فهذا هو وجه التفاوت.

والمسألة الثانية: المقصود من بيان هذا التفاوت تخفيف أمر اليهود على الرسول فإن التمرد والمعصية عادة قديمة لهم، ففرغوا طرقت عنهم، ولا تزال يسكنهم وكذبهم، ثم بين - عز اسمه - سبب هذا التفاوت، فقال: ﴿لَا يَلِيكَ يَأْنَ﴾

(١) (١٠/١٥٥).

(٢) سورة المائدة الآية ٨٢.

بأنهم في الآلة، فعلة هذا التفات أن الله: سبحانه وتعالى هذه الحرص على
العلماء.

و قد قيل عليه صلى الله عليه وسلم: «وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي الْأُمَمِ كُتُبًا مِنْ خِزْيُونِ» الآية.
فصريح في الحرص ما مشرف فيه، والحرص بعد الأخلاق النبوية، لأن من
كان حريصاً على الدنيا طرغ فيه في طلب الدنيا، وأقدم على محض
ومشك بطول الدنيا، فلا حرم يستند عدوته مع كل من لا يملك أو حاكم. وأما
المتدبر فيهم في أكثر الأمر معرضون عن الدنيا مقلون على العبادات، وإلى من
كان كذلك لا يحسن الأمر، بهذا هو الحرف من الشرع.

وهو دقة. وهو أن كثير الناس في أمتهم من كثر اليهود، لأن انصاري
بما حرم في الإيجات والسواب، واليهود لا يتابعون إلا في السموات، ثم إن
المتدبر مع غلط فكرهم، لما لم يستأذ منهم على طلب الدنيا من الله
بأنه: «وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي الْأُمَمِ كُتُبًا مِنْ خِزْيُونِ» الآية. اليهود مع أن كفرهم أحسن في حب الدنيا، ولكن
طردهم وحفظهم من الله تعالى، وما ذاك إلا — من جهة على الدنيا، وذلك
لأنهم على صحة قوله تعالى: «وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي الْأُمَمِ كُتُبًا مِنْ خِزْيُونِ» الآية. وهو من
هو انصاري عن الكناح.

الرابع: ما في التسمية^(١) من هذه التسمية جلال له، وهذا من عامة
أهل العلم إلا على التسمي، فإنه كونه، لأن الأمة الكتابية يحرم مكاسها،
محرم انصاري من ذلك محسوسه، ولله قوله تعالى: «لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِيهِمْ» الآية، ولأنها ممن يحرم كناح حرمتهم، وعلى له لتسمي بها
كالمحسوس، ما

(١) من التسمية الآية ٩٦.

(٢) (١٦) (٩٦) (١٠٠)

وقال الخصائص^(١): لا خلاف بين الفقهاء في إباحة وطء الأمة الكتابية بملك اليمين، اهـ. وفي «الهلابة»^(٢): لنحر أن يتزوج أربعا من الحرائر والإماء، وليس له أن يتزوج أكثر من ذلك، قال ابن الهمام^(٣): وأما الجواري فله ما شاء منهن، وفي «الفتاوى»: وجل له أربع نسوة وألف جارية أراد أن يشتري جارية أخرى، فله أن يرسل رجل آخر يخاف عليه الكفر، اهـ.

الخامس: ما في «المعني»^(٤): أن من حرم نكاح حواضرهم من المجوسيات وسائر الكوافر سوى أهل الكتاب، لا يباح وطء الإماء منهن بملك اليمين في قول أكثر أهل العلم، منهم الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي، قال ابن عبد البر: على هذا جماعة فقهاء الأمصار، وجمهور العلماء، وما خالفه فشدود له يتخذ خلافاً، ولم يبلغنا إباحة ذلك إلا عن صاوير، ووجه قوله عموم قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكُمْ﴾ وروى أبو سعيد أن رسول الله ﷺ بعث يوم حنين بهراً قبل أوطاس، فأصابوا منهم سبايا، الحديث، وفيه نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا حُرِمْتُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ الَّتِي نَكَحْتُمْ بِأَيْمَانِكُمْ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بِأَعْيُنِكُمْ حَتَّى تَبْلُغُوا أَجَلَ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا جُنَاحٌ مِمَّا أَنْتُمْ بِمَعْلُومِينَ﴾ الآية.

وعنه: أن رسول الله ﷺ قال في سبأ أوطاس: لا تورطاً حرام حتى تضع الحديث، رواه أبو داود، وهو حديث صحيح وهم عبدة أوثان، وهذا ظاهر في إباحتهن، ولأن الصحابة في عصر النبي ﷺ كان أكثر سبأهم من كفار العرب، وهم عبدة أوثان، فلم يكونوا يرون تحريمهن لذلك، ولا تقل عن النبي ﷺ تحريمهن. ولا أمر الصحابة باجتنابهن، وقد أخذ الصحابة سبايا فارس وهم مجوس، ولم يبلغنا أنهم اجتنبوا، وهذا ظاهر في إباحتهن لولا اتفاق أهل العلم على خلافه.

(١) أحكام الفرائض (١/١٦٩).

(٢) (١/١٨٩).

(٣) فتح الباري (٣/١٢٢).

(٤) (٩/١٥٥٢).

وفيه أحدث عن حدث أبي سعيد باجوبة، منها، أنه سئل أنهن أسلمن، كذلك روي عن أحمد وقد سئل عن هوارث، أنهن قاتنوا عدة أوثان؟ قال: لا أدري كننوا، أسلموا أو لا، وقال ابن عبد البر: يباح وطئهن منسوخة بقوله تعالى: **فَرَزَقْنَا لَكُمْهُنَّ الْمُشْرِكَاتِ** الآية.

وقال ابن العربي في **«المنازع النبوية»**^(١) وطء السبايا جنته هل كان وهو على الوثنية أو بعد ما أسلم؟ وقد أجاز ذلك عطاء وعمرو بن دينار، ومنعه سائر الناس. وقد بعض المتأولين: إن ذلك النسي لم يوحأ واحدة منهن حتى أسلمت، وهذه قلة صغيرة في الحديث، ففي الصحيح واللفظ ليس من أبي سعيد فإنه **«عزوا»** يعني المحظوظ بسبب كرائم العرب، فكانت عليهن العزة ودرغيتا في العدا، وأردوا أن يعزلن، الحديث، فلو أسلموا فافترسوا^(٢) بغيره. اهـ.

وقال ابن القيم^(٣) **«أجاز سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس وعمرو بن دينار وطء المشركة والمحوسبة بذلك اليمين لورود الإطلاقي في سائر العرب كطاوس وقبورهم ومن مشركات»** والمذهب عندنا وعند عامة أهل العلم مع ذلك، اهـ. وسيأتي الجواب عن هذه السبايا في باب العزل أيضاً.

وحكى العيني بإسناد وطء ثوثيات والمحوسبات عن ابن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد، وقال: هذا قول شاذ لم ينتف إلى أحد من العلماء. واتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز وطء البهائم، اهـ.

السلمى نكاح الأمة الكتابية، وهو مسألة افتت، قال المؤلف^(٤) وليس

(١) غارضة الأخواني، (٩٩/٥)

(٢) كما في لأصل.

(٣) فتح القدير، (١٣٨/٤).

(٤) المعنى، (٥٤٤/٩).

للمسلم وإن كان عبداً أن يتزوج أمة كناية؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَبِلْتُمْ﴾^(١) هذا ظاهر مذهب أحمد، رواه عنه جماعة، وهو قول الحسن والزهري ومالك والشافعي والنووي والأوزاعي والثوري وإسحاق، وروى ذلك عن عبد الرحمن بن معمر ومجاهد، وقال أبو مبسرة وأبو حنيفة: يجوز للمسلم نكاحها؛ لأنها تحل لملك البهي، فحلّت بالنكاح، ونقل ذلك عن أحمد، قال: لا بأس بتزويجها إلا أن الخلأ رد هذه البراية، وقال: إنما توقف أحمد فيها، ولم ينفذ له قول، ومنهجه أنها لا تحل، ولا فرق بين الحر والعبد في تحريم نكاحها، اهـ.

وقال العبد ^(٢) الآية الكناية يجوز وظواهر الحديثها المسلم بالملك بخلاف نكاحها، فلا يجوز للمسلم ولو عبداً غير العبد أم لا، ولو كانت مشتركة للمسلم، اهـ.

وفي النهاية^(٣): مجوز تزويج الأمة مسلمة كانت أو كناية، وقال الشافعي: لا يجوز للحر أن يتزوج بأمة كناية.

قال ابن القيم^(٤): قيد الحر غير مفيد لأن الشافعي - رحمه الله - لا يجوز للعبد المسلم الأمة الكناية، وعن مالك وأحمد كفره، وعنهما كفولنا، عندنا الجواز مطلق في حالة الضرورة، وعدمها في المسئمة والكناية، وعندنا الحرية وعدمه، لإطلاق المتن من قوله تعالى: ﴿فَاتَّخِذُوا مَا كَانَ لَكُمْ﴾ الآية ﴿وَأَزَلَّ أَكْثَرُ مَا وَصَّيْتُمْ﴾ فلا يخرج ذلك به إلا ما روج... الشخص، ولم ينتهض ما ذكروا حجة مخرجة

(١) الشرح الكبير (٦/٢٦٧).

(٢) (١/١٩٩).

(٣) فتح القدير (٣/١١٠).

قَالَ مَاتُك: لَا يَحِلُّ نِكَاحُ أُمَةٍ يَهُودِيَّةٍ وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ. لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ قَبْلِكُمْ سَأَكْفُرُ عَنْهُمْ أَوْثَارَ الْكُفْرِ﴾ فَهَؤُلَاءِ الْخَرَائِرُ مِنَ الْيَهُودِيَّاتِ وَالنَّصْرَانِيَّاتِ.

فَمَا أَوْلَى قَائِلِ الْمُهْمُونَ، أَعْنِي مَفْهُومِ الشَّرْطِ وَالصَّعَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَنَا، وَمَوْضِعُهُ الْأَصُولُ، وَفَمَا ثَنِيًّا فَبِتَقْدِيرِ الْحُجَّةِ مُقْتَضِي الْمَفْهُومِينَ، عَدَمُ الْإِسْحَاقِ الشَّائِبَةِ عَنْ وُجُودِ الْقَبْلِ الْمُبِيجِ، وَعَدَمُ الْإِسْحَاقِ أَعْمٌ مِنْ ثُبُوتِ الْحَرَمَةِ أَوْ الْكَرَاهَةِ، وَلَا دَلَالَةُ لِلْأَعْمِ عَلَى أَحْصَى بَخْصُوصِهِ، فَيَجُوزُ ثُبُوتُ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ عَدَمِ الصَّرُورَةِ، وَعِنْدَ وُجُودِ طَوْلِ الْحَرَمِ، كَمَا يَجُوزُ ثُبُوتُ الْحَرَمَةِ وَالْكَرَاهَةِ أَفْضَلُ، فَتَحِينَتْ، فَلَمَّا نَهَا، رِيَالُ الْكَرَاهَةِ صَرَحَ فِي «الْمُعْتَمِدِ»، اهـ.

قَالَ مَاتُك: لَا يَحِلُّ نِكَاحُ أُمَةٍ يَهُودِيَّةٍ وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: فِي آيَاتِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْكِحُوا الَّذِينَ كَفَرُوا حَتَّى يَذْهَبُوا إِلَى الْيَقِينِ أَوْثَارَ الْكُفْرِ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١) ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ قَبْلِكُمْ سَأَكْفُرُ عَنْهُمْ أَوْثَارَ الْكُفْرِ﴾ (٢) أَيُّ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَحْثِ الثَّانِي فِي أَوَّلِ الْبَابِ (فَهِيَ) فِي الْمَرَّةِ بِالْمُحْصَنَاتِ (الْخَرَائِرُ مِنَ الْيَهُودِيَّاتِ وَالنَّصْرَانِيَّاتِ) فَفَسَّرَ الْإِسْلَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ ﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾ بِالْخَرَائِرِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ كَمَا فِي «الذَّرْعِ» (٣) بِرَوَايَةِ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَأَخْرَجَ بِرَوَايَةِ عَبْدِ بْنِ حَمْرٍ، عَنْ الصَّحَّاحِ: هُنَّ الْعَفَافَةُ، وَرَوَايَةُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ الشَّعْبِيِّ هَذَا: السَّيِّئَاتُ أَحْصَيْنَتْ مَوَاجِئَهَا، وَغَسَلَتْ مِنْ لُحْنَانَةٍ.

وَقَالَ الْجَعْفَرِيُّ (٤): الْإِحْصَانُ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ، مَتَى أُطْلِقَ لَمْ يَكُنْ عَصَمًا،

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: آيَةُ ١.

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: آيَةُ ٥.

(٣) «الذَّرْعُ الْمَشْهُورُ» (٢٦٠/٣).

(٤) «أَحْكَامُ الْفَرَائِدِ» (١٦٤/٣).

وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْصَحَ الْمُغْضَىٰ فَعَلَيْهِ الْكَلِمَةُ الْكَافِرَةُ﴾ فَهَذَا الْإِمَامُ الْمُؤْمِنَاتُ.

قَالَ مَا لَكُمُ الْيَوْمَ أَهْلُ الْبَيْتِ أَتُؤْمِنُونَ بِمَا نَزَّلَ الْإِيمَانُ
الْأَوَّلُ وَأَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ

كلمات الإلقاء المشتركة، وقال: اختلف في المراء بالمحضات في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُتِبَ فِي زُكْرٍ أَوْثَرُ الْكِتَابِ﴾ فروي عن الحسن والسفي، إبراهيم والسدي: أنهم العفاف، وروي عن عمر - رضي الله عنه - ما يدل على أن السفي عنده ذلك، وقال مطرف عن الشعبي قال: إحصاء اليهودية والنصرانية أن تغسل من الجناية، وإن تحبس فرجها، وروي بن أبي نجيع عن معاهد قال: المراء .

ثم قال الجصاص: فمن تأول قوله: ﴿وَالْمُتَّقِينَ﴾ عسى الحررات حمل
الإمامه مفسورة على نكاح الحررات من الكتابيات، ومن تأوله على المعنى أبا
نكاح الإمام الكتابيات، اهـ

(وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْمَعْ بِكُم مِّمَّا كُنْتُمْ تَقُولُونَ أُولَٰئِكَ يَكُونُ لَكُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾) وفي حكمها المحسنات من أهل الكتاب الآية المتقدمة ﴿فَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّكْلِ الَّتِي لِلرَّجُلِ وَلِلرَّجُلِ وَلِلرَّجُلِ﴾ (أي النيات (الإماء المؤمنات) لغير المؤمنات
فوق الآية.

(قال حالك) هكذا في أكثر النسخ. وليس في بعضها هذا اللفظ، والأوجه
 حلعه، لأن الكلام الآتي مرتب عليه، لا سبق كالنسخة الكلام السابق (فإنه)
 وفي النسخ الهندية بدلوا، والأوجه النفاء (أهل الله فيما نرى نكاح الإماء
 لمؤمنات) بشرط، كما في الآية الثانية (ولم يحل) بالفتح. وفي نسخة: (حل)
 للإدغام (نكاح إماء أهل الكتاب اليهودية والنصرانية) بل قيد حلها بالمحرمات
 ثم عرف بها المحرمات، كما في الآية الأولى، فعلم أن نكاح الإماء مقيد

قَالَ مَالِكٌ: «الْأَمَةُ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ تَحِلُّ لِسَيِّدِهِ وَمَمْلُوكَتِ
الْيَمِينِ. وَلَا يَحِلُّ وَلَدُهُ أَفْهَ عَجُوزِيَّةٍ حُلَّتْ الْيَمِينُ».

المؤمنين، وتقامت أئمة أذهب فيه في بحث المذهب قريباً.

قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١٢٠): «يُرِيدُ أَنْ الْإِسْلَامُ إِذَا تَعَانَتْ بِالْمَعْرَاضِ حَصَّةً، دُونَ
الْإِيمَانِ، لِأَنَّ لِحَرَمِ عَامٍ فِي كُلِّ مُشْرَكَةٍ بِقَوْلِهِ عَلِيُّ: «أَوَّلُ مَا تَنَكَّبُوا تَنَكَّبُوا عَلَى
يَوْمِئِذٍ» ثُمَّ عَصَى هَذَا الْحَكَمَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا أَوَّلُوا الْكِتَابَ»^(١٢١)
الْآيَةَ، فَمَنْ رَاجَعَ عَلِيُّ نِكَاحَ حُرٍّ نَحَرَهُ، وَعَمَى ذَلِكَ جَمَاعَةُ أَعْمَهَاءٍ، وَفِي تَرْجِيحِ
جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَهْلُ الْكُذُوبِ، مِنْهُمْ عُثْمَانُ وَطَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَا تَعْلَمُ
أَحَدٌ مَنَعَهُ خَيْرٌ مِنْ عَمْرِ - وَضَى اللَّهُ عَلَيْهِمَا -

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَقَدْ كَرِهَ مَالِكٌ مِنْ غَيْرِ نَحَرٍ، وَبَاهِ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ
أَصْحَابِهِ، وَاجْتَنَبَ بَيْنَكَ بَيْنِي لَا أَرَى أَنْ يَضَعَ وَلَدُهُ عَمْدٌ مِنْ بَشَرٍ أَوْ نَحَرٍ وَبِأَكْبَرِ
النَّحَرِ وَتَغْيِيهِ، وَإِنَّمَا فِدَاءُ الْإِسْلَامِ بِمَا يَكُونُ إِسْرَافًا وَيُسَاجِعُهَا لِحُلِّهَا، وَهِيَ لَا
تَعْتَمَلُ، فَتَرِكَ ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ خَيْرِ نَحَرٍ، وَإِنَّمَا أَبَاحَ نِكَاحَ ذُلِّهَا، مَا لَا يَسْتَلِمْ
فَقَصَرَ هَذَا الْحَكَمَ عَلَيْهِمَا دُونَ غَيْرِهِمَا. اهـ.

(قَالَ مَالِكٌ: «وَالْأَمَةُ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ تَحِلُّ لِسَيِّدِهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ») وَمَعْنَى لَا
خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، كَمَا نَقَدِمَ فِي الْبَحْثِ الرَّابِعِ، إِلَّا مَا سَكَنِي عَنْ
النَّحَرِ لِنَصَرِي أَنَّهُ كَرِهَهُ^(١٢٢).

(قَالَ مَالِكٌ: «وَلَا يَحِلُّ رَهْ، أَمَةٌ مَجُوزِيَّةٌ بِمِلْكِ الْيَمِينِ») قَالَ الْبَاهِيُّ^(١٢٣): لَا
يَحِلُّ يَهْرُهَا بِمِلْكِ يَمِينٍ وَلَا حَقْدُ نِكَاحٍ، وَمَعْنَاهُ إِجْمَاعُ الْعُقَلَاءِ مَا دَامَتْ عَلَى
مَجُوزِيَّتِهَا، وَإِنْ انْفَلَتَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ حَازَ نِكَاحُهَا وَرَهْرُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ. اهـ.

(١٢٠) - السُّنَنُ (٣/٣٢٨).

(١٢١) - انظر: «مناجم لأحكام القرآن» (٣/٤٧٩)، والمصنف (٦/٢٩٥).

(١٢٢) - كذا في (٣/٣٢٩).

(١٧) باب ما جاء في الإحصان

ونقدم في البحث الثاني فيه خلاف أبي ثور وداود وابن المسيب وعطاء وطاووس وعمرو بن دينار: في المصلي: كرهه ابن المسيب، وكان عطاء وطاووس وعمرو بن دينار لا يرون بأساً، وروى ابن أبي شيبة عن حليقة أنه نكح مجوسية، وبه قال ابن ثور، اهـ.

وفاد الجصاص^(١): جُلُّ النكاح وأكثر الفقهاء على أن المحوس ليسوا أهل كتاب، وقال آخرون: هم أهل الكتاب، والقائلون بذلك شوافئ، وروى سفيان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد قال: كتب النبي ﷺ إلى مجوس محر بنحوهم إلى الإسلام، قل: فإن أسلمتم فلکم ما لنا، وعليکم ما علينا، ومن أبي، فقله الجزية غير أكل ذبائحهم، ولا نكاح سنانهم، اهـ.

(١٧) ما جاء في الإحصان

قال الرازي: الإحصان في اللغة المنع، وكذلك الحصانة، يقال: مدينة حصينة، ودرع حصينة، أي مناعة صاحبها من التجراحة، قال تعالى: ﴿وَوَقَّعَتْهُ مَتَعَةً لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾^(٢)، والحصن: الموضع الحصين لمنعه من يديه بالسوء، والحصان بالفتح: المرأة العفيفة لمنها زوجها من الغسان، قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ آتَتْ عِزْرًا آلِي لَحْمَتِكَ فَرَجَّحَهَا﴾^(٣) ونظ الإحصان جاء في القرآن على وجوه:

أحدها: الحرية قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ مُنْكَحَتِهِ﴾^(٤) أي الحرائر.

(١) أحكام القرآن ٢/٣٢٧.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٨٠.

(٣) سورة التحريم: الآية ١٢.

(٤) سورة النساء: الآية ٢٥.

والثاني: الزنا كذا في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَخَفَسَتْ مِنْهُمْ أَمَرَ أُولَئِكَ الزَّانِغِينَ﴾.

وثالثها: الإسلام، قال حذفي: ﴿وَلَمَّا تَخَفَسَتْ مِنْهُمْ أَمَرَ أُولَئِكَ الزَّانِغِينَ﴾ فكل من تخفسه إذا أسلم.

والرابع: كود المرأة من روح، كذا في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَخَفَسَتْ مِنْهُمْ أَمَرَ أُولَئِكَ الزَّانِغِينَ﴾ أي كود.

وقد إن التهمة^(١) الإحصاء من الشعة المنع، وأصل في استعمال التنازع بعض الإسلام، وبمعنى العقل، وبمعنى الحرية، وبمعنى الأمسية في النكاح، وبمعنى العقد، إلخ.

قلت: والمراد الحبيب بان إحصاء الرجل في الحديث المشهور^(٢) وربما بعد إحصاء زوي من حديث عثمان ومخاضه وأبي شيراز ومن معمر، ففي «مصحح» من حديث ابن مسعود: «ألا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، وإشراك ثوبه البغاري نجساً».

وروي الترمذي^(٣) عن عثمان: رضي الله عنه - أنه أقرع عديله يوم النذر. وقال: أتتكم مائة أعمى أن يسرق، أف يروى قال: «ألا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث: زنا بعد إحصاء، الحديث، وداه اشتد في مسنده»، والزار والحقاق، وقوله: صحح على شرط الشيخين، قال ابن التهمة.

وقال ابن رشد^(٤): أما الإحصاء فإنهم اتفقوا على أنه من شرط الزوج. واختلفوا في شروطه، فقال مالك الملوغ، والإسلام، والحرية، والنزاهة في عقد صحيح، وحالة جاتر من الرطب. وثوبه المحظور هو الرطب في الحظ.

(١) صحيح الترمذي: (٥/٢٤)، وهدايه: (٢/٥٥٣).

(٢) حسن، رواه ابن: (١/٢٥٨).

(٣) مسنده الصحيح: (٢/١٤٢).

أو في الصيام، فإذا زل بعد لوجه الذي هو بهذه النصفه، وهو بهذه الصلوات، فحده عنده المرحم، ووافق أبو حنيفة مالكاً في هذه الشروط إلا في الوطء المحظور، واشترط في الحرية أن تكون من الطرفين، ولم يشترط تشاؤمي (الإمام، هـ).

وقال الموفق^(١): إن المرح لا يحبه إلا على المحصل بإجماع أهل العلم، وإنما حصن شروطه.

أحدها الوطء في القبل، ولا خلاف في اشتراطه، ولا خلاف في أن النكاح النائم عن الموطء لا يحصل به إحصان، سواء حصلت فيه حصة، أو وثمة فيما دون الفرج، أو في النسر، أو لم يحصل شيء من ذلك؛ لأنه لا يصير به المبرأ ثبناً، ولا يخرج به عن حد الإيثار، ولا بد أن يكون رضاءً حصل به نعيم الحشفه في الفرج.

الثاني: أن يكون في نكاح.

الثالث: أن يكون نكاحاً صحيحاً، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وقال أبو ثور: يحصل الإحصان بالوطء، في نكاح دمى، وحكي ذلك عن الثالث والأوزاعي.

الرابع: الحرية، وهو شرط في قول أهل العلم كلهم إلا أبو ثور قال: العبد والأمة هما محصنان يرجعان إذا زنا، وحكي عن الأوزاعي في لعن تحت حرة أنه محصر، وإن كان تحت أمة لم يرجم، هذه أقوال بخلاف النكاح والإحصان.

الخامس والسادس: البلوغ والعقل، فهو وطن وهو صبي أو مجنون لم

(١) الموفق، (٢٦: ٣٦١).

بكن محصناً، هذا قول أكثر أهل العلم، ومذهب الشافعي، ومن أصحابه من قال: يصير محصناً.

السابع: أن يوحد الكمال فيهما حال الأوطاء، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه، ونحوه قول عطاء والحسن وابن سيرين والشافعي وقادة والثوري وإسحاق، قالوه في الرقيق، وقال مالك: إذا كان أحدهما كاملاً صار محصناً لا انصبي، وإذا وطئ الكبيرة لم يحصنها، ونحوه عن الأوزاعي.

واختلف عن الشافعي، فقل: له قولان: أحدهما كفولنا، والثاني: أن تكامل يصير محصناً، وهذا قول ابن المنذر، وقال بعضهم: القولان في انصبي دون العمد، فإنه يصير محصناً قولاً واحداً، ولا يشترط الإسلام في الإحصان، وبهذا قال الزهري والشافعي، فعلى هذا يكون الذميان محصنين، وإن تزوج المسلم دعيه فوطئها صار محصين، وعن أحمد رواية أخرى: أن ندبة لا تحصن المسلم، وقال عطاء والشافعي والشافعي ومجاهد والثوري: هو شرط الإحصان، فلا يكون الكافر محصناً ولا تحصن الذمبة مسلماً، اهـ.

وفي الهداية^(١): إحصان الرجم أن يكون حراً عاقلاً بالغاً مسلماً، قد تزوج امرأة نكحاً صحيحاً ودخل بها، وهذا على صفة الإحصان، والشافعي يخالف في اشتراط الإسلام، وكذا أبو يوسف في رواية، لهما ما روي أن النبي ﷺ رجم يهوديين قد زنبا، قلنا: كان ذلك بحكم التوراة ثم نسخ بؤياه، قوله ﷺ: «من أشرك قلبه بمحصن».

قال ابن الهمام^(٢): قوله: إحصان الرجم، فيد به؛ لأن إحصان القذف غير هذا، كما ذكر في محله، وقوله: الشافعي يخالفنا في اشتراط الإسلام، وبه قال أحمد، وقول مالك فيه كفرك.

(١) (٣٤٢/١).

(٢) فتح البدير (٥١/٢٢٠ - ٢٢٣).

وفي الموطأ: المتقدمون يقولون: شرائط الإحصان سبعة، وعقد ما ذكرنا، واختلف في الاثنين من هذه. الإسلام، وكون كل واحد من الزوجين مساوياً للآخر في شرائط الإحصان وقت الإصابة بحكم النكاح، فهو شرط ههنا خلافاً للشافعي، حتى لو تزوج الحر المسلم المبتاع أعاقل أمة أو صبية أو مجنونة أو كثرية، ودخل بها لا يصير الزوج محصناً بهذا الدستور، حتى لو زنى بعده لا يرجم عتقنا.

وكذا لو تزوج الحر اليافعة الأعاقلة المسلمة من عبد أو مجنون أو صبي، ودخل بها لا يصير محصنة، ولو تزوج مسلم ذمية، فأسلمت بعد ما دخل بها، لمقل أن يدخل بها بعد الإسلام أي أن يطأها إذا زنى لا يرجم، وكذا لو اعتقت الأمة التي هي زوجة الحر، لبائع العاقل المسلم بعد ما دخل بها لو زنى لا يرجم ما لم يطأها بعد الإعانة، وكذا لو كانت تحته حرة مسلمة، ومما محصنان فارتدا معاً بطل إحصانهما، فإذا أسنما لا يعود إحصانهما حتى يدخل بها بعد الإسلام، اهـ.

وقال الدردير^(١) بعد ما ذكر شرائط الإحصان: والحاصل أن شروط الإحصان عشرة، إذا تحلف شرط منها لم يرجم، وهي: بلوغ، وعقل، وحرية، وإسلام، وإصابة في نكاح لازم، ووطء مباح بانتشار، وعدم منكرة، اهـ.

وخرج بالنكاح اللازم غير لازم، كنكاح عبد حرة، بلا إذن سيده، ومعب وفاسد بفسخ، فلا تكون زوجة العبد محصنة بوطئه لها، فإذا زنت لم يرجم، أما إذا كان نكاح العبد للحره بإذن سيده ووطئها بعد الإذن، فإن ذلك النكاح يكون محصناً لموطئته احرة، والعبد لا يرجم على كل حال؛ لأن العبد نفسه لا يكون محصناً مطلقاً؛ لأن من شروط الإحصان الحرية، والمراد

(١) «الشرح الكبير» (١/٢٠٠)

٣٩/١١٠٢ - حَقَّقْنِي بَيْنَ هَذَيْنِ عَنْ ذَايِكَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ قَالَ: الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ هُنَّ.....

عدم المناكحة أي بين الزوجين في كوطء، بأن يعرف حصوله لا أن أمز أحدهما به حصوله وأنكره الآخر، قاله الدسوقي.

وقال الباجي^(١): فإن لم يكن الذكر منتظراً، فقد روى ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم في التي زوجته شبهة كبيرة. فأدخلت به معها ذكره في فرجها، إن أشر بعد ذلك أنها للمطلق ثلاث وإن هي عن ذلك لم يحلها، قال محمد عن ابن القاسم: فإن وطئها فوق الفرج، فدخل ماؤه في فرجها، فأنزلت هي لم يحلها ذلك ولم يحلها، اهـ.

وقال النوزلي^(٢): تحصى كل من الزوجين الرقيقين دون صاحبه بالعنف، والوطء بعد شروطه المتقدمة، فإذا عتق وزوجته مطبقة غير يالغ أو كافرة وأصبها تحصى دورها، فإن عتقت فقط تحصى دورها إن أصابها وهي باغية مسلمة عاقلة، والحاصل أن الذكر احتكف بالحر الممسوم يتحصن بوطء زوجته المطبقة ولو صغيرة أو كافرة أو أمة.

وأنشأ تحصى بوطء زوجها إن كان بالغاً، ولو عبداً أو محبوساً، فعمم أن شرط تحصى الذكر زيادة على العشر المتقدمة إطلاقاً موطوءه، وشرط تحصى الأنثى بلوغ وطئها فقط زيادة على العشرة، لا يقال: وإسلامه، لأن الكافر لا يصح نكاحه المسلم، فهو خارج بالنكاح الصحيح، اهـ.

٣٩/١١٠٢ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سعيد بن المسيب) وأخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر والبيهقي (أنه قال) في تفسير قوله عز اسمه: (المحصنات من النساء هن) أي المراد

(١) والحنفي ٣٦/٣٣٢

(٢) فأنشراح الكبير ١/٤٣٢.

أُولَاتِ الْأَزْوَاجِ. وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الزَّانَا.

بالمحصنات (أولات الأزواج) وقد روي هذا التفسير عن جماعة غير ابن المسيب، كما سيأتي (ويرجع ذلك) وفي بعض الطرق، عن ابن المسيب. ويرجع ذلك (إلى أن الله تعالى حرم الزنا) واختلفوا في المراد عن تفسير ابن المسيب.

وتقدم أولاً ما قال الرازي من الأقاويل في تفسير الآية. فقال: فيه مسائل: منها، ما قال الواحدي: اختلف القوّاء في المحصنات، فمروا بكسر الصاد وفتحها في جميع القرآن إلا التي في هذه الآية، فإسهم أحجموا على الفتح فيها، فمن قرأ بالكسر جعل الفعل نهن، يعني أسلمن، واعتزن العفاف، وتزوجن وأحصن أنفسهن بسبب هذه الأمور، ومن قرأ بالفتح جعل الفعل بغيرهن، يعني أحصنهن أزواجهن، اهـ.

قلت: وهذا بخلاف ما قال ابن الهمام: إن المحصن من الأحرف التي جاء الفاعل منها على مفعول بفتح العين يقال: أحصن يحمي فهو محصن، في أعاظ معددة هي أسهب فهو سهب إذا طال وأمعن في الشيء، وألفح بالنفاة والجمع انقمر فهو منقج الفاعل والمفعول فيه سيان، اهـ.

ومنها ما قال الرازي^(١): في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ قرآن: أحدهما: المراد منها ذوات الأزواج، وعلى هذا التقدير ففي قول: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكُمْ﴾، وجهان. الأول: أن المرأة إذا كانت ذات زوج، حرمت على غير زوجها، إلا إذا صارت ملكاً للإنسان، فإنها تحل للمالك، الثاني: أن المراد بملك اليمين ههنا ملك النكاح، والمعنى أن ذوات الأزواج حرام عليكم إذا ملكتموهن بنكاح جديد بعد وقوع البيّنونة بينهما وبين أزواجهن، والمقصود من هذا الكلام الزجر عن الزنا والنسب من ولطهن إلا نكاح جديد، أو بملك يعين

(١) تفسير الرازي (١١/١٢٥)

إن كانت المرأة مضوكة، وغُبر عن ذلك بملك اليمين، فإن ملك اليمين حاصل في الشكاح، وفي الملك، اهـ.

فثبت وهذا هو المقول على ما علم من كلام ابن المسيب، قال الرازي والقول الثاني أن المراد بها بالمحصنات الحرائر، ففي قوله: إلا ما ملكت إيمانكم. وجهان الأول: المراد منه العدد، أي إلا بعدد الذي جعله الله ملكاً لكم، وهذا الأربع فصار التفسير: حرمت عليكم الحرائر إلا هذا العدد، الثاني: الحرائر محررات عليكم إلا ما ثبت الله لكم ملكاً عنهن، وذلك عند حضور الوثني والشهود رسائر السخيرة في الشريعة، اهـ مختصراً.

وقال الساجي^(١) قول سعيد بن المسيب: إن لمحصنات من أولاد الأزواج قد كان به جماعة من الصحابة، منهم عبد الله بن مسعود وابن عباس وأبي بن مالك وأبو سعيد الخدري، وقال به جماعة من التابعين - يروى عن عطاء، ومطهر بن إسحاق، وإنما قالوا: ذلك جماعة، وأنهم ينفقوا به - فقدموا التعبير، وكذلك قالوا في تفسيرها: إنما حرم الرثاء، ولم يربوا أيضاً مدحهم.

وإنما جاء حفيظة التفسير على فوائده: أنه مما من قال: إن ذلك مما ملكت بغير الرجل من العسليات، فإن قد إذا اشتراها ولها زوج إن بغشاه، وإقول الآخر: ما جاءت به الرواية في سي أوطس، فإن الآية إنما نزلت في النساء الثلاث، أي أزواج في بلاد الشرك، فإذا شئت لفصحت الحصة بيهن ويبر أزواجهن، وهذا هو الرجل الذي عليه عسر الناس، فإن شكاح الأمة يرد سببها ثابت بإجماع المسلمين، فليس يجوز نفسه إلا بحجة، ولا يلزم للدين قالوا خلاف هذا القول، حجة.

(١) التلخيص (٣/١٩٩)

يريد الفاضلي أبو إسحاق الرذ على من قال: بيع الأمة طلاقها، وهو قول سعيد بن المسيب، ويريد أنه لم يُتِمَّوا التفسير الذي أشاروا إليه، وما خاله سعيد بن المسيب، معناه عنده أنه حرم ذوات الأزواج إلا ما ملكت اليمين، باستباح جارية لها زوج، فإنها تحل له؛ لأن بيع الأمة يفسخ نكاح زوجها، ويزيل عصمته عنها، لأنكر ذلك الفاضلي أبو إسحاق، وذهب إلى أن معناه إلا من سبي بعارية، لها زوج ببلد الحرب، فإنها تحل له بملك اليمين؛ لأن السبي يفسخ النكاح، فاختار لذلك أن المحصنات من ذوات الأزواج، ولم يقتل مالك من قول سعيد بن المسيب أن بيع الأمة طلاقها لما لم ير ذلك، وأن الصواب قول من قال: إن بيع الأمة لا يؤثر في نكاحها ثرقة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي.

وقول سعيد بن المسيب، ورجع ذلك إلى أن الله حرم الزنا، وروى ابن مزيّن عن عيسى بن دينار أن معناه لا يكون إحصان بزنا. ولا يكون إلا بنكاح، وهذا فيه نظر؛ لأنه ليس في الآية ذكر للزنا، ولا سيما على تأويل سعيد بن المسيب.

قال الباجي^(١): والأظهر عندي أن يكون معناه أن المحصنات إذا كن ذوات أزواج، ولا يمكن أن يعتقد عليهن عقد نكاح، فإنما يتوجه التحريم إلى الوطء دون العقد، وذلك زنا إلا بملك اليمين والذي استثناءه، امر.

وقال الجصاص في «أحكام القرآن»^(٢) بعدما ذكر أثر سعيد المذكور: وروى معمر عن ابن طاووس عن أبيه في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ قال: فزوجتك مما ملكت يمينك، بقول: حرم الله الزنا لا يحل لك أن تطأ

(١) «المصن» (٣٣٠/٢).

(٢) «أحكام القرآن» (١٣٨/٢)، والاستذكار» (٢٧٨/١٦٦).

أمرأة إلا ما ملكت يمينك» روى ابن أبي نجيح عن محمد بن داود المحدثات من النساء، قال: نهى عن الرقة، وعن عطاء بن السائب، قال: كل محصنة عنك حرام إلا امرأة تمكها بكناح، فكان تأويلها عند هؤلاء أن ذوات الأزواج محرم إلا على أزواجهن، قال: وليس يمنع أن يكون ذلك من مراد الله تعالى به لأنه لا احتمال انقضاءه، وذلك لا يمنع إرادة المعاني التي تأويلها التصحاح عليه من إباحة وضه أنسابها الثلاثي لمن أزواج حريون، فيكون محمولاً على الأمرين، والأظهر أن ملك انبعض من الأمة دور الزوجات، لأن الله عز اسمه فرق بينهما، فقال: **وَالَّذِينَ هُمْ يُزَوِّجُهُمْ حَبْلُونَ** (١) **إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ** أو **مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ** فهم غير متوهم (٢) الآية، فجعل ملك اليمين غير الزوجات، انتهى.

وقال السيوطي في المندرة (٣) أخرج قطيب السبي، وعبد الوفاق، وانغرياني، وابن أبي شيبه، وأحمد، وعبد بن حميد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وأبو يعنى، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطحاوي، وابن حبان، والبيهقي، عن أبي سعيد الخدري (٤) أن رسول الله ﷺ بعث يوم حنين جيشاً إلى أرفاس، فلقوا عدواً فقاتلوهم فظفروا عليهم، وأصابوا لهم سباياً، فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يخرجوا من غشبانهم من أجل أزواجهن من المشركين، فأمر الله في ذلك **وَالَّذِينَ هُمْ يُزَوِّجُهُمْ حَبْلُونَ** الآية، يقول: إلا ما أمأ، الله عنكم، فاستعملنا بذلك مروجين، وعلى هذا الوجه السبيل ذوات الأزواج خاصة، فهو: **إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ** يعني منهن لهدم النسب النكاح، وبه قال الأكثر والأئمة الأربعة، وهو الجواب، قاله الزرقاني (٥).

(١) المندرة (٢/٤٤٨).

(٢) أخرجه سنن (١٠٦٥٦)، وأبو داود (٢١٦٢)، والترمذي (١١٦٣٧)، والنسائي (٣٣٣٣)، وأحمد (١١٦٩٢).

(٣) المخرج الزرقاني (١/٢١٩).

وفاز ابن كثير^(١) قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي هُنَّ لَكُمْ رُجُلٌ﴾ الآية، أي حريم عليكم من الأجبيد، المحسنات، وهي المروءات، ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يعني إلا ما ملكتموهن بالأيدي، فإنه يدخل لكم ولهن إذا استبرأتموهن، فإن الآية نزلت، ثم أخرج حديث أبي سعيد المذكور، ثم قال: وقد روي الطبراني من حديث النضر بن عيسى أنها سئلت في سبب تحرير، ودفع مثل حديث أبي سعيد.

وزعم جماعة من السلف إلى أن بيع الأمة يكون طلاقاً لها من زوجها أحداً يعموم هذه الآية. وروي بسنده إلى إبراهيم أنه سئل عن الأمة تباع ولها زوج، قال: كان عبد الله يقول: يبيعها طلاقاً، ويشترها هذه الآية: ﴿وَالَّتِي هُنَّ لَكُمْ رُجُلٌ﴾ الآية. وروي ذلك عن ابن مسعود - رضي الله عنه - بطريق، وفي لفظ: إذا بيعت الأمة ولها زوج فسيبها أحق بفسخها، وقال أبي بن كعب وجابر بن عبد الله وابن عباس، قلوا: يبيعها طلاقاً، وروي ذلك عن ابن المسيب والحسن، فهذا قول هؤلاء من السلف، وراد بهم الحافظ في الفتح^(٢) مجامداً.

وقد حالفهم الجمهور قديماً وحديثاً، فزادوا أن بيع الأمة ليس طلاقاً لها، لأن المشتري نائب عن البائع، والسابع كذا أخرج عن ملكه، المذموم، وباعها مملوكة عنها، واعتصموا في ذلك على حديث سيرة المخرج هي نصحيحين^(٣) وغيرهما. من عائشة رضي الله عنها - اشترتها، وأعتقها، ولم يفسخ نكاحها عن زوجها مغيث، بل خيرها رسول الله ﷺ بين الفسخ والبقاء، واختارم الفسخ، والنفقة مشهورة، فلو كان بيع الأمة طلاقاً، كما دل هؤلاء، ما خيرهم رسول الله ﷺ، فلما خيرها دل على بقاء النكاح، وإن المراد من الآية السيد، فلفظ

(١) تفسير ابن كثير: (١٩/٢).

(٢) فتح الباري: (١٠٢/٩).

١١٠٣ / ١ - وحديثي عن مابث - عن ابن شهاب، زبلة عن القاسم بن محمد أنه، كما يقولان: إذا نكح الحر الأمة فمشتها، فقد أعتق.

قال مالك، وكل من أدركت كان نقول ذلك. نكح الأمة الحر إذا نكحها، فمشتها، فمشتها، فمشتها.

قال مالك، نكح الأمة الحر إذا نكحها، ولا نكح الحر الأمة إلا أن يعتق، وهو زوجها، فمشتها بعد عتقه.

١١٠٣ / ٢ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري سماعاً (وسمعه) أي مالكاً (عن القاسم بن محمد بن الصديق الأكبر بواسطة أحد أئمة) أي الزهري، القاسم كما يقولان: إذا نكح الحر الأمة فمشتها أي ساحتها (فقد أعتقته) أي يصير الحر محققاً بعد الجماع؛ لما تقدم في قول الباب أن الحر يصير محققاً بعد ذلك ومن معه بجماع الأمة شرطه، ولا يصير محققاً عند التحية ومن معهم بجماع الأمة، ولا أعتق الأمة إجماعاً بعد الجماع، لفظان شرط التحية في حقه.

أقل مالك، وكل من أدركت من أهل العلم من أعتقته (كان نقول ذلك) أي مثل ما قال الزهري والقاسم، ثم أوضح الحشاش إليه بقوله (نكح الأمة) بالرفع على لصاحبه (الحر) بالنصب على الجنعولي (إذا نكحها فمشتها) أي جامعها، وهذا بيان لاسم الإشارة.

(قال مالك: يعتق) بضم التحتية وسكون ثاء، من الإعتاق (العبد) بالرفع (الحر) بالنصب (إذا نكحها) نكاحاً صحيحاً (ساحتها) أي جامعها بجماع صحيح لا (ولا نكح) بضم النون وسكون الجاء (الحر) بالرفع (العبد) بالنصب، لفظان شرط التحية في حقه (إلا أن يعتق) أي يعتق، أي يصير الحر (وهو) أي العبد (زوجها) أي الحر (فمشتها بعد عتقه) أي بجماعها بعد العتق، يصير محققاً بذلك الجماع، ولا يمتنع من ذلك أن يكون النكاح في حقه الذي إذا عتقه، لجماع في الحر.

فَإِنْ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ فَلْيَسِّرْ بِشَخْصٍ، حَتَّى يَتَزَوَّجَ بَعْدَ عَتَقِهِ، وَنَعَسَ الْمَرْأَةُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمَةُ إِذَا كَانَتْ تُعْتَقُ، أَلْحَرَ ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ تُعْتَقَ، فَإِنَّهُ لَا يُحْصِنُهَا بِنِكَاحِهَا إِيَّاهَا وَهِيَ أَمَةٌ حَتَّى تُنْكَحَ بَعْدَ عَتَقِهَا، وَيُصَيِّبُهَا زَوْجُهَا، ذَلِكَ إِحْصَانُهَا.....

(إعلان فاروقها قبل أن يعتق) بيان: المسجهر (فليس بمحصن) لأن الوطء تسابق كان في الفرق (حتى يتزوج بعد عتقه ويسمى امرأته) بعد العتق، قال ناسحي^(١) إن العبد إنما يحصل زواجه الحرة بكناح أو أن فيه السيد، وإن أصابها بكناح لم يأت في السيد، ففرق بينهما، فلا خلاف على المذهب نعمة له لا يقع به الإحصان، وإن أحرار السيد النكاح بعد أن وطئها، فالتسبيح من المذهب أنه لا يحصن ما تقدم من وطئها.

وكذلك كل واحد فيه خيار لأحد، كوطء المسجهر والمعتق والمعتوم فمن أن تعلم الزوجة دأبه، فإنه لا يقع شيء من ذلك الإحصان، فإن وطئ بعد لإجارة فلا خلاف نعلي في المذهب أن الإحصان يحصل للزوجة الحرة، لأنه وطء كامل لا خيار فيه لأحد صاوف من كسبت له مبدت الإحصان، فوجب أن يحصن.

(قال مالك: والأمة إذا كانت تحت الحرة ثم فارقها) الحرة قبل أن تعتق) سواء المسجهر (فإنه لا يحصنها بكناحه إياها وهي أمة) حمله حاليه (حتى تنكح) تحت المرأة (بعد عتقها ويصيبها زوجها فذلك) أي الوطء بعد العتق (إحصانها) لأن الوطء التسابق كان في حالة الفرق، وإنما قال حنن: تنكح، أقول: ثم فارقها، وليس عند النكاح بعد اعتق شرطاً في إحصانها، بل إذا اعتقت الوطء بعد العتق يكفي للإحصان، ولو كان اعتق في حال لرق.

(١) انظر: السقي، (١٣٢٢).

وَالْأَمَةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْحُرِّ، فَتَعْتَقُ وَهِيَ تُعْتَقُ. قَبْلَ أَنْ يَفَارِقَهَا.
فَلَيْتَهُ يُحَصِّنُهَا إِذَا غَضَّتْ وَهِيَ عِنْدَهُ، إِذَا هُوَ أَصَابَهَا بَعْدَ أَنْ تُعْتَقَ.
وَقَالَ مَالِكٌ: وَالْحُرَّةُ النَّصْرَانِيَّةُ، وَالْيَهُودِيَّةُ، وَالْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ
يُحَصِّنُ الْحُرُّ الْمُسْلِمَ. إِذَا نَكَحَ إِحْدَاهُمَا، فَأَصَابَهَا.

(قال مالك: والأمة إذا كانت تحت الحر فتعتق) ببناء المجهول (وهي تحت) جملة حالية (قبل أن يفارقها أنه) أي الزوج (يحصنها إذا صحت، وهي عنده إذا هو أصابها) أي جامعها (بعد أن تمت) بناء المجهول، فإن لم يصيبها بعد العتق، فلا يحصنها؛ لأن الوطء السابق كان في حالة الرق.

وهذه كلها فروع لأصل متقدم في أول الباب، أنه أحصوا إذا كان كاملاً يحصن بوطء العبد أو الأمة، ولا يحصن العبد ولا الأمة إلا بانوطء بعد العتق. وهذا مذهب الإمام مالك، وبشروط الكمال فيهما معاً عند الحنفية وأحمد، كما تقدم في أول الباب، فلا يتحقق الإحصان عندهم في هذه الفروع، إلا إذا وجد الوطء بعد عتقهما معاً، واختلف في ذلك قول الإمام الشافعي، كما تقدم.

(وقال مالك: والحرّة النصرانيّة و) كذا الحرّة (اليهوديّة) والمراد الحرّة الكتابيّة، وفيلها بالحرّة، لما تقدم قريباً أنه لا يصح نكاح المسلم الأمة لكتابيّة عند مالك (والأمة المسلمة يحصن) بضم الميم وسكون الحاء وكسر الصاد المهملين صيغة الجمع وفي النسخ الهاديّة فتحصن بالإنفراد أي كل واحد منهن (الحر المسلم) بالنصب على المفعوليّة (إذا نكح) الحر المسلم (إحداهن) مفعول (فأصابها) أي جامعها، فيحصن وطء الكتابيّة حرّة والأمة المسلمة، لكونه حراً مسلماً رضى وطناً كاملاً، وهذا مذهب مالك، وقول للشافعي، والثاني له، وهو مذهب الحنيفة. وأحمد: أن ذلك الحر المسلم لا يكون محصناً بفقدان شرط الكمال في جانب المرأة، وبشروط عندهم كمالهما حالة الوطء.

(١٨) باب نكاح المتعة

(١٨) نكاح المتعة

هو نكاح إلى أجل معين - من المتع بالشيء - لا يتع به كانه يتع به إلى أجل معلوم، كذا في "المجموع"، وقال الزعبي^(١): استع. شاع معتد كقولك: يذبح: مفعله مفعلاً وأمتعته، ونمتع به، ومتعة النكاح هي أن الرجل كان يشترط المرأة بمدة معلومة يعطيها إلى أجل معلوم، فإذا انقضى الأجل فزعمها من غير طلاق، اهـ.

وهي شرطية مبهمة المتع؟ صهر فروع الحنفية، نعم، إذ ذكر نكاح المتعة وانتكاح الموقت قسمين، وقالوا: أصل نكاح المتعة، واستوفيت، فذكر غير صحيح؛ فحق بينهما في النهاية، والمعراج؛ بأن يذكر في الموقت نكاح - أو التزويج مع التوقيت، وفي المدة نكاح المتع بالشيء، أو استمتع. وفي النهاية ينق آخر أن المتع يكون بغير الشهادة، ويذكر فيه مدة معينة خلاف متعة، فإنه لم قال: استمتع بك، ولم يذكر مدة كمن متعة. والشافعية في فتح القدر^(٢)، اهـ.

ومنه: قال شيخ الإسلام في تحرق بينهما أن يذكر الموقت بلفظ النكاح والتزويج، وفي المتعة المتع، واستمتع، يعني ما تشبه معنى مادة متعة، والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهادة في المتعة، وتجبين المدة، وفي الموقت الشهادة، وتجبينها، ولا شك أنه لا تأثير لهذا على تعيين كون النكاح المتعة الذي أحاطه به قوله هو ما احتسب فيه مدة، ومتع لفظه من الآثار، بأن المتعني يسر إلا أنه أذن لهم في المتعة.

وفيه معنى هذا أن من سافر هذا بلد من بلداتها بلفظ أخطع ونحوه،

(١) تهذيب الفقهاء (٧٥٧).

(٢) فتح القدر (٢/٢٩٠ - ٢٩١).

لما عرف أن النكاح يُطلق، ويراد معناه، فإذا قيل: تمتعوا، فمعناه أوجدوا معنى هذا اللفظ، ومعناه المشهور أن يوجد عقداً على امرأة لا يُراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد، وربيته، بل إلى منة معينة ينتهي العقد بانتهائها، أو غير معينة، بمعنى بقاء العقد ما دام معها إلى أن ينصرف عنها، فلا عقد، فبدخل فيه ما بمادة المتعة، والنكاح الموقت أيضاً، فيكون من أفراد المتعة، وإن عقد تلفظ التزويج وأحضر الشهود، ولم يعرف في شيء من الآثار لفظ واحد ممن يشارها من الصحابة - رضي الله عنهم - بلفظ تمتعت بك ونحوه، انتهى مختصراً.

قلت: وعامة أصحاب الفروع من فروع الأشعة الأربعة فسروها بالنكاح إلى أجل.

قال الزرقاني^(١): هو النكاح لأجل، كما فسره في «المدونة» وقال الباجي^(٢): هي النكاح الموقت مثل أن يتزوج الرجل المرأة إلى سنة أو شهر أو أكثر من ذلك أو أقل. فإذا انقضت المدة، فقد مطلق حكم النكاح وكمل أسره، قاله ابن الموز وابن حبيب، زاد ابن حبيب: أو مثل أن يقول المسافر يدخل البلد، أنزوجك ما أتممت حتى أقفل، اهـ.

قال الموفق^(٣): معنى نكاح المتعة أن يتزوج المرأة مدة، مثل أن يقول: رويحتك ابنتي شهراً، أو سنة، أو إلى انقضاء الموسم، أو قدوم الحاج، وشبهه، سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة، فهذا نكاح مطلق، اهـ.

قال ابن عابدين^(٤): تبعاً لابن النهماء، إن تحريم المتعة كان في حجة

(١) مشرح الزرقاني، (٣/ ١٥٢).

(٢) «المفتي»، (٢/ ٣٣١).

(٣) «المفتي»، (١٠/ ٤٦).

(٤) «رد المحتار»، (٤/ ١١٢).

الوداع، وكان تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الأئمة وعلماء الأمصار، إلا مخالفة من الشيعة، ونسبة الجواز إلى مالك كما وقع في «الهداية» غلطاً اهـ.

وقال ابن دقيق العيد^(١): ما حكى بمصر المحنفة عن مالك من لجواز خطا، فقد باطل المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توثيق المعل بعبه، فقالوا: لو هلّق على وقت لا بد من مجيئه، وقع الطلاق الآن، لأنه توثيق للمعل فيكون في معنى نكاح المنة، كذا في «الفتح».

وفي «المندوة» لا يجوز النكاح إلى أهل قريب أو بعيد، وإن سمي صداقاً، وهذه المنة، اهـ. كذا في «المحلى».

قال الموفق^(٢): هذا نكاح باطل نص عليه أحمد. فقال: نكاح الحنة حرام. وقال أبو بكر: فيه رواية أخرى: أنها مكروهة غير حرام؛ لأن ابن منصور سأل أحمد عنها، فقال: يحتننها أحب إليّ، قال: فظاهر هذا الكراهية دون التحريم، وغير أبي بكر من أصحابنا يمنع هذا ويقول: في المسألة رواية واحدة في تحريمها، وهذا قول عامة الصحابة والفقهاء، ومن روي عنه تحريمها عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن الزبير.

قال ابن عديم البر: وعلى تحريم المنة مالك، وأهل المدينة، وأبو حنيفة في أهل الكوفة، والأوزاعي في أهل الشام، والليث في أهل مصر، والشافعي، وسائر أصحاب الآثار، وقال زفر: يصح النكاح، ويبطل الشرط، اهـ.

قلت: ما حكى عن زفر إنما هو في النكاح المؤقت دون المنة.

ففي «الهداية»^(٣): النكاح المؤقت باطل، وقال زفر: هو صحيح لازم؛

(١) انظر: فتح الباري (٩/١٧٣).

(٢) التلخيص (١٠٠/٤٦).

(٣) (١٩٠/١).

لأن النكاح لا يطل بالشروط الفاسدة، ولنا، أنه أي بمعنى المتعة، والمبرة في العقود للمعاني، ولا فرق بين ما إذا طالت مدة التأقيت أو قصرت.

قال ابن الهمام^(١): يعني أن النكاح لا يطل بالشروط الفاسدة، بل يطل هي، وصحح النكاح، وقوله: لا فرق بين ما إذا طالت نفي لرواية الحس عن أبي حنيفة أنها إذا سميا مدة لا بعينان إليها صح لتأييده معنى، قلنا: ليس هذا تأييداً معنى، بل توفيت بمدة طويلة، اهـ.

قال ابن عابدين^(٢): هو مثل أن يتزوجها إلى ماشي سنة، قال ابن الهمام: فإن قلت: لو عقد بنظر المتعة وأراد النكاح الصحيح المؤبد، هل يتعدى لو لا؟ وإذا لم يتعد، هل يكون من أفراد المتعة؟ فالجواب: لا يتعدى به النكاح وإن قصد به النكاح، وحضره الشهود، وليس من نكاح المتعة؛ لأنه لم يذكر فيه توقيت، بل التأيد، وإنسا كان كذلك؛ لأنه لا يصلح محاراً عن معنى النكاح، لما في المبسوط من أنه لا يبيد الملك كالإحلال، اهـ.

قال الموفق^(٣): وحكي عن ابن عباس أنها جائزة، وعليه أكثر أصحابه عطاء وطاؤوس، وبه قال ابن جريح، وحكي ذلك عن أبي سعيد الخنري وجابر، وإليه ذهب الشعبة، اهـ.

وقال ابن حزم^(٤): ثبت على إباحتها بعد رسول الله ﷺ ابن مسعود، ومعاوية، وأبو سعيد، وابن عباس، وسلمة ومعيد، وأما أمية بن خلف، وجابر، وعمر بن حريث، ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله ﷺ وأبي بكر

(١) نظر: «فتح القدير» (٢/١٥٠).

(٢) ارد المحتار» (٤/١٤٣).

(٣) «المعني» (١٠٠/٤٦).

(٤) انظر: «المحلى» (٩/١٢٩).

وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر - رضي الله عنه - قال: ومن التابعين طاووس وصعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة.

قال الحافظ^(١): وفي جميع ما أطلقه نظر، ثم سطر الحافظ في الروايات عن ذلك، وفي أكثرها المنع عن ذلك. وفي بعض منها ذكر المنع فقط، ليس فيه بيان الوقت. كما روي عن أبي سعيد، قال: لقد كان أحدنا يستمتع بملء الفرج سويقاً، قال: وهذا مع كونه ضعيفاً ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي ﷺ، وأما حديث جابر عن جميع الصحابة، فلنظنه عند مسلم: وقد سئل عن المنعة؟ فقال: فعلناها مع رسول الله ﷺ، وهي نكاح: استئنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، زاد في أخرى: حتى نهي عنها عمر، وفي رواية عنه عند مسلم: فنهانا عمر فلم نفعله بعد. فإن كان قوله: فعلنا نعم جميع الصحابة؟ فقوله: ثم لم نفعله بعد جميع الصحابة فيكون إجماعاً.

وقال ابن المنذر: جاء عن الأوائل الرخصة فيها، ولا أعلم اليوم أحداً يجيزها إلا بعض الرافضة، وقال عياض: ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض، وأما ابن عباس فروي عنه أنه أباحها، وزوي عنه أنه رجع عن ذلك، قال ابن بطال: روى أهل مكة وأهل اليمن عن ابن عباس بإباحة المنعة، وروي عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة.

وقال الحفائي: تحريم المنعة كالإجماع إلا من بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات إلى عبي وآل بيته، فقد صح عن علي أنها نسخت، ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المنعة فقال: هي الرضا بعنه، ويحكى عن ابن جريج جوازها، ونقل أبو عوانة في صحيحه عنه أنه رجع عنها، وقال القرطبي: الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المنعة

(١) فتح الباري (٩/١٦٦).

٤١/١١٠٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

عُمَرَ أَنَّهُ وَالْحَصْبُ،
.....

ثم يظن - وأنه حرم، ثم أجمع السلف - والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض، وجرم جماعة من الأئمة بتفرد ابن عباس بان حلتها، كذا في «الفتح»^(١)

وفي «المحلى»^(٢): روى الثعلبي في تفسيره عن عمران بن حصين - قال: نزلت آية المسعة في كتاب الله تعالى، ثم نزل آية بعد نسخها، فأمرنا رسول الله ﷺ، وتعتنا مع رسول الله ﷺ، ومات ولم ينهنا عنها، قال وجعل بعد، برأيه - شاء، قال الثعلبي: نعم يخصص في نكاح المسعة إلا عمران بن حصين وابن عباس وبعض أهل البيت - قال صاحب «المحلى»^(٣): المراد بالمسعة في حديث عمران مسعة النكح - لا مسعة النكاح كما وقع صريحاً في حديث مسلم، والمراد بآية المسعة قوله تعالى: «وَمَنْ تَتَعَ بِالْمَعْرَةِ عَلَى الْفَتْحِ» اهـ.

ثم قال عياض: وأجمعوا على أن من شرط البطلان التصريح بالشرط، فلو نوى عند العقد أن يخافى بعد مدة صح مكاحه إلا لأوراعه فأبطله، كذا في «الفتح»^(٤)، وكذا قال السرفق في ذلك إنه النكاح صحيح في قول عامة أهل العلم إلا الأوراع، قال: هو نكاح مسعة، والصحيح أنه لا بأس به - اهـ.

٤١/١١٠٤ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عبد الله) بن محمد بن

هشام بن أبي طالب أبو هاشم، ثقة، من رجال الكثر عام بالعلماء، روي بالمشيخ. مات سنة تسع وتسعين، وقيل قبلها بسنة، ليس له في البخاري غير هذا الحديث، (ورد بمواضع من كتابه متروكاً بالتحية، كذا في «الفتح»^(٥)).

(والحسن) بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو محمد البجلي. من وراد

(١) «فتح الباري» (٩/١٧٣).

(٢) «فتح الباري» (٩/١٦٧).

الثور: فعنه بن علي بن أبي طالب: عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب: رضى الله عنه: أن رسول الله ﷺ يقول: «عن متعة النساء.....»

المتعة لغة فقيه يقال: إنه قول من تكلم في الإرجاء، وتعقب عنه الحفاظ في مناهجه^(١) بأنه غير الأرجاء، الذي يعده امرؤ المتعة المصطنع، والمزنيان، بل الذي حكم فيه أنه كان يرى عدم القطع على إحدى المصنفين المتكلمين في الفناء، كونه معطوياً أم معصواً، وكان يرى أنه ما جنى إلا ما نهى، مات سنة مائة، وحينئذٍ قال ذلك، (الذي محمد بن علي) بن أبي طالب المعروف بابن النعمان، روى أنه سمعها قوله بنت جعفر بن محمد بن أبي حنيفة، سمعت في الزهراء من الأئمة.

(عن أبيهما) فعنه بن علي بن أبي طالب: عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب: رضى الله عنه: أن رسول الله ﷺ يقول: «عن متعة النساء.....»

عائش من كبار تابعين، مات بعد التابعين، وهو الذي مرعهم استبانة من الروافض أن المهدي، وأنه لا يورث حتى يخرج من آخر الزمان، ومنهم من أخر صوته، ورسم أنه لأمر بعده صار إلى ابنه أبي حاتم، كما في الفتح، وذلك إبراهيم بن الحارث: لا يورث أحداً أبداً من عمي ولا صاحبه، أمه محمد، وكان من أخص أهل التولية، من رواية أبيه.

(عن) أبيه أمير المؤمنين (عليه السلام) زاد في مسلم^(٢) برواه حريري: «عن أبيه من ذلك بهذا الإسناد أنه سمع علي - رضي الله عنه - يقول: «فلان يبيع ابن عباس، إنك رجل نفاق» (أن رسول الله ﷺ يقول: «عن متعة النساء»)

وهي رواية عبد الله بن أبي هريرة عليه السلام، التي هي التي سمع ابن عباس من أبيه في متعة النساء، فقال: مهلاً يا ابن عباس، فإني رسول الله ﷺ سمعت عهداً، لي ورواه الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مات عند أبي حنيفة، أن علياً سمع ابن عباس، وهو يقول في متعة النساء: فقال: «أنا سمعت»

(١) انظر: المنهاج الجديد - (٢٢٠/١٣٦).

(٢) صحيح مسلم - (٣٣٧/٤١) (٤٧٦).

يَوْمَ خَيْرٍ

(يوم خير) هكذا لجميع الرواة عن الزهري «حبراً بالمعجمة أوله، وآخره، إلا ما رواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث، فإنه قال: حينئذ يمهله أوله ومونين، أخرجه النسائي والدارقطني، ونسبها عن أبيه ومعه، تفرد به عبد الوهاب، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد، فقال: «خير عن الصواب، كذا في «الفتح».

وزعم ابن عبد البر أن ذكر يوم خير غلط، وقال السهيلي: إنه شيء لا يعرفه أحد من أهل السيرة، وقال ابن عيينة: إن تاريخ خير في حديث علي - إنما هو في النهي عن لحوم الحمر الإنسية، قال البيهقي: يشبه أنه كما قال، كذا في «العليل المسجدة»^(١)، يعني وقع في حديث الباب تقديم وتأخير، ولفظ البخاري برواية ابن عيينة عن الزهري بهذا الإسناد: نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية، زمن خير، وذكر ابن عبد البر عن ابن عيينة أن النهي زمن خير عن لحوم الحمر الأهلية، وأما المتعة فكان في غير يوم خير، قال البيهقي: يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه لَمْ يَنْهَ وخص فيها بعد ذلك نهى عنها، فلا يتم احتجاج علي إلا إذا وقع النهي أخيراً لتقوم به الحجة على ابن عباس، وقال أبو عوانة في «محبته»: سمعت أهل العلم يقولون: من حديث علي أنه نهى يوم خير عن لحوم الحمر، وأما المتعة فسكت عنها، وإنما نهى عنها يوم الفتح.

وقال ابن القيم في «المهدي»^(٢) إن المتعة ثبت عنه بِهِ أنه أسلمها عام الفتح، وثبت أنه نهى عنها عام الفتح، واختلف هل نهى عنها يوم خير عن قولين، لصحيح أن النهي إنما كان عام الفتح، وأن النهي يوم خير كان من الحمر الأهلية، وإنما قال علي لا بن عباس: إنه لَمْ يَنْهَ نهى عنهما محتجاً عليه في

(١) (٢٧/٢٥٧).

(٢) انظر: «مآخذ السادة» (٢/١٠٢).

المسألين، ففُتِرَ بعض الرواة أن التقييد بيوم خيبر راجع إلى الفصلين، فرواه بالمعنى، ثم أقره بعضهم أحد الفصلين وقيله يوم خيبر، اهـ.

قال الحافظ^(١) «والحامل لهذا على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خيبر، كما أشار إليه البيهقي، لكن يُمكن الانفصال عن ذلك بأن عتياً - رضي الله عنه - لم يبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عنها عن قريب، قال السهيفي: وقد اختلف في وقت تحريم النخعة، فأعرب ما روي في ذلك رواية من قال: في غزوة نبوك، ثم رواية عمرة القضاء، والمشهور في تحريمها أن ذلك كان في غزوة الفتح، كما أخرجه مسلم من الربيع بن سبرة عن أبيه، وفي رواية عنه أخرجه أبو داود أنه كان في حجة الوداع، قال: ومن قال من الرواة غزوة أوطاس، فهو موافق لمن قال عام الفتح.

قال الحافظ: فتحصل مما أشار إليه سنة مواطن: خيبر، ثم عمرة القضاء، ثم الفتح، ثم أوطاس، ثم نبوك، ثم حجة الوداع، وبقي حنين، فلما أن يكون ذهل عنها، أو تركها عمداً لخطأ رواتها، أو لكون غزوة أوطاس وحين واحداً، ثم خرج الحافظ روايات هذه المواضع، وتكلم عليها، ثم قال: فلم يبق من المواطن صحيحاً صريحاً سوى عروة خيبر وغزوة الفتح، وفي غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم.

وراد ابن القيم في «الهدى»^(٢): أن الصحابة لم يكونوا يستمعون باليهوديات، يعني فيقروا أن النهي لم يقع يوم خيبر، أو لم يقع هناك نكاح متعة، لكن يمكن أنه يجاب بأن يهود خيبر كانوا يصامرون الأوس واتخرج قبل، فيجوز أن يكون هناك من نسايتهم من وقع منهم التمتع بهن، فلا ينهض الاستدلال بما قال.

(١) «فتح الباري» (١/١٦٩).

(٢) «زاد المعاد» (٤/٣٠٥).

قال الماوردي في «الهاوي»: في تعيين موضع تحريم المتعة وجهان: أحدهما: أن التحريم تكرر ليكون أظهر وأشهر حتى يعلمه من لم يكن علمه؛ لأنه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها. والثاني: أنها أبيضت مراوأة، ولذا قال في المرة الأخيرة: «إلى يوم الضيافة» إشارة إلى أن التحريم المعاصي كان مؤذناً بأن الإباحة تُغْفَر، بخلاف هذا، فإنه تحريم مؤبد لا تُغْفَر إباحة أصلاً، وهذا الثاني هو المعتمد.

وقال النووي^(١): الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعتا مرتين. فكانت مباحة قبل خير، ثم حُرِّمَتْ فيها، ثم أُبِيحَتْ عام الفتح، وهر عام أو طاس، ثم حُرِّمَتْ تحريماً مؤبداً، قال: ولا مانع من تكرير الإباحة، ونقل غيره عن الشافعي أن المتعة نُسِحت مرتين، انتهى مختصراً.

وقال ابن العربي^(٢): نكاح المتعة من غرائب الشريعة، أُبِيحَ ثم حُرِّمَ، ثم أُبِيحَ، ثم حُرِّمَ، فالإباحة الأولى أن الله سكت عنه في صدر الإسلام، فجرى الناس في فعله على عادةهم، ثم حُرِّمَ يوم خيبر، ثم أُبِيحَ يوم الفتح وأوطاس، على حديث حابر وغيره، ثم حُرِّمَ تحريماً مؤبداً يوم الفتح على حديث سيرة، وقال عياض: تحريمها يوم خيبر صحيح لا شك فيه، ونقدم عن ابن عابدين تبعاً لابن همام أن تحريم المتعة كان في حجة الوداع، وكان تحريم تأييد.

وقال الموفق^(٣) بعد ذكر حديث الباب، وحديث الربيع بن سبرة عن أبيه «أن النبي ﷺ نهى عنه في حجة الوداع»: اختلف أهل العلم في الجمع بين هذين الحديثين، فقال قوم: في حديث علي تقديم وتأخير، وتقديره أن النبي ﷺ

(١) شرح صحيح مسلم للروي (١٨١/٩/٥).

(٢) إعراف الأحاديث (٤٨/٥).

(٣) المنهاج (١٠/٤٧).

وعمر: نكح لحوم الأنثيين.

أخرجه السنن في: ٦٤ - كتاب المغازي، ٣٨ - باب عروة جبر.

ومسلم في: ١٦ - كتاب النكاح، ٦ - باب: نكاح كدعة، حديث ٣٥ - ٣٢

نهي عن لحوم الأنثاء يوم نحر، ونهي عن متعة النساء، ولم يذكر
مغات السبي عنها، وقد يشترع في حديثه أنه كان في حجة الوداع، حكاه
الإمام أحمد عن قوم، وذكره ابن عبد البر، وقال الشافعي: لا أعلم شيئاً
أحس الله ثم حرّمه، ثم أحله، ثم حرّمه إلا انتمعه، فحمل الأمر على ظاهره،
وأن النبي ﷺ حرّمها يوم نحر، ثم أباحها في حجة الوداع ثلاثة أيام، ثم
حرّمها، أ. هـ.

ورجح الحفاظ حرّمها المأخوذة في فتح مكة، كما تقدم، وقال: وأما
حجة الوداع فالذي يظهر أنه وقع فيها نسبي محرماً، إن ثبت الخبر في ذلك؛
لأن الحجة جمعوا عليها منسبهم، بعد أن وسع عليهم، فلم يكونوا في شدة
ولا غلوة غربة، ولا مخرج حديث سيرة، روي عن طريق ابن الربيع عنه،
وقد اختلف عليه في تعيينها، والحديث واحد في قصة واحدة، فتعين الترجيع،
والنهي الذي أخرجه مسلم مصرحة بأنها في رمي الفج أربع، فعين النصير
إليها، أ. هـ.

وقال في موضع آخر: أما حجة الوداع، فهو اختلاف علو الترجيع من
سره، والرواية عنه بأنها في الفتح أصح وأخبر، فإن حفظ فليس في ساق
أي داره سوى محرمة النبي، فلعنه ﷺ أراد إعادة نسبي ليشيع ويسمعه من لم
يسمعه قبل ذلك، أ. هـ.

(وعن أكل لحوم الحمير) بضمير جمع حمار (الإنسية) قال النووي^(١):

(١) فتح الباري (٩/١٧٠).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٩/١٨٩).

٤٢/١١٠٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ فَاذِلِك. عَنْ أَبِي شَهَابٍ. عَنْ
خُرَؤَةَ بْنِ زُرَيْبٍ: أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ.....

صَطَوَهُ وَحَبَبَن. كَسَرَ الْهَمْزَ وَسَكَنَ النُّونَ وَفَتْحَهُمَا حَبَبًا. وَرَجَعَهُ عِيَاضُ
فَقَالَ: «وَهُوَ الْأَكْثَرُ شَيْخَ الْهَمْزِ وَنُونٍ. وَرَوَاهُ بَعْضُ بَكْسَرِ الْهَمْزِ وَسَكَنَ لِنُونٍ.
وَالْإِنْسُ بِالْفَتْحِ وَالتَّكْسِيرِ النَّاسُ. وَلَا خِلَافَ فِي الْأَخْذِ بِأَنَّهُمَا إِلَّا مَا يَرَوِي عَنْ
بِرِّ عِيَّاسٍ وَعَنْشَةَ وَغَيْرِهِمَا. قَالَ لُثُؤِي: فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَحْرِيمُ الْحَمْرِ لِلْإِنْسَانَةِ.
وَهُوَ مُلْهَمٌ. وَمَنْعُ الْعُلَمَاءِ كَفَّةً إِلَّا طَاعَةَ بِسِيرَةٍ مِنْ سَلَفٍ. اهـ.

وَنَقُصُّ فِي كِتَابِ الْعَبِيدِ مَا قَوْلَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ عُلَمَاءِ
لِمُسْلِمِينَ يَوْمٍ فِي تَحْرِيمِهَا. اهـ. وَاخْتَلَفَ فِي عَنَةِ الشَّيْخِ. عَلِيٌّ هِيَ إِنَّمَا لَمْ تَكُنْ
نُسَمَتْ. أَوْ خَوْفُ فَنَاءِ الظُّهْرِ أَوْ لِأَنَّهُ جَلَالَةٌ. وَدَائِرَاتٌ. وَقِيلَ: تَحْرِيمُ الْغَيْرِ
حَلْفٌ. وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ عَنَ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهَا رَجَسٌ. وَقِيلَ: لِأَنَّهَا لَمْ يُحْلَسْ. وَفِيهِ
ظُهُرٌ. لِأَنَّهُ كَلِمَةُ الطَّامِ وَالْعَلْفِ مِنْ تَحْنِيمَةٍ قَبْلَ الْقِسْعَةِ جَائِزَةٌ لَا سَمَاءَ فِي
لَمَجَانَةٍ. وَقَدْ صَرَّحَ بِالْمَجَانَةِ فِي رِوَايَةِ التَّنَائِي. كَذَا فِي «الْمَحَلِّي».

قَوْلُ الْحَافِظِ^(١): وَالْحِكْمَةُ فِي جَمْعِ عَنِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِرِّ الشَّيْخِ عَنْ
لَحْمٍ وَالْمَنْعَةِ أَنَّ ابْنَ عِيَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُرْتَضِّقُ أَبِي الْأَمْرِينِ مَعًا.
وَدَحَانِي فِي الْأَمْرِينِ. اهـ. وَفِي «الْمَحَلِّي» قِيلَ: ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ نَسَخَتْ مَرَّتَيْنِ.
الْمَنَعَةُ وَلَحْمُ الْحَمْرِ الْأَهْلَةُ. وَالتَّوَجُّعُ إِلَى الْقَلْعَةِ. اهـ.

٤٢/١١٠٥ - (عَلَيْكَ مِنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ خُرَؤَةَ بْنِ زُرَيْبٍ أَنَّ خَوْلَةَ
بِنْتَ حَكِيمٍ) بِنْتُ أُمِّيَّةِ السُّلَمِيَّةِ. بَقِيَ لَهَا أُمُّ شَرِيكٍ. وَيُقَالُ لَهَا: خَوْلَانَةُ أَيْضًا
بِالْمُتَصَفِيرِ. صَحَابِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ. يُقَالُ: إِنَّمَا النَّبِيُّ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَتْ
قَبْلَ ذَلِكَ تَحْتِ عِثْمَانَ بْنِ مَظْهُونٍ. فَكَانَ الزُّرْقَانِيُّ^(٢). وَنَعْنَعُ هَذَا فِي «التَّحْلِيْقِ

(١) «مَنْعُ النَّبِيِّ» (١٧٠/٨٦) - (١٧١).

(٢) «تَرْجِمَةُ الزُّرْقَانِيِّ» (١٥٢/٣).

دَخَلْتُ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: إِنَّ رِبْعَةَ بِنْتُ أُمِّةٍ

المجذبة^(١) وفي الصحاحيات اثنان آخريان، يقال لهما: حولة بنت حكيم (دخلت على عمر بن الخطاب) في زمن خلافته (فقلت: إن ربيعة بنت أمية^(٢)) بن حلف القرشي الجمحي أخو صفوان، أسلم يوم الفتح وشهد حجة الوداع، وجاء عنه فيها حديث مسند، فذكره لأجله في الصحاح من لم يُعْنِ النظر في أمره منهم البكري وأصحابه: ابن شاهين وابن السكن والماوردي والطبراني، وتبعهم ابن منده وأبو نعيم، لكن ورد أنه ارتد في زمن عمر - رضي الله عنه -.

وروى يعقوب بن شبة في «مسنده» بسنده أن أبا بكر - رضي الله عنه - كان من أعبر الناس للزينة، فأناء ربيعة، فقال: إني رأيت في المنام كأنني في أرض معشة مخصصة، وخرجت منها إلى أرض مجدبة كأنحة، ورأيتك في جامعة من حديد عند سرير إلى العشر، فقال: إن صدقت رؤياك فتخرج من الإيسان إلى الكفر، وأما أن قال ذلك ديني جمع لي في أشد الأتواء إني يوم الحشر، قال: فشراب ربيعة الخمر في زمن عمر، فهربت إلى الشام، ثم هرب إلى قيسر، فنقضت ومات عنده.

وذكر ابن عبد البر هذه القصة في «الاستيعاب» مختصرة، وأن عمر هو الذي عبرها له، وعن سعيد بن المسيب أن عمر - رضي الله عنه - غرّب ربيعة في الخمر إلى حبر - فلحق بهرقل فنقض، فقال عمر: لا أغرّب بعد، أحداً أبداً.

قال العافظ في «الإصابة»: وله قصة أخرى مع عمر ذكرها مالك في «الموطأ» فذكر حديث الباب

قلت. وذكر ابن عبد البر في «الاستيعاب»: أن ربيعة أسلم يوم الفتح،

(١) (٥١٨/٢).

(٢) انظر: ترجمته في «الإصابة» (٢/٢٢٢).

سَمِعْتُ بِالنِّسَاءِ، فَخُصِمْتُ مِنْهُ. فَخَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَرَعًا، يَجْرُ رِدَائُهُ. فَقَالَ: هَذِهِ الْخُصْمَةُ. وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهَا، لَرَجَمْتُ.

وكان قد رأى رؤيا، فقصها على عمر - رضي الله عنه - فقال: رأيت كأنني في يوم مشيب، ثم خرجت منه إلى وادٍ محدب، ثم انتهت وأنا في أنواد السحب. فقال عمر: نؤمر ثم تكفر. ثم تسرت وأنت كافر. فقال: ما رأيت شيئا، فقال عمر: رضي الله عنه - فقصي لك كما قصي لصاحبي يومئذ، قال: ما رأيت شيئا، فقال يومئذ: ﴿قَسِيںَ الْأَثَرُ أَكْبَرُ أَكْبَرُ فِيْمَ شَتَبَانِ﴾. اهـ.

ولا يبعد عندي أنه رأى في زمن تصديق الأكبر، وعمرها له الصديق مما مضى، ثم أراد ربيعة استخبارها بعد عمر - رضي الله عنه - في ذلك رجاء أن يغيرها بغيره إلا أنه وافق أصدق رضي الله عنه ..

واستمتع بامرأة مولدة بشدة اللام المضروحة، قال صاحب «المجمع»: لمولدة: من رننت بين العرب، ونشأت مع أولادهم، وتأنيت بأدبهم. واختلطة من ولدت ببلاد العجم. وحُبِلَتْ: فشأت ببلاد العرب. اهـ.

وفي «مختار الصحاح»: عربية مولدة، ورجل مولد إذا كان عربيا غير محض، وقال اسجد: المولدة المولودة بين العرب، كالمولدة والمولدة من كل شيء.

(فحلفت) المرأة (منه) أي من ربيعة - (فخرج عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قزعا) بفتح القاء وكسر (أزاي) بفتح زاء (من نفزع والحجة وشدة الغضب) (فقال) هذه المنة (التي تب، نهيه يتركها واستقر سبغ يباحثها) (ولو كنت تقدمت فيها لرجمت) بزيادة المتكلم لمعروم في كنيهما، يعني: أو أعلامت الناس قبل ذلك أن المنة لا تحل لرحمت من فعل ذلك بعد مقدمي، كذا فسره الشافعي في «الأم»، وقسط بعضهم، لو كنت تقدمت على حبيبة الخطاب، وكذا قوله: رُجِمْتُ بزيادة المتكلم المحجوب، والمعنى أنك سؤمحت باللعونة جهنك بالنسح، كذا في «المعنى».

وقال الرباعي^(١) قوله: ثم كنت تقدمت إليهم يريد لو أعلمت الناس إعلانه
شائعاً بما اعتقد في ذلك، وأخذ به من التحريم حتى لا يخفى ذلك على من
عنده فأشار بذلك إلى أن من جهل التحريم، وكان الأمر المحرم معاً لا يمكن
أن يخفى مثله ولا يُعلم حكمه، وقد تقدم فيه بحاجة، فإن ثار فيه الحذر،
ويحتمل أن يكون عام بعض الخلاف من أحد من الصحابة في ذلك فأراد
يقوله: لو تقدمت بيته بما عهدي به من النص الذي لا يحتمل التأويل: فيرد
الخلاف لرحمة لعدم الإجماع والحقاه.

ويحتمل أن يريد بذلك، لو كانت أعلمت الناس برأيي في ذلك، من
تحريره ووجوب الحذر فيه لأدب الحد لأن الأحكام لا تحري عند الخلاف،
إلا على ما رآه الإمام الذي يحكم في ذلك لا سيما إذا كان عنده في ذلك من
النصر، أو وجه التأويل ما يسمع قول المجاهد... اهـ.

وقال ابن عبد البر^(٢) الخبر عن عمر - رضي الله عنه - من رواية مالك
ومقطع ورواه عنه ابنه ثم أسنده عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر
قال قال عمر: لو تقدمت بهذا الحديث، يعني المعة، وهذا القول مع قاي
بنيها عنها وهو تعديت ليردخ الناس - ويشاهدوا عن سوء مذهبهم وقبح
تأويلها - واحتمال أنه لو تقدم بإفادته النجاسة من الكتاب والسنة على تحريمها
لرجسها، صحت، لا يصح إلا على من وطئ حراماً، لم يتأذى فيه سنة ولا
موتاً، اهـ.

وروى ابن سيرين عن عيسى بن دينار، عن يحيى بن يحيى عن ابن نافع
أنه يزوج من فعل ذلك اليوم إن كان محصناً، ويحد من لم يحصن، وقال

(١) مشهور (٣/٣٣٥).

(٢) انظر: الألفاظ (١/١٦٠).

أمر حبيب عن مطرف، وابن الساجستور، وأصح عن ابن القاسم، لا إجم فيه.
 وإن دخل على يعرفه عنه بذكره ذلك، ولكن يعاتب حقوباً مؤجلاً لا يمنع بها
 النجس. وروى عن مالك أنه قال: «إذا قرأ القرآن فليذكره». ويعادى إن كان عالماً بذكره
 ذلك، وحديث قول عيسى بن دينار: «ما روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: ذلك
 للناس في عيبتهم به، وخطبه تشبه، وفصايه تشبه، ولم يذكر ذلك عليه أحد،
 ولا حفظ له مخالفات».

ووجه القول الثاني ما أخرجه من الكناج إن قيل: الكناج حرمة السيف، وإجماع
 إجماع القرآن، «وإن كان على من أتاه عالماً عدلاً، وأنه قد أتاه، وعلى الكناج
 حرمة، فإن أتاه رجل عالماً، وأما قوله: «وإن كان على من أتاه، وهذا الأصل الذي عليه
 ابن القاسم».

قال القاضي: «وعندي أن حرمة السيف، ووقع الإجماع، والإجماع
 على تحريمه يثبت فيه النجس، كما ثبت في حرمة القرآن، قال: «والذي عدى
 في ذلك، أن الخلاف إذا انقطع، ووقع الإجماع على أحد أقواله بعد موت
 قائله، قل بحرمه عنه، فإن الناس مختلفون به، ووجه القاصي أبو بكر بن
 أنه لا ينعقد الإجماع بموت المخالف، فعلى هذا حكم لدلائل من حكم
 قضية السيف، وبذلك لا يحد منه».

قال جماعة: «ينعقد الإجماع بموت حدى الطائفتين، فعلى هذا وقع
 الإجماع على حرمة السيف، لأنه لم يبق قائم به، فعلى هذا يحد منه، وهذا
 على أنه لم يصح إجماع ابن عباس عنه، ومن يدل على أنه لم ينعقد الإجماع
 على تحريمه أنه لم يبق ما أثبت، ولو انعقد الإجماع بتحريمه، وأنه أحد ما أساء
 بالمرحوم توسيع أن لا يلحق به غيره».

وقال النووي^(١): مذموماً أنه لا يُخضع لنسبته العهد ونسبه الخلاف، وما شد
الخلاف اختلاف الأسويين في أن لا يجمع بعد الخلاف في يرفع الخلاف
ويصير المسألة مجمعة عليه^(٢) الأصح عند أصحابنا أنه لا يرفعه من يزوم
الخلاف، ولا يصير المسألة بعد ذلك مجمعة عليه أيضاً، ورد قال القاضي
أن يكمل الفقرة الثانية.

وهي من الأثر الثاني: قيل: يشترط للإجماع التوافق على عدم الاختلاف السابق
عند أبي حنيفة، يعني إذا اختلف أهل عصر في مسألة وعانوا عليه، ثم يريد من
بعدهم أن يجمعوا على قول واحد منهما، قيل: لا يجوز ذلك الإجماع عند
أبي حنيفة، وليس كذلك في الصحيح، بل الصحيح أنه يعتقد عدم إجماع
مؤخر، ويرفع الخلاف السابق من الزمن، وفي هامشه على قوله: عند أبي حنيفة
اختار هذا القول أحمد بن حنبل، ومن الشافعية المالكي، اهـ.

وقال العمري^(٣): لا يجب انعكاس قول في نكاح مختلف فيه، كمنكاح
اللمعة والشفار وغيرهما. وهذا قول أكثر أهل العلم، لأن الاختلاف في إباحة
الوطء فيه شبهة، والحدود تُفَرِّق بالسيقات، قال ابن العديم: أجمع في من
تعطى عنه من أحرار العلم أن الحدود تَأْوِيلُ عَالَمِيَّةٌ، اهـ.

وقال محمد في موطئه^(٤): بعد أثر الجاهلية. ويقول عمر - رضي الله عنه -:
لو كنت تقدمت فيها لم حمت، بعد فسحة من عمر - رضي الله عنه - على
التمديد، وهذا قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١/٥٠٦).

(٢) نظراً لأخذه (١/٢٤٢).

(٣) ج ٢٥٨٢، المسكن المجدد (٢/٢٦٢).

(١٩) باب نكاح العبد

٤٣/١١٠٦ - حَقَّقْنِي بِخَبَرٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَةَ بِنْتُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: بَنِكَحُ الْقَبْدُ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ.
قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

(١٩) نكاح العبد

هكذا في أكثر النسخ المصرية والهندية، وفي نسخة الزرقاني: نكاح العبد بعبقة الجمع، والمقصود بيان بعض أحكام نكاح العبد، وفي حكمه الأمة.

٤٣/١١٠٦ - (مالك أنه سمع زبيدة) الراي وهو (ابن أبي عبد الرحمن) فروخ (يقول: ينكح العبد) أي يجوز له أن ينكح (أربع نسوة) بالكسر والضم جمع امرأة على غير لفظها (قال مالك: وهذا) أي جواز الأربعة للعبد كالحر سواء (أحسن ما سمعت في ذلك) أي في نكاح العبد من الأقوال لمختلفة.

قال الثباجي^(١): يريد هذا المحدث مناج له أن يجمع بينهن كالحرة، ولا خلاف في الجواز للحر، وهل يجوز ذلك للعبد أم لا قال مالك بجوازه، وروى أشهب عن مالك أنه قال: إنما نستعمل ذلك، وما أدري ما هذا، وروى ابن وهب عن مالك أنه قال: لا يتزوج العبد إلا اثنين، وبه قال الليث وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل، وبالأول قال سالم، والمقاسم، ومجاهد، والزهري، وداود نعمون قوله تعالى: ﴿فَلْيَكُونَا مِثْلَ آبَائِكُمْ﴾ الآية، ثم يرق بين العبد والحرة، وبالكافي قال عمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف، قال أبو عمر: لا أعلم لهم مخالفاً من الصحابة.

قال الموفق^(٢): أجمع أهل العلم على أن للعبد أن ينكح اثنين، واختلفوا في الأربع، فذهب أحمد أنه لا يباح له إلا اثنان، وهذا قول عمر

(١) «المتقى» (٢/٥٣٦).

(٢) «المطهر» (٩/٤٧٢).

قَالَ مَالِكٌ - وَالْعَبْدُ مُخَالَفٌ لِلْمَحْضِلِ. إِنْ أَقْبَنَ لَهُ سَيِّدُهُ. نُسِبَتْ بِكَاهِنَةٍ. وَإِنْ لَمْ يَأْدُنْ لَهُ سَيِّدُهُ. فُرُقَ بَيْنَهُمَا. وَالْمَحْضِلُ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا عَمَّا كُلِّ حَالٍ. إِذَا أُرِيدَ بِالنِّكَاحِ التَّخْيِيرُ

وعلي بن عبد الرحمن بن عوف، وبه قال عطاء والحسن والشعبي وقنادة والنووي والشافعي وأصحاب الرأي، وقال القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله وطاووس، وسليمان بن الفضل، وربيعة، ومالك، وأبو ثور، وداود، له نكاح أربع لمعوم الآية.

ولما قول من سبنا من الصحابة، وأنهم يعرف بهم مخالفتهم في عصرهم فكان إجماعاً، وقد روي عن الحكم بن عتيبة، قال: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن العبد لا يسكن أكثر من اثنين، ويفوي هذا ما روى الإمام أحمد بإسناده عن ابن سيرين أنه عمر - رضي الله عنه - سأل الناس كم تزوج العبد؟ فقال عبد الرحمن بن عوف - لثنتين - وطلحة لثنتين، فقال هذا على أن ذلك كان محض من الصحابة وغيرهم فلم يذكر، وهذا يخص عسوم الآية على أن فيها ما يدل على إرادة الأحرار، وهو قوله: **فَإِنْ لَمْ يَأْدُنْ لَهُ سَيِّدُهُ** اهـ.

قال القاسمي^(١): وفي البخاري عن الحكم أجمع الصحابة على أن المملوك لا يجمع من النساء أربعاً اهـ.

(قال مالك - والعبد) إذا تزوج مغير إذن سيده (مخالفاً) في إعلان النكاح وإنه (للمحليل) أي لمن تزوج للمحليل، وبين المخالفة أن العبد (إن أذن له سيده نكح) ونكح (نكاحه) وإن كان غير جائز أولاً (وإن لم يأذن له) أي للعبد (سببه فرق) بينا المجهول (بينهما) أي بين العبد وأمرائه (والمحليل يفرق بينهما) أي بينه وبين امرأته التي تزوجها للمحليل (على كل حال) سواء كان ياد الزوج الأول أو الثاني أو غيرهما أو يكون بدون إذن أحده إذا أريد بالنكاح التحليل كما تقدم مبسطاً مع اختلاف الأئمة في نكاح المحلل.

(١) مشرح القاسمي (١/١٥٥).

وغيره الإمام - رضي الله عنه - أن نكاح المريد بغير إذن سيده لا يجوز؛ كما أن نكاح التحليل أيضاً لا يجوز إلا أن يسهل فرقا، وهو أن مكاح السيد يصح ويعدّ زواجا، لأن نكاح التحليل يُفسخ أبداً، حتى لو أراد من تزوج للتحليل إيقاع العدة في نكاحه يجزئ النكاح عند الإمام مالك، كما تقدم في نكاح المملوك، وذلك لأن نكاح التحليل باطل عند الإمام مالك، لأن الإذن موقوف، إلا أنهم مشركان في عدم الجواز بهذا.

قال حوقل^(١): أجمع أهل العلم على أنه ليس قديم أن يدّعى بغير إذن سيده، فإن نكح لم يفتد نكاحه في قولهم حديثاً، وقدر أن المولى أجمعوا على أن نكاحه باطل، والصواب ما قلنا، فإنهم خالفوا في حديثه، ومن أحسن في ذلك رواية كُتبه في المتن، وهو جرم الحارثي، وهو قول مالك أن ما بين عمر، وبه قال الشافعي، وهو مذهب الشافعي، وعن أحمد أنه موقوف على إجازة سيده، فإن أجاز له جاز، وإن رده بطل، وهو قول أصحاب الرأي، أما قلت: هو المشهور من مذهب مالك وعليه رواية الموطأ، كما ترى، والمسألة خلافية عند المالكية أيضاً.

قال الشافعي^(٢): تسيد يملك نكاح العبد وبه أن يجزئ عليه، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي في أحد قوليه لا يجزئ، وإذا عتد العبد على نفسه فلا يخلو أن يتزوج ما كان سيده أو بغير إذن، فإن تزوج بإذنه فنكاحه صحيح، لأنه من جنس من يصح عقده، وإنما اعتبر في ذلك إذن السيد لتحليل حده بمنافه وبأنه، وإن تزوج بغير إذن سيده، فإن تسيد مخته، وهو له أن يجزئ المشهور من المذهب أنه له إجازته، وحكى القاضي أبو الفرج أن القياس يقتضي أنه لا يجوز إجازة السيد، قال وهو تصحيح حسني، قال الحارثي والقول الأول أصح، أما

(١) المستدرج ٩٩/١٣٦.

(٢) المستدرج ١٤١/٣٣٧.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْعَبْدِ إِذَا مَلَكَتْهُ امْرَأَتُهُ، أَوْ الزَّوْجُ يَسْتَبِيحُ
 امْرَأَتَهُ: إِنْ مَلَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مَهُمَا صَاحِبُهُ، يَكُونُ فَسْخًا بِغَيْرِ طَلَاقٍ.
 وَإِنْ تَرَاجَعَا يَتَنَكَحُ بَعْدَهُ، ثُمَّ تَكُنْ تِلْكَ الْفَرَقَةُ طَلَاقًا.

(قال مالك في العبد إذا ملكته امرأته) بأي سبب كان من شراء أو هبة أو
 إرث أو غير ذلك (أو الزوج يملك امرأته) كذلك بأي سبب كان، (إن) بكسر
 النهمزة وشدة النون، اسمه ملك كل واحد، وخبره يكون فسخاً (ملك كل واحد
 منهما) أي الزوجين (صاحبه يكون فسخاً) للنكاح إجماعاً، فإن المباحي: لأن
 ملك اليمين ينافي النكاح، ولذلك لا يجوز للرجل أن يتزوج أمته، ولا يجوز
 لعمرة أن تتزوج عبداً، اهـ

وفي الدر المختار^(١): «حرم نكاح المولى أمة والعبد سيده: لأن
 المملوكة تنافي المالكية، قال ابن عاصدين: أي ولو ملك بعضها، زاد في
 «الجوهرة»: وكذا إذا ملك أحدهما صاحبه أو بعضه ففسد النكاح (بغير طلاق)
 يعني هذا الفسخ لا يثبت طلاقاً.

وشعره ذلك أنهما (إن تراجعا بتكاح) ولا بد من النكاح للتراجع؛ لأن
 التكاح السابق انفسخ (بعد) أي: بعد «والملك» (لم تكن) أي لم تعتد (ذلك
 الفرقة) التي حصلت بالملك (طلاقاً) بل تكون المرأة معه بعضمة جديدة.

قال المباحي^(٢): «يريد أنهما لا يراجعان إلا بتكاح جديد، ولا رجعة له
 عليها بحكم النكاح الأول؛ لأنه قد انفسخ وبطل حكمه، وخرجاً عنه بغير
 طلاق، ولذلك إذا تزوجا بتكاح جديد لم تعتد عليه فرقة الفسخ طلقاً، بل يغى
 له عليها ثلاث تطبيقات إن كان حراً، أو طلقاً إن كان عبداً، اهـ. وذلك لأن
 العبرة للزوج في عدد الطلاق عند مالك بخلاف الحتمية، فإن العبرة عندهم
 للزوجة.

(١) الدر المختار (٤/١٣٦).

(٢) «السنن» (٣/٣١٠).

وقال الموفق^(١): يحرم على العبد نكاح سيده، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن نكاح امرأة عبده باطل، وورق: لأنهم يؤمنون أنه حابر قال: جاءت امرأة إلى عمر - رضي الله عنه - ونحن بالجبية، وقد نكحت عبداً، فأنهرها عمر، وهم إذ يرحمونها، وقال لا يحل لك، ولأن أحكام النكاح مع أحكام الملك وإنما هو، وليس للعبد أن يتزوج أمته لأن ملك الزوجة يفرد ملك المبتعة، وإباحة البضع، فلا يخلع منه عقد أصف منه، ولو ملك روحه وهي أمة انفسح نكاحها، وكذلك لو ملكت المرأة روحها انفسح نكاحها، ولا يعلم في هذا خلافاً.

ولا يجوز أن يتزوج أمة له فيها ملك، ومضى مات الأب، فوثر أحد الزوجين صاحبه أو جراً منه انفسح النكاح، وكذلك إذا ملكه أو جراً منه بغير الإرث، لا نعم فيه خلافاً، إلا أن الحسن قال: إذا اشترى امرأة لعن، فأعتقها حين ملكها، بهما على نكاحهما، ولا يصح لأنهما متانيتان، ولا يضمنان شيئاً ولا كثيراً، فيعبر العتق لها انفسح نكاحه ساقاً على عتقها.

وهي «أمر المختار»^(٢): ذهب لزوجها أعتقه عي باللف، ففصل قد النكاح نظم أميك ففضاء، كذا قال. بعته منك وأعتقه منك، أمر.

ثم قال الموفق^(٣): وهذا الفسخ ليس بطلاق، فبني أعتقه، ثم تزوجها، لم تحسب عليه بطلقة. وهذا قال أصحابكم وحماة ومالك والشافعي وابن السكيت وإسحاق، وقال الحسن والزهري وقتادة والأوزاعي: هي تطليقة، وليس بصحيح؛ لأنه لم يلف بطلاق صريح، ولا كناية، وإنما انفسح النكاح بوجوه:

(١) المعني (٥٧٤/٩).

(٢) (٢٠٠/٢٣).

(٣) المعني (٥٧٦/٩).

قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَدَّةُ إِذَا أُعْتُقَتْ أَمْرَأَتُهُ، إِذَا مَلَكَتْهُ، وَهِيَ فِي عَدَّةٍ مِثْلَهُ، لَمْ يَتَرَاجَعَا إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ.

ما ينافيه، فأشبهه انفساخه بإسلام أحدهما أو ردّه، ولو ملك الرجل بعض زوجته انفسخ نكاحها، وحرم وطؤها في قول عامة المفتين، حتى يستحلصها، فتحل له بملك اليمين، وردي عن قتادة أنه قال: لم يزد ملكه إلا قرناً، وليس بصحيح، لأن النكاح لا يبقى في بعضها وملكه لم يتم عندها، ولا يثبت الحل فيما لا يملكه، ولا نكاح فيه، اهـ.

قلت: وهذا الفسخ ليس بطلاق عندنا انحنوبة أيضاً، ففي المختار: «الفرقة إن من قبلها فسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق، إلا في الربة، وإن من قبله طلاق إلا بملك أو ردّة، اهـ»

(قال مالك: والعدّة إذا أعفقت امرأته) أي زوجته (إذا ملكته وهي في عدّة منة) يعني أن العبد إذا طلق امرأته، وهي في العدّة، فملك العبد إذ ذاك وأعتقته إذا (لم يتراجعا إلا بنكاح جديد) قال النجاشي^(١): يعني أن العبد إذا ملكته امرأته بعد أن طلقها، وهي في عدّة منة وأعتقته، وصار مراً يجوز له أن يتزوجها تخروجه عن ملكها، فإنهما لا يتراجعان إلا بنكاح جديد، لأنه وإن كان طلاقاً إياها رجعيّاً، فإن ملكها إياه قد قطع ما كان له عملها من الرجعة، وقد ارتفع ذلك الملك، ووجه ذلك أن ما أزال الملك منع الرجعة، اهـ.

وهذا ظاهر لا يخبر عليه لما تقدم أن الملك يفسخ النكاح مطلقاً فضلاً عن الرجعة، فإنها تترتب على بقاء النكاح، وعلى هذا فلا بد من نكاح جديد، إن لم تكن العدّة من المعنوية، وإلا فلا بد من التحليل.

(١) «المنظري» (٣/ ٣١٠).

(٢٠٠) باب نكاح المشرِك إذا أسلمت زوجته قبله

(٢٠٠) نكاح المشرِك إذا أسلمت زوجته قبله

اعلم أن ههنا عدة فروع ومناقية، وخلافية، تقدم إجمالاً لمذهب فيه،
تكون على بصيرة عليها في أحاديث الباب، أكثرها من المعنى^(١)، وما كان
من غيره عزوته إلى فائده:

الأول: أن الزوجين إذا أسلما معاً، فهما على النكاح، سواء كان قبل
الدخول أو بعده، وليس بين أهل العلم في هذا اختلاف، ذكر من عبد الله أنه
إجماع من أهل العلم، وذلك لأنه لم يوجد منهم اختلاف في.

قال المعوق^(٢)، وسبق تلخيصهما بالإسلام دفعة واحدة، لئلا يسبق أحدهما
صاحبه، فيفسد النكاح، ويخص أن يفتى على المجلس، كالقبض والحواء، فلو
حكم المجلس أنه حكم حالة العقد، فإنه يبعد انفهما عنى اسقط بكلمة
الإسلام دفعة واحدة، فلو اعتبر ذلك وقعت الفارقة بين كل مسلمين قبل
الدخول إلا في الشاذ النادر، فيبطل الإجماع، أه.

وقد أنصأ: أنكره انظر صحيحة تفرون عابها إذا أسلموا، إذا كانت
المرأة ممن يجوز ابتداء نكاحه في الحال، ولا ينظر إلى صفة عقدهم وكيفية،
ولا يعتبر فيه شروط أنكره المسلمون من الولي والشهود، وصيغة الإيجاب
والقبول، وأشباه ذلك، لا خلاف بين المسلمين، أه.

الثاني: إذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين، أو كتابي يزوج
يوكبة أو مجوسية، قبل الدخول، لمحت الفارقة بينهما من حين إسلامه، ويكون
ذلك فسخاً لا طلاقاً، يعني عند أحمد، وهذا قول الشافعي، وقوله أبو حنيفة:
لا تتمحل الفارقة، بل إن كان في دار الإسلام سرقى الإسلام على الآخر، فإن
أسي وقعت الفارقة حينئذ، وإن كان في دار الحرب، وقف ذلك على نفسه،

(١) انظر المعنى (٥/١٠ - ١٢ - ١٣).

(٢) المعنى (٥/١٠ - ١٢).

عندها، فإن لم يسلم الأخير وقعت نفقة، فإن شاء لإيلاء من الزوج كان
مطلقاً، لأن النفقة حصص من ثمنه، وإن كان من المرأة كان فصلاً لأن المرأة
لا تملك المطلق.

وقال مالك: إن كانت هي المصلحة عرض عنه الإسلام، فإن تسلم ولا
وقعت نفقة، وإن كان هو المسلم، تسقط النفقة لقوله تعالى ﴿وَلَا تُكْفِرُوا﴾^(١)
بضم الكواوين.

الثالث^(٢): إذا أسلم زوج الكندية قبل الدخول أو بعده أو أسلمها معاً،
فالنكاح باقٍ حلاله، لأن المسلم أن يبتدئ نكاح كندية، فاستدعته أولى، ولا
خلاف في هذا بين الفقهاء، فجواز النكاح الكندية، كما تقدم في آخر تصديق،
وأقول فتبي عن نكاح إماء أهل الكتاب، وأنه لا خلاف في ذلك بين أهل
العلم إلا ما شئت.

الرابع: إذا أسلم أحد الزوجين المدكوريين في لمسحت اثنتان بعد
الدخول، ففيه من أحمد روايتان: إحداهما: يلغى على انقضاء العدة، فإن
أسلم الآخر قبل انقضاء العدة، فهو على النكاح، وإلا لم يسلم حتى مضت
العدة وقعت العدة عند أحدهما، فلا يحتاج إلى استيف العدة، وهذا
قول الزهري، ونليث، والحسين بن صالح، والأوزاعي، والثاني، وإسحاق،
وسمعون بن معاوية، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن الحسن.

والرواية الثانية من أحمد تسقط النفقة وهو استمرار الخلوة، وقول
الحسن وشكرمة وثلاثة وألحكم، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز، وبصره
اس السمر، وقول أبي حنيفة ههنا، كقوله قبل الدخول، إلا أن المرأة إذا كانت

(١) سورة الممتعة الآية ١٠.

(٢) السمر: ١٠٠/٢٢٠.

في دار الحرب، فانقضت عدتها، وحصلت الفرقة ثمرها استئناف العدّة.

وقال مالك: إن أسلم الرجل قبل امرأته عرض عنيها الإسلام، فإن أسلمت وإلا وقعت الفرقة، وإن كانت عاتبة بعجلت الفرقة، وإن أسلمت المرأة قبله وقعت عمن انقضاء العدّة، وقال المدظن^(١): في إسلام المرأة قبل زوجها، هل تنفع الفرقة بينهما بمجرد إسلامها، أو يشترط لها الخبر، أو يوقف في العدّة؟ فإن أسلم استمر النكاح، وإلا وقعت الفرقة، فيه خلاف مشهور، وتعاضل، وميل البخاري إلى أن الفرقة تنفع بمجرد الإسلام.

ثم حكى عن المسيرة النبوية للعماد بن كثير: أن المرأة تتخير بين أن تزوج غيره، أو ترضى إلى أن يسلم فيستمر عنده عليها، اهـ.

وحكى الباسي^(٢): عن عمر وعلي - رضي الله عنهما - أنها تخير، فمن شاءت فارقته، وإن شاءت أقرت عنده، اهـ. وحكاها عن عمر - رضي الله عنه - غير واحد، ومعنى أقرت على الظاهر أنها ترضى إسلامه.

الخلاصة: إذا أسلم أحد الزوجين المذكورين، وتختلف الآخر حتى انقضت العدّة، فنسخ النكاح في قول عامة العلماء، قال ابن عبد البر: لم يختلف العلماء في هذا، إلا شيء روي عن النخعي شدّ فيه عن جماعة الجلساء فلم يشعه عليه أحد، زعم أنها تُردُّ إليه وإن طالت العدّة، لما روي أنه ﷺ ردّ ابنته زينب على زوجها أبي العاص بن كاعبها الأول، رواه أبو داود^(٣)، واحتج به أحمد، قبل له. ليس بروي أنه زفعا نكاح مستأنف، قال: ليس له أصل، وتيل: كان بين إسلامها وردّها إليه ثمان سنين، ولنا قوله تعالى: ﴿لَا مَلْجَأَ لَكُم مِّنْهُ﴾

(١) انظر: موطأ داري، (١٢٠/٩).

(٢) المتن، (٣٤٣/٤).

(٣) مسند أبي داود، (٢٢٤٠٠).

١١٠٧/٢٤ - حَقَّقْنِي مَا لَكَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؟ كُنْ بَلْعَةً.....

وَلَا تَمُوتُ بِمَيِّتٍ مَرَّةً وَقَوْلُهُ سَبَّحَهُ: ﴿وَلَا تُسَبِّحُوا بِحَمْدِ الْكَافِرِينَ وَالْإِجْمَاعُ الْمَعْقُودُ عَلَى تَحْرِيمِ زَوْجِ الْمُسَلَّمَتِ عَلَى الْكَافِرِ.

فَأَمَّا قِصَّةُ أَبِي الْعَاصِ مَعَ امْرَأَتِهِ: فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ نَزْوِلِ تَحْرِيمِ الْمُسَلَّمَتِ عَلَى الْكَافِرِ، فَتَكُونَ مَنْصُوحَةً، بَعْدَ بَوَاءِ بَعْدَهَا، أَوْ تَكُونَ حَامِلًا، سَمِعْتُ جَدَّيَّ حَتَّى أَسْلَمَ زَوْجُهَا، أَوْ مَرِيضَةً لَمْ يَبْرَأْ مِنْ ثَلَاثِ حَضَرَاتٍ حَتَّى أَسْلَمَ، أَوْ تَكُونَ رُذْتُ إِلَيْهِ بِمَكْحَحٍ حَلِيدٍ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ رَوَى عَنْ أَبِي الْعَاصِ بَنِكَاحَ جَدِيدٍ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١)، وَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ حَبِيبٍ يَقُولُ - سَمِعْتُ يَرْبَدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَجُودَ رِيسَادًا، وَلَعَمَلٍ عَلَى حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، أَمَّا وَسَيِّئَتِي شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي: نَحْوِ الْأَثَرِ الثَّانِي.

السادس: مَا قَالَ الزُّمَوِيُّ^(٢)، سَوَاءٌ فِيمَا ذُكِرْنَا اتَّفَقَتْ الدَّارُ أَوْ اخْتَلَفَتْ، وَهِيَ قَوْلُ مَا لَكَ وَالْأُورَاعِي، وَاللَّيْثُ، وَابْنُ أَبِي حَتِيفَةَ: إِنْ أَسِمَ أَحَدُهُمَا وَهَمَّ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَدَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ، أَمْسَخَ النِّكَاحَ، وَلَوْ تَزَوَّجَ حَرْبِي حَرْبِيَّةً، ثُمَّ دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ، وَعَقِدَ انْزِمَةً، انْفُسَخَ نِكَاحُهُ لِاخْتِلَافِ الدَّارَيْنِ، أَمَّا قَوْلُ: وَسَيِّئَتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ مُسَوِّطًا.

السابع: أَنَّ التَّرْفَةَ بِاخْتِلَافِ الدِّينِ عُرِفَتْ فَخِصَ عَبْدُ الثَّلَاثَةِ وَأَبِي يُوسُفَ وَغَنَّهُ أَبُو حَسِبَةَ، وَبَحَثَ فِي تَفْصِيلٍ، وَهُوَ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا الزَّوْجُ فَنُفْلَقَ بَائِنًا، وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا فَرَقَةٌ فَخِصَ كَمَا سَبَّأْتِي فِي آخِرِ جَامِعِ عَدَّةِ الطَّلَاقِ.

١١٠٧/٢٥ - (مَا لَكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزَّهْرِيُّ (أَنَّهُ بَلَّغَهُ) قَالَ

(١) التَّحْرِيكِ لِلزُّمَوِيِّ ج (١١٠٣).

(٢) الْحَقْفِيُّ (١١٠/١٢).

(٣) الْمُهَيْتَةُ (١١٢/١١٩).

أَنَّ مَسَاءَ نُحِرَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسَلَّمْنَ بِأَرْصِهِنَّ. وَفِي عَهْدِ
 مُهَاجِرَاتٍ. وَأَرْوَاهُ عَنْ حَيْسِ اسْتَلْصَافٍ، ثُمَّ قَالَ: مَجِيئُ شَيْءٍ الْوَلِيدِ لَمْ
 الْخَيْرِ.....

أَنَّ عَهْدَ اللَّهِ (١) لَا أَعْلَمُهُ يَنْصَلُ مِنْ وَاحِدٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مَعْلُومٌ
 عِنْدَ أَهْلِ تَسْيِيرٍ، وَأَمَّا شَهَابُ إِمَامِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَكَأَنَّ الشَّعْبِيَّ، وَنَهَى عَنْ هَذَا
 الْحَدِيثِ أَقْوَى مِنْ إِسْنَادِهِ بِأَنَّ مَسَاءَ اللَّهِ، كَذَا فِي الْقِسْمِ (٢).

فَبِأَنَّ أَحْرَجَهُ الشَّيْخُ بِرِوَايَةِ ابْنِ بَكْرِ عَنْ مَالِكٍ، وَقَدْ يَنْبَغُ قَطْعُ هَذِهِ
 الْقِصَّةِ الْمُحْصَرَّةِ فِي عِدَّةِ رِوَايَاتٍ (أَنَّ مَسَاءَ) عَهْدِهِ (كُنْ) عَنِ الْكَتَافِ وَشَيْءٍ الْوَلِيدِ
 عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ (فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسَلَّمْنَ بِأَرْصِهِنَّ) أَيُّ بَسْكَةٍ (وَمِنْ نَحْوِ
 مُهَاجِرَاتٍ) أَيُّ نَحْوِ بَنَاتِ حَرْبٍ (وَأَرْوَاهُ عَنْ حَيْسِ اسْتَلْصَافٍ) بِأَرْوَاهُ عَنْ حَيْسِ
 اسْتَلْصَافٍ (عَنْ لَمْ يُسَلَّمْنَ) عَنِ لَمْ يُسَلَّمْنَ عَنِ

(مَنْ) أَيُّ مِنْ حَمَلَتِي (بَنَتِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَمِيرِ) تَعْلُومُهُ أَنَّ حَالَهُ مِنْ
 الْوَلِيدِ، خَلَّفَ فِي أَسْمَاءِ، حَضَرِ الْوَلِيدِ (بَنَتِ الْوَلِيدِ) بَنَتُهَا فِي عَهْدِ مَسَاءَ وَمَعْلُومُهُ وَفِيهَا،
 وَحُزْمٌ نَاجِي (بَنَتُهَا) عَائِلَةٌ بَنَتِ الْوَلِيدَ، وَهُوَ حَرَمٌ مَرَادٍ، وَنَحْوُ (وَعَنْ
 عَنْ عَهْدِ الْوَلِيدِ) عَائِلَةٌ مَسَاءَ عَنِ الْوَلِيدِ، وَهُوَ حَرَمٌ مَرَادٍ، وَنَحْوُ (وَعَنْ
 الْحَدِيثِ فِي الْإِسْنَادِ) كَتَبْتُهَا رَوَاهُ حَضَرُ، فَذَلِكَ: فَاحْتِ بَنَتِ الْوَلِيدِ،
 الْمَعْرُوفَةُ أَيْضًا حَالَهُ مِنْ الْوَلِيدِ كَأَنَّ رَوَاهُ حَضَرُ مِنْ أَسْمَاءِ بَنَتِ الْوَلِيدِ
 الْوَلِيدِ وَنَحْوُ.

فَإِنَّ أَوَّلَ عَهْدٍ أَسْلَمَتْ فِيهِ إِسْلَامُ (بَنَتِ الْوَلِيدِ) فَهُوَ دَارِدُ بْنُ الْحَصِيرِ.

(١) (ص ١٥٣).

(٢) (شرح المرواني، ١: ١٥٣).

(٣) (الحسين، ٢: ٢٤١).

(٤) (الإمام، ١: ١٥٣).

وأخرج أبو معمر بسنده إلى الزهري قال: كانت فاختة بنت الوليد عند صفوان بن أمية، وأم حكيم عند عكرمة فأسنمتا يوم الفتح.

وقال أيضاً^(١): عاتكة بنت الوليد من السفرة أخت خالد بن الوليد كانت ورج صفوان من أمية ذكرها المستعفي في الصحابة، وأسند عن محمد بن ثور عن ابن جريج، قال: جاء الإسلام وعند أبي سفيان بن حرب بنت نسوة وعند صفوان بن أمية بنت، أم وهب بنت أبي أمية وفاخنة بنت الأسود بن مطلب، وأميمة بنت أبي سفيان بن حرب، وعاتكة بنت الوليد بن عفيرة، ورسرة بنت مسعود بن عمرو، وابنة مَلَاعِبِ الْأَسَدِ^(٢) عامر بن مالك، وعُثْقُ أم وهب، وكانت قد أسنمت. وقرئ الإسلام بينه وبين فاختة بنت الأسود، وكان أبوه زوجها فخلت هو عليها، ثم ضلَّتْ عاتكة في خلافة عمر - رضي الله عنه -، اهـ.

قلت: وفاخنة بنت الأسود هذه هي أخرى، قال الحافظ في ترجمتها: فاختة بنت الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشية الأسدية كانت تحت صفوان بن أمية بن خلف الجمعي حنة، عابها بعد أبيه، ففرق الإسلام بينهما، أخرجه المستعفي بسنده إلى ابن جريج، قال: فرق الإسلام بين أربع وبين إبنائه بعوثهن، فذكرها، اهـ. وقم يذكر ابن عبد البر في «الاستيعاب» إلا فاختة بنت الوليد فقال: أسنمت من زوجها صفوان بن أمية بشهر، قاله داود بن الحصين، اهـ.

وفي «التجريد» للذهبي: فاختة أخت خالد بن الوليد إحدى زوجات صفوان بن أمية بايعت يوم الفتح، وفاخنة بنت الأسود القرشية زوجة أمية بن خنيس، ثم ابنه صفوان، وعاتكة أخت خالد بن الوليد زوجة صفوان بن أمية طلقها أيام عمر، اهـ.

(١) الإصالة (١٣٩/٨).

(٢) انظر «أسد الغابة» (٥٠٥/٢).

كَانَتْ تَحْتَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «إِسَدِ الْغَابَةِ»^(١) : عاتكة بنت الوليد أخت خالد امرأة صفوان بن أمية، كان عدده من نسوة. منها عاتكة، فمما أسلمهم طلق منهن النبي، ونقبت عاتكة. فظننها أيام عمر - رضي الله عنه - وذكر قول ابن جريج المذكور في ست نسوة في ترجمته أم ومحب، وثم بعد سبع فاختة بنت الوليد، وعنده منهن عاتكة بنت الوليد، وفاختة بنت الأسود، وذكر ترجمة فاختة بنت الأسود، وقال فيه: كانت تحت امرأة. تخلف عليها ابن صفوان، وقرئ سبعة الإسلام، وذكر ترجمة فاختة بنت الوليد أخت خالد، وقال: كانت زوج صفوان أسلمت يوم الفتح وبايعت رسول الله ﷺ مع النساء الأثلاثي بعده، وذكر ابن جريج في غرر الفتح أن فاختة بنت الوليد كانت عند صفوان إلى أن قال: فلما أسلم صفوان أقرهما رسول الله ﷺ على النكاح الأول، وهذا كذلك قال ابن هشام في «سيرته»^(٢) في غرر الفتح، وبشكل كونهما معا في نكاحهما وهما أخوان. وأم يفرق الإسلام بينهما كما فرق بين صفوان وزوجه أمة فاختة بنت الأسود، وذكرنا بقاها في نكاحه حتى ظن عاتكة في زمانه - رضي الله عنه - وأما الكلام الذي في بعض النسخ وعنده أكثر من أربعة، سألني في جامع المطالفي تحت حديث العبدان النقي

(كانت) بنت الوليد (تحت صفوان بن أمية) بن خلف بن وهب بن حذافة الجذامي، يكنى أبا وهب، وأما أمية، قال ابن عبد البر: حسا كيسان مشهورتان، قال أبو داود كذا، وقيل رسول الله ﷺ حبه أبو بكر بن حذافة، بأخيه كافرًا طعنه، فمات من حرقه ذلك، وهرب صفوان يوم الفتح، ثم رجع إلى النبي ﷺ مشدًا معه حينًا ولطفًا به وهو كافر، وأمرته مسلمة أسلمت يوم الفتح قل صفوان، ثم أسلم صفوان، فأقرأ على نكاحهما.

(١) (٢١٠/٥)

(٢) «المطالفي» الألف (١١٠٧).

فَأَسْلَمْتُ يَوْمَ الْفَتْحِ.....

ثم قيل له: من ثم يهاجر منك، ولا إسلام لمن لا محبة له، فقدم
الاسمية مناجاة، فنزل على العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه - وذكر
ذلك لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «لا محبة بعد الفتح»، ثم أمره أن
يصرف إلى مكة فأنصرف إليها، فأقام بها حتى مات. وكان أحد أشرف قريش
في الجاهلية، وأبيه كانت مبيهم الألام، وكان أحد الباطنيين. وكان أحد
النبلاء قبلهم وعمره حين إسلامهم، روي عنه في مسلم وغيره.

يقال: لم يجمع لهم أن يكون منهم مقلدون خمسة إلا عمرو بن
عبد الله بن صفوان بن أبيه بن خلف. أضعم خلف وأسة ونم ونم، وخالف
معاوية يوم من بظعم بمكة من فريش؟ فقالوا: عمرو بن عبد الله بن صفوان،
فقال: يح تلك نار لا لطفاً، وأخبره ربه من أبيه بحدث قصته مع عمر -
رضي الله عنه - قريباً، أنه مداه في الحبر، فتشبه.

وهذا ابن الأثير: لما فتح رسول الله ﷺ مكة، هرب صعوان إلى جدة،
فأمر عدي بن وهب بن خلف، وهو ابن عم صعوان، إلى رسول الله ﷺ، وبعده
الله وعبد بن عمر - فقال له أماناً، فامره، وبعث إليه بركة أر بركة له، وقيل
بعده من التي دخل بها مكة أماناً له، فأدركه وهب بن عمر - فرجع معه، فوفد
عمر رسول الله ﷺ، واداه في جماعة من الناس: يا محمداً هذا وهب بن
عمير، يزعم أنك له أنتي. فذكر نحو حديث انساب، وفيه قول، وسار مع
رسول الله ﷺ إلى حنين، قال: والله لقد أعطاني النبي ﷺ، وأنه لأنقص الناس
إني. فما زال يعطيني حتى إنه لأحب الناس إلي. مات أيام شتاء عثمان،
وحمل في أوائل خلافة معاوية - رضي الله عنه -.

(وأسلمت) بنت الوليد زوجة صفوان (يوم الفتح)، أي فتح مكة، قال
الناجي: لا يحصل من حبة اللط أن تكون أسلمت في وقت تكثر الهجرة به.

وغرب زوجها صفوان بن أمية من الإسلام. فبعث إليه رسول الله ﷺ
أن غلبه
.....

وذلك قبل الفتح، لأنه قال: أسلمت بأرضهم، ولم يهاجر، ولم كان وقت لا
يمكن فيه الهجرة لما احتاج إلى بني الهجرة منهم، لأن ذلك كان سائر الناس
لا يتركز سواها.

ثم قال: منهم بنت الوليد، وأما من أسلمت بعد الفتح فقد فاضتها
الهجرة، ومثلكه أسلمت يوم الفتح، وهي ذلك اليوم ثم زوجها. لكنه إنما
أصابها إلى من لم يهاجر، وعصمها بعدم الهجرة لأن القرآن إنما يؤمر بحكم من
هاجر. اهـ.

(وهرب زوجها صفوان بن أمية) مع غلامه القمسي بشار، قال صاحب
«الخصائص»: «لما علم صفوان أن النبي ﷺ أهدى دمه، هرب مع غلام له اسمه
بشار إلى جده يريد أن يركب معها إلى اليمن، هـ. وفي «المصنف»: «لم ينفوا
فقال: أي في فتح مكة إلا فوج خالد بن الوليد، فإنه لثب صفوان بن أمية،
وسهيل بن عمرو، وحكممة، واقتتلوا، فقتل ثمانية وعشرون منهم، ورحلوا من
المسلمين، هـ. فالتهم الباقي منهم صفوان.

قال الأديب: «ذكر ابن إسحاق أن أمية هاجرت خالداً بعد أن أساء من فريش،
منهم سهيل بن عمرو وصفوان بن أمية، كانوا نجسوا بالخدمة وكان أسهل
مكة ليقاتلوا المسلمين، فتأخروهم شباً من القتال، فقتل من المسلمين ثلثا
عشر أو ثلاثة عشر داهموا، هـ.

(من الإسلام) يريد أنه قرئ لثلاث يدخل في الإسلام بعضاً منه في الإسلام،
ولم ينس من القتل لأنه لو أسلم أس من القتل (فبعث إليه) أي إلى صفوان
(رسول الله ﷺ ابن عمه)، أي إلى أس عم صفوان، قال الشافعي^(١) أرسى

(١) تاريخ الخلفاء (٢/٤٣).

(٢) المحقق (٣/٢٥١).

وهب بن عمير

ان عمه تسكون صغولاً إلى قوله ولقد به قرابته منه ومعرفته بأشخاصه، اهـ.

نست: والوارد في المرويات أن ابن عمه هذا هو الذي أرسله رسول الله ﷺ كما تقدم قريباً عن ابن الأثير في ترجمة صفوان (وهب بن عمير) بن وهب بن خلف بن وهب بن حفاة بن جهمع «أشرفي الجاهلي كان من أحفظ الناس، فكانت فريش تقول: له فلان، من شاء حفظه، فأنزل الله تعالى: ﴿مَا يَجْعَلُ اللَّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ رَيْبَ يُؤْتِيهِ﴾»^(١).

فلما كان يوم بدر أهل متهمزاً ونعلاء واحداً في بدء، والآخر، في جند، فقالوا: ما فعل الناس؟ قال: هزموا، قالوا: فأن نعلاك؟ قال: في رحلي، قالوا: فما في يدك؟ قال: ما شعرت، فعلموا أن ليس له ثياب، وذكر الشعبي هذه القصة لحميل بن معمر، قال ابن عبد البر: أسر وهب يوم بدر، ثم قدم أمود المدينة فأمناه، فأطلق له رسول الله ﷺ ابنه وهباً، فأسلم، وكان له شرف، وهو الذي بدأ له رسول الله ﷺ زمامه إذ جاءه يطلب الأمان لصفوان بن أمية، ومات بالشم، جاهداً. اهـ.

قال ابن الأثير في الإصابة^(٢): له ذكر في المعطاءة فذكر حديث الثياب، ثم قال: إن المعروف أن هذه القصة لأسه حمر بن وهب، ثم ذكر موسى بن عتبة بن عمير من أهل المعاري، وذكر في ترجمة عمير عن ابن شهاب: لما دهم كل المشركين إلى مكة أقبل عمير حتى جلس إلى صفوان بن أمية في الحجرة هناك صفوان: فتح الله المشرك بعد ثلثي يده، قال: أهل والله ما في العيش خير بعدهم، ولولا دين عني لا أحد نه فضاء، وعيال لا أضع لهم شيئاً لرحمت إني محص، ففتته، فإن لي عند علة أعتل بها عليه، أقول: قدمت من أجل أبي هذا

(١) سورة الأحزاب: الآية ٤

(٢) (٣/٢٩٧).

يُرَدُّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. أَمَانًا لِّصَفْوَانِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَذَعَاؤُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْإِسْلَامِ.

الأسير، ففرج صفوان، ثم ذكر القصة بتمامها من تكفل صفوان دينه وعياله ومجيئه المدينة لتلك رسول الله ﷺ وإخباره ﷺ بما شرط صفوان وإسلامه لهذا الغير، وأطلق له رسول الله ﷺ أسيره، ثم قال الحافظ: وله قصة مع صفوان، حتى أسلم صفوان، وعاش عمير إلى خلافة عمر - رضي الله عنه -، اهـ.

وقال ابن عبد البر: عاشر إلى صدر من خلافة عثمان، ونص كلام الحافظ أن قصة انياب للعمير، وقاهر كلام ابن عبد البر المذكور أنها لوهب، وتقدم في ترجمة صفوان ما قال ابن الأثير أن عميراً وابنه كليهما جاءا يطلبان الأمان، وبه يجمع بين الروايات.

(برداء رسول الله ﷺ) إبعاضه وداءه ليتحقق بذلك صفوان ما يخبره به وهب من تأمين النبي ﷺ ودعائه إياه على حسب عادة العرب في ذلك من أن من آمن منهم أحداً أعطاه سوطه أو رداءه أو حبلأ أو شيئاً يكون كالشاهد له على التأمين، كذا في المتن.

وتقدم عن ابن الأثير: بعث إليه يردائه أو بيرده له، وقيل بعصامته التي دخل بها مكة أماناً له.

وأخرج الطبري من طريق ابن إسحاق، قال: خرج صفوان يريد جنة ليركب منها إلى اليمن، فقال عمير بن وهب: يا نبي الله! إن صفوان سيد قومه وقد خرج هارباً منك ليقتل بنفسه في البحر، فأبته صلى الله عليه، قال: هو آمن، قال: يا رسول الله أعطني شيئاً لأعرف بأمانك؟ فأعطاه عصامته التي دخل بها مكة، فخرج بها عمير حتى أدركه جنة، وهو يريد أن يركب البحر (أماناً لصفوان بن أمية) بعد أن أهدر دمه كما تقدم عن «الخبين».

(ودعاه رسول الله ﷺ إلى الإسلام)، قال الباجي: يسمي أن يعرض عليه

وَأَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهِ. فَإِنْ رَجَعَ أَمْرًا قَبْلَهُ. وَإِلَّا سَبْرَهُ شَهْرَيْنِ، فَلَمَّا قَدِمَ
صَفْوَانٌ.....

الإسلام، وبهين شرائعه وأحكامه وهديه، (وإن يقدم) بفتح الهمزة عاطفاً على
الإسلام، ويقدم بفتح الدال (عليه) ~~كذلك~~ (فإن رجع أمراً) أي إسلاماً (قبله) يعني
إلى رخصي صفوان الإسلام الشرع، ودخل فيه (وإلا) أي إن لم يرضه وكرهه
(سبْرَهُ) تشديد التهمة على صيغة الأمر من التسيير (شهرين) يقال: سَبْرَهُ من
بلده أخرجه وأجلاه، والمعنى في الحديث تمكينه من السفر في الأرض آتياً
حيث شاء لينظر في أحوال المسلمين، فإن شاء أسلم وإن شاء يرجع إلى دار
الحرب آتياً من غير أن يفحقه أحد ضرراً، كما في «لمحلي».

قال «الباجي»^(١): سَبْرَهُ شهرين يعني يؤذنه فيهما لا يعرض له أحد، حكاه
ابن العزيم من عيسى بن دينار، قال «الباجي»: وسندي أن ذلك إنما كان ليتمكن
فيهما من الخروج إلى حيث يأمن من بلاد الشرك، قال أبو المظفر القنازعي:
هذا أصل في عهد الصلح بين المشركين والمسلمين سنة معصومة، وإن قاله ليس
بالبين، وإنما هو تأمين لرجل من المشركين ليرى الإسلام وحاله، فإن رصه
دخل فيه، وإلا كان آمناً مدة يسكنه أن يبلغ مأمنه، إلا أن يريد أن يسمى التامين
صلحاً محارراً، ولأن المؤمن أيضاً يأمن من أمته.

لكن لهذا المصم اسم يختص به، وهو التامين، والصلح اسم لجميع الأمر
يختص به، وتختلف أحكامها لأن المصالح بملك نفسه، ويجري عليه حكمه،
والمؤمن لا يملك نفسه ولا يجري عليه حكمه، وإنما يجري عليه حكم من
أمنه.

(فلما قدم صفوان) أي رجع مع وهب من جندة. وقد أدركه يريد أن يركب
البحر، قال ابن الترمذاني^(٢): أدرك وهو يريد أن يركب البحر فرجع به، وذكره

(١) «المعجم» (٢/٣٤١)

(٢) «المعجم الخفي على هامش السنن الكبرى» (٢/٣٨٦).

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرِوَايَةِ، إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا
مُحَمَّدُ! إِنَّ هَذَا وَهَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَانَ، وَارْتَمَى بِكَ دَعْوَتِي
إِلَى الْفُتُوحِ غَدَاكَ، فَإِنْ رَضِيتَ أَمْرًا فَبُيِّنْهُ، وَإِلَّا سِيرْنِي مُهَيَّرًا.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي أَنْ وَهَبُ!

الفردوسي في «التحفة» عن تراقي في أن أدرك ممرنا الفرس لأهل مكة، ومنه
ركب المسلمون من الهجرة إلى الحنفية، ومنه أخذت قرش السقفة التي سقطت
بها الفلكية، وهذه الحواش من تاريخ مكة وهي حكمها، فلم يخلصه ويزوجه
تقدرا، اهـ.

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرِوَايَةِ، وَكَانَ رَكْبًا عَنْ فَرَسِهِ (ثَادَهُ) ﷺ (عَنْ رَافِعٍ
النَّاسِ) فِي جَهْرٍ بَرِيدٍ إِشْهَارٍ ثَابِتٍ وَلَا عِلَالَ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لُكْفَرُهُ مِنْ
خِافِ أَمْرٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ أَعْلَى لِيَعْنِي ذَلِكَ أَصْحَابَهُ، فَرَحًا خَفِيَ ذَلِكَ عَنْ
بَعْضِهِمْ فَاضْتَلَّهُ، وَبَدَأَ بِقَوْلِهِ، أَوْ ارْتَمَى لِيَحْقِيقَ مَا جَاءَهُ مِنْ عَمَلِهِ لِيُجْزِيَهُ الْوَجْهَ
عَلِيًّا.

(فَقَالَ) (يَا مُحَمَّدُ) ﷺ (إِنْ هَذَا وَهَبُ) بِالْحَبْسِ وَالرَّوْعِ (إِلَى عَمِيرِ
جَاهَنِي بِرِوَايَتِكَ) سَاهِدًا عَلَى النَّاسِ (وَرَعِمَ) أَيِ قَاتِلِ (أَنَّكَ دَعَوْتَنِي إِلَى الْفُتُوحِ
عَلَيْكَ فَإِنْ رَضِيتَ) بِصَمِّ النَّاسِ عَنْهُ الْمَشْكُومُ (أَمْرًا) أَيِ الْإِسْلَامِ (فَبُيِّنْهُ) وَلَا
سِيرْنِي) إِنْ أَحْرَسِي أَنْ أَسْمَعَ فِي الْأَرْضِ (شَهْرِينَ) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَنْزِلْ)
عَنْ وَهَبِ (أَيَا وَهَبُ) إِحْدَى ثَلَاثِينَ صَفْرًا، خَاطَبَهُ بِهَا إِكْرَامًا وَاسْتِغْلَافًا.

قَالَ عَمِيْرُ بْنُ دِينَارٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَرْمٍ عَنْهُ: لَا يَأْسُ أَنْ يَكُنِيَ الْيَهُودِيُّ
وَالنَّصْرَانِيُّ. كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسُفْيَانَ وَكَانَ مُشْرِكًا، وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا
يَكُنِيَ الْيَهُودِيُّ وَلَا النَّصْرَانِيُّ. لِأَنَّهُ عَزَّاهُ إِلَيْهِمُ الذَّنْءَ وَالصُّغْرَ، وَفِي تَفْكِتِهِ
تَعْطِيسُهُ، وَإِنَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو الْعَرَبَ خَاصَّةً مَكَّادًا مَعَ الْإِسْرَافِ
اسْتِغْلَافًا بِهَا بِذَلِكَ، فَكَانَ قَصْرُ ذَلِكَ عَلَى مُشْرِكِي الْعَرَبِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِمْ،
وَلَمْ يَكُنْ شَامِلًا. وَالْكُنَى قَدْ يَدْعَى بِهَا عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ الْإِكْرَامِ، إِنَّمَا لِيُشْهِرَهَا، فَهِيَ لَا

فقال: لا والله. لا أنزل حتى تُبَيَّن لي. فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بل لست تُبَيِّرُ أربعة أشهر» فخرج رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فبين هوازن.....

اختلاف في جواره، وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ ثَبَّاهُ إِلَى قَهْرٍ وَإِلَى يَدَيْهِ﴾ فكأنه لا يشهد بها ولم يرد إكرامه ولا استغلافه. أما الكنية على سبيل الإكرام فهي التي يصح فيه الاختلاف، كذا في «السنن» مختصراً، وترجم البخاري في «صحيحه» بكنية المشرك، وبسط الكلام في ذلك لدعاققان ابن حجر والمعيني^(١).

(فقال هوازن: (لا والله لا أنزل) عن عرسي (حتى تبين لي) صحة ما قال وحب، قال الميجي^(٢): يحتسب أن يرد به حتى تبين ما أخطأت به إلي. هل هو على ما ينبغي فأنزل، أو على غيره فأنظر فيه، فيكون التسن حنيفة خاصة ليعلم هذه الثماني كيف هو، ويحتسب أن يرد حتى تبين لي ما يسمع هؤلاء تأميدك لي فأمن في استغفل إذا اشهر الأمان، أو علم بذلك أصحاحك فلا يكون منهم من أخاف.

(فقال رسول الله ﷺ: بل لست) زيادة شهرين فسمعت ما بلغت (تسبر أربعة أشهر) من إضافة المصدر إلى الظرف على الاتساع، كقوله: يا سارق ائلبه.

وفي أكثر السبع «تعبه» أجابه النبي ﷺ الزيادة في التأمين على ما بلغه شرحاً لمصدره ﷺ إلى ما سينزل في قول عر اسمه ﴿قَبِيلُهُمْ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾ وإنما بالغ في ذلك النبي ﷺ استغلاً له واستمالة إلى الإسلام، ويعلم أنه ليس الأرض في قتله ولا انتفى منه عدوانه.

(فخرج رسول الله ﷺ) من مكة بعد ما افتتحها، وأقام فيها بضعة عشر يومًا ثم أتى مكة (قبل) مكسر الحاف وفتح الموحدة أي جهة (هوازن)

(١) انظر: «كتاب النكاح» في «فتح الباري» (١٠/٥٩١)، و«عمدة القاري» (٥/٣٢٦).

(٢) «السنن» (٣/٣٤٢).

بِحَتِّينَ. فَأَرْسَلَ إِلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَسْتَعِيرُهُ أَدَاةَ وَبِلَاحًا عِنْدَهُ.

قبيلة كبيرة فيها عدة بطون يسيرون إلى مواد بن منصور بن عكرمة بن حصمة بن قيس عيلان بن إلياس بن مضر (بحتين) بحاء مهملة ونونين معضراً، وإدسين مكة ونظائفه، خرج إليها العائز من شوال، أو قبيل ذلك في اثني عشر ألفاً من أهل المدينة وأهلين من الطلقاء.

(فأرسل) يَرْسَلُ (إلى صفوان بن أمية يستعيره) أي يستعير رسوم الله بِحَتِّينِ من صفوان، قال ابن القيم: فيه أنه عند الحاجة يترسل إلى التجار إذا تم يكن بالمصلحة قوة بالاستعارة من أهل الذمة شرط الضمان لهم، اهـ. وقال الساجي: العارية بياحة من الكافر وغيره، اهـ. (أداة) قال المحمد: الأداة الألف، جمعه أدوات، وفي التلخيص: يستعير أداة أي آلة الحرب من سلاح ونحوه (وسلاحاً عنده).

قال ابن القاسم عي مائت، لا يجوز أن يمس المسلم ثوباً ليسه كافر حتى يغسله، وقال ابن الماجشون: إلا أن يكون من الثياب التي يفسدها العمل فليلبسها ويغسلها فيها دون أن يغسلها، فعنى رواية ابن القاسم يحتمل أن يكون من لبسها من الصحابة ثم يستعمل لبسها حين الصلاة، وعلى قول ابن الماجشون يجوز أن يغسل فيها؛ لأن الدروع مما يفسدها العمل، كذا في "المستقى" (١).

قال المؤلف (٢) أن لبسهم قبل أن يغسلوه، أو علا منها، كالخضامة والطيلسان والثوب القوقلي، فهو ظاهر، لا مأس بلبسه، وما لا في عورتهم، كالسراويل والثوب السلطاني والأزوار. هناك أحمد: أحب إلي أن يُعِيد الصلاة، يعني من صلى فيه، ويحتمل وجهين: أحدهما: وجوب إعادة، وهو قول القاضي، وكره أبو حنيفة والثافعي الأزور، والمراويلات - لأنهم لا

(١) (٢/ ٢٤٢).

(٢) "المعاني" ١/ ٢١١.

فَقَالَ صَفْوَانُ: أَطْعَمَا أَمْ كَرِهَمَا؟ فَقَالَ: «بَلَى طَعَمَا». فَأَعَارَهُ الْأَدَاةَ وَالسَّلَاحَ الَّتِي عِنْدَهُ. ثُمَّ خَرَجَ صَفْوَانُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ كَافِرٌ. فَشَهِدَ حَتَبًا وَانْقَاطَفَ،

بحر زونا من النجاسة، فالظاهر نكاحه ما روي مخرجها، والثاني: لا يجب إعادة، وهو قول أبي الخطاب؛ لأن الأصل الطهارة، فلا نزول بالشك، اهـ

(نقل صفوان: أطعما أم كرها، فقال: «بلى طوعا») وفي رواية: «وفي رواية: أعطبها يا محمد» فقال: بل عارية مضمونة حتى تردّها إليك، فقال: ليس بها بأس (فأعاره الأداة والسلاح التي عنده) وفي رواية أبي داود: فأعاده ما سس الثلاثين إلى الأربعين ذراعا

قال الورقاني^(١)، وفي رواية: فأعطى له مائة درج بما أبها من السلاح، فضله^(٢) أن يكتبهم حبليا، فحبلا بني أوطاس، ونقل: أعده أربع مائة درج بما يصلحها، روى عن الهمام عن سميرة عن إسحاق أربع مائة درج، قال: ثم استعمله إياها، فعمله على مائتي حيوة، وقال الغسطلاني في السواهب: استعار مائة درج بأذنها

قال الورقاني^(٣) عن السواهب: أي بالانها من الشروس والخود، ويقال: استعار أربع مائة درج بما يصلحها، فإن صح فالمائة دخلت في الأربع مائة (ثم خرج) كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: ثم رجع أي من مكة إلى حنين وغيره، والأول أوضح (صفوان مع رسول الله ﷺ وهو كافر إذ ذاك فشهد) معه ﷺ حنبًا وانقطف، أي غزوتهما مع كره.

قال الباجي^(٤): ثم يذكر أن رسول الله ﷺ دعاه إلى الجرح، فيحتمل أن

(١) شرح الورقاني، (٢/٦٥٧).

(٢) شرح الورقاني على السواهب، (٣/١٩٩).

(٣) المنقذ، (٣/٣٤٣).

وَهُوَ كَافِرٌ، وَأَمْرَانُهُ مُتَمَلِّمَةٌ. وَلَمْ يُفَرِّقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
أَمْرَانِهِ.

يكون إنما حرج باختياره، ولم يدعه النبي ﷺ إلى ذلك، لما روي عنه ﷺ أنه لا يستعين بمشرك، ولم يسمعه من المخروج لما رجا أن يرى في طريقه وسفره مع النبي ﷺ ما يقوّي في نفسه أمر الإسلام، فيكون سبباً للإسلام، وهل النسخ لم يتناول حروجه معه، وإنما يتناول استعانة به؟ اهـ.

قال السوفق^(١): لا يستعان بمشرك، وبهذا قال ابن المنذر، والجوزجاني، وجماعة من أهل العلم، وعن أحمد ما يدل على جواز الاستعانة به، وكلام الخرقى يدل عليه أيضاً عند الحاجف، وهو مذهب الشافعي لخبر صفوان بن أمية، ويشترط أن يكون من يستعان به حسن الرأي في المسلمين، فإن كان غير مأثور عنهم لم تجز الاستعانة به، ووجه الأول ما روت عائشة من قوله ﷺ: «الذي أسعى بمشرك، رواء الشيطان وغيرهما، اهـ».

وفي «المبدل»^(٢) عن الشوكاني: إلى عدم جواز الاستعانة بالمشركين، ذهب جماعة من العلماء منهم الشافعي، وحكي عن أبي حنيفة وأصحابه، نهي عن الاستعانة بالكفار والفساق حيث يستقيمون على أوامره ونواهيه لاستعانة ﷺ بصفوان، وإخباره ﷺ بأنها منع من المسلمين مصالح الروم، ويقرون جميعاً عدواً من وراء المسلمين. اهـ. وحكى ابن رسلان عن الشافعي وغيره الجواز إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين. ودعت الحاجة به وإلا فبكره، اهـ.

(وهو) أي صفوان (كافر) أي ذلك (وامرأته) اخذوا، في اسمها، كما تقدم (مسلمة)، ولم يفرق رسول الله ﷺ بين وبين امرأته، قال الساجي: يريد لم يفسخ نكاحه، وأما التمرة بأن لا يجامعها، فهي متينة، وإن لم يذكرها الراوي في

(١) والمختار (٨/٤١٤)

(٢) المبدل للمجهول (١٢٦/٣٣١).

٢٥/١١٠٨ **وحدثني عن عاتق**، عن ابن شهاب: أنه قال:

كان من إسلام مصون وإنه إسلام أمه من غير

يقتر عليه النكاح، ما كوت غير كتابيه، فإن أسلمت بنت إسلام ولا شير يقتر
عليه النكاح، إلا إذا كان عرس عليها الإسلام، وأنت الإسلام فلا يقتر عليه
النكاح، وإن أسلمت بعد ذلك أقرب، وإن أسلمت زوجته أولاً، سواء كان
كده أو غيرها، ثم أسلم الزوج في ذلكا يقتر على النكاح، وإن أسلمت قبل
الزواج لم يكن لها بعد بعده حنث، ولا تحل له إلا بعد حنث

وفي المجلد الثاني فإن أم حنيفة تحضن الشريعة، وإن كانت أميرة المقصد
المعروف أو عرس الإسلام على الأمر مع لا تمنع عنه، أو غل أحدهما من دار
الإسلام إلى دار الحرب أو بالعكس، وسواء عند الإسلام قبل الفصول، أو
بعده، اهـ.

٢٥/١١٠٩ - (حدثني عن ابن شهاب) الزهري (أنه قال: كان بين إسلام

مصون وبين إسلام أمه من غير شهر) مكذ حنثه أنه عبد عن زرد بن
حبيب، كما بعده من ترجمة فاختة بنت العبد، وعبد ابن إسحاق: رذ
بسر أن أم بنته أمراء صبروا بعد أربعة أشهر، وبسبه وبي من الزهري بول
معه، والأوجه الأول، لأن فتح مكة كان لعشر يثيب من رمضان، عبايع
اسبي حتى المصطفى، ثم أسلم، وكذا إن ذلك إسلام أمه، كما تقدم في
ترجمته.

أما إن إسلام مصون في المثل ذي النعماء لأنه ثلث شهي إلى الجعنة
لحسب ذلك حاله من ذي النعماء، وأما بما ثلاث عشرة، وقسم عاتق حنث،
وقال بينا إسلام مصون، فهذه شهر وأمه، ويمكن أن يحسم بينهما أن زها
عنه فإن بعد إسلامه شهرين، ويمكن أن يكون أمه رجعة باستقرار نكاحها لها

قال ابن شهاب: ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله، وزوجها كافر مقيم بذار الكفر، إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها، إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها.

وصل إلى المدينة بعد الهجرة، فأرجعه النبي ﷺ بشروط: «لا هجرة بعد الفتح».

(قال ابن شهاب) المذكور (ولم يبلغنا أن امرأة) واحدة أيضاً (هاجرت إلى الله ورسوله ﷺ) سلمة (وزوجها) النواو حالية (كافر مقيم بذار الكفر) وفي نسخة: بذار الحرب (إلا فرقت) بتشديد الراء من التفريق (هجرتها بينها وبين زوجها، إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها) قال صاحب «المحلى»: «فلو رجعت المرأة سلمة وزوجها كافر مقيم بذاره، فعما على نكاحهما حتى تنقضي العدة، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، فلا يأتي الفقرة عندهم بتباين الدارين إذا لم تنقض العدة، وقال أبو حنيفة: إنها تبين بتباين الدارين، اهـ. قلت: وهكذا تقدم في المسبحث السادس من أول الباب.

ويشكل على قول الزهري ما روي أن النبي ﷺ رد ابنها زينب على زوجها بعد ثمان سنين، وقيل: ست سنين، وقيل: سنين، وجمع بينهما الحافظ^(١) بأن المراد بست سنين ما بين هجرة زينب وإسلامه، وهو بين في المتنازي قوله أمير بيدر، فأرسلت زينب من مكة في فدائه، فأطلق لها بغير فداء، وشرط النبي ﷺ أن يرسل له زينب، فوفى له بذلك، والمراد بالسنتين أو ثلاث ما بين لرواي قوله تعالى: «لَا حَوْلَ لَنَا فِي مَا أُعْطِيَ قَوْلًا» وقدمه مستمأ، فإن بينهما سنين وأشهرًا.

قال الباقى^(٢): وفد روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن

(١) فتح الباري (٩/٤٢٢).

(٢) المفتي (٢/٣١٣).

النبي ﷺ رَدَّ وَتَنَبَّأَ بِتَنَبُّهِ ابْنِ أَبِي الْعَاصِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ، وَقَدْ رَوَى هَذَا عَنْ غَيْرِهِ، هَذَا أَقْرَبُ وَأَشْبَهُ، وَلَوْ لَبِثَ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَدُّمَا عَلَيْهِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِهِ عَلَى مِثْلِ الْأَصْدَاقِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: كَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْفَرَنْسِيُّ، وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ سُورَةُ بَرَاءَةِ بِقَطْعِ الْيَهُودِ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُسْلِمِينَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ اسْتَكْمَلَتْ ثَلَاثَ حَبِصٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَكْمُنَا مَنْسُوخًا، وَثَبَتَ النُّسخُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهَا إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَقَدْ بَانَتْ مَعَهُ، اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ^(١): وَمِمَّنْ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الظَّاهِرِ قَالَ بِجَوَازِهِ، وَرَدَّهُ بِالْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ، وَتَعَقَّبَ بِسُرَتِ الْخِلَافِ فِيهِ فَقِيهًا، وَهُوَ مَعْنُوعٌ عَنْ عَلِيٍّ وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُمَا بِطَرِيقٍ قَوِيَةٍ، وَبِهِ أَفْتَى حَمَادُ بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَجَابَ الْمَطْلَبِيَّ مِنَ الْإِسْتِشْنَاءِ بِأَنْ يَبْقَى الْعِدَّةُ فِي تِلْكَ الْعِدَّةِ مِمَّا كَانَ وَإِنْ لَمْ تَجِرِ الْعَادَةُ بِهِ، لَا سَبْعًا إِذَا كَانَتِ الْعِدَّةُ هِيَ سِتْنَانًا وَأَنْسَهَرُ، فَإِنْ انْجَبَسَ قَدْ يُنْقَضُ عَنْ دَوَائِ الْأَقْرَاءِ لِعَارِضِ عَفَةِ أَحْيَانًا، وَبِحَاصِلِ هَذَا أَجَابَ الْبَيْهَقِيُّ، وَهُوَ أَوْلَى مَا يَعْتَمِدُ بِهِ فِي ذَلِكَ.

وَحَكَى التِّرْمِذِيُّ فِي التَّمْلِيلِ لِمَعْرُوفٍ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَعَلَّتَهُ تَدْلِيلُ حُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاقَ، وَلَهُ عَلَيْهِ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، وَهِيَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ عَنْ يَحْيَى الْفُطَيْانِ، أَنَّ حُجَّاجًا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَنِ الْعَزْرَمِيِّ، وَالْعَزْرَمِيُّ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بَعْدَ تَخْرِيجِهِ قَالَ: وَالْعَزْرَمِيُّ لَا يَسَاوِي شَيْئًا، قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَمَّا أَقْرَأُ عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ إِنِّي أَتَرُّ مَا يَسْطَرُ الْحَافِظُ

(١) فتح الباري، (٩/٤٣٣).

وأما ثابن الدارين، ففي القهذابة^(١) إذا خرج أحد الزوجين إلى من دار الحرب مسلماً وقعت الميثونة بينهما، وقال الشافعي: لا تنفع، ولو سبي أحد الزوجين وقعت الميثونة بينهما، وإن سبها معاً لم تنفع، وقال الشافعي وقعت، وانحصر أن نسيب هو الثابن دون النسي عندنا، وهو يقول بعكسه.

قال ابن القيم^(٢)، وقوله فوق ما نكح أحمد وينقض عليه أربع صور وفاقبان، وهما: لو خرج الزوجان إلى من دار الحرب مسلماً أو مسلمانين لا تقع الميثونة اتفاقاً، ولو سبي أحدهما تقع الميثونة عند النسي، وعندنا للثابن، وخلافه: إذا خرج أحدهما إلى من دار الحرب مسلماً أو مسلماً، ثم أسلم عندنا تنفع، وعندنا لا تقع الميثونة بينه وبين زوجته التي من دار الحرب، إلا في المرأة تخرج مراعاة لزوجها، أي بقدر الاستيلاء على حقها، فثبنت عنده المراعاة، والأخرى: ما إذا سبي الزوجان معاً فعنده تقع الميثونة، وللثابن أن يضاهاها بعد الاستيلاء.

وعندنا لا تنفع لعدم ثابن الدارين، واستدل به بأن ما سبوا أسلم في معسكر رسول الله ﷺ سراً أظهر، حين أتى به العاصم وزوجته منه بمكة، وهي دار حرب إذ ذلك، ولم يأمرهما رسول الله ﷺ بتجديده نكاحهما، ولما فتحت مكة هرب عكرمة بن أبي جهل وحكيم بن حزام حتى أسبعت امرأة كل منهما، وأحلب أذنان الزوجين، ودعيت فحلفت به، ولم يجد نكاحهما، ونسب الدارين أبي العاصم وزوجته وبنت بنت رسول الله ﷺ أظهر وأشهر، فإنها هاجرت إلى المدينة، وبركتها مكة على شركه، ثم جاء وأسلم بعد سنتين، وقبل ثلاث، وقبل ست، وقبل سبع، فقال: شأن، فزعموا عليه بالثبوت الأول، أي.

(١) (١١٤٦١)

(٢) وضع تقديره (٢/١١١)

وسمى ذلك الميثاق الميثاق - رحمه الله - في الأم، كما في
 «السنن» أنه أسلم أبو صفوان سروراً، وحي تار نخران، وهي دار الإسلام
 وأمرته هند قاهرة مكة، فأسلمت هند في الميثاق، ثم أسلم أهل مكة وسائر
 دار الإسلام وأسلمت امرأة صفوان وامرأة عكرمة، وهما في دار الإسلام،
 وحيت زوجهما إلى نحرية البحر واليهيم، وهي دار الكفر، ثم رحلوا
 وأرواحهم في الجنة. فأقرهم النبي ﷺ على نكاح الأول، أي

وأجاب عنه أبو الجهم^(١) بأن ما سنده من قصة أبي صفوان، فإن
 أن ما سنده لم يكن حرس الإسلام يومئذ، بل ولاً بعد الفتح، وهو شاعر
 حبا علياً ما تحبه الب الصبيحة من قوله: حين أقيم المسلمون، لا مرجع
 هزجهم إلى البحر، وما يقال أن الإلزام حسنة كانت معه، وغير ذلك مما
 يشك ما ذكرنا بما على من كذابه بمكة في المبرج إلى هوزان بحين، وإيها
 حرس إسلام بعد ذلك.

وأما عكرمة وحكيم، فإنما هربا إلى الساحل، وهو من جنود مكة، فلم
 يلبس دارهم، فأتى وكذلك صفوان بن أمية أقره وهب، وهو يريد أن يركب
 البحر، كما تقدم، قال: وأما أبو العاص، فإنه ردها عليه بـ نكاح حبيده
 والجميع إذا أسكن أولي من به دار الكفر، وهو يحمل قوله على النكاح الأول.
 على معنى بسببه مائة أدمية، وهو تأويل حسن، وما ذكرناه منبهة برحوى
 النكاح الأول، قال: لا على علي الأصغر.

وأولاً يدفع إلى التفرقة وقوله بين زينب وبين أبي العاص، بسدة يزيد علي
 بن سنان، فإنه أسلم بمكة في أثناء الدعوة حين (١٥٠) زوجته بمكة

(١) هذا في الأصل والمطهر من الضمير كما هو مذهب المحدثين (١٩٢/٢).

(٢) انظر فتح تحقيق (١٩٢/٢).

وبنائه. ولقد انقضت العدة التي تبين بها في دار الحرب مراراً وولدت، وروي أنها كانت حاملاً، فمشتقت حين خرجت مهاجرة إلى المدينة، وروى عنها كبار بن الأسود والرمح، واستمر أبو العاص على شركه إلى ما قبل الفتح، فخرج تاجراً إلى الشام، فأخذت سرية المسلمين ماله، وأعجزهم حرباً، فدخل بلبل على زينب فأجارته، ثم كنم رسول الله ﷺ السرية، فرددوا إليه ماله، فاحتمل إلى مكة فأوى النذائع، فأسلم وخرج حتى قدم على رسول الله ﷺ.

وما ذكر في الروايات من قولهم: وذلك بعد ست سنين أو ثمان أو ثلاث، فإنما ذلك من حين هارقه بالأبنا، وذلك بعد غزوة بدر، وأما السبوة، فقل ذلك بكثير؛ لأنها إن وقعت من حين آمن، فهو قريب من عشرين سنة، وإن وقعت من حين نزلت ﴿وَلَا تُكْفِرُوا بِالْمُشْرِكِينَ﴾ الآية، وهي مكية، فأكثر من عشر، اهـ.

وفي «المعالي»: لا يصح الاستدلال بهذه القصة لواحد من الفريقين، فإنه كان قدوم أبي العاص بعد انقضاء العدة بلا خلاف.

وفي «البدل»^(١): قال شمس الأئمة في «المبسوط»: قال الزهري: إن دار الإسلام إنما تعيزت من دار الحرب بعد فتح مكة، فلم توجد نياين الدارين يومئذ، اهـ. ويبسط الكلام على حديث ابن عباس صاحب «التجوهر النقي»، وحكى عن صاحب «التمهيد» أن حديث ابن عباس إن صح فهو مروي مسوخ عن الجميع؛ لأنهم لا يجوزون الرجوع بعد العدة. وإسلام زينب كان قبل أن ينزل كثير من القرائن^(٢).

واستدل الجصاص^(٣) لوقوع الفرفة باختلاف الدارين بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ

(١) مدن المصنف: ١٠١/٢٧٤.

(٢) انظر: الاستبصار، ١٦٦/٣٦٦.

(٣) أحكام الفروق، ١١٣٨/٢.

١١٠٩/٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ أُمَّ

حَكِيمَ بِنْتَ الْخَزَّازِ بْنِ هِشَامٍ،

عَلَيْتُهَا مُؤَيَّدَةٌ فَتَزَوَّجَتْهُ ابْنُ الْكَكَرَةِ (الآبَةُ، فَقَالَتْ: فِي الْآبَةِ ضُرُوبٌ مِنَ الدَّلَالَةِ
لِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَتَزَوَّجَتْهُ ابْنُ الْكَكَرَةِ﴾ وَلَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ بَاقِيَةً، لَكَانَ الزَّوْجُ
أَوَّلَى بِهَا، بَأَن يَكُونَ مَعَهُ سَيْتٌ أَوَادٌ وَيَذَلُّ أَيْضًا قَوْلُهُ: ﴿لَا هُنَّ بِلَى لَكُمْ وَلَا هُنَّ
بِعُودَةٍ لَكُمْ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَزَوَّجُوا ثَمًّا أَعْمَرًا﴾ يَذَلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِرَدِّ مَهْرِهَا عَلَى
الزَّوْجِ، وَلَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ بَاقِيَةً لَمَا اسْتَحَقَّ الزَّوْجُ رَدَّ الْمَهْرِ، وَيَذَلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا
قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَسْتَحِقُّ تَبَيُّنَكُمْ لَن تَكُونُ مِنْكُمْ﴾ وَلَوْ كَانِ النِّكَاحُ الْأَوَّلُ بَاقِيًا لَمَا جَازَ لَهَا أَنْ
يَتَزَوَّجَ، اهـ.

وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ صَاحِبُ «الْمَحَلِّي» بِمَا رَوَى أَنَّهَا جَاءَتْ سَبِيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ
بَعْدَ انْفِرَاجٍ مِنَ الْكِتَابِ بِالْحَدِيثِ، فَأَقْبَلَ زَوْجُهَا النَّسَائِبَ الْمَحْزُومِي أَوْ صِغْفِي بِنَ
رَاحِبٍ، وَكَانَ كَاهِنًا، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! ارْجِعْ عَلَيَّ امْرَأَتِي، فَإِنَّهُ شَرِطْتُ لَنَا أَنْ
تَرُدَّ عَلَيْنَا مِنْ أَثَاكِ مَنَاءٍ، وَهَذِهِ ضَيْئَةُ الْكِتَابِ لَمْ تَجْعَلْ بَعْدَ. فَأَنْزَلَ أَنَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى بَيَانًا لَكَيْتَ هَذَا الشَّرْطُ فِي الرِّجَالِ، فَأَعْطَى النَّبِيَّ ﷺ زَوْجَهَا مَا أُنْعَقَ
عَلَيْهَا مِنَ الْمَهْرِ، وَتَزَوَّجَهَا عَمْرًا. اهـ.

١١٠٩/٤٦ - (مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزَّهْرِيُّ (أَنَّ أُمَّ حَكِيمَ بِنْتَ الْعَلَرِثِ بِنَ

هِشَامٍ) مِنَ الْمَعْبُورَةِ الْمَحْزُومِيَّةِ حَضَرَتْ يَوْمَ أَحَدٍ كَافِرَةٍ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ فِي الْفَجْرِ،
وَزَوَّجَهَا عَكْرَمَةُ قَرْنِي الْبَسَنَ، فَتَوَجَّهَتْ إِلَيْهِ بِإِذْنٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَحَضَرَ مَعَهَا
وَأَسْمَى، ثُمَّ خَرَجَتْ مَعَهُ إِلَى تَزْوِجِ الزَّوْجِ، فَاسْتَشْهَدَ، فَتَزَوَّجَهَا خَالِدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ
الْعَاصِ، فَلَمَّا أَرَادَ خَالِدُ بْنُ سَعْدٍ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، قَالَتْ: لَوْ تَأَخَّرْتُ حَتَّى يَهْزِمَ اللَّهُ هَذِهِ
الْجَمُوعَ؟ فَقَالَ: إِنْ عَسَى تَحْدِثَنِي أُنَى أَقْتُلُ، قَالَتْ: فَذَوْنُكَ، فَأَعْرَسَ بِهَا عِنْدَ
الْقَنْطَرَةِ، فَحُزِنَتْ بِقَنْطَرَةِ أُمِّ الْحَكِيمِ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَأَوْلَحُوا عَلَيْهَا، حَتَّى فَرَّغَ مِنَ
الطَّعَامِ حَتَّى وَافَقْتَهُمُ الزَّوْجُ، وَوَقَعَ الْقَتْلُ. فَاسْتَشْهَدَ خَالِدُ، وَشَدَّتْ أُمَّ حَكِيمَ
عَلَيْهَا ثِيَابَهَا، وَتَبَدَّتْ وَعَلَيْهَا أَمْرُ الْخُلُوفِ، فَانْتَلَوْا عَلَى النَّهْرِ، فَتَلَّتْ أُمَّ حَكِيمَ
يَوْمَئِذٍ بِعَمُودِ الْمُسَطَّاطِ الَّذِي أَعْرَسَ بِهَا خَالِدُ فِيهِ سَبْعَةٌ مِنَ الزَّوْجِ.

وَكُنْتُ نَحْتِ عِكْرَمَةَ بْنِ أَبِي خَيْلٍ. فَاسْلَمْتُ يَوْمَ الْفَتْحِ. وَهَرَبَ
 زَوْجُهَا، بِمَكْرَمَةٍ إِلَى أَبِي جَهْلٍ مِنَ الْإِسْلَامِ. خَشِيَ قَدَمَ الْيَمَنِ.
 فَارْتَحَلْتُ أَمَّ حَكِيمٍ.

(وَكُنْتُ نَحْتِ) مِنْ عَمَلِهَا (عِكْرَمَةُ) مِنْ أَبِي جَهْلٍ (عَمْرُو بْنُ هَنَافٍ) مِنْ
 أَسْبَاطِ الْأَنْصَارِ الْأَعْرَابِيِّ كَانَ كَاتِبًا مِنْ أَتَدِ النَّاسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمَّا
 كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ لَمْ يَسُورِ اللَّهُ ﷻ النَّاسَ إِلَّا مَنَافِرًا مِنَ الْبَحَالِ وَالنِّسَاءِ مِنْهُمْ
 عِكْرَمَةُ. يَهْرَبُ بِرُكْبِ الصَّخْرَةِ فَأَصَابَهُمْ مَاضِقٌ. فَقَالَ أَصْحَابُ السَّبِيحَةِ:
 أَطْلَعُوا فَإِنَّ الْيَمَنَ لَا تَعْنِي مِنْكُمْ هَهُنَا شَيْئًا. فَقَالَ عِكْرَمَةُ: وَإِنِّي لَمْ يَسْمَعْ
 فِي الْحَرْبِ إِلَّا الْإِسْلَامَ لَا يَنْجِيَنِي فِي الْيَمَنِ غَيْرُ الْقَلِيمِ إِنَّ لَكَ عَلَيَّ عَيْدًا إِنْ
 عَامِنْتَنِي مَعَهُ أَمَا فِيهِ أَنْ أَنِي مُحَمَّدًا حَتَّى أَضْعَ يَدِي فِي يَدِهِ. فَلَا جِدْنَهُ مَعَهُ
 كَيْدًا. قَالَ: أَهْلًا وَوَلَدًا. وَأَمَّا يَدُ أَخْرَجَهُ نَبِيَّ سِدْقِيهِ وَالْمَا لُفْطِي وَاحْتَاكَمَ ﷻ عَمْرُو
 سَعْدِ بْنِ أَبِي رِفَاعٍ.

وَرَوَى عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِيَّايَ لَا يَبِي جَهْلٍ حَذَقًا
 فِي الْحَرْبِ. فَلَمَّا اسْلَمَ عِكْرَمَةُ. قَالَتْ: يَا أُمَّ سَلَمَةُ هَذَا هُوَ. سَمِ حَرَجَ إِلَى
 لَدُنِّيهِ. فَقَدْ اسْلَمَ نَبِيَّ ﷺ يَوْمَ مَحَلَّةٍ. أَمْرًا بِالرُّكْبِ الْمَهَاجِرِ. سَمِ حَرَجَ إِلَى
 قَتَارِ أَمَلِ الْبَدَدِ. وَاجْتَهَدَ بِرُكْبِ نَصْدِيقٍ إِلَى حَيْدَرِ مَعَانٍ. فَعَلَّهُمْ عَلَيْهِمْ. تَمِ
 لِي الْيَمَنِ. تَمِ جَعِ. فَخَرَجَ إِلَى الْبَحَالِ عَامَ وَفَاتِهِ. فَاسْتَلْبِذَ بِالنِّسَاءِ فِي خِلَافِهِ
 نَصْدِيقٍ عَلَى النَّصْحِ كَمَا فِي (الشَّرِيفِ) ﷻ.

(فَاسْلَمْتُ يَوْمَ الْفَتْحِ) وَهَرَبَ زَوْجُهَا عِكْرَمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ مِنَ الْإِسْلَامِ
 (صَرَارًا) مِنْهُ عَلَى الْكُفْرِ (حَتَّى قَدَمَ الْيَمَنِ) فِيهِ نَجَازٌ. قَوْلُهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا. بَلِ
 كَتَبَ إِلَى الْيَمَنِ فَصَدَّ الْيَمَنِ. كَمَا مَيَّاسِي (فَارْتَحَلْتُ أَمَّ حَكِيمٍ) مَعَهُ سَتَمَانِيَا عَنْ

(١١) أَخْبَارُ الْأَوَّلِينَ (١١٠٩).

(١٢) تَسْتَدْرِكُ (١١٠٩/٢١٢).

(١٣) (ص ٢٩٦).

حَتَّى قَدِمْتُ عَلَيْهِ بِالنِّجْنِ. قَدَعْتُهُ إِنِّي الْإِسْلَامَ قَاسَلْتُمْ. وَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَامُ الْفَتْحِ. فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَبَ إِلَيْهِ فَرَحًا. وَفَمَا عَلَيْهِ رَدَاةٌ.....

رسول الله ﷺ عليه (حتى قدمت عليه باليمن) أي بتأخيها (قدعته إلى الإسلام) بعد ما دعه إلى الرجوع إلى رسول الله ﷺ (قاسلتم) عكرتم (وقدم) مع زوجته (أهلي رسول الله ﷺ) وهو بمكة (علم الفتح).

وروى البيهقي عن الزهري والنواقدي عن شيوخه أن امرأته قالت: يا رسول الله، قد ذهب عنك عكرمة إلى اليمن، وخاف أن تغنله فأمنه، قال: هو آمن، فخرجت في طلبه، فأدركته، وركب سفينة، وتوطني^(١) يقول له: اخلص اخلص، قال: ما أقول؟ قال: قل: لا إله إلا الله، قال: ما هربت إلا من هذا، وإن هذا أمر تعرفه العرب والمجم، حتى النواني، ما الذين إلا ما جاء به محمد، فغير الله ما في قلبي. وجاءت أم حكيم تقول: يا ابن عم، جنتك من عند أبر الناس وأوصل الناس وحير الناس، لا تهلك نفسك، إني قد استأمنت لك رسول الله ﷺ، فراجع معها وجعل يطلب جميعها، فتأهب وتقول: أنت كافر وأنا مسلمة، فقال: إن أمراً منعك مني لأمر كبير، فلما وافى مكة قال ﷺ لأصحابه: «يأنيكم عكرمة مؤمنة فلا تسبوا أباه، فإن سب الميت يؤذي الحي».

وعند البيهقي عن الزهري: وقف بين يديه ومعه زوجته منتفبة، فقال: إن هذه أخبرتنني أنك آمنسي، فقال ﷺ: «صدقت فأنت آمن»، قال: إلام تدعوا؟ قال: «أدعو إلى أن تشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ونعيم الصلاة وتؤتي الزكاة» وكذا حتى قد عصال الإسلام، الحديث، وفيه: قاسلتم (فلما رآه رسول الله ﷺ) مبالاً (وثب إليه) بذلك فموحدة، قام بسرعة (فرحاً) بقدمه بفتح الراء وكسرهما (وما عليه رداة) أي سقط رداؤه ﷺ لاستمجاله بالقيام حين رآه.

(١) نبتي. الملاح في البحر، جمع نواني.

حَتَّى بَابَعَهُ. فَلَبِثَا عَلَى بَكَاءٍ جَمِيعًا

وذلك من حرمت بيعه على دخول الناس في الإسلام، لا سيما من كان من عقلاء الناس وأتباعهم كحكمة في قومه، فإنه كان من سرور بني مخزوم وعظمائهم، وبهذا وصف الله عز وجل من، فقال: **وَلَقَدْ كَفَرَ يَسْرُوفُ بْنُ نُحَيْعٍ كُفْرًا^(١)**، الآية، ولم يحمله عداوته وعداؤه أبيه على أن لا يضره.

يروى الترمذي والحاكم عن حكمة قال: قال لي النبي ﷺ يوم جنب مهاجرة^(٢) مريحا بالراكب المهاجر، مريحا بالراكب المهاجر (حتى بايعه) **بِئْسَ**.

(وأخرج الحاكم^(٣))، قال عكرمة: لما انتهت إلي رسول الله ﷺ قلت يا محمد! إن هذه أحبرتني أنك أمشي، فقال رسول الله ﷺ: أنت آمن، فقلت: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنت عبد الله ورسوله، وأنت أمي للناس، وأصنق الناس، وأوصي الناس، قال عكرمة: أقول ذلك وأبي لمعطى رأسي استعبداه.

ثم قلت: يا رسول الله! استغفر لي كل عداوة، عاديكها، أو موكب أولادك فيه أريد فيه إظهار الشرك، فقال رسول الله ﷺ: **إِنَّهُمْ أَغْفَرُوا عَمْرًا** كل عداوة، عاديها، أو موكب أوضع فيه يريد أن يصد عن سبيلك، قلت: يا رسول الله! مررت بخير ما تعلم، فأعلمه، قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وتجاهد في سبيله، قال حكمة: أما والله يا رسول الله! لا أرى نفعه كنت ألتفتي في الصد عن سبيل الله إلا أضقت ضيعها في سبيل الله، ولا فائدت قتالاً في الصد عن سبيل الله إلا أبيت ضيعته في سبيل الله، ثم جهدت في القتال حتى قُتل يوم أحد بين شهيداً في خلافة أبي بكر.

(فتبنا) أي عكرمة وزوجه أم حكيم (علمي نكاحهما) بثنية الضمير أي

(١) سورة التوبة: الآية ٢٨.

(٢) المستدرک (٣/ ٢٤٩).

ذَلِكَ

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ قَبْلَ امْرَأَتِهِ، وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ

بَيْنَهُمَا.....

انسح المصرية، وهو أوجه من لفظ امراكها، تنبث الخمبر فيه السخ الهندية (فلذلك) لأن زوجها أسلم في العدة، ولم يتحقق ثابن ذاريهما.

قال ابن اثير كمناني^(١): وامرأة عكرمة خرجت عقب خروجها، فأدركته بعض الطريق ولم يتبين بأي ذات، فموضح ما رواه من دار الكفر، وأو كان من دار الكفر، فلم يصل إلى هناك حتى عرفت امرأته مكة، اهـ.

وأخرج الحاكم^(٢) بسنده إلى عروة، قال: فر عكرمة يوم الفتح عامداً إلى المعز، وأقبلت أم حكيم وهي يومئذ مسلمة، فاستأذنت رسول الله ﷺ في طلب زوجها، فأذن لها، فخرجت بروسى ثياباً، فراودها عن نفسها، فلم تزل تسعيه وتغريه له حتى خلعت على أناس من عكة، فاستغاثهم عليه فأوثقوه. فأدركت زوجها ببعض نهامة، وقد كان ركب في سعية. فلما جلس فيها نادى بالزلات والعزى، فقال أصحاب السفينة: لا يجوز هذا أحد، يدعو شياً إلا الله وحده مخلصاً، فقال عكرمة: والله لئن كان في البحر وحده إن في البر وحده، أقسم بالله لأرجعن إلى محمد، فرجع عكرمة مع امرأته، فدخل على رسول الله ﷺ، فبايعه، فقبل منه إلى آخر ما رواه، فقلتم منه أن امرأته وأخته حينئذ بحري فيه أحكام الإسلام حتى منعه أصحاب السفينة ندعاء اللات والعزى.

(قال مالك: وإذا أسلم الرجل قبل امرأته) وقد بينا أنها مكة، وأنه في كلام الباجي (وقعت الفرقة بينهما) إن لم تكن الزوجة كتابية، لأنها إن كانت كتابية يستمر النكاح عند الجمهور منهم الأئمة الأربعة، كما تقدم في البحث الثالث

(١) المجموع المسمى (١/٧٦٦).

(٢) المستدرک (٢/٢٤٦).

إذا عُرِضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ فَلَمْ تَسْلَمْ، لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَا تُبَيِّنْ لَهُمْ صَبْرَ الْكَافِرِينَ﴾.

في قول الباب (إذا عُرِضَ) بناء المحجور (عليه) الإسلام فلم تسلم لأن الله تبارك وتعالى نهي عن استئذان الكاسح لأنه (يقول في كتابه) ﴿وَلَا تُبَيِّنْ لَهُمْ صَبْرَ﴾ جمع عصمة ﴿الْكَاذِبِينَ﴾ جمع كافر.

قال صاحب «مجموع»: صورة العدة أن الزوج أساء ما لى زوجته الكافرة، فهذا هو المزمع عن أن يكون منهم ومن الزوجات «مشاركات» معلقة من عتقة المرأة أساء ما لى من زوج من زوجة أو نكاح أحدها من العدة، ومصلحة إذا لم تكن الزوجة كتابية، أما إذا كانت كتابية فإن نكاحها لا ينتفع به، لأنه يجوز المسلم إنشاء الكافرة، فبما أنه أولى، وفي القسطنطينية: «أمر» بالكوافر عنها حيلة الأولئك من لا يجوز للمسلم ابتداء نكاحها، فهي حاشية بذكرهم من غير أهل الكتاب، ثم:

قال الشافعي: «وهذا على حسب ما قلناه إن الكافرين إذا أسلم الزوج قبل الرجعة فلا محال أن تكون العدة أثر عتقها، فإن كانتا كتابيتين، فقد عتق نكاحهما، وإن كانتا من رجعة عتق كتابية، فإن لم يكن بينهن وبين رجعتي رجعة عن إسناده من مالك ما قلناه، فإن أسلمت، قال محمد: يريد مكانتها، ولا فرق بينهما، وقال الشافعي وأصحابه: سقطت العصمة بينهما، دون من أسلم أسلم، فقال مالك: بعرض عليها الإسلام، فإن أسلمت وإلا مسح نكاحها، وبه قال أبو حنيفة، زاد أبو ريد عن ابن القاسم: بعرض عليها الإسلام اليوم ولائها، فتزوج ابن القاسم مبي على أن إسلام الزوج لا يقع به عتقها، وإنما يقع بالتحكم، أو بالإعتدال حتى تطول العدة، وفي وقت العتق نفس إسلامه أساء عرض عنها الإسلام، وقال الشافعي: حكم ذلك حكم ما أساء عرضها، وأما في ذلك إسلام كتابي منها في العدة، »

باب (٢١) ما جاء في الوليمة

وتقدم اختلاف الأئمة في ذلك في النجعة الثاني والاربع من أبحاث
الكتاب، وفي المحلى: ذكر الطحاوي وابن العربي أن عمر - رضي الله عنه -
فرق بين نصراني ونصرانية أسلمت يؤمنه في الإسلام.

باب (٢١) ما جاء في الوليمة

مستفاد من المولم وهو الجمع: لأن الزوجين يحتملان، قال الأزهرى،
وقال ابن الأعرابي: أصلها من تنسم الشيء واجتماعه. واجتماعه بطعام
العرس. هو قول أهل اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر، وهو المستفاد عن
الحليل وتحت وغرهما وجزم به الجوهري وابن الأثير.

وقال صاحب المحكم: الوليمة طعام العرس والإملاك، وقيل: كل
طعام صنع لعرس وغيره. وقال الشافعي وأصحابه: تقع الوليمة على كل دعوة
تتخذ لسرور حادث من نكاح أو عتات، وغيرهما، لكن الأشهر اسمها عند
الإطلاق في النكاح، وتفيد في غيره، فبأن: وليمة العتات ونحو ذلك.

وجزم النسورعي، ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرس إلا
بقرينة، وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة - وهي بفتح الدال على المشهور -،
وذكر النووي تبعاً لبعض أن الولائم لسانية: الأعداد للعتات، والعقيقة للولادة،
والعرس - بضم المعجمة وسكون الراء - لسلامة المرأة من الطلق. وقيل: هو
ضعام الولادة، والعقيقة: تختص بيوم السابع، والمقبلة: لاقتراب السفر مستفاد
من اتفق وهو الغالب، والوكيرة لسكن المتعدد، والوليمة بضاد معجمة لما
يُتخذ عند المعصية، والمادة كما يتخذ لا سبب ودائها معصومة، ويجوز فتحها.

قال العاصم^(١): اختلف في القبعة هل التي يصنعها القادم من السفر أو

(١) آخر: فتح الحاري (٢٤١/٩)

تصنع به؟ وغلب: إن النوبة خاص مطعم الدخول، وأما طعم الإملاك فيسمى الشندخ - يضم الدجعة وسكون النور وفتح الدال المهملة وقد تضم - مأخوذة من قولهم: فرس شندخ، أي يتقدم غيره، شعى طعام الإملاك بذلك؛ لأنه يتقدم الدخول، وشد من سمي وثبة الإملاك نفعية، والحفاظ بكسر المهملة وتخفيف الدال المعجمة وآخر: نافذ: انضمام الذي يتخذ عند حذاق الصبي، ذكره ابن الصباغ في «الشمس»، وقال ابن الرقعة: هو الذي يصنع عبد الحشم، أي لحشم القرائن، كذا قدمه، ويحتمل حشم فخر مقصود منه، ويحتمل أن يطرد ذلك في حذفه لكل صناعة، وأما المعادة ففسها تفصيل: لأنها إن كانت لقوم مخصوصين، فهي التفرغ لفتح التولاء، وإن كانت عامة فهي الجفلى.

قال المحافظ^(١)، قال ابن بطال: قوله بطلان: «النوبة حزم» أي ليست بباطل بل يندب إليها وهي سنة مضبوطة، وليس المراد بالحق الوجوب، ثم قال: ولا أعلم أحدا أوجيها، كذا قال، وغلب عن رواية في مذهبه بوجوبها، بضمها الفوطي، وقال: إن مشهور المذهب أنها مندوبة، وابن الفليس عن أحمد، نكر الذي في «المغني» أنها سنة، ووافق ابن بطال في نفي الخلاف بين أهل العلم في ذلك، وسباني كلام المؤرخ قريبا، وفيه: قال بعض الشافعية: هي واجبة، قال المحافظ: هو وجه معروف عندهم، وحزم به سليم الرازي وقال: إنه ظاهر نفس الام، وهو قول أهل الظاهر، كما صرح به ابن حزم، اهـ. وسباني في كلام اندردير.

ونقل ابن عبد البر، لم عباس، ثم النووي لاثنا عشر على القول بوجوب الإجابة لنوبة العرس. وفيه نظر، نعم المشهور من أقوال شلعاء الوجوب، وصريح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين، ومن فيه مالك، ومن معص الحنابلة والشافعية أنها مستحبة، وذكر اللخمي بن المالكية أنه المذهب.

(١) مع الساري (٩/٢٣)

وكلام صاحب «الهداية» يقتضي الوجوب مع تصريحه بأنها سنة، فكانه أراد أنها وجبت بالسنة، وليست فرضاً، كما عرف عن قاعدتهم، وعن بعض الشافعية والحنابلة: هي فرض كفاية، وحكى ابن دقيق العيد: أن محل ذلك إذا حُثَّت الدعوة، أما لو خص كل واحد بالدعوة، فإن الإجابة تتعين.

وشروط وجوبها أن يكون الداعي مكلفاً حراً رشيداً، وأن لا يخص الأقبية دون الفقراء. وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيها ورجية منه، وأن يكون الداعي مسلماً على الأصح، وأن يختص باليوم الأول على المشهور، وأن لا يسبق، فمن سبق تعينت الإجابة له دون الثاني، وإن جاء مأمراً قدم الأقرب رحماً على الأقرب جواراً على الأصح، وأن لا يكون من يتأذى بحضوره من منكر وضير، وأن لا يكون له عذر. وحبطة الماوردي بما يربطه به في ترك الجماعة، هذا كله في وليمة العرس.

وأما غير العرس، فقال بعض الشافعية بوجوب الدعوة مطلقاً، حوساً كان أو غيره، زعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين، ويُعكّر عليه ما رُوِيَ عن عثمان بن أبي العاص، وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في وليمة الختان: لم يكن يدعى لها، لكن يمكن الانفصال عنه بأن ذلك لا يمنع القبول بالوجوب لو دعوا، وجزم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح المالكية والحنابلة والحنفية وجمهور الشافعية، وبإلغى السرخسي منهم، فتقل فيه الإجماع، ولفظ الشافعي: إتيان دعوة الوليمة حراً، والوليمة التي تعرف وليمة العرس، وكل دعوة دُعي إليها رجل وليمة، فلا أوخص لأحد في تركها، ولو تركها لم يتيّن في أنه عاصي في تركها كما يتيّن في وليمة العرس، كما في «الفتح»^(١).

(١) انظر: (٢٤٢/٩).

قال المؤلف^(١) لا خلاف بين أهل النعمة أن الوليعة سنة في العرس
لرواية عبد الرحمن بن عوف وعبد ربهمة وثيبت وإحبة في قول أكثر أهل العلم.
وقال بعض أصحاب الشافعي هي رجة لأنه ثلاثة أمر بها عبد الرحمن بن
عروة، ولأن الإحابة إليها واجبة فكانت واجبة، بل أنه أنه طعام لسرور خادته
فأشبهه بغيره لألفعة، والخمر محرم على الاستحباب بسبيل ما ذكرنا، وكونه
أمر سنة، ولا خلاف في أنها لا نجس، وما ذكره من السعي لا أصل له، ثم
هو باطل بالسلم ليس بواجب، وإحابة المسلم واجبة.

ثم قال ابن عبد البر: لا خلاف في وجوب الإحابة إلى الزانية ليس دعي
فيها، إذا لم تكن معها لهود، وبه يقول مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه،
ومن أصحاب الشافعي من قال هو من فروع الكفاية لأن الإجماع إجماع
وموالاة، منى كرم السلام، ولما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أن
رسول الله ﷺ قال: «إذا دعي أحدكم إلى الوليعة فمأخذاً وعبر ذلك من
الروايات».

ونما تحب الإحابة على من غير بالندوة لأن يدعو رجلاً بعد أو جماعة
معين، فإذا دعا الجلسي بأد يقول: يا أيها الناس أصبحوا إلى الوليعة أم أخرجوا
ولم تستحب، لأنه لم يجز بالندوة، فممنوع غاية الإحابة، ولا يحصل كرم
فمن نداهم شرك إجابته، وحكم الدعوة بالخمان وسائر التوليع أنها مستحبة
لها به من الطعام، وإزجاء إليها مسحة غيب وجبة، وهذا قول مالك
والشافعي رضي حنيفة وأصحابه.

وقال العمري: تحب إحابة كل دعوة لعموم الأمر به، فإن ابن عمر
رضي الله عنه، روى عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب».

(١) المؤلف (١٠٠/١٩٩، ١٩٤)

عرساً كان أو غير عرس^(١) أخرجه أبو داود^(٢)، ولنا: أن الصحيح من السنة إنما ورد في إحالة الداعي إلى التولية وهي الطعام في العرس خاصة، كذلك قال خليل وغيره من أصحاب اللغة، وقد صرح بذلك في بعض روايات ابن عمر مرفوعاً: «إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجب»، روى ابن ماجه^(٣).

وروي أن عثمان بن أبي العاص دعي إلى عشاء فأبى أو بجيب، فقيل له؟ فقال: إن كنا لا تأتينا العشاء على عهد رسول الله ﷺ ولا ندعى إليه، روى الإمام أحمد بإساده، ولأن التزويج يستحب إعلانه وكثرة الجمع فيه بخلاف غيره، والأمر بالإجادة يني غيره محمول على الاستحباب، اهـ.

وفي السجلى: اختلجوا في وقت التولية أهو قبل الدخول أو بعده؟ فعلى مباحث: أن الأصح عند المالكية بعد الدخول، قال الشيخ خليل، هو ظاهر المذهب، وقد امتنع بها بعض الشيوخ قبل البناء، وقال اللخمي: واسع قبله ويعد، وقال ابن يونس: لا يجب عند النكاح وعند البناء، وصرح الماردي بأنها عند البناء، وقد أبر السلفي: أنه يتعرض الأصحاب لموقعها، وفي مسنن البيهقي ما يقتضي أنها قبل الدخول لا بعده، اهـ.

وقال الدردير^(٤): التولية وهي طعام العرس خاصة منوبة بعد البناء، فإن وقعت قبله لم تكن وليمة شرعاً، والمعتمد أن كونها بعد البناء مدفوع، فإن فعلت قبل أجزائه، وتجب إجابة من عين لها بالشخص صريحاً أو ضمناً، كفلان أو أهل محلة كذا أو أهل لعلم أو العدرسين، وهم محصورون

ولو حوب لإجابة شرط حسنة.

(١) مسنن أبي داود (٣٧٣/٨).

(٢) مسنن ابن ماجه (١٩١٤).

(٣) الشرح الكبير (٢/٣٣٧).

الأول: إن لم يحضر من يتأذى به المدعو لأمر ديني، كمن شأنهم الرفع في أعراس الناس، فإن حصر من ذكرهم نجا الإجابة.

والثاني: إن لم يكن هناك متكرر كفر من حرره.

والثالث: إن لم يكن هناك صور على مقدار.

الرابع: أن لا يكون كثرة زحام، فإن وجدت جاز التخلّف.

الخامس: أن لا يكون إغلاق باب دونه، فإن علم أن الباب يغلق عند حضوره ولم لمشاورة جاز التخلّف له في ذلك من الحطة، ويؤخذ منه ليأخذ التخلّف لمن يلحقه حطة بازدياد آخر عليه من غير موجب، وبني من الأعذار المسقطّة لوجوب الإجابة بعد المكان جداً، ومريض، وشدة وجل أو مطر أو عرف على حال، وأن لا يكون على رؤوس الأكليل من ينظر إليهم، وأن لا يفعل المقصد المباح.

قال الدموي: أما ما هذا التولية فحضوره مكروه، إلا العقيقة فمندوب، كما في «الشامل»، والذي لا يسرّ رشده في «المقدمات»: أن حضور كلها مباح إلا وليمة العرس، فحضورها واجب، وإلا العقيقة فمندوب، والمأدبة إذا فعلت لإبائهم الجار ومودته فمندوب أيضاً، وأما إذا فعلت للفقراء فحضورها مكروه، رعاية وقت التولية للسابع بعد البناء، فمن أضر السابع كانت الإجابة مندوبة لا واجبة، الخ.

قال ابن عابدين^(١): اختلف في إجابة الدعوة، قال بعضهم: لا يسع تركها، وقال العامة: هي سنة، والأفضل أنه يجيب إذا كانت وليمة، وإلا فهو مخير، والإجابة أفضل؛ لأن فيها إدخال السرور في قلب المؤمن، وإذا أجب

(١) فرد المحتار (٩/٥٧٩)

١١١٠/٢٧ - **حَتَّانِي** يُخْبِي عَنْ فَنَالِكٍ، عَنْ حَمِيدِ الصُّوَيْلِ،

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ؓ

فعل ما عليه أكل أو لاء، والأفص أن يأكل لو غير صائم، وفي البداية: إحداه
الدهوة سنة، ولعة أو غيرها. وأما دعوة ينصد بها السطاول، أو إنشاء الحمد،
أو ما أشبهه، فلا ينهي إجابته، لا سيما أهل العلم، فقد قيل: ما وضع أحد
يد، في قصعة غيره إلا طرد.

وفي الاختيار: وليمة العرس سنة قديمة إن لم يُحْيها أئمة؛ لقوله **تعالى**: **وَمَنْ لَمْ يَجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ**، فإن كان صائماً أحاب ودعاء، وإن لم يكن صائماً أكل ودعاء، فإن لم يأكل ولم يجب أئمة وجفاء؛ لأنه استهزاء بالتصنيف، ومقتضاه أنها سنة مؤكدة بخلاف غيرها.

وصرح شراح الهداية بأنها قريبة من الواجب وفي التتار خاتمة عن
البنانيق: لو دعي إلى دعوة، فالواجب الإجابة إن لم يكن هناك معصية ولا
بدعة، والامتناع أسلم في زماننا، إلا إذا علم يقيناً أن لا بدعة ولا معصية،
أهـ. والظاهر حملة على غير الأولية.

وفي «المختار»^(١): دعي إلى ولية وشبه ثعب أو غناء قعد وكل لو المنكر في المنزل. فلو عسى الممانعة لا يثبت أن يقعد بل يخرج معرضاً، وعلى الأول إن قعد على المنع فعليه وإن لا يقعد صبر إن لم يكن ممن يقتدى به، فإن كان مقتدى ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد؛ لأن فيه شبهة الدين، والممكن من الإمام كان قبل أن يصير مقتدى به، وإن علم أولاً باللعب لا يحضر أصلاً، سواء كان ممن يقتدى به أو لا لأن حق الدعوة إنما يلزمه بعد الحضور لا قبله، اهـ.

١٦١٠/٥٧ - (مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك) قال ابن

(1) در دسترس نیست (9/07).

أَنَّ عَدَّةَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، جَاءَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

عنه المروي^(١). هو من مسند أنس عبد جميع رواية المنوطان، ورواه روح بن عباد عن مازن عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن أنه جاء، فحضرته من مسند عبد الرحمن.

وقال المحافظ في الفتح^(٢)، قد أورد البحاري بطريق عن حميد، وعن ثابت، وعن عبد العزيز بن سفيان كجهنم عن أنس، وليس في شيء منها أن أنساً حمله عن عبد الرحمن، إلا ما وقع في رواية لصحة وانسابي من طريق عبد العزيز عن أنس فقد عن عبد الرحمن بن عوف قال: إني رأيت رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، ووقع عنه أنس رضي عن طريق روح عن مالك عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن أيضاً، وذكر أنس رضي عن طريق روح بن عباد فذكره عن مالك، والمنحوت عنه، كما رواه البخاري.

وقال المحافظ في موضع آخر: أكثر الطرق نجعله من مسند أنس، والذي يظهر من مجموع الطرق أنه حضر الفتنة، وإنما نقل عن عبد الرحمن منها ما لم يقع له عند النبي ﷺ، اهـ.

(عن عبد الرحمن بن عوف) أحد العشرة المبشرة، (جاء إلى رسول الله ﷺ) وأخرج البخاري في صحيحه عن إبراهيم بن سعد بن أبي هريرة عن عبد الرحمن بن عوف عن أنه عن جده، قال: قال عبد الرحمن بن عوف: لما قدمنا المدينة أتني رسول الله ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع، فقال سعد بن الربيع: إني أكثر الأنصار مالاً، فأقسم لك نصف مالي، وأظهر أختي زوجتي هربت لك عنها، فإذا حلت تزوجتها، فإني قد لا له عبد الرحمن لا حاجة لي في ذلك، هل من سوق فيه محارة؟ قال: سوق سي قبيلنا، قال: ففعلنا إتيه

(١) الأعلام، (١٦/٢٤٠).

(٢) فتح المزي، (٩/٢٢٦)، باب الصدرة للزوج (٥١٨٣).

وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ.....

عبد الرحمن، فأنتى يأنقظ وسس، فإن: ثم تابع العبد، مما لست أن حاء، عبد الرحمن وعليه أثر صفرة، الحديث.

وفي أخرى لمخاري: فخرج إلى السوق فباع واشتري، فأصاب ثباً من أنقظ وسس فتزوج، قال الحافظ: وفي رواية، عصفقتنا ما شاء الله، ثم جاء وعليه وضر صفرة، وفي رواية الثوري: ألقاه النبي ﷺ، زاد أبو سعيد: وفي سكة من سكتك العبدية، وعبد وغير من صفرة، (وبه) أي عبد الرحمن (أثر صفرة) وفي رواية: مؤخر من صفرة، فتفتح الواو والقاف المصححة أخرى راء، هو في الأصل الأثر، وفي أخرى: فاعليه ردع زعفران، وإن ردع به عملات فتزوج الأول سائق الثاني، هو أثر الزعفران، والبراد مانصفرة صفرة الخرق، والخالق طيب يصنع من زعفران وغرره، قاله الحافظ.

قال الباجي^(١): ظاهر هذا اللفظ أن أثر الصفرة كان يجسه. ويحتمل أن يكون ثبانه على صبي المحارب، يقال: أصاب فلاناً الطين والمطر، وإنما أصاب ثبانه، والصفرة يحتمل أن يكون صفرة زعفران أو غيره استعمال على وجه التصريح للثياب والتجسد. ويحتمل أن يكون صفرة ضيب له لون، فذا طيب به عبد الرحمن، وثبت من لونه على ثيابه أو جسده، وحديث ردع زعفران بين أن تلك الصفرة صفرة زعفران، ويشي أصحاب مالك رضي الله عنه: لباس الثياب المصبوغة بالصفرة.

قال يحيى بن عمر في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -: أما الصفرة فهي دبت رسول الله ﷺ يصيب بها، كما تقدم في الجمع، قال: يحبر من عمر، يريد: يصيب به ثيابه لا ثيابه، هذا معناه عند أصحاب مالك، قال ابن سفيان

(١) (١٢٦٧) فتح الباري: (٢٣٣/٩).

(٢) المصنف: (٣١٧/٢).

في نصيب ما ترك عمر له هذا جائز عند أصحابنا في اثبات دون الجسد وتركه أبو حنيفة والنسفي للرجل لأن جميع ثيابه والحبة بالرجل.

وله ما روي أن عمر بن الخطاب إذا بضع ثيابه بالصدقة حتى سئل ثيابه من الصدقة، فقبل به ما تصح بالصدقة؟ فقال: إني رأيت رسول الله إذا بضع بها، أهد.

وحدث عمر - رضي الله عنه - أخرجه أنه أراد، وفيه ما حل، له أنه كان يسرا يتركه، ما يخلو به من زوجته من غير قصد، ولا في السفر موقوف عنه عند النكاح والحبة، وقال مالك: بحر في ثوب دون ثيابه، وفيه ما أتت عن علماء الحديث، أهد.

وقال ابن قدامة في الشرح الكبير: ويكره أن يرحل ثوب المهر عن المهر عن المهر، لما روي أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يترك ثوبه، ولا بأس ببدله، لأن تخصيص الثوب بالرجل دليل على إباحته للبدل.

وفي الدر المختار: أخرجه من المصنف، والمهر عن الرجل، معناه أنه لا يكره لبدله، أهد. ورجله البخاري في «مجموعه» ما أتت عن الترخيم للرجل، قال الحافظ: أي في بدله، وأنه لم يجمع عليه ما أتت عن الترخيم المهر عنه، وفيه ما حل في الجرح المهر، ثم أخرج فيه البخاري حديث أسس، يعني النبي ﷺ أن يترك الرجل قال صاحب: انتكاف في النبي عن الترخيم هل هو براءة الكربة من طيب النساء، وإنما جاء الزجر عن الصدقة أو الكربة فيمنعني به كل صدقة وتفل البيهقي عن الشافعي أنه قال: انتهى الرجل التحلل لكل حال أو يتركه، وأمره إذا تركه أو بدله، وخصص مالك في المهر عن

(١) انظر «المهر» مع رد المحتار (١٩٠-٢٩٠)

(٢) «صحيح البخاري» (١٠٠/٢٠٠)

والمرععر في البيوت، وكرهه في المحافل، وقال ابن بطلال: أجاز مالك وجماعة لباس الثوب المرععر للحلال، وقالوا: إننا رفع النهي عنه للمحرم خاصة، وحمله الشافعي والكوفيون على المحرم وغير المحرم، اهـ.

وقال العيني^(١): قال ابن بطلال وابن التين: النهي عن ترععر الرجل خاص بالجسد، ومحمله على الكراهية لأن ترععر الجسد من الرذيلة التي نهى الشارع عنها بقوله: «البذاءة من الإيمان»، والدليل على كون النهي محمولاً على الكراهية دون التحريم حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف، فتم ينكر عليه النبي ﷺ ولا أمره بعسلها، فدل على أن نهيه عنه لمن لم يكن عروساً، إنما هو محمول على الكراهية.

قال الحافظ^(٢): استدل به على جواز الترععر لغير عرس، وخبر به عموم النهي عن الترععر للرجال، وثُمَّ قَبِلَ باحتمال أن تكون في ثيابه دون جسده، وهذا الجواب للمالكية على طريقته في جوازه في الثوب دون البدن، وفيه حديث أبي موسى رَفَعَهُ: «لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خنوق»، أخرجه أبو داود، فإن مفهومه أن ما عدا الجسد لا يتناول الوعيد، ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما في الثوب أيضاً. رنعمسكوا بالأحاديث الواردة في ذلك وهي صحيحة.

وعلى هذا فأجيب عن قصة عبد الرحمن بأحوجه:

أحدهم: أن ذلك كان قبل النهي، وهذا يحتاج إلى تاريخ، ويؤيده أن سياق هذه القصة يشعر بأنها كانت في أوائل الهجرة. وأكثر من روى النهي ممن تأخرت هجرته.

(١) - عمدة القاري (١/٥٦)

(٢) - فتح الباري (١/٢٢٥).

ثانيتها: أن أثر البصرة التي كانت على عهد الرحمن نعتت به من جهة زوجته. فكان ذلك غير مقصود له. ووجهه اسوي. وعزاه للمحققين. وحمله البصري أصلاً. رد إليه أحد الاختصاصين أبداهما في قوله: «يقيم» فقال: معناه ما الله في الذي أراه عليك؟ فلذلك أجاب بأنه تزوج. قال: ربما حصل أن يكون استعماله بذكاء لما تقدم من السعي عن الفتح بالخوف. فأجاب بقوله: «زوجت» أي فتعت به منه. ونم أقصد إليه.

ثالثتها: أنه احتاج إلى التطيب للدخول على أهله. فلم يجد من طب الرجال شيئاً شيناً فتطيب من طب المرأة. وصادف أنه كان فيه ضرورة. فاستباح القابل منه عند عدم غيره جمعاً بين التأويلين. وقد ورد الأمر في التطيب للجمعة ولو من طيب المرأة.

رابعها: كان سراً ولم يزل إلا أنه. ولذلك لم يذكر.

خامسها: أنه حرم الباحي أن الذي يكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب. وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز.

سادسها: أن النهي عن التزعم للرجال ليس على التحريم دلالة نفريه لعبد الرحمن في هذا الحديث.

سابعها: أن المروء يستحي من ذلك ولا يسبها إذا ذكر شيئاً. ذكر ذلك أبو عبيد. قال: وكانوا يرخصون لبشاش في ذلك أيام عرسه. قال: ونيل كان في أول الإسلام من تزوج ليس ثوب مصبوعاً علامة لزوجته ليعلن عني وليسته عرسه. قال: وهذا خبر معروف. حكى في الفتح.

وقال الترمذي: «من كان من يكبح أول الإسلام ينسب ثوباً مصبوعاً»

فَأَخْبِرُهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ

محرراً، فسأله عن ذلك ليعلم إن كان استباح بوجه صحيح، فيؤفره عليه أو استباحه بنير وجه، فيعلمه حكمه.

(فأخبره أنه تزوج) حرم الحافظ في «الفتح» بأنه مات عن أربع نسوة، وفي «الإصابة»^(١): بعث النبي ﷺ إلى دومة الجندل وأذن له أن يتزوج بنت ملكهم الأصم بن ثعلبة الكلبي، ففتح عليه، فتزوجها، وهي تماضر أم أبي سلمة، أ. هـ. (امرأة من الأنصار) هكذا في النسخ الهندية. وليس هذا في النسخ المصرية، بل عزاء الزرقاني إلى رواية ضال: راد في رواية: امرأة من الأنصار.

قال الحافظ^(٢): وهذه المرأة، أي التي هي حديث الباب سزم ابن مبر بن بكار في كتاب «النسب» أنها بنت أبي الحيسر أنس^(٣) بن رافع بن امرئ القيس، وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من طبقات ابن سعد: أنها بنت أبي الحشاش، وموافق له، وأظنه أنس. فإن في رواية الزبير قال: ولدت لعبد الرحمن. القاسم وعد الله، وفي رواية ابن سعد. وقد ثبت له: إسماعيل وعبد الله، وذكر ابن القلاح في نسب الأوس أنها أم إياس بنت أبي الحيسر بعثت المهملتين بينهما حنانية مأكلة وآخره راء، اسمه أنس بن رافع الأوسي، أ. هـ.

وجزم العيني^(٤) بموافق من شرحه بأنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ القيس الأوسي، ونرحم في «الإصابة»^(٥) أم إياس بنت أنس بن رافع بن

(١) (٢٣٣/٨/٤).

(٢) فتح الباري (٢٣٤/٩).

(٣) وهو «الاستقارة» (٣٤٠/١٦) هو بنت أنيس، ر. رافع الخ.

(٤) الظهور «مسند القاري» (٢٩٨/٨).

(٥) (٢١٩/٨/٤).

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَمْ سَقَتْ إِلَيْهَا؟». فَقَالَ: «رَأَيْتُ نَوَافَ مِنْ دُفْبٍ».

أمرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصاري الأشهلي، وحكى فيها عن ابن سعد: كانت زوج أبي سعد بن طلحة بن أبي طلحة، من بني عبد الدار، ثم ترجم لأم رياس بنت أبي الحبسر الأنصارية، فقال: زوج عبد الرحمن بن عوف التي تزوجها، فقبل له أولم بشاة، مساهما من انفذاح في أنساب الأوس، اهـ.

(فقال) له (رسول الله ﷺ): «كم سقت إليها؟» مهراً، وفي رواية: «على كم؟» وفي أخرى: «ما سقت إليها؟»، قال الداهي^(١): يحتمل أنه سأله لما كان المهر مقدراً عنده، فيعلم إن كان عبد الرحمن بن عوف قد بلغ المقدار، فيقره عليه، أو قصر عنه، فيأمره بتصحيح ذلك، إما بإكسائه أو بإسإائه، ويؤيد صحة هذا التأويل أنه سأله عن المقدار، فقال: كم سقت إليها؟ ولم يسأله عن الجنس، اهـ. قلت: هذا على المشهور من الرواية، وإلا فقد عرفت رواية «ما سقت».

(فقال: رأيت نواف بكسر الزاي، أي وزن (نواف) قال الحافظ: يصب النون على تقدير فعل أي أهدفتها، ويجوز الرفع على تقدير تقدير مبتدأ أي الذي أضفعتها هو (من ذهب) مكثراً في أكثر الروايات، كما سقت في «الفتح»، ودوي «على نواف» من ذهب»، ويصححه الدودي. واستنكر رواية من روى «وزن نواف».

قال الحافظ^(٢): واستنكاره هو المنكر؛ لأن الذين حزموا بذلك أئمة حفاظ، قال صابغ: لا وهم في الرواية؛ لأنها إن كانت نواف تمر أو غيره، أو كان للنواف قدر معلوم صنع أن يقال في كل ذلك: وزن نواف.

واختلف في المراد بقوله: «نواف»، فقبل: المراد واحدة تمر، كما يوزن

(١) «المعنى» (٣/ ٢٤٧)

(٢) «صحح الباري» (٩/ ٢٣٤)

توى الخروب، وإن ابيعة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم، وفيه كذا قبسها ربع دينار، وإذا ماك بوى النمر يختلف في الوزن، فكيف يجعل معياراً لما يوزن به، وقيل: لفظ نواة من ذهب عبارة عما فيه خمسة دراهم من لوزة، وحرم به الخطائي، ورواه الأزهري، ونقله غيره عن أكثر العلماء.

ويؤيده ما في رواية أبيهفي: «وإن نواة من ذهب فؤنس خمس دراهم»، وقيل: وزنها من الذهب خمسة دراهم، حكاه ابن قتيبة وجرم به ابن فارس، وجعله لبيضاوي الظاهر، واستبعد، لأنه يستلزم أن يكون ثلاثة مثاقيل ونصف، وهي رواية أبيهفي: «فؤنس ثلاثة دراهم وثلاثة»، وسناده ضعيف، لكن حزم به أحمد، وقيل: ثلاثة ونصف، وقيل: ثلاثة وربيع، وعن بعض السالكين النواة عند أهل المدينة ربع دينار.

ويؤيده ما في «أبسط الظرامي» في آخر حديث، قال أسير: «وهو ربع دينار»، وقال الشافعي: النواة ربع النشرة، ونشر نصف أوقية، والأوقية أربعون درهماً، وكذا قال أبو عبيد: إن عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة دراهم، وهي ثمن نواة، كما تسمى الأربعة أوقية، وبه حزم أبو نؤاة وقه، واد.

فان الرواوي: فؤنس، من ذهب بعد أن يكون خمسة دراهم فؤنة إلا أن يكون النعشر معروف به نواة من ذهب، ويكون دنتها حسنة من ذهب مرقها خمسة دراهم، وذلك عبر بعيد، فإن الصرف كان في زمانهم عشرة دراهم بالدينار، ويصح حمل الحديث على ظاهره بأنه أصلها ذهب زنة نواة، ونواة دون معروف، هو خمسة دراهم فؤنة، وذلك ثمن أوقية، لأنها أربعون درهماً، ولا مانع من ذلك مع أنه ظاهر الحديث، ولا يحتاج إلى ذكر الصرف ولا التأويل.

فقال له رسول الله ﷺ

قال البرقي^(١) وهو حسن، وثالث الطبري وأبو ذئيب البدر في المعنى قولاً: أحدهما: أن النصف ذهب وربع خمسة دراهم، فيكون ثلاثة مثاقيل ونصف، والثاني: أنه درهم خمسة دراهم ربع من ذهب، قال الطبري: وهذا بعد من اللغز، بعد.

قال ابن الترمذي^(٢) ذكر الخطابي^(٣) أن ثواب اسم الثور معروف به درهم، فربوها خمسة دراهم من ذهب، وقال عياض: كذا يصرها آخر العلماء. قال النووي^(٤) هو الصحيح.

وهي الاستحارة^(٥): أكثر أهل العلم يقولون: وربها خمسة دراهم، بعدد من تروح بأكثر من ثلاثة مثاقيل من ذهب، وأخرج البيهقي عن حجاج بن قتادة عن أنس: قال: تكلمت بعبي البوازة بثلاثة دراهم وثلاث وسحاج من الرصاة صاعقة، وثلاث مثاقيل وقد شعرت، وثلاث قال أبو عمر: هذا حديث لا تقوم به حجة لضعف إسناده، ومن أحده من حصل قال: وربع امرأة ثلاثة دراهم وثلاث، معنى هذا أن كان الحديث تاماً يحتمل أن يكون قطعة ذهب بثلاث مثاقيل وثلاث.

وقال النووي: أنكر الفقاهة سيحور على من أحج به على أنكر المنكر، قال لأنه قول من ذهب، وذلك يؤيد من الذين، ويحكم النووي على أبي عبيد أنه أنكر على من يقول: ثم يكن ثم ذهب، له.

(فقال له رسول الله ﷺ: إذا في رواية: ما رواه أنه ثلاثة قيل قوله:

(١) مسند مخرج الترمذي: (٣٠٠/١٦٠).

(٢) انظر: معجم المصنف: (١٦٣/٦).

(٣) شرح مسلم للنووي: (١٩/١٦١).

(٤) (١٦١/٣٩).

٤٨/١١١١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤَلِّمُ بِالْوَلِيمَةِ.....

قلت: وهو المتيين عندي لتصريح الدراهم في بعض روايات شركة الزبير، وقد أوصى عبد الرحمن بن عوف لكل من شهد بئراً بأربعمائة دينار، فكانه عاقبة رجل، كذا في «الإصابة»، وهذا القدر من الوصية لا يمكن أن يخرج من تركته إذا كانت دراهم.

قال الحافظ^(١): واستدل به على أن إنشاء أقل ما تجزئ عن الموصر - ولولا ثبوت أنه ﷺ أولم على بعض نسائه بأقل من إنشاء لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الوصية، ومع ذلك فلا بد من تعيينه بالتقدير عليها، ويستفاد من السياق طلب تكثير الوليمة لمن يفد، قال عياض: وأجمعوا على أن لا حد لأكثرها، وأما أقلها فكذلك، ومهما نسر أخراً، والمستحب أنها على قدر حال الزوج، اهـ.

وقال المنوق^(٢): يستحب أن يؤلم شاة إن أمكنه ذلك لتحديث اليأس، وقال أنس: ما أولم النبي ﷺ على شيء من نسائه ما يؤلم عن زينة، أولم بشاة، نعط البخاري، فإن أولم بغير هذا جاز، فقد أولم النبي ﷺ على صبيته يحيى، وأولم على بعض نسائه بعدين من شعر، روى البخاري، اهـ.

٤٨/١١١١ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه قال: لقد بلغني) وصله النسائي وقاسم بن أصبغ من طريق سعيد بن عميرة عن سفيان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن حميد، عن أنس، وزاد: قلت: يأتي شيء يا أبا حمزة؟ قال: نعم وسويقي، كذا في «التنوير»^(٣) (أن رسول الله ﷺ كان يؤلم بالوليمة) أي على بعض نسائه. وانظر عندي أنها وليمة صدية - رضي الله

(١) فتح الباري (٩/٢٣٥).

(٢) المعجم (١٠/١٩٩).

(٣) تنوير الحوالك (ص ٤٢٩).

مَا فِيهَا خَبْرٌ وَلَا لَحْمٌ.

عنها - كما سيأتي من روايات البيهقي (وما فيها خبر ولا لحم) لفظ عنه نادرة أي لم يكن فيها شيء من الخبر واللحم، بل يؤتى التمر والتسويق ويحرقها.

وأخرج البيهقي^(١) بسنده إلى محمد بن حمزة عن حميد بن أسد بن مولى: أقام رسول الله ﷺ في غير المدينة ثلاث ليال، يئتي عليه يفسقه، فدموت للمسلمين إلى وليمة رسول الله ﷺ ما كان فيها خبز ولا لحم، وما كان إلا أن أمر بالانقطاع فبسطه، وألقى عليها التمر والأنط والسم، الحديث. روى البخاري في «الصحاح» عن سعيد بن أبي مريم، وأخرجناه من حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس كذلك في السير والآط والمسن. وقال: فحسوا حيساً، وكذلك في رواية حماد عن ثابت عن أنس، وفي روايه سليمان بن العميرة عن ثابت عن أنس التسويق بذل الأقط.

ثم أخرج من طريق عبد العزيز عن أنس في هذه القصة في شأن صديق، معها فأصبح النبي ﷺ عروساً فقال: من كان عنده شيء فليجي به. قال: ريسط نطماً، فجعل الرجل يحيى بالأقط، وجعل الرجل يحيى بالتمر، وجعل الرجل يحيى بالنس، فحسوا حيساً، وكانت وليمة رسول الله ﷺ. روى تميم بن مسعود عن سليمان بن علف.

ثم أخرج بطريق آخر عن ثابت عن أنس في هذه القصة بلفظ، فقال من كان عنده فصل راد فبأنته به. قال: فجعل الرجل يحيى، بفصل التمر وفضل التسويق وفضل النس، حتى جعلوا سواد حيس. فجعلوا يأكلون ويشربون من ماء النساء إلى جبهتهم. قال: وكانت تلك وليمة النبي ﷺ على صحبه، وكان أنس يقول: لقد رأيت رسول الله ﷺ وليمة تيسر فيها خبز ولا لحم، ثم يذكر هذا الحديث. روى مسلم في «الصحاح»^(٢).

(١) السير الكبرى (٧/٣٥٩)

(٢) صحيح مسلم (١١٢٦٥)

٤٩/١١١٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَأْتِهَا».

أخرجه البخاري في: ٦٢ - كتاب النكاح، ٧١ - باب حق إجابة الوليمة والدعوة.

ومسلم في: ١٦ - كتاب النكاح، ١٥ - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة. حديث ٩٦.

وقال الحافظ^(١): أما ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» من طريق شريك عن حميد عن أنس قال: أولم رسول الله ﷺ على أم سلمة بتمر وسمن، فهر وهم من شريك؛ لأنه كان سيء الحفظ، أو من الراوي عنه، وهو جندب بن واثق، فإن مسلماً ضَعُفَهُ، وَقَوَّاهُ غَيْرُهُ. وإنما المحفوظ من حديث حميد عن أنس أن ذلك في قصة صبية، كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان وغيره عن حميد إلى آخر ما قاله، واختار في وليمة أم سلمة ما رواه البخاري عن صبية بنت شيبه. قالت: أولم النبي ﷺ علي بعض نسائه بمدين من شعير، فقال فيه الحافظ: أقرب ما يفسر به أم سلمة.

٤٩/١١١٢ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا» قال الباجي^(٢): اختلف الرواة في نطق هذا الحديث، ونافع مالكاً على هذا اللفظ عبيد الله بن عمر - وروى موسى بن عقبة عن نافع: «أَجِيبُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ» وروى معمر بن أيوب عن نافع: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ عَرْساً أَوْ غَيْرَهُ» وتابعه الزبيدي عن نافع، قلت: وروى عبيد الله عن نافع عند مسلم: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ عَرَسَ فَلْيَجِبْ».

قال: وعلى حسب هذا اختلف الفقهاء في الحكم، فروى ابن القاسم عن

(١) «فتح الباري» (٩/٢٤٠).

(٢) «المصنف» (٣/٣١٩).

مأكل في ثلثه، ينفق، هذا في طعام العرس، وليس طعام الإفلاك مثله.

قال أبو رافعي^(١): والبراء وبيمة العرس، ثلثا حمله مالك في "المدينة" وعسرة^(٢) لأنها المعهودة عندهم، قال الناجي: والذي عندي أنه الإفلاك حين التعداد، وأن العرس حين التثاء، وهذا الذي يقيم إتيانها لها في وبيمة العرس من شهرته، ويرى ابن الماوراء أن مالك أنه قال: القولية التي يجب أن تؤس وبيمة النكاح، وما سمعت أنه يجب أن يؤتى غيرها من الأصعدة، وأرى أن لحاج الدعوة إلا من عسرة، هذا المضمون من مدعب مالك وأصحاه، ويرى ابن حبان أن مالك أنه قال: ليس ذلك عبداً حراً، وليس غريضة، وأحد ثني أن يأتي، فإن استعمل فلا يتم عليه لحمة على اليد.

قال أبو رافعي^(٣): كره مالك لأحد المفضل الإحالة فنكح طعام ذمي إليه، فتأوله بعضهم على غير التمسك وتأوله غيره على غير طعام النكاح، كحديث الإفلاك.

قال الناجي^(٤): الطعام على ثلاثة أصناف: طعام العرس وهو الذي يجب الإتيان، والطعام له سب معاد، كطعام ثلثي شهره والعتيق، وما جرى محرم ذلك، فإن ذلك ليس بإباح ولا مكروه، وعلى أي الشيخ أبي محمد سكره، وثالث: الطعام الذي لا سب له، فهذا الذي يستحب لأهل البيت الشرع من الإجابة إليه، ويكره التمتع إليه لأنه ذلك إما هو على وجه التقدير معنى من يدعى إليه، أنه.

وهو يجب أن يأتيها كلها ذمي، ظاهر ذلك أنهم أو المأمور المؤكد مرة

(١) شرح الزمعي (١١٦٦).

(٢) شرح الزمعي (١١٦٦).

(٣) التلخيص (٣٤٦).

واحد، فإن الموفق^(١) : إذا صنعت الوليمة أكثر من يوم جاز، فقد روى المغلال بإسناده عن أبيه أنه أمرس، ودعا الانتصار ثمانية أيام، وإذا دعا في اليوم الأول رجيت الإجابة، وفي اليوم الثاني لا تستجب، قال أحمد: الأول يجب، والثاني إن أحب. والثالث لا، وهكذا مذيع الشافعي، وقد روي عن أبيه^(٢) أنه قال: «الوليمة أول يوم حق، والثاني معروف، والثالث رياء، وسبعة» رواه أبو داود وغيره، ودعي سعيد إلى وليمة مزين فأجاب، فدعي الثالثة فخص الرسول، رواه أبو داود^(٣)، قد.

فإن الجاهلي^(٤) : الذي أبيع من الوليمة ما جرت به العادة من غير صرف ولا سمعة ورياء، وانعتاد منها يوم واحد، وقد أبيع أكثر من يوم، وروي أن اليوم الثاني فضل، والثالث سمعة، وأجابت الحسن رجلاً دعاه في اليوم الأول والثاني. ثم دعاه في اليوم الثالث فلم يجبه، وروي عن ابن المسيب مثله، وقد أولم ابن سيرين ثمانية أيام، ودعا في بعضها أبي من كعب، وقال ابن حبيب: فمن وسع الله عليه فليؤلم من يوم ابتلاه إلى مثله.

ودرجه ذلك أن يريد به الإشهار بكاحه وانتزعة على الناس، ولا يقصد به المباهاة والسمعة، وقال ابن حبيب: بكرة أن يكون استدامته أياماً، وأما أن يدعو في اليوم الثالث من لم يكن دعه، أو من دعاه مرة فذلك سائغ، ومعنى ذلك أنه لم يقصد بتكرار الأيام لاستيماء، إمر.

وترجم البخاري في «صحيحه»: «باب حق إجابة الوليمة والدعوة ومن أولم سبعة أيام ونحوه». ولم يوفت النبي ﷺ يوماً ولا يومين^(٥)، قال النحافظ^(٦):

(١) «المنشأ» (١٠/١٩٤).

(٢) «سنن أبي داود» (٣٧٤٥).

(٣) «المسند» (٣/٣٤٨).

(٤) «فتح الباري» (٨/٢٤٩).

أشار إلى ما أخرجه عن أبي شيرة عن طريق حفصة بنت سيرين قالت: لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام، فلما كان يوم الاعتصار دعا أبي بن كعب، وزيد بن ثابت وغيرهما، فكان أبي صائماً^(١)، الحديث.

وأخرجه البيهقي من وجه آخر أتم سبباً منه، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر إلى حفصة، وروى فيه ثمانية أيام، ولله أشار المصنف قوله: «الحمد» لأن الفصة واحدة، ومما رواه له يدهكره المصنف، لافته صحح أثر حرججه لإطلاق الأمر بإحاطة الدعوة بغير قيد.

وأصح مراده في تناوذه أنه أورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي من قوله ﷺ: «الولاية أول يوم حق» والثاني معروفاً، وثالث رواه وسعته، قال البخاري: لا صحح إسناده، ولا يصح أنه صحبه يعني زهير، وقال: ابن عمر وغيره عن النبي ﷺ: «إذا دُعِيَ أحدكم إلى الولاية فليجب» ولم يخص ثلاثة أيام وغيره، وهذا أصح.

وأخرج أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال: تزوج النبي ﷺ سبعة وعمل الولاية ثلاثة أيام، الحديث. وقد وجدت لحديث زهير بن عثمان شواهد وتذكرها، ثم قال: وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يخلو عن مشال، فسموعها يدل على أن للحديث أصلاً، وأبو أنس، داود والدارقطني في آخر حديث زهير عن ابن مسعود، أنه أجاب أول يوم وثاني يوم ولم يحب ثالث يوم. وقال: أهل رياء وسعته، فكانه ينفه الحديث، فعلى ظاهره إن ثبت، وقد حمل به الشافعية والحنابلة.

في النووي^(٢) إذا أُلِّمَ لثلاثاً، فالإجابة في اليوم الثالث مكروهة. وفي

(١) - ص ٤٠٣، ابن أبي شيرة: ٤٤٠٣.

(٢) - انظر: شرح صحيح مسلم: ٤١٠/٢٣٤، ٢٣٥.

١١١٣/٥٠ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، نَفِي بْنِ شِهَابٍ، عَنْ
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:**

الثاني لا تَجِبُ قطعاً، ولا يكون استحباً، وإليه كما سجدوا. في اليوم الأول،
وحكى صاحب «التعجيز» هو وجوبها في اليوم الثاني وجهين. وذلك في
الشرح: وأنصحها الوجوب، وبه قطع الجرجاني بوصفه أنه معروف سنة،
وأعتبر الخاتبة بوجوب في اليوم الأول، وأما الثاني فكانوا سنة تمسكاً بمظاهر
نقط حديث ابن مسعود، وفيه بحث

وأما الكواحة هي اليوم الثالث. فحلقه بعضهم لظاهر الخبر، وقال
العمراتي: إنه إنكروا إذا كان الحلق في الثالث هو استدع في الأول. وكذا
سورة الروابي. واستبعد بعض المأخزين، وليس بعيداً لأن إطلاقاً كنه رياء
وسمعة يشعر بأن ذلك منزه للمباهاة. وإذا كثرت الدس فدع عن كل يوم فرفة ثم
يكن في ذلك مباحة، وإلى ما جرح إليه البخاري ذهب المالكية، قال عياض:
استند أصحابنا أهل السنة كونها أسوة، قال. وقال بعضهم: حمله إذا دعا
في كل يوم من ثم يباح نفسه، ولم يكن عليهم. وهذا شبه بما تقدم عن
الروابي، اهـ.

١١١٣/٥٠ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن الأعرج عن أبي هريرة
أنه كان يقول) رواه مسلم^(١) مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وقال
ابن عبد البر: هذا حديث مسند عتقهم، يقول أبو هريرة: فقد عسى الله
ورسوله، وحل رواة مالك لم يصرحوا برأيه، ورواه زوج بين القاسم عنه
مصرحاً بوجهه، وكل أخرجه الدارقطني في «الغرائب» من طريق آخر من مالك،
كما في «التوسيع»^(٢).

(١) أخرجه مسلم في النكاح ١١٠، (١١٢٢٦). باب الأمر بما جاء من الله إلى دعوة، والنيهض
في «حسن التكري» (١١٧/٢٦٦)

(٢) التوسيع للمعاليك (ص ٢٤٠)

شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَبِيعةِ. يَدْعَى لَهَا الْأَغْبِياءُ وَالْوَبِيَّةُ الْمَاءُ، كَقَوْلِهِ
 مِنْ لَمْ يَأْتِ تَدْعُوهُ

قال الحافظ^(١) أخرجه النَّدَا قاضي أبي الفرج^(٢) من طريق محمد بن
 مسلمة بن فضال عن مالك، أي موضحاً مرفعه إلى النبي ﷺ وذكره البخاري
 برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بن نويرة، قال الحافظ قوله موقوف، وأخرجه
 بقضي رفعه، ولعله أدخله الأئمة في مساجدهم، ثم بسط الكلام على من رفعه
 يوم رآه.

(شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَبِيعةِ) يُدْعَى لَهَا الْأَغْبِياءُ وَيُتْرَكُ الْعَصَائِرُ) قَالَ
 الدِّعْسَاوِيُّ: أَيُّ مِنْ شَرِّ الطَّعَامِ. فَإِنَّ مَنْ قَطَعَهُ مَا يَكُونُ شَرًّا مِنْ رَأْسِ سِمَاءٍ
 شَرًّا لِقَوْلِهِ: يَدْعَى لَهُ الْإِنْعِجُ، فَكَذَلِكَ قَوْلُ شَرِّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَبِيعةِ الَّذِي مِنْ
 شَرِّهِ هَدَاءٌ فَلْيَقَطَّ فَإِنْ أَظْهَرَ، فَالْمَرْءُ لَا يَنْقُذُ نَفْسَهُ دَكْرَ تَقْوِيهِ، وَكَذَلِكَ يَرَى
 الْإِفْلَاقَ، وَقَدْ أَسْرَ بِاتِّخَاذِ الرِّبَا وَبِإِحْمَالِ الدَّاعِي إِلَيْهَا وَبِزَلِّ الْعَصْرِ فِي مَنَاقِ
 تَرْكِهَا.

وقال الخطيب: الكلام في الوبيعة للمعنى الخارج، وقوله من عدتهم مراد
 الأغبياء، فيها، وتخصيصهم بدعوه ويشترط عليه الطعم لهم وتخصيصهم وغير
 ذلك مما هو خارج في قوله، وهذا يدعى إيج استئناف بيان لكونها شَرُّ
 طعام، وعلى هذا لا يحتاج إلى تعليل، كذا في «المرجعة»^(٣).

قال الخزرجاني^(٤) ويترك دعواه حلاً وتعامل يدعى، أي يدعى لها
 الأغبياء، والخبر أنه تركه القفر،^(٥)

أومن لم يأت تَدْعُوهُ (الدَّعْوَةُ) بِإِنْعِجِ التَّدَالِ عَنِ

(١) فتح الباري (٢/٢١٤)

(٢) سورة المسبح ١٦٠

(٣) شرح فرغامي (١١٠٠٠)

فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

أخرجه البخاري في: ٦٧ - كتاب النكاح، ٧٢ - باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله.

ومسلم في: ١٦ - كتاب النكاح، ١٥ - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، حديث ١٠٧.

الشههور، وهي أعلم من الوليمة؛ لأنها خاص بالعرس، كما تقدم عن جمهور أهل اللغة، والمواد ههنا عند الجمهور دعوة الوليمة خاصة لترتيب العصيان على تركها، وهي الواجب عند الجمهور، (فقد عصى الله ورسوله)، وإنما عصى الله لأن من خالف أمر رسول الله فقد خالف أمر الله، قال القاري: واستدل به من قال بوجوب الإجابة، والجمهور حملوه على تأكيد الاستحياب، اهـ.

قال الحافظ^(١): والذي يظهر أن اللام في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة أولاً، وقوله: «ومن ترك الدعوة إلى آخره حال، والمعامل يدعي أي يدعي الأغنياء، والحال أن الإجابة واجبة، فيكون دعاؤه سبباً لأكل المذموم شر الطعام، ويشهد له ما ذكره ابن يظال أن ابن حبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول: أنتم العاصون في الدعوة، تدعون من لا يأتي، وتدعون من يأتي، يعني بالاول الأغنياء، وبالثاني الفقراء، قال ابن سمود: إذا نُصِرَ النبي وترك الفقير أمرنا أن لا نجيب.

وقال ابن يظال: إذا نُصِرَ الداعي بين الأغنياء والفقراء فأطعم كلاً على حدة، لم يكن به بأس وقد فعله ابن عمر - رضي الله عنهما -، اهـ.

وقال النباهي^(٢): قوله: شر الطعام إلخ، يريد أنه طعام مخصوص بقصد مضموم، بقل معه الأجر على كثرة ما فيه من الاتفاق، وذلك إنما يصنع ليدعي

(١) فتح الباري (٢/٢٤٥/٩).

(٢) المبتلى (٣/٢٤٩).

٥١/١١١٤ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خَبِاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَمَ ضَعْفَى.....

له الأغنياء دون المساكين، فكان ذلك مما يجعله شر الطعام، لأن خير الطعام وأكثره أجراً ما يُدعى إليه المساكين لاحتياجهم إليه، وقد روى ابن أبي عمير - رضي الله عنهم - دعاء في وليمة الأعيان والغفراء: فقال بين عمر للفقراء: لا تفسدوا عليهم ثيابهم، فإننا نطعمكم مما يأكلون، اهـ.

وقال النووي: ثبت الحديث رحمه كونه شر الطعام، وليس فيه ما يدل على حرمة الأكل، إذ لم يقل أحد بحرمة الإجابة، وإنما هو من باب ترك الأولى كخير: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها»، ولم يقل أحد بحرمة انصلافة في الصف الأخير، والقصد من الحديث البحث على دعوة الفقير.

وفي «المحلى»: قال ابن المنك: قوله: شر الطعام يقتضي عدم الأكل، لا عدم الإجابة، ولا يُنافي وجوبها، وقال لطيفي: حاصله أن الإجابة واجبة فيجب، ويأكل شر الطعام، والذي أطلقه المدفعية عدم النجوس إذا خسر الأغنياء.

٥١/١١١٤ - (عالت عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع) رحمه أن ابنه (أنس بن مالك) - رضي الله عنه - (يقول: إن خباطاً) بفتح الخاء الموحدة وتثنية التحتية، قال الحافظ: لم أقف على اسمه، لكن في رواية ثمانية من أنس أنه كان غلام النبي ﷺ، وفي لفظ: أن مولى له خباطاً (دعا رسول الله ﷺ لطعام ضعفا)، وفي النسخ الهندية «للطعام» بالتعريف، وكان ذلك الطعام شريفاً، فانه الحافظ^(١).

والأوجه عندني أنه كان فيه مع الشريد خيراً ومرفاً فيه ديةً وفديداً، وقد

(١) فتح الباري (٥/٥٠٥).

قال أنس: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام.....

أورد البخاري في كتاب الأطعمة لكل واحدة منها ترجمة مستقلة. وهي المرق، والدياء والثريرة والقمي، وأورد في باب المرق^(١) بالفتح: غُرب خير شعير ومرت فيه دماء وقبده بالحدث.

قال الساجي^(٢): أدخل ماثلك هذا الحديث في باب الوليمة. وليس في ظاهر هذا الحديث ما يدل على أن اصحاب طعام وليمة ولا غيرها، ولكنه لد الحسن الأمرين، وكان من مذهبه أنه يكره لذي الفضل والهيبة إجابة طعام ضئع لغير سب أدخل هذا في الوليمة، إما لأنه ثبت عنده أنه كان في وليمة. أو لأنه يصح أن يكون طعام وليمة، يمنع بذلك احتياج من يوجب إجابة غير طعام الوليمة بهذا الحديث؛ لأنه إذا احتتمل 'موجهين لم يحز أن يحتج به على أحدهما، ويحتمل أن يكون فعل ذلك النبي ﷺ لضرورة وحاجة إلى الطعام، فقد أصاب جماعة من أصحابه كعابر بن عبد الله وأبي طلحة مثل هذا.

ويحتمل أيضاً أن يكون قد علم من تعظيم الصحابة له، وتبركهم بأكله طعامهم. ودخولهم منازلهم ما علم به أنه إذا امتنع من ذلك شق عليهم. فكان يسألكهم، ويُقبلت نفوسهم بذلك، وقد روي أن هذا الخطاب كان غلامه ﷺ، فعلم هذا برفع الإشكال؛ لأن طعام غلامه نه استباحة بالانتزاع، والأكل وجه من الانتزاع. اهـ

(قال أنس: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام) قال الساجي^(٣): يحتمل أن يكون الخطاب لأباح ذلك لأنس أو من شابه النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون ذلك مباحاً لما علم أنه برضى بذلك، ولا يكرهه، ولو لم يعلم ذلك لرد.

(١) انظر: «فتح الباري» ٩/ ٤٦١ - ٥٦٣.

(٢) المحقق (٣/ ٣٥٠).

(٣) المصنف، (٣/ ٣٥١).

قَالَ أَنَسٌ: قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْتَبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوْلِ الْقُصْعَةِ. ...

انقصه، حكاه القزاز، وأنكره القرطبي، هو المرقع، وقيل: خاص بالمستدير منه، وهو اليقطين أيضاً، واحده ثِيَابَةٌ ودية، وتلام أبي عبيد الهروي ينتضي أن الثمرة زائدة، فإنه أخرجه في ديب، وأما الجوهري فأخرجه في المعتل على أن حمزته منقبة، وهو أشبه بالنصوب، لكن قال الترمذي: لا تدري هي منقبة عن واد أو ياء اهـ.

وتقدم عن رواية البخاري بلفظ: مرقاً فيه دماء وقديد، وعن رواية ابن ماجه: وصنع له ثريدة بفحم وقرع، وعند البخاري في «باب الثريد»: تقدم إليه قصعة فيها ثريد، فإن لم يتعد القصعة فيكون الدباء في الثريد والمرق كليهما.

(قال أنس: قرأت رسول الله ﷺ يَنْتَبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوْلِ الْقُصْعَةِ) بفتح القاف، لمحبة ﷺ زيادها، كما ورد في غير رواية، وترجم البخاري عليه باب: «من تتبع حوائج القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية» قال الحافظ^(١): ظهر هذا الحديث يعارض ما ورد من الأمر بالأكل مما يليه، فجمع البخاري بينهما بحمل الجواز على ما إذا علم رضا من يأكل معه، وروى بذلك إلى تصحيح حديث عكرات الذي أخرجه الترمذي حيث جاء فيه التضميل بين ما إذا كان لوئاً واحداً فلا يتحدى ما يليه أو أكثر من لون، فيجوز.

وقد حمل بعض السراخ فعله ﷺ في هذا الحديث على ذلك، فقال: كان الطعام مشتملاً على مرق ودية وقديد، فكان يأكل معه يعجبه وهو الدباء.

وحمله الكرماني على أن الطعام كان للنبى ﷺ وحده، قال: فلو كان له ولغيره لكان المستحب أن يأكل مما يليه، وتعبه الحافظ بأنه إن أراد بالوحد أن غيره لم يأكل معه فمردود، لأن أنساً أكل معه، وإن أراد به التماثل وأذن لأنس أن يأكل معه، فليطرده في كل مائل ومضيق، وما أضرب أحداً بواضه.

(١) صحيح الترمذي (٥٢٤/٩).

قُلِمَ زُلْ أَحَبُّ النَّبَاءِ نَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ

أخبره البخاري في: ٧٠ - ك - الأطعمة، ٤ - باب من تبع حواشي القصة مع صاحبه.

ومسلم في: ٣٩ - كتاب الأئمة، ٢٠ - باب حواشي أكل العرق واستحاب أكل البظير، حديث: ١١١٤.

وقد نقل ابن عقال عن مالك حواشي جميع النجاسات المذكورة، فقال: إن المواقيل لأهمه، وأهمه يباح أنه أن يتبع شهوته حيث رآها إذا علم أن ذلك لا يكره منه، وإذا علم كراهيتهم لذلك لم يأكل إلا مما يليه، قال: ومنه حاتم بن رسول الله ﷺ في الطعام، لأنه علم أن أحداً لا ينكره ذلك منه ولا يتعدى، بل كانوا يتبركون بريقه وجمامة يده، بل كانوا يبدرون إلى عذامته فيتلذذون بها.

فذلك من لم يحد من مؤاكله بحور له أن يجوز يده في العقيقة، وقال ابن النضر: إذا أكل نمر، مع خادمه، وكان في الطعام شيء منفرده حار نه أن يشربه يده، وقال في موضع آخر: إنما فعل ذلك لأنه كان يأكل أحمداً، عند أخرج البخاري في باب: أمر أضاف رجلاً إلى ضمام وأقبل هو على عمه في دار القصة بنظره، فأقبل العلامة على عمه، وتغلب الحفظ "كلام ابن النضر" لأنه لا يثبت أنه أمر لأن أمراً أكل مع النمر ﷺ.

قُلِمَ زُلْ أَحَبُّ النَّبَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ (أفنداه به يتلوه، وفي الترمذي^(١) عن طائفة الثمالي قال: دخلت على أسى وهو يأكل برغماً، وهو يقول: يا لك من شجرة ما أحبك إلا لحب رسول الله ﷺ يا لك، وأحمد عن أسى أنه ﷺ قال: "لما طمعت قاراً فأكثر فيها من النجاسة فأنها تشد قبض الحزير"، والمأخوذ في عن عائشة مرفوعاً: "أنهم يأنفح، فإنه يربط في أذنه أع"، والمأخوذ في عن عائشة مرفوعاً: "عليكم بالفرح، فإنه يربط في العنق ويكر المذموم"، وزاد بعضهم: "إليه

(١) المرفوع المرفوع (١١١٤).

(٢) أخرجه الترمذي (١١١٤).

(٢٢) باب جامع النكاح

١١١٥/٥٣ حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

يُحِلُّو الْبَصَرَ وَيُلْبِسُ الْقَنْبَ، وَفِي الْمَذْهَبِ الْغُرُطِي، مَرْفُوعًا. «إِنَّ النِّسَاءَ وَالْبَيْضَ مِنَ النِّعَةِ»، فَهُوَ الْمَرْفُوعِي^(١)

وقال الثنائري في «جسم النكاح»^(٢) قبل: «كأن سبب معناه يتيم له ما فيه من إفادة زينة العطف والغرطية المتعددة»، وما كان. بلحظه من التمسك الذي أوردته الله فيه إذا خصه بالآيات على عود عليه السلام حتى تبرز في طهارة. فكان له كلام الحاصصة لوردها، إذ:

(٢٢) جامع النكاح

أي الأحاديث المختلفة من مقتضات كتاب النكاح:

١١١٥/٥٤ - (مالك عن زيد بن أسلم عن رسول الله ﷺ قال: «مروءة، قال ابن عبد البر^(٣): ومثله عنده من عبد الرحمن وهو صديقه^(٤)، فرواه عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر - رضي الله عنه - مرفوعاً. وورد نحوه من حماد بن عبد الله بن عمرو وأبي لاس الحارثي^(٥)، إلخ.

قلت: وحديث أبي لاس أخرجه أحمد في «مسنده» مختصراً، فيه ذكر التعبير «لا المرأة»، وهكذا ذكره المعنى برواية الشرايبي بإذن المصنف فقط. وأشار

(١) شرح الترمذي، (٢/١٦٢).

(٢) (١/٧٠٧).

(٣) «تجويد المصنف» (ص ١٤١).

(٤) «مجموع الأسانيد» (٤/٣٠٣).

(٥) «أطراف المسند» (٣٠٠/٢٠٠).

«إِنَّا نَزَّوَجُ أَحَدَكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ الشَّرَى الْجَارِيَةَ. فَلْيَأْخُذْ بِمَا صَبَّحَتْهَا. وَلْيَتَّخِذْ بِالشَّرَكَةِ. وَإِذَا اشْتَرَى السَّعِيرَ، فَلْيَأْخُذْ بِبُزْرَةِ.....»

لله البخاري في صحيحه تعليقاً فقال: ويذكر عن أبي لاسر: حملنا لشيء في على أهل الصدقة للصحاح، اهـ. وذكر صاحب «الحصن المحصن» حديث الباب مصداقاً وعراه إلى أبي داود ونسائي وابن ماجه ومبي يمدى في أحكام

«إِنَّا نَزَّوَجُ أَحَدَكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ الشَّرَى الْجَارِيَةَ» وفي رواية أبي داود الآتية: «أَوْ الشَّرَى خَادِمًا» بعد «وَالْأَمَةَ (فَلْيَأْخُذْ) أَيْ نَدَاً (بِمَا صَبَّحَتْهَا) مَذْمُومٌ رَأْسُهُ» (وليدع بالبركة) وفي «الحصن» رواية ابن أبي شيبة عن ابن مسعود مرفوعة: «كَانَ إِذَا اشْتَرَى مَمْلُوكًا قَالَ: «اللَّهُمَّ يَا رَبِّ لِي فِيهِ، وَجَعَلْتُ طَوِيلَ الْعَمَرِ كَثِيرَ الرِّزْقِ» وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(١) بِسَدِّهِ إِلَى عَمْرٍو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ مَرْأَةً أَوْ اشْتَرَى خَادِمَةً، فَنَقِلْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حَبِيرَهَا، وَغَيْرَهَا جَعَلْتَهَا مَعَهُ، وَأَعْمَدَ بَكَ مِنْ شَرِّهَا» سَمِعْنَا حَلَّتْهَا عَلَيْهِ، «إِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَأْخُذْ بِبُزْرَةِ مَسَامَةٍ وَلْيُغْلِ عَيْنَ ذَلِكَ» زَادَ فِي رِوَايَةِ أُسْرٍ: «ثُمَّ لْيَأْخُذْ بِمَا صَبَّحَتْهَا وَيَدْعُ بِالْبُرْكَ فِي الْمَرْأَةِ وَالْخَادِمِ».

وأخرجه البيهقي ^(٢) في «مسند» مسنده إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ مَرْأَةً أَوْ خَادِمَةً أَوْ دَابَّةً نَلَّخَفَ سَامِعَهَا وَلَيْسَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلْيُغْلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْحَدِيثَ، وَهِيَ أُخْرَى مَحْمُودَةٌ» (أ) أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَأْخُذْ بِمَا صَبَّحَتْهَا وَيَدْعُ بِالْبُرْكَ وَلْيَغْلِ عَيْنَهُ» مذكوره.

(لوذا الشري البعير) يفتح الموحدة وعد تكسر، يعم الحمل والذابة (فليأخذ مرفوعة) في النذر ^(٣) عن «ألفا موس» دروة الشيء - نظم - الذكر أعلاه، وفي

(١) مسند أبي داود (١/١٦٠).

(٢) مسند البيهقي (١/٤٨٧).

(٣) هذا المصنف (١/١٠١٠٧).

سأجه. وإنما هذا بالله من الشيطانين».

«عامر الحصن» تليث المدن (منامه) - بفتح السين - ما ارتفع من ظهر الحمل، كما في «عامر الحصن» عن أبيه، قال صاحب «المعجم»: «سام كل شيء أهلاً، بظاهره يندفع على سنامه ينده. والأولى قوله الجيب، وحمل أن المراد فليرك، أي والأخذ بشدة السام يزيد الأول».

(وليس الله من الشيطان الرحيم) أي مع المدعى المذكور قبل؛ لقوله في الحديث المتقدم: «وليفي مثل ذلك»، قال القاضي: وأمره الذي اشترى كغير ذلك يحتمل أن يكون لما روي أنها خلقت من الحجر، فاستعاد الله من سوء ما خلقت منه صغافرة أن يكون في الإبن شيء من أخلاق من خضعت منه، وقيل: إن ما روي أنها عاقبت من أنجب أن قهره من الدور والعدو والأذى والوصول إذا حاجب ما شئت من أجه بالجن، فعلى هذا فيلزم يحمل أن يوصر أن ينعذ بالله من الشيطان الذي شبه به ما اشتراه شيء وأذوه، وربما ثبت به أسات أكثر وحمته على الشفوق والأذى وغير ذلك، أي.

وقال البرقاني^(١) في الأمر بالاستعاذه: لأن الإبن من مراكب الشيطان، فإذا سمع الاستعاذه مرة، قت: وقد ورد أنها من الشياطين، فلهذا سئل رسول الله ﷺ عن الصلاة في مراكب: لإبل فقال: «لا تصلوا في مراكب الإبل، فإنها من الشياطين» وعلى هذا فالتموذ ظاهر المعنى، وقد أخرج البخاري رواية أبي هريرة مرفوعة: «النخضر والنخيل، من أهل النخيل والإبل والفؤاديين» الحديث. وبرواية أبي مسعود مرفوعة: «النخوة وغلف، القلوب في النخاديين عند أصحاب أذناب الإبل» الحديث، وغير ذلك من الروايات الدالة على أن الشيطان بها يؤثر في أغلب هذه بعبود، كما أن الكعبة تنبت في أهل اليمن، فالتموذ من الشيطان على هذا أظهر من الكل، لأنه هو البعث على شيء الأخلاق

(١) شرح البرقاني (١/١٦٢).

٥٣/١١١٦ وحققني عن مالك، عن أبي الزبير المكي، أن رجلاً خطب إلى رجل أخيه، فذكر أنها قد كانت أحدثت، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فضرته، أو كاد يضره، ثم قال: ذلك وللخير.

٥٣/١١١٦ - (مالك عن أبي الزبير المكي) محمد بن مسلم (أن رجلاً خطب إلى رجل أخيه فذكر) أخيراً (أنها) قد (كانت أحدثت) أي زنت، ومنه حديث: «أتى رسول الله ﷺ يهودي ويهودية قد أحدثا أي زنا، قال الدجي^(١): يريد أنه قد أمياها ما يوجب عليه حد الزنا، وروي نحوه في «العمدة» عن عيسى بن دينار، أنه: «والظاهر عدي أنه لم يبلغ موجب الحد، ولذا أراد عمر - رضي الله عنه - حرمه»

(فبلغ ذلك) أي إخباره عن أخته (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (فضره) قال صاحب «اللمعة»: حرمه الحد، أي ضرب أخاها حد الفسق أو عذره بما رأى، إنما سماه في الحد عن الوجه الثاني لعدم الدعوى (أو كاد يضره) شك من الراوي.

(ثم قال) عمر - رضي الله عنه - : (مالك) أي شيء لك (واللخير) بدئت الأمر الشيعي، يعني أني عرض لك في إخبار أخاطبك بدئت، فوجب على الراوي سره عنها؛ لأن المواخات يوجب على الإنسان سرها على نفسه وعلى غيره، وقد أخرج أبو داود^(٢) بإسناد جيد عن عمر بن الخطاب: «تعاونا الحدود فيما بينكم، فما سفي من حد فقد وجب» وأخرج في قصة «اعز قل ﷺ نوزلنا» نو سره بئوك كان خير لك.

قال الباقى^(٣): أنكر ذلك عليه عمر - رضي الله عنه - ولمّاها قد كانت

(١) «العمدة» (٢/٢٠٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٧٦، ٤٣٧٧).

(٣) «العمدة» (٣/٣٥٧).

٥١/١١١٧ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ مَالِكٍ، عَنْ زَيْبَةَ نَسِ أَسِي
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَغُرَّةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، كَانَا يَقُولَانِ،
فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَيُطْلَقُ أَحَدَاهُنَّ الْبَيْتُ: إِنَّهُ يَنْزُو حُ
إِنْ شَاءَ. وَلَا يَنْتَظِرُ أَنْ تَنْقُضِي حُدُوثَهَا.

أَقْلَعْتُ وَتَارَتْ، وَمِنْ عَادَ إِلَى مَا فِي هَذَا الْحَالِ لَا يَحِلُّ تَكْرَرُهُ بِسوء، فَإِنَّ اللَّهَ
تَعَالَى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ. وَلَا يُلْزَمُ الرَّوْثِيُّ أَنْ يُخْبِرَ مَنْ
حَالِ وَثِيَّتِهِ إِلَّا بِمَا سَمِعَ فِي رَأْيِهِ، وَهِيَ الْمَيُورُ الْأَرْبَعَةُ، انْحَدَثُوا وَغَيْرُهُ. وَأَمَّا
عَبْرَهُ مِنَ الْمَيُورِ، فَلَا يُلْزَمُهُ قُلْتُ، أَمَّا.

٥٤/١١١٧ - (مَالِكٌ عَنْ زَيْبَةَ) الرَّوْثِيُّ (أَبِي أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ
مُحَمَّدٍ) مِنْ أَبِي سَكْرٍ - رَسِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ - (زَوْجُورَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّجُلِ
يَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ (بِكسر النون، جمع امرأة على غير لفظها) (فَيُطْلَقُ إِحْدَاهُنَّ
الْبَيْتَ) (أَي تَلَاثًا) (إِنَّهُ) (أَي الْمَطْلُوقُ) (يَنْزُو حُ) (الْخَامِسَةَ أَوْ أُخْتِ الْمَطْلُوقَةِ وَعَمَّتْهَا
وَحَالَتَهَا) (إِنْ شَاءَ) حَدٌّ طَلَاغَهَا عَلَى الْفُورِ (وَلَا يَنْتَظِرُ) فِي النِّكَاحِ (إِلَى أَنْ تَنْقُضِي
حُدُوثَهَا).

قَالَ الرَّاجِي: وَهَذَا كَمَا قَالَ، لِأَنَّ الْمَطْلُوقَ زَوْجَتَهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ حِلًّا
رَجْعِيًّا أَوْ مَاتَتْ، فَإِنْ كَانَ رَجْعِيًّا فَلَا حِلَّ لَهُ لَا بِجُورٍ أَنْ يَنْزُو حُ أَخْتَهَا وَلَا
عَمَّتْهَا وَلَا خَالَتَهَا وَلَا رَابِعَةً غَيْرَهَا، وَهِيَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّ
أَحْكَامَ الزَّوْجِ بَاقِيَةً، بَيْنَ قَدَرٍ مَاتَتْ فَيُورُ عَلَى مَا قُلْتُ: بِجُورٍ لَهُ أَنْ يَنْزُو حُ أَخْتَهَا
أَوْ غَيْرَهَا. وَيُسَرِّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَظِرَ انْقِضَاءَ حُدُوثِهَا، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَنْزُو حُ رَابِعَةً غَيْرَهَا وَلَا أَخْتَهَا، حَتَّى تَنْقُضِي حُدُوثَهَا، وَالْأَدِلُّ عَلَى
مَا قُلْتُ أَنَّ الْمَطْلُوقَ الْثَالِثَ مَعْنَى يَقَعُ بِهِ الْبَيْتُ، وَيَجْعَلُ الرَّجْعَةَ فَوْجًا أَنْ
يُنْفِخَ نِكَاحَ الْأَخْتِ كَمَا نَفَضَ ثَمَعَةً، أَمَّا.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي مَوَاطِنِهِ: لَا يُعْبِئُنَا أَنْ يَنْزُو حُ حَامِئَةً، وَإِنْ بَنَى حِلًّا

٥٥٨/١١١٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي
عَدٍ الْأَخْطَرِ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيَّمَةَ وَعُمَرَو بْنَ الزُّبَيْرِ، أَخْبَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ
عُمَرَ أُمِّئْتُكَ.....

يُحَدِّثُنِي حَتَّى تَنْفَضِيَ عَدْنُهَا، لَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ مَاؤُهُ فِي رَحِمِهَا خَسَنَ نَسَبَةٍ
حَرَامَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ وَالْعَامَةَ مِنْ فَهْدَانَا، أَهـ.

قَالَ الْوَلِيدُ: "إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا نَزَّوَجَ امْرَأَةً حَرَمَتْ عَلَيْهِ أُمِّيَّةً عَلَى الْوَلِيدِ،
وَحَرَّمَ عَلَيْهِ أَحِبَّاءَ وَعَمَلَهَا وَحَالَتَهَا وَبَنَاتِ أُمِّيَّةٍ وَبَنَاتِ أَحِبَّاءِ تَحْرِيمَ جَمْعٍ.

وَكُنْتُ لَكَ إِذَا نَزَّوَجَ امْرَأَةً حَرَمَتْ عَلَيْهَا تَحْرِيمَ جَمْعٍ، فَإِذَا ظَلَّقَ
زَوْجَهُ ظَلَفًا رَجْعِيًّا، فَتَحْرِيمُ بَاقٍ عَلَيْهِ حَلَهُ فِي مَوْتِهِمْ جَمْعًا، وَإِنْ كَانَ
الظَّلَاقُ مِلًّا أَوْ فِسْخًا فَكَذَلِكَ عَدُّهُ، بِمَا دَا حَتَّى تَنْفَضِيَ عَدْنُهَا، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ (رَزِيدٌ مِنْ نَدَبٍ)، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ
وَالْثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَبِيبَةَ الْبُرَّاقِيُّ، وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَعُمَرَو بْنُ أَبِي السُّنَيِّ
وَمَالِكٌ، وَالسَّافِجِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو عَمِيدٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ
مُسْلِمٌ فِي تَحْرِيمِ الْجَمْعِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ تَابِتٍ أَنَّ الْمَجْرِيَّةَ الْجَمْعَ
بَيْنَهُمَا فِي النِّكَاحِ، وَالْأَمْرُ لِمُسْلِمٍ فِي نِكَاحِهِ.

رَبْعَةُ، قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَرَوَى عَنْ عِيَّةِ بْنِ السُّلَيْمَانِ أَنَّهُ قَالَ: مَا
أَجْمَعْتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى شَيْءٍ كَمَا أَجْمَعُهُمْ عَلَى الزَّوَاجِ قَبْلَ الْفَهْرِ، وَإِنْ لَا تَنْكِحُ
امْرَأَةً فِي عَدَّةِ أَحِبَّائِهَا، وَرَوَى عَنْ سُفْيَانَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ كَانَ يَزْوِجُ امْرَأَةً وَالْيَوْمَ
الْأَخِيرَ، فَلَا يَجْمَعُ مَاءَهُ فِي رَحِمِ أَحِبَّائِهَا، هـ. وَبِطَرِيقٍ مُتَّحِدَةٍ، وَالْجَوْهَرُ
الْخَرُّ الْأَمْرُ الْكَلْبِيَّةُ فِي ذَلِكَ.

٥٥٨/١١١٨ - (مَالِكٌ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَدٍ (مُرَحِّقٌ) الْمَذْكُورِ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ
مُحَمَّدٍ وَعُمَرَو بْنَ الزُّبَيْرِ (أَخْبَاهُ) كِلَاهُمَا (الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ) بْنِ مَرْوَانَ أَحَدَ

(١) التَّحْقِيقُ (١٧٧/٩).

(٢) السُّلَيْمِيُّ (١٦٦/٢).

عنه قدم المدينة بذلك. غير أن القاسم بن مخنف قال: طلقها في مجالس شتى.

ملوك بني أمية، وكان كثير النكاح والطلاق، يقال: إنه تزوج ثلاثة وستين امرأة، ويقولون: لو أن الله تعالى ذكر المواصلة في القران ما طست أن أحداً يفعلها، له مائة شهيرة من بناء المساجد، والزيادة في المسجد النبوي، والفتوحات الكثيرة (عنه قدم المدينة) وقد حج بالناس ثلاث مرات، مائة ثمان وثمانين، وأحدى وتسعين، وأربع وتسعين (بذلك) المذكور في الأثر السابق معاني بأقربها.

(غير أن) عروة أطهر الثلاث ولم يقيد بها غيره، وقيد بها (القاسم بن محمد) بالتقريب (قال له: طلقها) بصيغة الأمر (في مجالس شتى).

قال البرزقاني^(١): يدل قوله: البتة، هذا هو المشاهر، يعنى فعل ما صير، وصاهر قول أبي عمر: أراد أن يشهر خلافها الشات ويستقيض، وتنقطع عنه الألسنة في تزويج الحامسة أنه قرأ امرأة. وليس بطاهر لأن مراد المحدث بمثل هذا أنهما لم يتفقا على نكاح واحد، وهو لم يستشره حتى يأمره. إنما سأله عن رجل وضع به ذلك، انتهى كلامه بالنظر.

وهذا وهم من العلامة - رحمه الله - والحق مع أبي عمر في أن بصيغة أمر لا غير، ولا ريب أن توليد المشارة، وألفاظه ما في ملوك^(٢) عن مالك عن ربيعة أن الوليد سأل القاسم وعروة، وكانت عنده أربع نسوة، فأراد أن يبت واحدة، ويزوج أخرى فقالا: نعم. فأراد أن يترك ثلاثاً، ويزوج، فقال القاسم: في مجالس مختلفة، ما.

تم اختلف في أمر القاسم له بذلك، ونقدم قول أبي عمر إنه أراد أن

(١) شرح البرزقاني، (١/١٦٥).

(٢) (ص ١٧٨).

٥٦/١١١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: ثَلَاثٌ فِيمَنْ فِيمَنْ لِعَيْبٍ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالتَّجَنُّقُ.

أصل هذا حديث مردوخ.

أخرجه أبو داود في: ١٣ - كتاب الطلاق، ٩ - باب الطلاق في الهزل.

والترمذي في: ١١ - كتاب الطلاق، ٩ - باب ما جاء في النكاح والهزل في الطلاق.

وابن حبان في: ١٠ - كتاب الطلاق، ١٢ - باب من طلق أو نكح أو راجع لأمره.

يُسَهَّرُ طَلَاؤُهَا، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِذَلِكَ لِيَكُونَ طَلَاقُهُ عَلَى وَفَرٍ كَسَنَةٍ. فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: قَالَتْ نَفَقَاسُ فِي الرَّجُلِ يَرِيدُ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا؟ قَالَ: يَطْلُقُهَا فِي مَقَاعِدَ مُخْتَلِفَةٍ.

وقال الباجي^(١): قول النفاس بمعنى أنه لا يجوز له أن يوقع البتة في مجلس واحد، ولا طائفتين لا تتخللهما رجعة ولا نكاح، ولم يحتاج عروة إلى ذكره، لأنه لا تأثير له في جواز عقد نكاح غيرها، وإنما له تأثير في حظر إيداعها، أحد.

٥٦/١١١٩ - (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال: ثلاث ليس فيهن لعب) أي لا ينضم قوله: كنت لأعياً في ذلك، بل يلزمه وإن كان لأعياً (النكاح) فمن روج ابنته هارلاً انعقد النكاح عند الجمهور (والطلاق) فمن صدقها لأعياً يقع إجماعاً (والعتق) فمن لعب بعتق رقيقته لزومه، وقد روي ذلك مرفوعاً، قال الحافظ في التلخيص^(٢): أخرجه لطبراني من حديث

(١) «المتمم» (٣/٣٥٢).

(٢) انظر: «تلخيص الحبير» (٣/٣٠٩ - ٣١٠).

فضافة بن عبيد بلفظ: «ثلاث لا يجوز اللعب فيهن: الطلاق والنكاح والعنف»
 وفيه ابن لهيعة، ورواه الحذوت بن أسامة في «مسنده» عن عباد بن الصامت
 رفعه: «لا يجوز اللعب في ثلاث: الطلاق والنكاح والعنف»، فمن قالهن، فقد
 وجب». وهذا منقطع.

وأخرج عبد الرزاق عن أبي زرقة: «من طلق وهو لاعب فطلاقه
 حائز، ومن أعتق وهو لاعب فعتاقه حائز، ومن نكح وهو لاعب فنكاحه
 جائز»، وهو منقطع أيضاً، اهـ.

وحديث عباد أخرجه ابن العنبر وابن أبي حاتم، كما قال السيوطي في
 «الدر»^(١) ولفظه: «كان الرجل على عهد النبي ﷺ يقول للرجل: زوجتك ابنتي،
 ثم يقول: كنت لاعباً، ويقول: قد أعتقت، ويقول: كنت لاعباً، فأنزل الله:
 ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثلاث من قالهن لاعباً أو
 غير لاعب، فهن جائزات عليه: الطلاق والعنف والنكاح».

وأخرج ابن أبي عمير في «مسنده» وابن مردويه عن أبي الدرداء قال: كان
 الرجل يطلق، ثم يقول: نكحت، ويمتق، ثم يقول: نكحت، فأنزل الله:
 ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من طلق أو أعتق فقال: نكحت،
 فنبس قوله شيء» ينج عليه ويلزمه» وغير ذلك من الروايات التي أخرجهما
 السيوطي.

وفي معناها حديث مشهور عن أبي هريرة مرفوعاً: «ثلاث جدهن جد
 وهن لمن جد: النكاح والطلاق والرجعة» رواه الترمذي وقال: حسن غريب،
 وأبو داود وابن ماجه والنحاكم وصححه والدارقطني، وفي إسناده عبد الرحمن
 ابن حبيب بن أرط، وهو مختلف فيه.

(١) الدر المستور (١/١٢٧).

وقال ابن العربي: «في شرح الترمذي»^(١) روي فيه العتق، ولم يصح شيء منه، ونعنت عليه الحافظ في «المنهاج»^(٢) بالروايات المتقدمة، فقال: «فيها روى على ابن العربي والنووي حيث أنكروا علم العتق، إراد هذا اللفظ، اهـ».

وقال الزبيدي في «تفريجه»^(٣) ثلاث جدم من جد وهن من جد: النكاح والطلاق واليمين، هكذا ذكره صاحب «الهداية» وبعض الفقهاء يجعلون عوص اليمين العتق، وسهم صاحب «الخلاصة» والعزالي في «الوسيط» وغيرهما، وكلاماً غريباً، وإما الحديث: «النكاح والعتق والرجعة»

وعلمت النووي أنخرا في تهذيب الأسماء^(٤) فقال: وقع في هذا الحديث في «الوسيط» العتاق، وليس بصواب، وإما الصواب: الرجعة عوض العتق، وفيه نظر، ثم ذكر حديثي عبدة وأبي در المسكويين، يستلزمان عن أبي هريرة مرفوعاً: «رواية ابن عتي في «الكنز»، وفي «المعلى»: «من طلق أو تزوج أو رقيق أو أعتق عازلاً نكح له وعليه، وبه أخذ الأئمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وأحمد، وقال المالكية: لا يصح نكاح الهال، لأن الفروج محرم فلا يصح إلا بعد، اهـ».

أما النكاح فقد قال السومر^(٥): «إذا عقد هزلاً أو تزوجة حباً، لقوله تعالى: ثلاث جدم من جد، وحديث، وعن الحسن مرفوعاً: «من نكح لاعاً أو طلق لاعاً أو أعتق لاعاً حاز»، وقال عمر - رضي الله عنه -: «أربع جائزات إذا تكلم بين الطلاق والنكاح والعتاق والتذر، وقال علي: أربع لا لعب فيها، فذكرها».

(١) «عازلة الأروى» (١٥٦/٥).

(٢) «منهاج» (٣٠٩/٢).

(٣) «تفريجه» (١٩٢/٣).

(٤) «تهذيب الأسماء والمعارف» (٤٨/٢).

(٥) «المعنى» (٤٦٣/٩).

وقال الساجي^(١): قد روى ابن العوالم عن مالك في الرجل يقول للرجل وهو يلعب: زوّج ابنتك من ابني وأنا أمهرها كذا، فقال الآخر على لعب وضحك: أتريد ذلك؟ قال نعم، قد زوّجته، فذلك نكاح لازم، هنا اقعشهور من المذهب.

وروى في «العبئة» أبو زيد عن ابن القاسم في نحو ذلك: بحلف ما كان ذلك على وجه النكاح، ولا شيء عليه، وحكى أبو محمد عن أبي بكر بن اللناد قال: يلزمه النكاح، فرواية أبي زيد مستبقة على خلاف ما قلناه من أن لعب النكاح لازم، وفي «العبئة»: قال سحنون عن علي بن زياد: لا يجوز نكاح هن ولا لعب، وينسخ قبل البناء بعده، أم

وقال ابن العربي في «شرح الترمذي»^(٢): قال عثمان بن زياد: لا يجوز نكاح هن ولا لعب، وينسخ قبل البناء بعده، وعن ابن القاسم: لا يبرم نكاح الهزل، وقال أبو بكر اللناد من أصحابنا: هو لازم، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وعطاء، ويؤثر عن علي وابن مسعود، وبروي عن الضحاك، وقال به عمر بن عبد العزيز، وقال ابن العربي: تحقيقه أن النكاح يبطئ، فبأن المهر محرم فلا يحل إلا للدين ونية، أم، وسباني هي كلام التردوير لروم النكاح بذلك.

وفي «المختار»^(٣): لا يشترط العلم بمعنى الإيعاب والقبول فيها يستوي فيه المجد والهزل إذ لم يحتج لنية، وبه ينفى، أم

وأما الطلاق فقد قال التوفيق^(٤): إذا أقر صريح الطلاق لزومه نواه أو لم

(١) «المختار» (٣/٣٥٢).

(٢) «معرضة الأحاديث» (١/١٥٧، ٥٨).

(٣) «المختار» المختار مع در المختار (٤/٨٨).

(٤) «المختار» (١٠/٢٧٦).

بنوه، لأنه لا يحتاج إلى نية، بل يقع من غير قصد، ولا خلاف في ذلك، سواء قصد المزج أو الجدة للحديث المذكور؛ قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظه عنه من أهل العلم على أن جدة الطلاق وهزله سواء، روي هذا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود، ورواه عن عطاء، وبه قال الشعبي وأبو عبيد، قال أبو عبيد: وهو قول سليمان وأهل العراق، اهـ. وحكى الإجماع على ذلك المورقاني.

وفي «الذيل»^(١) برواية الفاري عن معاوية بن عمار: اتفق أهل العلم على أن طلاق الجارل يقع؛ فإذا جرى صريح لفظة الطلاق على أن الجارل البالغ لا ينفعه أن يقول: كنت فيه لاعباً أو هزلاً؛ لأنه لو قلن ذلك منه لمحتسب الأحكام، وقال كل مطلق أو نكح، إني كنت في قولي هزلاً، فيكون في ذلك إبطال أحكام الله، اهـ.

فما في «البدل» عن شريكاني من خلاف أحمد ومالك في ذلك ليس بشيء، ولعل الشيخ - رحمه الله - لأحد ذلك أنى بمنه يقول الفاري عن القاضي: وقد عرفت مذهب الإمام أحمد في كلام صاحب «المعني» ونسبه «صاحب الشرح الكبير» فقال: منى أتى بصريح الطلاق وقع نواه أو لم يتو، وجعله ذلك أن الصريح لا يحتاج إلى نية بغير خلاف، سواء قصد المزج أو الجدة، فذكر نحر ما تقدم عن «العقني».

وقال الدردير^(٢) من فروع المالكية: لو لم يطلق وأوهرل، أي لم يقصد لفظه حل العصمة، وهذا إنما يتأني في الصريح والكتابة الظهيرة بأن خطيبه به عنى سبيل المزج والملاعبة ومثل الطلاق العلق والنكاح والرجعة لها ورد في

(١) بدل المعجول، (١٠١/٢٨٤).

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٣٦٦).

٥٧/١١٢٠ **وحدثني عن مالك بن أنس**، عن ابن شهاب، عن رافع بن خديج، أنه تزوج بنت محمد بن مسلمة الأنصاري.

الخبر، اهـ. وأما العناق فهو أيضاً كالك عددهم، الجد والمهرل فيه سواء كما تقدم عن الأئمة الثلاثة في كلام «المحلى»، وبه قالت المالكية، كما تقدم عن الدردير.

قال «الحطبي»^(١): لو أطلق ذلك لفاسد لمطقت الأحكام، ولم يشأ^(٢) مغلغل أو ناكح أو محتق أن يقول: كنت هازلاً في قولي، فيكون في ذلك بطلان أحكام الله تعالى، وذلك غير حائز، فكل من تكلم بشيء مما جاء ذكره في هذا الحديث لزمه حكمه، ولم يقبل منه أن يدعي خلاف ذلك، اهـ.

٥٧/١١٢٠ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن رافع بن خديج) بن رافع بن عدي بن يزيد الأنصاري الأوسي الحارثي غرض على النبي ﷺ يوم بدر فاستصغره، وأجزاه يوم أحد، فخرج بها ونشهد ما بعدها، صحابي شهيد، اختلف في وفاته عمن أحوال كثيرة، قال في «التحريب»: مات سنة ثلاث أو أربع ومئتين، وقيل قبل ذلك، وميأني سب وفاته.

(أنه تزوج بنت محمد بن مسلمة، الأنصاري) هكذا في روايه يحيى بالميم في أول مسلمة، وهي نمرة محمد: بنت محمد بن مسلمة، وفي هامش^(٣): هكذا في النسختين، وفي النسخين محمد بن مسلمة، وأخرج البيهقي برواية الزهري عن سعيد بن مسعود أن أمه محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج، وهكذا حكى البيهقي في «الخر» برواية الشافعي، وسعيد بن مسعود، وابن أبي شيبة، والبيهقي، عن سعيد بن المسيب، أن أبة محمد بن مسلمة كانت

(١) معالم السنن (٢/٢١٦).

(٢) غلغل في الأصل، اهـ. د.

(٣) انظر «المحلى» (٢/٥٥٠).

فَكَانَتْ عِنْدَهُ حَتَّى كَبُرَتْ. فَزَوَّجَ عَلَيْهَا قَتَادَةَ شَابَةً. فَأَتَتْ الشَّابَةَ سَلِيهَا. ...

عند رافع، وقال صاحب «السلسلة»: اسمها حولة، وهذا أبوها محامداً مستحباً لله، وهذا.

وله أيضاً في «الإصابة» ولا «التحريم» امرأة اسمها حولة بنت محمد بن مسلمة، وذكر صاحب «التجريد» (وجه رافع في «الشهد» ولم يُسمها، نعم فداها أم عبد الحميد امرأة رافع بن حليج.

قال الحافظ^(١) ذكره نهاردي في «المسحاة» وأخرج من طريق عمر بن مزيون عن يحيى بن عبد الحميد بن رافع بن حليج عن حذته امرأة رافع بن حليج قالت: أصيب رافع يوم أحد بسهم في سُرْبِهِ، فأبى النبي ﷺ فقال: نزع السهم، فقال: إن كنت ناعت السهم والظفيرة، وإن كنت نزعته لسهم وثركت الظفيرة، وشهدت لك يوم القيامة أنك شهيد، قال: «نزع السهم وترك الظفيرة» والشهد لي يوم القيامة أنني شهيد، قال: ففعل ذلك به. فعاش حياة رسول الله ﷺ وبعثه. حتى كان زمن سارية أو حدة انقضت جرحه فهلك. وهذا.

فيذكر، إلا أنه قد ثبت محمد، فاحتمل أن تكون الشابة الأتية، ومحمد بن مسلمة من سبعة الأنصاري صحابي مشهور. وهو أكبر من اسمه محمد، من نصحاء، مات بعد الأربعين، وكان من فضلاء الصحابة كما في «العرب» إن كان والدما هو ذلك، ويحتمل غيره.

(فكانت) بنت محمد (عنده) أي عند رافع في نكاحه (حتى كبرت) تكبر (انموحدة) أي أنشئت (فزوج عليها) فزوجه، فأتاها بعد الهجرة وفتح العنت، أي اختار (الشابة عليها) أي علم، القديعة الكبيرة. قال ابن عبد البر^(٢): يروى في

(١) «الإصابة» (٢٥٦/٨:١١)، انظر سير أعلام النبلاء (٢/١٨٩).

(٢) «الاستبصار» (١١/٣٧٤).

السبيل بنصف اليد. والاشراط بها لا أراه أثره عليها في معظم ومجلس ومجلس. لأن هذا لا معنى أن يرض يميناً ورفع. اهـ.

قال "نباحي" (١) "الإشارة على أربعة ضربين.

أحدها: - (الإشارة بمعنى السجدة لإعدادها، فهذا لا يملك أحد دفعه ولا الامتناع عنه.

والثاني: - أشار وبنائها في سعة الاتفاق والكسوة، ولكن ذلك حدث ما تستحقه كل واحدة منهما: لأن لكل واحدة منهما نفقة مثلها وميزة مثلها ومجلس مثلها، على قدر شرفها وحملها وشبابها، ومداستها، فهذا الإشار وحب، ليس للأخرى الاعتراض فيه، ولا للزوج الامتناع منه، ولو امتنع تحكم به عليه.

الثالث: - من الإيثار، أنه يعطي كل واحدة منهما من النفقة والكسوة، ثم يؤثر إحداها، ففي "المختبة" من رواية ابن القاسم عن مالك أن ذلك له، فهذا الضرب من الإيثار ليس نفس وتحت حكمه أن تمنع الزيادة لغيره لا يجز عليه الزوج، وإنما له فعله إذا شاء.

الرابع: - أن يؤثر إحداهما بعد مدة من إحداهما أكثر أو يجاسدها، ويجلس عندها في يوم الأخرى أو يتغصن إحداها، من نفقة مثلها، ويريد الأخرى أو يجري عليها ما يحب لها، فهذا الضرب من الإيثار لا يحل للزوج معناه إلا ما ذكره المؤلف له، فإن فعله ذلك لها الاعتراض فيه، والامتناع عليه، وإن أدت له في ذلك فهو جائز. اهـ.

قال المنووي (٢) "إنما يجب القسم في الميمنة، لا في غير النسيب كاشقة

(١) - لم ينص. (٢٥٣/٣).

(٢) - للشرح الكبير: (٣٩٩/٢).

والوطء، وإن امتنع الوطء تسرعاً أو طبعاً كمنحرمة وحائض ومطامر منها، والرتقاء وجنماء وسجترنة، ولا سحب المقسم في الوطء، بل يترك إلى طبعته، ولا بأس أن ينشط للجماع عند واحدة دون الأخرى.

قال اندسوقي: أي لا في النفقة ولا في الكسوة وإنما لكل ما يليق بها، وله أن يؤتبع على من شاء منهن زيادة على ما يليق بمثلها، قال ابن عرفة ابن رشد: ملحق بذلك وأصحها به أنه إن أقام لكل واحدة بما يجب لها بقدر حالها فلا حرج عليه أن يؤتبع على من شاء منهن بما شاء، وقال ابن زائع: يجب العمل بهن في ماله بما قامت لكل واحدة بما يجب لهن، ولأول أظهر. اهـ.

وقال السوفى^(١): لا تعلم بين أهل العلم في وجوب النسوة بين الزوجات في القسم خلافاً، وعماد القسم الليل، ولا خلاف في هذا؛ لأن الليل للسكن وللإيواء، بأرض فيه الإنسان إلى منزله، ويسكن إلى أهله، والتهار للمعاش والتكسب، ويدخل النهار في القسم تبعاً لليل، فالدخل على ضرته في زمها إن كان ليلاً لم سحر إلا للضرورة، متى أن يكون منزولاً بها، فيريد أن يحضرها، أو توصي إليه أو ما لا يد منه، وإن كان نهاراً فيجوز للمعاشة من دفع النفقة أو عيادته أو سؤال عن أمر يحتاج إلى معرفته، وإذا دخل إليها لم يجامعها ولم يغلظ عليها.

ولا نعدم خلافاً بين أهل العلم في أنه لا تجب النسوة في اجماع، لأن طريقه الشهوة والحب، ولا سبل إلى النسوة في ذلك، وليس عليه النسوة بين نسائه في النفقة والكسوة إذا قام بالواجب لكل واحدة منهن، قال أحمد في الرجل له امرأتان: له أن يفضل إحداهما على الأخرى في النفقة والشهرات والتكسي إذا كانت الأخرى في كفاية، اهـ.

(١) المعنى (١٠٠/٢٣٤ - ٢٤٥).

وهي «الدر السخري»^(١) يجب أن يعدل في القسم بالنسبة بين التبتنة والمنوس والمأكول لا في المجامعة بل يستحب، قال من عانس: لو غير بالشفقة لسمل النكل، والعدل في كلامه بمعنى عدم الحور لا بمعنى النسبة فإنها لا تلزم في الشفقة عطفًا، قال في «الحر»^(٢) قال في «الدفع»^(٣) يجب عليه النسبة في المأكول والمشروب والمبسر والكسب والتبتنة، وهذه ذكره أبو الولحي، والنحو أنه على قول من اعتبر حال الرجل وحده في الشفقة فالنسبة فيها باحتمال أيضًا، وأما معنى نفق المفقى به من اعتبار حالها فلا بد لأن إحداها قد يكون غنية، والأخرى فقيرة، فلا يلزم إثنية بينهما مطلقاً في الشفقة.

وفي «الغاية»^(٤) انفقوا على النسبة في الشفقة، قال الشارح، فيه نظر، قال في الشفقة يعتبر حالها على المجتهد، فكيف سأل الاتفاق فيها على النسبة، ولا يتأتى ذلك إلا على قول من يعتبر حال الرجل وحده، اهـ.

وقال في الشفقة: هي النكاح والكسوة والمساكنة، وتجب للغير بأشياء ثلاثة: إرحية وفراخ ومالك، فتجب للزوجة طيرة أو غنية أو طلاء أو زينة أو مسكنها في بيت بقدر حاجتها، به يفتى، ويخاطب بقدر وسعه، والباقي دين، إلى السيرة، قال ابن عبد البر: قوله به يعني كذا في «الهداية» وهو قول المحققين، وسماه العتوم، وظاهر الرواية اعتبار حاله فقط، وبه قال جمع كثير من المشايخ، ومن عليه محمد، وفي النسخة «والتبتنة»^(٥) هو الصحيح، لكن احتجوا بالندرج على الأول، اهـ.

قلت: وأما عند لائحة فهي «المفقى»^(٦) قال أصحابنا، يعقوب معتبرة

(١) (٢٢٢/٢١).

(٢) «السنن» (١/١١١/٢٢٨).

فَنَاشَدْتُهُ الطَّلَاقَ فَطَلَّقَهَا وَاجِدَةً.....

بحال الزوجين جميعاً، فإن كان أحدهما موصراً، والآخر معصراً، فعليه نفقة المتوسطين أيهما كان الموصر، وقال أبو حنيفة ومالك: يعتبر حال المرأة على كفايتها، قال الشافعي: الاعتبار بحال الزوج وحده، اهـ.

وفي شرح الإقناع^(١): النسوة هي القسم في المبيت بين الزوجات واجبة، وفي هامشه: لا تجب الشوية بينهما في المنع ولا في نكسوة اهـ (فناشدته الطلاق) أي طابت منه باليمين المؤكدة أن يطلقها (فطلقها واحدة) رجعية اتباعاً للغة.

قال القاجي^(٢): إن كان إثارة الإيثار الذي لا اعتراض فيه، ولا لها الميع منه، ولا المطالبة بمثل، فإن ناشدتها إياه الطلاق على سبيل الرخصة إلى الطلاق، وكان طلاقه إياها إسعافاً لرغبتها، وموافقة لإرادتها، وإن كان إثارة إيثاراً لها الاعتراض فيه والمنع منه، لكنه أتى من ذلك ما أتى بأدبها، ومن إيثارها، ثم طهر إليها الميع من ذلك. فإن ناشدته إياه الطلاق بمعنى معارضته بالتحق، ودعاه إلى الحكم الواجب؛ لأن امرأة إذا أحببت نزعها الإيثار عليها بأن لا يقسم لها أو يبيع نه في يومها الجلوس عند خمرنها، ثم بدأ لها الرجوع في ذلك كذا لها الرجوع فيه والميع منه، رواه ابن سمور عن مالك، ومثله روي عن النخعي ومجاهد. وقال الحسن: ليس لها الرجوع في ذلك، اهـ.

وقال الموفق^(٣): يجوز للمرأة أن تهب حلقها من الفم فزوجها أو ابهرض خمراتها أو لهن جميعاً، ولا يجوز إلا برد الزوج، لأن حلقه في الاستماع

(١) (٢٤/٣).

(٢) التلخيص (٢/١٣٥٥).

(٣) التلخيص (١٠/٢٥٠).

بها لا يسقط إلا برضاها، فإذا رضيت هي والزوج حازا؛ لأن الحق في ذلك لهما، فإن أبت الموهوبة قبول الهدية لم يكن لها ذلك؛ لأن حق الزوج في الاستمتاع بها ثابت في كل وقت، إما منعه المراجعة بحق صاحبته، فإذا زالت المراجعة بهبتها انت حق في الاستمتاع بهاء، وإن كرهت كما لم كانت منكره، ويجوز ذلك في جميع الأزمان وفي بعضه، فإن سوتة وعت يومها في جميع زمانها

وروى ابن ماجه^(١) عن عائشة أن رسول الله ﷺ وجد على صفة في شيء، فقالت لعائشة: هذا لك أن ترضي عني رسول الله ﷺ، وذلك يومئذ^(٢). فأخذت خماراً مصرياً مرفرفاً، فريشته لموج ريحه، ثم احتشمت به، وقعدت إلى جنب النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «إليك يا عائشة، إنه ليس بومك»، قالت: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»، فأخبرته بالأمر، فركبها، فإذا ثبت هاء، فإن وهبت ليلتها لجميع ضرائرها صار لنفسه منهن، كما لو طهر الوهبة، وإن وهبتها للزوج، فله جعلها لمن شاء، لأنه لا ضرر على الباقيات في ذلك، إن شاء جعله للجميع، وإن شاء جعلها واحدة منهم، ومنى رجعت الواهبة في يدها، فلها ذلك، في المستقبل؛ لأنها هبة لم تقبض، وليس لها الرجوع فيما مضى؛ لأنها بمنزلة المقبوض، فإن بدلت ليلتها بما لم يصح، د.

وقال الترمذي^(٣): «جاء لأثره عليها برضاها، سواء كان ذلك بشي، تأخذ منه أو من صرتها أو من غيرها أو لا، بر رضيت، محائاً، وتحقق الموهوبة بما وهبت لها، وليس له غيرها بخلاف عبتها له، فلا يختص بها بحيث يجعلها لمن شاء، بل تقدر الواهبة كالعدم، وإذا كن أربعاً، فالتقسم على ثلاث،

(١) «مسند ابن ماجه» (١/٩٧٣).

(٢) «الفتح الكبير» (٣/٣٤١/٢).

ثُمَّ أَهْلَهَا. حَتَّى إِذَا كَادَتْ تَجِلُّ رَاجِعَهَا.....

وجاز للزوج شراء يومه، وبغض من شاء منهن بما اشترى، اهـ.

وفي «نقد المختار»^(١): لو تركت فسمتها 'ي نويتها فضرمتها صبح' ولها الرجوع في ذلك في المستقبل، لأنه ما وجب، فما سقط، ولو جعلته لمعينة هل له جعلها تغيرها؟ ذكر الشافعي لا. وفي «البحر» بحثاً: نعم. ونأزعه في «النهر»، قال ابن عابدين: قوله 'صبح شعل' ما لو كان بشرط، رشوة منه أو منها، وإن بطل الشرط، كما أوضحه في «الفتح» خلافاً لما بحثه الباقين، اهـ.

(ثم أهملها) أي لم يرجع ولم يست خلافها (حتى إذا كادت) قربت (تجلى) أي تنقضي عدتها (راجعها) باستدعائها. قال الحافظ^(٢) روى الحاكم من طريق ابن المسيب عن رافع بن خديج أنه كانت تحت امرأة، فتزوج عليها شابة، فأنكر البكر عنها، فتنازعت، فطلقها، ثم قال لها: إن شئت راجعتك وصبرت، فقلت: راحمي، فراجعها. ثم لم نصبر، فطلقها، فذلك الصلح الذي بلغنا أن الله أنزل فيه هذه الآية. يعني «وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَزَوَّجْتُمْ عَلَى شَرْتٍ أَوْ بِعْتُمْ أَنْفُسَكُمْ»^(٣) الآية.

وقال السيوطي في «المرآة»^(٤): أخرج مالك وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصححه عن رافع بن خديج، أنه كانت تحت امرأة، قد خلا من سنها، فتزوج عليها شابة، فأنكر عليها، فأبى الأولى أن تفر، فطلقها تطلقاً حتى إذا بقي من أجلها يسير، قال: إن شئت راجعتك وصبرت على الأثرة، وإن شئت تركتك، فالتفت بي راجعني، فراجعها، فلم

(١) (٢٨٧/٤).

(٢) مسند البرقي (٢٦٦/٨).

(٣) سورة النساء: الآية ٢٨.

(٤) «المرآة» (٢٧١/٢).

ثُمَّ عَادَ قَاتِرُ الشَّابَةِ، فَتَنَاسَلَتْهُ الطَّلَاقُ مَطْلَقًا وَاحِدًا، ثُمَّ رَاجَعَهَا، ثُمَّ
عَادَ قَاتِرُ الشَّابَةِ، فَتَنَاسَلَتْهُ الطَّلَاقُ
.....

عَصَرَ عَلَى الْأَثَرِ، فَطَنَفَهَا أُخْرَى، وَأَثَرُ الشَّابَةِ، فَذَلِكَ الصَّلَاحُ لِنَبِيِّ بَلَمْنَا،
الْحَدِيثُ.

وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو أَبِي شَيْبَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ بْنُ مَرْمَّةٍ مِنَ
الْمُسَيْبِ أَنَّ ابْنَ مُحَمَّدٍ مِنْ مَسْئَلَةٍ كَانَتْ عِنْدَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ - فَكَّرَ مِنْهَا أَعْرَابًا
كُثْرًا أَوْ غَيْرَهُ، فَأَرَادَ مَصْلَاحَهَا، فَقَالَتْ: لَا تَقْضَاهَا، وَالْمَسْئَلَةُ لِي، وَلَا يَدَا الْغُلَامِ
وَالْمَرْطَلَحَةِ، عَلَى مَرَّاحِ حَبْرَةٍ، أَلَسْتُ بِأَنَا، وَبَرَكَ الْفَرَّاقُ (ثُمَّ عَادَ) فِي مَعْنَى الشَّافِعِيِّ
(قَاتِرُ الشَّابَةِ).

قَالَ التَّاجِيُّ^(١): يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا كَانَ رَاجَعَهَا وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ بِسَمْعِهَا،
ثُمَّ سَدَّ لَهُ فَصَحُوهَا بِسَمْعِ الرَّجُلِ - مَالِ الشَّابَةِ أَوْ الطَّلَاقِ - وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا كَانَ
رَاجَعَهَا عَلَى رَجْعِهَا بِالْإِثْرِ، فَتَنَاسَلَتْ عَلَى ذَلِكَ مَرَّةً، ثُمَّ يَتَوَلَّاهَا، فَتَرْجِعُ عَنْ
الرَّجْعِ، وَلَا تَأْسُ بِالسَّوَادِ عَلَى الْإِثْرِ - وَمَا عَادَ النِّكَاحُ عَلَى الْإِثْرِ، فَقَدْ
رَوَى أَبُو الصَّوَالِ وَأَبْنُ حَبِيبٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ أَمِنَ حَبِيبًا، وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ عَدَ
النِّكَاحِ الصَّلَاحُ عَلَى لَأَثَرِهِ، فَإِنْ وَفَّعَ النِّكَاحَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ
حَبِيبٍ: بِسَمْعِ قَبْلِ الْبَاءِ، وَيُسَمَّى عَدَهُ، وَبِشَلِّ الشَّرْطِ، أَمَّا:

وَقَالَ لَمْعُونُ^(٢): إِنَّمَا يَبْطُلُ الشَّرْطُ، وَيَصِحُّ الْعَدُّ أَوْ تَسْمِيَتُهَا أَهْلٌ مِنْ
قِسْمِ صَاحِبَتِهَا أَوْ أَكْثَرِ، إِلَى أَنْ قَالَ: هَذِهِ الشُّرُوطُ قَبْلَهَا مَطْلَقًا، بِأَنَّهَا لَا يَبْطُلُ
مِنْهُمُ الْعَدُّ. أَمَّا:

(فَتَنَاسَلَتْهُ الطَّلَاقُ) مَرَّةً أُخْرَى (فَطَنَفَهَا وَاحِدَةً) ثَانِيَةً ثُمَّ رَاجَعَهَا، وَالْمَشَاهِيرُ
بِاسْتِعْذَابِهَا كَمَا سَقَمَ، وَلَا أَرَأَى الْإِسْرَافَ فِيهِ سَطَطًا، وَالْأَوَّلُ كَمَا نَدَّ،
عَلَيْهِ السَّابِقُ (ثُمَّ عَادَ) فِي مَعْنَى (قَاتِرُ الشَّابَةِ عَلَيْهَا) بَيَانُ تَعْوَدِ (فَتَنَاسَلَتْهُ الطَّلَاقُ)

(١) «المعنى» (٣٥٤/٣).

(٢) «المعنى» (١٤٦/٩).

فَقَالَ: مَا شِئْتَ. إِنَّمَا بَنَيْتُ وَاحِدَةً. فَبَيْنَ شِئْتَ اسْتَغْفِرُكَ، عَلَى مَا تَرَبُّنَ مِنَ الْأَثَرَةِ. وَإِنَّا شِئْتَ فَارْقُشْتَ. فَقَالَتْ: بَلْ اسْتَغْفِرُ عَنْيِ الْأَثَرَةَ. فَأَمْسَكَهَا حَتَّى ذَلِكْ. وَنَمَّ يَرِ رَافِعٍ عَذْلَهُ إِثْمًا جِئْتَ فَرَمْتَهُ عَذْرَةً عَلَى الْأَثَرَةِ

سورة: الخصال ما شئت: أي أب اخترت فم: أمرك (إنما بقية) أنت واحدة (واحدة) في أحد الطائفتين (التي شئت استغفرت) أي بنيت معي (على ما تربن من الأثرية) نصب الأثرية وسكونه فشيئته أو شئتته مع (أور شئت فارقت) يعني إلى طاعتها عند الظنعة التي بعثت له بكر له إلى راحة مع سبيل، حتى تو رسميت معددا على الأثرية لم يبعثها رضاءا منه لأن أن تترك في أمرها

(فقلت: بل استغفر على لأثرية فأمسكها) رافع (على ذلك) أي الأثرية (ولم ير رافع عليه إثمًا) في إثمارة الشارة (حبر قوت عنده حتى الأثرية) ليرضاءه بذلك، قال أبو عمرو: زك يصح عن أبي هريرة: فذلك أصبح الذي بعد أنه أكرهت به: وأول الأثرية خافت من عقوبة الأية، قال محمد بن: أبو طه: لا بأس بذلك إذا وضعت به أمرها، وأما أن تراجع، وأما إذا كان رافع يقول أي حادثة واحدة من فضيلة. اهـ

وقال الباقى^(١) يريد أنه رأى أن لا يتم عمله في الإيمان عابها الذي لا يجوز له إلا ناديه، ففي: «المعدنية» عن عيسى: قلت لأبي القاسم: يجوز أن تجعل من ما فعل رافع؟ فقال: لا تأمن بذلك، لأنه لم يصرفه ولم شاء ابتداء طلائع من غير حبيب، وروى: يجوز من يصور عن رافع قال: ما أحببت ذلك لاحده. قال يحيى بن إبراهيم: فقول لمن القاسم عن نفسه بعينه. اهـ. قلت: هو مختار منقول من الكتب.

(١) موطأ الإمام أحمد: ١٩٩، والعلوي المصنف: ٣١، ٥٥٠

(٢) (٣٣٠، ٣٣١)

فإن المدرير^(١)، حاز الأثرة عليها برصاها شي، أولا، كجوار إعطائها
 شبت لزوجها على إماتته في عصمت، قال الشيرازي: أشد به لقوله في
 التوضيح: لو شبت إثنها في إيثار غيرها فلم تأخذ له، مخيرها بين الطلاق
 والإيثار فأخذت له بسب ذلك فيه قولان، وفعل المصنف ترجع عنه القول
 بالجواز، واقتصر عليه ههنا، اهـ.

ثم بحمد الله وتوفيقه الجزء العاشر من «أوجز المسالك إلى موطأ مالك»
 وزيه الجزء الحادي عشر وأوله: كتاب الطلاق
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(١) الشرح الكبير ١/ ٢٢٤.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(٢٣) كتاب الذكاة		٣ - ما يكره من الذبيحة في الذكاة ..	٤٣
١ - التسمية على الذبيحة والصيد ..	٤٤	خاتمة ترويض فكتسرت، إلخ ..	٤٤
مشروكة النسبية غامداً أو سادياً ..	٤٥	٤ - ذكاة ما في بطن الذبيحة	
وفروق أحمد في فتح والصد ..	٤٥	(الحسين) ..	٤٥
إن شئت من أهم البدايات بأنونا		(٢٤) كتاب الصيد	
بلحمد لا يدرى إلخ ..	٤٥	١ - ترك أكل ما قتل السمراض	٥٣
قول لرس محمد بن لعلامه - م ش		والحجر ..	٥٣
قال: سميت .. وقت الشفة ..	٥٥	دميت ضاريف بحجر فمات فيل الذكاة	٥٥
٢ - ما يجوز من الذكاة على حال		ما قتل السمراض وأبناؤه ..	٥٥
الضرورة ..	٥٥	ذكاة لاسيه إذا نوحشت الأمر ..	٥٥
الأصدي كل يرى لعدة فأصدها		السمراض إذا حزق ودامع المتقائل	٥٥
المرث فذا قد يشغلط ..	٥٥	ويكاد المتقائل ..	٥٥
آلات الذبيح والذكاة بالنس والظفر ..	٥٥	قوله عن اسمه عاليا أبيه مذبح	٥٥
ذكاة الطريقة على الموت ..	٥٥	امنوا ليلوكم الله الآية ..	٥٥
حارث كتب مرعى غصنها فذكتها		إذا أعان الرجل كلب غير معلم أو	٥٥
بحجر .. الحديث ..	٥٥	ماء ..	٥٥
ذكاة المرأة والرفيق والنصيبي		إذا غاب الصيد ..	٥٥
وغيرهم ..	٥٥	٢ - ما جاء في صيد المملكات ..	٥٥
ذبيحة عساري العرب ونبي تغار ..	٥٥	في أنه تصد أمهات ..	٥٥
أمر بنوهم منكم فبوه سنوه ..	٥٥	منها المرود والجوارح وأحلافهم	٥٥
ما جرى الأرواح فكلوه ..	٥٥	فبها ..	٥٥
الأرواح الأربعة ..	٥٥	منها المراد بالتعظيم في السباع	٥٥
ما دفع به إذا صنع ملا بأش ..	٥٥	والشيرة ..	٥٥
أضهرت ..	٥٥	منها من يتحقق أنعم فيها ..	٥٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
في الكلب المعلم إذا قتل أو لم يقتل وأكل أو لم يأكل	٨٥	اختلافهم فيها قبل الدين ومعه ١٢٤	
في البازي والغاب والصقار إذا تعلموا في النسي بشخص الحيد من مخلبه ولم يشك حتى مات	٩١	مر عليه السلام: بناء ميتة فقال إنما حرم أكلها	١٢٧
إذا أخذ الصيد حيا	٩٥	قال عليه السلام إذا دبح الإهاب فقد طهر	١٤٤
المسلم إذا أرسل كلب المحوسي فذكاه أولاً	٩٥	٧ - ما جاء في من يضطر إلى الميتة في مسائل	١١٩
إذا أرسل المحوسي كلب مسنم	٩٦	اختلافهم في حالة الإضطراب ومقدار الأكل وحكم الأكل على هر واجب أم لا؟ وهل يعم السر والحضر؟ وهل يعم السر النصبية؟ وهل يجوز التزود منه؟	١٢٩
٣ - ما جاء في صيد البحر وفي مسائل	٩٧	المضطر إلى شرب القحمر	١٥٦
في قوله تعالى: «وأحل لكم صيد البحر» وأبحاث فيه	٩٧	المضطر يأكل مال الغير	١٥٩
اختلافهم فيما يجوز من صيد البحر	٩٨		
مثل ابن عمر - رضي الله عنه - عما نطق البحر	١٠٣	(٢٥) كتاب الحقيقة وفيه عشرة أسحات	١٦٤
الطافي من السمك	١٠٤	١ - ما جاء في الحقيقة ومفاهيمها في حكمها	١٦٦
مثل ابن عمر - رضي الله عنه - من انجفان نموت صردا	١٠٩	قوله عليه السلام لا أحب العقوق من أحب أن ينسك عن ولده	١٧٣
الحيثان بعدد المحوسي	١١١	هل تختص بالوالد أو يعم الولي غيره؟	١٧٨
٤ - تحريم كل ذي ناب من طباع احتلفوا في تحريم ذي مخلب من الطير	١١٣	وزلت فاطمة - رضي الله عنها - شعر الحسين وزيت وأم كلثوم	١٨٢
٥ - ما يكره من أكل النواجب	١٢٠	التصدق بزنة الشعر ذهباً أو فضة	١٨٣
أكل الخيل والبغال والحمير	١٢١	٢ - العمل في الحقيقة	١٨٥
قوله تعالى: «والخيل والبغال والباشى والمعتر والمفانع	١٢٨	وقت الحقيقة وانسبة الأيمان	١٨٥
٦ - ما جاء في جلود الميتة	١٣٤	التريق أو النسوة بين المذكور والإناث	١٨٨

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الضحية ولو عصفور واحد يبيع فيه .	٢٩١	الحاج من البحر ولا يخلج لغيره .	٢٣٣
عن علي عليه السلام عن الحسن بن ثابت		١ - اوفار لجوم الاناسي .	٢٣٩
شاه أو شطرنج .	٢٩٢	دع الناس من أهل اساقية الحج .	٢٤٢
لا يجوز وفد أعور أو ولد لعمى أو حج	٢٩٣	سنة كرم من الانبياء وبهيكه من	
لا يباع لعمى وبهيكه عتاقها		ربا لا تشرب الحج .	٢٥٢
وإذا كان حج .	٢٩٤	٥ - لشركة في الضحايا وعن كرم	
لا يجوز انفسى حتى من ثمنها .	٢٩٥	تذبح اسرة والهدنة .	٢٥٨
		عن جابر لحرنا سنة تطويبه للهدنة	
(٢٦١) كتاب الضحايا			
الثقة والحكم .	٢٩٢	عن مسعة الحج .	٢٦١
١ - ما يتلى عنه من الضحايا .	٢٩٣	عن أبي ريث كذا يضحى بانشد	
عن أبيه حتى هو سلام .		عن أهل البيت .	٢٦٣
بثني عاتق عليه السلام سنة		٢ - الضحية عما في بطن السمرة	
ولها أربع .	٢٩٤	وذكر أيام لأضحى .	٢٦٥
إذا كان ابن حنبل روى الله عنه يتلى		الحج وفد الأجر حتى وألمينا	
من التي لم تكن .	٢٩٥	لضحيته .	٢٦٥
من الأجزاء من التذبح وليس .	٢٩٦	الضحية عن الضحايا وحكم	
الضحية في الأضحية كذا		لأضحيته .	٢٩٣
والضحية .	٢٩٧		
٢ - ما سئب من الضحايا .	٢٩٨	(٢٧) كتاب النكاح	
الضحية من الضحايا .	٢٩٩	١ - الاقوام في حكمة النكاح مع	
ضحية قبل الإمام وبعد .		حكم النكاح وحكمه ومدا .	٢٩٩
الانحر .	٢٩٣	١ - ما جاء في الحطبة والحكمة .	٢٨١
سلامه في الفصل الأول		لا يطلب منك على حنة آية .	٢٩٢
ك .	٢٩٤	عن حنبل سنة ر .	
من أراد أن يضحى فلا يحد من		اعظم .	٢٩٥
شعره .	٢٩٥	بغير قول دعائي ولا حاج مذكور	
٣ - انتهى عن بيع الضحية قبل		بدا عن النبي الأ .	٢٨٨
انصرف الإمام .	٢٩٦	٢ - استئذان الأ .	
		أنفسها .	٢٩٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
إجبار اليكر هل يخص بالأب أو	٢٩٦	زوجتكها بما سمعت من القرآن	٣٢٧
بهم كل ولو؟	٢٩٦	والفقه فيه	٣٢٧
النساء أربعة البكر البالغة وغيرها	٢٩٦	أما رجاء تزوج امرأة بها جيون	٣٣٥
والثيب كذلك	٢٩٦	وإقدام ورفض	٣٣٥
قوله عليه السلام: الأهم تسق	٢٩٦	اختلافهم في الحبيب ليعرف أحد	٣٣٩
بنفسها من وليها	٢٩٦	الزوجير	٣٣٩
صيات اليكر إنهم	٢٩٦	هل يكون الصداق غرمأ على الولي	٣٤١
قول عمر رضي الله عنه لا تنكح	٢٩٩	في العيب؟	٣٤١
المرأة إلا بإذن وليها	٢٩٩	هل يحب المهر إذا كان النكاح قبل	٣٤٣
اختلافهم في الولي هل يشترط	٣٠٠	الميسر؟	٣٤٣
مطلقاً؟	٣٠٠	إذا مات الزوج وهم يمرض لها	٣٤٥
قوي الرأي من الأهل والمنهات	٣٠٢	المهر ولم يدخل بها	٣٤٥
وليها	٣٠٢	إذا شرط الولي شيئاً من النكاح فمهر	٣٤٩
القاسم وسائم وسليمان يقرئون:	٣٠٦	له أو لمرأة	٣٤٩
نكاح الأب البكر لازمه	٣١١	عن يقضن الولي مهر الأصغير	٣٥٢
٢ - ما جاء في الصداق والعجاء	٣١١	العنبر؟	٣٥٢
أساء انصداق وأحكامه	٣١١	هل يعفو الأب عن مهر الأصغيرة؟	٣٥٤
عن سهل بن سعد جاءته امرأة	٣١٣	وتفسير قوله تعالى: ﴿أو يعفو	٣٥٤
فقال: ومعت نفسي	٣١٣	أبدي بيده حفدة النكاح؟	٣٥٨
اختلافهم في انعقد النكاح بلفظ	٣١٤	إسلام الكتابة قل أن يدخل بها...	٣٦٠
أنه وغيرها	٣١٤	أقل المهر عند مالك	٣٦٠
فقال عليه السلام: هل عندك شيء	٣١٦	٤ - ما جاء في إرعاء النكاح	٣٦١
قال: ما عندي إلا إزاري	٣١٦	والخلوة للمهر	٣٦١
اختلافهم في آدمي الصداق	٣٢٠	إذا دخل الرجل في بيتها أو في	٣٦٥
قال عليه السلام: الشمس ولو	٣٢٣	في فيه	٣٦٥
خائفاً من حديد وممل بجوز	٣٢٣	٥ - الطعام عند البكر والثيب	٣٦٨
خائفاً؟	٣٢٣	قوله عليه السلام لام سلمة: إن	٣٧١
أجوبة المالكية والحنفية عن حديث	٣٢٥	سبعت لك سبعت لئاني	٣٧١
أخاتم	٣٢٥	هل في حق الزوجة أو حق الزوج؟	٣٧٣

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
هل قسم ثلثه قبله أم يجوز الأكثر	٢٧٥	فإن من يسعد بالكونة بالثلاثين	٢٧٥
٢ - ما لا يجوز من الشروط في	٢٧٧	فإنه لا بد من شروط	٢٧٧
النكاح	٢٧٧	أولها	٢٧٧
ثم ذكر أن لا يدخلها من دلها	٢٧٧	من نكح - لا بد من واحد على	٢٧٧
ولا شروط عليها	٢٧٧	يجوز لأب أن يزوج؟	٢٧٧
٧ - نكاح الممحل وما شبهه	٢٨١	لأنه لا بد من شاعن	٢٨١
المهر، على أن لا مطلقه ثلاثاً لا	٢٨١	تدل لزوج على وجه الممحل	٢٨١
يرجع إذا نكح الخ	٢٨٢	بذلة الممحل	٢٨٢
نفسه عند الزمان من الزوج وامرأته	٢٨٢	١٠ - نكاح المرجع أو امرأة ضد	٢٨٢
رفاعة	٢٨٢	نكحها على وجه ما يكون	٢٨٢
احسبوا في نكاح الممحل بالشروط	٢٨٢	من لرجل يرس مائة نكح أمها	٢٨٢
والثنية	٢٨٢	وزكعها له	٢٨٢
من محل المذبح العاصد	٢٨٢	من نكح امرأة في عذو، وهل عه	٢٨٢
في نكاحه أن نكحها فأزوج الجميع	٢٨٢	نكحاً	٢٨٢
فوق مائة في الممحل لا قسم	٢٨٢	١١ - جامع ما لا يجوز من النكاح	٢٨٢
على نكاحه من - نكحها	٢٨٢	نكاح انتحار عه وحكمه	٢٨٢
المهر به منحل	٢٨٢	من نكحها - نكح عه	٢٨٢
٨ - ما لا يجمع بينه من النساء	٢٨٢	ونكحها - نكح عه	٢٨٢
لا يجمع بين المرأة ومحلها	٢٨٢	نكحها - نكح عه	٢٨٢
وحديثها	٢٨٢	من نكحها - نكح عه	٢٨٢
بينهم مائة أن يوطأ من من يسه	٢٨٢	بلا حارة	٢٨٢
حين العبره	٢٨٢	١٢ - من نكح - ونكح عه - نكح عه	٢٨٢
٩ - ما لا يجوز من نكاح الرجل أو	٢٨٢	نكح عه لا رجل وامرأته	٢٨٢
امرأته	٢٨٢	حكم الشهادة في النكاح	٢٨٢
من يزوج امرأة حرمت عليه أمها	٢٨٢	من يزوج نكاح الله مع النكاح	٢٨٢
وإن لم يدخل	٢٨٢	وقول عه عه عه عه عه	٢٨٢
أمر ربه الأم - نكح عه عه عه عه	٢٨٢	نكح عه عه عه عه عه	٢٨٢
في القرآن	٢٨٢	نكح عه عه عه عه عه	٢٨٢

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المزوجة في عدة هل تعد بشتين	٤١٥	١٦ - النهي عن نكاح إمء أهل	٤٩٠
أو تدخل	٤١٥	للكتاب	٤٩٠
هل يجوز للنكاح في العدة أن	٤٤٨	فيه عدة مثل نكاح حرانر أهل	٤٩٠
يتزوجها بعد أو لا يجتمعان أبدا؟	٤٤٨	الكتاب والبراء بأهل الكتاب	٤٩٠
النهر فلم تنكح في العدة	٤٥٢	وحكم الممجوس ووطء الأمة	٤٩٥
هل بشرط وجود الحيض في عدة	٤٥٤	الكتابة ونكاحها	٤٩٥
المتوفى عنها؟	٤٥٤	١٧ - ما جاء في الإحصان لغة وشرعا	٥٠٤
١٢ - نكاح الأمة على الحرية	٤٥٥	فرضه سعيد بن المسيب	٥٠٩
نكاح الأمة بشرط عدم التطهر	٤٥٥	المحصنات أولات الأزدوح	٥١٤
وحرف العتق	٤٥٥	هل يكون بيع الأمة طلاقها؟	٥١٤
الجمع بين الحرية والأمة	٤٥٧	فروع المالكية في إحصان لأمة	٥١٥
الفسخ بين الحرية والأمة	٤٦٠	الحر وعكسه	٥١٥
١٣ - في هل رجل يملك امرأته وقد	٤٦٤	١٨ - نكاح العتمة والعرق بين مير	٥١٨
كانت تحتها ففارتها	٤٦٤	المزوجة	٥٢٤
متر نكح الأمة أم ولد؟ والاختلاف	٤٦٨	الفني عنه في خير أو غيره	٥٢٤
فيه	٤٦٨	ربعه استمتع بسوطه وقون عمر	٥٣٠
١٤ - ما جاء في كبراهية إحصاية	٤٧٠	من نفقت لرجعت	٥٣٠
الأختين بمثل أنيمين والجمع	٤٧٠	عن بعد ما قبح لئمة؟ وهل يصح	٥٣٣
بها	٤٧٠	الإحصان بعد موت المغائب؟	٥٣٣
قول عثمان رضي الله عنه أحلتها	٤٧٤	١٩ - نكاح العبد هل يجوز له أن	٥٣٥
ية وحرمتها أية	٤٧٤	يتزوج أرحا؟	٥٣٥
لا يجوز وطء لأخت حتى يحرم	٤٧٩	نكاح العبد بعد أن سبده يتوقف	٥٣٩
الأخرى ووجود التحريم	٤٧٩	أو يبط	٥٣٩
١٥ - النهي أن يصيب أمة كلث	٤٨٢	إذا ملك الزوج امرأته وعكسه	٥٣٨
لأيه	٤٨٢	بفتح النكاح	٥٣٨
المباشرة فمما دون الفرج هل ينشر	٤٨٣	إذا ملكك البراء زوجها في أمها	٥٤١
الحرمة	٤٨٣	عنه	٥٤١
وهب عمر - رضي الله عنه - حارية	٤٨٥	٢٠ - نكاح المستوك إذا أسلمت	٥٤١
لابنه وقال: لا نكحها	٤٨٥	زوجه فله	٥٤١

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
عبد علة سنانى ١ - إذا أسلمنا معاً	٥٤١	ورن اواة من ذهب واليحت عد ٥٤٥	
٢ - إذا أسلم أحد الزوجين		ببأ عند نرحس م عوم. ومقتار	
المشركين ٣ - إذا أسلم زوج		نوكه ٥٤٨	
الخناسيه ٤ - إذا أسلم أحد		اوقم عليه الإسلام ليس فيها غير	
استطرين بعد المدح ٥ - إذا		ولأ لحم ٥٤٩	
تخلت الآخر حتى انفك العدا		إذا صحت الشهادة أكثر من يوم ٥٤٣	
٦ - اختلاف الثأرين ٧ - اختلاف		نر لقطاع طعام النوسف الحديث ٥٤٦	
اندين ٨ -		إن سبباً أخافه علب السلام	
بنت الوليد من تعبيرة أسلمت يوم		وذهب أسس معه وحبه عليه	
المنج وهرت زوجها صفوان بن		السلام أنديا ٥٤٨	
نوبة ٩ -		٢٢ - جامع الكناج ١٠٢	
الإسكاف في زوجتى صفوان أحس		إذا زوج أو المشتري أحدنا م فلفج	
عائد من الوليد ١١ -		بالرنة ١٠٤	
أهبة إسلام صفوان بن أمية وأمامه		حطب رجل أحب وعل قتال بها	
غله الإسلام ١٢ -		أحدث فرجيد عشر - زغري الله	
نزهة إله عليه السلام ملاحاً عن		عد ١٠٦	
صفوان ١٣ -		من صلق امرأة ثلاثاً على بشرم	
وامتصاص ثياب الكفار والاستعانة		الحامد بن عذبة ١٠٧	
بشرك ١٤ -		ثلاث حبس فيه نكاح الكناج	
المحدث في الغريق بينين الثأرين ١٥ -		والثلاق والحد ١١٠	
إسلام أم حنبل ووجه عكرمة بن		رافع من حديث نزوج شابة فأزعا	
أب حول وحراره ١٦ -		على نذبه ١١٦	
٢١ - ما جاء في التولمة وأرواح		بنا الملهه قبي السبيت والظعام	
الحيافة ١٧ -		وانكروه وغيرها ١١٧	
وحكم التولمة وحكم إحدتها ١٨ -		يجوز للمرأة أن تهب حباً نزهة ١٢٠	
جاء عند النرحس من شوك وه أثر		مهر من الكناج ١٢٠	
صفرة وحكم المهر ١٩ -			